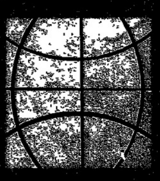
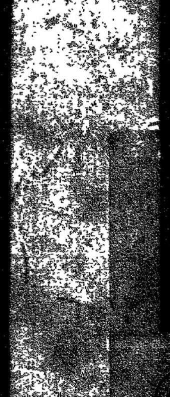
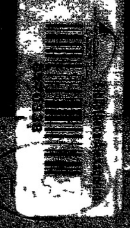

الفكر









من الفكر
السياسي
والاشتراكي

نحو الاشتراكية

اليسار الجديد

تأليف :

بيري أندرسون ◆ توماس بالوج ◆ ج.هـ. وسترجارد
روبين بلاكبيرن ◆ ريتشارد كروسمان ◆ توم نيرن
كنت كوتس ◆ أندريه جورتز ◆ ريتشارد تيتموس

ترجمة : عبد الكريم أحمد

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة

هذا الكتاب ترجمة

Towards Socialism

New Left Review 1965

مقدمة

الهدف من هذه المجموعة من المقالات هو محاولة الكشف عن بعض المشاكل الأساسية التى تواجه الاشتراكية البريطانية اليوم • ويمثل مؤلفوها مجموعة متنوعة من وجهات النظر والاتجاهات ، وكل منهم مسئول عن الآراء التى جاءت فى مقاله وحده . ولم تبذل اية محاولة لاضفاء وحدة مصطنعة على مقالاتهم ، بيد أن تصميم الكتاب ينطوى على دلالات عامة معينة .

فاول قسم من الكتاب يتناول طبيعة الأزمة فى المجتمع البريطانى اليوم ، ونوع الرأسمالية الجديدة التى يراد أن تعقب الأزمة • ومن المنطق أن تجىء بعد هذا التحليل دراسات عن موقف حزب العمال وتاريخه • ويتناول القسم الثانى من الكتاب نوعا من الاستراتيجية الاشتراكية . مقالات متتالية تعرض اهدافا مجسدة ينبغى على الحركة الاشتراكية أن تعمل على تحقيقها فى السنوات القادمة ــ أهداف بنيت على تحليل متسق للرأسمالية البريطانية وعلى نقد لها كمجتمع بشرى . وقد خرجنا عمدا على التقليد الموضوع بأن ضمنا هذا القسم مقالا رئيسيا لاشتراكى أوربى غير بريطانى ، وقد فعلنا ذلك لاقتناعنا بأن الأهمية الحقيقية احد الشروط الضرورية للتفكير الاشتراكى الخلاق •

وهناك فكرتان أساسيتان تنطوى عليهما كل المقالات فى هذا المجلد . الأولى أن الديمقراطية السياسية لم تؤد فى بريطانيا إلى خلق أية مساواة حقيقية فى القوة فى المجتمع البريطانى ــ وان اية استراتيجية اشتراكية جادة يجب أن تبدأ من الاعتراف بهذه الحقيقة الجذرية • فهى تعنى سيطرة طبقة واحدة سياسيا بصورة دائمة ، فى ظل ظروف حق الانتخاب العام . والفكرة المشتركة الثانية فى هذه المقالات هى أن الاشتراكية فى مجتمعات الغرب الغنية يجب أن تتخطى الاهتمامات التقليدية للحركة العمالية وتتجه نحو برنامج سياسى يتصور الناس فى كلياتهم ويعمل على تحريرهم فى حياتهم الاجتماعية باكملها • وهذه هى فكرة « اشتراكية الوفرة » (Socialism of Abundance) وتبحث هذه الفكرة ، من زوايا مختلفة ، فى كل المقالات الختامية فى الكتاب .

لقد قصدنا بهذا الكتاب أن نفتح باب المناقشة ، لا أن نقفله . ويحدونا الأمل فى أن يسهم بنصيب فى المناقشات التى يقوم بها الاشتراكيون فى كل مكان الآن .

مجلة اليسار الجديدة


القسم الأول

جذور الأزمة الحاضرة

بيرى أندرسون

ان المجتمع البريطـــانى فى براثن أزمة عميقة ، شاملة ولـكنها مستترة ، أزمة لا يستلفت مظهرها الأنظار ولـــكن آثارها عمت كل المجالات . والجميع متفقون على ذلك . لكن ما هو نوع هذه الأزمة ؟ وما هو شكل نتائجها المحتملة ؟ ان من يحاول العثور على اجابة لهذه الأسئلة فى فيضان الكتب الأخيرة عن « حالة انجلترا » يغلب أن يصاب بخيبة أمل . فالأغلبية الساحقة منها لا تعرض تحليلا للأزمة ، بل تقف عند حد سرد أعراضها .

ان معظم هذه الأعمال ، التى كتبها شونفيلد وهارتلى وسامبسون وشانكس وماك راى (١) ، ضئيلة الأثر وسريعة الزوال ، اذ لا تنطوى على أية أبعاد تاريخية ، فشونفيلد ، وهو صاحب أول هذه الكتب وأفضلها ، يخصص خمسة صفحات من ثلثمائة لتفسير الانحدار المستمر للاقتصاد الذى يناقشه فى بقية الكتاب ، وهو الوحيد الذى عرض أى تفسير أساسى أصلا .

وعندما يتحول المرء الى الناقدين الاشتراكيين من اليمين واليسار لا يجد سوى نفس الفراغ المذهل . فكتاب كروسلاند « العدو المحافظ » فيه طلاقة وذكاء من عدة وجوه ، وهو بالتأكيد أكثر جدية من تيار الكتب الرخيصة التى تقوم على نفس فكرته ـ « جمود » بريطانيا ـ ومع ذلك

---

(١) «السياسة الاقتصادية البريطانية منذ الحرب» و « حالة انجلترا » و « تشريح بريطانيا » و « المجتمع الذى لحقه الجمود » و « ظلال الشمس فى أكتوبر » . وانظر أيضا حلقة « اتكاونتر » : انتحار أمة ؟

فان كروسلاند أيضا يهاجم « المحافظة » (Conservatism) في جميع مستويات المجتمع البريطانى وأركانه دون أن يقدم سطرا واحدا فى تفسير الداء الذى يندد به • وليس هناك كاتب اشتراكى يقف على النقيض من كروسلاند أكثر من ريموند وليامز ، الذى لا شك أن كتابيه « الثقافة والمجتمع » و « والثورة الطويلة » يمثلان الاسهام الرئيسى فى الفكر الاشتراكى فى انجلترا منذ الحرب • وظاهر أن « الثقافة والمجتمع » مؤلف تاريخى ، والواقع أنه تاريخى بأضيق معنى للكلمة برغم ما فيه من ميزات• فهو فى الحقيقة تجريد بحت لنقد أيديولوجى لحركة التاريخ الفعالة • وينطوى عنوان«الثورة الطويلة»على بعد تاريخى مباشر،ولكن الكتاب جاء نظريا أكثر منه تاريخيا،برغم مافيه من لمحات حاسمة•وقد جاءت المناقشة الختامية « بريطانيا فى الستينات » بلا أى ارتباط بالتحليل الفلسفى والثقافى السابق عليها • أما وحدة الكتاب فأنها تنصب عمدا على جانب آخر • ولا ريب أنه من الأمور ذات المغزى أن النقد الموجه الى المجتمع البريطانى اليوم لا يقوم على أساس تاريخى ، سواء النقد « الفنى » (technical) (كروسلاند وشونفيلد) أو « الأخلاقى » (وليامز) •

فهل ما لدينا من مادة تاريخية واجتماعية يجعل النقد على أساس تاريخى غير ضرورى ؟ ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك • لابد أننا الأمة الصناعية المتقدمة الوحيدة التى ليس لديها دراسة واحدة لبناء مجتمعها اليوم ، ولكن هذه الحقيقة المذهلة مترتبة منطقيا على عدم وجود أى تاريخ شامل جدى للمجتمع البريطانى فى القرن العشرين • كما أن قصور ما لدينا من دراسات اجتماعية يعكس النقص فى دراستنا التاريخية• والمؤرخون الماركسيون ، التى لم تبدأ أعمالهم الناضجة فى الظهور ودعم بعضها البعض الا مؤخرا ، اقتصروا كلهم تقريبا على الفترات البطولية فى التاريخ الانجليزى فى القرن السابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر • أما معظم القرن الثامن عشر وكل العشرين فقد ظل غير مستكشف وهكذا لم تبذل أية محاولة قط حتى لوضع الخطوط الرئيسية لتاريخ « مجمع » للمجتمع البريطانى الحديث • على أننا سنظل مفتقرين الى أساس لفهم الحركة الديالكتيكية لمجتمعنا ـ ومن ثم بالضرورة للامكانيات المتناقضة داخله والتى بدونها لا يمكن اكتشاف استراتيجية للاشتراكية ـ مالم تقم وجهة نظرنا فى بريطانيا اليوم على أساس من ماضيها الفعال كاملا مهما كان تصورنا له ناقصا وعابرا فى مبدأ الأمر •

ان الشدة الحالية ، التى تتيح مثل هذه الفرص لحزب العمال ، لم تكن من صنعه ، بل ولم يتنبأ بها • فاذا أراد « اليسار » أن يستفيد من الموقف الحالى ، فعليه أولا أن يبذل محاولة جادة لتحليل طبيعتها • ويتطلب ذلك التفكير فى الخط المتميز الذى اختطه المجتمع البريطانى الحديث فى مسيرته الشاملة منذ أن انبثقت الرأسمالية • ان الملاحظات المقبلة ستكون بالضرورة مبسطة وتقريبية الى أقصى حد ، ولكن جوهرها الأساسى ــ التطور الشامل للتركيب الطبقى ــ لابد أن يكون المنطلق لأية نظرية اشتراكية لبريطانيا المعاصرة • فالأزمة الحالية لا يمكن أن تفهم الا فى ضوء التغيير الذى طرأ على تكوين المجتمع الرأسمالى البريطانى ونموه منذ القرن السابع عشر • والتصدير المبدئى التالى لا يقصد به الا بدء المناقشة عند النقطة التى ينبغى البدء منها (١) •

(أ) التاريخ والتكوين الطبقى : المسيرة

كانت سيطرة الرأسمالية فى انجلترا أقوى وأكثر دواما واستمرارا منها فى أى مكان آخر فى الدنيا • ويرجع السبب فى ذلك الى التأثير المتجمع المتراكم للحظات الأساسية فى التاريخ الانجليزى الحديث •

١ ــ **كانت الثورة البورجوازية فى انجلترا أكثر الثورات فى البلاد الأوروبية الكبرى توسطا وأقلها نقاء** • فالحرب الأهلية من ١٦٤٠ ــ ١٦٤٩ تظل أكثر الانتقاضات الكبرى التى أدت الى خلق أوربا الرأسمالية الحديثة غموضا وجدلا • فلم تكن النتائج النهائية لأية ثورة أكثر منها وضوحا ، أو عواملها المباشرة أكثر ابهاما • ومن الواضح أن وجهة النظر التى تذهب الى أن الصراع الذى دار فى الأربعينات من القرن السابع عشر كان مجرد صراع بسيط بين البورجوازية الناهضة والأرستقراطية الآفلة ، لا أساس لها • كما أن البديلين السائدين ــ من أن الحرب الأهلية شنها « أعيان الريف » المتذمرون أو أنها تكثيف علوى فجائى « للايمان والحرية » (تطهريا ودستوريا) فى أجواء انجلترا الصافية فى عهد ستيوارت ــ أقل اقناعا حتى من وجهة النظر الأولى ، فأحدهما تافه والآخر ساذج • من الذى صنع الثورة ؟ وأى نوع من الثورة كانت ؟ لعله يمكن القول بأنها كانت صداما بين قسمين من طبقة أصحاب الأراضى ، لا يمثل أى منهما بصورة « مباشرة » مصالح اقتصادية

(١) سنغفل ذكر المراجع والحواشى تجنبا لجفاف النص •

المترجم

متعارضة ، بل اتفق وجودهما معا الى حد ما ولكن تبلورت فيهما مؤقتا وبوضوح صورة مشوهة لقوى اجتماعية بينها عداء أعمق جذورا . بالاضافة الى أنه صراع دار على أسس دينية الى حد كبير من الناحية الايديولوجية ، ومن ثم كان أبعد صلة بالتطلعات الاقتصادية من صلة الأفكار السياسية بها عادة . وهكذا فعلى الرغم من أن نتيجته كانت تنظيما جديدا للدولة والاقتصاد على أسس بورجوازية نموذجية ، وأن أكبر المستفيدين المباشرين منه كانوا بورجوازيين حقيقة ، فانه لم يكن « ثورة بورجوازية » الا استعارة . فقد كان الدعاة الرئيسيون من الجانبين من طبقات الريف لا المدن . وكان النزاع بينهم يدور على الدور الاقتصادى والسياسى والدينى للملوك . فمن الواضح أن ملوك ستيوارت غير الأكفاء كانت مطالبهم الاقتصادية تهدد بعرقلة توسع الرأسمالية الزراعية والتجارية التى كانت تنضج فى انجلترا منذ قرن قبل ١٦٤٠ . ومن المحتمل ، وان لم يكن ثابتا ، أن أغلبية أصحاب الأراضى ذو الطاقة الذين اتجهوا نحو الاستثمار انضموا الى البرلمان ، وأن أغلبية أصحاب الأراضى التقليديين الذين يعيشون على دخولهم انضموا الى الملك ، بيد أنه من الثابت أن أكثر مناطق انجلترا تقدما اقتصاديا كانت مع البرلمان وأكثرها تخلفا مع الملك . وفى نفس الوقت كانت طبيعة الحلفاء الذين التفوا حول كل من الجانبين من عوامل تعميق وتوضيح منطق الانقسام بينها . ففى أقصى طرف كان المجتمع العشائرى العتيق فى شمال سكتلندا ، وفى الطرف الآخر رأس المال المركانتيلى ، وبخاصة مدينة لندن ، وقد كانت هذه الأخيرة تحتل مركزا حاسما فى الكتلة التى انتصرت فى الحرب الأهلية فى نهاية الأمر ، اذ قدمت الأرصدة المالية الضرورية للنصر . وبعد أن بدأت الثورة ، اتخذت طريقا راديكاليا كلاسيكيا . فعندما تم النصر بدأ الحرفيون والفلاحون الذين جندوا فى « الجيش النموذجى الجديد » يتدخلون بصورة متزايدة لدفع الجيش الى اليسار ، وبذلك قطعوا صلته فعلا باليمين البرلمانى ، ولكن لما بدأ ضغطهم يهدد امتيازات طبقة أصحاب الأراضى نفسها ، سحقتهم نخبة هذه الطبقة المؤلفة من أصحاب الأراضى ذوى المناصب الرسمية . وبعد ذلك صارت الأداة العسكرية وحدها فى فراغ . فقد تخطت الثورة المقاصد السياسية للزراعيين الذين بدءوها (اعدام الملك الخ) ، ولكنها أوقفت فورا بمجرد أن بدأت تهدد مصالحهم الاقتصادية . وفى هذا الفراغ المحاط بالابهام ورث رأس المال المركانتيلى ، النواة البورجوازية الحقيقية الوحيد للثورة ، ثمار النصر . لقد أتاحت

السياسة الاقتصادية للكومنولث مزايا لهذه البورجوازية أكثر مما أتاحت لأية مجموعة أخرى • وقد جاءت هذه النتيجه غير المتوقعة تذروة لنتاج الطابع المعقد للثورة وتوسطها ومسيرتها المتعرجة • ولأن رحى الصراع دارت أساسا « داخل » طبقة « وليس بين » طبقات ، فان الثورة لم تستطع تغيير الوضع الأساسي للملكية في انجلترا (فلم تحدث حتى أية محاولة جدية لمصادرة ضياع الملكيين « سياسيا ») ، وذلك برغم أن الثورة استطاعت فعلا القضاء على عدد كبير من العقبات التنظيمية والقانونية الفيدرالية التي تعرقل النمو الاقتصادي • وكان التراث الاقتصادي الحاسم الذى خلفته للكومنولث هو الامبريالية (قوانين التجارة البحرية ، والحربين الهولندية والاسبانية ، والاستيلاء على جمايكا •• الخ) • وكان المستفيد من هذا التراث هو رأس المال المركانتيلي • وعندما لاح خطر الفوضى السياسية بعد موت كرومويل ، كانت المدينة هي صاحبة المبادرة في عودة الملكية — وفي تسوية عامة أكدت بها وضعها المتميز وما حصلت عليه من مكاسب •

وشهدت السنوات الستين من ١٦٤٠ ، وعبر ١٦٨٨ ، الى نهاية القرن استقرار مكاسب الثورة ودعمها أكثر فأكثر • وبخاصة نمو الرأسمالية الزراعية الديناميكية • وظهور امبريالية مركانتيلية ، في فترة من الازدهار الاقتصادي العظيم •

وهكذا فان الخصائص الثلاث الحاسمة للثورة الانجليزية ، التي حددت معالم تاريخنا اللاحق بأكمله ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا : حطمت الثورة العقبات الدستورية والقضائية التي تعرقل النمو الرأسمالي المنظم المتكامل : الاحتكارات وفرض الضرائب التعسفية والقيود التي تحد من اقتطاع المراعي وتحويلها الى أراض زراعية••الخ•وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي النمو السريع للاقتصاد ككل ابتداء من ١٦٥٠ • وبهذا المعنى كانت ثورة « رأسمالية » ناجحة تماما • بيد أنها تركت ، في نفس الوقت ، البناء الاجتماعي بأكمله بدون تغيير تقريبا •

وثانيا : حققت الثورة ذلك بأن غيرت « أدوار » الطبقات الحاكمة وليس « أشخاصها » تغييرا عميقا • فالثورة لم تخلع أية جماعة اجتماعية من مكانها أو تستبدلها بغيرها (١) ، بل ان ما حدث كان أقرب الى أن قطاعا معينا من طبقة بذاتها حارب قطاعا آخرا بانتصاره وحول الطبقة كلها الى نمط جديد من الانتاج • فطوال المائة عام التالية شرعت

---

(١) وليس هناك سوى استثناء واحد لذلك هو قطاع من أصحاب الضياع الملكيين الاقل شأنا لم يستعد افراده ضياعهم بعد عودة الملكية •

الارستقراطية البريطانية تعمل على اكتمال ذلك النظام القاسى الذى جلب لها عائدا سخيا والذى يقوم على قوائم ثلاث ، سيد الأرض الرأسمالى والفلاح شاغل الأرض والعامل الزراعى الذى لا أرض له ، النظام الذى دمر المجتمع الريفى الانجليزى وجعل بريطانيا أكثر بلاد العالم كفاية فى الانتاج الزراعى • ولكن ذلك لم يعقبه خلق فرص للمواهب ولا أى توسع فى حق الانتخاب ولا أى ضعف فى مبادىء التدرج الوراثى • لقد استمرت الارستقراطية (١) من أصحاب الأراضى ، الصغار والكبار ، تحكم انجلترا •

وفى نفس الوقت توسع رأس المال المركانتيلى على أساس امبريالى جديد ••انه لم يكن القوة الحربية أو السياسية الرئيسية فى الثورة ، ولكنه كان وريثها الاقتصادى الرئيسى • الا أنه لم يستطع قط بعد ذلك أن يجعل من نفسه قوة سياسية متفردة ومتماسكة داخليا • فقد ظل رجال المال والتجار ، برغم ثرائهم المتزايد بسرعة ، جماعة ثانوية داخل النظام الحاكم ، يمثلون « مصلحة » وليس « طبقة » • وقد كان هناك نزيف مستمر لأرباحها وروادها نحو الريف كلما هجر التجار الأغنياء أصولهم واستثمروا أموالهم فى الضياع وصاروا أعضاء فى الطبقة صاحبة الأرض • ومن الناحية المقابلة كان أصحاب الأراضى قد شاركوا منذ بدء الثورة (وقبل ذلك) فى المغامرات الاستعمارية والتجارية (مثل بيم وهامبون) وهكذا كان هناك **تداخل جزئى مستمر** بين المصالح « المالية » ومصالح « أصحاب الأرض » حافظ على خضوع رأس المال التجارى اجتماعيا وسياسيا ، ومنح فى نفس الوقت المدينة تلك الصبغة الارستقراطية التى احتفظت بها حتى اليوم • وأخيرا ، كان التراث الايديولوجى للثورة لا شىء تقريبا • لقد كان أكثر مذاهبها صلابة ، التطهرية الراديكالية ، أكبر خاسر فى التسوية التى تمت بمقتضاها اعادة الملكية • فقد تراجعت منذ ذلك الوقت فى ارتداد روحى عميق ، وفقدت حيويتها وطاقتها النارية وتحولت الى مذهب خاص تعتنقه أقلية غير معترف بها •• ان المعتقدات الدينية التى شهدت اليد الالهية تتدخل لتبرير « التمرد » عندما كان ناجحا ، شهدتها أيضا تدينه ـ بلا رجعة ـ عندما انهارت الثورة الملكية • ولم تترك ايديولوجية الثورة ، بسبب طابعها البدائى « والسابق على الاستنارة » ، أي تقليد عام فى بريطانيا ؛

---

(١) نستخدم لفظ « الارستقراطية » فى هذا المقال للدلالة على طبقة أصحاب الاراضى ككل ، لا على النبلاء » ويخفى هذا الاستعمال الفرق الهام بين كبار أقطاب الزراعة وصغار أصحاب الضياع ، ولكن المجال لا يسمح بمناقشة هذا التقسيم الفرعى هنا •

فلم يحدث أن محيت ايديولوجية ثورية كبرى وفقدت فعاليتها الى هذا الحد · ان التطهرية كانت انفعالا لا جدوى منه من الناحية السياسية ·

وسار القرن الثامن عشر قدما فى عهد من الاستقرار لا مثيل له · فقد صارت الارستقراطية صاحبة الارض ، بعد صراع داخلى مرير ، هى الطبقة الرأسمالية · وتشكلت البورجوازية المركانتيلية فى قالب ثانوى له احترامه · ولم يبق أى تخمر فكرى أو ذكريات · فبعملية كلاسيكية من الاخماد السيكولوجى نسيت الحرب الأهلية ، وصار نشيدها الختامى ـ « ثورة ١٦٨٨ المجيدة » ـ الاسطورة الرسمية الزاهرة للخلق فى الذاكرة الجماعية لدى الطبقات التى تملك ·

٢ ـ وقد مرت انجلترا بالثورة الصناعية الأولى فى فترة من الحرب الدولية المضادة للثورة ، وتكونت فيها البرولتاريا الأولى عندما كانت النظرية الاشتراكية فى أقل حالاتها بلورة وأبعدها عن متناول اليد ، وبورجوازية صناعية متجهة منذ البداية نحو الارستقراطية · ان ثورة ١٦٤٠ جعلت فى حيز الامكان تحول مجموع أصحاب الأراضى الى طبقة رأسمالية أساسا مع ملحق مركانتيلى قوى · وكان هذا « الخليط » بالذات هو الذى أشعل ، بعد مائة عام من النضج ، الثورة الصناعية : فالرأسمالية الزراعية أتاحت الفائض الاقتصادى والبشرى للتصنيع ، فافقرت الريف فى الناس لتوفر الاستثمار والعمال للمدن · ووفرت الامبريالية المركانتيلية ، التى سيطرت على آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الأسواق والمادة الأولية · وبدأت العملية بصناعة القطن ، التى قامت مباشرة على السيطرة على السوق العالمى ، من الهند (الغزل الخام) الى غرب افريقيا (العبيد) الى جزر الكاريبى (القطن الخام) · وقد ولد التوسع الصناعى الضخم ، الذى جاء بالضرورة فى أعقاب ذلك ، بورجوازيته الجديدة الخاصة به ـ الطبقة الوسطى من أصحاب المصانع فى مانشستر والشمال· ومع ذلك فان ظهورها فى انجلترا كان مسبوقا بوجود طبقة كانت رأسمالية أيضا فى أسلوب استغلالها · وهكذا لم يكن هناك منذ البداية تناقض عدائى جذرى بين الارستقراطية القديمة والبورجوازية الجديدة · لقد كانت الرأسمالية الانجليزية تضمهما وتتآلف منهما معا · وأهم عامل مفرد فى التاريخ الانجليزى الحديث هو هذه الحقيقة ·

وكان لابد طبعا أن تمر فترة من الصراع السياسى الحاد بين البورجوازية الصناعية الوليدة « النخبة » الزراعية بمجرد أن بدأ أصحاب

المصانع يتطلعون الى التمثيل السياسى والقوة • بيد أن هذا الصدام نفسه تأثر بعمق ، وخفت حدته ، بالاطار الذى دار فيه • وجاءت الثورة الفرنسية والتوسع النابليونى فتجمدت الطبقات المالكة فى أوربا ذعرا • وهرعت الطبقة الانجليزية الجديدة من أصحاب المصانع الى الارستقراطية ذعرا لمدة عشرين عاما ، وفى هذه الفترة نمت لديها عادات واتجاهات لم تفقدها بعد ذلك قط • فقد مرت حقبة كاملة من الحرب ضد الفرنسيين والخارج والاضطهاد ضد الطبقة العاملة فى الداخل تم أثناءها نضجها • وبعد عشرين عاما من سقوط الباستيل احتفلت بدخولها فى التاريخ لسحق المتظاهرين من الطبقة العاملة فى بيترلو •

وبعد أن تراجعت نهائيا موجة الخوف التى سادت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بدأت البورجوازية الصناعية فى آخر الأمر تكتل قوتها لتفسح لنفسها مكانا فى النظام السياسى • وكادت تسبقها الطبقة العاملة الراديكالية التى نمت حركتها فى معزل عنها ابان سنوات الرجعية القاسية • ولكنها بمهارة اكتسبتها متأخرا فرضت توسيعا فى حقوق الانتخاب تحددت معه بصورة سافرة حدود الكتلة الحاكمة الجديدة ، فأدخلت نفسها فيها وأبعدت البرولتاريا • وبنفس الضربة حقق الاصلاح الدستورى الذى تم فى ١٨٣٢ ذلك التغيير بالذات الذى لم يحقق ـ أو يحتاجه ـ التجار وأصحاب المصارف فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر • فالبورجوازية المركانتيلية لم تحصل قط على التمثيل المباشر فى البرلمان ، فبسبب موقفها وتكوينها الفريدين اكتفت باستمرار بأن تعهد « بمصالحها » الى قطاع « الهويج » من الأرستقراطية • ولكنها دخلت البرلمان الآن لأول مرة ، وراء خليفتها الصناعية ، بالتغيير الذى حققته الأخيرة •

وكان النصر الثانى والأخير للطبقة الوسطى الجديدة هو الغاء قوانين الغلال فى ١٨٤٦ ، فقد اقتنعت البورجوازية الصناعية بأن الحماية الجمركية للغلال تتيح ميزة لأصحاب الأراضى على حسابها بتضييق كل من السوق الخارجية والداخلية فى وجه أصحاب المصانع ، ومن ثم تزعمت حملة منتصرة ثانية لالغائها • وكان هذا الصراع الداخلى بين قطاعى الرأسمالية الانجليزية هو آخر مرة قامت فيها الطبقة الوسطى الصناعية بدور مستقل فى التاريخ الانجليزى • لقد كانت هذه هى ذروة مجدها ـ

القصير وغير المجيد • وجاءت الفترة التالية ذات دلالات واضحة • فقد قام كوبدن أكبر دعاتها ، وقد اشتعلت الحماسة بانتصار « عصبة مناهضة الغلال ، بحملة ضد « الوصية الحادية عشرة » ــ ميراث الابن الأكبر ــ وهى الوسيلة الأساسية التى تحقق بها الارستقراطية سيطرتها على الأرض • اذ كان النداء المطالب « بحرية التجارة ، لا فى الغلال وحدها بل فى الارض أيضا » موجها مباشرة ضد جذور مركز القوة الذى تمثله الارستقراطية • ورفضت البورجوازية أن تسير وراءه • فمنذ ذلك الوقت كانت قد اتجهت كلية الى الاندماج فى الارستقراطية ، لا بصورة جماعية ، ولكن كأفراد يصعدون الى أعلا •

وحتى بعد ١٨٣٢ كان ملحوظا أن الطبقة الوسطى الجديدة استخدمت أصواتها فى انتخاب أعضاء البرلمان ، لا من بين صفوفها هى ، ولكن من بين صفوف الارستقراطية ، وهكذا أعادت نفس العلاقات ذاتها التى كانت بين سابقتها والصفوة أصحاب الارض حتى « بعد » أن صار فى وسعها أن تفعل غير ذلك ، والى سنة ١٨٦٥ كان أكثر من خمسين فى المائة من مجلس العموم يتألف من مجموعة واحدة متماسكة تربطها صلات القربى الواسعة • وهكذا نستطيع أن نتحدث عن فترة من انابة السلطة بوساطة طبقة اجتماعية متميزة لأخرى • بيد أن هذه الفترة كانت قصيرة نسبيا • وأعقبها تلاق متعمد ومنظم للطبقتين • وقد حدث هذا الاندماج الفريد أساسا عن طريق المعاهد والنظم التربوية المشتركة ، وهى « المدارس العامة » الجديدة التى قصد بها أن تحول أبناء الأغنياء ــ الجدد والقدامى ــ الى نمط موحد عرف منذ ذلك الوقت بأنه معيار « الجنتلمان » • واستكملت عملية التوحيد المركزية هذه باصلاحات الجامعات وكذلك ، وبصفة خاصة أكثر ، باصلاح « الخدمة الحكومية » (١٨٥٤) ، وانشاء أسلوب عقلانى ، ولكنه صلب فى تدرجيته ، فى انتقاء الموظفين على أســـاس التخرج من « المدارس العامة » • وفى نفس الوقت ، ومع زيادة التراكم الصناعى وهبوط فى الوزن النسبى للقطاع الزراعى تم اندماج أفقى متزايد بين رأس المال الصناعى والتجـــارى وصاحب الأرض • فقد فتح أقطاب الزراعيين المناجم واستثمروا أموالهم فى السكك الحديدية ، واشترى أقطاب الصناعة الضـياع وكونوا علاقات خاصــــة مع التجار أصحاب المصارف • وكانت النتيجة النهائية لهذه التغيرات المتبادلة نشوء طبقة سيادية واحدة تتميز بعملية تجانس مستمرة وتسمح قصدا بالتسرب

بين صفوفها للعناصر الجديدة (١) • فكان الجيل الثانى لأية أسرة بورجوازية حديثة النعمة يستطيع منذ ذلك الوقت أن يدخل « الطبقة العليا » أوتوماتيكيا عن طريق الأوضاع المنظمة للاندماج • وهكذا صارت الارستقراطية ، بمفارقة فريدة ، طليعة البورجوازية فى المجتمع الشديد الرأسمالية فى انجلترا فى عهد فكتوريا •

وقد تطورت الطبقة العاملة طوال الخمسين سنة الأولى من القرن ـ العصر البطولى للبرولتاريا الانجليزية ـ فى اتجاه مضاد على طول الخط لتطور الطبقة الوسطى • فقد كانت حرب الثورة المضادة فى الخارج مصحوبة بالحصار الاجتماعى فى الداخل (كان عدد الجنود الذين جندوا لاخماد العمال الثائرين ضد الآلة أكثر ممن جندوا للقتال فى حرب شبه الجزيرة التى كانت دائرة فى نفس الوقت مثلا) • وأحاط الاضطهاد بالطبقة العاملة وفصلها عن بقية المجتمع • فانغمست فى عالمها الجائع المحطم تصارع بمرارة لتحقيق نظام بشرى بديل لنفسها : لقد كانت أول برولتاريا تعانى أثر التصنيع •• وكان عليها أن تبتكر كل شىء ـ التكتيك والاستراتيجية والأفكار والقيم والتنظيم ـ من المبدأ • ولم تحقق أية انتصارات ، ولكن هزائمها كانت مدهشة • ففى ١٨١٩ نظمت أول حملة سياسية على النطاق القومى بعد فترة الحرب ، وأثارت الذعر فى كل من البورجوازية والارستقراطية بحيث أدت الى مذبحة وتشريعات استثنائية • وفى ١٨٣١ ـ ١٨٣٢ أثارت الانتفاضة الكبيرة « حركة الاصلاح الانتخابى» التى جعلت تهدد باستمرار بقلب التجمعات البورجوازية رأسا على عقب . ومن١٨٢٩ الى١٨٣٤ أنتجت الأوينية ، أول حركة اشتراكية

---

(١) وهو بالضبط مايطلق عليه سارتر « الكلية المجزأة » فيمكن أن نتصور الكتلة المسيطرة فى انجلترا كطبقة سيادية ضيقة على درجة كبيرة من متانة التركيب مع مستودع ضخم غير متميز الشكل تحتها ـ يتألف من « الطبقات الوسطى » من المهنيين وأصحاب المشروعات وذوى المهايا • والتكوين الصلب للطبقة الاولى يعمل على عدم تكون الثانية ، حيث ان هناك طريقا مفتوحا باستمرار للقلة المختارة من الطبقة « الوسطى » للدخول فى « العليا » : وهكذا لم تخلق الطبقات الوسطى فى انجلترا قط أنظمة وثقافة تقارب فى تميزها وكثاتها ما خلقته الطبقة « العليا » أو حتى « العاملة » • وقد عمل نظام الحزبين طبعا على الحيلولة دون ظهور شخصية واضحة مشتركة للطبقة الوسطى بعدم السماح لها بالتعبير على المستوى السياسى • ومما يستلفت النظر أن انجلترا لم تعرف قط حركة سياسية مستقلة بعيدة الاثار للبورجوازية الصغيرة على عكس كل بلاد غرب أوربا الكبرى •• ولا ريب فى أن الطبيعة الخاصة للكتلة المسيطرة فى انجلترا أسهمت فى الحيلولة دون ذلك •

جماهيرية فى هذا القرن • وعندما سحقت فى ١٨٣٦ قامت ثانيا فى حركة عمالية مستقلة « للاصلاح » وهى العرائضية التى كانت تمثل أقصى مجهودها واستمرت عشر سنوات • وقد حطمتها زعامتها واستراتيجيتها الضعيفة فانهارت فى النهاية بلا قتال • واختفت معهـــا طاقة الطبقة وقدرتها على القتال مدة ثلاثين عاما • وبذلك حدثت فترة توقف كامل فى تاريخ الطبقة العاملة الانجليزية •

ولم تكن مأساة البروليتاريا الأولى ، كما يقال كثيرا ، أنها لم تكن قد نضجت بعد ، بل على النقيض من ذلك كانت ناضجة « قبل الأوان »• فقد بلغت ذروة الحيوية والتمرد فى وقت كانت الاشتراكية فيه ، بوصفها ايديولوجية كاملة البنيان ، غير متاحة • ومن ثم دفعت الثمن الذى يدفعه الرواد • ولأسباب فنية تربوية بسيطة كان لابد أن يكـــون الفكـــر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر من صنع المثقفين من غير أبناء الطبقة العاملة فى الغالب (وقد كانت الاشتراكية الطوبانية من هـــذا النوع بالذات طبعا) • وهكذا جاءت الاشتراكية الى البروليتاريا من الخارج • ولكن الأمر اقتضاها خمسين عاما كاملة من تجربة التصنيع فى قارة بأكملها حتى تتبلور فى صورة صحيحة ، وكان توقيت وقعها حاسما • فليس من باب المصادفة أن أصغر البروليتاريات ســـنا ، الايطـــالية واليابانية ، كانتا أكثرها تقبلا للماركسية ، وأن أقدمها ، البروليتاريا الانجليزية والبلجيكية ، لديهما ووعى أحزاب متشابهة • فقد جـــاءت الماركسية الى انجلترا متأخرة جدا ، على عكس البلاد التى صنعت بعدها ، ان « البيان الشيوعى » لم يكتب الا قبل انهيار « العرائضية » بشهرين •

٣ ـ **فى نهاية القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد استولت على أكبر امبراطورية فى التاريخ ، امبراطورية تختلف نوعيا فى ضخامتها عن كل الامبراطوريات الأخرى ، وقد تخللت هذه الامبراطورية فى المجتمع البريطانى وصاغته فى قالب لم يخرج منه حتى اليوم** • وكانت امبريالية أواخر القرن التاسع عشر ذروة نشوة ثلاثة قرون من السلب والضم • فكانت أكثر مراحل الامبريالية البريطانية بذاتها عدوانية ووحيا ،ولكنها لم تكن أبعد هذه المراحل أثرا فى تكوين المجتمع البريطانى • فالامبريالية المركانتيلية التى سادت فى القرن الســـابع عشر والثامن عشر ، والتى خلقت الظروف الممهدة للانطلاق الاقتصادى فى القرن التاســـع عشر ، وامبريالية منتصف القرن التاسع عشر الصناعية ـ الدبلوماســـية التى فرضت حرية التجارة الدولية وبذلك خلقت التفوق البريطانى الاقتصادى

في العالم ، كلاهما كان أبعد أثرا . ان الخطوط الدائمة التى تحدد شكل المجتمع البريطانى كانت قد ظهرت للعيان قبل مجيء الامبريالية **الصناعية الحربية التى سادت** فى الثمانينات من القرن الماضى (١) .ومع ذلك فان هذا التمجيد الظاهر للرأسمالية البريطانية هو الذى أضفى طابعه على المتميز على المجتمع كله ، فجمده وحجره من الداخل وأوقف نمو آفاقه الايديولوجية وجمد أحاسيسه العميقة المبددة حتى اليوم . وأهم من كل شيء آخر كانت هذه الفترة هى بداية « تقليدية » للحياة الانجليزية .

ولا نستطيع هنا أكثر من أن نلمح الى تعدد صور وقع الامبريالية الجهادية (Militant) على اقتصاد بريطانيا ومجتمعها . ومن الواضح ان وجود الامبراطورية وما يتكلفه دوام بقائها والاحتفال بها يؤثر فى جميع الطبقات والأنظمة فى بريطانيا ، وهذا أمر لامفر منه . ومن الواضح أيضا أن أثرها كان يختلف فى نوعه اختلافا ضخما من جماعة الى جماعة. ولعل الأثر الرئيسى المفرد للامبريالية الجديدة فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ هو تصميدها بشكل نهائى للطابع التدرجى للنظام الاجتماعى الكلى ، وبخاصة **نمط الزعامة النموذجى** فيه . وقد قيل ان التوسع الامبريالى الذى تم فى هذه الفترة (التسابق نحو اقتسام افريقيا وتقسيم الصين .. الخ) كان ظاهرة « مرتدة » هى نتاج الجيوب الارستقراطية والزراعية والحربية المتخلفة عن الفترة السابقة على الرأسمالية فى الدول الأوربية الصناعية . بيد أن هذا الرأى واضح القصور ، ان الامبريالية كانت طبعا الذروة الحتمية للرأسمالية السابقة على كينز ، نتاج استثمار فائض ضخم وسوق داخلية محدودة . ولكن السبب الذى تخيله شومبيتر كان نتيجة حقيقية . فارتداد الامبريالية فى الداخل لم يقتصر على المحافظة على نمط الشخصية المتبلورة فعلا للطبقة الحاكمة ، بل أنه دعمه أيضا وأضفى عليه مشروعية . شخصية ارستقراطية هاوية ، لامحترفة ، وزراعية بصفة عامة . وكان هذا النمط أصلا نتاجا طبيعيا لطبقة

---

(١) اننا نعنى « بالامبريالية الصناعية الدبلوماسية » اخضاع الامم الاخرى اقتصاديا، الذى كان يتم عادة بالتهديد باستخدام القوة أكثر مما كان يتم بالضم المباشر . أما « الامبريالية الصناعية الحربية » فكان أسلوبها الغزو المباشر ، وقد جاء نتيجة للخوف من الامبرياليات الأوربية المنافسة ، وبخاصة الألمانية التى كان شبحها يحوم فى أذهان الوطنيين المتطرفين فى هذه الفترة . وهى بذلك تحدد الوقت الذى لم يعد فيه التفوق البريطانى فى العالم حقيقة لاتقبل المناقشة .

ارستقراطية زراعية • ولكن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الارستقراطية الانجليزية تتحول بسرعة الى « بورجوازية » فعلا ، فى الوقت الذى كانت فيه البورجوازية الانجليزية تتحول الى«ارستقراطية»• بالاضافة الى انه ، مع الكساد فى الزراعة فى السبعينات الماضية ، انهار الأساس الاقتصادى التقليدى لطبقة ملاك الأراضى • وهكذا ، فى اللحظة التى بدأ فيها ان القيم « المرتدة » لارستقراطية مهددة بالزوال ، جاءت الأمبريالية فانقذتها ودعمتها • وبذلك منحت انجلترا القرن العشرين تلك الطبقة الحاكمة التى وجدت تجسيدها النهائى فى ايرل هوم الرابع عشر (١) •

لقد كان من المؤكد تقريبا أن ينصب أثر الامبريالية الرئيسى على طابع الكتلة الحاكمة ومعاييرها • ولكن أثارها البعيدة لم تقتصر على ذلك وحده • ولا شك أن الامبراطورية اتخذت طابعا دوليا بصفة عامة الى حد ما • وكان أبرز تعبيراته طبعا ظهور دين الملكية الجديد الذى اتسم به آخر العهد الفكتورى ـ والذى بدأ بصورة حتمية بخلق لقب امبراطورة الهند للملكة • وصارت الاحتفالات بالأعياد الملكية رمزا يعبر به مجتمع بأكمله لنفسه عن احتفائه برخائه • لقد كانت الوظيفة « المعلنة » للملكية هى توحيد الأمة ، بالتأكيد على الفكرة ، وكانت وظيفتها « المستترة » هى تحويلها الى طبقات ، بالامثولة التى تعبر عنها • وكان الأمران على درجة متساوية من الأهمية • ان المجتمع البريطانى يغلب أنه لم يتخم فى أية فترة من تاريخه فى أوقات السلم بمثل هذا القدز من الشوفينية والانصياع للمرتبة الاجتماعية •

ولعل هذه الانماط المعيارية الضمنية هى الانطباع الدائم للامبريالية على الحياة الانجليزية • أما تعبيراتها الايديولوجية السافرة فبرغم انها كانت ضارة الى أقصى حد فى ذلك الوقت ، الا أنها اقل دواما • وليست سيادتها فى هـذه الفترة الا تعبيرا عن مدى عمق تأقلم الثقافة الانجليزية لفكرة الامبراطورية •

فقد كانت كل الجماعات السياسية ـ المحافظين والأحرار والفابيين ـ امبريالية صلبة فى أهدافها ، وكان الاختلاف بينها فى برنامج التنفيذ فقط • وشاركت الحركات الاشتراكية الوليدة فى هذه الوطنية الزائفة •

---

(١) سنناقش هذا الموضوع أيضا فيما بعد •

ان ويب وهيندمان وبلاتشفورد ــ الفابى « والماركسى » وعضو حزب العمال المستقل ، على التوالى أوسع دعاة « اليسار » نفوذا وأكثرهم « تقدمية » وأكثرهم شعبية ، كانوا جميعا دعاة امبرياليين كل بطريقته •
ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الطبقة العاملة صارت بالضرورة ملتزمة بالامبريالية بشكل مباشر • فأولا : من المشكوك فيه جدا أن الطبقة العاملة فى هذه الفترة استفادت ماديا من التوسع الاستعمارى ، وان كانت قد استفادت طبعا بطريق غير مباشر من الفرق فى الانتاجية بين الاقتصاد البريطانى وممتلكاتها عبر البحار • ومن الناحية السياسية يغلب أن الهجرة الى المستعمرات ، التى استوعبت عددا كبيرا من ابناء الطبقة العاملة الأقوياء وذوى الاحساس بالاستقلال وساعدت فى تجنب الانفجار السكانى ، كانت طوال القرن التاسع عشر صمام أمان أكثر اهمية للرأسمالية الانجليزية من ارباحها الزائدة من المستعمرات • بيد ان الوقع الأول للامبريالية على الطبقة العاملة ــ كما على المجتمع الانجليزى كله ــ كان على مستوى الوعى • فالطبقة العاملة البريطانية لم تعبأ من أجل الامبريالية بصورة عميقة • وفى هذه الحدود لم يكن لنداءات كثيرين من زعمائها أثر أو مغزى • ولكن لاشك فى انها تحولت عن المواجهة الحاسمة للطبقة التى تستغلها • وقد كان هذا هو الانجاز السلبى الحقيقى للامبريالية الاجتماعية • فقد خلقت اطارا «وطنيا» قويا للتناقضات الاجتماعية يخفف من حدتها فى الاوقات العادية ويسمو عليها تماما فى الازمات • ان المشاركة الحماسية من جانب معظم اليسار فى ضجة شعارات الحرب العالمية الأولى كانت مجرد نتاج عشرات السنين من الأسطورة القومية ــ الامبراطورية •

بيد أنه بالنسبة للطبقة العاملة أيضا لم تشهد ذروة الامبريالية فى جوهرها سوى مجرد تصميد التغييرات التى كانت قد حدثت فى الشكل قبل ذلك بكثير •

ان الاخفاق الذى حطم العرائضية قضى فى النهاية على معنويات البرولتاريا الأولى ، وأعقب ذلك فترة من التأثر العميق والتراجع • ولمدة ثلاثين عاما مرت حركة الطبقة العاملة الانجليزية بنوع من الانطواء النفسى وصارت أكثر الطبقات العاملة تمردا فى أوربا أكثر خضوعا واستسلاما • وحل محل المحاولات الطموحة لخلق نقابات كبرى على النطاق القومى والخطط الجريئة لاقامة اقتصاد تعاونى والحملات الجماهيرية من أجل حق الانتخاب • الحرص ونوادى التأمين للمستقبل والتأييد المطرد لحزب

الاحرار • وقد تحقق الهدف الرسمى للعرائضية ، حق التصويت للرجل العامل ، جزئيا على يد حكومة المحافظين فى ١٨٦٧ • ولكن ذلك لم يكن انتصارا حققته بنفسها الطبقة العاملة ، بل مناورة تكتيلية من دزرائلى تنبى عن امتصاص هذه الطبقة وهزيمتها ، وقد منح حق التصويت للطبقة العاملة لأنه لم يعد هناك خطر من أن تستعمله فى تغيير النظام الاجتماعى بأكمله ، كما أشار أحد العرائضيين • وكان اهتمام حكومة المحافظين ينصب كله تقريبا على الاحاطة بالمعارضة اللبرالية ، ولم تلق بالا الى مضمون قانون الانتخاب الى حد أنها تركت حفنة من الراديكاليين فى البرلمان يدخلون عليه تعديلات لا نهاية لها •

ولم يحدث بعد قانون الاصلاح البرلمانى فى ١٨٦٧ أية تغييرات ذات بال • فقد ظلت الطبقة العاملة أكثر من عشرة أعوام تلعب دورا مسالما وثانويا في النظام السياسى البريطانى • وتراجع أصحاب الحرف وعمال الصناعات المنزلية بصورة متزايدة أمام مقدم البرولتاريا الصناعية ، وكان الفائض المتراكم بسرعة للاقتصاد ، بعد فترة تراكم رأس المال الأولى ، يسمح لأصحاب الأعمال بزيادات كبيرة فى مستوى الأجور • وكانت هذه الزيادات هى الأساس الاقتصادى الذى قام عليه « الاصلاح » فى تلك الفترة • ولم تبدأ الطبقة العاملة فى التخلص حقيقة من آثار هزيمة الاربعينات الساحقة الا فى الثمانينات •• وعندئذ كان العالم قد تحرك • وسبقت كل الطبقات العاملة الاوربية تقريبا الطبقة العاملة الانجليزية فى الوعى وصلابة النضال • اذ أن الماركسية لم تلحقها • فالنظرية الاشتراكية الناضجة نمت بالضبط فى السنوات التى كانت فيها البرولتاريا البريطانية فى حالة فقدان ذاكرة وانسحاب • وقد امتدت جذور الماركسية فى فرنسا وألمانيا وايطاليا • أما فى انجلترا فكانت كل الظروف ضدها : جراح الماضى ، والتهيب الحاضر ، وثقافة الحاضر والماضى القومية • ففى ١٨٦٩ أسس الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى • وفى ١٨٧٦ حزب العمال الفرنسى ، وفى ١٨٨٤ الحزب الاشتراكى فى ايطاليا ، وفى ١٨٨٩ الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد • أما فى انجلترا فلم تتألف المجموعة الاشتراكية ، الفدرال الديمقراطى الاجتماعى ، الا فى ١٨٨٤ — ولم يقم أول « حزب » للطبقة العاملة ، « لجنة التمثيل النيابى للعمال » ، الا فى ١٩٠٠ ، بعد قيام الحزب الفرنسى والألمانى بأكثر من عشرين عاما • ولم ينجح الفدرال الديمقراطى الاجتماعى فى التأثير فى الحركة العمالية تأثيرا ايديولوجيا دائما • وحزب العمل نفسه ، الذى قام أصلا كاجراء دفاع

لقلب آثار « حكم تاف رفيل » ، لم يضم عنصرا ماركسيا كبيرا منذ منشئه • وكان التأخر الغريب فى تكوينه دليلا واضحا على مدى انصياع حركة الطبقة العاملة داخل اطار المجتمع الرأسمالى • وبهذا المعنى اذن • لم تفعل الامبريالية المتصاعدة التى جاءت فى وقت نهوض الحركة العمالية الحديثة سوى أنها أكدت تغييرات حدثت قبلها •

٤ ـ كانت انجلترا هى الأمة الوحيدة بين الأمم الاوربية الكبرى التى خرجت من حربين كبريين بدون هزيمة أو احتلال ، وظل بناؤها الاجتماعى وحده بلا تغيير من أثر الصدمات الخارجية أو الانقطاع • وقد كانت انتصارات ١٩١٨ و ١٩٤٥ آخر ما منحه التاريخ من أفضال خاصة للمجتمع البورجوازى الانجليزى • ولعل الحرب والغزو هما أكبر عامل مفرد فى التغيير فى أوربا الحديثة ـ حتى الثورة المسلحة الوحيدة التى عرفتها انجلترا الحديثة أثارها الغزو الاسكتلندى فى ١٦٤٠ • والانهيار فى الجهة الشرقية فى ١٩١٧ كان بداية للثورة الروسية ، ونجم عن الهزيمة والغزو فى ١٩١٨ قيام حركة سبارتاكوس فى ألمانيا والحكومة الشيوعية البافارية وسيادة الديمقراطية الاجتماعية فى جمهورية ويمار • ونجمت عن احتلال فرنسا فى ١٩٤٠ والحملات الحربية فى ايطاليا من ١٩٤٤ الى ١٩٤٥ وكانت مقاومة ذات طابع سياسى (ذات طابع جماهيرى فى ايطاليا) كانت فيها أغلبيات شيوعية اشتراكية ظاهرة • وفى كل حالة كان تقدم اليسار قد أوقف أو ارتد ـ على يد الفاشية بعد ١٩٣٩ ، وبحملة مناهضة الشيوعية بعد ١٩٤٧ • ولكن النظام الاجتماعى تعرض بأكمله للتمزق والتحدى فى نقطة ما ، وكانت العودة الى الاستقرار التى جلبتها عوامل عالمية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والحرب الباردة ، وليست تغييرات داخلية ، مختلفة نوعيا عن الحالة القائمة السابقة •

ولم تعكر أية أزمات انقطاع أو تحول مماثلة مياه التاريخ الاجتماعى البريطانى الهادئة • بيد أنه برغم الانتصار فى الحربين العالميتين فانهما كانتا الفترتين الوحيدتين اللتين تركز فيها التغيير الاجتماعى الجدى فى القرن العشرين • وكان من لطف المقادير أن قيام حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أدى الى وضع حد لموقف محتمل الانفجار فى بريطانيا ، عندما انقسمت الطبقة المالكة انقساما عميقا (حول قضية امبراطورية هى أرلندا) وبدا مجاهدو الطبقة العاملة على وشك الهروب من سيطرة زعامة نقابية رجعية ومترددة (السندكالية) • بيد أن الأثر البعيد للحرب كان زيادة وزن منظمات الطبقة العاملة وقوتها • فبين ١٩١٤ و ١٩١٩ تضاعف عدد أعضاء

« مؤتمر النقابات » وزادت القوة الانتخابية للعمال خمس مرات • وخرج حزب العمال ، الذى كان مجرد جماعة ضاغطة على هامش حزب الأحرار ، من الحرب حزب المعارضة الرئيسي وألف بعد خمس سنوات حـــكومة « أقلية » • وفى نفس الوقت تعرضت التشكيلات السياسية التقليدية للكتلة الحاكمة لتحول دائم • فقد حطمت دوامة الحرب الحواجز الهشة التى كانت بين حزبى المحافظين والعمال ، ميا أدى مؤقتا الى موقف متميع غير منظم خرج منه مع الوقت التنظيم السياسى الموحـد لليمين ــ حزب المحافظين • ويعزى بقاء حزب المحافظين ، وليس الأحرار ، الى الانقسامات الداخلية فى حزب الأحرار والى بطلان استخدام مبادىء حرية التجارة فى ســنوات الأزمة • ولـــكن له دلالة أهم هى استمرار تفوق القطاع الارستقراطى داخل الكتلة الاجتماعية المسيطرة • ولقد كان ذلك متفقا مع منطق الخمسين سنة السابقة • فلم يكن أى من الحزبين مجرد تبلور طبقة معينة داخل هذه الكتلة ــ مما يراجع بالذات الى أن طبيعتها كانت تستبعد أى اختلاف حاد فى المستويات أو الطبقات داخلها •ولكن حزب الأحرار كان متجها دائما نحو قدر أكبر نسبيا من الخليط البورجوازى،فى حين كان حزب المحافظين يتجه نحو قدر أكبر نسبيا من الخليط الارستقراطى وكانت ايديولوجية الحزبين عادة ، وان لم يكن دائما ، تعبر عن هـــذا الاختلاف بشكل مبالغ فيه • وقد سجل أفول أحـــدهما وانتصار الآخر الطابع « الفيدرالى » نهائيا لأيديولوجية الكتلة المســـيطرة وأوضاعها الداخلية (١) • وقد هزم حزب الأحرار ، برغم أنه كان يتمتع بميزة القرب من مركز الثقل فى السياسة البرلمانية المستقيلة ، لأن شخصيته كانت فى النهاية أضعف بكثير • وقد كان ذلك بحكم الضرورة •• فعندما ظهر خطر حقيقى وأصـــبح الأمر يتطلب حزبا واحـــدا لليمين لم يستطع الاصلاحيون الوقوف فى وجه قرون من التقاليد المتوجة •

وفى العشرينات أصبح النظام البرلمانى لأول مرة فى تاريخه الطويل ميدانا لمواجهة طبقية حقيقية • ففى ظروف ما بعد الحرب صعد حزب العمال بسرعة قوة واشعاعا • وزاد عدد مقاعده فى مجلس العموم من ٦٠ فى ١٩١٩ الى ١٩١ فى ١٩٢٤ ، عند ما ألف لأول مرة حكومة الأقلية القصيرة الأمد ، ثم ــ بعد خسائر فى انتخابات تلك السنة ــ الى ٢٨٧ فى ١٩٢٩ ، عندما ألف حكومته الثانية ، وكانت حكومة أقلية أيضا ولكنه

---

(١) فيدرالية بمعنى مجازى طبعا •

كان أقوى الأحزاب • وفى عامين انهارت حكومة العمال هذه ـ انهيارا كاملا وشائنا أكثر مما حدث لأن حكومة ديمقراطية اجتماعية • وسيطرت أغلبيات المحافظين طوال السنوات العشر التالية • وانتهت الدورة الأولى فى تاريخ حزب العمال باندلاع الحرب العالمية الثانية •

وافتتحت حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ الدورة الثانية التى تكررت فيها الحركة الأولى بتشابه وتوقيت غريبين • وللمرة الثانية أدت الضغوط الهائلة للحرب الى قفزة نوعية مفاجئة الى الأمام فى التاريخ البريطانى • اذ تم لأول مرة فى هذا القرن ، والمرة الوحيدة فيه ، قدر كبير من اعادة توزيع الدخول وعمم التعليم الثانوى ووضعت أسس « دولة الرفاهة » • وأكدت انتخابات ، ١٩٤٥ هذه التغييرات عندما حصل العمال على أغلبية مطلقة كبيرة • وفى هذه المرة كانت قوتهم الانتخابية وانجازاتهم التشريعية (انشاء نظام الخدمات الصحية القومية وتشريك الوقود ووسائل النقل الخ) أكبر بكثير مما قامت به حكومة العمال القصيرة بعد الحرب العالمية الأولى • وهكذا فان نمو حزب العمال يتم حلزونيا أكثر منه على دورات حقيقية • ولكن نفس الأوضاع تقريبا تحققت على مستوى أعلى • وكانت فترة الانتفاض قصيرة وتبددت بسرعة • وسقطت حكومة العمال فى ١٩٥١ فى العيد العشرينى لكارثة ١٩٣١ ، فى ظروف مماثلة من الأزمة الاقتصادية والانقسام السياسى والانحطاط الايديولوجى • وكانت النتيجة ، هذه المرة أيضا ، عشر سنوات بلا انقطاع من حكم المحافظين • كان هذا هو جماع ما حدث من تغيير فى خمسين عاما منذ مقدم الديمقراطية السياسية فى بلد تؤلف الطبقة العاملة اليدوية فيه أغلبية اجتماعية ساحقة بين السكان •

وبذلك يمكن تلخيص السمات المميزة للبنيان الطبقى الانجليزى كما تطور طوال ثلاثة قرون فيما يلى : بعد ورة مريرة مطهرة غيرت بنيان المجتمع الانجليزى ولكنها لم تغير بناءاته الفوقية ، صارت أرستقراطية من أصحاب الأراضى ، تسندها جماعة مركانتيلية قوية مرتبطة بها ، طبقة رأسمالية مسيطرة فى بريطانيا • وطردت هذه الرأسمالية الزراعية النشطة الفلاح الانجليزى من التاريخ • وكان نجاحها هو « القاعدة » ، من الناحية الاقتصادية ، و « السقف » من الناحية الاجتماعية ، للبورجوازية الصناعية • وأحرزت البورجوازية . وقد تخلصت من معوقات الفيدرالية وأصابها الذعر من الثورة الفرنسية ومن البرولتاريا فى مجتمعها هى وروضت على يد طبقة أصحاب الأراضى ومالها من هيبة وسلطان ،

انتصارين متواضعين ثم فقدت شجاعتها وانتهت بفقد شخصيتها • وجاءت الحقبة الفكتورية الأخيرة ، وبلغت الامبريالية ذروتها ، فدمجا الارستقراطية والبورجوازية معا في كتلة اجتماعية واحدة • وقد كافحت الطبقة العاملة بحماس وبلا مساعدة ضد مقدم الرأسمالية الصناعية ، ويدل ما لحقها من ضعف شديد ، بعد عدة هزائم متوالية ، على مدى ما بذلت من جهود • ومنذ ذلك الوقت تطورت ، منفصلة ولكن تابعة ، داخل البنيان الرأسمالي البريطاني الذي لا يهتز ، ولم تستطع أن تغير الطبيعة الأساسية للمجتمع البريطاني برغم تفوقها العددي الكبير •

ب : التاريخ والوعي الطبقي : الهيمنة الاجتماعية (Hegemony)

- ١ -

ان المخطط السابق محاولة مبدئية وغير مكتملة لطرح بعض مشكلات النمو في الرأسمالية البريطانية ، ويبقى أمامنا استكمال قضاياها ببعض الملاحظات عن نظام البناء الذي نتج عن هذا التاريخ المتميز • وللمرة الثانية نقول ان الموضوع من الاتساع والتعقيد بحيث لايمكن أن نورد هنا سوى اقتراحات عامة تماما • ولكن حتى التحديدات الجزئية جدا وغير الدقيقة قد تكون أفضل من لاشيء ، حيث انها تثير التصحيحات والمناقشة •

يمكن وصف بناء القوة في المجتمع الانجليزي اليوم بدقة بأنه نظام مرن للغاية ويتسم بالهيمنة الاجتماعية الشاملة • وقد عرف جرامشي الهيمنة الاجتماعية بأنها سيطرة كتلة اجتماعية على أخرى ، لا بمجرد القوة أو الثراء فحسب ، بل عن طريق سلطة اجتماعية تكمن قوتها الالزامية النهائية والتعبير عنها في تفوق ثقافي عميق • ولا يقتصر هذا النظام الالزامي على وضع حدود خارجية لتصرفات الكتلة الخاضعة وأهدافها ، بل انه يبني أيضا رؤياه الخاصة عن نفسه وعن العالم وبفرض وقائع تاريخية مصاحبة بوصفها النظائر الضرورية للحياة الاجتماعية نفسها • والطبقة المهيمنة هي العامل الأول في تحديد طابع المجتمع كله والعادات والوعي فيه • وهذه السيادة المستقرة التي لاتواجه تحديا ظاهرة تاريخية نادرة نسبيا • بيد أن الاستمرار الزمني الذي لامثيل له للطبقة المسيطرة في انجلترا انتج مثالا بارزا لهذه الظاهرة • وقد نشأ عن التركيب الفريد لهذه الطبقة صور غريبة وسخيفة في

الظاهر من الهيمنة الاجتماعية ، ولكنها فى الحقيقة فعالة ولها مايفسرها :

١ ـ **العلاقات الاجتماعية** : يتسم المجتمع البريطانى بتدرج ، « فيدرالى » فى ظاهره ، للمراتب والأوضاع يتميز بالعديد من العلامات التافهة ، ولكنها طقوس لها تأثيرها ـ مثل اللهجة وأسلوب الحديث ونظام الأكل والملابس واساليب الترويح الخ • ولا يقابل هذا التدرج الحقائق الأولية لمجتمع منقسم الى طبقات على أساس اقتصادى ، بل ولا يقابل حتى الحقائق الثانوية للقدرة الفردية على الحركة داخل هذا النظام • ولكنه يمثل انعكاس صورة مجتمع تضمه وتنميه طبقة من أصحاب الأراضى • وكان نمط العلاقات الاجتماعية فى الريف عند ما كانت هذه الطبقة فى ذروة قوتها الاقتصادية مركبا من المرتبة الاجتماعية والانقياد للأوضاع والتقاليد ، وصار النموذج الأساسى للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع الانجليزى ككل ـ حتى بعد التصنيع ـ بسبب استمرار الزعامة السياسية لهذه الطبقة • اذ بعد الثورة الصناعية غزت اسطورة المرتبة الاجتماعية والنظام التدرجى عقل البورجوازية الوليدة واخضعتها ونتج عنها مفهوم التطلع الاجتماعى المتهور لدى الطبقة الوسطى وحنينها للألقاب •• الخ • كما أنها كانت أيضا عاملا قويا فى اخفاء العلاقات الاجتماعية الحقيقية عن الطبقة العاملة • فعلى الرغم من أن الطبقة العاملة نفسها استمرت بصورة غريزية تستعمل لغة تنطوى على مفهوم الانقسام الى فريقين فى المجتمع (« نحن » و « هم ») فى وصف موقفها ، فان زعماء حركة الطبقة العاملة ، الذين كانوا يوجدون فى منطقة مختلطة وعلى اتصال مستمر بممثلى الكتلة المسيطرة ومؤسساتها ، جنحوا الى تكوين وعى « فيدرالى » مموه • ومن هنا انبثقت الاحتياجات التى جاءت فى « **ما يقدمه لك حكم العمال المقبل** » وغيره ، ضد « التميز الاجتماعى البالى » و « العنجهية » باعتبارهما من الشرور الاجتماعية الكبرى • وبهذه الطريقة يتسرب الى خصوم النظام ذلك الانفصام بين علاقات الانتاج والوعى الاجتماعى الذى يعد فى كل مكان ضروريا للمجتمع الرأسمالى • وبصفة عامة فان تلك المسحة التدرجية شبه الفيدرالية فى المجتمع الانجليزى ، التى تعد تعبيرا وأداة للهيمنة الاجتماعية لارستقراطية (ذات أصل زراعى) ، تعمل بنجاح تام ربما أكثر من أى شىء آخر على اخفاء التركيب الطبقى ، وهى اذ تزيد من حدة الوعى الطبقى وتعزله عن مواقعه فى نفس الوقت تجنح الى الغاء فعاليته السياسية وتجعله يديم ذاته من الناحية الاجتماعية •

٢ ـ **الايديولوجية** : والهيمنة الاجتماعية للكتلة المسيطرة فى انجلترا ليست متبلورة فى أية ايديولوجية كبرى متسـقة ، بل هى موزعة فى مجموعة مختلطة من المحرمات والتحيزات الشائعة • والعنصران الكيميائيان الكبيران فى هذا الضباب الانجليزى السادر هما «التقليدية» و«التجريبية»: والرؤية فيه معدومة تماما بالنسبة لأى واقع اجتماعى أو تاريخى • وكانت « التقليدية » ـ تبجيل الملكية والكنيسة والألقاب والمدنية الخ ـ هى المصطلح الايديولوجى الطبيعى لطبقة أصحاب الأراضى بمجرد أن تعرض احتكارها المطلق للقوة السياسية للتحدى • وقد انبثقت ، فى الواقع ، مع فلسفة بيرك فى اللحظة التى حدثت فيها الثورة البورجوازية الكبرى فى فرنسا فى نهاية القرن الثامن عشر • ومن الناحية الأخـرى تعبر التجـريبية حرفيا عن الطابع الناقص والمجـزء للتجـربة التاريخية للبورجوازية البريطانية • فهى لم تضطر الى قلب دولة فيدرالية فى القرن التاسع عشر ، ولم تنجح فى أن تصير السيد الوحيد لمجتمع صناعى جديد • وهكذا لم تمر قط بمرحلة من المساواة الحقيقية ، ومن ثم لم تهاجم الأساس الايديولوجى للارستقراطية قط • ومنذ ذلك الوقت تألف من التقليدية والتجريبية نظام موحد للمشروعية : « التقليدية » تضفى مشروعية على الحاضر بأن تستمده من الماضى ، وتقيد التجريبية المستقبل بربطه تماما بالحاضر • والنتيجة هى نوع من « المحافظة » الشـاملة المتجمدة التى تغطى المجتمع كله بطبقة كثيفة من عدم الاهتمام بالثقافة الفكرية ومن احاطة المؤسسات بنوع من الرهبة والغموض ، ذلك النوع الذى اشتهرت به انجلترا دوليا بحق •

٣ ـ **الزعامة** : كان الميراث الرئيسى للامبريالية ، كما أشرنا من قبل ، هو تكريسها نهائيا لأسلوب الزعامة الذى تتميز به الطبقة المهيمنة اجتماعيا • فمن المعروف أن حكم امبراطورية تضم ربع الكرة الأرضية يتطلب مهارات خاصة ، ليست حميدة دائما ، وبصفة أوتوماتيكية تدعم لامبريالية أسلوبا ارستقراطيا فى السياسة : فهى كنظام من السيطرة الأجنبية البحتة تعمل دائما ، فى حـدود الأمان ، **على تضخيم الفوارق الموجودة** بين الجنس الحاكم والمحكوم الى أقصى حد ، لخلق هوة سحرية لا يمكن اجتيازها بين جوهرين ثابتين • ويؤدى ذلك بالضرورة دائما الى المراسم الاستعمارية ومنصب نائب الملك فى المستعمرات • فالسيطرة الداخلية يمكن أن تتم تحت مظهر « شعبى » وشعار « المساواة » ، أما فى السيطرة الأجنبية فهذا مستحيل • فلا يمكن أن يوجد فيها « حـكم

شعبى » بمقتضى تعريف هذا المفهوم • اذ أن أوضاع القوة فى الامبريالية أرستقراطية بحـــكم الضرورة : .فهى « وجـود » مطلق • ولا يعرف الارستقراطى بتصرفات تنبى عن مهارات بل عن ايماءات تكشف عن صفات كامنة••فأى تدريب أو قدرة بذاتها تحط من قدر ذلك الجوهر غير الملموس للنبالة ، انها تكون بمثابة وضع حدود لمالا حد له • وهذا المثل الأعلى هو المصدر المباشر لفكرة « الهواية » المشهورة عن « الطبقة العليا » الانجليزية • وبذلك الازدراء التقليدى للاقتصاد على « مهنة » أو « ثقافة» واحدة ــ سواء كرجال أعمال أو كمثقفين ــ تفرد حكام انجلترا بأنهم لم يكونوا أيضا سياسيين محترفين ولا موظفين مكتبيين ولا عسكريين • لقد كانوا جميع هؤلاء فى أوقات مختلفة ، ومن ثم لم يكونوا فى آخر الأمر أيا منهم •

٤ ــ **مرفوضات** : لقد أنتجت البورجوازية الصناعية فى القرن الثامن عشر ايديولوجية أصيلة متبلورة واحدة يحق لها أن تدعى صفة الشمول ، هى النفعية • وقد لعبت النفعية دورا مهما للغاية فى السنوات الأولى للتصنيع بوصفها مذهبا جهاديا موحد الهدف للتراكم الرأسمالى والعدمية الثقافية • ولكنها لم تصل قط الى مركز التسلط الاجتماعى حقيقة • ويرجع بعض السبب فى ذلك طبعا الى عدم قدرة الطبقة التى تعبر عنها على تحقيق السيطرة السياسية تاريخيا • بيد أن عدم نجاحها يرجع بعضه أيضا الى قصورها هى فى ذاتها•اذ أن تعصبها الأعمى للمادية منعها على الفور من خلق نظام القيم والثقافة الذى تتميز به الايديولوجية المتسلطة اجتماعيا • وفى النهاية صارت تبريرا عقلانيا جزئيا للأسلوب الاقتصادى • ولم تصل قط الى مرتبة تبرير النظام ككل • وجـــاءت اللبرالية • نتاجا متأخرا بعض الشىء لصعود البورجوازية • وهى تمثل تحسينا للمذهب النفعى الأصلى واضعافا لحيويته • لقد كانت ظاهرة أكثر تناقضا منه وأضيق مجالا ، وهى مصدر الوحى للحماسة التى كانت تظهر وتخبو للقضايا النبيلة فى الخارج ، تلك الحماسة التى تميزت بها البورجوازية فى ذلك الوقت (كوبدن) • ولكن برغم تفوق بعض دعاتها (ميل) ، فقد حالت العوامل الموضوعية لبنيان الامبراطورية والاقتصاد ، التى كانت تناقض كل ما تنادى به من معايير ، دون تسلطها جديا • ومن هنا كان جنوحها الى أن تلوذ بالحملات الايثارية على النطاق الدولى •

وتؤثر الهيمنة الاجتماعية فى الطبقة العاملة بشكل حاسم بطريقة معينة ومحددة تاريخيا • فقد أنتج مزيج من عوامل التركيب والربط فى القرن التاسع عشر بروليتاريا تتميز **بوعى طبقى اندماجى** (Corporate) **ثابت بدون أى أيديولوجية مهيمنة تقريبا** • وهذه المفارقة هى أهم حقيقة مفردة فى تاريخ الطبقة العاملة الانجليزية • فاذا كانت الطبقة المهيمنة اجتماعيا **تعرف بأنها الطبقة التى تفرض أهدافها الخاصة ورؤياها الخاصة على المجتمع ككل** ، فان الطبقة الاندماجية تكون على العكس من ذلك •• طبقة **تعمل على تحقيق أهدافها الخاصة داخل اطار شمول اجتماعى تتحدد مسيرته الكلية بعامل خارجى عنها** • ان الطبقة المهيمنة تسعى الى تغيير المجتمع لتصبه فى صورتها وتبتكر من جديد نظامها الاقتصادى ومؤسساتها السياسية وقيمها الثقافية وكل « أسلوب التحامه » بالعالم • أما الطبقة الاندماجية فانها تدافع عن مركزها الخاص وتعمل على تحسينه داخل نظام اجتماعى تقبله قضية مسلما بها • ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت السمة المميزة الجوهرية للطبقة العاملة الانجليزية هى الانفصال الشديد بين وعى كثيف بالشخصية المستقلة والفشل المستمر فى وضع أهداف للمجتمع ككل وفرضها • وفى هذا الانفصال يكمن سر الطبيعة الخاصة لحركة الطبقة العاملة الانجليزية • **ان كثافة وعيها الطبقى الاندماجى ذاتها ، كما تحققت فى ثقافة انعزالية متميزة وعن طريقها ، هى التى وقفت فى طريق انبثاق ايديولوجية شاملة لدى الطبقة العاملة الانجليزية** • فالعقبة التى منعت الطبقة العاملة عن الاشتراكية لم تكن نقص الوعى الطبقى ، بل ـ بمعنى ما ـ زيادته عن حده • وهذه المفارقة هى أساس كل من الاتجاه الاصلاحى الذى لا يتزحزح لحزب العمال والفشل فى نفس الوقت ، فى تحويله الى اللبرالية الجديدة ، كما حدث فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى •

وتاريخيا ترجع أسباب هذه الصورة المركبة من الوعى الى جذور الرأسمالية الانجليزية • وقد أشرنا من قبل الى المضمون التركيبى •• وكان على جميع الطبقات، فى العالم الاجتماعى الذى خلقته الطبقة المتسلطة، أن تبدو ، للغير ولنفسها ، **فئة طبقية** طبيعية يحددها مركز ثابت وطريقة ثابتة فى الحياة ـ وكان ذلك ينطبق على الطبقة العاملة بقدر ما ينطبق على غيرها • وفى نفس الوقت كانت العوامل الرابطة الأولى هى بلا جدال

الاخماد الوحشى والانفصال اللذان عانتهما الطبقة العاملة فى سنواتها التكوينية الأولى ، وهذه العوامل هى التى دفعتها الى الاعتماد على نفسها وحدها والى خلق ثقافتها الخاصة فى عالمها الخاص • وقد أدت هذه التجربة الحصارية الى تثبيت موقف تجاه العالم الخارجى لم يتغير حتى اليوم • بيد أن السنوات الأولى للطبقة العاملة كانت أيضا ، طبعا ، الفترة الوحيدة فى تاريخها التى قامت فيها مواجهة ، وان يكن فى شىء من التحفظ ، ضد المجتمع الرأسمالى • ولكن لما لم تكن لديها أية أيديولوجية اشتراكية ثابتة كانت الهزائم الساحقة التى منيت بها كلها خسارة تقريبا • اذ لو كانت مسلحة برؤيا متسقة للعالم لكانت تجربتها وتطلعاتها ، برغم أنها كانت ستهزم أيضا فى الغالب ، تحولت الى تقليد قائم وبقيت للمستقبل • ولكن النتيجة فعلا كانت تجربة خمسين سنة بلا أثر ولم تلعب الا دورا ضئيل الشأن بصورة تستلفت النظر فى نمو الطبقة العاملة بعد ذلك • ومن الناحية المقابلة جاء النضج المتزايد للأيديولوجية الاشتراكية ، منذ ١٨٥٠ فصاعدا ، فى اللحظة التى كانت فيها حركة الطبقة العاملة فى أضعف حالاتها وأقلها قابلية لأية أيديولوجية •

وهناك عامل ربط ثان أثر فى تطور وعى الطبقة العاملة هو عدم وجود مجموعة ذات قيمة من المثقفين منضمة الى البرولتاريا حتى نهاية القرن التاسع عشر • وترجع أسباب هذا النقص المصيرى ، الذى يؤثر أسوأ الأثر فى حزب العمال اليوم ، الى المواقع الاجتماعية الغريبة التى وجد فيها المثقفون الانجليز فى العهد الفكتورى من ناحية ، والى السمات التاريخية العامة لهذه الفترة من ناحية أخرى • فالارستقراطية لم تسمح قط بتكوين أى موقع ثقافى داخل الجسد السياسى الانجليزى فى ظل طبقة أصحاب الأراضى المهيمنة • بل منذ القرن السادس عشر حالت دون ظهور فئة مثقفة علمانية منفصلة تخلف فئة المثقفين من رجال الكنيسة (التى كان أعضاؤها من الطبقات الأفقر حالا) التى وجدت فى العصور الوسطى بأن أغرقت المعاهد التربوية التى كانت حتى ذلك الوقت مجالات مقفلة الى حد كبير (ايتون ووينشستر وأكسفورد وكمبردج) بأبنائها • ومنذ ذلك الوقت أنتجت فئتها الخاصة من المثقفين ، الذين جاء معظمهم من المراتب المهنية الأقل شأنا فى هذه الطبقة • وهكذا وجدت هذه الظاهرة الفريدة فى التاريخ الانجليزى وهى وجود **مجموعة من المثقفين متجانسة**

ومتماسكة ولكنها مع ذلك لا تمثل فئة مثقفة متميزة • وكان السبب فى ذلك أن وحدة هذه الجماعة جاءت عن طريق القرابة لا عن طريق الأفكار • ومن ثم لم تصر قط جماعة مستقلة ومتكاملة رأسيا بارتباطها بالجماعات السابقة عليها بحيث تتألف منها مجموعة ثقافية مستمرة وموحدة داخليا مثلما حدث فى فرنسا ، فقد كانت وحدتها مجرد ارتباطهـــا الخارجى بطبقتها •

ولا يعنى ذلك أنها أظهرت مطابقة سياسية متسقة • والواقع أن المثقفين الفكتوريين أنتجوا فعلا نقدا منسقا بعيد المدى الى حـــد جدير بالاعجاب للرأسمالية الفكتورية ــ ذلك التقليد الذى يغلب عليه الطابع الرومنسى ، وان لم يكن كله رومنسيا ، والذى يتألف منه موضـــوع « الثقافة والمجتمع » • ولكن هذا النقد ، الذى كان يتضمن لمحات فكرية مقابلة لبعض الأسس الفلســـفية للماركسية ، كان مع ذلك منفصلا تماما ــ لأسباب اجتماعية وجيهة ، عن واقع البنيان الاقتصادى والصراع السياسى • وفى نفس الوقت أثارت الثورة الفرنسية مخاوف هؤلاء المثقفين كما أثارت مخاوف طبقتهم • ومن هنا كثيرا ما تعثر التقليد فى تخبط أدى الى كوارث وانتهى به الأمر ــ فى القرن العشرين ــ أن صار الطابع السياسى الغالب فيه هو الرجعية • وهكذا فان النقد الوحيد الراديكالى حقيقـــة للرأسمالية فى القرن التاسع عشر لم يلتق بالقوة الوحيدة التى كان يمكن أن تقلب الرأسمالية • فتقليد الرومنسية وما تفرع عنه ظل من الناحية السياسية ساذجا وصار رجعيا • وكان مصير حركة الطبقة العاملة ، بعد ما تعرضت له من اخماد وتراجع طويل ، أن تقع فريســـة لسلالة أقل الايديولوجيات البورجوازية كلها اثمارا ــ النفعية •

ومن القواعد التاريخية العامة أن الطبقة الاجتماعية الناهضة تكتسب قسما هاما من عتادها الايديولوجى من الطبقة الحاكمة نفسها • وهكذا استخدمت الطبقة العاملة المبادىء العامة للثورة الفرنسية ضد البورجوازية التى أعلنت هذه المبادىء ، ومنها تآلفت ايديولوجية ثورية موجهة ضد من بدءوا الثورة • أما فى انجلترا فقد أنتجت البورجوازية المستسلمة بروليتاريا خاضعة • فلم تكسبها أى نزوع نحو التحرر أو أية قيم ثورية أو أية نظرة شاملة • وبدلا من ذلك نقلت اليها جراثيم النفعية المميتة التى أدت الى اصابة حزب العمال فى القرن العشرين بالمرض بصورة واضحة • فأول مجموعة مهمة من المثقفين انضمت فى آخر الأمر الى الصراع السياسى

فى جانب الطبقة العاملة هم الفابيون فى الثمانينات من القرن الماضى (١) ٠ وكانت الأصول الفكرية لويب وزوجته وزملائهما واضحة وسافرة ٠٠ لقد كانوا الحلفاء المباشرين لجيرمى بنتام وجيمس ميل والايديولوجين الوضعيين فى منتصف القرن العشرين (هربرت سبنسر الخ) ٠ لقد تلقت حركة الطبقة العاملة ميراثا يسرى فيه السم الزعاف ٠ تخبط برضى فى الخلط بين النفوذ والقوة ، واعجاب بدائى بالبيروقراطية وازدراء غير مستتر للمساواة ومادية متأصلة الجذور ـ فقد انطبعت الايديولوجية الغالبة فى حزب العمال بكل ضيق الأفق الذى يتميز به ويب وزوجته وزملاؤهما وحتى فى صورتها الأصلية بوصفها ايديولوجية للبورجوازية ، حال قصور النفعية دون تحولها الى قوة مهيمنة ٠ انها لم تـــكن قط ، فى صورتها الفابية ـ وقد تجردت من شبابها وحيويتها ، وميعتها الوصاية الأبوية (Parentalism) ـ ندا جديا لأيديولوجية الكتلة المسيطرة ٠

ولم تكن الفابية طبعا هى العنصر الوحيد فى تكوين وجهة نظر حزب العمال فى سنواته الأولى ، وان كانت فى آخر الأمر أهم هذه العناصر سياسيا ٠ فمن العناصر الأخرى فى « العمالية » (Labourism) طبعا راديكالية الطبقة العاملة التى انبثقت من حزب العمال (والتى كان رمزها الأصلى هو كير هاردى) ٠ وكان هذا العنصر هو الذى أضفى على حزب العمال طابعه الاجتماعى الذى لا يتغير وحالت دون تحوله الى مجرد حزب طبقة وسطى اصلاحى ٠ وفى نفس الوقت لم تحقق التعبيرات الايديولوجية البحتة لهذا التيار القوى أى اتساق مثل الفابية ، وظل خليطا شاذا من الماركسية المخفضـــة و « النظامية الدينيـــة » (Methodism) المنقولة واللبرالية الموروثة ٠ وكان لهذا العنصر الأخير بعض الأهمية فى السنوات الأولى من وجود الحزب ، حيث أنه نقل تقليد «الأممية» (Internationalism) اللبرالى كما نقل اتجاها ضد الامبريالية (جزئيا) الى قطاع كبير من زعامة الحزب (رفض مكدونالد للحرب العالمية الأولى وما الى ذلك) ٠ ولكن أهميته تضاءلت بعد ذلك ٠

ومن ثم فلا جدال فى أنه يمكن القول بأن **الايديولوجية المتســقة الوحيدة التى تأصلت جذورها فى حركة الطبقة العاملة فى هذا القرن نابعة مباشرة من الايديولوجية البورجوازية المتسقة ، وغير الناجحة ،**

---

(١) مما يؤسف له أن أفكار موريس كانت منعزلة الى حد لايسمح لها بأن تـكون ذات تأثير كبير على الحركة ٠

الوحيدة فى القرن الماضى • ومع ذلك فان هذه الحركة نفسها لم تقع أسيرة قط وتحولت الى جهاز سياسى أو صناعى متكيف مع الأوضاع (كما حدث فى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) •

ويمكن القول بأن المضمون التاريخى لحركة الطبقة العاملة لم يكن تعبيره الأساسى فى أيديولوجية ، بل فى مؤسسات • لقد كتب وليامز عبارة مشهورة : « ان الثقافة التى أنتجتها الطبقة العاملة هى المؤسسات الديمقراطية الجماعية سواء فى النقابات أو فى الحركة التعاونية أو فى الحزب السياسى••وعندما ننظر اليها فى اطارها نستطيع أن نقول انه انجاز خلاق ممتاز جدا» ، وتمثل هذه الفكرة الطرف الأقصى فى نظريتين اشتراكيتين متعارضتين عن الطبقة العاملة •• ففيها تعمل الطبيعة التنظيمية للطبقة العاملة على خلق صورة للمجتمع الذى ستخلقه • وهذا هو ما أطلق عليه « الايجابية البرولتارية » ، بالمقابلة بنقيضه •• وهو البرولتاريا بوصفها عاملا سلبيا فى التاريخ ، السلبية الكاملة بالنسـبة للنظام الاجتماعى القائم ، والذاتية التى ألقت بنفسها فى اتجاه القضاء المطلق على المجتمع الطبقى ــ وبالتالى على نفسها • ومن الواضح أن أى واقع فى موقف تاريخى لابد أن يتضمن وضعا جدليا للأمرين : الايجابية المطلقة ، وفيها تجمد الطبقـة العاملة فلا تسـتطيع أن تطرح أى مشروع للتغيير الاجتماعى الشامل • والسلبية المطلقة ، وفيها تظل فى تمرد انتحارى دائم • وفيما يتعلق بانجلترا ليس هناك شك فى أن الايجابية هى التى سادت ، فان ذلك الكون المكتظ بأكمله الذى وصفه هوجارت فى « فوائد معرفة القراءة والكتابة » يشهد بأيجابية أقدم طبقة عاملة فى العالم (١) • والضعف فى فكرة وليامز أنها لم تميز بين صورة المؤسسات الاندماجية والمؤسسات التى أساسها الهيمنة الاجتماعية • ان كثافة ثقافة الطبقة العاملة الانجليزية وتفردها هى بذاتها قد حدت نطاقها السياسى وحالت دون انبثاق اشتراكية مهيمنة فى انجلترا • ومحاولة وليامز فى حل هذه المشكلة بأن يعزو امتدادا لا نهائيا لمؤسسات الطبقة العاملة دون مؤسسات البورجوازية ، فضلا

---

(١) فيما يتصل بالمناقشة حول الايجابية والسلبية انظر ج.لوكاس « تاريخ الطبقة ووعيها » (فرنسى) و ج.ب.سارتر « الشـيوعية والسـلام » (Temps Modernes) عدد ٨١ ص ٨٤ ــ ٨٥ و ١٠١) ؛ وم • ميرلو بونتى « مغامرات الديالكتيك (فـرنسى) ؛ ول• ماجرى « مشكلة النظرية الماركسية فى الحزب الثورى » (Critica Marxista عدد ٥ و ٦) • أما فى انجلترا فان المساهمة الكبرى ، وان لم تكن مساهمة نظرية ، هى مجهود هوجارت الرائع فى وصف الظاهرة • وتؤكد أعمال ماركس وجود الظاهرتين •

عن أنها لا تتفق تماما مع الواقع ، تقوم على افراغ مفاهيم الصراع من فكرته بأكملها • ويبدو أن طبيعة ثقافة الطبقة العاملة هى حقيقة كما وصفها ، **ولكن ارادة تعميمها وجعلها النمط العام للمجتمع** ، التى يفترض ضمنا أنها حقيقة مصاحبة ، لم توجد الا نادرا •

وهكذا فان نفس المفارقة الأساسية تظهر على أى مستوى يختاره المرء • ان الطبقة العامة فى بريطانيا ولدت وعيا ضخما شديد الصلابة خلال مائة وخمسين عاما ـ ولكنها لم تنمه قط ليصير قوة سياسية مهيمنة (١) • ان اسم حزبها السياسى التقليدى ذاته ينبى بوضوح عن هذه الحقيقة • فهو الحزب الوحيد بين أحزاب الطبقة العمالية الكبرى فى أوربا الذى لا يسمى الحزب الديمقراطى الاجتماعى ولا الاشتراكى ولا الشيوعى ، ان « **حزب العمال** » اسم لا يشير الى مجتمع مثالى ، مثل كل الآخرين ، بل الى مجرد مصلحة موجودة •

وفى الختام قد يكون من المفيد أن نذكر ـ بايجاز شديد ـ اللحظات التاريخية التى أضيىء فيها بنيان الهيمنة الاجتماعية المظلم فجأة وبقوة ببريق الأزمات الاقتصادية الكبرى •

١ ـ ١٩٢٦ • « الاضراب الكبير » • ان هذه المواجهة الوحيدة بين القوى الطبقية انتهت طبعا بكارثة • ولكن هل يمكن أن نعزو فشل الاضراب الى مجرد « الخيانة » وحدها ؟ وهل كان من المتصور أصلا امكان انتصاره ؟ الحكم العام أنه لم يكن من الممكن نجاحه لسبب بسيط هو أنه لم تكن هناك أصلا الارادة السياسية لاتمامه • وقد وصف كول الموقف وصفا كلاسيكيا : « ولكن عندما حانت اللحظة ، كان العمال هم الذين تراجعوا • ان الروح الدستورية المتأصلة فى القطاع الرئيسى من الحركة العمالية لم تؤكد ذاتها بوضوح قط أكثر مما فعلت فى تلك الحركة (اللادستورية) التى عرفت باسم ، الاضراب العام ، ومن الناحية الأخرى كان الاستعداد البادى من جانب المدافعين عن القانون والنظام لغرض المعركة عندما حدثت الأزمة ، بدلا من الاستجابة لرغبة الزعماء النقابيين الواضحة فى التفاهم ، يدل على مزاج مختلف تماما • ان ، المجلس العام ، المسالم ومستر ونستون تشرشل المهاجم ، ولهجة صحيفة ، البرتيتش

---

(١) والبرلمانية ، التى كثيرا ما تعتبر الرذيلة الأساسية فى حزب العمال ، تكون بهذا التفسير مجرد تعبير عن ضعف أعمق •

وورکر ، المعتدلة ولهجة صحيفة ، البريتيش جازيت ، الثائرة الغاضبة ، كانت كلها تمثل مقابلة تنطوى على معان بقدر ما تثير السخرية ٠٠ فمنذ مبدأ الأمر كانت فرصة المضربين الحقيقية الوحيدة هى اثارة الذعر فى الحكومة بحيث تسلم بمطالبهم أو حملها على قبول حل وسط ٠ وكان موقف الحكومة طوال النزاع تستبعد أى تفكير فى الحل الثانى ، الذى كان زعماء المضربين سيرحبون به بلا جدال ٠ **ومن ثم فان الصراع كان يقوم على القدرة على التحمل المعنوى ـ الانتظار الى أن ينهار أحد الجانبين** ٠ ولكن ونستون تشرشل كان يتولى الأمر من جانب الحكومة ويجد متعة كاملة فى «النزال» ، ولم يكن من المحتمل أن تنهار الحكومة أولا ٠٠ ان جميع الشواهد تدل على أن المضربين لم تكن لديهم فرصة حقيقية فى الانتصار ٠٠ » وليس هناك وصف أفضل من هذا قط لطبقة مهيمنة تواجه طبقة اندماجية ٠

٢ ـ ١٩٣١ : ان سقوط حكومة العمال ، الذى بدأ بطريقة حتمية بما حدث للجنيه ، انتهى بأسوأ كارثة تصيب حكومة فى التاريخ البريطانى ، ومع الفرار الجماعى لمعظم الشخصيات الكبيرة من الحزب فى الحكم الى معسكر المعارضة ، كانت النتيجة سحق الحزب تقريبا فى الانتخابات التالية ٠ وقد كتب تونى عن حزب العمال فى ١٩٣١ : « ان الحزب هو الذى جلب المصائب على نفسه ، غير قاصد وبصورة تستحق الشفقة ، لقد صنع حكومة على غرار ذاته ، ولم يكن انهيار الحكومة نتيجة لحادث ـ وان كانت الحوادث لعبت دورها ـ ولا لظروف غير مواتية ـ وان كان الحظ ضده ـ ولا نتيجة ، ونحن نكرر ما قلناه ، لمجرد المشاعر الشخصية ٠ لقد كان انهيارها من منطق التاريخ ٠٠ وبرغم ما صاحبه من أحداث مسرحية ، فان الحكومة لم تسقط فجأة فى خضم عاصفة من السماء ٠ بل انها زحفت ببطء الى مصيرها المحتوم وتهاوت خطوة فخطوة ٠٠ » ٠

٣ ـ ١٩٥١ : سقوط حكومة العمال الثالثة ٠ حصل حزب العمال فى ١٩٤٥ على أغلبية مطلقة فى المجلس التشريعى صاحب السيادة دستوريا ـ ولم يحدث قط فى أى بلد من بلاد غرب أوربا الكبرى أن أحرزت الطبقة العاملة نصرا انتخابيا وسياسيا كاملا الى هذا الحد ٠ ولم تمض سنتان حتى كانت حكومة اتلى قد فقدت المبادرة ، وكانت السنوات التالية فترة تراجع مستمر ٠ وكان الانهيار الأخير مشهدا مماثلا لما حدث ، بدرجة أقل حدة ، أثارته أزمة فى ميزان المدفوعات وانقسامات داخل مجلس الوزراء ٠ وقد أشار كروسمان مؤخرا الى أن الكارثة لم تكن

ضرورية جدا : « لماذا استطاع هيودالتون أن يكشف ·· أنه فى ١٩٤٧ ـ ولم يكن قد مضى أكثر من سنتين بعد الانتصار الانتخـــابى ـ كانت الحكومة تفقد بوضوح تماسكها واحساسها بالاتجاه ··؟ فما هو الأمر الذى أدى بسرعة الى هبوط المطلب الجماهيرى بالتغيير الاجتماعى الذى رفع الحزب مكتسحا الى الحكم فى ١٩٤٥ ·· ؟ ان الانتخابات عندما جاءت فى ١٩٥١ لم يكن قد حدث أى تغير عنيف ضد الاشتراكية فى الرأى العام، بل على النقيض من ذلك تقدم الحزب فى البلاد مسجلا لنفسه أكبر عدد من الأصوات حصل عليه فى تاريخه ·· ولو أن مستر آتلى ثبت قليـــلا بدلا من الالتجاء الى البلاد فى ذروة الأزمة لاستطاع أن يحصد ثمار مكاسب ١٩٥١ ، وربما كان حزب العمال استمر عشر سنوات أخرى فى الحكم ·· ان الناقد غير المتحيز ·· (يغلب) ·· أن ينتهى الى أن الخسائر الانتخابية فى ١٩٥٠ لم تكن ضرورية بالمرة ، وأن القرار المتسرع بالاستقالة بعد ذلك بعام لم يكن نتيجة حتمية للأزمة ، بل عاقبة الاجهاد المادى وفقدان الأعصاب ·· »

ان تاريخ الهيمنة فى بريطانيا فى القرن العشرين يتبين بجلاء فى هذه التعليقات الثلاثة ·

- ٣ -

ويبقى أمامنا أن نفحص الطريقـــة التى يعمل بها النظام المهيمن بوصفه نظاما اجتماعيا شاملا فيحدد دور الطبقات الاجتماعية المتعادية داخله · واللحظات الحاسمة فى هذا المجال هى التى تحصل فيها الطبقة العاملة على القوة السياسية صراحة وتؤلف الحكومة · ونستطيع أن نضع المشكلة التحليلية ببساطة كما يلى : **ما هو الحاجز غير المرئى بين السيطرة الرسمية على قوة الدولة غير المحدودة (التى تنطوى عليها سيادة البرلمان) والانجاز الفعلى للتغيير الاجتماعى الكيفى (الذى ينطوى عليه الدستور الأساسى للحزب) ؟**

من الجلى أن أول نقطة يجب تســجيلها هى أن القوة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة متعددة المراكز ، والاسطورة الرسمية القائلة بأنها لاتوجد الافى معقد الديمقراطية السياسية ، أى البرلمان وحده ،خيالية بوضوح من أى مضمون بحيث لا يوجد بين اليسار من يأخذها مأخذ الجد · بيد أنه لسوء الحظ لم تحدث أية محاولة تقريبا لايجاد بديل لها فى نظرية

محكمة عن القوة فى الرأسمالية المتأخرة ــ وهــذا فى ذاته مثــل على العجز العام الذى اتسمت به النظرية الاشتراكية المعاصرة فيما يتصل بتحليل المجتمع الرأسمالى • وصحيح أن القوة تتلاقى ، فى المدى البعيد ، مع السيطرة على وسائل الانتاج • ولكن ذلك ليس صحيحا بالضرورة فى أية لحظة بذاتها من التاريخ • بل على العكس من ذلك ، ليس المطلوب تأكيد القول الشائع بأن القوة تستمد فى نهاية المطاف من نمط الملكية فى المجتمع ، أى المطلب الملح هو تحــديد مجسم للأوضاع المختلفة للقوة اليوم • فهناك مجموعة ضخمة من الاحتمالات التى تحققت فى صور كاملة ، بدرجة تزيد أو تنقص ، فى المجتمعات المختلفة فى عصــور مختلفة • ففى المدى القريب يمكن أن تكون القوة ذات طابع عسكرى غالب ، أو يغلب عليها طابع البيروقراطية أو الاقتصاد أو الايديولوجية ، أو حتى ــ فى الحالات الجدية ــ سياسية بحتة ، ويمكن أن تتبلور مباشرة فى وسائل العنف (ألمانيا النــازية) أو وسائل الادارة (الصــين الكونفشيوسية) أو وسائل الانتاج (الشركات الدول مثل هندوراسى أو كاتانجا) ، أو فى وسائل المواصلات (المجتمعات الغربية بصــور متزايدة) أو فى وسائل التشريع (وهذه الحالة هى الاشتراكية) • ولم يكن بُناء القوة فى أى مجتمع قط بطبيعة الحال ذا مركز واحد بصورة مطلقة • ولكن ذلك لا يحول دون امكان وضع فروق ذات مغزى بين أنماط القوة المختلفة وفى داخلها وأيا كان الأمر فانه من الواضح أن هناك تركيبا خاصا جدا للقوة فى بريطانيا هو نتــاج ، موقف تاريخى وجغرافى خاص •

وليس هنا مجال مناقشة طابع هذا التركيب بصورة وافية • ولكن يمكن القول بأن بناء القوة فى بريطانيا يتفرد بثلاث سمات رئيســية خاصة • عدم الأهمية النسبية للصور البيروقراطية والعسكرية ، والقدرة الاستثنائية لدى الصور الاقتصادية على الهجوم المبــاشر ، والأهمية الحاسمة للصور الايديولوجية والثقافية فى نهاية المطاف • ويمكن تعريف هذه المجموعة بأكملها ، على أساس مصطلحات استعملها هيجل ومن بعده ماركس ، بأنها تفوق المجتمع المدنى على الدولة • وكل عنصر من هذه المجموعة يقابل لحظة أساسية فى تاريخ الــكتلة المسيطرة • وبرغم ما للجيش وموظفى الحكومة من طابع طبقى واضح فان أيا منهما ليست له أهمية كقوة سياسية مباشرة فى انجلترا كما هو الحال فى معظم البلاد الرأسمالية المتقدمة الأخرى (فرنسا ، والى عهد قريب ألمانيا واليابان) • وترجع عدم أهمية الجيش فى انجلترا الى تاريخ جدلى طويل : ففى أواخر

العصور الوسطى شهدت انجلترا أشد صور صبغ الريف بالصبغة العسكرية فى أوربا (حرب الوردتين) ، وأدى ذلك بدوره الى سياسة متطرفة من جانب ملوك تيودور فى تجريد البلاد من الصبغة العسكرية ، ثم عندما أراد الملوك أنفسهم بناء جيش قائم (جيمس الثانى) حالت طبقة أصحاب الأراضى باستمرار دون ذلك باعتباره تهديدا لقوتها المستقلة فى الريف ، فضلا عن أن عزلة انجلترا جغرافيا لم تدع حاجة الى دفاع خارجى دائم • ويرجع عدم وجود بيروقراطية ضخمة الى الطابع المحلى المجزء للقوة الزراعية فى القرن السابع عشر والثامن عشر : فقد حافظ قاضى السلام ، الذى لا يتقاضى أجرا أو يقوم بعمله فى أوقات فراغه ، على السيطرة فى الريف وهو يجمع القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى شخصه بصورة فريدة ، وقد تحطمت محاولات خلق جهاز ملكى بيروقراطى (شارل الأول) على هذه الصخرة • وقد نشأ عن ازدهار الرأسمالية الزراعية والانبثاق التلقائى للثورة الصناعية الأولى بعد ذلك ضغط متوال ومتزايد ضد البيروقراطية من جانب سياسة سادة الأراضى واقتصاديات حرية التعامل (أما فى الأماكن التى تم فيها التصنيع بعد ذلك بمجهود ومبادرة متعمدين ، كما فى ألمانيا ، فقد صارت الدولة على نقيض ذلك أحد الأدوات الرئيسية فى الثورة الصناعية) • ويرجع تاريخ الجهاز الحكومى الحديث الى سنة ١٨٥٤ فقط • وهو ذو مغزى أكثر من الجيش بكثير كأحد عمد القوة ، ولا شك فى أنه كان ذا تأثير معطل على الحكومات العمالية فى هذا القرن ، ولكنه لم يصل قط الى حد من القوة يكفى لتدميرها •

وعلى العكس من ذلك نجد أن القوة الاقتصادية المباشرة فى انجلترا كبيرة بصورة استثنائية • وكما أن عدم الأهمية النسبية للجيش والبيروقراطية هى نتاج سيطرة الرأسمالية الزراعية فى الأصل ، فان القوة الضاربة الضخمة لرأس المال تنبثق من موقف معين للرأسمالية الصناعية فى انجلترا• ان اليسار كثيرا ما يثير قضية «القوة الاقتصادية» ، ولكنها لم تكن قط موضع تحليل الى عناصرها المكونة لها : القرارات العمالية (الفصل) وقرارات الاستثمار (مستويات العائد) وقرارات الأسعار (نقل الضرائب الى عاتق المستهلك) وقرارات الدعاية (الاعانات المقدمة للأحزاب السياسية) ، وهكذا • بيد أن هنا نقطة بسيطة واحدة يتطلب الأمر عرضها • **وهى أن جماع القوة السياسية لرأس المال فى انجلترا ضخمة بصورة استثنائية وتتسم ، بحكم تكوينها ، بالهستريا**

بسبب الوضع الدولى للاقتصاد البريطانى . اذ أن السلاح الأخير للقوة الاقتصادية عندما تواجه حكما معاديا هو هرب رأس المال . وفى انجلترا أدى التنظيم التاريخى لمنطقة الاسترلينى إلى جعل هذا الهرب احتمالا دائما أكثر منه اجراء طوارىء ، حيث أن الجنيه معرض لأخطار المضاربات الدولية التى تهدد دائما باثارة الذعر فى سوق رأس المال الانجليزية نفسها ، وهكذا فان أية حكومة عمالية تكاد تواجه أوتوماتيكيا الاحتمال اليومى بفقد « ثقة » الرأسمال الدولى ، وهو فقدان يترتب عليه فورا تدفق الرأسمال الانجليزى الى الخارج بمقادير تؤدى الى كوارث ويكاد يتعذر على منطقة الاسترلينى ــ عندما تغلق الدائرة ــ السيطرة عليه . وليس مجرد مصادفة أن كلا حكومتى الأغلبية للعمال سقطتا بعد تعرض الجنيه لأزمات، كل ذلك بالاضافة الى قوة رأس المال الأصلية في التصرف بالطريقة التى يراها فيما يعتبره حالة طوارىء .

وأخيرا ، فاننا قد ألمحنا فعلا الى الأهميـــة القصوى للمؤسسات الثقافية فى جماع تركيب القوة الذى تتميز به انجلترا . فالسيطرة على نظم التعليم الخاص (المدارس الخاصة والجامعات) والاتصال (التحكم فى الصحافة) عامل حاسم فى ادامة هيمنة « الطبقة العليا » . فكلاهما مستمد من السمات التاريخية الأوسع لنمط القوة ومطابق لها . ان ظاهرة المدارس الخاصة واكسفورد وكمبردج تؤلف نظاما تربويا لا شأن للدولة به (فهو يتناقض تماما مع النظام التربوى البيروقراطى الفرنسى مثلا) . أما المركزية والتحكم فى الصحافة ، اللذان لا مثيل لهما ، فانهما يعبران باخلاص عن درجة التركيز والتكامل القومى التى حققتها أقدم رأسمالية صناعية فى العالم .

ان هـــذا التخطيط المثلث الأركان هو « الاطـــار » الاجتماعى للديمقراطية البرلمانية التى لا يمكن فهم طابعها المجسم العملى الا فى ضوئه . فبمعنى ما تعد السيادة المطلقة غير المحدودة التى يضفيها النظام البرلمانى على الهيئة التشريعية فى انجلترا الجانب الرسمى البارز له . ومن الناحية النظرية يجب أن يتيح ذلك لحكم الطبقة العاملة سلاحا هاما : فلم تجرؤ أية دولة بورجوازية أخرى على أن تعرض نفسها للخطر الذى ينطوى عليه عدم وجود دستور مكتوب فى انجلترا (بل ان كثيرا منهـــا سجلت قدسية الملكية الخاصة فى دساتيرها ، مع كوابح شـــديدة على الهيئة التشريعية) . ولابد من أن نرجع هذه السمة الفريدة فى النظام

السياسى الانجليزى أيضا الى التطور التاريخى للكتلة الحاكمة • لقد كان مجلس العموم قرونا مؤسسة تمثل طبقة واحدة : فكان هناك باستمرار ضمان اجتماعى لعدم جموحه فى التصرف جعل القيود القضائية غير ضرورية • وبالتالى أمكن مواءمة الضغط الصاعد من جانب البورجوازية، ثم من جانب الطبقة العاملة، داخل نفس الاطار، بمجرد توسيق حق الانتخاب• ان الديمقراطية البرلمانية التى انبثقت مع الوقت ، والتى شهرت بها بريطانيا كانت — من وجهة نظر معينة — أعظم وأبقى نصر للطبقة العاملة • وفى نفس الوقت كانت أيضا **النتيجة المصاحبة الضرورية** لتكيف الصور التقليدية الاجتماعية مع موقف جديد • ان الديمقراطية فى انجلترا كانت الفدية على الهيمنة • فالطبقة المهيمنة ، وقد واجهها صعود البورجوازية ثم البرولتاريا ، كان عليها اما أن تنفصل عن تقاليدها كلها وتحاول الاستمرار فى الاستئثار بالسلطة بوساطة الاكراه العسكرى أو البيروقراطى ، أو أن تسلم بدخول هذه القوة الاجتماعية الجديدة فى النظام السياسى ، مع تحييد فعاليتها داخله **بوسائل قوية خارج النطاق البرلمانى وتتفق مع أسلوبها الاستراتيجى فى ماضيها كله** • وعندما واجهتها الطبقة الوسطى الصاعدة اختارت الطريق الأخير ، فضـــاعفت عوامل هيمنتها الثقافية والايديولوجية الخاصة بها (أسطورة الارستقراطية الخ) وفتتت خصمها المباشر باختيار بعض عناصره وضمها الى صفوفها • وتحولت الكتلة الموحدة الجديدة الى مهمة احتواء البرولتاريا • ولم تـــكن هناك امكانية تفتيتها كطبقة ، ولكن ادماج البورجوازية الصناعية فى الكتلة المسيطرة أتاحت سلاحا ثانيا بديلا : مجرد قوة رأس المال المتكتل •

وهذا فان البرلمان اليوم ، وهو المعقد الرسمى للقوة السياسية ، يعتبر مكانين مختلفين تماما تبعا للحزب الذى فى الحكم • ويختلف دوره فى نظام الحكم اختلافا تحليليا فى كل حالة عن الأخرى • فعندما تكون الحكومة للمحافظين يؤلف البرلمان جزءا متكاملا مع صورة خلفية تمتد فى يسر وبانتظام سوى حوله • وعندما تكون الحكومة للعمال يصـير جيبا معزولا يحيط به الأعداء من كل جانب تقريبا وتتوالى عليه الهجمات بلا انقطاع من جانب الصناعة والصحافة و « الرأى العام » الموجه • وفى كل مرة انتهى به الأمر بالهزيمة •

وميزان القوى الفعلى أكثر تعقيدا مما توحى به مثل هذه الصورة طبعا : وبخاصة قوة النقابات التى يمكن أن تكون قوة مؤيدة ضـــخمة

لحكومة العمال ، وان لم تكن قد استخدمت بهذه الطريقة حتى الآن • والواقع أن القول المألوف بأن حركة الطبقة العاملة تنطوى على «قوة مضادة التأثير» فى ظل الرأسمالية الديمقراطية يتهرب ببساطة من السؤال الحقيقى ، وهو ليس ، هل هناك مجموعتان من القوى ؟ بل ، ما هو **الميزان النهائى للقوى** ؟ ان « القوة المضادة التأثير » التى يقول بها جالبرايت وستراشى لا تكاد ترقى لأكثر من قدرة الطبقة العاملة الصناعية على المنع النسبى لخفض مستوياتها المعيشية فى اقتصاد متوسع •

والواقع أن هناك قوتين غير متكافئتين فى صدام دائم احداهما ضد الأخرى وتدفعان نقطة الصدام بينهما فى هذا الاتجاه مرة وفى ذاك مرة أخرى ، ولكنهما فى كل فترة من الزمن تنشئان **توازنا مستقرا نسبيا** عند نقطة ملائمة لاحداهما وليست ملائمة للأخرى • وهـــذا التوازن المستقر جزئيا ، الذى لا يمثل النصر الكامل ولا التعادل فى القتال ، بل يمثـــل **التفوق الصافى الدائم** للطبقة المهيمنة ، هو واقع الســـلام الاجتماعى والديمقراطية السياسية فى انجلترا اليوم : وقد تستطيع حكومة عمال مصلحة ، كما حدث فى ١٩٤٥ ، أن تدفع التوازن بصورة دائمة الى اليسار (التأمينات وانشاء الخدمات الصحية الخ) بحيث تصبح منطقة تحركاتها المستقبلة فى وضع أكثر ملاءمة للطبقة العاملة • وان كان ذلك لا يستبعد بطبيعة الحال نجاح الضغط للرجوع الى الوراء الذى يدفع ، كما حدث فى فترة ١٩٥١ – ١٩٦٣ ، التوازن الى التراجع مسافة كبيرة كان قد قطعها من قبل (قلب آثار اعادة توزيع الدخل واستغلال القطاع الغام الخ) • والتوازن الحالى فى انجلترا قد ظل رأسماليا الى حد كبير جدا وتوجد فيه ألوان من التفاوت لا تقل ، ان لم تزد ، عن التفاوت فى أى مكان من العالم الرأسمالى : ان ١٪ من السكان يملك ٤٣٪ من الممتلكات الثابتة ، وأكثر من نصف الوزراء وثلث مديرى المصارف الكبرى وبيوت التأمين فى السنوات العشر الماضية كانوا من أبناء مدرسة لايزيد عدد تلامذتها عن ١٠٠٠ من مجموع الأمة البالغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ نسمة •

(ج) اضمحلال متزايد

وملخص القول أن كلا من طابع الأزمة الحاضرة والعلاقة المبدئيـــة للحركة العمالية بها تنبثق من التحليلات السابقة على الوجه التالى :

ان الأزمة الحاضرة مرض عام فى المجتمع كله ، البناء الفوقى والبناء

التحتي ــ وهو ليس انهيارا مفاجئا بل اضمحلال بطيء تتقزز منه النفس . فكل الظروف التى أدت الى خلق الفرصة الطيبة الفريدة للكتلة الحاكمة فى القرن التاسع عشر انقلبت ضدها . ان ، قانون ، النمو غير المتساوى قد أنتج نقيضه الديالكتيكى المألوف ــ فى صورة قاسية .وتقف بريطانيا اليوم عارية فى صورة مجتمع عتيق متيبس فريسة لنجاحه الماضى ، ويدرك الآن لأول مرة ضعفه ولكنه لم يستطع التغلب عليه بعـــد . وقد قام كثيرون بتصنيف أعراض الهبوط بحيث لم تعد هناك حاجة لتكرارها هنا : اقتصاد هامد وتعليم ضـــيق الأفق ورجعى وبيئة المدنيـــة فيه يسودها الفتور واللامبالاة وطبقة حاكمة تحطمت معنوياتها وثقافة ريفية تافهة . وكل هذه الأعباء الحاضرة ترجع أصولها الى بركات الماضى . **وليس هذا الماضى هو مجرد فترة عهد الامبريالية** ــ كما يقول الآن كثير من النقاد الاشتراكيين ، والرأسماليين . فهو يمتد الى ما قبلها وما بعدها متجاوزا القرن التاسع عشر ، الذى لم يشهد أساسا ، كما أشرنا ، سوى التصميد النهائى للبناء الفوقى للمجتمع البريطانى الحديث . والسبب المفرد الأكبر للأزمة الحاضرة هو طبعا الانحدار المستديم للاقتصاد العـــالمى الذى انبثق هو نفسه من النظام العالمى للامبريالية البريطـانية فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ، **ويرجع تاريخه الى** الوقت الذى اكتمل فيه هذا النظام . فتصدير رأس المال وعدم كفاية الاســتثمار فى الداخل مع التخلف فى التجـــديدات التكنولوجية كانت كلها من سمات الاقتصاد البريطانى منذ الربع الأخير من القرن الماضى . بيد أن كمية العائد الضخم من الامبراطورية والاستثمارات البريطانية عبر البحار أخفت هذا الانحدار الـــكيفى مدة طويلة وانتهت ، بالضرورة ، بالاضرار به ضررا بليغـــا . وفى نهاية الأمر صار التجسيد الأخير للامبراطورية ، وهو منطقة الاســـترلينى بعد الحرب ، أسوأ دعاة البورجوازية فى الوقت الحاضر وأعلاهم صوتا ، وهذا هو أسوأ ما يتميز به الاقتصاد البريطانى اليوم . ومع ذلك فان هــــذه الصورة الأخيرة للامبراطورية تسيطر عليها النواة التاريخية الأولى للامبريالية البريطانية : « المدينة » (City) التى يرجع أصلها الى القرن السابع عشر ــ لا التاسع عشر . « فالمدينة » ، وقد استعمرتها الارستقراطية طوال تاريخها أكثر من أى قطاع آخر ، تعد الآن أكثر العوامل دلالة على الواقع الاجتماعى وأكثر القطاعات أثرا فى تحديد فاعلية شكل الاقتصاد . وهى تلخص وتمثل جميع العيوب التى يتسم بها الكل . لأن تلك الكتلة الحاكمة فى بريطانيا ، التى تغير مضمونها ولم يتغير شكلها ، تنحدر الآن من ذروة انجازاتهـــا السابقة . فالبورجوازية الصناعية التى اندمجت وهى فى أوجهـــا مع

الارستقراطية من سادة الأرض انتقلت اليها باتحادهما عدوى نقائص هذه الارستقراطية وفسادها الداخلي ٠ فقد امتدت المحسوبيات العائلية والهواية من المجالس الحكومية الى قلب البورجوازية نفسها ، مجالس الادارات والمديرون في الصناعة ٠ وفي الخمسينات كانت أكثر المؤسسات كفاءة في بريطانيا ، كما تدل نتائج أبحاث بارنا ، اما مشروعات بدأها أجانب (من اللاجئين وغيرهم) منذ ١٩٤٠ وتسيطر عليها أقليات (كويكرز ويهود) ، أو فروع لمندمجات دولية (أمريكية في الغالب) ٠٠ ان صاحب المشروع الذى غزا العالم في منتصف القرن التاسع عشر قد صار مجرد موظف رتيب ٠

وفي نفس الوقت كشف الدور التنسيقي الذى تقوم به الدولة في ظل النظام الرأسمالي عن ضعف خطير ٠ فقد صارت وزارة المالية ، بعد « المدينة » ، الطوق الكبير الثاني حول رقبة النمو الاقتصادي الانجليزي ٠ فالانجاز التاريخي للطبقة الحاكمة الانجليزية في جميع صورها ، وهو المحافظة على تفوق المجتمع المدني على الدولة ، أدى في هذا المجال الى تدمير أسسها ٠ اذ أن الرأسمالية اليوم في جميع أنحاء العالم تتحول بصورة متزايدة في اتجاه التركيز المخطط عقلانيا ٠ وقد صارت المندمجة الدولية الضخمة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية بشكل متزايد ، وتدخل الدولة بشكل حاسم متزايد في الاقتصاد القومي بالتوجيه والسيطرة لمصلحة النظام الرأسمالي ككل ٠ فالرأسمالية الجديدة تطلب من جانب الدولة في كل مكان تخطيطا موجها ٠ ولابد بالضرورة أن يقوم بهذا التخطيط فنيون على درجة عالية من المهارة يعملون في جهاز قوى من أجهزة الدولة ٠ **وفي انجلترا ، تحول التقاليد المتراكمة كلها للطبقة الحاكمة دون استطاعتها القيام بهذا الدور :** فقد كانت ميزاتها ميزات سادة الريف وحرية التعامل الصناعية ٠ وبعد أن انتهى عهد هذه الميزات لم يبق اليوم الا نقائصها : عدم الكفاية الفنية في أى شأن من الشئون والتحررية الاقتصادية التى ولى أوانها ٠ فوزارة المالية تمثل ، على حد وصف أحد النقاد « تمجيد عدم الكفاية الفنية » ـ وكانت النتيجة كوارث بالنسبة لهيبة حكم المحافظين في الخمسينات ٠

وأخيرا ، كان آخر ما أتيح للرأسمالية البريطانية من ظروف حسنة ، هو انتصارها في حربين عالميتين ، سببا مباشرا أيضا في انحدارها ٠ فلم يرغمها التدمير المادى الشامل لمصانعها ، كما حدث مع غيرها ، على تجديد واعادة بناء نفسها ، بل على عكس ذلك ، أدى نجاحها في البقاء مرتين

متواليتين الى انتفاخ أوداجها وجمودها بحيث تخلفت بصورة حاسمة عن الاقتصاديات الديناميكية الحديثة لألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان • وأيا كان الأمر فاننا أصبحنا نسمع الآن شعارات « التخطيط » و « النمو » و « الكفاءة » فى كل حديث رسمى ، وتؤكد صحف اليمين كلها الحاجة الى وضع تكوين الاقتصاد كله وتوجيهه على أسس عقلانية •

واجتماعيا أيضا صارت انتصارات الماضى آفة الحاضر • فالبورجوازية الانجليزية لم يعرف عنها قط اخلاصها للتعليم التكنولوجى والعلمى : فالنضج البطىء والازدهار « الطبيعى » المفاجىء للثورة الصناعية جعل من غير الضرورى الخلق « البيروقراطى » لنظام كفء واسع النطاق من التعليم التكنولوجى مثل ذلك الذى ساعد التصنيع فى ألمانيا مساعدة كبيرة • بيد أن هذه الميزة الطيبة سرعان ما اتخذت قالبا متطرفا ومتعمدا • ففى منتصف القرن التاسع عشر باعت الطبقة الوسطى البورجوازية حقوق مولدها مقابل مزايا الجنتلمان • وحولت المدارس الخاصة ، التى أكدت التعـاهد بين الرأسماليين الصناعيين والزراعيين ، قدرات الطبقتين وتطلعاتهما الى قاسم مشترك وطبعت به الأجيال التالية • ولم يكن نصيب البورجوازية كبيرا فى شخصية المدارس الخاصة « الانسانية » الجديدة : فقد أضفت عليهـا ما تتسم به من كبت وتطهرية ، فى حين كان نصيب الارستقراطية أكبر اذ أضفت عليها عجرفتها وعدم اهتمامها بالخبرة الفنية • وفى كلتا الحالتين لم يكن للعلوم والتكنولوجيا مكان • ان الكتلة الحاكمة دربت لتحكم ، وحكمت فعلا ، ولكن بعد قرن لم تعد مهاراتها سـوى مجرد أساليب سلوك ، وصارت أساليب سلوكها مصطنعة بشـكل متزايد • وفى الخمسينات بدأت المندمجات الكبرى التى تركز فيها رأس المال متأخرة فى اعطاء المدارس الخاصة (والجامعات) معامل وأقساما علمية • ولكن الأوان قد فات : فالنظام التربوى كله أصبح غير صالح للعمل وسيتعرض حتما للتحدى • فنظام التعليم العام ، الذى ينقصه التمويل ووضع فى مرتبة تالية بالنسـبة للتعليم الخـاص كما أرادت له الهيمنة الرأسـمالية الانجليزية ، عجز حتى عن القيام بالدور التافه الذى اختص به وهو توفير الدرجات المتوسطة والدنيا من العاملين الاقتصاد • وهكذا تعرض اليوم القطاعان ، الخاص والعام ، للنقد من جانب أعظم المتحدثين باسم انجلترا الرأسمالية ، كما قوبل التوسع « الذى لم يسبق له مثيل » فى التعليم الذى تدعو اليه « التقارير » الأخيرة بالترحيب فى كل مكان باعتباره ضرورة لابد منها • ولكن أهم من ذلك أن التدرج الاجتماعى التقليدى الذى تؤكده الطبقية

المتطرفة فى النظام التربوى صار اليوم موضع نقد وانكار على نطاق واسع جدا · وقد بلغ هذا النفور نقطة جعلت فى وسع مكميلان ، فى الأيام الأخيرة من رياسته للوزارة ، أن يدعو مؤتمرا للمحـــافظين الى المعركة بالعبارات التالية : « ان هذه البلاد يجب اعدادها للتغيير ·· اننا جميعا مخططون بدرجة تزيد أوّ تنقص اليوم ·· ونحن ما زلنا أمة انغمست فى الطرق التى ألفتها وتتمسك بالامتيازات القديمة وترفض التخلى عن العادات التى لم تعد منها فائدة ·· اننا أمة تقسمها حدود اجتماعية وصناعية أكثر مما ينبغى ــ ويكاد المرء يقول ان نظامنا طائفى » · ولم يتحول حزب المحافظين بأكمله طبعا الى وجهة النظر الجديدة التى تشيد بالكفاءة و « المساواة » · فقسم منه يؤمن بها باخلاص ، ويستخدمها قسم آخر للاستهلاك الجماهيرى، ويرفضها كلية قسم ثالث · وفى موجة الذعر التى أعقبت استقالة مكميلان ، وبرغم الضرورات الواضحة التى يفرضها الموقف ، انساق الحزب مع أقدم غرائزه وأعمقها جذورا واختار لنفسه زعيما يمثـــل صورة كاريكاتورية لعظمته الارستقراطية الماضية · ولكن برغم ذلك كله فان الحقيقة المهمة اليوم هو أن هناك اتجاها ظاهرا الى « المساواة » من نوع ما أصبح أخيرا جزءا من شعارات البورجوازية الانجليزية لأول مرة فى تاريخ بريطانيا ·

وقد جاءت أبرز مظاهر تعبير الأزمة الحاضرة عن نفسها ، وان كانت بمعنى ما سطحية أيضا ، فى الميدان السياسى البحت بطبيعة الحال · اذ أن ضعف السياسة الاقتصادية واستمرار المضاربات مع وجود الأحياء القذرة فى المدن والهزائم المهنية فى السياسة العسكرية والاذلال الضخم الذى ينطوى عليه الابعاد عن « السوق المشتركة » والفضائح التى أعقبت ذلك : كلها علامات خارجية للتخبط الداخلى ــ ثم للانهيـــار المعنوى ــ للطبقة الحاكمة فى انجلترا وهى تواجه عالما سبقها وتخطى كل معـــالمها · لقد جاءت فرصتها الحقيقية فى ١٩٥٨ ، ولكنها لم ترها · فعندما رفضت حكومة المحافظين الانضمام الى « الجماعة الاقتصادية الاوربية » الوليدة فوتت على نفسها فرصتها الوحيـدة فى الخمسينات فى تجـــديد دماء الرأسمالية البريطانية دون احداث أزمة سياسية واجتماعية فى الداخل · فقـــد اعتقدت ، بعجرفة مميتة ، أن انجلترا أمة وحـــدها ، فبريطانيا ، قمة الكومنولث الذى يضم أجزاء من جميع أنحاء العالم ، تضمن لنفسها مركزا خاصا داخل الوحدة المتناقضة للرأسمالية الدولية · وبعـــد ذلك بأربع سنوات أدركت الحقيقة ، ولكن « الجمهورية الخامســـة » كانت قد ثبتت دعائمها ، وأغلقت الأبواب فى وجهها بقسوة عنـــدما لجأت الى « الجماعة الاقتصادية الاوربية » فى طلب الملجأ ·

وعندما ننظر الى الوراء نرى فترة حكم المحافظين وقد اتخذت مغزى مخيفا • ففي ظل مكميلان ساد اتجاه « ادواردى » جديد فى الحكم ، وصارت السياسة فى انجلترا ارستقراطية أكثر مما كانت فى فترات حكم المحافظين منذ عشرين عاما سبقت • وقد كان العهد « الادواردى » طبعا آخر فترة ظل فيها التفوق الدولى الفريد للطبقة البريطانية الحاكمة قائما • وفى الخمسينات كانت نفس الطبقة تعيد القيام بدورها السابق بأدق تفاصيله ، كما لو كان ذلك بنوع من المحاكاة الغريزية غير الداعية ، بأمل استعادة الثقة والعظمة اللتين كانت تتمتع بهما فى آخر فترات تفوقها فى الماضى لكى تواجه مخاطر الحاضر ، وكوارثه الوشيكة • فالأزمة اذن هى النتاج المنطقى للرحلة الطويلة التى قامت بها الرأسمالية البريطانية من أصولها الاولى الى موقفها المحفوف بالمخاطر فى الوقت الحاضر داخل اطار عالم النصف الثـــانى من القرن العشرين • ونتيجة لذلك لابد للكتلة المسيطرة فى بريطانيا اليوم ، اذا أرادت أن تحتفظ بهيمنتها ، أن تمر بتحول جديد • ان استعادة أوضاع الماضى لم تفدها : وتدرك أغلبية هذه الطبقة الآن أنها لابد أن تغير نفسها مرة أخرى • فالضغوط الدولية للرأسمالية المعاصرة تتطلب تكيفا جذريا • ولابد من استئناف العمل الذى بدأ فى ١٦٤٠ ثم فى ١٨٣٢ والذى لم يكتمل بعد •

ان الفرصة التى تهيئها هذه الأزمة للحركة العمالية كبيرة جدا • فواضح من التحليل السابق (ومن اى تحليل فى الواقع) لتاريخ الحركة وايديولوجيتها انها غير قادرة ، لأسباب تتعلق بتكوينها ، على القيام بتحدى تحويل المجتمع الانجليزى الى الاشتراكية مباشرة • فعليها أن تغير نفسها أولا : اذ لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون حركة اشتراكية حقيقية • ولكن بين هذا الطرف الأقصى ودور مجرد المنفذ للاصـــلاح والاستقرار البورجوازيين ، الذى يتنبأ لها به بعض الاشتراكيين فعلا الآن ، يوجد مجال واسع من الاختيار الملىء بالمتفجرات • فماذا ستكون هذه الاختيارات ؟ وما هى القوى التى ستقاتل لتحددها ؟ ان هذه الأسئلة هى التى ستسيطر على السنوات القادمة •

الاتجاه نحو التخطيط [1]

توماس بالوج

أثار مفهوم التخطيط جدلا حـادا وتعرضت حظوظه لتغيرات غير متوقعة فى بريطانيا منذ نهاية الحرب ، دون أن يفهم أكثر دعاته نفوذا دلالاته الى حد كبير ، سواء له أو عليه .

١ ــ فشل ما بعد الحرب .

لقد قوبل التخطيط فى أول الأمر بالترخيب باعتباره الطريق الأكيد الى عالم جديد أفضل فى السلم ، كما استطاع تحقيق التعبئة الـكاملة للموارد المتاحة فى الحرب (٢) . فلن يعود مصير الأمة محـكوما بتقلبات السوق التى لا سيطرة عليها . وستنتهى البطـالة وتفرض الأولويات الاجتماعية . وسيشرق عهد جديد من المساواة الاقتصادية والاسـتقرار والتقدم . ولكن تخطيط الحرب كان فى الواقع بدائيا وسلبيا . وقد فرضته حاجات الدفاع التى لابد منها على بيروقراطية عازفة عن قبوله . وكانت حكومة العمال تتلهف على ادعاء الفضل فى التخطيط المتعمد ، ولكنها لم تفعل شيئا لمواءمة الضوابط المباشرة مع حاجات وقت السلم ، وتنسيق عملها بمرونة مع الحوافز والروادع المالية .

وكانت النتيجة أن توالت الأزمات المتوقعة . وكل منها غير ضرورى

---

(١) كتب هذا البحث أصلا فى ١٩٦٣ بمناسبة العيد السبعينى لمولد الأستاذ ماهالينوبيس . وأعدت للنشر فى سبتمبر ١٩٦٤ قبل الانتخابات وانضمام مستر بالوج للوزارة كمستشار اقتصادى . وهى لا تعبر عن أى رأى رسمى .

(٢) سير أوليفر فرانكس « التخطيط المركزى فى الحرب والسلم » لندن . وكذلك الادعاءات الطنانة لأسوأ وزراء المالية البريطانية خطأ دكتور (لورد فيما بعد) دالتون « السنوات المصرية » لندن ١٩٣٧ .

وكان يمكن منعه بسهولة ببعض المعرفة الخبيرة : أزمات الفحم والدولار فى ١٩٤٧ ، وتخفيض العملة فى ١٩٤٩ ، واعادة التسلح فى ١٩٥١ ٠

وعمد الوزراء فى حكومة العمال الى الادعاء بأن فشلهم انما يرجع الى عزوفهم عن استخدام الاكراه ، وليس الى عدم قدرتهم على تبين المشاكل٠ وبمجرد أن دخلوا فى طريق تحرير الاقتصاد بدلا من خلق الضوابط الايجابية الملائمة لوقت السلم ، فقدوا المعركة بغير رجعة ٠ فلم يكن فى وسعهم منافسة المحافظين فى حرية الاقتصاد ، كما لم تكن لديهم ثقة وتأييد الطبقات المالكة وطبقات المديرين ٠ وهكذا كانت كل خطوة فى اتجاه الحرية الاقتصادية تقترب من النقطة التى تستطيع عندها قوة المال أن تعيد فرض ارادتها على السياسة الاقتصادية ٠ وعندئذ انحط قدر التخطيط كمفهوم تماما ، وأصبح كلمة شائنة ٠

وبعد ذلك بدأت الاشادة بالاعتماد على آلية الثمن ، وبخاصة من جانب الموظفين الحكوميين ، باعتبارها الحل النهائى الوحيد لمشاكلنا ٠ فيصير الجنيه كامل القابلية للتحويل وتكمل ذلك سياسة نقدية تسيطر على حجم النقد المتداول وتضمن بتأثيرها الضمنى توازنا كاملا بين مجموع العرض والطلب ٠ وتتحقق مطالب المستهلك صاحب السيادة بتحويلها الى فرص للربح ، فى حين تعود حوافز زيادة الانتاجية وزيادة الانتاج والاستثمار بالغاء تدخل الدولة ٠ ويصبح أقصى حد ممكن من التقدم فى متناول يدنا بطريقة أوتوماتيكية بشرط فرض توازن نقدى بهذه الطريقة غير المباشرة وغير الشخصية ٠ ويقوم بالتخطيط الأفراد والمؤسسات فى تنسيق مع قوى السوق ٠

ولكنها كانت أوهاما سيئة الطالع : « فحرية » المحافظين لم تكن أسعد حظا من « تخطيط » العمال ٠ ففى أزمات ١٩٥٥ و ١٩٥٧ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ المتجددة ، وفى التقلب بلا هدف بين سياسة تشجيع الطلب مرة والحد منه مرة أخرى التى فرضها العجز المتكرر استمرار فى ميزان المدفوعات والخوف من أزمات الثقة ، كان التخبط كاملا ٠ فقد نقص الاستثمار وأصبحت قوة المنافسة الاقتصادية والنمو الاقتصادى أقل من كبار منافسينا الصناعيين ٠ وكان عجزنا المتزايد يرجع أساسا الى التكتيك الانتخابى الناجح لحكومة المحافظين الذى تتطلب بالضرورة الافراج عن تلك الموارد الضخمة ، حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا ، التى حظيت بها فجأة بسبب التحسن فى أحوال التجارة وطرحها للاستهلاك قبل الأوان ٠ ولو أن هذه الموارد احتفظ بها للاستثمار لكنا الآن فى طريقنا للحاق بنمو ألمانيا ، ان

لم يكن اليابان • فذلك النمط المتقلب للسياسة الاقتصادية الذى فرضته علينا أزمات المبادلة الخارجية كلف البلاد خسارة كبيرة فى الدخل عن طريق النقص فى الاستثمار والانتاجية والنمو ـ خسارة بلغت الآن مالا يقل بالتأكيد ، ان لم يزد كثيرا ، عن ١٥ فى المائة من الدخل القومى ، أو حوالى ٢٠٠٠ الى ٣٥٠٠ مليون جنيه فى العام • وأدى هذا الاخفاق المهين الى هبوط معدل دخل الفرد فى الدخل القومى البريطانى عن مثيله فى ألمانيا وفرنسا لأول مرة منذ عدة مئات من السنين • بل أكثر من ذلك دلالة أن انتاج الفرد فى الاتحاد السوفييتى قد تخطانا • وكان منذ عشرين عاما أقل من نصفنا • ومنذ أربعين عاما كان أقل من الربع • وهنا لدينا ظاهرة لها دلالتها تجاهلها المحافظون باستمرار •

ويبدو أن تكرر الأزمات بصورة رتيبة قد ترك بعض الأثر أخيرا ، وبعد أن فشلت حكومة المحافظين فى تجربتها لاخضاع النقابات عن طريق الانكماش النقدى ووضع خطوط توجيهية من جانب واحد للزيادة فى الأجور مع زيادة حاسمة فى نصيب الاستثمار والتجـــديد ، بدا حوالى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ أنها أدركت أن الأمر يتطلب تكتيكا جديدا • وعندما ووجه سلوين لويد ، وزير المالية ، بأزمة ١٩٦٠ كان رد الفعل أشد بعض الشىء من المألوف • ولا شك أنه اتبع سياسة سابقيه من العمال والمحافظين بتبنى برنامج تقليدى من التقييدات لسادس مرة منذ الحرب • ولكنه تخطاهم معلنا أنه قد عقد العزم على البدء بسياسة جديدة ـ سياسة توسعية تتطلع الى الأمام •

وعندما ننظر الآن الى الوراء يبدو كل ذلك ســخرية : وقد طرد مكميلان سلوين لويد فى ١٩٦٢ بشكل حاسم لأنه لم يستطع فى الواقع أن يبادر بسياسة جديدة • ولكنه ترك مشكلة حرجة لخليفته لأنه تورط ، يستحثه « مكتب الأبحاث الفيدرالى » (F.B.I) أكثر فأكثر فى نوع ما من التخطيط المتعمد لنمونا الاقتصادى • لقد كان تخطيط محافظين طبعا ، مع فارق • فالتخطيط اليابانى ، وكذلك بصورة واضحة الفرنسى ، استعين به لاثبات أن التخطيط غير الرسمى القائم على الاقناع داخل اطار اقتصادى واجتماعى لم يتغير يمكن أن يحقق معجزاته فى الانعاش • فقد أكدوا مثلا انه يستطيع أن يتغلب على عزوف أصحاب المشروعات الأفراد عن المخاطرة بحظوظهم والاستثمار بمعدلات أعلى من المألوف خوفا من أن يتخلى عنهم زملاؤهم اذا هم خسروا •

وفى كل من فرنسا واليابان اقتنع معظم أقطاب الصناعة بأن التوسع

بمعدل كبير ضرورى وممكن • وقد تحقق ذلك فى البلدين باعداد خطط طويلة المدى ــ من عشرة الى عشرين سنة ــ للنمو السريع لاثبات انه يمكن ايجاد قاعدة منطقية متسقة للانطلاق الى الأمام وأن صاحب المشروع ليس لديه ما يخشاه • وفى الحالتين توجت هذه الجهود بنجاح كامل تقريبا • لماذا لا نقلدهم ؟

وكان « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » نتيجة لهذه الشكوك المتأخرة فى كمال الأسواق « الحرة » وجهاز الثمن الذى يعمل بلا تدخل • وقد كان ذلك بداية الصراع الداخلى الغريب فى حزب المحافظين الذى بلغ ذروته فى تقلبات السياسة والآراء بين أقصى الأطراف : الاندفاع المباشر بلا تفكير نحو « السوق المشتركة » ، والحملة الجديدة ضد الاحتكار والغاء أسعار اعادة البيع ، وهجمات اينوك باول على « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » والحكومة ،وحيرة المحافظين البادية على صفحات « التايمز » ، واعلان الايمان بالتخطيط من أجل تقدم مستمر على الصعيد القومى (تقرير روبنز) وعلى صعيد المنطقة (الشمال الشرقى ، واسكتلندا والجنوب الشرقى) ، وقد حدث ذلك أساسا فى فترة ما قبل الانتخابات للدعوة لحزب المحافظين •

٢ ــ حدود « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية »

اذا أراد المرء تقييم صلاحية تنظيم جديد من زاوية وظائفه المعلنة ، واذا أراد أن يفرق بين المحاولة المخلصة فى معالجة مشكلة حقيقية وبين الستار الزائف الذى يقام لتغطية أغراض لم تعلن ، لابد له أن يسأل نفسه كيف سيؤدى وظيفته بالدقة • والتعارض هنا بين الخطة البريطانية والخطة الفرنسية واليابانية تعارض صارخ • فلم تكن الظروف الاقتصادية العامة فى البلدين أكثر ملاءمة للنجاح فى هذين البلدين فحسب ، بل ان الاجراءات أيضا كانت أكثر صلاحية بكثير لعلاج مشاكلهما •

وفى الحالتين تم تنظيم جهاز التخطيط خارج وزارة المالية ، ولكن فى اتصال مباشر مع مجلس الوزراء ــ عن طريق وزير المالية (الذى كان مسئولا أيضا عن الاقتصاد القومى) فى فرنسا ، وعن طريق رئيس الوزراء نفسه فى اليابان • وكان هذا الجهاز جزءا من الجهاز الحكومى • فضلا عن أن مركز الحكومة الاستراتيجى فى الحالتين كان له عدة ميزات اذا قورن ببريطانيا • فالقيادة العليا للصناعة اليابانية قد بلغت مرة أخرى درجة عالية من التركيز بعد فشل سلطات الاحتلال الأمريكية فى تحطيم المندمجات

والتكتلات الأسرية الاقتصادية الكبرى • وفى فرنسا أيضا توجد سيطرة غير رسمية على الاقتصاد من جانب كبار الموظفين الذين يؤخذ من بينهم عادة قسم كبير من المديرين فى الصناعات والمؤسسات الرئيسية ، وبخاصة البنوك الكبرى وكبريات شركات التأمين (وكلها ملكية عامة) • وهكذا يتحقق نفوذ مستتر على الصناعة عن طريق الائتمان القصير والمدى الطويل المدى ، وعن طريق العلاقات الوثيقة بين هؤلاء الموظفين الفنيين الجدد المدربين خير تدريب داخل الجهاز الحكومى وخارجه الذين يعملون بما لديهم من كفاية فنية اقتصادية على تنفيذ أية سياسة بيسر •

ويتناقض كل ذلك مع عدم الخبرة التى يتسم بها الهواة الذين يمثلون الجهاز الحكومى فى انجلترا وعدم تركيز السلطة فى الميدان الاقتصادى • وقد كان من الجلى أن تعيين خمسة أو ستة من رجال الصناعة بدون خبرة فى التخطيط أو أى وزن خاص فى الصناعة فى بريطانيا ، لا يمكن أن يقابل التركيز الشديد على الكفاءة الفنية والتعاون الوثيق بين زعماء الصناعة والموظفين الحكوميين الذى تتسم به كل من فرنسا واليابان •

ولهذا الأمر دلالة خاصة بالنظر الى الفروق الحيوية بين موقفنا وموقف هذين البلدين الآخرين • ففى كلا البلدين كانت توجد عوامل قوية متضافرة تؤدى الى التوسع • ففى اليابان أدى تخفيض العملة الى انقاص الأجور الحقيقية بقسوة • وساعد ذلك على زيادة قوة المنافسة اليابانية وأتاح حافزا ايجابيا للتوسع الاقتصادى • وكان هناك احتياطى ضخم من العمال ، فى الزراعة وفى قطاع الحرف الذاتية ، أدى وجوده الى خفض الأجور نسبيا ، برغم الزيادة المذهلة فى الانتاجية • وجعل ذلك اعادة غزو الأسواق الأجنبية فى حيز الامكان ، وهو مفتاح التوسع اليابانى : ومع التوسع فى الدخل القومى زادت مطالب الاستيراد ، ولكن الزيادة السريعة فى الصادرات استطاعت بسهولة مواجهة الموقف •

وفى فرنسا كان النمو الاقتصادى فى فترة الجمهورية الرابعة ، الى أن استولى ديجول على الحكم فى ١٩٥٨ ، مصاحبا — ان لم يكن نتيجة — للزيادة التضخمية الحادة فى الطلب نتيجة الحروب الاستعمارية والاستعمار المتحرر من التدخل فى الداخل • وتم التحكم فى الآثار الخارجية المحتملة ، الاتجاه نحو ارتفاع الاستيراد بزيادة الطلب فى الداخل ، عن طريق سياسة جمركية مشددة ونظام يكاد يكون شاملا « للحصص » • وأيا كان الأمر فان الاقتصاد الفرنسى قريب من الاكتفاء الذاتى ، فاعتمادها على الواردات أقل من انجلترا •

وقد دعم هذا الاكتفاء الذاتى النسبى عمدا فى فترة ما بعد الحرب بخطة من التفصيل الجمركى داخل المستعمرات الفرنسية ، عن طريق الضرائب الجمركية والحصص وقواعد المبادلة • لقد كانت منطقة الدولار ، حتى فى أوج تشددها ، نظاما تسوده حرية التجارة بالمقارنة بهذا الوضع •

وعندما زالت بعض عوامل التدعيم هذه بالانضمام الى السوق المشتركة، أجرى تخفيض شديد فى قيمة الفرنك أدى الى انخفاض النفقات الدولية الحقيقية (١) • ولم ترتفع الأجور بما يقابل الارتفاع فى الأسعار وهكذا تحسن ميزان المدفوعات بشكل حاسم • وبدأ التوسع الداخلى بالزيادة الكبيرة فى التصدير ، وكان قبل ذلك قد خنقته سياسة الانكماش التقليدية التى اتبعها مسيو رويف • وزادت الأرباح أكثر ومعها الاستثمار ، وأخيرا زاد الاستهلاك أيضا • ان « المعجزة » الاقتصادية الفرنسية كانت نتاج اعادة توزيع الدخل القومى بشكل حاسم فى اتجاه الأرباح ، مصحوبا بعودة « الثقة » فى طبقة أصحاب المشروعات نتيجة لنظام ديجول • ومع الوقت صارت الزيادة السريعة فى الأجور ممكنة دون آثار تضخمية نتيجة لتأثير زيادة الاستثمار والتوسع مجتمعين فى الانتاجية • وكانت النتيجة ان صلابة النقابات لم تنتعش حتى بعد أن خبت هالة « الجنرال » بعض الشىء • وهكذا كان فى وسع المخططين اليابانيين والفرنسيين أن يقتصروا على السيطرة على المشروعات المبالغة فى التفاؤل وكبح جماحها وتشجيع بعض الصناعات الأساسية التى تجعلها حاجاتها الضخمة للاستثمار عرضة بصفة خاصة لعدم الثقة •

وكانت الظروف الاقتصادية الموضوعية فى بريطانيا فى ١٩٦٢ صعبة بصفة خاصة للتوسع المخطط ، ولم يكن فى فشل محادثات بروكسل ١٩٦٣ ما يخفف الموقف (٢) • وبالنظر الى ضخامة المهمة بدا جهاز التخطيط الحكومى غير سليم منذ بداية تكوينه • فقد كان يتألف من ممثلين عن الحكومة والمصالح القائمة الكبرى فى الميدان الاقتصادى : رجال الصناعة ورئيس صناعتين مؤممتين ، وبعد شىء من التردد والتحفظ ضم ممثلين للنقابات • وكان الأعضاء غير الحكوميين فى الجهازيشتركون فيه بصفتهم الشخصية • وأضيف الى هذه المجموعة عضوان مستقلان وممثل

---

(١) لاتزال منطقة الفرنك وراء البحار محتجزة لفرنسا وحدها تقريبا .

(٢) ودخول بريطانيا فى « السوق الحرة » يتطلب بالتأكيد تخفيضا شديدا فى الجنيه .

السكرتارية ـ مديرها العام سيرروبرت رون • وليس بين هؤلاء جميعا من لديه خبرة فى التخطيط الاقتصادى على نطاق واسع أو يدعى أنه يتمتع ، فى حدود ما نعلم ، بقدرة خاصة فى هذا الميدان • بيد أن المجلس كان حسن الحظ اذ حصل على خدمات سير دونالد مكدوجال كمدير لقسم البحوث الاقتصادية (وان لم يصر عضوا فى المجلس نفسه) • وبصعوبة شديدة تم جمع مجموعة صغيرة جدا من الموظفين الفنيين ذوى المواهب • وفى البداية لم تحدث أية تغييرات نتيجة لذلك حتى فى تكوين الجهاز الحكومى نفسه • وبعد ذلك ، فى آخر يوليه ١٩٦٢ ، أتاح تقاعد سير فرانك لى فرصة للاصلاح المتأخر • ولم يكن ما انبثق من هذا كله كافيا لجعل الجهاز الحكومى البريطانى قادرا على المجهود الجدى للسيطرة الواعية على مصائرنا الاقتصادية •

ان الجهاز الحكومى البريطانى تكون بناؤه فى فترة السيطرة الاقتصادية البريطانية داخل اطار من « حرية التعامل » • فكانت الادارة منفصلة تماما عن المعرفة الفنية • وكان بناؤه يقوم على فكرة أن الخبرة يمكن الحصول عليها دائما من الخارج عندما يدعو الأمر ، وأن آراء الخبراء ينبغى فحصها بمعرفة « موظفين غير منحازين » على أساس من الادراك السليم ، وبذلك أصبح مجرد الذكاء وعدم التحيز هما الشرطين الأساسيين فى الموظفين ومعيار الترقى •

والمبرر الوحيد الممكن لهذه الأوضاع هو النجاح • ولكن من يعترف لوزارة المالية بالنجاح بعد الفشل المتوالى منذ الحرب ؟ فقد كان هناك تحويل الجنيه الى عملة قابلة للتحويل قبل الأوان والذى أدى الى استنفاذ القرض الأمريكى بلا هدف ثم بعد ذلك الى تخفيض الجنيه • وكان هناك ، كمثال آخر ، محاولة « ترك الجنيه ليجد مستواه » فى « السوق الحرة » التى أدت الى أزمة ١٩٥٥ • وكان هناك ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ • ويبدو أن موظفى وزارة المالية لم يدركوا قط حقيقة أن القيود التى بدت لهم ضرورية للمحافظة على « الحرية » (أى الحرية للمصالح المالية التى يمولها بنك انجلترا) كان لابد أن تضعف قوة المنافسة للاقتصاد • ففى كل مرة يخفض الاستثمار هبط الطلب وقلت الواردات ، وتأثرت الانتاجية كذلك • لقد أمكن انقاذ الجنيه ، ولكن على حساب قدرة بريطانيا فى مواجهة منافسيها واعداد المسرح لأزمة أخرى بمجرد أن يخف ضغط الأولى • فضلا عن الجهود الكبيرة التى تطلبها حمل النقابات على قبول تجميد الأجور فى وقت ترتفع فيه الأجور الحقيقية فى أوربا أسرع من أى وقت مضى • فلم

توضع قط سياسة معقولة لزيادة الاستثمار والتجديد والانتاجية ، ولم توضع قط سـياسية اقتصادية تحظى بالتعاون الايجابى من جانب النقابات ٠

لقد حدثت تغييرات فى الحكومة ، وجاء وزراء وذهبوا ، ولكن ما من أى تغيير طرأ على وزارة المالية فى شارع جورج ــ سواء على العادات العقلية للموظفين أو على التنظيم الداخلى للوزارة ٠ بل انه حتى التحسن المتواضع الذى حدث ابان سنوات الحرب ذهب بصورة تدريجية ٠ ففى أثناء الحرب تكون « قطاع اقتصادى » ضخم لرئاسة مجلس الوزراء كانت لديه امكانية الاتصال بجميع الوزراء ٠ ولم يتأثر كثيرا برحيل موظفى الحرب المؤقتين الذين كانوا قد جندوا من الجامعات لاحداث ثورة فى طريقة وضع السياسة الاقتصادية البريطانية ٠ ولو أن هذا « القطاع » استمر قائما فلعله كان ، مع شيء من الحظ ، وازن الأثر السيء لوزارة الخزانة وبنك انجلترا ٠ ولكن الفرصة ضاعت عندما حل سير ستافور كريبس ، الذى كان قد عين منسقا اقتصاديا بعد أزمة تحويل الجنيه فى ١٩٤٧ ، محل دالتون وزيرا للخزانة ٠ فقد نظم « جهاز تخطيط » مزعوم فى وزارة الخزانة : ولم يؤد نقل سير روجر ماكينز ، من وزارة الخارجية ، اليه الى أى تحسين فى الموقف ، برغم أنه كان صفقة لكبار الموظفين ــ وانتهى الأمر الى لا شيء تماما ٠

وفى ١٩٦٢ ، حدث تغيير لأول مرة بدا أنه أكثر من مجرد تغيير روتينى فى المراكز بسبب تقاعد البعض وترقية البعض الآخر ٠ وكان ذلك أكبر محاولة للاصلاح منذ أن جعل لوريد جورج ، بغير حكمة ، وزير المالية رئيسا للجهاز الادارى كله ــ ثم بعد ذلك سكرتيرا لمجلس الوزراء ــ فمنحه بذلك سلطة عليا ٠ فقد قسـمت هذه الوظائف أخيرا بين ثلاثة أشخاص ٠ وأكثر من ذلك ٠ فقد حدثت حركة ترقيات مفاجئة لموظفين صغار نسبيا (وقد عين فى أهم المراكز شخص لا يحمل أى لقب ــ وهى صدمة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لأولئك الذين يحسون بضرورة عناصر الاحترام التقليدى) ٠ وكانت ترقيتهم نهاية حقبة ، بدأت بوارن فيشر وانتهت بلورد بريدجز ولورد نومانبروك ، لم يكن فيها للترقى فى الوظائف أية علاقة بالقدرة الفنية أو حتى بالمعرفة الفنية ٠

وفى ظل الترتيبات الجديدة ركز رئيس الجهاز الادارى جهوده على الادارة ومشاكل الموظفين ٠ وعهد الى سكرتير مجلس الوزراء بهذه الوظيفة ٠ وعهد الى خليفة سير فرانك لى فى وزارة الخزانة بالاشراف على الانفاق القومى وعلى السياسة المالية والاقتصادية ــ وكان يقوم بالمهمة الأولى سير نورمان

بردك بالاضافة الى واجباته العامة فى الجهاز الادارى ومجلس الوزراء ٠ ثم أعيد تنظيم وزارة الخزانة بعد ذلك فى ثلاثة أجهزة كبرى ، فقد جمع الموجودون من الخبراء الاقتصاديين فى القسم الذى يتناول السياسة الاقتصادية بصفة عامة (فى مقابل السياسة المالية والنقدية ومهمة التنسيق بين الادارات) ٠ وعهد الى فسم الانفاق القومى والموارد القومية بوضع تخطيط للانفاق على أساس أكثر خبرة ٠

أما تقسيم العمل ، فى وزارة الخزانة الذى انبثق من هذا الاصلاح فكان لا يزال غير منطقى ٠ فالسياسة النقدية والمالية لا يمكن فصلها عن السياسة الاقتصادية العامة أو أن يقوم بها أشخاص ليسوا خبراء اقتصاديين مع ترك التنسيق للشخص الذى على رأس الجهاز ٠ ويكون هذا الوضع أقل فعالية حتى من ذلك عندما يظل نفس الشخص متحملا لأعباء الاشراف على المحاسبات المالية ـ أى مراجعة وزارة المالية لما تنفقه الأجهزة الأخرى ٠ لأن هذه المهمة تتطلب معرفة فنية بميزانية الوزارات وينبغى أن يعهد بها الى وزارة خاصة هى وزارة الميزانية كما هو الحال فى معظم البلاد المهمة الأخرى فوزارة الخزانة يجب أن تكون قادرة على تقدير الآثار الاقتصادية للميزانية ، كما يجب ألا تعرقلها مهمة مراجعة تفاصيل الانفاق ٠ ان المهمتين مختلفتان وتتطلبان مداخل مختلفة ٠ وعندما ظهرت عدة فضائح متوالية حول العقود الحكومية ، فقدت وزارة الخزانة ، أو نبذت، كل ادعاء بمحاولة القيام بهذا النمط من الاشراف المالى ولكن أصول المحاسبة العلمية الجديدة ، كما يمارسها « مكتب الميزانية » فى الولايات المتحدة ، محل النمط العتيق من الاشراف ٠

فالى أى مدى ظلت وزارة الخزانة ، وبخاصة الجانب التنظيمى من تكوينها ، بعيدة عن تحقيق حاجات الاقتصاد المختلط السليم (وهى أصعب بكثير من حاجات اقتصاد كامل التخطيط) ٠ ان ذلك تتبين من الترتيبات الاستثنائية التى اتخذت لتوفير التربية الاقتصادية للشبان (الذين اختيروا على أساس ما يكاد يكون مجرد اختيار ذكاء دون أية معرفة اقتصادية فنية ضرورية) والذين تقرر تعيينهم فى هذه الأجهزة ٠

فضلا عن أن « التكامل » بين الاقتصاديين والمديرين الاداريين لا يقيض له أى نجاح الا اذا اندمج الاقتصاديون فى « الخدمة الحكومية » اندماجا حقيقيا : أى أن يكون لهم مكان داخل الهيئة الادارية ويوضعون فى درجات مناسبة مع فرصة الترقى ٠ والا فان « التكامل » لا يعنى أكثر من استمرار وضعهم القانونى السابق فى ثوب جديد ٠ لأن المطلوب هو نشر المعرفة الفنية فى الجهاز الحكومى بأكمله ، لا أن تقتصر على جماعات متخصصة

معزولة وبلا فعالية • وهذا يعنى ، فى المدى الطويل تغييرا فى أنماط القوة وفيمن يتولونها ــ والاصلاح لم يحقق هذا •

فضلا عن أنه لم يكن هناك اقتصاديون فى الوزارات المختلفة يستطيعون وضع مقترحات مفصلة لبدائل تتيح للأجهزة المركزية الاختيار بينها لمواءمتها مع المفهومات العامة • بالاضافة الى أن « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » الجهاز التخطيطى الجديد ظل خارج الجهاز الحكومى العادى • وكان لديه صلاحية طلب المعلومات أو تقديم مشروعات للاستثمار • وظلت وظيفته فى عملية وضع سياسة الميزانية والسياسة المالية وغيرها مهمة تماما • وفى ١٩٦٣ أحس الأعضاء النقابيون بأن ما يقدمونه وأبحاث السكرتارية لها تأثير هام على وزير الخزانة • ولكن كثيرين ممن يعملون داخل الجهاز لا يتفقون مع هذا الرأى •

ان عيوب هذا الوضع المبهم واضحة • فاما أن تعمل سكرتارية « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » على ازدواج وظائف الأجهزة الاقتصادية للدولة لكى توائم بين خططها والسياسات العامة ، وفى هذه الحالة لابد أن ترغم الحكومة على اتباع هذه السياسات ــ أو أن تعدل خططها لتتفق مع سياسات الحكومة • وفى الحالة الثانية لا يعود للتخطيط الطويل المدى مكان ، وفى الحالة الاولى تغتصب هيئة مكونة بلا أسس أهم وظائف الحكومة الاقتصادية • وفى الحالتين قد تنشأ صدامات عنيفة • وأيا كان الوضع والمفهوم الذى يستند اليه فلا يمكن أن نقول عنه أنه تخطيط طويل المدى • وما دام مجلس الوزراء الذى لا يفعل شيئا مقرونا بجهاز بيروقراطى لامكان للخبرة الفنية فيه ، فان التقدميين فى هذه البلاد لهم أن يشعروا بالرضا والشماتة من أن سلوين لويد (الذى طرد بقسوة وظلم لأنه نفذ سياسات رئيسه) ترك شوكة فى جنب الحكومة والجهاز البيروقراطى فى صورة هيئة التخطيط الجديدة • ولكنها ليست جهازا يمكن أن يقوم بالتخطيط بأى معنى من المعانى • والواقع أن مثل هذا الصراع نشأ فعلا عندما أدلى المستشار الاقتصادى للحكومة بآراء تتناقض تناقضا شديدا مع « خطة النمو التى وضعتها سكرتارية « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » والتى قد حظيت بموافقة وزير الخزانة (والتى جعلت أيضا أى قبول لسياسة معقولة للدخول مستحيلا بسبب اصرارها غير الحكيم على فرض حد أقصى ٢ر٥ فى المائة للزيادة فى الأجور) •

وفى مقابل هذه المقالب فى التنظيم وفى المفهوم فان المشاكل التى تواجه بريطانيا معقدة ومحيرة الى أقصى حد • فالمواءمة بين الزيادة فى

الطلب والتوازن فى المدفوعات الدولية عسير للغـــاية • كما أن اجراءات الحماية التى جعلت فى وسع فرنسا تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار لا يمكن تطبيقها فى بريطانيا بدون اصلاحات بعيدة المدى • فينقصنا الآن وسائل التحكم داخليا وخارجيا • وقد أتاح لنا قطع المفاوضات لدخول بريطانيا السوق المشتركة بهذه الفظاظة من جانب الرئيس ديجول فرصة جديدة غير مواقعة لاعادة تنظيم شئوننا • بيد أن هـذه الفرصة لم تستغل بعد • كما أنه ليس من الممكن أن تخلق بريطانيا التوسع الاقتصـــادى بطفرة هائلة نتيجة لتخفيض العملة ، مع الضغط على الأجور الحقيقية ، وهو الموقف الذى حدث ، كما رأينا ، فى المعجزة الفرنسية الثانية • ومجرد حث رجال الصناعة لن يؤدى الى الاستثمار ، القفزة التكنولوجية الى الأمام ، المقرون بسحب القوة العـــاملة من المشروعات غير الناجحة لكى تتاح للمشروعات التكنولوجية الحديثة أن تتوســـع • لقد اســـتفادت بريطانيا فى العامين الماضيين من وجود القدرات غير المســـتخدمة التى تكونت فى سنوات الجمود • ولكن هذه القدرات ستنفذ ، وفى هـــذه الاثناء يظل الاستثمار أقل كثيرا جدا مما يتطلبه تحقيق حتى مجـــرد نسبة التوسع التى وضعها « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » وهى ٤٪ (لا نسبة الـ ٥ ـ ٦ فى المائة التى سادت لفترة قصيرة فى ظفرة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) •

ومن الجلى أن تحقيق هذه الغاية يتطلب أكثر بكثير من مجرد تجميع بعض المشروعات الاستثمارية المبعثرة • فمن الضرورى وجود وسيلة محكمة لوضع وتنفيذ مجموعة ممتازة متناســـقة من الأهداف تفرض أولويات اجتماعية فى خطة تأخذ فى الاعتبار آثار مجموع مشروعات الاستثمار • ومثل هذه الخطة ستجعل هذه المشروعات متسقة بعضها مع بعض ، عن طريق ترتيبات تحددها سياسة اقتصادية عامة ، وتراعى عدم تصادمها مع ميزان المدفوعات مع تحقيق معدل متزايد فى النمو • فضلا عن أن أية خطة تنمية حقيقية لابد أن تكون قائمة على مفهوم محدد للتقدم الاقتصادى، وان تختار المشروعات بحيث تحقق هذا المفهوم الأساسى ـ على أن تكون فى نفس الوقت أساسا صالحا للتوسع العام الذى يكون فيه لكل مشروع منها مايبرره اقتصاديا •

٣ ـ المعارك الانتخابية والسياسة الاقتصادية •

ان التناقض بين ضخامة المهمة وضعف الأوضاع الدستورية كان ظاهرا بحيث أوحى بأن حكومة المحافظين لم تكن مقتنعة حقيقة بأنه يمكن

استخدام الاتفاق قوميا على خطة أحكم وضعها فى بعث الحياة فى البلاد وتحقيق تناسق جديد لبذل مجهود أكبر ـ بل لعلها كانت تريد استخدام الخطة فى الدعاية الانتخابية وجمع الأصوات باظهار المستقبل فى صورة براقة للجميع .

وكانت هنـــاك فوائد محتملة أخرى . فانشاء « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » يمكن أن يخدم غرضا طيبا لا يقل عن ذلك أهمية ـ أو هكذا بدا أن سلوين لويد يعتقد . أن النقابات ، بسوء تصرفاتها ، أراحت حكومة المحافظين من قدر كبير من عدم الشعبية منذ ١٩٥٢ . فلم تكن الحكومة هى التى وقع عليها اللوم على العجز وعدم الخبرة فى الشئون الاقتصادية ، اللذين تمثلا فى أفول مركزنا نسبيا فى الاقتصاد العالمى ، وللغباء فى تناول علاقاتنا بالقارة الاوربية . بل ان النقابات هى التى تحملت اللوم على الاضرابات والقيود الموضوعة وارتفاع الأسعار ، لقد كانت النقابات هى التى وفرت للمحافظين الأصوات الانتخـــابية بين العمال ، وبخاصة نسائهم ، اللازمة للعودة الى الحكم مرتين . ويبدو أن « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » سيستخدم فى ادامة هذا الوضع السعيد .

ان النقابات لم تجرؤ على تحديد ثمن انضمامهـــا الى « المجلس » صراحة . كما لم تفكر قط بطريقة جدية (دعك من أن تصل الى اتفاق) فى الشروط التى تقبل بمقتضاها سياسة أجور متناسقة . ومن ثم فقد ظل موقفها التكتيكى ضعيفا . فبمجرد قبولها الاشتراك فى « المجلس » يمكن ارغامهم على الوقوف موقف الدفاع . لأنهما اذا أظهرت عزوفا عن تحديد قبولها لما يتطلبه خلق ظروف الاستقرار ، بالموافقة على ما لابد أن يبدو « لرجل الشارع » حدا ضروريا للأجور ـ بحيث تتوافق الزيادة فى الأجور مع الزيادة فى الانتاجية ، فانها قد تحط من قدر نفسها وقدر حزب العمال بسهولة . ان الناخب العادى لابد قد اختلطت عليه الأمور الآن فيما يتعلق بالصواب والخطأ فى جوانب هذه القضية . فهو كمستهلك قد استفاد بالتأكيد من الاستقرار النسبى فى الأسعار . وواضح أن « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » كانت له مزايا مبـــاشرة قوية بالنسبة لحكومة المحافظين فى ١٩٦١ .

ولو استطاع المحافظون ، فوق كل هـــذا ، أن يحققوا انضمام بريطانيا الى « السوق المشتركة » فى نهاية ١٩٦٣ ، لكان المسرح أعد لانتصار انتخابى رابع وانهيار مقاومة حزب العمال والنقابات فى ظل

« معجزة » اقتصادية على النمط الذى حدث فى فرنسا سنة ١٩٥٨ ٠ ولو أن الخطة التكتيكية الأصلية للمحافظين نجحت لكان حزب العمال هو الذى يصبح مطالبا بالدفاع عن عدم رضاه عن الدخول فى « السوق المشتركة » ، أى عن **حقيقة واقعة** ٠ ولكان عليه عندئذ أن يقترح تغييرا جديدا ، ولوجهت اليه بسهولة تهمة ضعف الاتجاه العالمى لديه وعدم التطلع الى المستقبل ٠ فالآثار الاقتصادية السيئة المحتملة للانضمام الى « السوق المشتركة » ما كانت لتظهر فى هذه المرحلة بعد ٠ لقد كانت الخطة التكتيكية لحكومة المحافظين ، كالحال دائما ، خطة محكمة ٠ ولكن بعد تولى ويلسون زعامة حزب العمال بدا أن كل شىء يسير ضد المحافظين . فقد تحطمت خطة مكميلان التكتيكية تماما حتى قبل أن يعلن ديجول اعتراضه على دخولنا « السوق المشتركة » ، وأدى ظهور فضيحة مس كيلر الى تأجيل الانتخابات وأصبح حزب المحافظين ممزقا من الداخل بالصراع على الزعامة ٠

وقد طالت المفاوضات مع دول « السوق المشتركة » فى بروكسل بسبب الدبلوماسيين الفرنسيين بحيث لم يعد فى وسع بريطانيا الانضمام الى « السوق » قبل الانتخابات العامة التالية ٠

وهكذا أصبح فى وسع حزب العمال أن يدعو للمحافظة على الوضع القائم ويهاجم سياسة الحكومة التى تنطوى على تغيير فيه مخاطرة الى أقصى حد ٠ ولما كان الميل المحافظ التقليدى لدى الناخب البريطانى عادة هو أهم صفاته ، فان ذلك كان سيضع المحافظين فى موقف حرج ٠ فقد كانت الحكومة هى التى تقترح تغييرا غير مؤكد النتائج وحزب العمال هو الذى يدافع عن الوضع القائم ٠

لقد كان الفنيون الفرنسيون فى غاية المهارة ٠ وقد واجهوا البريطانيين بضغط اجماعى من جانب الدول الست بشأن نقاط حيوية معينة لم يكن موقف المحافظين فيها قويا : الزراعة البريطانية ، واردات الأطعمة من المنطقة المعتدلة من دول الدومينيون القديمة ، تعهداتها قبل « منطقة التجارة الحرة » ٠ ففى كل هذه النقاط استطاع الفرنسيون تجنيد شركائهم ٠ فقد كانت الحكومة البريطانية تعرض لخطر شديد من انها لن تستطيع أن تضمن حتى حزبها فى معركة التصديق ٠ ولو استطاعت لكان الناخبون رفضوها قطعا ٠ وقد أنقذهم من ذلك ديجول ٠

فان قطع الجنرال المفاجىء للمحادثات جاء ، الى حد ما ، لانقاذ الحكومة البريطانية ٠ فبعد أن أبعدوا بالقوة كان فى وسعهم الادعاء

ـ ولو مع شيء من مجافاة الحقيقة ـ ان المفاوضات كانت على وشـك النجاح • واستطاعوا أيضا أن يؤكدوا أنهم لم يرجعوا عن تعهداتهم « للزراعة البريطانية » وللكومنولث ولشركائنا فى « منطقة التجارة الحرة » ـ وهى التعهدات التى يتبين بوضوح من مذكرة حكومة بلجيكا التى نشرت بعد ذلك أن حكومة المحافظين خرقتها • وخرق هذه التعهدات ، متى ظهر بوضوح ، كان سيؤدى الى انقسامات فى حزب المحافظين أشد مما حدث حول « المحافظة على سعر اعادة البيع » •

وفى نفس الوقت تعرضت سياسة الحكومة فى الجبهة الداخلية لمصاعب أيضا فبرغم الاصلاحات التى تمت فى وزارة الخزانة بدا واضحا من أحاديث الوزراء فى النصف الثانى من ١٩٦٢ ، ومن شهادة البروفسور كيرنكروس ـ المستشار الاقتصادى لحكومة المحافظين ، أن خبراء الحكومة الرسميين يتوقعون تكرار التضخم قبل نهاية ١٩٦٢ ـ ومن ثم وضعت القيود على النشاط الاقتصادى • لقد كانوا مخطئين بشكل فاضح • فقد ظهرت البطالة على نطاق واسع ومعها المطالبة السياسية بتدخل الحكومة • ففى الوقت الذى كان بروفسور بيش ، مستشار سلوين لويد فى وزارة الخزانة ، قد بدأ يشعر بالراحة ، مع ارتفاع نسبة القدرة الانتاجية غير المستعملة الى ٢٠٪ ، كان الضغط لتغيير الوضع الاقتصادى يتزايد • فقد اكتشف الوزراء أن محاولتهم لتحقيق الاستقرار بدون تخطيط ـ عن طريق خلق بطالة عمدا ـ غير مقبولة سياسيا • ومن ثم فحتى قبل أن ينتهى عام ١٩٦٢ بدأت أيدى الوزراء ترخى العنان •

وصار التراجع عن الانكماش فى أوائل ١٩٦٣ انسحابا كاملا • وفجأة حبذ مودلنج التوسع ، ولكنه لم يستطع أن يبدأ • وحتى « المعهد القومى للأبحاث الاقتصادية » اقترح تخفيضا ضخما فى الضرائب غير المباشرة ـ وبخاصة ضريبة الشراء على السيارات • وهذه هى أسهل وسيلة لانعاش الاقتصاد وأكثر الوسائل فائدة من الناحية السياسية • بيد أن آثارها البعيدة المدى خطيرة : اذ بنزول عدد أكبر من السيارات فى طرقنا المختنقة سنكون مرغمين على تخصيص مبالغ أكبر فأكبر من مواردنا الاستثمارية المحدودة لأغراض غير انتاجية مثل بناء الطرق وتخطيط المدن ، ونربط فى نفس الوقت اقتصادنا بصورة متزايدة بصناعة السيارات التى لا تضمن اقتصادياتها • وفى نفس الوقت استخدمت حوافز قوية للاستثمار الخاص • وعندما بدا أن ذلك لن يحقق النتائج المطلوبة وتزايدت عدم شعبية الحكومة ـ لأسباب غير اقتصادية ـ ظهرت مجموعة ضخمة

من مشروعات الاستثمار العام فى الأشهر الأربعة الأخيرة من ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ ٠ مشروعات بناء طرق ومستشفيات وجامعات ومدارس واسكان وتخطيط اقليمى ، أى أن قسما كبيرا من برنامج حزب العمال طبق فجأة وبدأ العمل فى عدد أكبر من المشروعات ـ دون أى من الضمانات التى يقترحها حزب العمال ٠

ويبدو أن فكرة وزارة الخزانة وراء هذه السياسة الجديدة كانت عكس الافتراض القديم من أن طريقة زيادة الصادرات هى تقييد السوق الداخلية ، وكانت النظرية الجديدة هى أن زيادة المبيعات الداخلية ستؤدى الى زيادة الصادرات أيضا ٠ وهى فكرة لا تقل سخافة عن سابقتها ٠ فليس هناك سوى وسيلتين لزيادة الصادرات ـ خفض التكاليف النسبية (وبخاصة تكاليف الأجور) أو بتخفيض سعر العملة ٠ وتخفيض سعر العملة دون أن تصاحبه سياسة دخول فعالة ليس فى ذاته سوى علاج مؤقت ٠ ولكن النقابات أكدت أن تطبيق أية سياسة للدخول مستحيل بدون تخطيط شامل لضمان توزيع عادل للأعباء وزيادة معدل النمو الاقتصادى ٠

وكانت الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تنجح بها السياسة الجديدة هى أن ترتفع تكاليف الكفاءة الانتاجية فى البلاد الأجنبية بسرعة أكثر مما يحدث فعلا ٠ ويبدو أن حظ المحافظين فى هذا المجال كان أفضل منه فى غيره ٠ فاذا كان التضخم الألمانى الذى أثار الى مثل هذه الآمال فى ١٩٦٣ قد تراجع وعاد فائض التصدير الى الظهور بشدة ، فان التكاليف النسبية الفرنسية والايطالية تدهورت بسرعة شديدة فى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، وثبت أن اجراءات « الاستقرار » ظلت بلا أثر الى منتصف ١٩٦٤ ٠ وحتى اذا لم يرتفع نصيب بريطانيا من الصادرات المصنوعة فى العالم ، فان جو الأزمة فى البلاد الأخرى ساعدت على ثبات الجنيه مقابل تدهور الميزان الخارجى الجارى (والميزان الكلى بصورة أشد) ٠

ومن الناحية الأخرى لم يؤد مفهوم « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » الى الحط من قدر النقابات لدى الرأى العام بل انعكست آثاره ضد الحكومة ٠ اذ كانت السكرتارية فى ١٩٦٢ قد عرضت صورة احصائية للنمو الممكن للبلاد فى السنوات العشر التالية ، وكانت فى ذلك الوقت مازالت تفترض أن بريطانيا ستنضم الى « السوق المشتركة » ٠

وكانت هذه الصورة طموحة جدا ومرضية ، برغم أنها كانت مشوشة بعض الشيء • فقد افترض فيها زيادة اجمالى الانتاج المحلى بمقدار ٤ فى المائة سنويا • وقد كان ذلك طبعا تنفيذا لتوجيهات صادرة ويجب ألا يؤخذ على أنه تنبؤ أو هدف • وعلى هــــذا الأساس انتهت السكرتارية الى أنه من الممكن أن تحدث زيادة شاملة فى الاستهلاك بحوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه فى العام على مدى خمسة أعوام ، أى ٢ر٣ فى المائة سنويا — مع زيادة الانفاق الحكومى حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه فى العام اجمالا ، أى ٦ر٣ فى المائة سنويا • ويدل ذلك من ناحية ما على الفائدة الضخمة التى يمكن الحصول عليها اذا أعيدت الحيوية للبلاد ، كما يثبت عدم صحة حجة الحكومة (التى استخدمتها فى الانتخابات السابقة) من أنه يستحيل تمويل الخدمات الاجتماعية على « نطاق كريم » بزيادة معدل النمو الاقتصادى •

وتحدد اجمالى الزيادة فى الاستثمار بمبلغ ١٧٠٠ مليون جنيه فى العام على مدى خمسة أعوام ، أى بمعدل ٢ر٦ فى المائة سنويا • ويعنى ذلك امكان زيادة معدل النمو السنوى من ٢ الى ٤ فى المائة من الدخل القومى بزيادة لا تتجاوز ١٨ الى ٢٠ فى المائة فى الاســـتثمار الاجمالى • ان الاستثمار زاد بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ١٦ الى ١٨ فى المائة • ولم يزد معدل نمو الدخل القومى • وكان معدل زيادة ناتج رأس المال ٥ر٧ • أما فى الخطة فسيصبح ٨ر٤ • لقد كان ذلك فى الواقع تفاؤلا ، ولا يفسر الا على أساس أن السكرتارية افترضت أن القدرة الانتاجية الكبيرة غير المستخدمة فى ذلك الوقت ستنزل الى الانتاج بسرعة • وفى حين كان ذلك يمثـــل خروجا مقبولا على مذهب « بيش » ، الذى يعتبر أن أية زيادة فى معدل استخدام رأس المال سيؤدى الى اضطرابات تضخمية خطيرة ، فانه كان من العسير جدا التوفيق بينه وبين افتراض أن الواردات ستزيد ٥ر٤ فى المائة فقط — ولنتذكر أنه افترض أيضا أننا سننضم الى « الســـوق المشتركة » •

ومن الصعب أن نصدق أنه على أساس « حرية التعامل » الكاملة ستؤدى حتى الزيادة فى استخدام رأس المال الى الزيادة المطلوبة فى الانتاج • وفى السنوات القليلة الماضية استخدم جزء كبير جدا من مجموع رأس المال المستثمر فى مجالات الاستثمار غير المنتج مباشرة ، ومن العسير أن نتصور تغيير ذلك فجأة تغييرا عميقا • ومن المؤكد أنه لم يكن هناك ما يدل على أن الحكومة ستقوم بالتغييرات الحاســـمة فى

الأدوات السياسية التي يتطلبها الأمر اذا أريد احداث تغيير عميق في تكوين رأس المال الاستثماري والاتجاه به نحو الأنماط المنتجة • بيد أنه بدون هذه الاجراءات المباشرة والسياسات التفصيلية لا يمكن أن يؤدى الأمر الى النتيجة المطلوبة (١) •

وكانت مطبوعات « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » التـالية أقل حتى من ذلك اقناعا ــ من وجهة النظر هذه • فقد افترض هــذه المطبوعات أن الواردات والصادرات سترتفع بمعدل أسرع مما كان يتوقع أصلا (ويلقى هذا ضوءا جانبيا غريبا على وجهــة النظر السائدة فيما يتصل بتوقع الانضمام الى « السوق المشتركة » على أحوال التجارة) • فضلا عن أنه بمجرد البدء في مناقشة الاجراءات بدا واضحا أن الحكومة كانت تريد استخدام « المجلس » في العمل على تقييد الأجور من جانب واحد • فلا الحكومة ولا أصحاب الأعمال كانوا على استعداد للتفكير في سياسة شاملة للاستقرار في الدخول مع اتخاذ الاجراءات المناسبة لها ، برغم أنهم وافقوا على الأهداف •

وكان أضــعف جوانب خطة « المجلس » في تحقيق التوازن في المدفوعات الدولية • فقد كانت تنطوى على نبذ التغيير في القيود على الاستيراد كما نبذت تخفيض سعر العملة ، بأمل أن تقييد الأجور بذاته كاف لزيادة انتعاش الصادرات البريطانية • وهذا هدف جرىء حتى في أفضل الظروف الاقتصادية • ولكن هل ســتكون الظروف طيبة ؟ والتخطيط الثنائي للتجارة الخارجية ، وهو أقرب الحلول وأوضحها ، لا يزال موضع نفور • وأيا كان الأمر فانه من الصــعب أن نصدق أنه سيكون في حيز الامكان الحد من زيادة الواردات الى المستوى الذى يفكر فيه « المجلس » دون اتخاذ اجراء حاسم في تقييــد الأجور • بيد أن تخفيض سعر العملة أو تقييد الاستيراد سيثير مشاكل صعبة بالنســبة لسياسة الدخول • فهناك مطالبات مستمرة من الخارج لتخفيض الضرائب الجمركية • وسيؤدى هذا التخفيض الى زيادة سوء وضع بريطانيا الدولى كما حدث من قبل •

وهكذا فان كلا من هدفى الاستثمار والتوازن الخارجي كان يتطلب مجهودا كبيرا جدا للمحافظة على عدم زيادة الاستهلاك بدرجة لا توازى الزيادة في الانتاج • وهذا أمر أمكن التنبؤ به فعلا • فالخطة تحدد زيادة

---

(١) انظر مثلا هارولد ويلسون « التخطيط في فراغ » • نيوستيتسمان ١٩٦٢ •

الانتاجية بمعدل ٣ر٣ فى المائة سنويا ، والاستهلاك بمعدل ٢ر٣ فى المائة فقط • ولا يمكن تصور تحقيق هذا الهدف بدون سياسة ضرائب تصاعدية بحيث يمكن الحصول على القسم الأكبر من الزيادة فى القدرة الاستثمارية من الأغنياء ، والحصول على تعاون النقابات الوثيق • ولا يمكن أن تفكر حكومة المحافظين فى هذا التغيير الكامل فى الاتجاه •

وقد ظهر هذا التناقض بوضوح عندما نشرت خطة التنفيذ ــ بعد أن كانت قد تسربت الى الصحف • بيد أن « المجلس » لم يعلن تأييده لها ، وذلك لأسباب واضحة : فالسكرتارية اقترحت عددا من الاصلاحات الحاسمة بانشاء « رصيد قومى لاعادة السيولة » اجباريا واعادة تنظيم التعليم والتدريب لتحقيق مستوى أعلى من الانتاجية وتوسيع نطاق بناء المساكن لتشجيع انتقال العمال وفرض ضريبة على الثروة • وفى مقابل ذلك طالبت بفرض حدود للدخول رفضتها النقابات جملة وتفصيلا فى هذه الظروف •

وقد كان لهذا الاخفاق نتيجة واحدة طيبة جدا • فنظرا للموقف السلبى الذى اتخذه كل من أصحاب الأعمال والحكومة لم يمكن استغلال انشاء « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » من جانب الحكومة للحط من قدر النقابات فى نظر الرأى العام باعتبارها التهديد الوحيد للرخاء المستقر الدائم للبلاد •

والواقع أن القدرة التكتيكية المتفوقة لدى ويلسون قلبت الموائد بشكل حاسم على الحكومة • فقد حصلت أولا على تأييد النقابات لخطة أحسن وضعها لسياسة دخول • وأوضح ذلك بجلاء العجز المتأصل لدى المحافظين وأنانيتهم • ونجحت ثانيا فى عدة مناسبات فى القاء الضوء على المحاولات الفجة التى قامت بها حكومة المحـــافظين لتوريط بعض النقابات الهامة في نزاعات عمالية ، وقد حدث ذلك بصفة خاصة فيما يتصل بنقابات الصلب والكهربا والبريد • وبذلك تم توفير الحماية لأكثر الجوانب ضعفا لدى العمال : فقد كان جهل الرأى العـــام مصدر تهديد خطير • وأخيرا شرح ويلسون فى عدد من الأحاديث والادعاءات ، بتفصيل لم يسبقه اليه أى زعيم معاصر ، كيف يمكن تطوير تخطيط الاقتصاد فى ظل حكومة العمال وما هى الاصلاحات التى سيكون من الضرورى القيام بها فى الجهاز الحكومى وما هى التغييرات البعيدة المدى فى النظام الضريبى والاستثمار والتجارة الخارجية (وهى أمثلة المجالات التى يتعلق بها الأمر مباشرة فقط) التى لابد من تنفيذها بلا هوادة اذا أريد لبريطانيا أن

تنجح فى التحول الى مجتمع ديناميكى اجتماعى ، وبذلك تستعيد نفوذها دوليا .

ان الفرق بين الصورتين لا يمكن أن يكون أوسع من ذلك . لقد كتبت منذ عامين قائلا :

« ان السياسة الاقتصادية البريطانية تتميز بشىء واحد تنفرد به : انها مزعجة الى أقصى حد . ليست مزعجة بمعنى أنها لا تنطوى على أى بهجة كما يعتبرها كثير من السياسيين . فبالنسبة لهم تفرض السياسة الاقتصادية قيودا ، قد يعتبرها غيرهم مفيـــدة ، على المشروعات الأثيرة عندهم . وهى أيضا ليست مزعجة بمعنى أنها لا تثير الاهتمام كما قد يعتبرها سادة الريف ــ أمر يترك للاقتصاديين والتجار المبتذلين . انهــا مزعجة بمعنى مباشر لا مواربة فيه كالازعاج الذى يسببه التكرار الصبيانى لألفاظ لا معنى لها . انها مجرد تكرار . وليس لها معنى أو هدف » .

« ان نقطة الضعف الأساسية فى بريطانيا بعد الحربين على السواء انبثقت من نفس السبب : سياسات تؤدى الى عدم كفاية الاستثمار واضعاف قدرتنا على المنافسة فى الخارج وقدرتنا على توفير مستوى مادى طيب (أو على القيام بمجهود حربى قوى) فى الداخل . ومما يزيد الحالة خطورة سوء استعمال جزء كبير مما هو مستثمر . ومن المفارقات أن كينز الذى كافح (على الأقل حتى ١٩٤٠) أعنف كفاح الجهاز الحكومى و « الأجهزة المالية » المسئولة عن ضعفنا ، اشترك معها عن غير قصد . اذ أنه بهجومه على مونتاج نورمان بسبب العودة الى فرق الذهب السابق على الحرب فى ١٩٢٥ ، وبالتأكيد أكثر مما ينبغى على المشــكلة النقدية السطحية ، أخفى الأسباب الأساسية فى بنائنا التى أدت الى ضعفنا » .

« وكانت النتيجة تلك الأزمات فى ١٩٢٧ و ١٩٣١ و ١٩٣٧ ، فى الفترة السابقة على الحرب ، وأزمات ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ ١٩٥٧ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، فى الفترة التـــالية لها » . « عشر أزمات » « وكلها من نمط واحد » .

« وكلها بلا استثناء ، ووجهت بنفس أســـلوب التقييد القديم ، مصحوبا بموجة من العبارات المعادة التى ترددها مجموعات الوزراء وتردد الدوائر المالية صداها عن الحاجة الى « دعم اقتصادنا » و « ربط الأحزمة » وما الى ذلك . وفى هذه الاثناء كان الاتحاد السوفييتى أولا ثم ألمانيا ثم اليابان (وسرعان ماستنضم اليهم الصين أيضا) قد أزاحوا بريطانيا ،

القائدة المرموقة للتنمية الصناعية ، من المركز الثانى ثم الثالث بل وحتى الرابع فى الانتاج • وقد أثبتت العبارات السخيفة المعادة بصورة متزايدة للجميع ، باستثناء من يحتلون المراكز ذات النفوذ ، ان هذه السياسات القائمة على الشعارات غير ملائمة ومضرة ضررا بليغا • أنهم كانوا يدفعون بريطانيا الى الاخفاق والضعف ، سنة بعد سنة •

ومنذ كتابة هذه السطور كانت العناصر الجديدة الوحيدة فى هذا التكرار الذى يدور حول نفسه أمورا تدعو الى القلق كما سنرى •

٤ ـ الاقتصاد المخنوق :

برغم أن حكومة العمال قبل الحرب فشلت فى وضع تخطيط فعال ، فان سجلها حافل من بعض النواحى • فابان الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ ، وبرغم الصعوبات الضخمة التى تخلفت عن سنوات الحرب والنكسة الاقتصادية الاضافية التى خلقتها الحرب الكورية ، زادت الصادرات بسرعة وأمكن الاحتفاظ بمعدل فى النمو بلغ حوالى ٢ر٣ فى المائة • وكان هذا أساسا متينا تستطيع حكومة المحافظين التالية أن تبنى فوقه ، بالاضافة الى أن هذه الحكومة تلقت عندما استولت على الحكم هدية غير متوقعة ـ تحول التجـــارة لمصلحة بريطانيا بما يساوى ١٥٠٠ مليون جنيه فى العام • ومع ذلك فان نمو الاقتصاد البريطانى بعد ١٩٥١ لم يكن متسقا وهبط الى حد كبير عن مثيله فى معظم البلاد الصناعية • فطوال فترة الثلاث عشرة سنة كان متوسط معدل النمو أقل من ٥ر٢ فى المائة • وقد أعقب النمو الكبير الذى حدث فى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ بمعدل ٦ فى المائة أو أكثر فترات طويلة من الركود من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ومن ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ • وكانت فترات التوسع كلها بلا استثناء قبل الانتخابات ، وبدأ الركود مباشرة بعد انتصارات المحافظين بسبب تحميل الاقتصاد فوق طاقته وهبوط الصادرات وارتفاع الواردات • ففى فترة التوسع القوى فى التجارة العالمية فشلت صادراتنا باستمرار فى اثبات قدرتهـا على المنافسة وهبط نصيبنا من التجارة العالمية فى السلع المصنوعة من ٢٢ فى المائة سنة ١٩٥١ الى ٨ر١٣ فى المائة فى ١٩٦٤ • وقد انعكس ذلك بدوره فى بطء نمو دخلنا القومى • وبين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ (آخر سنة لدينا عنها احصاءات مقارنة ، وان كان الاقتصاد فى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ قد تقهقر أكثر من ذلك بكثير) زاد الدخـــل القومى ١٢ فى المائة فقط ، بالمقارنة بزيادة قدرها ١٥ فى المائة فى الولايات المتحدة و ١٥ فى المائة

فى السويد و ٣١ فى المائة فى المانيا • ولو أن انتاجنا زاد منذ ١٩٥١ بنفس معدل غرب وجنوب أوربا ـ الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء ـ لكنا الآن فى وضع أفضل بمقدار ١٠٠٠٠ مليون جنيه فى العام • ويوازى هذا زيادة اجمالية فى الأجور قدرها ٣٦ فى المائة ـ أو ستة جنيهات اسبوعيا لكل أجير فى البلاد •

ان النمو البطىء للصادرات البريطانية منذ ١٩٥١ ـ مجرد ٤٢ فى المائة فى ثلاثة عشر عاما ـ كان يعنى مشاكل مستمرة فيما يتصل بميزان مدفوعاتنا برغم التحسن الضخم فى حركة التجارة • وكانت النتيجة الضغط على الاسترلينى وسحب الأرصدة المذعورة من لندن مما أرغم الحكومة فى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ على تخفيض الانفاق العام وفرض معدلات فائدة مرتفعة لتخفيض الاستثمار الخاص ورفع الضرائب لتخفيض الطلب • وأكثر من ذلك ، كان الاستثمار والعمالة يهبطان فى كل دورة ، وبالتالى ارتفعا أقل ، من الدورة السابقة عليها • ففى كساد ١٩٥٨ مثلا ارتفعت البطالة الى ٢ر١ فى المائة فقط ، وفى ١٩٦٣ ارتفعت الى ٣ر١ فى المائة ، حتى اذا لم ندخل فى اعتبارنا أثر سوء الحالة الجوية الى أقصى حد • وفى ذروة رخاء ١٩٥٥ هبطت البطالة الى أقل من ١ فى المائة ، وفى ١٩٦١ كانت ٢ر١ فى المائة ، وفى صيف ١٩٦٤ لم يمكن تخفيضها الى أقل من ٤ر١ فى المائة برغم كل جهود الرخاء العارض فى فترة ما قبل الانتخابات • فسياسة المحافظين الاقتصادية لاتدور فى سلسلة من الحلقات المفرغة فحسب ، بل ان الشواهد تدل أيضا على أن هذه الحلقات تزداد سوءا كل مرة • بالاضافة الى أن عدم التوازن بين مختلف مناطق البلاد كان يزداد سوءا باستمرار داخل هذه الدورات • وحتى فى فترات الرخاء العارض السابقة على الانتخابات ، عندما كانت المناطق الوسطى والجنوب الشرقى تعانى نقص العمال وتضخم الأجور ـ بحيث تضطر الحكومة الى اتخاذ اجراءات لتخفيض العملة ـ كانت البطالة الشديدة سائدة فى الشمال • والواقع أن سياسة المحافظين تساعد على اتمام انهيار مدن شمال وزيادة الضغط السكانى فى الجنوب • ولعلنا نقف الآن فعلا على أبواب أسوأ أزمة فى ميزان المدفوعات منذ الحرب • فالموقف الآن أسوأ بالتأكيد من ١٩٥١ بكثير •

فيبدو أننا الآن نواجه مجموعة جديدة تماما من الشرور الاقتصادية: فميزان المدفوعات يعانى عجزا ساحقا ، فى حين يعمل الاقتصاد فى نفس الوقت بصورة متخاذلة أكثر فأكثر • فلم تفشل صادراتنا فى المنافسة

فى الخارج فحسب ، بل ان السلع المصنوعة المستوردة تحظى بنجاح فى منافسة السلع البريطانية المصنوعة للسوق الداخلى . وهذا هو مايفسر كلا من الارتفاع الضخم فى الواردات وفى ركود الانتاج الداخلى . ولا يمكن القاء اللوم على النقابات : فمنذ ١٩٦٠ ارتفعت تكاليف العمالة فى الانتاج هنا بمعدل ٥٠ فى المائة أقل مما فى المانيا ، ولكن اسعار صادراتنا زادت ١٠ فى المائة عنها .

والنتيجة التى لا نستطيع الآن ادراكها هى أن الشلل الاقتصادى ينبثق عندنا من فشل عميق الجذور فى تحقيق الحيوية علميا وفنيا . فنحن بذلك مرغمون على اجتياز سلسلة منطقية من الخطوات كل منها تعجل بانهيارنا الاقتصادى النسبى . فعدم قدرة صادراتنا على المنافسة تؤدى الى اختلال التوازن التجارى ، ويرغم هذا الاختلال الحكومة على اتخاذ اجراءات انكماشية ، ويعمل الانكماش بدوره على تثبيط الاستثمار وادخال الأساليب الفنية الجديدة ، وبذلك تضعف قدرتنا على المنافسة أكثر .

ويؤيد ذلك سجل استثمارنا الصناعى فى عهد المحافظين . فمن ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ كان الاستثمار الانتاجى عندنا حوالى الى ١٢ر٧ فى المائة من الدخل القومى ، مقابل ١٥ر٩ فى السويد و ١٨ فى المائة فى ألمانيا . وكان معدل ارتفاع الدخل القومى أسوأ حتى من ذلك كما رأينا . وما كان فى استطاعتنا أن نحقق التوسع المنتظم على أساس سياسات تقوم على فلسفة المحافظين الاقتصادية الا اذا زادت الصادرات أسرع من الدخل القومى . ان الذى جعل فى وسع الألمان والفرنسيين ، والايطاليين الى حد ما ، أن يكونوا وحدات انتاجية أكبر (مع ما يتبع ذلك من اقتصاديات متصاعدة) برغم أن الوفرة النسبية فى اليد العاملة جعلت الأجور أقل تزايد من التوسع فى الانتاج ، وبذلك يقل الاستهلاك ، وهو قدرة هذه الدول على تصدير فائض الانتاج . فبدون هذه القدرة تختفى الميزة النوعية للاقتصاد المرتفع الديناميكية . وهذا بدوره يعنى أن الزيادة فى الانتاجية والأجور ستكون أقل من أن تحافظ على رضا العمال فى فترة من الرخاء المؤقت فى الارباح والاستثمار .

ومن ثم فاننا لا نستطيع ، بدون ميزة التصدير هذه ، خلق الديناميكية الاقتصادية الا بوساطة توسع مرسوم يقوم على الانتقاء فى تشجيع الاستثمار والتجديدات التكنولوجية . ومبدأ الانتقاء هذا هو بالذات الذى يراه المحافظون لعنة ــ كما أن الجهاز الحكومى القائم غير صالح له .

● الطبقة تذوى
● أسطورة معاصرة

ج . هـ . وسترجارد

لقد ترددت ، منذ أوائل الخمسينات ، اصداء الادعاء بان التركيب الطبقى القديم للرأسمالية يتحلل باستمرار • وقد صارت اليافطات التى تلصق بالنظام الاجتماعى الجديد الذى يقال انه سينبثق من انقاض القديم – « دولة الرفاهة » و « مجتمع الوفرة » و « مجتمع البيت » و « مجتمع الجماهير » و « مابعد الرأسمالية » – موضع الجدل المعاصر • ويدل تنوعها وعدم دقتها على شيء من عدم الثقة فى التشخيص والفهم • كما اختلفت التقديرات أيضا اختلافا واسعا : فردود الفعل للاتجاهات المتباينة تتراوح بين الانتصار والقنوط • ولكن الأوصاف التى تضفى على الاتجاهات السائدة بصفة عامة بينها عناصر مشتركة كبيرة : تأكيد أن مصادر التوتر القديمة والصراع الطبقى تزول بصورة متزايدة أو تصبح عديمة الأهمية ، وان تركيب المجتمعات الغربية المعاصرة يتشكل من جديد فى قالب تسوده ظروف الطبقة الوسطى وأنماط حياتها ، وان هذه التطورات تدل على « نهاية الايديولوجيات » • ويشيع فى مثل هذه الافكار بدورها احساس بسيولة اجتماعية يثير شعورا بأن السمات المميزة التى كانت تعزى للرأسمالية غير صحيحة •

بيد أن الحجج والأدلة كثيرا ما أخذت كقضايا مسلم بها دون صياغة دقيقة أو فحص بعناية • وأخفت العبارات البلاغية كلا من الروابط والفجوات فى سلسلة التفكير • واعتبرت التخمينات والانطباعات والافتراضات على قدم المساواة مع الوقائع • وتضخمت التغييرات فصارت تغييرات كبرى ، واعتبرت الدلالات غير المؤكدة براهين دامغة • وعوملت الأدلة التى تتسق مع عدة تفسيرات على أنها لاتتفق الا مع تفسير واحد •

ووضعت لافتات على الاتجاهات ثم اتسع الأمر فاعتبر من يعربون عن شكوكهم « أصوليين » جامدين ، ونبذت انتقاداتهم باعتبارها نتاج عجز سيكلوجى عن ادراك الواقع المتغير • ان هذه الأسباب كافية لدعوتنا الى عرض عابر للأفكار والمسلمات الرئيسية فى التفسيرات الحديثة للنظام الرأسمالى فى منتصف القرن العشرين وما يقال من انحلال تركيبه الطبقى، كما تبلورت وبخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة (١) •

وأيا كان تنوعها فان هذه التفسيرات تقوم على فرضين أساسيين • أولا : أن التفاوت الضخم الذى وجد فى الرأسمالية الأولى يقل ويفقد مغزاه السابق • والثانى : أنه ، لهذا السبب أو غيره، تضعف المعارضة الراديكالية بصورة متزايدة كلما ظهرت أنماط جديدة فى الحياة وتطلعات تمحو الآفاق والولاءات الطبقية أو تخترقها رأسيا • ويقال ان ألوان التفاوت الضخم نقل بفضل اعادة التوزيع المستمرة للثروة واتساع نطاق الأمن الاقتصادى، وبنمو عدد الأعمال المتوسطة فى المهارة والمكافأة وزيادة أهميتها ، وبتضييق عدم المساواة فى الفرص أمام التقدم الفردى الى أقصى حد ، وبنشر القوة والنفوذ على نطاق أوسع • وما بقى من سلطة مركزية لم يعد مستمدا من تراكم الملكية الخاصة ، بل من السيطرة على أجهزة بيروقراطية من أنواع مختلفة — عامة وخاصة — انفصلت فيها السلطة عن الثروة • وهكذا لم يعد البعدان الحاسمان فى عدم المساواة متلاقيان • وفى حدود ما بقى من تفاوت فى فرص الثراء والصحة والأمن والتقدم الفردى ، فان هذه الاختلافات تفقد قوتها السيكلوجية (بل والمعنوية كما يقال ضمنا فى كثير من الأحوال) كمصدر للصراع لأن أثرها يقتصر على مجال من الحياة متزايدة الضيق باستمرار مع الارتفاع الدائم فى مستويات

---

(١) وهاك أمثلة من الكتابات الأخيرة ، التى تختلف الى حد كبير فى مدخلها ومواطن تأكيدها وتفسيراتها ، والتى تنطوى صراحة أو ضمنا على فكرة أن الرأسمالية قد تحولت تحولا جذريا وأن تركيبها الطبقى يندثر من أساسه أو يصير عديم الأثر : ا•ر• كروسلاند « مستقبل الاشتراكية » ١٩٥٦ ، ج• ستراشى « الرأسمالية المعاصرة » ١٩٥٦ ، ت•هـ• مارشال « المواطنة والطبقة الاجتماعية » ١٩٥٦ ، د• بتلر و د• روز « الانتخابات العامة البريطانية فى ١٩٥٩ » ١٩٦٠ ، م آبرامز « هل لابد من هزيمة العمال ؟ » ١٩٦٠ ، ف• زفايج « العامل فى مجتمع الوفرة » ١٩٦١ ، ر•دارندورف « الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى » ١٩٥٩ ، ج•ك جالبرايت « الرأسمالية الامريكية » ١٩٥٦ • ان هذه المجموعة الصغيرة قد أخذت دون انتقاء ، بمعنى ما ، ولكنها تمثل التعبيرات المختلفة عن فكرة مفروضة ، أو مسلم بها باعتبارها ثابتة بذاتها ، فى قسم كبير جدا من الكتابات الاجتماعية السياسية الأخيرة •

المعيشة واتساع قاعدة الحقوق المشتركة « للمواطنة » . وقد تركز التحليل والتفكير فيما يتصل بالآثار السيكلوجية والثقافية والسياسية لهذه التغييرات على الطبقة العاملة اليدوية طبعا، التى قيل ان تجانسها وطابعها المميز قد محيا . فيذهب أحد التفسيرات الى أن الولاءات الطبقية القديمة يحل محلها عند العمال اليدويين اهتمامات جديدة بالمركز الاجتماعى . أى أن هناك وحدة سابقة فى المصالح الصناعية والسياسية بددها الاحساس المتزايد بالفروق الفردية فى المكانة الاجتماعية والتنوعات المستترة فى أنماط الحياة التى تتمثل فيها الأنماط اليومية للرضا الاجتماعى أو النفور الاجتماعى . وهناك رأى آخر يرى أن تطلعات العمال تتركز بصورة متزايدة على البيت وأفراد الأسرة المباشرين ، أى أنها مجرد اهتمام مسيطر بالشئون المادية لا ينطوى على اهتمام مصاحب بطقوس الوضع الاجتماعى أو بالاتجاهات الايديولوجية الطبقية . وفى كلا التفسيرين تحل محل الولاءات القديمة فى عالم العمل ولاءات البيت ، وتحل محل قيم سوق العمل وأوضاعها قيم السوق الاستهلاكية وأوضاعها ، ويحل محل الايمان بالعمل الجماعى الاعتماد على الانجاز الفردى أو الأمن العائلى ، وبايجاز افترض أن مجموعة من المعايير التى عرفت تقليديا بأنها معايير الطبقة الوسطى تنتشر على نطاق واسع بين العمال اليدويين . ويقال بالاضافة الى ذلك . صراحة أو ضمنا ، ان حدود فاصلة جديدة للتفرقة الحضارية أو التوتر السياسى تحتل مركز الصدارة ، وان هذه الحدود الجديدة لا علاقة بينها وبين الانقسامات القديمة القائمة على الطبقة الاقتصادية أو المركز الاجتماعى : مثل الانقسام بين البالغين والمراهقين ، الذين أصبحت لهم ثقافة مميزة خاصة بهم ، وبين « المترفعين » أو « ذوى الرءوس البيضاوية » و « الجماهير » بصرف النظر عن الوضع الاجتماعى ، وبين الشيوخ والمتقاعدين ومن يعيشون على دخول ثابتة من ناحية وبين العاملين ــ من أصحاب الأعمال والعمال على السواء ــ من ناحية أخرى ، بين الناس فى دورهم كمنتجين ودورهم كمستهلكين (كما لو كان هناك نوع من مرض انفصال الشخصية) ، وبين المهنيين و « رجال التنظيم » فى كل من الأجهزة الخاصة والعامة ، وهكذا الخ .

والنغمة السائدة فى هذه الأقوال نغمة معروفة ، ولكن التوازن داخلها بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح ، بين الوقائع والتخمين ، بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن ، غير معروف .

١ ـ التفاوت فى الثراء :

ان نظريات « ما بعد الرأسمالية » فى أبسط صورها تفترض أن هنـــاك اتجـــاها مســـتمرا نحو تذويب الفوارق فى توزيع الدخول والثروة (١) وتشير بصفة خاصة الى أن الدخول ، كما هى مسجلة فى تقارير السلطات الضريبية والبيانات الرسمية ، تتجه بوضوح الى منطقة المعدلات المتوسطة منذ أواخر الثلاثينات الماضية • ويمكن دحض هذا الرأى على أساســـين رئيسيين • الأول : ما يؤكده النقاد فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة من أن الانخفاض فى فوارق الدخول المسجلة مجرد انعكاس ، فى جزء منه على الأقل ، لتزايد اســـتخدام أساليب تخفيض الضرائب الكبيرة ، فى وقت الحرب وفترة ما بعد الحرب وتنطوى هـــذه الأساليب على تحويل الدخل الحقيقى الى صور من الدخل لا تنطبق عليها المعدلات العادية لضريبة الدخل ــ ولا تظهر كمصادر للدخل فى مصادر البيانات المألوفة • وليست هناك أية وسيلة لتقدير مقدار الدخل الذى لا يسنجل • ولكن لما كانت مثل هذه الأساليب أقرب الى متناول ذوى الدخول المرتفعة نسبيا بصفة عامة ، والمشروعات الخاصة على وجـــه الخصوص ، فان النتيجة الصافية تنطوى على التقليل من مقدار التفاوت فى الدخول فى البيانات المتاحة (٢) • والواقع أن المحـــاولات القليلة

---

(١) تعتمد المناقشة فى هذا الجزء على التحليلات التالية للاتجاهات فى توزيع الدخول والثروة : فيما يتصل ببريطانيا « هـ.ف. ليدال « الاتجاهات الطويلة المدى فى توزيع الدخول من حيث الحجم » ١٩٥٩ ، د.ج. تيبنج « توزيع الثروات الشخصية فى بريطانيا » مجلة معهد الاحصاء بجامعة اوكسفورد ، فبراير ١٩٦١ ، ج.ا. بريتين « بعض السمات المفضلة فى تقريب الدخول فى بريطانيا » المجلة الاقتصادية الامريكية ، مايو ١٩٦٠ ، ج.ل. نيكولسون « اعادة توزيع الدخول فى المملكة المتحدة » فى مجموعة « الدخل والثروة » تحت اشراف س. كلارك و د. ستوفل : المجموعة العاشرة ١٩٦٤ ، ر.م. تيتموس « التقسيم الاجتماعى للرفاهة » فى كتـابة « مقالات عن دولة الرفاهة » ١٩٥٨ ، ت. لاينز « المعونة القومية والرخاء القومى » ١٩٦٢ • أما فيما يتصل بالولايات المتحدة فهى ، س. كوسنتز و أ. جينكز « أنصبة المجموعات العليا من الدخول فى الدخل والتوفير » ١٩٥٣ ، ر. ج. لايمان « نصيب أصحاب الثروات الكبرى فى الثروة القومية ، ١٩٢٢ ــ ١٩٥٦ » ، هـ.ف. ليدال و ج.ب. لانسنج « مقارنة توزيع الدخول الشخصية والثروة فى الولايات المتحدة وبريطانيا » المجلة الاقتصادية الامريكية ، مارس ١٩٥٩ ، ج. كولكو « الثروة والقوة فى أمريكا » ١٩٦٢ ، « اتجاهات فى دخول الأسر والأشخاص فى الولايات المتحدة ١٩٤٧ ــ ١٩٦٠ » ١٩٦٣ ، نفس المؤلف « الغنى والفقير » ١٩٦٤ •

(٢) فيما يتصل بتفاصيل أنواع الأساليب المستعملة فى بريطانيا للتهرب من الضرائب انظر « توزيع الدخول والتغيير الاجتماعى » بقلم ر.م. تيتموس ، ١٩٦٢ •

لتحقيق البيانات ، بطريقة تأخذ فى الاعتبار بعض أساليب التهرب من الضرائب ، تدل على أن التغير فى توزيع الدخول الفعالة أقل بكثير مما يفترض عادة ــ ويكاد يكون مقتصرا على الأربعينات الى حد كبير •

والاعتراض الثانى يتصل بهذه النقطة الأخيرة • فالانخفاض الذى لحق التفاوت فى الدخول ، حتى اذا لم ندخل فى الاعتبار آثار التهرب من الضرائب ، فى أساسه من ظواهر الحرب العالمية الثانية والسنوات السابقة والتالية لها كما يتبين فى كل من التحليلات البريطانية والأمريكية • فشواهد الانخفاض المنتظم فى التفـــاوت فى الدخول ، كما يتبين من البيانات المسجلة ، ابان العقود السابقة عليها قليلة جدا وغير مؤكدة ، واذا أدخلنا فى الاعتبار احتمال نمو أساليب التهرب من الضرائب وزيادة أحكامها فى الخمسينات ، فان السنوات العشر الماضية شهدت تراجعـــا طفيفا نحو توزيع فعال للدخول أكثر تفاوتا مما كان فى الأربعينات • وقد يكون ذلك غير مؤكد • ولكن من الواضح أن ما حدث من انخفاض فى التفاوت فى الدخول محدود فى مداه ويرجع الى حد كبير جدا الى مقتضيات اقتصاد الحرب والسياسات التى طبقت أثناء الحرب أو حولها •

وصحيح أن هناك عوامل يتوقع أن تساعد على خلق اتجـــاه عام أطول مدى نحو تقارب الدخول : انخفاض نسبة العمال غير المهرة وعمال المواسم فى القوة العاملة وبعض التغييرات الأخرى فى البنـــاء المهنى ، انخفاض الفروق فى الأجر بسبب المهارة أو الجنس أو السن ، زيادة معدلات الضرائب التصاعدية على الدخول • بيد أن آثار هذا العامل الأخير فى اعادة التوزيع يحدها ــ بل ويكاد يلغيها ــ استمرار أهمية صور الضرائب غير التصاعدية واستخدام أساليب التهرب من الضرائب (١) • ولكننا نجد بصفة عامة أنه باستثناء فترة الأربعينات أن أثر هذه العوامل وغيرها فى اعادة توزيع الدخول لم يكن كافيا للتغلب على العوامل الطويلة المدى الاخرى التى تعمل فى الاتجاه المضاد : ومن بينها زيادة نسبة الشيوخ والمتقاعدين بين السكان مع عدم زيادة الدخول الحقيقية للمتقـــاعدين

(١) توحى بعض الحسابات الأخيرة بأنه لا يكاد يوجد ، فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، أى تصاعد نسبى فى كل أنواع الضرائب مجتمعة باختلاف مستويات الدخول . أنظر كلارك وبيترز « اعادة توزيع الدخل : بعض المقارنات الدولية » فى مجموعة كلارك وستونل السابق الاشارة اليها •

الذين يعتمدون على العون العام ــ فى بريطانيا على الأقل ــ بما يقابل الزيادة العامة فى الدخول • وقد يوحى ذلك بأن هناك تحولا فى طبيعة التفاوت فى الدخول ــ من فوارق بين الطبقات والمهن الى فوارق على أساس السن • بل أن هذا التفسير كثيرا ما يتردد ضمنا ، وهو يتلاءم مع النظرية العامة لتحلل البنيان الطبقى • ولكنه مضلل فى جوهره • فالفقر فى السن المتقدم ليس ظاهرة عامة بين المتقاعدين ــ بل هو ظاهرة بين أولئك الذين يتقاعدون وليست لديهم دخول من ممتلكات خاصة ولا يعتمدون على نصيب فى معاش خاص • ان الفقر ــ بالمعنى المعاصر للمصطلح ــ ينتقل بصورة متزايدة الى العناصر الدنيا من الطبقة العاملة ومن الطبقة المتوسطة، ولكنه لا يزال مشكلة هاتين الطبقتين ككل •

وهكذا يظل التفاوت فى الدخول قائما الى حد ما عن طريق التفاوت فى القدرة على الحصول على المزايا الجانبية وعلى مصادر الدخل المعفى من الضرائب بصفة عامة • ان الفوارق القديمة تتخذ صورا جديدة تتفق مع الاقتصاد الاندماجى فى منتصف القرن العشرين • ولكن برغم انخفاض معدلات الدخول من رأس المال كما تشير السـجلات بالنسبة للدخول المكسوبة ابان الاربعينات ، فان الملكية الخاصة تظل مصدرا قويا مباشرا للتفاوت فى الدخول ، وبخاصة اذا نظرنا الى الدخول الفعالة لا الاسمية • وقد ظل توزيع الملكية الخاصة غير متساو بشكل فاضح • ففى بريطانيا قدر أن خمسى المـلكية الخاصة كلها فى أيدى واحد فى المائة فقط من السكان البالغين • وكان التركيز أكثر من ذلك قبل ذلك بأربعين عاما ، ولكن ما حدث من انتشار فى الملكية الخاصة ــ وقد تكون التقديرات مبالغا فيها ــ لم يمس كتلة السكان الا فى حواشيها • والملكية القانونية فى المشروعات الاندماجية الخاصة على وجه الخصوص مركزة بدرجة كبيرة ، فأربعة أخماس مجموع أسهم رأس المال يملكها واحد فى المائة فقط من السكان البالغين ، والباقى كله تقريبا يمكله من ٩ الى ١٠ فى المائة • وتركيز الملكية الخاصة فى الولايات المتحدة ليس شديدا الى هذا الحد ــ مما يرجع بعضه ، بلا شك ، الى انتشار ملكية المنازل والى بقاء قدر أكبر من المشروعات الصغيرة وبخاصة فى الزراعة ، ولـكنه مع ذلك واضح جدا • ففى منتصف الخمسينات كان واحد فى المائة من السكان البالغين يملكون ربع الملكية الخاصة كلها • فضلا عن أن الأرقام الأمريكية لا تدل على هبوط كبير مستمر فى التفاوت فى المـلكية مع الوقت ، وبرغم أن الأسهم المالية موزعة بدرجة أفضل قليلا منها فى بريطانيا ، فان تركيز

الملكية الخاصة للمندمجات الاقتصادية الخاصة يتخذ نفس الاتجاهات العامة السائدة فيها (١) ٠

وهكذا فان الحجة القائلة بأن هناك اتجاه مستمر نحو المساواة فى الدخول وانتشار الملكية يعمل على انحلال التركيب الطبقى فى المجتمع الرأسمالى حجة لا يكاد يكون لها سند ٠ كما لا يمكن بالتالى أن نعزو الى مثل هذه القوى انها تعمل على أضعاف « الوعى الراديكالى » ٠ ولا يعنى ذلك أن مغزى الانقسامات الاقتصادية التى تتسم بها الرأسمالية لم يطرأ عليه تغيير ٠ فمن الواضح أن الدورة الاقتصادية صارت ذات طابع أقل حدة بكثير منذ الثلاثينات مما أدى الى التقليل من عدم الاحساس بالأمن فى حياة الطبقة العاملة ــ وان كان العامل اليدوى مازال معرضا لمخاطر قصر فترات العمل وزيادة فائض الانتاج ، دوريا أو لأسباب تكنولوجية ، أكثر من غيره ، وان كانت أيضا البطالة قد زادت فى العقد الماضى وبخاصة فى الولايات المتحدة ٠ ومن الجلى أيضا أنه برغم المبالغة عموما فى أثر اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية فى اعادة التوزيع ، فانه أطلق سراح الدخل الشخصى للانفاق فى ميادين أخرى بحيث انتقل اثر الفوارق فى الدخول من منطقة « الأشياء الأساسية » الى منطقة « الأشياء الأقل أهمية » فى الاستهلاك ٠ ومع ذلك فان هــــذا الاتساع فى الحقوق الأساسية « للمواطنة » لم يكن عملية أوتوماتيكية أو مستمرة ٠ ففى الفترة التاريخية الحديثة فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة كان هذا الاتساع ظاهرة فى الثلاثينات والأربعينات فقط ٠ ولم يشهد العقد الأخير اتساعا كبيرا فى مثل هذه السياسات : بل ان بريطانيا حدث فيها بعض التراجع ، كما أن الاجراءات التى بدأ معظمهــا فى فترة « التعــامل الجديد » فى الولايات لم تمس مناطق شاسعة من الأمن ، أو عدم الامن ، الاجتماعى ــ كالصحة والاسكان بصفة خاصة ــ وتركتها بدرجة تزيد أو تنقص تحت رحمة قوى السوق ومصالح الملكية الخاصة والتبرعات الخاصة ، بطريقة تذكرنا ببريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر ٠

وهكذا فان تخفيف أثر عدم المساواة عن طريق توســيع حقوق المواطنة والامن الاقتصادى كان يعتمد ــ كما سيظل معتمدا ــ على تأكيد « الوعى الراديكالى » ٠ وقد ارتفعت أيضا بلا ريب المستويات العــامة

---

(١) أنظر أيضا ا٠ب٠ كوكس « اتجاهات فى توزيع ملكية الأسهم المالية » ١٩٦٣ ، وكذلك المصادر المشار اليها فى الحاشية (١) فى صفحة ٨٨ ٠

للمعيشة بفضل قوى ذات طابع أكثر استمرارا وأقل ارتباطا بالسياسات المقصودة • مثل الزيادة الطويلة المدى ، وان تكن متقطعة ، فى الانتاجية ، وانتشار نمط الأسرة الصغيرة وما ينطوى عليه من الحد من التذبذب التقليدى فى الدورة الاقتصادية بالنسبة لأسر الطبقة المتوسطة (وهو عامل كثيرا ما يغفل أمره) ، واقتصار الفقر النسبى الى حد كبير على مرحلة واحدة من الدورة ، مرحلة الشيخوخة •

وبالاختصار فان الفقر والتفاوت فى الدخول لم يقلا الا على الحواشى • ولكنهما يؤثران فى منطقة انفاق ترتفع بصورة متزايدة عن منطقة حاجات البقاء ، وفى مواجهة ارتفاع عام فى مستويات الدخول الحقيقية • ومن ثم فانه يمكن القول فعلا بأن التفاوت فى الثروة يتجه نحو اتخاذ مغزى مختلف فى نظر أولئك الذين ظلوا « أكثر تفاوتا من غيرهم » • فقد يقل الاحساس بالتفاوت الاقتصادى مختفيا وراء الارتفاعات الماضية والمتوقعة فى المستويات العامة للمعيشة • وقد تختفى الفوارق المستمرة أيضا وراء الستار اذا أحس الناس بأثرها فى فترة متأخرة من حياتهم وليس فى المراحل الأولى من حياتهم العاملة • وقد يقل التذمر ، أو يتغير طابعه ، كلما انصب عدم المساواة بصورة متزايدة على « كماليات » الحياة أكثر منه على ضروريات البقاء •

وتوجد حجج بهذا المعنى ، صراحة أو ضمنا ، فى عدد من الأفكار الحديثة الخاصة « بما بعد الرأسمالية » • وهى لا تشير الى تحول فى التركيب الاقتصادى للطبقة فى ذاته بقدر ما تشير الى تغير فى الظروف المتصلة بتكوين الوعى الطبقى وتوجيهه : فألوان عدم المساواة بين الطبقات لم تقل ، ولكن ما قل هو « شفافيتها » • ولكن هذا الانتقال من التحليل الاقتصادى والتركيبى للبناء الطبقى الى التحليل السيكلوجى لمدركات الطبقة ، ينطوى على افتراضات ليست صحيحة بذاتها ولا هى مرددة صراحة بالقدر الكافى فى نفس الوقت • وأهم هذه الافتراضات افتراض بسيط جدا هو أن ما يعتبره المراقبون « كماليات » سيظل كذلك بصفة عامة • وليس هناك من يستطيع أن ينكر واقعيا أن « مستويات » المعيشة ، بمعنى الأفكار السائدة عما يتألف منه المستوى المحتمل للعيش ، ليست ثابتة بل تتجه الى الارتفاع بدرجة **تزيد او تنقص** مع الارتفاع الفعلى للمستويات المعيشية ، وان كان الكثيرون ينسون ذلك • ومنطق أفكار « ما بعد الرأسمالية » تتطلب اذن أن يكون هذا الارتفاع بدرجة « تنقص » لا بدرجة « تزيد » • فهى تنطوى على افتراض أن ارتفاع

المستويات المعيشية الفعلية متقدما بصفة عامة على ، أو يسير متوازيا ، مع ارتفاع « المستويات » والتوقعات التى يضعها الناس لأنفسهم كمعايير ، أو ألا يصل الاختلاف بينهما الى الحد الكافى لتوليد درجة التوتر التى كانت فى الماضى عنصرا رئيسيا فى الراديكالية السياسية والجهاد الصناعى • بل الواقع أن القول بأن الوعى لدى شعب الطبقة العاملة يحل محله بصورة متزايدة اهتمام متزايد بالمركز الاجتماعى ، أو انشغال بالانجازات المادية البحتة مركز فى « البيت » ، يبدو أنه يفترض سبقا أن مغالاة فى التوقعات فوق المستوى المعيشى الذى يمكن تحقيقه فعلا فى أى وقت من الأوقات لن تؤدى الى الاحتجاج الاجتماعى ، بل ستكون مجرد حافز فردى أكبر داخل حدود النظام الاقتصادى والسياسى القائم ــ دافع الى المطابقة بكفاءة •

بيد أن مثل هذه الافتراضات المسبقة فى حاجة الى صياغة أكثر صراحة وأدلة أكثر اقناعا مما قيل حتى الآن • فالاتجاهات السياسية فى العالم الغربى بعد الحرب لا تثبت دقتها ، لأن هذه الاتجاهات لا يمكن وصفها ببساطة على أساس الهبوط المتزايد للصراع الطبقى ، كما أنها غير قابلة للتفسير المقنع على أساس نوع الحجج التى أوردناها وحدها • وكذلك لا يوجد دليل فى الدراسات العديدة والملاحظات الانطباعية والتخمينات التى تشير الى ارتفاع التطلعات المادية واتجاه العمال بصورة متزايدة الى تبنى معايير « الطبقة الوسطى » • ولا ينصب الشك على صحة هذه الملاحظات ، ولكن حول تفسيرها • ففكرة أن العمال لابد بشكل ما أن « يلتقطوا » قيم الطبقة الوسطى وميولها عندما يتبنوا عادات فى الانفاق كانت أصلا غير ممكنة الا لأبناء الطبقة الوسطى فكرة ساذجة طبعا الى أقصى حد (١) • ولا حاجة بنا للافاضة فى نقطة أن العملية التى تتحول بها كماليات الأمس الى ضروريات اليوم ويحل محلها كماليات جديدة عملية مستمرة ولا يبدو انها ستنتهى • بيد أن المهم هنا هو أن هذه العملية قد يتغير طابعها ــ وليس بالضرورة فى الاتجاهات التى تفترضها

---

(١) يوجد نقد مقنع لهذا الافتراض ولغيره من الافتراضات التى تنطوى عليها فكرة تحول الطبقة العاملة الى المعايير البورجوازية فى د.لوكرود « الطبقة العاملة الجديدة » مجلة علم الاجتماع الأوربية المجلد رقم ٢ ، ١٩٦٠ • ولنفس المؤلف بالاشتراك مع ج. جولدثورب « الوفرة والتركيب الطبقى البريطانى » مجلة العلوم الاجتماعية المجلد الحادى عشر ، ١٩٦٣ •.

التعليقات السائدة لأنه من الممكن القول أن كماليات اليوم يراها عدد متزايد من الناس ضروريات — لا فى المستقبل القريب أو البعيد ، بل اليوم أيضا ، وان الامتيازات التى تتمتع بها طبقة ما يطالب بها ، بصورة متزايدة ، كحقوق للجميع ، وبالاختصار أن معدل الزيادة فى المعايير أو التوقعات المعيشية يرتفع أسرع من معدل زيادة مستويات المعيشة فعلا • ان المستويات العادية للتطلع قد تحددها المستويات المحققة فعلا لدى أقلية مزدهرة — أما عن طريق المقارنة المباشرة أو تحت تأثير الاعلانات ووسائل الاتصال بالجماهير عموما • والواقع أن ديناميكية الاقتصاد الرأسمالى المعاصر يتطلب مثل هذا الضغط المستمر من أجل الاستهلاك كما يؤكد المدافعون عن اعلان •

فاذا كان الأمر كذلك فلا شك اذن فى أن طبيعة التركيب الطبقى تتغير • فان طابع كل طبقة على حدة بوصفها « شبه مجتمع » ذا ثقافة مستقلة جزئيا ولها مجموعة المعايير والمستويات والتطلعات المتميزة الى حد ما ، ان هذا الطابع سيتميع • وســـتكون الآمال القديمة والمطالب المحددة بالحدود التقليدية لجماعات الطبقة العاملة بمســتوياتها المختلفة فى طريقها الى الزوال ليحل محلها معيار « طبقة وسطى » مشترك من الانجاز المادى • وبرغم أن ذلك ليس ظاهرة جديدة ، فان الزيادة المعاصرة المحتملة لمعدل سرعة هذه العملية لها مغزاها • هـــذا ، بمعنى ما ، هو بالضبط ما يدعى المدافعون عن النظام الرأسمالى المعاصر أنه يحدث ، ولكن النتائج التى يستخلصونها لا تتفق معه بالضرورة • فمن الممكن ، بدرجة مساوية أو حتى بدرجة أكبر ، أن تكون النتائج عكس ذلك تماما • لأنه فى حين أن معيار « الطبقة الوسطى » المشترك يرتفع باستمرار ، تظل مستويات الانجاز المادى التى يحددها هذا المعيار دائما أبدا ، وبطبيعة تعريفه ذاتها ، بعيدة عن متناول كتلة السكان • وهكذا يضمن استمرار التفاوت الاقتصادى وجود توتر داخلى متأصل بين الأهداف والامكانيات الموضوعية لتحقيقها • أما تحول التوتر الى راديكالية سياسية ، أو اتخاذه صورا أخرى من التعبير عن ذاته ، فهو موضوع آخر سنناقشه فى ايجاز فيما بعد • ان الرد عليه يتوقف جزئيا على عوامل غير اقتصادية • ولكن اذا كان التحليل صحيحا ، فانه من الواضح أن قوة الصراع الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة لا تقل ، بل تزيد ، فى جانب واحد على الأقل •

٢ ـ عدم المساواة فى الفرص :

من الأفكار الرئيسية فى كثير من التعليقات المعاصرة أن المجتمعات الغربية تتجه بصورة متزايدة نحو « التميع » بصورة مستمرة • ولا يقتصر الأمر على الاعتقاد بأن الفروق الاقتصادية وغيرها بين المستويات الاجتماعية تخبو ، بل يفترض كذلك أن الحركة بين هذه المستويات أصبحت أكثر مما كان فى الماضى وان فرص هذه الحركة موزعة بمساواة أكثر • ويقال أن التجانس الموضوعى الداخلى والمميزات الخارجية والطابع المتوارث للطبقة العاملة تضعف كلها ـ على أساس أن الأفراد يكتسبون أكثر فأكثر مراكزهم الطبقية بدلا من أن يرثوها ، وعلى أساس أنه أيا كانت الأحوال فان النمو المستمر فى عدد ذوى الياقات البيضاء يتيح فرصا جديدة لسهولة « الحراك الاجتماعى » (Social mobility) الى أعلى • والتأكيدات التى من هذا النوع مألوفة ـ حتى فى التعليقات السياسية الاجتماعية العامة بوساطة علماء الاجتماع الذى لابد أنهم يدركون ، بحكم دورهم كأخصائيين فنيين ، ان الأدلة واهية (١) •

لأن الأدلة فى الواقع تتعارض صراحة مع بعض جوانب هذا الرأى وتثير شكوكا جدية فى البعض الآخر • فأولا ، لم يقل ـ فى حدود ما يمكن الحكم عليه ـ التفاوت عموما فى الفرص ، فيما يتصل بالصعود والهبوط الاجتماعيين ، فى بريطانيا أو فى الولايات المتحدة ابان هذا القرن ـ أو فى أى من البلاد الغربية التى توجد عنها معلومات • فمثلا بالمقارنة بين فرص ابن واحد من أصحاب المهن الحرة أو المديرين فى الحصول على مركز اجتماعى مماثل لأبيه ، أو حتى على مجرد مركز من مراكز الطبقة الوسطى عموما ، وفرص ابن أحد العمال اليدويين فى هذا المجال ، نجد ان الوضع قد بقى كما هو تقريبامنذ مطلع القرن • ولو توفرت المعلومات بصورة أكثر دقة فربما تغيرت تفاصيل الصورة ولكن النتائج العامة لن تتغير كثيرا •

---

(١) من الدراسات التى نعتمد عليها المناقشات التالية : « الحركة الاجتماعية فى بريطانيا » ١٩٥٦ باشراف د.ف جلاس ، ن. روجوف « اتجاهات اخيرة فى الحركة الوظائفية » ١٩٣٥ ، مقالات فى المجلة الاجتماعية الامريكية بقلم ا.شينوى (ابريل ١٩٥٥) و ج. لنسكى (اكتوبر ١٩٥٨) و أ. جاكسون و هـ.ج. كروكيت (فبراير ١٩٦٤) ، ج. كارلسون « الحركة الاجتماعية والتركيب الطبقى » ١٩٥٥ ، ك. سفالستوجا « الهيبة والطبقة والحركة » ١٩٥٩ ، س.م. ميلر « الحركة الاجتماعية المقارنة » المجلد ١١ رقم ١ من دورية « علم الاجتماع السائد » ١٩٦٠ ، س.م. ليبست ، ر. بنديكس « الحركة الاجتماعية فى المجتمع الصناعى » ١٩٥٩ •

وتنصب معظم الأدلة طبعا على تجربة أشخاص قطعوا شوطا فى حياتهم العاملة ـ وليس على الجيل الشاب اليوم • ولكن البيانات الخاصة بتوزيع الفرص التربوية فى بريطانيا المعاصرة ، واتجاهات « الحراك الاجتماعى » فى فترة ما بعد الحرب فى الولايات المتحدة لا توحى بأى تغيير كبير فى المستقبل (١) •

بيد أنه يمكن القول ، ثانيا ، بأن التفاوت **النسبى** فى الفرص بين المولودين فى طبقات مختلفة لا تهم مثل الفرص **المطلقة** فى التقدم •

الفرص المطلقة ،مثلا، التى لدى شاب من الطبقة العاملة فى الصعود الى مافوق الطبقة التى بدأ فيها حياته • فاذا كان التغيير فى البناء الوظائفى (أو أية تغييرات أخرى) سيؤدى زيادة كبيرة فى مثل هذه الفرص المطلقة للصعود الى أعلى ـ وحتى اذا كانت نفس التغييرات تؤدى الى تحسين فرص العمل بالنسبة لأولئك الذين ولدوا فى الدرجات العليا من السلم الاجتماعى ، وبذلك تبقى الفرص النسبية غير متكافئة كما كانت من قبل ـ فان ذلك قد يكون له تأثير فى خفض الدرجة التى يبدو بها الوضع الاجتماعى للطبقة العاملة دائما ووراثيا • والواقع أنه حدثت تحولات في التركيب الوظائفى ، وما زالت تحدث ، يمكن أن يبدو أنها تبرر مثل هذه التوقعات والنتائج العامة لهذه التحولات تتطلب مناقشة مستقلة • بيد أن صافى تأثيرها على الحراك الاجتماعى لم يكن فى اتجاه زيادة حركة الصعود الا فى الحواشى • ان الدليل يبدو مرقعا ومجزءا • ومع ذلك فليست هناك شواهد تشير الى توسع ملحوظ فى فرص الصعود على السلم الاجتماعى •

ولا يعنى ذلك أن البلاد الرأسمالية الغربية مجتمعات « مقفولة » ـ فلا بريطانيا ولا الولايات المتحدة كذلك برغم القوالب المعظمة القديمة • فهناك قدر كبير من تحرك الأفراد بين المستويات المختلفة ، وان كان جزء كبير من هذه الحركة لا يغطى سوى مسافات ضيقة من المساحة الاجتماعية، وينطوى على تحولات داخل مجموعتى اليدويين وغير اليدويين أكثر منها بينهما بكثير ، كما يتميز بالتفاوت الحاد المستمر فى توزيع الفرص • فالنقطة هى أن هذه المجتمعات الصناعية « مفتوحة » جزئيا ولكنها لم تعد أكثر « تفتحا » ابان هذا القرن • فالعوامل التى كان يمكن أن تؤدى الى

(١) أنظر أ• جاكسون و هـ•ج• كروكيت « القدرة على الحراك المهنى فى الولايات المتحدة » مجلة الاجتماع الامريكية ، فبراير ١٩٦٤ ، وكذلك المراجع التى فى الحاشية (١) ص ٨١ •

تغيير معدل القدرة على الحراك الاجتماعى يبدو أنها لم تكن ذات أثر ، أو أنها ألغت أثر بعضها البعض • لقد اتسعت الفرص التربوية مثلا • بيد أن اتساعها أفاد ، الى حد كبير ، جميع الطبقات • ويظل عدم المساواة فى الفرص التربوية واضحا فى المستويات العليا من التربية المتاحة اليوم بمقارنتها بالماضى • فالذى حدث ببساطة هو أن المؤهلات التربوية المطلوبة فى جميع مستويات الاعمال ارتفعت • وصحيح أن التوسع الشامل للتعليم كان مصحوبا ببعض الانخفاض فى التفاوت فى الفرص التربوية • بيد أن هذا كان اتجاها بطيئا فى حدود ما يتعلق ببريطانيا ، ولم يطرأ عليه أى تزايد ملحوظ منذ ١٩٤٤ ، كما أنه حدث بدرجة أقل مما يفترض عادة : بدرجة قليلة الى حد أنه من الواضح أن آثاره فقدت جدواها بسبب ما صاحبه من قيود أخرى ، غير تربوية ، على الحراك الاجتماعى (١) • وهذه القيود كثيرا ما تنسى ، ولكن التأكيد المتزايد على دور التربية فى الفرص الاجتماعية ليس سوى انعكاس مباشر لها • وبخاصة أنه مع اتجاه العمل الى التخصص المهنى والبيروقراطية والتسيير الآلى صار التعيين فى الوظائف العليا فى السلم المهنى يعتمد على مؤهلات المدرسة والكلية والجامعة أكثر منه على الصفات الشخصية أو التجربة المكتسبة فى العمل • ان القدرة على الحراك الاجتماعى لم تزد كثيرا ، ولكن توافرها يقتصر بصورة متزايدة على فترة واحدة من دورة الحياة • فالفرد لكى تكون لديه القدرة على الحراك اجتماعيا لابد أن تتوفر له هذه القدرة ابان سنوات التعليم : ففرص الترقى والانتقال يكاد يكون من المؤكد أن تضيق بمجرد

---

(١) أنظر أ• ليتل و ج•هـ• وسترجارد « اتجاهات الفوارق الطبقية فى الفرص التربوية فى انجلترا وويلز » الصحيفة البريطانية لعلم الاجتماع ، ديسمبر ١٩٦٤ • أنظر كذلك الدراسات الخاصة الكبرى المختلفة عن توزيع الفرص التربوية فى بريطانيا بعد الحرب : ج• فلاود وآخرين « الطبقة الاجتماعية والفرص التربوية » ١٩٥٦ ، ر•ك• كيرسول « تقرير عن بحث فى طلبات الالتحاق بالجامعات » ١٩٥٧ ، وزارة التربية ــ المجلس الاستشارى المركزى ــ « الانقطاع المبكر » ١٩٥٤ ، وكذلك « الانقطاع من ١٥ ــ ١٨ » ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ (تقرير كراوثر) ، ولجنة التعليم العالى « التعليم العالى : تقرير عن الملحق الاول والثانى » ١٩٦٣ ، وكذلك بصفة خاصة ج•و•ب• دوجلاس «البيت والمدرسة» ١٩٦٤ •

وانظر أيضا د•ف• جلاس « التربية والتغيير الاجتماعى فى انجلترا الحديثة » فى كتاب « القانون والرأى العام فى انجلترا فى القرن العشرين » ١٩٥٩ باشراف م• جينبرج• وفيما يتصل بالبيانات الخاصة بالولايات المتحدة انظر مثلا د• وولف « موارد أمريكا من المواهب المتخصصة » ١٩٥٤ •

أن يدخل فى الحياة العاملة • فمركز العامل اليدوى البالغ ـ وكذلك ، بصورة متزايدة ، المشتغلين بالأعمال الكتابية ـ يصير ثابتا أكثر فأكثر (١) •

ومع ذلك فقد يقال ان هذا التغيير بالذات فى طابع القدرة على الحراك الاجتماعى سيؤدى الى تعديل مدركات الناس فيما يتصل بفرص الترقى • اذ تتخذ القدرة على الحراك ، بصورة متزايدة ، قالبا محددا معترفا به • ان النظام التربوى موجه لذلك • وتصبح فرص العمل مما يمكن التنبؤ به أكثر كلما زاد اعتمادها على نوع نظامى من الانجاز المدرسى • وبذلك تصير « الواسطة » و « المحسوبية » والحظ أقل أثرا • ونتيجة لذلك قد تبدو فرص الصعود فى السلم الاجتماعى أوسع ، حتى اذا لم تكن كذلك فعلا ، ويقل الفشل بتسليم أكثر اذا كان نتيجة عملية اختيار عادلة ، بيد أن هذه الحجة ذات حدين • فقد يكون النفور من قبول الفشل أشد اذا كان قبوله يعنى الاعتراف بالتخلف الثقافى عن الغير • بالاضافة الى أن التأكيد على التعليم بوصفه الطريق الذهبى للنجاح يغلب أن يؤدى الى زيادة التوقعات الى حد تصل فيه الى الصراع مع الواقع المر الحالى القائم على تقييد الفرص : وهنا أيضا يتوقف الأمر على عوامل سيكلوجية لا نعرف عنها الشىء الكثير • ولكن هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاقبال على التعليم ينتشر فى أدنى درجات السلم الاجتماعى • والواقع أن ذلك يرجع جزئيا الى رد الفعل المنطقى لتزايد أهمية التعليم النظامى باعتباره الطريق الرئيسى للقدرة على الحراك الاجتماعى • فكلما زاد وضوحا أن آمال العامل البالغ فى الترقى لنفسه لا سبيل الى تحقيقها واقعيا تركزت آماله فى مستقبل أطفاله • وأيا كان الأمر فان مثل هذا الادراك المتزايد لأهمية التعليم مثل آخر على ضعف الفوارق الثقافية القديمة بين الطبقات • ولكن كلما تزايدت مشاركة العمال فى تطلعات « الطبقة الوسطى » نحو التعليم

(١) يوجد الدليل على هبوط نسبة المديرين الصناعيين الذين وصلوا مراكزهم عن طريق الترقى من الدرجات الكتابية الدنيا والأعمال اليدوية فى بريطانيا فى نشرة جمعية آكتون « توارث الادارة » ١٩٥٦ ؛ وفى كتاب ر.ف.كلمنتس « المديرون : دراسة فى حياتهم العاملة فى الصناعة » ١٩٥٨ ؛ و س.اريكسون « الصناعيون البريطانيون : الصلب والنسيج ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠ » ١٩٥٩ .، وقد ظهر فى الوظائف الحكومية اتجاه متزايد نحو اختيار افراد طبقة الموظفين الاداريين بالترقية من الدرجات الدنيا (ر.ك.كيرسول « كبار موظفى الحكومة وبريطانيا » ١٩٥٥) ، ولكن ربما كان ذلك حالة خاصة . ويلخص ر.بنديكس « العمل والسلطة فى الصناعة » ١٩٦٣ ، وغيره ، بعض البيانات الامريكية فيما يتصل باختيار الادارة الصناعية .

ومستقبل أبنائهم لابد آن يؤدى التقييـــد والتفاوت المستمر فى الفرص التربوية الى اخفاق هذه التطلعات على نطاق واسع • وقد يكون هذا الاخفاق أشد وقعا على النفوس لأن الحكم على الآباء والأبناء على السواء بالبقاء دائما فى مركز اجتماعى تابع حكم نهائى وغير قابل للنقض بصورة متزايدة •

ان قوة العوامل المختلفة التى تتصل بالموضوع لم تعرف بعد • ولذلك فان التوازن بين الاحتمالات والصور التى سيعبر بها الاحساس بالاخفاق غير مؤكدة • ومع ذلك فان خلاصة الرأى فى هذا المجال ، أيضا ، ان احتمال زيادة الاحتجاج الاجتماعى مساو على الأقل لاحتمال نقصه • فالرأسمالية المعاصرة تولد توترا بين تطلعات تنتشر بصورة متزايدة على نطاق واسع وفرص تظل ، بطبيعة التركيب الطبقى ذاتها ، محدودة وغير متساوية فى توزيعها •

٣ ـ التغير فى التركيب المهنى

لقد زاد نصيب وظائف « الياقات البيضاء » من مجموع العمالة بصورة مستمرة طوال هذا القرن • وكثيرا ما بالغ المعلقون فى دلالات هذا الاتجاه حتى الآن • فجنحوا الى تجاهل قيمة الوقائع ، مثل واقعة أن « اتجاه الياقة البيضاء » الملحوظ جدا فى الولايات المتحدة انما يعكس الى حد كبير تحولا عاما من العمالة الزراعية الى العمـــل فى المدن ، وأن التكوين المهنى للقوة العاملة من الذكور كانت أقل تأثرا بكثير من القوة العاملة النسائية ـ التى حلت داخلها أعمال « البلوزة البيضاء » محل الخدمة المنزلية بوصفها الصورة السائدة للعمـــالة ، وأن اتساع « قطاع الفئة الثالثة » فى الاقتصاد أدى الى زيادة نسبية ، لا فى عدد وظائف الياقة البيضاء وحدها ، بل كذلك الى حد غير كبير فى عدد أعمال الخدمات غير المنزلية ، وهى أعمال لا يتطلب الكثير منها مهارة كبيرة وأجورها منخفضة فى كثير من الأحوال ، ولكنه صحيح مع ذلك أنه حدثت تحولات فى التركيب المهنى بصفة عامة أدت الى هبوط فى نسبة الأعمال غير الماهرة والأعمـــال العارضة ، وارتفاع فى نسبة الأعمال اليدوية نصف الماهرة والأنواع المختلفة من أعمال ذوى « المعاطف السوداء » (١) • بالاضافة الى أن معظم التعليقات

---

(١) ويمكن متابعة التحولات فى التركيب فى الولايات المتحدة بدقة أكبر ممـا فى بريطانيا : انظر مثلا نشرة مكتب التعداد فى الولايات المتحدة « الاتجاهـــات المهنية فى الولايات المتحدة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ » ١٩٥٨ • وقد تغيرت التقسيمات البريطانية للمهن كثيرا مع الوقت • ولكنه من الجلى بدرجة كافية أن معدل سنة ١٩٥١ التقريبى للعمـــال ـ

انصبت على المستقبل أكثر منها على الماضى • فيقال أن : « اتجاه الياقة البيضاء » لن يستمر فحسب ، بل أيضا ان التسيير الآلى فى الصناعة يغلب أن ينتج عنه نمو كبير فى أعداد العمال المهرة والفنيين ، محل ذلك النمو فى اعداد العمال نصف المهرة الذى صاحب فى الماضى ميكنة الصناعة وتحولها الى انتاج « الخط المتنقل » • وقد قوبلت هذه التوقعات بالترحيب على نطاق واسع باعتبارها مصدرا آخر للاستقرار الاجتماعى الرأسمالى : تقوية الوسط بدلا من زيادة حدة التناقض بين الأطراف •

بيد أن هناك مجالا كبيرا للشك فى مثل هذه التفسيرات الحماسية المبسطة (١) • فالموازنة بين الاتجاهين ـ اتجاه التسيير الآلى ، بما يصاحبه من زيادة الطلب على الخبرة الفنية والمهارة ، واتجاه استمرار الميكنة من النوع القديم ، وما يصاحبه من زيادة فى استخدام العمال نصف المهرة ـ لا تزال غير واضحة ، وقد تستمر كذلك فترة طويلة فى المستقبل • ويغلب أن يكون تطبيق التسيير الآلى عملية بطيئة وغير منتظمة • فالمعيار الذى يتعلق به الأمر هنا هو ، طبعا ، الربح لا تحقيق العمل المرضى عن طريق «توسيع نطاق الأعمال» لذاته • ولما كان التنظيم الاقتصادى الرأسمالى لا يوفر أساليب للمشاركة فى المكاسب والخسائر ، فان مقاومة التسيير الآلى قد تكون شديدة من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة ، وستكون حتما كذلك من جانب النقابات • بل انه من المؤكد أن تزيد مقاومة العمال اذا انتشر النمط الأمريكى الذى ساد فى السنوات الأخيرة ـ القائم على مفارقة استمرار ارتفاع معدل البطالة أثناء الازدهار الاقتصادى • وهنا يكمن خطر على حركة الطبقة العاملة : الانقسام بين أولئك الذين سيتأثرون أكثر من غيرهم بالبطالة التكنولوجية ـ العمال غير المهرة والعمال فى الصناعات الهابطة ـ وأولئك الذين سيتزايد الطلب على عملهم فى السوق المتغيرة • بيد أن عدم امكان التنبؤ بالتسيير الآلى وما ينطوى عليه ، بالاضافة الى طابعه المكتسح الشامل ، قد يقللان من هذا الخطر أو حتى يمحوانه • وهكذا تولد

ـ اليدويين وغير اليدويين بين الذكور من السكان ، وهو ٢ : ١ ، لا يمثل سوى هبوط نسبى محدود فى العنصر اليدوى ابان هذا القرن • وعندما تصبح الارقام الاحصائية لسنة ١٩٦١ فى متناول أيدينا قد يتبين بعض الزيادة فى معدل الهبوط • وهناك تقدير لمعدل نمو مهن « الطبقة الوسطى » فى كتاب آ•ل باولى « الأجور والدخول فى المملكة المتحدة من ١٨٦٠ » ١٩٣٧ •

(١) تتضمن أعمال ج• فريدمان تقديرا متزنا تماما لدلالات التغيير التكنولوجى بالنسبة للعمل ؛ انظر كتابه « المجتمع الصناعى : ظهور المشاكل الانسانية للتسيير الآلى » ١٩٥٥ و « الهيكل التشريحى للعمل » ١٩٦٢ •

التجديدات التكنولوجية توترا من نفس النوع الذى يقال أن عهده قد انقضى . ولما كان مصدر مثل هذا التوتر متأصلا فى التنظيم الاقتصادى الرأسمالى فلا سبيل الى التغلب عليه الا بتدخل عام على نطاق واسع من النوع ، الذى يقال أيضا ، انه غير ذى موضوع ، فى الأوضاع المعاصرة . فلابد من تشريك التسيير الآلى اذا أريد أن تكون ثماره وما ينطوى عليه من تضحيات شركة بين الجميع : ان الحجة قوية ضد الملكية الخاصة والسيطرة الاقتصادية الخاصة . وكذلك قد يتعثر التجديد التكنولوجى ، كما هو الحال الآن ، بسبب النقص فى العمال المهرة والخبرة الفنية . ولكن بقدر ما يمكن التغلب على هذا النقص عن طريق التوسع فى التعليم والتدريب تقل المزايا التى تستطيع المهارات الجديدة الحصول عليها فى سوق العمل . ويمكن التنبؤ بما اذا كان « توسيع نطاق الأعمال » سيقلل من الراديكالية السياسية عن طريق زيادة الرضا بالعمل أم لا ، لأن العلاقة بين الرضا فى العمل والوعى الطبقى لم تكد تستكشف بعد . ولكن على أساس اقتصادى يتوقف أى اتجاه من جانب « الارستقراطية العمالية » الجديدة نحو « الطبقة الوسطى » على ظروف فى سوق العمل قد تكون مواتية فى الوقت الحاضر ولكنها قد لا تستمر كذلك .

وبصفة عامة تقوم التقديرات « المتفائلة » للتحولات الحالية المتوقعة فى البناء المهنى على وجهة نظر ستاتيكية فى المزايا المادية والهيبة والشروط النسبية المرتبطة بالمهن المختلفة . فيفترض ضمنا أن المزايا التى تحصل عليها المهارات النادرة ستظل باقية حتى اذا كان من غير المتوقع أن تستمر الندرة فيها . ويفترض ضمنا أن أعمال « اليـــاقة البيضاء » ستحتفظ بوضعها الاجتماعى التقليدى ومميزاتها التقليدية حتى مع أنه يكاد يكون من المؤكد أن التوسع فى هذه الأعمال يؤدى الى تغيير سماتها التقليدية . فميكنة الأعمال الكتابية وتنظيمها على أسس عقلانية ، بل وتطبيق أساليب التسيير الآلى فيها جزئيا ، ستؤدى الى زيادة حدة الانقسام بين المسيطرين والمشرفين من جانب والعمال الروتينيين « ذوى المعاطف السوداء » من جانب آخر . واذا حدث ذلك فان هؤلاء العمال سيهبطون الى مستوى بيروقراطى يقابل مركز العمال اليدويين نصف المهرة فى الصناعة . ولا شك أن هناك تحولا يعمل منذ آن بعيد فعلا فى هذا الاتجاه ، ولكنه تحول بطىء . ويغلب أن تتزايد حدته ، وأن يكتسب مغزى أكبر ، مع اختفاء التعويض التقليدى للأعمال الكتابية الروتينية الذى يتمثل فى وجود فرص مناسبة للترقى . وقد ناقشنا من قبل القوى التى تعمل الآن على سد المسالك السابقة فى حركة الصعود الاجتماعى أمام أولئك الذين يبدءون حياتهم العاملة فى

الدرجات الدنيا من وظائف « الياقات البيضاء » • ومن النقاط التى لا يمكن البت فيها برأى ما اذا كانت هذه التغييرات وغيرها ستؤدى فى نهاية الأمر الى التوحيد اجتماعيا وسياسيا بين العمال الكتابيين الروتينيين مع الطبقة العاملة اليدوية • فالتاريخ الطويل لارتباطاتهم « بالطبقة الوسطى » يسمح بمجال للشك (١) • وقد تؤدى التغييرات التى تطرأ على وضعهم الاجتماعى وظروفهم ومتوقعاتهم الى ردود فعل أخرى — وفى ظروف معينة قد تكون ردود الفعل هذه أسوأ بكثير مما حدث فى الماضى — كما تشهد السوابق التاريخية القديمة • والمهم هو أن تفسير استمرار التوسع فى أعمال « الياقة البيضاء » على أنه ينطوى على دعم منظم للطبقات الوسطى « الثابتة » فى مجتمع ما يكون بمثابة استخدام مقياس متناقص القيمة فى الظروف المعاصرة •

٤ — توزيع القوة •

يدور الجدل الخاص بتركيب القوة فى الرأسمالية المعاصرة حول نظريتين محافظتين تتصلان بالموضوع • الأولى نظرية « ثورة الادارة » — وان كانت تفسيرات هذا التيار فى فترة ما بعد الحرب لا تغلب فيها النغمات المتشائمة التى ظهرت قبل ذلك فى كتاب بيرنهام (٢) الذى يحمل هذا الاسم : ويمكن أن نصف النظرية الثانية بأنها نظرية «تعادل القوى» أو «التعددية» • ويتطلب الأمر بحث كل منهما هنا ، وان كان ضيق المقام سيقضى بتبسيط الحجج الى حد ما •

---

(١) د• لوكوود « العامل ذو المعطف الأسود : دراسة فى الوعى الطبقى » ١٩٥٨ وهو يتضمن تحليلا دقيقا ومتزنا لجذور الانفصال الطويل الامد لذوى الياقات البيضاء عن طبقة العمال اليدويين اجتماعيا وسياسيا • انظر ايضا س• و• ميلز « الياقة البيضاء » ١٩٥٦ •

(٢) ج • بيرنهام « ثورة الادارة » ١٩٤١ ؛ وهو يعتمد جزئيا على مؤلفات سابقة توحى باتجاه السيطرة فى المشروعات الاقتصادية الى الوقوع فى أيدى « مسيطرين » من ذوى المرتبات : وبخاصة أ•أ• بيرل و ج•س• مينز « المندمجات الاقتصادية الحديثة والملكية الخاصة » ١٩٣٢ • وقد أثبتت « اللجنة المؤقتة للاقتصاد القومى » فى الولايات المتحدة » وبخاصة فى نشرتيها رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٠ و ٣٠ لسنة ١٩٤١ ان الانفصال المنظم بين الملكية والسيطرة بولغ فيه الى حد كبير • (أنظر أيضا ، فيما يتصل ببريطانيا ، ب•س• فلورنس « منطق الصناعة البريطانية والامريكية » ١٩٦١) • واكثر أصحاب نظرية سيطرة الادارة من البريطانيين تفاؤلا واحكاما فى فترة ما بعد الحرب هو س • أ • ر • كروسلاند فى « مستقبل الاشتراكية » ١٩٥٦ • (وقد أعيد نشر هذا الكتاب فى صورة أقل احكاما فى أحد كتيبات سياسة حزب العمال تحت عنوان « الصناعة والمجتمع » ١٩٥٧) •

تذهب نظرية ثورة الادارة فى صورها التى ظهرت بعد الحرب الى أن هناك انتشارا متزايدا لملكية الأوراق المالية فى أيد كثيرة يصاحبه انتقال السيطرة على المندمجات الاقتصادية الى مديرين غير مالكين لها • ولما كانت قوة هؤلاء « المديرين » مستمدة من مراكزهم فى التدرج البيروقراطى للمندمجة ، وليس من الثروة ، فان مصالحهم ودوافعهم تختلف عن صاحب المشروع القديم • فسيطرتهم لن تكون موجهة الى زيادة الربح الى أقصى حد بقدر ما هى موجهة الى أغراض أخرى قد لا تتفق مع أقصى حد من الربح : المحافظة على المندمجات نفسها والعمل على نموها كغرض فى ذاته ، مصالح المستخدمين والعملاء والمصلحة العامة ، الى جانب مصلحة حملة الأسهم • واذا كانت هناك أخطار فانها نفس الأخطار التى ينجم عن تركيز القوة فى كل التنظيمات البيروقراطية : ولا علاقة لها بتوزيع الثورة • وأيا كان الأمر فان «المديرين» المسيطرين يؤلفون ــ ليس طبقة حاكمة جديدة كما كان يخشى بيرنهام ــ بل مهنة تقوم قواعد سلوكها على « الخدمة » • وهكذا فان المشروع الخاص تم ترويضه من الداخل • وصار التأميم غير ذى موضوع ، على حد قول أصحاب هذه النظرية ــ وان كان هذا الرأى يبدو من الصعب التوفيق بينه وبين ما تنطوى عليه النظرية من أن الملكية الخاصة ، فى صورة أسهم موزعة، لم تعد لها أية وظيفة واضحة : فالأرباح التى توزع على الاسم لا يمكن أن تكون حافزا على الكفاءة فى الادارة •

هذا هو ما لدينا عن النظرية • بيد أن هذا التحليل فى الواقع يتغافل عن الطبيعة الحقيقية لتوزيع الملكية القانونية • لأن حملة الأسهم ــ وهم أنفسهم لا يتجاوزون نسبة ضئيلة جدا من مجموع السكان ــ ينقسمون الى كثرة لا تملك الا القليل وقلة تملك الكثير • وصحيح أنه حدثت زيادة فى التوزيع ، بحيث صارت الكثرة تملك نسبة أكبر الى حد ما من مجموع الأوراق المالية التى لها صوت والقلة تملك نسبة أقل الى حد ما مما كان فى الماضى ولكن الفوارق تظل قائمة • فملكية الأوراق المالية مازالت على درجة كبيرة من التركيز • وبسبب هذا التوزيع بالذات أصبح كبار حملة الأسهم ــ من الشركات أو الأفراد ــ فى حاجة الى نسبة أقل لممارسة نفوذ فعال على السياسة•ولا تتطلب ممارسة هذا النفوذ أن تتم ــ ومن الجلى أنها كثيرا مالا تكون ــ عن طريق الاشتراك المباشر فى السيطرة النظامية • وبدلا من ذلك قد تتم ممارسة النفوذ عن طريق التوحيد الطبيعى بين مصالح المسيطرين وكبار حملة الأسهم • وافتراض مثل هذا التوحيد فى المصالح ليس معناه الالتجاء الى أية تأملات شبه ميتافيزيقية • اذ أن المسيطرين

ـ المديرين وكبار المنفذين الذين بيدهم القرارات السياسية والاستراتيجية الكبرى ـ هم فى الواقع من كبار مالكى الأوراق المالية أنفسهم : انهم أكثر الجماعات المتميزة فى المجتمع ثراء . وقد يكون ما فى حيازتهم موزعا على عدد من الشركات ، ونصيبهم من الأوراق المالية التى تعطى حق التصويت فى المندمجات التى يعملون فيها صغير نسبيا عادة ـ وان كان كبيرا على أساس مطلق . ولكنه من العسير أن يصدق المرء أنهم ، بوصفهم حملة أسهم أثرياء ، يسمحون من تلقاء ذاتهم بأن تقوم سياساتهم على أساس اعتبارات تتعارض مع اعتبارات تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح على المدى الطويل . ان الآراء المعاصرة حول ايديولوجية الادارة تستند بالتـــأكيد الى فكرة المسئوليات الاجتماعية للمندمجات الاقتصادية ـ ولا شك فى أن أصحابها لا يقصدون رياء . ولكن لا يبدو أن هناك أى دليل يوحى بأن المقياس النهائى الذى توضع على هديه السياسات ، وتحدد « المســئوليات الاجتماعية » ، هو أى شىء آخر غير أقصى ربح ممكن . ويغلب أن تــكون السياسات موجهة بصورة أكثر كفاءة و « فنية » نحو تحقيق هذه الغاية مما كان الحال مع صاحب المشروع الصغير فى رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية . وقد يقدر مطلب الربح أيضا على مدى أطول ، ولا شك أن هذا ما يحدث ، من جانب كبار حملة الأسهم ومديرى المندمجات على السواء ، بالمقارنة بصغار حملة الأسهم . ولكن ليس هناك دليل مقنع على أنه يوجد تعارض متأصل فى المصلحة بين كبار حملة الأسهم والمسيطرين ؛ فمن ناحية التحليل الاجتماعى تختلط الفئتان الى حد يكاد يجعلهما شبه فئة واحدة : ان الثروة الخاصـــة غير منفصـــلة عن القوة الخاصة فى المندمجات (١) .

---

(١) من المؤلفات التى تتضمن أدلة تتعلق بهذه النقاط المختلفة كتاب ب . س . فلورنس « ملكية الشركات الكبرى والسيطرة عليها ونجاحها » ١٩٦١ ، هـ . باركنسون « ملـــكية الصناعة » ١٩٥١ ، ل. ر. كلاين وآخرين « مدخرات الطبقات ذات الدخــول العليا وشئونها المالية » مجلة معهد الاحصاء بجامعة اكسفورد ، نوفمبر ١٩٥٦ ، م بارات براون « المســيطرون » مجلة اليسار والجامعات خريف ١٩٥٨ ، د . فيللاريجو « ملـــكية الأوراق الماليـــة والسيطرة على المندمجات » دورية « فكر الجامعة الجـــديد » خريف ١٩٦١ وشتاء ١٩٦٢ ، ف . أ . ساتون وآخرين « ما يدين به رجال الاعمال فى أمريكا » ١٩٥٦ ، وكذلك فى المراجع عن توزيع الملكية المشار اليها فى حاشية ص ٧٢ وص ٧٣

وانظر أيضا فيما يتعلق بنقد نظرية سيطرة المديرين ب. م. سويزى « وهم ثورة الادارة » فى كتابه « الحاضر كتاريخ » ١٩٥٣ ، س. و. ميلز « نخبة القوة » ١٩٥٧ ، ر. باللامى « دليل مستر ستراشى للرأسماليـــة المعاصرة » الدورية الربع سنوية الماركســية يناير ١٩٥٧ .

بيد أنه اذا لم يكن المشروع الرأسمالى قد تم ترويضه من الداخل فلعله قد روض من الخارج • وهذا الفرض هو لب نظرية « القوى المتعادلة » فى صورها المختلفة • اذ تذهب هذه النظرية الى أن القوة قد وزعت بين عدد من الجماعات • وتتكون من هذه الجماعات تحالفات باختلاف القضية التى يتعلق بها الموضوع • وينتج عن ذلك توازن عام ، وان لم يكن بالضرورة ثابتا ، فى القوة الموزعة لا سيطرة فيه لمصالح أية مجموعة واحدة • وقد يجنح الجمود البيروقراطى و « قانون الأوليجارشيه الحديدى » الى الفصل بين الزعامة والأعضاء العاديين فى داخل المجموعة أو المنظمة ، ولكن مثل هذا التفاوت فى القوة يقطع عبر ألوان التفاوت الطبقى وفى الملكية والثروة (١) •

ومن الجلى أن هناك عنصرا من الحقيقة فى مثل هذا الوصف • وينبغى أن يكون من الجلى أيضا أن هذا العنصر ليس أكثر مما يبدو واضحا : فليس هناك تركيز « شامل » للقوة فى أيدى أية مجموعة واحدة • وقد تتيح هذه النظرية نوعا من « الاطار لمفهوم ما » لتحليل توزيع القوة ، ولكنها لا يمكن أن تحل محل هذا التحليل • وذلك لأنها لا تجيب على سؤالين حاسمين • أولا : الى أى مدى تمثل تلك الجماعات المنفصلة رسميا • والتى تتوزع القوة بينها ، مصالح متماثلة الى حد ما فى أثواب مختلفة وليس مصالح متميزة ومتنافسة فى الواقع ؟ فالتحليل الدقيق قد لا يكشف عن مصادر نفوذ

---

(١) أوضح التفسيرات « التعددية » لتوزيع القوة ، التى كثيرا ما صاحبها فى الصياغات الأخيرة لهذه التفسيرات تمجيد « لسياسة التوافق » (وهو مفهوم يكاد يكون متناقضا فى تعبيره) ، فى التحليل الاقتصادى السياسى الأمريكى ، انظر مثلا ج• ك • جالبرايت « الراسمالية الامريكية : مفهوم القوى المتعادلة » ١٩٥٦ ؛ د • بل « نهاية الايديولوجية » ١٩٦١ ، س •م • ليبست « الرجل السياسى » ١٩٦٣ • وكذلك فى عدد من التفسيرات « التعددية » لبناء القوة فى المجتمعات المحلية أو التعليقات على هذه التفسيرات ، مثل ن• و• بولزبى « القوة فى المجتمع المحلى والنظرية السياسية » ١٩٦٣ ، ر• أ• رال « من الذى يحكم ؟ » ١٩٦١ ، أ•س• بانفيلد « النفوذ السياسى » ١٩٦١ ؛ ولنفس المؤلف ومعه ج • ك • ويلسون « سياسة المدينة » ١٩٦٣ • وقد ظهرت فى بريطانيا أيضا بعض الآراء المشابهة الى حد ما صراحة أو ضمنا كما فى كتاب س• أ• ر كروسلاند « مستقبل الرأسمالية » س• أ• مينز « القوة السياسية لرأس المال الخاص » مجلة علم الاجتماع ديسمبر ١٩٥٥ ويولية ١٩٥٦ ، وله أيضا « امبراطورية بلا اسم » ١٩٥٨ ؛ ر•ب•مكنزى « الاحزاب السياسية البريطانية » ١٩٦٤ ومن بين النقاد العامين س•و• ميلز «نخبة القوة» ١٩٥٧ ، ت• بوتومور « النخبة والمجتمع » ١٩٦٤ ، ر• بريثوس « رجال فى القمة » ١٩٦٤ ، س•و•روسوس و•ج• فارجانيس « السياسة الأمريكية ونهاية الأيديولوجية » المجلة البريطانية لعلم الاجتماع ديسمبر ١٩٦٣ • وانظر كذلك تعليق أ•و• كورنهاوزر « نخبة القوة » فى « الثقافة والطابع الاجتماعى » ١٩٦١ باشراف س•م• ليبست ول • لونتال •

متعددة مبعثرة بل عن مجموعة واحدة عريضة من مصادر الضغط الكبرى • ثانيا : وعندما يتم تحديد مجموعة المصالح الكبرى هذه ، عند أية نقطة يتحقق ميزان القوة فيما بينها ؟ والاجابة على هذين السؤالين تتطلب فحص تكوين « النخب » والجماعات الضاغطة المختلفة فى ميادين القوة المنظمة الرئيسية ، وتحديد درجة الوحدة بينها على أساس الفئات الاجتماعية التى تستمد منها أعضائهـــا والارتباطات اليومية والميول الاقتصادية السياســـية • ولكنها تتطلب أيضا الفحص المباشر للقرارات التى تتخذ والسياسات التى تنفذ • وهذا بدوره لا يمكن أن يقتصر ـ كما يفترض كثيرا ـ على مجرد تحديد نتائج الصراعات بين سياسات ووجهات نظر بديلة تعرض صراحة : لمجرد معرفة ما اذا كان القرار النهائى فى حالات معينة أقرب للمقترحات الصريحة التى تقدم بها هذا الحزب أو ذاك فى الصراع • لأن هذه المقترحات نفسها تصاغ أصلا داخل حدود تقدير تكتيكى « واقعى » للنتائج المحتملة ، وداخل حدود « توضيع » Institutionalization الصراع الذى يعد جوهر السياسة المعاصرة • فمثل هذا « التوضيع » يعنى أن الصراع قد نظم عن طريق سلسلة من الحلول الوســـط تحدد نطاق الصراع • لأن هذه المقترحات نفسها تصاغ أصلا داخل حدود تقدير تكتيكى الحلول الوسط فى تحديد الاطار المبدئى للصراع : فلا يتم التعبير الفعال ، ولا يدخل فى حلبة الجدل ، الا مجموعة صغيرة من الســـياسات البديلة الكثيرة فى كل حالة • بل الواقع أنه فى بعض القضايا تضيق هذه المجموعة بحيث يبدو أن القرارات لا « تتخذ » ــ فهى تخرج بصورة أوتوماتيكية من « جو الرأى السائد » الذى تكون بالحل الوسط المبدئى • ومن ثم فانه لكى يمكن تحديد مكامن القوة لابد من دراسة طبيعة هذا الحل الوسط نفسه : مكان تلك المجموعة الضيقة من السياسات البديلة التى يقتصر عليها النزاع فعلا ، وأن يـــكن مؤقتا ، داخل اطار كل البـــدائل التى تمثل المصالح الموضوعية الطويلة المدى للجماعات المتنازعة •

واذا طبقنا هذا المعيار على بريطانيا المعاصرة يتضح بجلاء أن القوة ليست موزعة ، من أى جانب هام ، بين عدد كبير من الجماعات ذات المصالح المتعارضة التى لكل منها كيانها المنفصل المتميز • بل نجد بدلا من ذلك مجموعة متكاتفة من القوة • ونجد أن التجمع المسيطر مؤلف من « نخبة » صغيرة متجانسة من أصحاب الثروة والممتلكات المندمجة الخاصة ــ وتتكتل سياسيا فى زعامة حزب المحافظين، وهى ممثلة بقوة فى العديد من الهيئات العامة والخاصة المتنوعة ذات النفوذ ، أو مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ، وتتضـــمن

التأييد العام من جانب الصحافة ، ان لم يكن على المستوى السياسى المكشوف لوسائل الاتصال بالجماهير الخاضعة للملكية العامة ، ويشترك أعضاؤها الى حد كبير فى خليفة تربوية خاصة ، وتوحدهم روابط وثيقة تماما من القرابطة والمخالطة اليومية • والاطار العريض لهذه « النخبة » معروف من عدة أبحاث أخيرة ، وتشير المشابهة العامة بينها وبين ما كان موجودا قبل الحرب الى درجة كبيرة من الاستمرار • وهى نخبة لها جذورها الاقتصادية فى رأس المال المالى والصناعى ، ولكن لها سمات بريطانية خاصة ، ورثت بعضها من النبلاء وسادة الأراضى الزراعيين ـ التجاريين الذين كانت لهم السيطرة فى عهد ما قبل الصناعة • وهى ليست جماعة مقفولة تماما ـ بل الواقع أن جزءا كبيرا من قدرتهـــا على البقاء مســـتمد من قدرتها على الامتصاص ـ كما انها ليست جماعة واحدة صلبة • بيد أن انقساماتها الداخلية تظل بصفة عامة مقتصرة على قضايا بذاتها ولا تتحول الى انقسامات كبرى دائمة • ولا يأتى التحدى لقوتها من داخلها ، بل من الخارج • وهذا هو التحدى الذى تمثله الحركة العمالية : أما مصادر التحدى الأخرى فهى اما ثانوية وغير دائمة ، أو تجنح الى أن تمتص داخل الحركة العمالية بوصفها السبيل الفعال الوحيد للمعارضة فى المدى الطويل (١) •

ومن الواضح أن صعود الحركة العمالية ـ وهى على نقيض الجماعة المسيطرة المحافظة تخضع لقيادة سياسية غير متجانسة اجتماعيا ، ولكنها تتمتع بتأييد جمهرة الطبقة العاملة المتجانسة الى حد كبير ـ فرض قيودا على ممارسة القوة بوساطة « النخبة » الأولى • فمنذ الحرب بصفة خاصة تعرضت حقوق الملكية لتغييرات فى بعض الميادين المعينة ، واتسعت مفاهيم المصلحة العامة والرفاهة الاجتماعية ، وانتقل الصراع السياسى الفعـــال الى اليسار بالمقارنة بالماضى • وبصفة عامة جدا تستمر هذه المؤثرات فى التأثير سواء كانت الحركة العمالية فى الحكم أم لا • ولم يكن الاتجاه اليمينى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ابان معظم السنوات الثلاث عشرة السابقة من حكم المحافظين صغير الأثر بأى حال من الأحوال • ولكن حقيقة أن القسم الأكبر من الاجراءات التى طبقتها حكومة العمال بعد الحرب ظل سليما بدرجة تزيد أو تنقص ـ وأنه كان من الممكن أن يضع المحافظون اجراءات

---

(١) يوجد قدر كبير من المناقشات المتصلة بالموضوع فى كتاب و جوتسمان «النخبة السياسية البريطانية » ١٩٦٣ • وانظر أيضا س.س. ويلسون ول • لبتون « الخلفية الاجتماعية لصانعى القرارات الكبرى وارتباطاتهم » فى دورية « مانشستر سكول » ينـــاير ١٩٥٩ •

مقابلة ، على الأقل جزئيا ، لو لم يحصل العمال على أغلبية فى ١٩٤٥ — تصور الحدود التى فرضت على قوة « النخبة » الرئيسية بوجود معارضة مستديمة • ومع ذلك فليس هناك أى تقسيم « متســاو » فى النفوذ بين الجماعتين • فالعمال يظلون فى المعارضة حتى عندما يكونون فى الحكم بالمعنى الدستورى • فقد استمروا طوال السنوات الست من أغلبيتهم البرلمانية بعد الحرب حتى ١٩٥١ يديرون الجهاز الحكومى القائم بدون تلك التغييرات الكبرى التى كانت تتطلبها السياسات الراديكالية • وكانت السيطرات الاقتصادية تمارس ، كما فى أثناء الحرب ، عن طريق المشروعات الخاصة الى حد كبير • واقتصر التأميم على مجالات محدودة ومتخصصة وغير مربحة الى حد ما ، وتم تنفيذه دون مفهوم متنـــاسق عن طريقة استخدام المشروع المؤمم كأداة للسياسة العامة ، وأخذ أعضاء المجالس الى حد كبير من المشروعات الخاصة ، وتركت مسئوليتهم تجاه الحكومة والبرلمان والرأى العام محدودة وغير واضحة (١) • ولا يعنى ذلك انكار الانجازات الحقيقية البعيدة الأثر التى قامت بها حكومة العمال فى فترة ما بعد الحرب ، أو التحول الحقيقى الى اليسار الذى نجم عنها • ولكن الموضوع يظل مع ذلك أن التحدى الذى تمثله الحركة العمالية قد أدخل تعديلا على قوة « النخبة » المسيطرة ولكنه لم يحدها بشكل حاسم أو يحد من حقوق الملكية المندمجة المصــدر الاقتصادى لهذه القوة • ولا يغير من الحقيقة أن ذلك راجع الى حد كبير الى اختيار الحركة العمالية نفسها نتيجة للتردد الطويل الأمد من جانبها فيما يتصل بالأهداف • فالحل الوسط الذى تم توضيعه والذى يتميز به مسرح الصراع السياسى مازال فى صالح رأس المال بشكل حاسم •

و « توازن القوة » فى الولايات المتحدة فى مصلحة رأس المال أكثر حتى من ذلك • وهو أمر واضح الى حد يبدو معه أنه لا يحتاج الى مناقشة • ومع ذلك فمن الحقائق الغريبة أن تأييد نظرية « القوى المتكافئة » جاءت أقوى تعبيراته من جانب المعلقين الأمريكيين ، وأن عددا من هؤلاء المعلقين فى السنوات الأخيرة يرغم وجود نمط من « التعددية » فى مكامن القوة

---

(١) انظر ، فيما يتصل بممارسة السيطرات الاقتصادية من جانب حكومة العمـال وكذلك بالتأميم ، أ•أ• روجو « حكومة العمال والصناعة البريطانية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ » ١٩٥٥ ، نشرات « جمعيـــة اكتون » بعنوان « دراســـات فى الصـــناعات المؤممة » من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ ، ج•هـ• سميث وت •أ• شستر « توزيع القوة فى الصناعات المؤممة مجلة علم الاجتماع البريطانية ، ديسمبر ١٩٥١ ؛ س• جنكنز « القوة فى القمـــة » ١٩٥٩ ، أ•هـ• هانسون « البرلمان والملكية العامة » ١٩٦١ •

المتنوعة فى الولايات المتحدة ويقابله بنمط من قوة « النخبة » فى بريطانيا حيث يظل تركيز القوة ، على حد قولهم ، معتمدا على الاحترام ـ المنتشر على نطاق واسع ـ « للسلطة الشرعية » (١) • ونحن لا ننكر ان القيم الاجتماعية والسياسة البريطانية تنطوى على عنصر من هذا الاحترام • ولكن استخدام هذا العنصر أساسا لوصف شامل للمسرح البريطانى ، والقول بأنه عكس ما يحدث فى أمريكا ، ينطوى على هراء فاضح • لأن ذلك فيه تجاهل للحقيقة البارزة من أن قوة رأس المال الخاص المسيطرة واجهت تحديا من الحركة العمالية التى تجد المعارضة التى تقوم بها تعبيرا موضعا فى كل من الميدان السياسى والصناعى على السواء • وصحيح أن فعالية هذا التحدى وراديكاليته قد أضعفهما الاستمرار الجزئى للاحترام، لدى كل من الزعماء والأعضاء العاديين ، لصور السلطة التقليدية ورموزها • وصحيح أيضا أن العملية التى تم بها توضيح حدود التصادم بين المصالح تنطوى على مخاطرة مستمرة ـ كما هو واضح اليوم ـ الهبوط بالصراع بين الأحزاب حتى لا يعود أكثر من طقوس رمزية • وحتى مع ذلك يظل التحدى موجودا كواقع وكاحتمال يؤثر فى السياسة البريطانية ويفرض مواصفات على السياسات التى تقرر • وهذا صحيح على الأقل بالمقارنة بالولايات المتحدة حيث لا يوجد تقريبا مثل هـــذا التحدى على المسرح السياسى • ان فشل الحركة العمالية الأمريكية فى تأليف أداة سياسية دائمة ومتسقة استثناء مشهور من النمط السائد فى المجتمعات الصناعية • وقد نوقشت أسبابه طويلا وعلى نطاق واسع (٢) • وكان من آثاره أن قوة الملكية الخاصة خضعت لقيود أقل بكثير من أى مكان آخر بصفة عامة • وهذا واضح مثلا فى ميادين الرفاهة الاجتماعية اليومية كالاسكان وتخطيط استخدام الارض والعناية الصحية التى تخضع فيها أية اجراءات تقترح أو تطبق لغرض مبدئى هو أن حقوق الملكية الخاصة والربح الخاص تتمتع بقدسية الى حد لا يتصور حتى لدى الأحزاب المحافظة فى معظم المجتمعات

---

(١) أنظر مثلا س•م• ليبست « انماط القيم الديمقراطيــة » مجلة علم الاجتمـاع الامريكية ، أغسطس ١٩٦٣ ؛ هـ • هـ • هيمان « انجلترا وأمريكا : اجواء التســامح والتعصب » فى كتاب « اليمين الراديكالى » ١٩٦٣ باشراف د•بل ، أ•ا• شيلز «جحيم السرية » ١٩٥٦ ، ر•ر• الفورد « الحزب والمجتمع » ١٩٦٣ • ويبدو أن « انجيــل » هذه المدرسة فى تفسير السياسة البريطانية هو كتاب و• باجهوت « الدستور الانجليزى » ١٨٧٢ •

(٢) أنظر مثلا د• د اجبرت و س• برسونز « الاشتراكية والحيــاة الأمريكيــة » ١٩٥٢ •

الرأسمالية الصناعية المتقدمة • وفى حدود اشتراك المصالح والجماعات الضاغطة المختلفة فى اتخاذ القرارات وصياغة السياسات ، أو التأثير فيها ، فانها لا تفعل ذلك الا داخل اطار هذا الغرض المبدئى فقط • هذا هو مدى « التغددية » • ان الحل الوسط استقر عند نقطة الى اليمين بمسافة كبيرة من « توازن القوة » فى بريطانيا ، وبطريقة حصر بها الجدل السياسى الفعال والنقد الاجتماعى ، خارج ميدان « الحقوق المدنية » على الأقل ، فى مجال أضيق حتى مما كان • والواقع أن من سمات التمجيد المعاصر « لسياسة التوافق » ـ وهى أمريكية الأصل ـ ان رفع التقييد الفعال للمناقشة السياسية الفعالة الى مرتبة الفضيلة • ان وجود حركة عمالية سياسية فى بريطانيا ، ووجود أقلية يسارية تحتل مركزا شبه موضع داخل هذه الحركة أيضا ، حافظ على الصراع عمليا والمناقشة الحقيقية والتسامح فى عدم المطابقة ـ مع كل ما هناك من عوامل كبت ـ أكثر بكثير مما هو الحال فى الولايات المتحدة •

٥ ـ الثقافة الطبقية والتضامن الطبقى •

من نقطة الى نقطة تؤدى الشواهد الى نفس النتيجة العامة : ان ألوان عدم المساواة فى تركيب المجتمع الرأسمالى تظل ملحوظة • فالتفاوت فى الظروف الاقتصادية والفرص والقوة مستمر ـ مع تعديل ، ان وجد ، داخل حدود ضيقة تماما • فليس هناك اتجاه أوتوماتيكى متأصل يعمل على تقليل الفوارق الطبقية • ولكن لا يتبع ذلك بالضرورة أن تكون الحدود الموضوعية المستمرة للانقسام الطبقى هى نفسها الحدود التى يتبلور داخلها الوعى الطبقى أو التى يحدث الصراع عبرها ، أو أن هذه الحدود ستستمر كذلك • وواضح جدا من مثال الولايات المتحدة أن هذا التضابق الدقيق ليس ضروريا • ويذهب كثير من المعلقين الى أن بريطانيا ، وأوربا الغربية بصفة عامة ، تسير فى طريق الولايات المتحدة فى هذا المجال • ومن الحجج التى تساق تأييدا لهذا الرأى حجج تؤكد ضعف آثار عدم المساواة واتجاهها الى الانزواء بعيدا عن الأنظار ـ مع اختفاء أو هبوط الاحساس بعدم الأمن فى حياة الطبقة العاملة ، ومع زيادة مستويات المعيشة عموما ، ومع توضيع فرص الحراك الاجتماعى الفردى ـ وان لم يمكن زيادتها ـ بواسطة خطة التعليم النظامى • وليس من الواضح مطلقا أن النتائج المطلوبة من الوقائع المعروضة ، كما حاولت أن أثبت من قبل • ولكن هناك حجج أخرى تركز تأكيدها أكثر على زوال المميزات الثقافية لحياة الطبقة

العاملة ، وزوال تلك السمات فى البيئة المحلية التى يفترض أن الوعى الطبقى يستمد منها قوته تقليديا • فالولاءات القديمة للأقارب والجهة والأنماط التقليدية من الحياة فى سبيلها الى الاختفاء ، وهكذا يقول البعض ضمنا (وبخاصة فى مناقشات « اليسار الجديد ») ان أساس التماسك الطبقى والراديكالية السياسية قد تبدد • ان « احساسا باللاطبقية » أو بالتوحيد مع الطبقة الوسطى يحل محل قيم التضامن القديمة (١) •

وبرغم عدم كفاية الأدلة فليس هناك ما يدعو للشك فى أن « النمط الثقافى » للطبقة العاملة يتغير من عدة جوانب ، وأنه بهذا التغيير يصير أقل تميزا • ويبدو من المعقول أن نفترض أن تلك السمات فى حياة الطبقة العاملة التى كانت تحكمها أساسا ، فى الماضى ، المستويات المعيشية المطلقة المنخفضة ، مثل الاحساس الشديد بعدم الأمن والعزلة المحلية أو الاجتماعية الواضحة ، قد أخذت تضعف • فهناك دلائل تشير الى هذا الاتجاه (٢) • فالاختلافات الطبقية فيما يتصل بمعدل الوفيات مثلا يبدو أنها تقل عن نقاط معينة ، أو أنها تتخذ نمطا أكثر تعقيدا مما كان فى الماضى ، برغم أن الاختلافات النسبية فى معدل وفاة الأطفال فى بريطانيا ظلت حتى الآن ثابتة بصورة ملحوظة •كما أن الاختلافات فى معدل

---

(١) كثيرا ماترددت هذه الافتراضات ، ضمنا أكثر منها صراحة ، ومع ذلك فانظر مثلا س• هول « الاحساس باللاطبقية » مجلة الجامعات واليسار خريف ١٩٥٨ « وكذلك النقد بقلم د• صمويل « الطبقة واللاطبقية » فى نفس المجلة ، ربيع ١٩٥٩ » ، ف• زفايج « العامل فى مجتمع الوفرة » ١٩٦١ ، د. بتلر ور• روز « الانتخابات العامة البريطانية فى ١٩٥٩ » ١٩٦٠ ، ر••وليامز « الثورة الطويلة » ١٩٦١ • وتوجد فى خلفية هذا الجدل دراسات عن الحياة التقليدية « الجامعات » الطبقة العاملة وتعليقات عليها مثل كتاب م•يونج وب • ويلموت « الاسرة والقرابة فى ايست لندن » ١٩٥٧ ، و ر• هوجارت « فوائد القراءة والكتابة » ١٩٥٧ ، ويفصل مؤلف ف• بانيهايم « غربة الرجل الحديث : تفسير يعتمد على ماركس وتونيز » ١٩٥٩ بهذا الجدل على مستوى أكثر تجريد وعمومية ونظرية • انظر حاشية (١) ص ٧٧ •

(٢) توجد حجج لبعض النقاط التالية فى « ملحق السجل العام لانجلترا وويلز ، ١٩٥١ : معدل الوفيات بين المهن المختلفة » أصدره مكتب المسجل العام فى ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ، ج•ن• موريس و ج•أ• هيدى « العوامل الاجتماعية والبيولوجية فى معدل وفيات الأطفال » لانست ، ١٢ فبراير و ١٢ مارس ١٩٥٥ ، أ•ج ماير و ب• هاوزر « الاختلافات الطبقية فى فرصة الحياة عند المولد » فى ر• بنديكس و س•م ليبست « الطبقة والمركز الاجتماعى والقوة » ١٩٥٣ ، د•ف جلان و أ•ح بنيك « اتجاه معدلات الانجاب وأنماطه فى بريطانيا» بحوث اللجنة الملكية للسكان ، المجلد ٦ ، ١٩٥٤ ، تعداد انجلترا وويلز ، ١٩٥١ ، «تقرير الانجاب » ١٩٥٩ • ر• فريدمان وآخرين « تخطيط الأسرة والعقم ونمو السكان » ١٩٥٩ ، س•ف وستون وآخرين « نمو الأسرة فى عواصم أمريكا » ١٩٦١ •

المواليد بين الطبقات قد ضاقت مؤخرا الى حد كبير فى الولايات المتحدة وبعض البلاد الأخرى • أما الاحصاءات البريطانية فلم يظهر فيها حتى الآن الا أوهى الاشارات لهذا التغيير ، ومع ذلك فانه يبدو من المعقول أنه سيحدث فى بريطانيا أيضا • بل الواقع أنه ليس بعيدا أن تنقلب معدلات المواليد المألوفة • فاذا ظل أبناء الطبقة العاملة يتبنون بصورة متزايدة التطلعات المادية والتربوية لأبناء الطبقة الوسطى،فانهم قد يقللون من عدد أفراد أسرهم حتى تصل الى أقل من العدد المألوف لأسر الطبقة الوسطى اذا ظلت الفوارق المستمرة بين الطبقتين تحول دون تحقيق تطلعاتهم • وهناك دلائل تشير الى مثل هذا الاتجاه فى النرويج مثلا • وأيا كانت اتجاهات الاختلافات فى معدلات المواليد فان الحجم المطلق للأسرة قد انخفض طبعا انخفاضا كبيرا سواء فى الطبقة العاملة أو فى الوسطى • ولا ريب فى أن هذا وحده لعب دورا رئيسيا فى تغيير الطابع العام للحياة العائلية فى الطبقة العاملة • فمن المحتمل جدا أن النمط البريطانى التقليدى فى حياة المدن القائم على روابط عائلية واسعة وقوية ، مصحوبا بالدور الهامشى الذى كان يقوم به الرجل فى الأسرة ، كان نتيجة الفقر المادى وعدم الأمن الاقتصادى والتقلبات الحادة فى الدورة الاقتصادية للعائلة مصحوبا بمعدل مواليد مرتفع والانعزال المحلى لجماعات الطبقة العاملة • وبرغم أن هذا النمط مازال مستمرا فانه قد أخذ يختفى ليحل محله نمط آخر أقرب الى مستوى أسرة الطبقة الوسطى المعاصرة • ويبدو أن هذه العملية تمثل اتجاها طويل المدى ناتجا عن تضاؤل مغزى الأسباب التى أدت الى تكوين النمط الأول ، لا عن التغيير الذى طرأ على أماكن سكنى الطبقة العاملة فى المدن أساسا كما يقال أحيانا • ولكن هذا التغيير أعتبر أيضا جزءا من تغيير أشمل ، فى التوزيع السكنى للطبقة العاملة وفى ظروف حياتها ، عزى اليه مغزى واسع • فالجماعات السكنية المقفولة المؤلفة من أبناء صناعة واحدة وطبقة واحدة ومهنة واحدة لم تعد هى النمط السائد • فالضواحى والمدن الجديدة تحل الآن محل قرى التعدين القديمة وأحياء النسيج والمناطق المجاورة لأحواض السفن • وبرغم أن هذه التغييرات وغيرها ، فان الشارع والمقهى ونوادى الطبقة العاملة أخذت تفقد أهميتها كمراكز للاتصال الاجتماعى المحلى فى عالم تتجه فيه أسر الطبقة العاملة بصورة متزايدة الى حياة « مركزها البيت » •

وليس هناك حتى الآن شىء مؤكد عن مدى وسرعة هذه التغييرات فى ثقافة الطبقة العاملة وبيئتها • بيد أن النزاع الرئيسى لا يدور حول

الوقائع ، بل حول دلالاتها ٠ لقد استخلصت نتائج اجتماعية وسياسية شاملة بكثرة وكرم ولكن بدون أدلة وافية ٠ فلم يقتصر الأمر على أنه كاد يصبح من الأمور السائدة ابداء الأسف لتمييع ثقافة الطبقة العاملة التقليدية لذاتها ـ وهو رد فعل يعكس حنينا محافظا غريبا لطريقة حياة يسودها الاحساس بعدم الامن والانعزال المحلي والحرمان الفج ماديا وعقليا ٠ بل لقد أصبح من المألوف أيضا اعتبار أن هذا « التميع الثقافي » مساو لهبوط مزعوم في الوعي الطبقي ، وحلول مشاغل ضيقة بالمركز الاجتماعي و « الاحترام » محله ، أو مجرد عدم المبالاة ٠ ولم يقدم أحد حججا ذات قيمة كبيرة لهذا الافتراض : انه مجرد افتراض لا دليل عليه ٠ وهو يقوم على فكرة شائعة تستحق الفحص الحاسم ٠ فكرة تفترض أن نوع وحدة الطبقة العاملة التي تعبر عن نفسها في العمل الصناعي ؛ وفي العمل السياسي بصفة خاصة ، تستمد غذاءها من الولاءات الوثيقة البسيطة القائمة على الجيرة والقربى ٠ ومن ثم فقد افترض أن الأولى تهبط بضعف الثانية ٠ وهذا الافتراض موضع جدل كبير ٠ فهو ينطوي على أن تضامن الطبقة ـ وهو اجتماعي في شموله ولا يهتم بالفروق الدقيقة بين أبناء هذا المكان أو ذاك أو بين هذا الاسم أو ذاك أو بين هذه اللهجة أو تلك ـ متأصل الجذور في نوع من التضامن الأبرشي الضيق الذي يعتبر نقيضه تماما ٠ والشك في التوحيد المفروض بين النقيضين لا يعني انكار أن الولاءات القطاعية ، الاقليمية والمهنية ، قد أسهمت في الماضي في تكوين الولاءات الطبقية الأوسع ، بيد أن استمرار هذا الاسهام كان يتوقف على عبور الحدود الضيقة الأصلية للتضامن ٠ وهكذا فان الحركة العمالية النامية استمدت في حالات كثيرة قوة خاصة من العمال أبناء مثل هذه الجماعات المحلية المتجانسة والمتماسكة مثل عمال وديان التعدين في بريطانيا ومناطق قطع الأخشاب في سكندنافيا (وفي القرن الماضي في مدن مصانع النسيج في لانكشاير مثلا) ، والصناعات التي توجد في مناطق بها مجتمعات محلية من هذا النوع لا تزال تتميز بنسبة أعلى نسبيا من الاضرابات (١) ٠ومع ذلك فقد نمت القوة الجماعية للحركة العمالية ، وبخاصة على المستوى السياسي ، بقدر زوال عزلة هذه المجتمعات المحلية والمجتمعات العمالية الاخرى ٠ ولم يحدث الاتجاهان في وقت واحد بمجرد المصادفة ، بل انهما مترابطان منطقيا ٠ لأن نمو حركة على نطاق الأزمة كلها ـ توجد مثلا بين معدني جنوبي ويلز وعمال أحواض السفن

(١) انظر مثلا س٠ كير و أ٠ سيجل « خاصة الاضراب داخل الصناعة » في كتاب « الصراع الصناعي » ١٩٥٤ ٠

فى كلايد سايد وغيرهم فى جميع أنحاء البلاد ـ تطلب بالضرورة اتساع الآفاق وحلول الالتزام بهدف مشترك ، مهما كان غير واضح المعالم ، محل الولاءات المحلية والقطاعية (ان لم يكن اخمادها تماما) • وبمصطلحات علم الاجتماع ، ليست الروابط « الخصوصية » للجيرة والقربى والثقافة المحلية أساسا صالحا للابقاء على الولاءات « العمومية » التى ينطوى عليها العمل الطبقى السياسى •

ان هذا الاتساع التاريخى للآفاق الابرشية ترتب عليه أيضا نبذ الأهداف والتطلعات التى تحدها التعريفات التقليدية الجامدة بصورة متزايدة • فلم تعد التجربة الماضية والمعايير المحلية البحتة تفرض قيودا على الطموح الفردى أو الجماعى • فمستويات المقارنة التى يحكم بها العمال على وضعهم الخاص ومستقبل أولادهم ارتفعت بصورة متزايدة ، وصارت عامة بصورة متزايدة ، وتعكس بصورة متزايدة الظـــروف والفرص التى تمنحهـــا الرأســـمالية الصناعية للأقلية الأكثر ثراء • وهكذا فان تبنى الطبقة العاملة لتطلعات « الطبقة الوسطى » ليس ظاهرة حديثة • كما أنه لايمكن بالتالى اعتبار العملية فى ثوبها المعاصر ، أو التخفيف العام فى الثقافة التقليدية للطبقة العاملة التى تعد هذه العملية جزءا منه ، أمرا يؤدى بالضرورة الى عدم المبالاة والشلل السياسى • بل على العكس من ذلك انه يولد باستمرار قوة كامنة للاحتجاج الاجتماعى ، وبخاصة كلما صارت مطالب « الطبقة الوسطى » هى المقياس ، وذلك بالذات لأنه ينطـــوى على تنافر متأصل بين المطالب العامة والتوزيع غير المتساوى لوســـائل تحقيقها •

٦ ـ احتمالات المستقبل •

ان القول بوجود مثل هذه القوة الكامنة للاحتجاج الاجتماعى ليس بمثابة القول بأنها ستتحول بالضرورة الى راديكالية سياسية ايجابية • ان عدم وجود أية حركة اشتراكية للطبقة العاملة فى الولايات المتحدة ، وطبيعة الأبعاد الاجتماعية التى تصحب هذه الحقيقـــة ، تجعل من غير المحتمل ظهور أى اتجاه يسارى ملحوظ ، فى الوقت الحاضر على الأقل (١) • أما فى بريطانيا ، وفى أوربا بصفة عامة ، فان احتمالات المستقبل مختلفة تماما لأن الأحزاب العمالية واليسارية فيها تتيح وسيلة مقررة للتعبير

---

(١) أ • شينوى « عمال السيارات والحلم الامريكى » ١٩٥٥

السياسى عن الاحتجاج الاجتماعى ، بل الواقع ان الجدل فى السنوات العشر الأخيرة أو حوالى ذلك زاده غموضا ، لا ايضاحا ، تطبيق الأمثلة الأمريكية بالحملة على المسرح السياسى فى بريطانيا • ومن الممكن طبعا أن يتوارى هنا أيضا الاحساس بالتوتر المتأصل فى التناقض بين التطلعات وفرص تحقيقها وراء الوفرة (Affluence) والاقتناع العام بأن السنة القادمة ستحمل معها ما لم يتحقق هذه السنة ، أو وراء ذلك التعقيد الواضح فى تنظيم المجتمع بحيث يصبح من العسير بصورة متزايدة تحديد مصادر عدم المساواة وتشابكاتها المتبادلة فيما بينها • ولكن برغم أن ذلك ممكن ، فانه ليس مؤكدا بأى حال من الأحوال • فأولا تكاد تكون معلوماتنا عن طبيعة الميول الاجتماعية ــ السيكلوجية التى ينطوى عليها الموقف معدومة تماما • ان ما اعتبر معرفة فى المناقشات التى دارت فى السنوات الأخيرة لم تكن أكثر من سلسلة من التخمينات والفروض المقنعة • وثانيا ، ان الفيض الشامل لا يمكن أن يؤخذ أمرا مسلما به • بل على العكس من ذلك أن الاحساس بعدم الامن والتوزيع الاعتباطى للمكاسب والتضحيات المرتبطة بعملية التوسع الاقتصادى والتغيير الصناعى والتجديد التكنولوجى ذاتها يبدو أنها غالبا ستعمل على ابراز التفاوت المتأصل فى التنظيم الاجتماعى القائم بصورة أكثر حدة فى المستقبل ، وثالثا ، ليس فى الاتجاهات السياسية الأخيرة ما يؤخذ دليلا على اتجاهات المستقبل ، وان كان كثيرون يفترضون غير ذلك • لأن هزائم حزب العمال فى الانتخابات فى الخمسينات لا تعكس هبوطا فى تأييد الطبقة العاملة اليدوية ، بل انصرافا عند تأييده من جانب تلك الأقلية من الفئات غير اليدوية من السكان ــ وهذه الفئات بدورها تؤلف نسبة متزايدة من الناخبين • وطبقا للسلسلة الوحيدة التى نشرت عن اتجاهات الرأى العام فى الفترة كلها من أوائل الأربعينات وما بعدها ، زاد تأييد الطبقة العاملة اليدوية زيادة طفيفة فى الخمسينات بالمقارنة بالسنوات العشر السابقة (١) •

ومن الجلى أنه ليس فى ذلك ما يؤكد اصطباغ الطبقة العاملة بالبورجوازية وتذبذب ولاءاتها السياسية ــ وان كان صحيحا أننا فى حاجة الى معرفة ، أكثر مما نعرف بكثير جدا ، بالعوامل المؤثرة وبالتحولات التى طرأت على الاتجاهات السياسية على بعض الجماعات الثانوية المعينة فى كل من الفئتين الكبريين ، اليدوية وغير اليدوية • وهناك مجال

(١) ر.ر. الفورد « الحرب والمجتمع » ١٩٦٣ •

لاستنتاجات مختلفة فيما يتعلق بالتكتيك المباشر على المدى القصير • بيد أنه مما يحتمل جدلا أن سياسة زعامة العمال القائمة على « تلطيف » صورة الحزب لجذب قدر أكبر من أصوات الطبقة الوسطى لم تؤد الى أية نتائج ايجابية حاسمة ، على الأقل حتى الآن • ويمكن أن يقال طبعا أن الصورة لم « تلطف » بدرجة كافية بعد • ويمكن أن يقال أيضا ، وهو أرجح ، أن متابعة هذه السياسة هو بمثابة مطاردة الأشباح التى لا وجود لها • ان المنافسة مع حزب المحافظين يكاد يكون من المؤكد أن تنتهى لصالح هذا الحزب اذا كانت ستتم على أساس « شرعية » السلطة و « الاحترام » و « الكفاءة » داخل الاطار العام للبناء الاجتماعى ــ الاقتصادى القائم ، وقد يكون الأثر البعيد المدى هو انصراف التأييد السياسى الحالى ــ والثابت حتى الآن ، وان لم يكن متزايدا بصورة ذات مغزى ــ من جانب الطبقة العاملة • ان بقاء حزب العمال بشكل فعال يعتمد على قدرته على المحافظه على التاييد الحالى وعلى توسيع نطاق قوته بين تلك القطاعات من السكان ــ سواء اليدويين أو غير اليدويين ــ الذين يشتركون فى نفس الموقف الاجتماعى والاقتصادى الذى توجد فيه جمهرة مؤيدى حزب العمـــال ولكنهم امتنعوا حتى الآن عن التصويت له أو كانوا ضده • ولا يمكن تحقيق أى من هذين الهـــدفين على أساس متين عن طريق الوعــــود بالاصلاحات المعتدلة والكفاءة الاقتصادية والادارة « الديناميكية » ، مهما كانت قيمة أى من هذه الأشياء فى ذاته • لأن حزب المحافظين يستطيع بصفة عامة ــ وان لم يكن فى جميع الأوقات ــ أن يتنافس بنجاح فى هذه الميادين ، فضلا عن أنه يتمتع بميزة أخرى ــ على الأقل فى نظر بعض تلك القطاعات الجدية الحاسمة من الناخبين التى يحتاج لتأييدها حـــزب العمال لبقائه ــ هى نكهة المركز الاجتماعى والتجربة • كما ان المحافظين لديهم فى المدى الطويل من المرونة ما يكفى لأن يتبنوا عددا من الاصلاحات المعتدلة الخاصة بهم ، وان يعيدوا النظر فى معيار الكفاءة الاقتصـــادية ، بل وأن يطرحوا بعض الطقوس السخيفة ويعدلوا عن فرض الجنتلمان الهاوى على الحكومة والصناعة فى بريطانيا ــ وهو التقليد الذى يتمثل فى الحل الوسط الثقافى بين النبلاء والبورجوازية فى القرن التاســـع عشر ــ الى أساليب جديدة أكثر اتساقا مع الاقتصاد الرأســـمالى فى النصف الأخير من القرن العشرين • وليس فى ذلك كله ما ينطوى على أى تحد خطير لبناء القوة والملكية القائم كما أنه لا ينطوى على ما يؤثر تأثيرا جذريا فى الفوارق الرئيسية الباقية المتأصلة فى هذا البناء • وهذه الفوارق هى القوة الكامنة التى توفر الأساس لبرنامج ســـياسى

راديكالى ، وهى التى توفر أيضا لأنها تنصب بصورة متزايدة على الفئات « المتوسطة » الدنيا كذلك ، الأساس الوحيد المتين للمحافظة على التأييد اللازم لحزب العمال وتوسيع نطاقه والنجاح فى توسيع نطاق هذا التأييد أمر لايمكن ضمانه • ولكن ليست هناك طريقة أخرى ، اذا كانت المعايير هى معايير الاستراتيجية الطويلة المدى ، وهى كل مايبرر السياسة الاشتراكية الحقيقية ، اذا كان الأساس الاخلاقى هو رفض الفوارق المتأصلة فى بناء النظام الاجتماعى الحالى •

وقد يقال أن السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية لم تثبت ان هناك تأييدا شعبيا كافيا لتحول يسارى كبير فى السياسة • وأولئك الذين يعزون الاعتدال السياسى أو عدم المبالاة بهذه الطريقة الى ناخبى حزب العمال ، وليس الى زعامته ، كمن يضع العربة امام الحصان ، أو على الأقل كمن يبدأ بالمجهول ليصل الى المعلوم • ان نهاية حكومة العمال فى ١٩٥٠ كانت ، فى نهاية المطاف ، نتيجة تردد داخلى بين اعضاء الوزارة وموظفى الحزب • ومنذ ذلك الوقت ـ ولم تكن السنوات القليلة أخيرة استثناء ـ لم تحدث أية محاولة جادة لتقديم سياسة من الهجوم المباشر على بناء القوة والملكية القائم ، أو لبيان ارتباط هذه السياسة بتذويب الفوارق الى حد كبير فى الظروف والفرص وامكانية تحقيق الذات ـ الفوارق المتأصلة فى ذلك البناء ، أو لتأكيد مدى سيطرة هذه الفوارق وتشابكها ، أو لربطها وربط مصادرها والاجراءات التى تتطلبها مواجهتها بقضايا العلاقات الدولية والدفاع والمعونة الاقتصادية والسياسة الثقافية الداخلية التى تحيط بها • وحتى المقترحات التى تعد فى ذات طابع راديكالى ، أو على الأقل ذات نغمة راديكالية ، كانت تقدم مجزأة وبدون دراسة • وباختصار لم تقم أية محاولة منسقة لاستخدام ماهناك من قوة كامنة فى النقد الاجتماعى الفعال • ولابد من النظر الى هذا الفشل على أنه نتيجة على الأقل فى المكان الأول لما يسمى « توضيع » (١) الصراع الطبقى • فصعود نفوذ أحزاب العمال الى مركز ، لايصل بأى حال الى مركز القوة ، هنا وفى كل مكان آخر اقتضى تنظيما على نطاق واسع وسيادة البيروقراطية فى بناء الحزب والنقابات ، واهم من ذلك ، وضع « صيغة عمل » مع الجانب المعارض (٢) • وهذه الاتجاهات ليست مما يمكن تجنبه او مما يؤسف له فى ذاتها • ولكنها تحمل معها

---

(١) Institutionalization

(٢) د• ميليباند « الاشتراكية البرلمانية » ١٩٦١ •

خطر تحول « صيغة العمل » الى وضع دائم لا مؤقت يقبله الذين يتعاملون على أساسه باعتباره شيئا طيبا فى ذاته وليس كخطوة تكتيكية فى الطريق • والنتيجة أن منطقة الصراع السياسى ووسائله ضاقت ، وتضاءلت استجابة الجهاز التنظيمى لامكانيات التغيير الكامنة فى المجتمع الأوسع • ولم يحدث حتى الآن فى بريطانيا تجميد شامل للوضع القائم ، ولم يتيبس الجهاز البيروقراطى للحركة العمالية بصفة نهائية لا رجوع فيها • وقد أسهم فى ذلك استمرار وجود أقلية يسارية تقوم بدور بؤرة التجمع للمخالفين • ولكن هناك خطر متزايد منه اذا لم تترك وسائل الاتصال حرة بدرجة كافية وتصير استجابة زعامة الحزب لتفسير الحاجات الحالية والمستقبلة غير تلك التى تتوقف بصورة مباشرة على العمل اليومى والمحافظة على « صيغة العمل » فان القوة الكامنة للاحتجاج الاجتماعى الراديكالى المتأصلة فى الفوارق المستمرة فى بناء المجتمع ذاته قد لا تجد وسيلة عقلانية للتعبير السياسى • وقد تؤدى بدلا من ذلك الى سيادة نمط من عدم المبالاة السياسية المستسلمة مصحوبة ، بدرجة لايمكن التنبؤ بها ، بانتفاضات عدائية لاعقلانية ضد التنظيم الكبير فى ذاته ، مع انتشار وباء الاضرابات غير الرسمية غير المنسقة ذات الاتجاه الأبرشى ، وعنصر مستمر من عصابات المراهقين والجريمة وجنون كراهية الأجانب ، أو ببعض التعبيرات الأخرى عن التوتر الاجتماعى ــ كل منها غير مرتبط بالتعبيرات الأخرى الا عن طريق مصدرها المشترك ، ولا تجد بؤرة التجمع والتوجيه نحو ابعاد مشتركة وغايات سياسية محددة • هذا ممكن الحدوث ، ولكن يجب الا نقبله على أنه أمر لاسبيل الى تجنبه •

الرأسمالية الجديدة

روبين بلاكبيرن

ان الهدف التقليدى للفكر الاشتراكى هو العمل على أن يدرك المجتمع الرأسمالى ذاته • فقد كانت مهمة الاشتراكيين ، فى مجتمع يجهل ذاته تماما ، ان يفهموا المبادىء التى يسير المجتمع على أساسها • انهم حاولوا، عن طريق اكتشاف طبيعة الرأسمالية الحقيقية ، استعادة سيطرة الانسان على نظام اجتماعى واقتصادى هرب من هذه السيطرة •

ولا تزال هذه المهمة الفكرية صعبة المنال فى الوقت الحالى ، كما كانت دائما ، لأن المجتمع الرأسمالى بحكم قانون طبيعته ذاته فى حالة تحول مستمر لايستقر • وعلى كل جيل جديد من الاشتراكيين أن يكتشف الطابع الحقيقى للرأسمالية • وعند هذه النقطة يجب على الاشتراكى أن يتساءل عما اذا كانت الرأسمالية قد تغيرت منذ الفترة الكلاسيكية الأولى بحيث أصبحنا الآن فى مواجهة نمط مختلف تماما من المجتمع • وهذا هو ما أريد أن أتعرض له • وقد خلصت الى اننا اليوم نواجه « صورة » جديدة تماما من الرأسمالية ، ولكن أحدث سمات الرأسمالية الجديدة لم تخفف من حدة التناقض الأساسى فى الرأسمالية أو تقضى عليه ، بل انها وضعت هذا التناقض بصورة **أكثر نقاء وأكثر درامية** •

ان مايحدد المجتمع الرأسمالى هو نظام الملكية فيه • وبرغم أن الملكية الخاصة لم تلغ بأى معنى قانونى ، فكثيرا ما يقال أن الملكية الخاصة فى « وسائل الانتاج » قد جردت من أى مغزى اجتماعى حقيقى • ويقال ان الشركات الحديثة يسيطر عليها مديرون محترفون دون اعتبار كبير لمصالح « الرأسماليين » الذين يملكونها رسميا • كما يقال أيضا أن تزايد

التدخل الحكومي ـ عن طريق انشاء قطاع عام وخدمات الرفاهة والتخطيط الاقتصادي ـ يؤدي الى التقليل أكثر من الأهمية التقليدية للثروة الخاصة. فمن شأن التحول الأول أن يشيع في الصناعة احساسا جديدا بالمسئولية الاجتماعية ، ويضمن الثاني سيادة العدالة الاجتماعية . وتوفر هاتان النظريتان المتكاملتان أساسا لبناء المجتمع من الشمول بحيث يتضمن بديلا للأساس الاشتراكي التقليدي . وقد لا يكون الاقتصاد السياسي الحقيقي للرأسمالية الجديدة مدعاة للاطمئنان كما توحي هاتان النظريتان ، ولكن كان الأمر فان مواجهتهما مباشرة يمكن أن تضيف جديدا الى النظرية الاشتراكية نفسها .

ثورة المديرين

١ ـ النموذج العام

لقد عرضت وجهة النظر التي تقول في بريطانيا بأن الرأسمالية قد تعرضت لثورة الادارة عرضا منظما في كتابي س.أ.ر كروسلاند « مستقبل الاشتراكية » و « العدو المحافظ » . كما ظهرت أيضا في وثيقة حزب العمال « الصناعة والمجتمع » وفي كتاب جون ستراشي « الرأسمالية المعاصرة »(١) .وموضوع البحث الرئيسي لدى دعاة ثورة الادارة هو رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، وهم يتخذون عادة وصف ماركس لهذا النموذج الكلاسيكي ويقابلونه بتحليلهم الخاص للواقع المعاصر . ففي هذه الفترة الكلاسيكية كان صاحب المشروع يجمع في شخصه وظائف المدير وصاحب المال . وحدث منذ ذلك الوقت مايمكن أن نطلق عليه « تحلل رأس المال » الذي كانت نتيجته انفصال الملكية عن السيطرة. واليوم صار لمعظم الشركات الكبرى عدد كبير جدا من الملاك الاسميين

---

(١) ان كتاب ستراشي أفضل ، من معظم النواحي ، من كتابي كروسلاند ولكنه لايتضمن عرضا مماثلا لثورة الادارة . وأشهر أصحاب هذه النظرية هو طبعا جيمس بيرنهام في كتابه « ثورة الادارة » . وقد أعاد رالف دارندورف عرض الموضوع بكفاءة في كتابه « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » بعد أن خلصه من بعض تنبؤات بيرنهام التي لاتقوم على أساس . ولا جدوى من البحث عن اى ذكر للموضوع في معظم الكتب التي تتناول الادارة . انظر مثلا م.أ. سترن « الرياضيات في علم الادارة » ١٩٦٣ ، وكذلك أ.س. ماسون « دعاة فكرة الادارة » مجلة الاعمال يناير ١٩٥٨ .

ـ ١٢٠٠٠ هو العدد السائد للشركات البريطانية الكبيرة • ويذهب منظرو ثورة الادارة الى أنه من المستحيل ان يمارس كل هذا العدد الكبير سيطرة حقيقية على الشركة التى يملكونها • فهم فى الواقع مرغمون على انابة سلطتهم لمديرى الشركة المأجورين • وقد لا يملك هؤلاء المديرون سوى أقل قدر من اسهم الشركة ، او على أى الاحوال ، قدر لا يمثل سوى جزء ضئيل جدا من المجموع • ويعمل التعقيد الفنى المتزايد للادارة على دعم هذا التغيير اذ يضع فى ايدى المديرين سلطة أكبر • وبطبيعة الحال تؤدى هذه التغييرات فى السيطرة ، على حد قولهم ، الى تغيير فى سياسة الشركة • فيزيد الاهتمام برفاهة موظفى الشركة وعمالها ويقل الاهتمام أكثر فأكثر بزيادة الأرباح • فمصلحة المدير فى قيام علاقات عمل متناسقة وفى نمو الشركة على المدى الطويل وليست فى تحقيق أقصى ربح • ويلخص كروسلاند وجهة نظره فى الموضوع كما يلى :

« لما كان المديرون الجدد لاتربطهم نفس العلاقة بالملكية الخاصة التى كانت تربط الملاك القدامى بها (ولأسباب أخرى ايضا) فان هناك اختلافات مهمة فى طبيعة هدف الربح ودرجة المسئولية التى تمارس بها القوة الاقتصادية • ويتكون من هذه الاختلافات سمة من سمات مجتمع الحاضر ، بالمقارنة بالمجتمع الرأسمالى » • (العدو المحافظ) •

ويمكن اثبات أن المنطق الذى ترتبت عليه هذه الاضافة الغريبة للتنميط الاجتماعى « مجتمع الحاضر » مشوب بنقص أساسى فى وصف أى مجتمع رأسمالى حديث ، وحتى لو صححنا هذا التصوير فانه لايمكن تطبيقه على الرأسمالية البريطانية الحديثة ، بنوعيتها الخاصة ، الا بعد اضافة تحفظات أخرى • ويمكن معالجة أوجه هذا النقص على أساس النقاط التالية •

(ا) الوحدة الاجتماعية بين المديرين والملاك • ان النقد الموجه الى فكرة ثورة المديرين على اساس البحوث الاجتماعية قد صار الآن أمرا مقررا الى حد كبير • ففى كتاب « نخبة القوة » مثلا أثبت رايت ميلز أن كبار المديرين فى الولايات المتحدة هم نفس كبار حملة الأسهم تقريبا • وفى بريطانيا تبين من البحث الذى قام به معهد اكسفورد للاحصاء فيما يتعلق بحملة الأسهم أن مديرى الشركات

يملكون أسهما قيمتها فى المتوسط ٢٨٠٠٠ جنيه (١) . وكان هـذا **أكبر متوسط** بين حملة الأسهم فى كل الفئات التى أمكن الحصول على معلومات عنها ، وكانت ثانى فئة فى الترتيب هى أصحاب الألقاب الذين كان متوسط قيمة ما يملكونه هو ١٤٠٠٠ جنيه ، اما أولئك المديرون القلائل الذين لا يملكون أسهما بقدر كبير فهم فى الغالب مرتبطون بالملاك بحكم تطلعاتهم وقيمهم وباحترام وضع الملكية وبالخلفية الاجتماعية المشتركة (٢) .

(ب) **المنطق الاقتصادى للسوق** . ان ماركس نفسه لم يقل قط ان صاحب المشروع الرأسمالى **يسيطر** بأى معنى حقيقى على الاقتصاد ككل ، ولا ان أى رأسمالى فرد يسيطر ، الا بمعنى ثانوى بحت ، حتى مشروعه هو . « ان الرأسمالية تخضع كل رأسمالى فرد لقوانين الانتاج الرأسمالى باعتبارها قوانين خارجية مرغمة . فالمنافسة ترغمه باستمرار على توسيع رأسماله للمحافظة عليه ... » . فالناس فى اعمالهم اليومية فى المجتمع الرأسمالى ينتجون نمطا معينا من الاقتصاد ، ولكن هذا الاقتصاد الذى يؤثر فى اعمال الرأسماليين والعمال على السواء قد **خرج عن طوعهم** . وبهذا المعنى يقول ماركس « ان الطبقة المالكة وطبقة البرولتاريا تمثلان نفس « الاقصاء » الانسانى . ولكن الأولى راضية بمركزها وتحس بأنها فى حالة استقرار طيب ، وتعتبر ان هذا « الاقصاء » هو قوتها وبذلك يبدو **ظاهريا** أن له وجودا انسانيا » (مخطوطات ١٩٤٤) . والاقصاء الجوهرى فى المجتمع الرأسمالى هو أنه ليس تحت سيطرة بشرية بل تحت سيطرة السوق . ولابد لسيطرة السوق من وساطة أشخاص ، ولكنهم اذ ينفذون ما يمليه لا يحملون المسئولية الكاملة عن تصرفاتهم .

وأبرز الأمثلة على سيطرة السوق على الأولويات الاجتماعية اليوم

---

(١) نشرة معهد اكسفورد للاحصاء ، نوفمبر ١٩٥٥ . وهناك بيانات اخرى مهمة من الموضوع فى مقال ج.هـ. وسترجارد .

(٢) جاء فى كتيب صدر مؤخرا « للفابيين الشبان » أن ٦٤٪ من المديرين فى أكبر مائة شركة بريطانية كانوا من أبناء المدارس الخاصة ، وانه فى مراكز القوة الكبرى فى المشروعات الصناعية يزيد نفوذ المدارس الخاصة » هـ. جلنستر ور. برابك «المدارس الخاصة » . ويؤيد هذا الرأى ماجاء فى درانى « الديركتور » ، يناير ١٩٦٥ ، حيث يتبين أن ٧٥٪ من المديرين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ سنة من أبناء المدارس الخاصة مقابل متوسط عام قدره ٦٠٪ .

هو طبعا تواجد الغنى الفاحش الخاص ومظاهر الفقر المدقع العام جنبا الى جنب كما لاحظ جالبرايت • وقد ذهب بعض كتاب اليسار الى أن السبب فى ذلك انما يرجع الى شياطين مكاتب الاعلان وأجهزة البيع • ولكن الحقيقة أسوأ من ذلك :

« كم من رجال الأعمال يقررون عامدين انهم لابد أن يتركـــوا المدارس والمستشفيات فى حالة يرثى لها ويعملون باصرار على مضاعفة اعلاناتهم التجارية فى التليفزيون وتزيين غرفات استقبالهم بالمال المتوفر، هل هناك واحد يفعل ذلك ؟ وعلى النقيض ، كم منهم لايشعر بالكآبه اذا علم ان هذا هو النتاج الأخير لأعمالهم اليومية المألوفة التى لا تحمل أذى لأحد •• ؟ ان مايميز النظام كله فى نهاية المطاف هــو أنه يســـتبعد الأشخاص تماما من طريقة عمله الجوهرية • فهذه القرارات لاتتخذ فى اجتماعات مجالس الادارات أو مكاتب مديرى البنوك ، أو حتى فى النوادى الخاصة ويخوت اللهو • انها لا تتخذ فى **أى مكان** • انها لا تتخذ ، فهى ليست قرارات : انها حتميات • فليس هناك من يحسبها أو يضعها موضع التنفيذ ، بل هى تحدث عن غير قصد • ان أولوياتنا القاسية السيئة هى النتاج الهائل لآلاف التصرفات القائمة بذاتها والتى ليس هناك مايؤخذ عليها (١) » •

ان ماركس أكد **فوضى** الانتاج الرأسمالى • وقد اســـتعمل لفظ « فوضى » بمعنى مزدوج • فهى أولا تشير الى أن الهدف النهائى من الرأسمالية كنظام هو تراكم رأس المال وتكوين الربح ، فى حين أن الهدف الأوحد للاقتصاد الاشتراكى هو اشباع الحاجات الانسانية • وهى تشير ثانيا الى حقيقة أن آلية الاقتصاد الرأسمالى الفعلية ــ نظام السوق ــ لاتخضع للسيطرة البشرية •

وقد أورثت هذه الفوضى المركبة الاقتصاد الرأســـمالى التقليدى مرض عدم التوازن الوبائى وبخاصة دورة الازدهار والكساد الجامحة • وعلى مستوى المشروع ، كل ما يتمتع به صاحب المشروع من استقلال ذاتى هو القدرة على تفسير ما يمليه السوق بنجاح يزيد أو ينقص • وهكذا فان قانون القيمة يضمن أن المشروع لاينجح الا اذا كان يقابل طلبا فعالا داخل السوق (٢) • فضلا عن أنه مكره على تقديم هذا الطلب

---

(١) بيرى أندرسون « السويد : دراسة الديمقراطية الاشتراكية » مجلة اليســار الجديد » رقم ٨ •

(٢) وهذا الطلب الفعال يعكس التوزيع القائم للثروة والدخول •

بطريقة تدر عليه عائدا على رأسماله لايقل كثيرا عن المتوسط • واذا اصابته خسارة ، قد يجد نفسه فى محكمة اشهار الافلاس ، أو على أفضل الأحوال ، يبدأ رأسماله فى التضاؤل ، وبالتدريج لايعود رأسماليا •

فاذا كان هذا التحليل صحيحا فان ، السيطرة على الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة لن تختلف الا بقدر ما تتغير آلية السوق • ان السوق قد تغير كثيرا (وسنناقش بعض دلالات هذا التغيير فيما بعد) ، ولكن « ثورة الادارة » ليست تغييرا مهما فى السوق ، هذا اذا كانت تمثل أى تغيير فيه اصلا • وحتى على مستوى المشروع ليست المبادرة التى فى يد المدير سوى اخضاع شركته ، بدرجة تزيد أو تنقص من الكفاءة ، للتغييرات الطارئة على الموقف فى السوق • وبهذا المعنى لا يحتمل مطلقا أن المدير الحديث « يسيطر » على السوق أكثر مما كان يفعل صاحب المشروع التقليدى • ومن الجدير بالذكر أن دراستين أجريتا مؤخرا لرأسمالية «الادارة» تؤكدان كلاهما على الأهمية الحاسمة للسوق • فيرى روبين ماريس ، فى كتابه « اقتصاديات رأسمالية الادارة » أن هناك « اطارا اقتصاديا » محددا يخضع له المدير ، فسياسة الشركة التى لا توجه نحو مطالب السوق تتعرض لضربات قاصمة •ويكتب سارجنت فلورنس أنه:

« لكى نفهم حركة المشروع الرأسمالى الحر وطريقة عمله وبناءه يمكن تصويره كعدد من الوحدات المشروعات ، صغيرة وكبيرة ، تطفو أو تتأرجح فى « بحر مضطرب » • وخارج هذه المشروعات توجد فوضى السوق • وبرغم أن المشروعات والصناعات مرتبطة بعضها ببعض ويعتمد بعضها على بعض ـ فما يدخل أحدها هو ما ينتج من الآخر ـ ومع ذلك فليست هناك سلطة فوقها • وهناك بدلا من ذلك المنافسة (مهما كانت غير كاملة) ، وتقلبات التجارة ، وعدم التأكد من الطلب الذى يجب على المشروعات المختلفة انتاجه مقدما ، والاستثمار فى رأس المال المتخصص مقدما •• فباستثناء بعض السيطرة الجانبية من الدولة وبعض المؤسسات والخدمات المساعدة ، تتم عملية التنسيق الرئيسية فى هذه الفوضى عن طريق آلية السعر » (١)

والتحسين فى أساليب تفسير السوق لا يؤدى الا الى زيادة خضوع المدير له بصورة أكمل •

---

(١) سارجنت فلورنس « اقتصاديات الصناعة واجتماعياتها » ص ١١٩ ــ ١٢٠ .

بيد أن كروسلاند يذهب الى أن هدفى الربح وتراكم رأس المال قد طرأ عليهما تعديل عن طريق زيادة المسئولية الاجتماعية فى الشركات التى تنفصل فيها السيطرة عن الملكية بأكثر درجة من الوضوح · والحجة الوحيدة التى يمكن قبولها فى هذه النقطة هى الاختلافات الملحوظة فى سلوك المديرين وكثيرا ما يسرف أنصار « ثورة الادارة » فى تأملات تحكمية حول الدوافع الشخصية للمديرين · وقد تكون الدوافع التى تكمن وراء قرار يصدره مدير معقدة جدا وتبدو فى الظاهر بعيدة عن الحسابات الاقتصادية · فقد تكون لديه رغبة التأثير فى زوجته أو سكرتيرته أو شهوة الانتقام الشخصى الخ · ولكن كل هذه القرارات لابد فى نهاية المطاف أن تمر بوساطة السوق ، بنوع من تحول الكم الى الكيف ، فقرارات المديرين لابد بأن تخضع للاجازة من جانب السوق ، حيث أن الفشل داخل السوق يقضى على كل نوع تقريبا من أنواع الطموح الشخصى ، بل انه يعرض المدير لخطر فقد وظائفه كمدير ·

فضلا عن أنه ليس واضحا بأى حال أن دوافع المدير الحديث تختلف كثيرا عن دوافع سلفه · فكثيرا ما يقال ان المدير الحديث يتجه نحو العمل على النمو : ولكن هل كانت فكرة النمو لذاته ، فكرة تراكم رأس المال بدلا من استهلاك الربح ، غريبة الى هذا الحد حقيقة عن أقطاب الصناعة فى القرن التاسع عشر ؟ من المؤكد أن ماركس نفسه لم يعتقد ذلك : « التراكم ! التراكم ! هذه وصية موسى وكل الأنبياء » ، وقد كتب تفسيره لهذه الوصية الرأسمالية ما يأتى :

« بتعصب ملح يعمل (الرأسمالى) على التوسع ويدفع الآدميين بلا رحمة الى الانتاج من أجل الانتاج ذاته ، وبذلك يحقق تنمية فى الانتاجية الاجتماعية هى الأساس الحقيقى الوحيد الممكن لنمط من المجتمع أكثر ارتفاعا ، نمط مبدؤه الأساسى هو نمو كل فرد نموا كاملا وحرا ·· ان ما يتخذ فى البخلاء صورة جنون جمع المال يفعله الرأسمالى تحت تأثير الآلية الاجتماعية التى لا يمثل هو فيها سوى عجلة القيادة » ·

بل الواقع أنه يغلب أن المدير الحديث أقل قدرة فى كثير من الحالات على تجاهل الحاجة الى توزيع أرباح من الرأسمالى الذى يدير مشروعه الخاص · فكل الدراسات تتفق على أن مدير الشركة الحديثة لابد أن يسمح بحد أدنى من توزيع الأرباح على الأسهم حتى فى أشد الفترات حرجا · وبالمقابلة نرى شركات مثل « شركة بيفربروك المحدودة » ، التى

كان يديرها أصحابها ، استمرت عشرات السنين دون أية زيادة فيما توزعه من أرباح على أسهمها برغم أرباحها المزدهرة .

وعندما ننظر فى الاختلافات الملحوظة بين المشروعات التى تدار بواسطة مدير فنى وتلك التى تدار بوساطة أصـــحابها نجد أن المعايير التى كثيرا ما يرددها أنصار ثورة الادارة أكثر من غيرها هى مدى توزيع الأرباح على الأسهم ودرجة الاهتمام برفاهة العامل والمجتمع المحلى . بيد أنه فيما يتصل برعاية الشركة لعمالها فمما لاجدال فيه أنه لا يمكن الادعاء بأنها من اختراع الشركات التى انفصلت فيه الادارة عن الملكية . وأبرز أمثله على اهتمام الشركات « برفاهة » موظفيها حتى اليوم شركات يديرها أصحابها (مثل شركات الشوكولاته فى بريطانيـــا وأليفتى فى ايطاليا وماتسوشيتا فى اليابان) . وصحيح أن رعاية الشركات صارت الآن أكثر انتشارا من ذى قبل ، ولكن ذلك يرجع الى عوامل غير مجرد ظهور الصناعة التى تدار فنيا : مثلا ، الى ضغط النقابات والزيادة الكبرى فى انتاجية الصناعة الحديثة . وبخاصة أن مديرى الشركات من النوعين يواجهون اليوم نقصا فى العمال المهرة فى وقت أصبح فيه هؤلاء العمال عنصرا متزايد الأهمية فى عمليات الانتاج . وزيادة المزايا العينية وخطط الرفاهة يمكن أن تصير ضرورة من ضرورات السوق ، كأسلوب لربط العامل الماهر بمصنع بذاته . واذا كانت أعباء الرعاية ، كما هى الحال فى بعض الحالات ، أكبر من أن يتحملها مركزها فى السوق ، فان النتيجة تكون ضعف الشركة . وان ما حدث مؤخرا لشركة أوليفتى لمثال على ذلك .

أما فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح فان مغزى الاختلافات بين المشروع الذى يديره صاحبه والمشروع المدار فنيا كثيرا ما تعرض لخطأ فى التفسير . فيقال مثلا أن جنوح الشركات المدارة فنيا الى اقتطاع جزء كبير من الأرباح واضافة لرأسمال الشركة دليل واضـــح على الاهتمام بالنمو . ولكن السوق على المـدى الطويل يضمن أنه اذا لم يوزع المدير جزءا كبيرا من الأرباح لحملة الأسهم فان الارتفـــاع فى قيمة الشركة ، المترتب على اعادة استثمار الأرباح فى الشركة يؤدى الى ارتفاع فى قيمة الأسهم . ويمكن للفرد أن يحول هذا المكسب فى رأس المال الى دخل (لا ضرائب عليه) . وقد كان لهذا الاجراء جاذبيته بالنظر الى التركيب الضريبى السائد . ومما يعطينا فكرة عن مدى جاذبيته حقيقة أن متوسط ما يحمله المديرون من أسهم ، الذى كان يساوى ٢٨٠٠٠ جنيه عنـــدما

أجرى البحث الذى قام به معهد اكسفورد منذ عشر سنوات تقريبا ، يمكن أن يكون قد وصل الآن الى حوالى ٦٠٠٠٠ جنيه حتى اذا لم يكن **المدير قد اشترى أية أسهم أخرى** (١) • والمدير صاحب المشروع فى مركز أقل قدرة على الاستفادة من الارتفاع فى قيمة الأسهم ـ لأنه اذا حققت الأسهم زيادة كبيرة فان المديرين الملاك سيفقدون تدريجيا (ببيعهم أسهم الشركة) مركز أصحاب المشروع المسيطرين) • وبعبارة أخرى لا يمكن اعتبار النمو ، فى الاقتصاد الرأسمالى ، هدفا متعارضا مع تراكم رأس المال وتحقيق الربح(٢)•فمن ناحية سينتج عن النمو أرباح وزيادة فى رأس المال ، ومن ناحية أخرى ستجنح موارد التوسع الى أن تأتى من رأسمال خاص يطلب عائدا خاصا (« الحد الأدنى » المشار اليه سابقا ، وأكثر من هذا الحد فى المدى الطويل) •

فاذا كان هناك اختلاف بين منطق الشركة التى تدار فنيا والشركة التى يديرها أصحاب ، فهو أن الأول يعكس بدقة أكثر عقلانية السوق • فالمدير أقل حرية فى اتخاذ القرارات التى تستجيب للرغبات أو النزعات الشخصية البحتة • وكلما سيطرت الشركات التى تدار فنيا على الصناعة والتجارة أخذت القيود المصطنعة ، التى تحول دون تدفق رأس المال استجابة لضغط السوق ، فى الاختفاء • وحتى عندما يعيد المديرون الجدد استثمار نسبة مرتفعة جدا من أرباح الشركات فان عليهم دائما أن يقدروا « تكاليف فرصة » هذه الاستثمارات : أى أنهم لابد أن يضمنوا عائدا على رأس المال مرضيا بالقياس للنموذج السائد للعائدات فى بقية الاقتصاد • وهكذا فان تحول الادارة الى أيدى الفنيين بصورة متزايدة يؤدى الى نتيجة تزعج أنصار ثورة الادارة :

« ان انتشار وضع الميزانيات فى عالم الأعمال ساعد على اعادة التأكيد على أهمية هدف الربح وتوضيحها • وقد أجرى مسح مؤخرا لأكثر من أربعمائة شركة تبين منه أن أكثر من ٩٥ فى المائة منها تقوم بتخطيط شامل من أجل تحقيق أهداف الربح القريب المدى ، وأن تسعة

---

(١) يقول جون ستراشى فى الرأسمالية المعاصرة » عن المدير أن « دافعه هو الحصول على الهيبة والقوة أكثر من الثروة » ، كما لو كانت هذه الاهداف منفصلة . والحقيقة هى أن تحقيق عدد كبير من الاهداف ، بما فيها الاهداف ذات الطبيعة الايثارية لابد من الوصول اليها عن طريق تراكم رأس المال .

(٢) وليجنب ذلك تصدر أحيانا أسهم بلا حق فى التصويت ، ولكنها لاتشترى الا اذا كان هناك أمل فى الربح »

أعشار هذه الشركات الأخيرة تحدد كتابة هذه الأهداف بصراحة » (١) ٠

ان المدير الحديث المسئول قد يهدف الى تحقيق ربح « معقول » أكثر مما يهدف الى أقصى ربح فى المدى القصير ، ولكنه اذ يفعل ذلك لن يتجاهل ضغوط السوق كما أنه لن يختلف كثيراً فى تصرفه عن أسلافه فى القرن التاسع عشر ٠ فأرباح الأسهم يجب ألا تكون منخفضة أكثر مما ينبغى والا كان من الصعب اجتذاب من يشترون الأسهم فى المستقبل ، والمفروض أن المدير « المسئول » يود الاحتفاظ بمنطقة أمان واسعة بين شركته ومحكمة اشهار الافلاس أو غارات الاستيلاء عليها ٠ واذا لم يحسن التقدير فان هذين الشبحين يضمنان أن موارد الشركة لن تبدد بطريقة تتنافى مع مقتضيات السوق ٠ ويمكن طبعا بالنسبة لبعض الشركات أن يتسامح فى انخفاض مستوى الربح باسم الحرص والراحة والأمان ـ وقد يكون ذلك كثير الحدوث فى بريطانيا اليوم ٠ ولكن هنا أيضا قد لا يتأثر مركز المدير بالضرورة بهذه الظاهرة ـ بل ان المرء ليشك فى أن الشركات العائلية التى يديرها أصحابها هى بالذات التى تشجع مثل هذه الاتجاهات ٠

ولكن داخل اطار الاقتصاد الدولى لا يمكن تجنب مقتضيات السوق٠ فالانحدار النسبى هو ثمن أية مبالغة فى الحرص أو التقاليد أو الراحة ٠ فابان الخمسينات هبط معدل ربح الصناعة البريطانية حوالى الربع ، وقد أدلى ج ٠ ر ٠ سارجنت (٢) بحجج مقنعة تشير الى أن هذه الحقيقة تتصل اتصالا مباشرا بالجمود الفنى وهبوط مركز بريطانيا الدولى فى الصناعة والتجارة ٠

وانكار حدوث ثورة الادارة لا يعنى رفض دلالات الوقائع التى قامت عليها النظرية ٠ وأحد التغييرات الضخمة التى حدثت فى أعقاب ما يسمى بثورة الادارة ما حدث من تغير فى صورة الدخول من الملكية ٠ فما بدا من زاوية أنه « تحلل » فى رأس المال بدا من زاوية أخرى وسيلة أكثر فعالية لتراكمه ٠ فاحتفاظ الشركات الجديدة بالأرباح واعادة استثمارها يؤدى الى زيادة مستمرة فى قيمة أسهمها ـ وبوصفها عائدا رأسماليا فانها تعفى من الضرائب أو تقل ضريبتها ٠ ولهذا السبب ، كما أشار الأستاذ ميد :

---

(١) نيل و ٠ شمبرلين «المشروع : التخطيط والعمل» ١٩٦٢ ٠

(٢) بسبب الجمود ٠ وهبوط معدل الربح على رأس المال لا يعنى أن حجم الأرباح قل ـ بل الواقع انه زاد ٠

« ان أرقام الدخول المستمدة من محصلة ضريبة الدخل فى المملكة المتحدة ستكون أقل من حقيقتها بشكل خطير ، ولذلك سبب خاص • فهى تستبعد زيادة رأس المال • ولكن الزيادة فى قيمة أسهم الشركة الناجمة عن تراكم الأرباح غير الموزعة تمثل فى الواقع دخلا شخصيا لحملة الأسهم ادخرته لهم الشركات نفسها (١) •

(جـ) **تحلل الادارة** • وأخيرا فان الأبعاد الفنية للادارة المعاصرة يجب أن تبحث • فأحد ادعاءات ثورة الادارة أن التعقيد الفنى للادارة الحديثة عامل رئيسى فى اضفاء الاستقلال على المديرين المدربين مهنيا فى مهارات لا يستطيع اكتسابها المالك العادى • والحقيقة اليوم أن اتجاه التكنولوجيا الحديثة يجنح الى تدمير تفرد المدير الأعلى بأى اختصاص • « فتحلل رأس المال » يعقبه « تحلل » فى وظائف الادارة • فما كاد يظهر المدير بوصفه قائما بثورة ناجحة حتى بدأ يختفى بوصفه نمطا بحتا • اذ فى الصناعة الحديثة يعهد الى أجهزة كاملة من الخبراء بالوظائف الادارية (التسويق والبحوث والاستشارات والاشراف على العمليات الخ) • ويزيد معدل تحلل الادارة كلما ثبت أن العقول الحاسبة تستطيع تفسير موقف السوق بصورة أفضل من الانسان • وبهذا يصبح من الواضح ، أكثر من أى وقت مضى ، أن « قرارات » الادارة انما يفرضها جماح الموقف فى السوق الذى لا يسمح الا ببدائل قليلة جدا للاختيار • بل ان بعض الكتاب عرضوا فكرة مذهلة جديدة هى أن نمو الرأسمالية ذاته يجعل المدير غير ضرورى • فيقول دافيد فوستر ، مؤلف كتاب يعتبر عمدة عن « التسيير الذاتى الحديث ، ما يأتى :

« **التسيير الآلى للادارة** : لعل أكثر آثار التسيير الآلى فيما يتصل بالعمالة اثارة للتعجب فى قطاع الادارة • ولما كنت أنا نفسى فى الماضى مديرا لعدد من الشركات البريطانية قد يقال انه ليس من العدل أن أبوح بأسرار المهنة • ولكن الحقيقة ستظهر ، ان ما يدعى أنه مهارة من جانب الادارة العليا هو فى الحقيقة نوع معين من صندوق الدنيا يملكه كبار المديرين ويخفونه عن الأنظار ، ويضعونه عادة داخل خزانة مغلقة من خزائن الملفات المتينة الصنع • وهو يتألف من ثلاثة أشياء ، هى الاحصاءات

---

(١) ج•أ• ميد (الكفاءة والمساواة والملكية) • ولا يحدث التوزيع المقنع للأرباح نتيجة لزيادة رأس المال فقط ، بل انه يحدث أيضا بتوزيع أسهم زيادة بدلا من الارباح انظر مثلا ر•م• تيتموس « توزيع الدخول والتغير الاجتماعى » ود• جاى «الاشتراكية فى المجتمع الحديث » •

المهمة ورسومات بيانية للاتجاهات وصيغة مبسطة لادارة الأعمال •
وهكذا فان رئيس مجلس ادارة الشركة الكبرى الذى اكتسب سمعة ممتازة لحكمته وقدرته العملية يستطيع فى الحقيقة أن يفعل كل هذه المعجزات بالرجوع سرا الى صندوقه الذى جعل فى وسعه طوال ثلاثين عاما مثلا أن يبلور جوهر عمله فى عدد من الجداول الرقمية والرسوم البيانية والصيغ الواضحة • ولو أن العمال فى مصنعه أدركوا السهولة التى أصبح رئيس مجلس الادارة أن يسيطر على مشروع يعمل به ١٠٠٠٠ شخص لأخذتهم الدهشة جدا ولوافقوا تماما على أن من حقه أن يذهب ليلعب الجولف كل ثلاثاء وخميس بعد الظهر » •

« ان التسيير الآلى القائم على العقول الحاسبة يهدد وجود الادارة العليا ذاتها فى جميع التخصصات لأن صندوق الدنيا الذى تستعمله لابد أن يصير مع الوقت اجراء روتينيا على شريط ممغطس ».(١) •

ان هذا التصور للمستقبل ، وان لم يتحقق قط ، انما يعبر عن سر النظام فالعقل الحاسب الذى يتحكم فى مصائر الناس ومواردهم يعبر عن الطبيعة اللاشخصية للسوق الذى يفسره • وبدلا من أن تكون الآلة فى خدمة الانسان تصبح تعبيرا عن اخفاقه فى السيطرة الكاملة على قواه الجماعية •

٢ ـ بريطانيا •

ان نظرية ثورة الادارة قد نوقشت حتى الآن كنموذج عام • ومن الجلى أن كروسلاند يعتقد أن نموذجه العام يمكن أن يفرض ، بسرعة وبلا تعديل ، على حالة بريطانيا الخاصة • ولعله ليس من باب المصادفة

---

(١) أنظر « المجتمع الجديد » سبتمبر ٦٣ ، وكذلك من أجل وجهة نظر أكثر ، اعتدالا أنظر هـ أ • سيمون « تسير الادارة آليا » فى « الادارة » باشراف هـ • كونتز و س • اودونل •

(ولهذا الموضوع أهمية خاصة فى وقت تناقش فيه مسألة سيطرة العمال فى الحركة العمالية . فقد ذهب خصوم سيطرة العمال باستمرار الى أن العمال لايستطيعون ادارة الصناعات المعقدة . وتغالى هذه الادعاءات الى حد كبير فى قدرة المديرين فى ظل الرأسمالية ، وتقلل ـ كما هو معهود فيها ـ من امكانيات العمال كما دلت التجربة فى يوغوسلافيا والجزائر المتخلفتين نسبيا • فضلا عن أنها تتجاهل أنه فى الاقتصاد الذى حل فيه التخطيط الديمقراطى محل فوضى قوانين السوق لا يعود « للتعقيد » المصطنع للاقتصاديات الرأسمالية وجود • ومع ذلك فان الاتجاه الذى كشف عنه فوستر يوحى بأن التكنولوجيا الحديثة تجعل سيطرة العمال أكثر حتى من ذلك امكانا)•

أنه فى الكتاب الذى طبق فيه كروسلاند نظرية ثورة الادارة على بريطانيا، أظهر أيضا رضاه عن مستقبل الاقتصاد البريطانى بصورة تبدو الآن غريبة • فقد افترض ببساطة أن الاقتصاد سيحقق معدلا مناسبا من النمو وبنى على هذا الأساس غير المؤيد حجما يبدو ذا وزن ضخم ، ففى ذلك الوقت يبدو أنه لم يكن هناك « عدو محافظ » يبلبل أفكاره فيما يتعلق بمستقبل الاشتراكية • وبنفس الاتجـاه تضمنت وثيقة حزب العمال « الصناعة والمجتمع » ، التى رحبت بثورة الادارة ، تلك العبارة السيئة المصير «وبصفة عامة فان الصناعة البريطانية تخدم الأمة جيدا»• ان تاريخ السنوات القليلة الماضية كشف بصورة درامية عن مدى اختلاف الرأسمالية البريطانية عن الصور التجريدية لمجتمع الادارة • وكما قلت من قبل ، ان الرأسمالية المتـــأخرة قد أظهرت بعض السمات الجديدة حقيقة ــ وعناصر الحقيقة هذه هى التى تضخمها ايديولوجيات ثورة الادارة بشكل مبالغ فيه • ولعل أهم سمتين فى الرأسمالية المتأخرة هما تحول الادارة الى الاحتراف واتجاه الشركات الاحتكارية الكبرى الى الاعتماد على نفسها فى التمويل للاستثمار • فالقطاع الصناعى والقطاع التجارى قد تضخما مع اتساع سوق الاستهلاك الجماهيرى الى حد لم يعد معه القطاع المالى فى وضع يستطيع معه السيطرة عليهما وفرض معاييره الاقتصادية الخاصة عليهما • ان أهداف رأس المال لم تتغير ، ولكن رأس المال الصناعى والتجارى يحصلان على جائزة التراكم الناجح •

وقد تلقت هذه الاتجاهات ، التى تكونت ببطء فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى فى عشرات السنوات ، دفعة خاســـمة فى فترة النمو الاقتصادى المستمر الذى بدأ مع نشوب الحرب العالمية الثانية • وفى بريطانيا يبدو أنها كانت لا تتقدم الا ببطء شديد حتى منذ الأربعينات الماضية • والأسباب التاريخية للغالب العتيق المتميز للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية البريطانية قد بحثت فى مكان آخر من هذا الكتاب • والشىء الواضح هو أن قطاعات كبرى من الصناعة فى بريطانيا ظلت تحت وصاية رأس المال المالى • • بل ان هناك بعض الدلائل على أن « السيتى » ، (حى المال فى لندن) ، بعد أن فقدت قسما من استثماراتها فى الخارج ، تحولت الى الداخل ووسعت نفوذها على الصناعة المحلية : وقد أنشأت بنوك التجارة فروعا له فى الميدلاندز لأول مرة • كما كشفت دراسة من أهم الدراسات فى العلاقات الاجتماعية فى الصناعة البريطانية عن أن مديرى بنوك التجارة الكبرى والمصارف التجارية يحتلون حوالى ٥٦٠

مركزا اداريا كبيرا أخرى فى أكبر من ١٥٠ مشروعا صناعيا بريطانيا (١)٠ وبينت نفس الدراسة بالوثائق الطرق التى حاول بواسطتها بعض كبار أصحاب الاموال المعينين (معظمهم على صلة بالسيتى) ادامة نفوذهم على الشركات التى كانت ادارتها العليا تستطيع أن تتولى مسئوليتها كاملة لولا هذا النفوذ ٠ والواقع أن معظم الشركات الصناعية الكبرى فى بريطانيا ترتبط بالسيتى باثنين أو ثلاثة مديرين خارجيين ٠ وحتى اذا كان هؤلاء المديرون لا يعملون فيها الا بعض الوقت فان وجودهم يمثل نوعا من الخضوع الرمزى للسيطرة المالية التقليدية ٠ وليست « السيتى » طبعا مجرد شعار فريد للاحترام المالى فحسب ، بل هى أيضا مصدر قدر كبير من تنمية رأس المال ، وكذلك ـ بلا ريب ـ مصدر قدر كبير من النصيحة المالية غير السليمة ٠ فقروض البنوك فى بريطانيا كمستودع لرأس المال توازى فى أهميتها ضعف القروض فى الولايات المتحدة ٠ ولكن «السيتى» فى نفس الوقت مصدر غير مناسب لرأس المال لأنهـــا أيضا ما زالت متجهة نحو الاستثمار فى الخارج بقدر ما هى موجهة الى الاستثمار فى الصناعة الداخلية ٠ فبين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ـ عندما كانت مســـتويات الاستثمار فى الداخل منخفضة بصفة عامة ـ كان المستثمر فى الخارج ٢٧٨٠ مليونا من الجنيهات على الأقل ٠

ووجود « السيتى » المسيطر داخل الصناعة البريطانية مصحوبا بعدم وجود الاحتراف المهنى فى الادارة البريطانية ٠ فبريطانيا التى يوجد فيها حوالى نصف مليون مدير ليس فيها سوى ستمائة مدير يحملون مؤهلات فى الدراسات الادارية ٠ وكما أثبت بونارد لا يحاول المديرون البريطانيون حتى تعويض هذا النقص فى التدريب على الادارة بالمؤهل الفنى فى أى ميدان آخر ٠ ولهذا فليس مما يدعو الى الدهشة أن النقص الحاسم فى الصناعة ينصب بالذات على انتاجية الادارة ٠ لقد أثبت دانج أن الشركات الأمريكية المستثمرة فى بريطانيا وتستخدم عمالا بريطانيين تستطيع تحقيق انتاج أعلا من منافسيها البريطانيين بنسبة تصل الى الثلث لكل وحدة رأسمال (٢) ٠ وهذه الحقائق معترف بها الآن على نطاق واسع ، حتى وان كان هذا الاعتراف مصحوبا عادة بتلميحات بلاغية عن الأخطاء من « جانبى » الصناعة على السواء (ان العمال لا يسألون عن كفاءة المشروعات التى يعملون فيها الا عندما يسمح لهم بادارتها) ٠

---

(١) م٠ بارات براون « المسيطرون » مجلة اليسار والجامعات رقم ٥ ٠

(٢) ج٠هـ٠ دانج « الاستثمار الأمريكى فى الصناعة البريطانية » ٠

بيد أن هناك نقطة أخرى جديرة بالنظر . ان من أهم واجبات الادارة تحديد طبيعة الاستثمارات الجديدة وتوقيتها . ويغلب أن يكون المعيار التقليدى لرأس المال المالى غير مناسب مطلقا لعصر التقدم التكنولوجى السريع . ودوائر المال ، التى تجهل العوامل الفنية التى تؤثر فى التقدم الصناعى ، قمينه بأن تفرض صيغا ماليا بحتة وجامدة على الصناعات التى تستطيع السيطرة عليها (١) .

وطبعا هناك قطاعات ديناميكية وأخرى جامدة فى الصناعة البريطانية . وقد قلب نمو سوق المواد الاستهلاكية المستديمة والصناعات المتصلة بها (السيارات والخيوط الصناعية والكيماويات الخ) الميزان بين القطاعات المختلفة للرأسمالية البريطانية . بيد أن هذا التغيير لم ينعكس بعد فى السياسة الاقتصادية القومية . وقد استطاعت «السيتى»، بحكم احتلالها « المراكز المهيمنة » الحقيقية فى الاقتصاد ، ان تضمن أن تكون السياسة الاقتصادية فى خدمة مصالحها القطاعية الخاصة أكثر من مصالح الرأسمالية البريطانية ككل . ففى ظل حكومات المحافظين المتعاقبة استخدمت معدلات الفائدة المرتفعة واجراءات الانكماش القاسية للدفاع عن الاسترلينى فى وقت كانت « منطقة الاسترلينى » لا تولد ربحا كبيرا الا « للسيتى » وليس للاقتصاد القومى ككل . وقد أدت الصراعات بين المصالح الاقتصادية فى هذه الفترة الى بعض المفارقات الغريبة . وهكذا نجد أنه فى الاقتصاد البريطانى الذى تحتل فيه الصناعات الاستهلاكية المستديمة مركز الصدارة لم تنجح الاجراءات الانكماشية فى ايقاف ارتفاع الأسعار . فضعف القوة الشرائية أدى الى قلة المبيعات وبالتالى الى ارتفاع تكاليف الوحدة وبذلك حتمت ارتفاع الأسعار . أو ، مرة أخرى ، كانت انتفاضات النمو القصيرة الأمد فى الاقتصاد سنة ١٩٦٣ مصحوبة بمعدلات ربح منخفضة جدا بالنسبة للبنوك ، التى يبدو أنها لا تزدهر الا فى فترات الجمود . وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة عددا من المعارك الدرامية بين القديم والجديد فى الرأسمالية البريطانية . فمعظم محاولات « الاستيلاء » كانت تعبر ، جزئيا على الأقل ، عن هذا الصراع — وان كان نادرا ما انفجر فى مواجهة علنية كما حدث فى موضوع « بريتيش ألمونيوم » .

وقليل جدا من قطاعات الاقتصاد طبقت فيه الأساليب الحديثة

---

(١) أنظر مثلا « المجلة الاقتصادية للمعهد القومى » نوفمبر ١٩٦٤ .

بصورة كاملة حتى الآن • ولعله ليس من باب المصادفة أن « فورد » ، وهى شركة ملكيتها أجنبية ، كانت أول شركة استهلاكية مستديمة كبرى تحرر نفسها من الأوضاع المالية القائمة بانشاء شركة للبيع والايجار خاصة بها • وبرغم الأهمية الكبرى لصناعة السيارات فى أى اقتصاد حديث ، فمن الواضح أنه حتى القطاعات المعزولة الكبرى التى تتسم بالديناميكية يمكن بسهولة أن تكتسح فى محيط من الفوضى الاقتصادية الشاملة • وهكذا كانت ١٩٦٤ سنة قياسية بالنسبة لتصدير السيارات ، الذى ارتفع ١٢٪ عن التصدير فى العام السابق ، وفى نفس الوقت سنة كارثة لميزان مدفوعات بريطانيا ككل • وقد حدث نمو كبير فى صناعات أخرى ولكنه لم يكن كافيا لمواجهة منافسى بريطانيا • فقد اتسعت صناعة الكيماويات البريطانية مثلا بما يساوى نصف معدل سرعة اتساع منافستها الفرنسية منذ ١٩٥٥ • وقد كتب ميكايل شانكس عن « الصناعات الكيماوية الامبراطورية » ما يلى :

« كانت احدى نقاط الجدل الكبرى فى الخمسينات بين الحرس القديم والشبان المتحمسين تتعلق بمدة استهلاك رأس المال • فقد قال لى أحد أنصار الاتجاه الجديد ، انهم يريدون أن يستمر عمل المصنع حتى تستهلك آلاته تماما • وفكرنا نحن على أساس أن التغيرات التكنولوجية والتجارية سريعة الى حد يجعل المصنع غير ذى جدوى فى عشر سنوات أو أقل • وهذا مدخل أساسى فى صناعة تتطلب رأسمال كثيف مثل الكيماويات ، والرأى السائد بين الادارة العليا فى ، الصناعات الكيماوية البريطانية يقف الى جانب الاتجاه الجديد بقوة • ولكن مازالت هناك أجزاء من الشركة لم يتطرق اليها هذا التفكير الجديد بعد » (١) •

والخط الفاصل بين ما هو تقدمى وما هو عتيق فى الاقتصاد البريطانى غير واضح ومبهم جدا • وقد كتب نيكولاس دافنبورت :

« فى عمليات الاستثمار التى قمت بها حاولت دائما أن أتجنب أسهم الشركات التى يوجد على رأسها أحد رجال البنوك من خريجى المدارس الخاصة لأنى أعرف أن نفوذ المال سيكون مسيطرا فيها وأن العالم الفنى الذى يعتمد عليه مستقبلنا الصناعى لن يكون له مكان فى مجلسها • ولكنى وجدت هذه القاعدة الاستثمارية البسيطة مستحيلة التطبيق تقريبا » (٢) •

---

(١) « سنداى تايمز » ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤ •

(٢) ن. دافنبورت « المجتمع المشطور » •

وتبعا لما يقول دافنبورت ان مثل هذه الشركات قليلة جدا بحيث « أنها لا تملأ صفحة واحدة فى ملف الاستثمارات » • وكلما زادت معلوماتنا عن الصناعة البريطانية بدا لنا أنها أبعد عن الانتماء الى الرأسمالية العالمية التقدمية • ومع ذلك فانه حتى أكثر أصحاب المصارف التجارية محافظة قد أدركوا الآن وجود ميدان جديد للاستغلال خلقته السوق الاستهلاكية الجماهيرية • وستعمل دوائر المال البريطانية بالتأكيد على تكييف نفسها ، وان كانت فى الغالب لن تبلغ درجة كبيرة من المهارة مبدئيا ، كما دلت حادثة « بلوم » •

الرأسمالية الجديدة

ان تخلف الاقتصاد البريطانى ذاته يرغم الحكومات البريطانية على تطبيق أساليب الرأسمالية الجديدة وخططها فى مستوى السياسة القومية ــ ولهذا السبب يجدر أن نناقشها عند هذه النقطة • ان السمة الجوهرية للرأسمالية الجديدة لا تنصب على تعديل البناء الداخلى للشركات بقدر ما تنصب على تعديل الاطار الاقتصادى القومى ككل ، بل وحتى على محاولة تنظيم قوى السوق الدولية • وفى بريطانيا كان أول تدخل مهم حقيقة من الدولة فى الاقتصاد القومى نتيجة لمقتضيات انتاج الحرب ابان الحرب العالمية الأولى • ولكن تدخل الدولة لم يصر فعالا حقيقة الا باستخدام أساليب كينز فى تنظيم الطلب فى مجموعه • وكان هذا وحده يساوى عددا من ثورات الادارة فى تعديل طريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى • وليس هناك مجال بحث الأسباب التاريخية لادخال أساليب كينز فى الرأسمالية الحديثة • فهذا يتطلب دراسة منفصلة قائمة بذاتها • ولكن ينبغى أن نلاحظ أن الرأى التقليدى ، القائل بأن السبب الرئيسى فى التغيير هو الضغط الديمقراطى من جانب حركة عمال اصلاحية ، مبسط أكثر من الواقع بكثير • والواقع أن تفسير الأسباب التى تدعو أى بلد رأسمالى بذاته الى تطبيق أساليب كينز لا يتخذ أبعاده الحقيقية الا عندما ننظر فى **التاريخ العام** للرأسمالية • ومثل هذا التاريخ العام يعد بعدا ضروريا ، وان كان مهملا تماما ، فى التحليل يجب أن يكون مكملا للأبعاد الأخرى التى ناقشناها حتى الآن (النموذج البحت والمثال المحدد) • وهكذا يمكن اعتبار الفاشية نمطا معينا من المجتمع الرأسمالى ــ ويحدد النموذج المثالى لهذا النوع على أساس نظام سياسى محدد وعلاقات محددة بين طبقاته الخ • ومن الناحية الأخرى لابد فى تفسير الفاشية الألمانية مثلا من بحث

تاريخ ألمانيا وأوضاعها الاجتماعية فى الفترة السابقة عام ١٩٣٣ ٠ ولكن بالاضافة الى ذلك ، وبرغم أنه يجب بالتأكيد ألا تدرس الفاشية كما لو كانت مرحلة تمر بها كل المجتمعات الرأسمالية ، فانه يكون من المفيد أن تدرس النازية ، مثلا ، باعتبارها حدثا فى التاريخ العام للرأسمالية ٠ لأن أحد النتائج الرئيسية لهـــذا الحدث هى ادخال أساليب كينز فى الاقتصاد الرأسمالى ٠ ان هتلر نفسه هو أول سياسى استخدم بنجاح الاتفاق العام كوسيلة لتحقيق العمالة الكاملة فى أعقاب الكساد الكبير ٠ وفيما بعد كانت الحرب ضد هتلر هى التى جلبت العمالة الكاملة فى البلاد الرأسمالية الأخرى ٠ ففى ١٩٣٨ كانت البطالة فى الولايات المتحدة أكثر مما كانت فى ١٩٣٣ ٠ وقد نجحت الحرب ، حيث فشل روزفلت ، فى حمل الرأسمالية الأمريكية على قبول أساليب كينز ٠ ومنذ ذلك الوقت قامت الاستعدادات الدائمة للحرب بدور مماثل تقريبا ٠ وحتى التجربة الاجتماعية الديمقراطية الهادئة فى السويد المحايدة دعمها اقتصاديا اعادة تسليح ألمانيا الهتلرية ومشتريات الحرب ٠ وانه لمن الدلائل على اللاعقلانية الجذرية فى الرأسمالية أن نجاح أساليب تجنب نوبات الكساد مدين لأطماع هتلر الشيطانية أكثر مما هو مدين للجهود الداعية من جانب روزفلت ٠ وفى أيامنا هذه تحققت الخطوات المتقدمة الحديثة فى بنـاء الرأسمالية ، وبخاصة ادخال التخطيط الموجه ، فى ظل حكم ديجول الوطنى الذى يتسم بالغيبة وليس فى ظل النظام « المعقول » والذى يتسم بحسن النية فى أمريكا فى عهد كيندى ٠ ويجب الآن أن نستكشف مغزى هذه الخطوات المتقدمة فى بريطانيا ٠

ولم تتغير الأهداف النهائية للرأسمالية فى الاقتصاد الرأسمالى الجديد النموذجى ، ولكن استخدمت الأساليب العقلانية بصورة متزايدة فى تحقيق هذه الأهداف – تراكم رأس المال وتحقيق الأرباح ٠ بيد أن لا عقلانية الأهداف نفسها تنقل طبعا عدواها باستمرار وبصورة وبائية الى الوسائل « العقلانية » المستخدمة فى تحقيقها ٠ ولقد كبحت دورة الازدهار والكساد ولكن هناك أنواع أخرى من عدم التوازن تعبر عن نفسها باستمرار ٠ ففى موجة الانخفاض الأخيرة فى أمريكا زادت البطالة الى أكثر من سبعة ملايين ، وتبلغ خسارة الانتاج حتى فى فترات الازدهار ملايين من الدلارات مع وجود أربعة ملايين متعطل باستمرار ٠ وفى نفس الوقت نجد أنه فى داخل العالم الرأسمالى ككل توجد جماهير ضخمة فى البلاد المتخلفة تعيش فى فقر مدقع بسبب فوضى حركات الأســعار العالمية للسلع ٠ وداخل كل بلد رأسمالى متقدم تقريبا قضى على المناطق الكثيفة

السكان بصورة غامضة بالجمود والانحدار (شمال شرق انجلترا وشمال أرلندا وسكوتلندا وجنوب ايطاليا ووالوينا وكنتكى الخ) • وقد أهملت قطاعات صناعية بأكملها داخل كل بلد أو تخلفت كما يوجد عدم توازن مستمر بين الخير العام والخاص • والعلاقة بين الاقتصاد الرأسمالى والبيئة الطبيعية يغلب عليها النهب المتلاف طلبا للربح الخاص : فالأنهار تلوث وكذلك يلوث الجو وتضيع موارد ثمينة هباء • ان معظم المدن الرأسمالية ، بما تتسم به من فوضى وهرجلة فى البناء ، لدليل حى على عدم وجود أى سيطرة انسانية نهائية على طريقة عمل النظام الرأسمالى ولكن برغم كل ذلك كله أدخلت عقلانية من نوع ما • وعندما تؤخذ كل صور هذه العقلانية معا تؤلف تطورا كيفيا فى تاريخ الرأسمالية : فتنسيق الانتاج على نطاق قومى وأساليب كينز والاتفاقات الاحتكارية ووجود الصناعات المؤممة وسياسات الدخول كلها تسهم فى هذا التغيير وتعزز معظمها سيطرة الدولة على الاقتصاد القومى •

ويعتقد أحيانا أن زيادة أهمية الدولة تعنى أن الدولة مستقلة بصورة متزايدة • ويذهب البعض الى أن زيادة فعالية السياسة الاقتصادية للحكومة وزيادة حجم القطاع العام يمثلان قوة مكافئة فى مقابل رأس المال الخاص • والواقع أنه صحيح أن الحكومة الحديثة تستطيع ، لمدة قصيرة على الأقل ، أن تخضع مصالح رأس المال الخاص بقسوة لمصالح المجتمع ككل ــ ولكن ذلك ببساطة لم يحدث عمليا قط • ان « مصالح رأس المال » بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون متجانسة تماما قط ، كما رأينا ، ومن ثم فان كل أنواع التدخلات الجدية من جانب الدولة ممكنة بحيث تذهب مصالح قديمة وتجىء أخرى جديدة • ولكن دراسة دور الدولة الفعلى فى الاقتصاد الرأسمالى لا يكشف عن أى استقلال حقيقى فى مواجهة رأس المال •

١ ــ تصورات •

تبدو الدولة فى بريطانيا لأول وهلة كما لو كانت تحتل مركزا مسيطرا فى الموقف الاقتصادى : فهى من ناحية الكم تسيطر على ثلث الاقتصاد (القطاع العام) كما أنها من ناحية الكيف تستطيع أن تسيطر على السوق المحلى (بواسطة أسلحتها من التحكم فى النقد والمالية والسيطرات الأخرى) • وعندما نأخذ الجانب الكمى أولا نجد أنه لا يقل عن ٤٢ فى المائة من مجموع الممتلكات تمتلكها سلطات عامة • ولكن هذا

الرقم فى ذاته مضلل لأنه لا يأخذ فى الاعتبار مدى مديونية الدولة للقطاع الخاص . والواقع أن قيمة الدين القومى يتجاوز كثيرا قيمة الأملاك العامة بحيث أن الدولة غارقة لأذنيها فى الدين . ويقدر الأستاذ ميد أنه فيما يتعلق بالممتلكات العقارية يمثل القطاع المملوك ملكية عامة كمية سلبية ـ ناقص ١٤٪٠ وينتهى الى أنه « فى حدود ما يتصل بالملكية نحن لا نعيش فى دولة شبه اشتراكية بل فى دولة ضد الاشتراكية » (١) . ولا ترجع أهمية ذلك الى أن الرأسماليين الخاصين يسيطرون على الدولة لأنهم يملكونها بمعنى ما ، فمن الواضح أن ذلك غير صحيح (٢) . ان النتيجة الحقيقية « ضد الاشتراكية » للدين القومى الهائل (٢٨٠٠٠ مليون جنيه) هى أنه يخلق طبقة كبيرة من الرأسماليين الطفيليين من ذوى الدخول الثابتة وبذلك يزيد حدة الفوارق فى الثروة والدخل . ففى الوقت الحاضر يدفع حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه فوائد على الدين العام ويذهب القسم الأكبر من هذا الدخل الى كبار أصحاب رءوس الأموال . وبعبارة أخرى أن التوسع فى القطاع العام لا يمكن أن يكون له أثر حقيقى على توزيع الثروة فعلا الا اذا تضمن المصادرة بلا تعويض .

بيد أن أولئك الذين تأثروا « بالقوة المكافئة » للدولة يفكرون عادة على أساس جوانب الكيف لا الكم لهذه القوة . وهنا أيضا من المحتمل أن يكون صحيحا أن الحكومة اذا عقدت العزم تستطيع أن تجعل ادارة لقطاع العام ، بل والاقتصاد كله ، ذات مغزى مضاد للرأسمالية . وهى لا تستطيع أن تفعل ذلك الا اذا كانت نشاطات القطاع العام مخططة ككل دون قيود توضع على المشروع العام عندما يهدد بالقضاء على مركز الصناعات الخاصة . ولا حاجة بنا الى القول بأن تاريخ القطاع العام فى بريطانيا لا يتضمن شيئا من هذا النوع . وبدلا من ذلك كان وظيفة القطاع العام نوعا من البقرة الحلوب بالنسبة لرأس المال الخاص . ومن

---

(١) ميد ، المرجع السابق ص ٦٩ .

(٢) وان كان الموقف يختلف اذا كان الدين لمصالح أجنبية . وقد علق ويلسون على ذلك تعليقا سليمان فى حديثه الى مؤتمر النقابات فى ١٩٦٤ قائلا :

« اننا نستطيع الاقتراض ، ولكننا لا نستطيع عندئذ التحدث عن سياسة خارجية مستقلة أو سياسة دفاع مستقلة .. فاذا اقترضنا من أحد البنوك العالمية سرعان ما نجد اننا فقدنا نوعا آخر من الاستقلال بسبب سياسة الانكماش والتخفيضات فى الخدمات الاجتماعية التى تفرض على الحكومة التى تضع نفسها فى هذا المركز » .

الأساليب التى سمحت الحكومات المتعاقبة بواسطتها باستغلال القطاع العام ما يلى :

(أ) معونات ومنح مباشرة من الميزانية العامة ـ فخلال السنوات العشر الماضية دفع ٣٥٠٠ مليون من الجنيهات كمعونات من نوع أو آخر للصناعات والزراعات الخاصة • ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك العشرون مليونا التى تلقفتها « خطوط كونراد الملاحية » مؤخرا •

(ب) عقود عامة تصاغ خصيصا للصناعات الخاصة ، وخصوصا فى الصناعات المتصلة بالبناء والنقل والتسليح • وفى معظم الحالات يضمن قدر من الربح ولا توجد أية منافسة حقيقية • والمبالغ التى تنفق سنويا فى العقود العامة تصل الى عدة آلاف من الجنيهات • ولدينا فى فضيحة «فيرانتى»، مايعطينا فكرة عن الأرباح الهائلة التى تدرها هذه العقود •

(جـ) خدمات عامة تقدم بأسعار منخفضة • وخسارات بعض الصناعات المؤممة التى كثر الحديث عنها مجرد معونة مستترة تتلقاها الصناعة الخاصة عن طريق الخدمات التى تحصل عليها مقابل ما يقل عن نفقات التكلفة •

وقد قدم جون هيوز فى كتيبه الفابى (١) عرضا شاملا لهـــذا الاستغلال المتعدد الأوجه للقطاع العام • وهاك مثال واحد فقط :

« كان كثير من شركات الصلب يملك مناجم للفحم ‥ وقد صودرت هذه المناجم مقابل تعويض قدره ٣٥ مليون جنيه • بيد أنها بعد ذلك حصلت على الفحم بأسعار **أقل** من تكلفة الانتاج (اذا أدخلنا فى الاعتبار نفقات استبدال الفاقد) ؟ وفى نفس الوقت تخلصت من أعباء الحاجة الى توفير رأس مال اضافى للمحافظة على انتاجية مناجمها وتوسيعها • وهكذا صارت من الناحية الاقتصادية فى وضع أفضل بكثير مما لو كانت تملك المناجم • ومع ذلك فقد حصلت على **تعويض** مقابل هذه المناجم » •

واخضاع القطاع العام بهذه الطريقة لمصالح القطاع الخاص تم فى بريطانيا بانتظام ، وان لم يكن بالضرورة بكفاءة • ففى أعقاب انتصار المحافظين فى ١٩٥١ ربما كانت لديهم مصلحة فى اثبات فشل الصناعات

---

(١) «الصناعات المؤممة فى اقتصاد مختلط » •

المؤممة • وكثيرا ما ضحى بسياسات الاستثمار الخاصة بالخدمات العامة لاعتبارات انكماشية قصيرة المدى ــ وربما كان ذلك لأنه أسهل السبل لتخفيض الاستثمار عامة • وأيا كان الأمر فانه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الادارة الداخلية للمندمجات العامة لم يختلف تقريبا عن ادارة المشروعات البيروقراطية الخاصة الكبرى • ويزول بعض العجب فى ذلك عندما تتذكر أن مديرى الشركات العامة يحتلون أيضا مراكز فى مجالس ادارات المشروعات الخاصة ، فى حين أن معظم الوزراء السابقين وكبار الموظفين وضباط الجيش المتقاعدين ــ الخ يستطيع الواحد منهم أن يأمل فى الحصول على مركز يدر دخلا كبيرا فى الصناعة الخاصة • ومن بين الـ ١٨٠ عضوا الذين تتألف منهم مجالس ادارات الشركات التابعة للملكية العامة مالا يقل عن ٩٣ يشغلون فى نفس الوقت مناصب مديرين فى شركات القطاع الخاص،وهم يتقاسمون فيما بينهم ٤٦٧ مركزا من مراكز الادارة • وفى معظم الحالات يجيء رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس فى المندمجات العامة من الصناعة الخاصة (١) •

هذا فيما يتعلق بطابع القطاع العام الحالى • ان القوة الحاسمة حقيقة فى يد الدولة الحديثة تكمن فى قدرتها على السيطرة على الاقتصاد القومى • وهناك طبعا حدود فى هذا الميدان ــ ليس أقلها وضع الاقتصاد القومى داخل الاقتصاد الدولى الذى يتسم بالفوضى • ولكن برغم أن أية حكومة لديها مجال معين فى ادارتها للسياسة الاقتصادية ، فانها ليست حرة حقيقة فى تجاهل مصالح القطاع الخاص • بل الواقع أنه ما دام القطاع الغالب فى الاقتصاد يخضع للملكية الخاصة فانه يكون من العسير تحسين مركز الاقتصاد ككل دون تحسين مركز رأس المال الخاص أيضا • فالمجهودات الجادة من جانب الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية تؤدى دائما الى مزايا لرأس المال لا يستحقها • ان حكومة العمال فى بريطانيا بعد الحرب وجهت اهتمامها الى التعمير والنمو الاقتصادى ــ وقد نجحت الى حد كبير فى هذه الأهداف • وكانت النتيجة أن ارتفعت الأرباح الصناعية ارتفاعا قياسيا فى حين تجمدت الأجور • وفى السنوات التالية تحت حكم المحافظين كان المستفيدون الأساسيون هم المضاربين فى العقارات والرأسماليين الماليين وذوى الدخول الثابتة وكبار التجار الرأسماليين • فقد ارتفعت الايجارات ١٤٤ فى المائة وبلغت ٥٧٩ مليون جنيه سنويا فى

---

(١) « قائمة أعضاء مجالس الادارات العامة ذات الطابع التجارى » نوفمبر عام ١٩٦٣ •

١٩٦٢ ، كما ارتفعت نسبتها من مجموع الدخل القومى الى الثلث٠ويقول نيكولاس دافنبورت عن هذه الفترة :

« ولابد أن العمال قد أحسوا طوال هذا الوقت بأنهم لا يستطيعون التهادن فى صراعهم للمحافظة على أجورهم فى مواجهـــة الارتفاع فى الأسعار ٠ ان زيادة ٥٠٪فقط فى مستواهم المعيشى الحقيقى فى ثلاث عشرة سنة لا يقارن بزيادة تبلغ ١٨٣٪ (زيادة حقيقية) فى قيمة الأوراق المالية (٢٢٥ ٪ مع اضافة صافى الربح) التى حظى بها أصـــحاب رءوس الأموال » (١) ٠

ان طبقة الرأسماليين الصناعيين الطفيلية هى التى ازدهرت أساسا فى ظل حكم العمال : أما فى ظل المحافظين فكان الرابحون هم الطفيليين على هؤلاء الطفيليين ٠

وبرغم هذه الجوانب فى النمو الاقتصادى كثيرا ما يعتقد أن الدولة تلعب دورا كبيرا فى اعادة التوزيع فى المجتمع ٠ ويقال ان خلق « دولة الرفاهة » يضمن رفع الضرائب على الأغنياء للانفاق على توفير الخدمات الاجتماعية للقطاعات الأفقر حالا فى المجتمع ٠ وصحيح أن هناك بعض اعادة التوزيع من الأغنياء جدا الى الفقراء فى مجتمعنا ٠ ولدينا دراستان أجريتا مؤخرا يمكن أن نأخذ منهما فكرة ما عن حدود اعـادة التوزيع بالضبط عن طريق الضرائب والرفاهة ٠

فالبحث الذى قام به ج٠ل٠نيكولسون(٢)يكشف أن أقل من ٢٥ فى المائة من الأسر البريطانية دخولا فى سنة١٩٥٩دفعت ٢٩٫٩فى المائة من دخولها ضريبة دخل ، فى حين أن أعلى من ١ ــ ٥ فى المائة من الأسر دخولا لم تدفع سوى ٢٨ فى المائة ٠ ان ضريبة الدخل فى بريطانيا ضريبة تصاعدية (بمعنى أنها تأخذ من الدخول الكبيرة نسبة أعلى مما تأخذ من الدخول المنخفضة) ، ولكن يزيل أثرها الى حد ما أقساط التأمين القومى والضرائب على المبيعات وهى تنازلية الى حد كبير ٠ والنتيجة هى أنه :

« فى المملكة المتحدة تدفع الأسر المختلفة الدخول ، من أقلها الى أكبرها تقريبا ــ والتى تؤلف فى الواقع الكتلة الكبرى من السكان ، ضرائب بمعدل يكاد يكون موحدا ٠ كما يتبين أيضـا أنه حدث هبوط ملحوظ فى التصاعد بين ١٩٥٣ و ١٩٥٩ فى مصلحة الدخول العليا » (سلسلة « الدخل والثروة ») ٠

---

(١) «المجتمع المشطور» ص ٦٨ ٠

(٢) سلسلة « الدخل والثروة » رقم ١٠ ، باشراف كولين كلارك وجرير ستوفل

وقد استمر هذا الاتجاه بالتأكيد بعد ١٩٥٩ بتخفيض معدل الضريبة الاضافية والغاء جدول (أ) • واذا تحولنا الى جانب المزايا نجد أن قدرة الطبقة الوسطى على استخدام القطاعات المرتفعة التكاليف من خدمات الرفاهة تضعف من أثرها فى اعادة التوزيع • لقد قدرت المجلة الحكومية « الانجاهات الاقتصادية » (١) صافى تأثير الضرائب والخدمات الاجتماعية على مختلف مستويات الدخول لسنة ١٩٦٢. • وواضح من هذا الاستعراض أن الجمهرة الكبرى من الطبقة العاملة ومن السكان ككل لا تتلقى فى صورة خدمات أكثر مما تدفعه كضرائب • بل ان الرجل الذى له ولدان ويحصل على أجر حوالى ١٦ جنيها فى الأسبوع سنة ١٩٦٢ (وهو حوالى المتوسط فى بريطانيا ككل) تصيبه خسارة صافية طفيفة نتيجة لدولة الرفاهة • والشخص الفرد الذى يحصل على أجر من ٨ الى ٩ جنيهات فى الأسبوع تلحق به خسارة صافية ١٢٪ من دخله الأساسى بمجرد أن يوضع ما يدفعه من ضرائب مقابل ما يحصل عليه من مزايا • ويوحى التقدير المعروض بأن أكثر أنواع التوزيع أهمية نتيجة لدولة الرفاهية ليس اعادة التوزيع بين الطبقات بقدر ما هو اعادة التوزيع داخل الطبقات • وبخاصة توجد اعادة توزيع ملحوظ من الأشخاص الأفراد والمتزوجين الذين بلا أطفال الى الأسر الكبيرة ، وكذلك من أولئك الذين يعملون الى الذين فى سن الشيخوخة •

ان النطاق الضيق الذى تمت عليه اعادة توزيع الدخول كما كشفت هذه الدراسات يساعد على تفسير استمرار الفقر المدقع برغم الارتفاع العام فى مستويات المعيشة :

« فى ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ كان ٨ فى المائة من السكان ــ حوالى أربعة ملايين نسمة ــ يعيشون فى مستوى لا يزيد عن متوسط العائلة التى تعيش على المعونة القومية • **وتدل النتائج الأولية لسنة ١٩٦٠ على أن هذا العدد قد تضاعف تقريبا** • فهناك سبعة ملايين ونصف شخص يعيشون فى أسر دخلها يساوى ، أو أدنى من ، متوسط المبلغ المسموح به للأسر المماثلة التى تعيش على المعونة القومية • وحوالى مليونين كان دخلهم أقل من مستوى المعونة القومية الأساسية التى قيل عنها رسميا أنه لا يتوقع أن يعيش أحد أقل منها •• » (٢) •

ان أفضل المحاولات قصدا فى توفير مواطنة اجتماعية فعالة وكاملة

---

(١) عدد فبراير ١٩٦٤ •

(٢) تونى لاينز « الفقر فى دولة الرفاهة » ، « اسبكت » عدد أغسطس ١٩٦٣ •

للجميع قد تعثرت أمام حقائق الانقسام الطبقى العنيدة • وتدل بحوث جيل من علماء الاجتماع على أن المجتمع الرأسمالى المعاصر يولد تحيزا أعمى حتى ، بل وبخاصة ، فى تلك المجالات من الحياة الاجتماعية التى تطبق فيها اجراءات الرفاهة على الجميع • وهناك ثلاثة فقط من الاكتشافات الهامة الأخيرة •

١ ــ اكتشفت لجنة روبنز للتعليم العالى أن نسبة طلبة الجامعات الذكور الذين من أصل عمالى لم تكن فى أوائل ١٩٦٠ أعلى مما كانت فى فترة ما قبل الحرب ، أى قبل توسيع نطاق الدخول فى الجامعات وتوفير المنح الدراسية •

٢ ــ ان معدل الوفيات فى وقت الولادة أو قريبا منها بين الطبقة العاملة الدنيا ضعف المعدل بين الطبقة الوسطى العليا (١) •

٣ ــ تم مؤخرا مسح على نطاق واسع بحث فيه ، بين أشياء أخرى ، موضوع الدخول فى « المدارس الانتقائية » ، أى المدارس الخاصة الممتازة ومدارس التلاميذ المتقدمين ، وكانت احدى النتائج : « بمقارنة الأطفال المتساوين فى القدرات فى سن الحادية عشرة ، يحصل أبناء الطبقة الوسطى العليا على عدد من الأماكن الانتقائية يساوى ثلاثة أمثال ما يحصل عليه أبناء طبقة العمال اليدويين الدنيا ، وضعف ما يحصل عليه أبناء طبقة العمال اليدويين العليا ، ومرة ونصف ما يحصل عليه أبناء الطبقة الوسطى الدنيا » (٢) •

ان تنظيم الرفاهة نفسه يعكس الفروق فى الثروة والدخل • فخدمات الرفاهة العامة (فى الصحة والمعاشات والتعليم والاسكان) تكملها فى كل حالة خدمات ممتازة خاصة بالأغنياء ــ **وفى كل حالة تعان هذه الخدمات الممتازة الخاصة بطريق غير مباشر من الأموال العامة عن طريق الاستقطاعات من الضرائب والمنح •**

لا شك فى أن طريقة عمل الرأسمالية قد تغيرت فى سماتها التى أشرنا اليها ، ولكنها لم تتغير فى الاتجاه الذى يدعيه أنصارها • بيد أن أكثر التجديدات طموحا فى الرأسمالية المعاصرة لم نناقشه بعد ــ وهو تنسيق الانتاج على نطاق قوى وتطبيق سياسات الدخول •

---

(١) (وفيات الاطفال عند الولادة » فضل ر. بتلر ودنيس ج. بونهام ١٩٦٣ •

(٢) ج.ب.و. دوجلاس « البيت والمدرسة » ١٩٦٤ ص ١٢٢ •

٢ ـ وقائع ٠

لقد كان من بين الحجج الرئيسية في الكتابات الاشتراكية ان المجتمع الاشتراكي يتميز فوق كل شيء **بشفافيته** ٠ فنحن نعيش في مجتمع صفته الجوهرية أنه معتم وغامض ، فأصل الأحداث ومغزاها يخفى علينا بصورة منتظمة ٠ وتظل حركات الاقتصاد غامضة وغير متوقعة حتى بالنسبة لأكفأ الخبراء ٠ أما في المجتمع الاشتراكي فان الناس تستعيد السيطرة على المجتمع الذي تعيش فيه والذي صادره السوق منهم ٠ ويبدو أن نوعا من الشعور المسبق بشفافية المجتمع الاشتراكي تحوم فوق الرأسمالية الجديدة ٠ وهي تفعل ذلك بالقاء الضوء على طريقة عمل الاقتصاد ٠ وهي ، فوق كل شيء آخر ، تعمل على زيادة **وضوح الاستغلال** الناتج عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ٠

ان نظرية كينز لا تقدم حلا لمشاكل النمو والتضخم ، فالتخطيط الموجه وسياسات الدخول هي الوسائل الجديدة التي يراد بها مواجهة هذه المشاكل ٠ ويتألف تخطيط الرأسمالية الجديدة عمليا من تبادل المعلومات بين الدولة والشركات الخاصة الكبرى والتوفيق بين خططهما أساسا (١) ٠ والنتيجة العامة هي دعم « عقلانية » عملية تراكم رأس المال ٠ ولكن مهما ظل تخطيط الرأسمالية الجديدة « موجها » فانه يعمل على زيادة ادراكنا بمجتمعنا ، وقد كتبت جون روبنسون تقول : « كيف يستطيع المخططون أن يعرفوا ما يخططونه اذا لم يكن هناك هدف ؟ ان الصيحة الجديدة من أجل النمو (بصرف النظر عن الحاجة الملحة الى موازنة ميزان المدفوعات) ليست هدفا في ذاتها ٠ ما الذي ينمو ؟ الى متى نستطيع أن نقبل قصة أننا لا نستطيع الانفاق على عدد أكبر من المدرسين والأطباء عندما نستطيع الانفاق على أرباح لمن يبيعون السيارات؟ وحتى تلك الدرجة البسيطة من التخطيط ، التي يمثلها تدخل الحكومة لمساعدة المشروعات الكبيرة على تنسيق نشاطاتها ، تثير أسئلة اقتصادية في حلبة السياسات الديمقراطية، أسئلة كانت وظيفة حرية التعامل هي بالذات أبعادها عن هذه الحلبة » (٢) ٠

وأيا كان الأمر فان أهم ميادين تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي

---

(١) أنظر مثلا ا. ماندل « اقتصاديات الراسمالية الجديدة » ـ « السجل الاشتراكي » ١٩٦٤ ، وكذلك باربارا كاسل « دروس التخطيط الفرنسي » مجلة اليسار الجديد » ٢٤ .

(٢) «النهاية الاخيرة لحرية التعامل » ـ «مجلة اليسار الجديد » ٢٦ .

المتقدم هو ميدان سياسات الدخول • فمحاولة تنظيم المستويات الكلية للأرباح والأجور مليئة باحتمالات النمو المتفجر أكثر من أي من المحاولات الأخرى التى تتألف منها الصورة الجديدة للرأسمالية • ان الاشتراكيين كثيرا ما يقولون أن علاقات الانتاج الحقيقية أقل وضوحا بكثير فى المجتمع الرأسمالى مما كانت فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية • فالقن كان لابد يعرف أنه يعطى فعلا جزءا من وقت عمله أو من محصوله لسيد الأرض الفيدرالى ، أيا كانت الأفكار التى قد يعتنقها تبريرا لذلك • وعلى العكس من ذلك فى المجتمع الرأسمالى التقليدى تخفى فوضى العملية الانتاجية ، وتخلصها من السيطرة الانسانية ، عن أنظار العمال علاقتهم بالرأسمالى — أنهم كانوا يعرفون أنهم يتبعون «صاحب عامل» ولـــكنهم لا يعرفون بالضرورة انهم يستغلون • ان جون روبنسون قالت عن المعادلات التى تعبر عن نظرية ماركس في قيمة العمـــل أكثر نظريات الاقتصاد كلها ديماجوجية • ولكن مع أنها قد تبدو لعالم الاقتصاد ديماجوجية ، فانها كانت تبدو للرجل العادى تجريدا معقدا • ان ارتفاع المســتوى **المطلق** للأجور أخفى حقيقة عجيبة هى أن الأنصبة النسبية للأرباح والأجور أظهرت « استمرارا تاريخيا » منذ نهاية القرن التاسع عشر (وكانت فترات الحرب هى الاستثناء الوحيد المهم) (١) • ان عنصر الدخل فى رأس المال لم يتراجع أمام هجمات العمال المنظمين (٢) • ان هذا هو ما يوحى بأن فعالية

(١) ن. كالدور . « نظرية رأس المال » باشراف ف. لوتز ود. هاج ١٩٦١ • وفى ١٩٣٨ كان معدل الارباح الكلية لدخول العمالة كلها « بما فيها مرتبات المديرين » بنسبة ١ الى ٤ر٥ ، و ١٩٥٣ كان أيضــا ١ الى ٤ر٥ ، وفى ١٩٦٢ كان ١ الى ٤ر٨ (« المقتطف السنوى للاحصاءات » ١٩٥٦ و ١٩٦٣) • وهناك طبعا صور أخرى من دخــول الملكية بالاضافة الى الارباح الكلية — وهى الايجار والفائدة • وقد تأرجحت نسبة الاجــور فى الدخل القومى حول ٤٢ فى المائة فى ١٩٤٨ — ١٩٥١ ، وبلغت ٤٣ر٤ ولكنها عادت فى ١٩٦٠ — ١٩٦٢ فكانت ٤٢ فى المائة • بيد أن هذا الانخفاض يقابل بدرجة تزيد أو تنقص الهبوط فى عدد الطبقة العاملة بالنسبة للسكان كلهم •

(٢) توحى دراسات ب. سرافا بان الأجور قد لا تكون أكثر من عامل ثابت محــدد سبقا فى الاقتصاد الراسمالى : « انتاج السلع بواسطة سلع » ١٩٦٠ ، انظر أيضا س. نابليونى وف . رودانو فى « رفيستا تريمستريالى » عدد ١ — ٤ . فاذا كان الامــر كذلك فما هى الحاجة الى سياسة دخول ؟ ان النظام الرأسمالى عندما يضمن نصــيبا معينا من الدخل القومى للربح لايضمن أفضل قدر من الارباح ولا أفضل تكوين لهــذه الارباح • والعمل النقابى التقليدى قد لايستطيع زيادة فى نسبة عائد العمل ، ولــكن كفاحه الدفاعى من أجل الأجور النقــدية يثير اتجاهات مضادة « مثل التضخم » تخــل بالتوازن بين الانمــــاط المختلفة من راس المال كما تضعف مركز الامة الرأسمالية فى مواجهة منافسيها •

الحركة العمالية بوصفها « قوة مكافئة » محدودة جدا • فبالمقارنة بين عدة بلاد يتبين أن الزيادة فى الأجور وتوفير خدمات الرفاهة ليست مرتبطة بقوة الحركة العمالية فقط • ان بعض الصور الملحوظة لاجراءات الرفاهة تمت فى ظل النفوذ السياسى للحركة العمالية (الخدمة الصحية فى بريطانيا والتأمين والاجازات والمعاشات فى سويسرا) • ولكن من الناحية الأخرى حدثت زيادات مذهلة مؤخرا فى الأجور فى بلاد تعد الحركة العاملة المنظمة فيها ضعيفة نسبيا (ألمانيا الغربية) • ان مركز الطبقة العاملة فى مجموعه انما تحدده الزيادة العامة فى الانتاجيـــة أكثر من أى عامل آخر : والأثر الرئيسى لمعظم النشاط النقابى من النوع التقليدى هو ضمان أن المركز النسبى للطبقة العاملة لا يتدهور •

ففى المرحلة الكلاسيكية كان التناقض بين دخل العمل ورأس المال على النطاق القومى أقل وضوحا بكثير من الزيادات المطلقة فى الأجور • بل الواقع أنه حتى فى الوقت الحاضر يبدو ان كثيرين من الزعماء النقابيين يعتقدون أن المركز النسبى للأجور والأرباح قد طرأ عليه بصورة ما تغيير جذرى • وصحيح أن المجتمع الرأسمالى الكلاسيكى أحل محل المواجهة المحلية الخاصة بين كل سيد من سادة الأراضى واقنانه صراعا اجتماعيا تشتبك فيه طبقة عاملة تعى ذاتها قوميا ، بل ودوليا • ولكن برغم أن الأرباح أيضا كانت موجودة فى كل شىء فانها لم تكن تنطوى على مايثير الوعى الجماهيرى مباشرة • فبدلا من فهم الأرباح باعتبارها كلا موحدا مقابل الأجور ، كان هناك جنوح الى الاقتصار على التنديد بحالات معزولة الى حد كبير من « الاستغلال » البين • **ومحاولات تنسيق الدخول تجعل ، عن غير قصد ، من الممكن العودة الى وضوح رؤية الاستغلال كما كان الحال فى عصر ما قبل الرأسمالية وان كان فى اطار أكثر شـــمولا •** ويمكن اكتشاف البدايات الأولى لادراك التعارض بين مجموع الأجـــور ومجموع الدخول ابان فترة تجميد الأجور فى حكومة العمال بعد الحرب • ولكن انشاء « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » و « اللجنة القومية للدخول » بوساطة حكومة المحافظين أدى الى مناقشات على نطاق كامل

= ان « دورية » الاقتصاد الرأسمالى تقاوم حتى اشد المحاولات التى تبذل لتغييرها. فمثلا من العسير جدا أن تمنع « ضريبة المندمجات » من أن تنتقل الى المستهلك فى صورة أسعار مرتفعة • وبالمثل فان زيادة مايسمى « بمساهمة صاحب العمل » فى التأمينات القومية تمتص بسرعة باعتبارها نفقات عمالة : وقد شرحت هذه العملية بالوثائق فى ج. ل. ريد ود.ج. روبرتسون « المزايا الجانبية ونفقات العمـــال والضمان الاجتماعى » ١٩٦٥ •

لمسألة الأجور والأرباح · ويمكن أن يكون ذلك مجرد بداية وعى سياسى سينفذ الى جذور التكوين الطبقى فى علاقات الانتاج · ان نظرية ماركس عن الوعى الطبقى تعتمد على ان الطبقة تصير أكثر فأكثر ادراكا لأهداف المصالح الطبقية من خلال صراعها · والصراعات التى قد تحدث فى ظل الرأسمالية الجديدة حول نصيب العمل من الدخل القومى يقصد بها بالذات دعم الوعى الطبقى الى مدى أبعد مما عرفناه حتى الآن · ويفترض فى هذا الرأى طبعا أن الحركة العمالية ستكون على استعداد لأن تتعلم دروس هذه التجربة · ومن الممكن أيضا ، وبدرجة مساوية ، أن يخلق هذا الترتيب الجديد للرأسمالية غموضا جديدا · فعقلانية الرأسمالية فيما يتصل بالوسائل قد تؤخذ خطأ على أنها عقلانية فيما يتصل بالأهداف · ولكن فى بريطانيا حيث الحركة العمالية قوية وموحدة نسبيا ليس هناك ما يدعو لعدم مقاومة هذا الخطأ · ان الماركسيين صوروا التناقض الأساسى فى المجتمع الرأسمالى على أنه تناقض بين عملية انتاج **اجتماعية** وصورة من التملك **الخاص** · والرأسمالية الجديدة التى تكشف بصورة متزايدة عن الطبيعة الاجتماعية للانتاج أكثر من أى وقت مضى لايمكن الا أن تزيد هذا التناقض حدة ·

والنقد الاشتراكى للرأسمالية فى جميع مجالات المجتمع لابد ان يكون له جانباه الكيفى والكمى على السواء · فمثلا لاتقل أهمية مضمون التربية وتنظيمها عن أهمية ما ينفق عليها · ويشجع اطار السوق باستمرار على الحط من الاعتبارات الكيفية بالنسبة للاعتبارات الكمية وهذا هو منطق الرأسمالية ويجب مقاومته · ولكن الاستراتيجية الاشتراكية التى تواجه المجتمع البورجوازى فى جميع المجالات قد تضفى مع ذلك مغزى حاسما على المواجهة بين الأجور والأرباح ·

ان كروسلاند فى « العدو المحافظ » يقول ان « التجميع » الكامل للاقتصاد لن يترك سوى ٥ فى المائة من الدخل القومى للاستخدامات البديلة ، وان الأرباح التى يعاد استثمارها سيتعين استمرار اعادة استثمارها · ولكن حتى ٥٪ من الدخل القومى ، أو حوالى ١٢٥٠ مليون جنيه ، له أهمية ووزن كبير فى ذاته : فمثل هذا المبلغ يسمح بزيادة الانفاق على الصحة والمعاشات والمعونات الخارجية والتعليم وكل الخدمات الاجتماعية الأخرى ٢٥٪ فى وقت واحد · الا أن كروسلاند يقلل من قيمة الملكية الاجتماعية فى المجال الاقتصادى البحت · والرقم الذى يعطيه كروسلاند يتجاهل تماما التغيير فى الأولويات الاجتماعية التى تصبح

فى حيز الامكان بواساطة الملكية الاجتماعية . وسيثير هذا التغيير مسائل مثل المبالغ الضخمة التى تنفق على التسليح . ان الرقم الذى يهـم الاشتراكيين هو الذى يمثل مجموع دخل الملكية (١) ــ فهـذا هـو الفائض الاقتصادى الذى تتحدد باستثماره طبيعة المجتمع ككل . كما أن الملكية الاجتماعية تخضع الاقتصاد للسيطرة الديمقراطية وتقضى على التعاون الكبير الموجود حاليا فى الدخل والثروة . ان المواجهة بين الأجور ومجموع دخل الملكية ، التى تتفشى فى الرأسمالية الجديدة ، توحـد الجانبين الكيفى والكمى فى الصراع من أجل الاشتراكية ، وهى تفعل ذلك على أكثر المستويات السياسية فعالية .

---

(١) هذا الرقم يتضمن كل من الأرباح « وهى تصل ، بعد حساب الاستهلاك ، الى ١٨٪ من عنصر الدخول » والايجار والفائدة « اللذين يؤلفان حوالى ١٠٪ من الدخل القومى » . واذا أخذنا جميع أنماط دخول الملكية وادخلنا فى اعتبارنا التغير فىأساليب توزيع الدخول من الملكية ، لا بد أن يصل ما يستهلك من دخول الملكية الى ٨ ٪ من الدخل القومى على الاقل .

دروس ١٩٤٥

ريتشارد كروسمان

ان أول الشروط الأساسية لانتخاب حكومة يسارية فى بريطانيا هو خلق الجو المناسب من الرأى العام بين الناخبين غير السياسيين . والحقيقة ، برغم أن السياسيين العمليين لايحبون الاحتراف بها ، هى ان هذا الجو المناسب لايمكن أن يخلقه حزب العمال نفسه ، بل يخلقه « المثقفون الذين بلا ولاء » ـ الصحفيون والكتاب والكتاب المسرحيون والنقاد الذين يستطيعون كشف عيوب ماهو قائم وعرض الأفكار اليسارية وهى لاتزال جديدة لايفكر السياسيون العمليون فى تبينها .

وكان أوضح الأمثلة على ذلك هو تكوين الرأى العام الذى حدث فى الثلاثينات واستمر طوال فترة الهدنة ابان الحرب العالمية الثانية . ولم تكن أحاديث مستر آتلى أو مستر موريسون أو حتى سير ستافور كريس، ولا أيضا دعاية مؤتمر النقابات ، هى التى حولت ، قبل انتخابات ١٩٤٥ ، عدم الثقة فى المحافظين وعدم الرغبة فى العودة الى أوضاع ما قبل الحرب الى قرار ايجابى بمواجهة المستقبل فى ظل حكومة العمال . فالتيار السيكلوجى الجارف نحو اليسار لم يكن من عمل تنظيمات الحزب أو دعاية الحزب، بل أولئك الذين أسهموا بكتاباتهم فى صحيفة«ينوستيتسمان» وانضموا الى « نادى كتاب اليسار » والقوا المحاضرات فى الفصول المسائية ، وفى الفصول التى نظمها اثناء الحرب « مكتب الجيش للشئون الجارية » .

وهناك وظيفة أخرى ـ هى مهمة النقد الذاتى ـ لا يمكن ان تتم بدرجة كافية داخل حزب اشتراكى ديمقراطى . ففى الدول الشيوعية يحمل هذه المسئولية الخطيرة « نخبة » متطوعة يؤلفها أعضاء الحزب فهم الذين عليهم أن يقيموا ما أحرز من نجاح ويثيروا القضايا الحرجة ويكشفون

أخطاء الادارة · اما في نظامنا الديمقراطي في بريطانيا ، حيث يتناشس حزبان كبيران ، فانه لايمكن السماح بنقد ذاتي من هذا النوع لما يجلبه من أضرار انتخابية · ومنذ تطبيق نظام الانتخاب العام صار الولاء للحزب الفضيلة الأولى في أعضاء البرلمان وأعضاء الحزب العاملين ، ومقياس ولاء العضو هو ما اذا كان يؤيد زعماءه عند ما يكون غير موافق لما يفعلون ، وما اذا كان يدافع عن خط الحزب عنـــدما يشعر في أعماق نفسه أنه خطأ · وهذا هو السبب في أن مهمة النقد الذاتي تترك عادة الى أولئك الصحفيين والأكاديميين الاشتراكيين الذين لديهم حرية القيام بالتحليل الهادىء أو الهجوم المنفعل الذى قد يعرض رجل السياسة العملي لمشاكل ·

وكان أول من قاموا بهذا الدور وأبعدهم صيتا هو جورج برنارد شو · ففي أيامه الفابية كان تدخله في السياسات العملية للعمال يثير ثائرة الزعماء بقدر يبعث ما الحماسة في الأعضاء تقريبا · ومن ذلك الوقت حمل خط طويل من المثقفين أعباء التقليد الذى وضعه شو ، مرغمين حزب العمال على مواجهة الحقائق المرة ، وحتى على قبول أفكار جديدة في بعض المناسبات · وكان بعضهم ، مثل كنجسلي مارتن وه · ن · بيلزفورد ، صحفيين معروفين أساسا · ولكن أكثرهم كانوا من الاكاديميين الذين عملوا ، بالاضافة الى كتاباتهم المستقلة ، في الحزب من وراء الستار واشتركوا بصبر في لجانه وساعدوا أحيانا في صياغة بياناته ·

ولكن لـكي يقوموا بوظيفتهم ـ وهي توفير قدر من الديناميكية الفكرية للحزب الذى يرتاب بغريزته في المثقفين ـ كانوا يرغمون على الدفاع بقوة عن استقلالهم وبذلك عرضوا أنفسهم للاتهام بعدم المسئولية· وكان ايرل آتلي ينعتهم ، كلما أراد اعلان ازدرائه لهم ، بأنهم « رجال السياسة الجدد » (نيوستيسمن) (١) ·

وقد صيغ هذا النعت تهكما ، ولكنه ينطوى على قدر كبير جدا من الحقيقة · فبعد انهيار حكومة العمال في ١٩٣١ واجه حزب العمال الكارثة بتضامن غريزى عظيم · ولكن ثقته في نفسه سياسيا كانت قد تحطمت

---

(١) واضح أن هذا النعت يلمح الى انتمائهم الى صحيفة « نيوستيسمان » من ناحية والى الاسلوب الجديد الذى دابوا عليه في التدخل في المسائل السياسية ·

المترجم

بخيانة مكدونالد وأتباعه ، وكانت مهمة وضع برنامج جديد للعمل وبناء مذهبى يستعيد به ثقته فى نفسه مهمة أكبر من أن يقوم بها زعماء النقابات والسياسيين المحترفين • وتولى « رجال السياسة الجدد » الأمر • فقد كان تونى ولاسكى وكول ـ وديربان فيما بعد ـ هم الذين حللوا بصراحة وكفاءة أخطاء حكومة العمال فى ١٩٢٩ ووضعوا التغييرات المذهبية والتطبيقية التى لابد أن يقبلها الحزب اذا أريد ألا تتكرر خيانة مكدونالد فى المستقبل •

وقد ظهر الفكر الجديد بادىء الأمر فى كتب وكتيبات لم يحاول قراءتها من السياسيين العمليين الا قلة • ولكن بمرور الوقت كانت كتابات « رجال السياسة الجدد » عندما اندلعت الحرب قد بسطت وتألف منها قالب شعبى يمكن الاستماع اليه فى مؤتمرات حزب العمال والبرلمان • واتخذ هذا القالب الشعبى صورته النهائية المشهورة فى نشرة حزب العمال الانتخابية فى ١٩٤٥ « لنواجه المستقبل » •

ولم يبد من جانب لورد موريسون أو ايرل آتلى قط أى ميل للاعتراف بمدى ما تدين به انجازات حكمهما للنقد الذى وجهه « رجال السياسة الجدد » الى حكومة مكدونالد وللأبحاث التى قاموا بها وقام بها تلامذتهم لوضع برنامج تشريك واقعى • ولو أن السياسيين العمليين عملوا ، بالاضافة الى استعارة أفكارهم ، على استماع الى تحذيراتهم أيضا لكانت هذه الانجازات زادت كثيرا جدا عما تحقق فعلا •

وعندما يقارب المرء بين الخمسينات والثلاثينات يسترعى انتباهه فورا ذلك التناقض بين دور المثقفين فى هاتين الفترتين الطويلتين من الهزيمة والاخفاق السياسيين • ففى الفترة الثانية سيطر انشقاق بيفان وزملائه على الجو المضطرب فى السنوات الأولى • وفيها لم يكن الذين قاموا بعملية التشريح بعد سقوط حزب العمال « رجال السياسة الجدد » من خارج جهاز الحزب ، بل السياسيون المحترفون • وكانت النتيجة تنطوى على هجمات شخصية بقدر ما تنطوى على نقد ذاتى جاد ، وعندما حل الارهاق بالجميع انبثقت السياسة الاشتراكية الجديدة ، لا من مناقشات عامة خلاقة على صفحات الكتب والنشرات ، بل من سلسلة طويلة من لجان الحزب التى ألفها المجلس التنفيذى القومى لحزب العمال ـ ووضعت كل منها وثيقة طويلة ، وبعض هذه الوثائق لا يتضمن جديدا ذا أهمية • وعندما جاءت المعركة الانتخابية فى ١٩٥٩ كانت النتيجة المتوقعة أن كثيرين من ناخبى حزب العمال لم يستطيعوا مطلقا أن يحددوا

أى اختلاف بين سياسات المحافظين وسياسيات العمال ·

وأثارت الهزيمة الانتخابية الثالثة على التوالى موجة متجددة من التساؤل · وقال الجناح اليمينى ، كيف يستطيع الحزب أن يحقق نصرا الا اذا تخلص من تقاليده العمالية واتخذ صورة جديدة أمام الرأى العام ؟ وتساءل الجناح اليسارى ، هل من الممكن اجراء نوع المناقشات المطلوبة لانتاج أفكار جديدة دون اثارة انشقاق كارثى جديد ؟ وشرع هيوجيتسكل فى علاج المشكلة · وبمجهود ضخم من الزعامة الشعبية حاول أن يوفر بديلا للمناقشة الديناميكية التى أعادت للحزب معنوياته وأثارت أفكارا جديدة فى الثلاثينات · ووجه سلسلة من الضربات القاسية ، الى اليسار أولا ثم الى اليمين ، وبدأ يصوغ « اشتراكية جديدة » منبثقة من شخصيته ذاتها · ولكنه كان قد استهلك قواه ، وانتخب هارولد ويلسون خليفة له وعاد حزب العمال الى أوضاعه التقليدية · وصار مرة أخرى حزبا يتوقع من زعمائه ، لا اصدار أوامر التحرك الى الأعضاء ، بل التعبير عن قوة دفع داخلية لحركة جماهيرية · ولأول مرة منذ سنوات عديدة شـــعر حزب العمال فجأة بالحاجة الى اثارة المناقشات التى تساعد على خلق الجو السياسى الذى تستطيع فيه حكومة عمال أن تحافظ على احساسها بالاتجاه وتنجز أعمالا حقيقية ·

ولسوء الحظ أصبح الوقت ضيقا · فبعد ١٩٥١ ، على خلاف ما حدث فى ١٩٣١ ، لم تبذل أية محاولة لتقييم انجازات حكومة العمال وتحليل أسباب هزيمتها · فقد اعتبر نشر أى نقد لسياسة أورست بفين الخارجية أو سياسة دالتون وكريبس وهيوجتسكل الاقتصادية ، أو حكمة كلمنت آتلى ، فى توقيت الرجوع الى الشعب ، عملا يتسم بعد الولاء · ان الأمر قد اقتضى اثنى عشر عاما لتطهير حزب العمال من الداء الذى كبل زعامتنا البرلمانية فى الخمسينات الأول أولا ، ثم أخمد النقد الذاتى الذى كان يستطيع أن يحيل ذلك القحط السياسى الى جو تتفتح فيه ثمار الأفكار الاشتراكية · لقد ظهرت بعض الكتب القليلة ــ بقلم جون ستراشى وأنتونى كروسلاند مثلا ــ وحفنة من الكتيبات الفابية كرست جميعا للنظرية الاشتراكية · ولكن المؤلفين بذلوا عنايتهم لتجنب الشىء الأساسى الوحيد الذى تتطلبه المناقشة الخلاقة ــ المحاولة الجادة لكشف حقيقة أسطورة الرضا بما حققته حكومة آتلى والتى تخفى السجل الحقيقى لهذه الحكومة عن أنظار الأتباع المخلصين ·

وَالآن قد تحطمت واجهة خداع النفس هذه تماما · وقد يكون عدم

تجربة الزعماء الحاليين لحزب العمال من مواطن الهجوم عليهم ، ولكنه يتيح ميزة واحدة ضخمة ـ تخليص حزب العمال من عبوديته لماضيه وتقديسه له ٠

ان القوة التى تعتمد عليها استراتيجية المحافظين الانتخابية هى عدم المبالاة بين المواطنين ٠ فالناخب الذى يسمح له بأن يشعر بأنه غير سياسى يمكن اقناعه عندما تبدأ المعركة الانتخابية بأنه لم يكن فى وقت من الأوقات أفضل حالا مما كان فى الفترة السابقة على الانتخابات ولكن المناقشة هى التى تولد ديناميكية المعارضة العمالية من أجل الوصول الى الحكم ٠ فالناخب الذى تفتح ذهنه بالمناقشة للحاجة الى تغيير جذرى هو الذى يمكن اقناعه بتفصيل هارولد ويلسون فى داوننج ستريت ٠ و « لرجال السياسة الجدد » دور حيوى يلعبونه فى خلق جو المناقشة هذا ٠ وفى الوقت الذى يكرس فيه السياسيون العلميون جهدهم للتخطيط من أجل المستقبل ، آمل أن يقوم بعضهم بذلك التحليل لحكومة آتلى الذى كان يجب القيام به منذ سنوات ٠ فالكشف عن الحقائق المرة التى تختفى وراء الواجهة المريحة لأسطورة الحزب سيمهد ، فى رأيى ، للاجابة المحدودة على بعض تلك الأسئلة الحرجة التى بدأت تشغلنى منذ أن كنت أجلس فى المقاعد الخلفية فى البرلمان وأراقب حكومة آتلى وهى تعمل ٠

ان السرعة التى فقد بها مجلس الوزراء دفعته المبدئية كان صدمة لى فى ذلك الوقت وظل يحيرنى حتى الآن ٠ لقد وصل مستر آتلى الى داوننج ستريت ولديه أوضح تفويض بالتغيير الجذرى حصل عليه أى رئيس وزراء منذ ١٩٠٦ ٠ وقد استطاع الأحرار ، برغم النشاط المدمر للوطنيين الارلنديين ومجلس اللوردات ، أن ينتصروا فى انتخابات ١٩١٠ وأن يدعموا قوة دفع التغيير الاجتماعى الى ١٩١٨ ـ فترة استمرت ثمانى سنوات ٠ فلماذا فقدت حكومة العمال ديناميكيتها الداخلية بهذه السرعة الشديدة ؟ لماذا استطاع هيودالتون أن يكشف فى الجزء الثالث من ذكرياته أن الحكومة فى ١٩٤٧ ـ أى بعد سنتين فقط من نصرها الانتخابى ـ كانت تفقد بوضوح اتساقها واحساسها بالاتجاه ؟ لماذا كان من الجلى تماما أنه ، بمجرد أن مرت مقترحات « لتواجه المستقبل » على عجل مجلس العموم ، لم تعد الزعامة تعرف ما تفعله بعد ذلك ـ بحيث أنه فى ١٩٥٠ لم يكن هناك برنامج للمرحلة التالية من الاشتراكية يمكن على أساسه دعوة الناخبين الى تأييد العمال ؟ وأخيرا ، ما الذى جعل الرأى العام المطالب بالتغيير الاجتماعى ، الذى رفع الحزب الى مراكز الحكم فى ١٩٤٥

فى صورة اكتساح ، يهبط بهذه السرعة ؟ ما الذى حول النشاط الجهادى من جانب أعضاء الحزب الى ولاء بطولى ، ولكنه تعس ، لزعامة متباعدة ٠٠ ؟

يذهب بعض الوزراء السابقين ، مثل لورد موريسون ، فى مذكراتهم الى أنه اذا كانت حكومة العمال أخطأت فان خطأها ناجم عن أنها فعلت أكثر مما ينبغى ـ لا أقل مما ينبغى : اصدار تشريعات اجتماعية أكثر مما ينبغى وتطبيق اصلاحات أكثر مما يهضمه الناخبون وتضحية الاستهلاك الشخصى بتهور أكثر مما ينبغى فى سبيل الانفاق على الخدمات العامة والاستثمارات الرأسمالية ٠ ويفخر هربرت موريسون ، على حق ، بالمهارة التى استطاع أن يحمل البرلمان على الموافقة على البرنامج التشريعى مع المحافظة فى نفس الوقت على النظام بين المقاعد الخلفية دون الالتجاء الى تعليمات مباشرة من رئاسة الحزب ٠ والواقع أن سجله كزعيم لمجلس العموم لا غبار عليه ٠ ولكن هل كان حكيما وناجحا خارج المجلس ؟ هل كان على حق فى صياغة شـــعار « التصميد » ثم يقول فى مجالســـه الخاصة أن رد الفعل لدى الرأى العام استغله المحافظون ضد الضوابط الاقتصادية وقيود التموين والتقشف بحيث أصبح من المستحيل الدعوة الى مرحلة أخرى من الاشتراكية ؟ اننا عندما ننظر الى الوراء نستطيع الآن أن نرى مدى ضعف حجة « التصميد حقيقة ٠ لأنه عندما جاءت انتخابات ١٩٥١ لم يحدث أى تحول عنيف ضد الاشتراكية فى الرأى العام ٠ بل على النقيض ، لقد استطاع الحزب التقدم فى البلاد فحصل على أعلى عدد من الأصوات فى تاريخه ولم يفقد أغلبيته الا بسبب اعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعوامل لا دخل للأنانية فيها ٠ فبرغم أن حزب العمال لم يكن لديه برنامج عمل ، وبرغم أنه صورته لدى الرأى العـــام لحقتها أضرار بسبب انشقاق بيفان وزملائه ، فانه كان لا يزال يتمتع بثقة الشـــعب أكثر من المحافظين ٠ ولو أن مستر آتلى استمر فى المقاومة ، بدلا من الالتجاء الى الناخبين والأزمة فى ذروتها ، لجنى ثمار التقدم الذى حدث فى ١٩٥١ ، ولعل الحزب كان استطاع أن يبقى فى الحكم عشر سنوات ٠

واذا تأيد هذا التحليل بالبحث المستقل فانه يكون ذا أهمية ضخمة بالنسبة لزعامة الحزب الحالية ٠ لأنه لا يكاد يمكن انكار أن الأســـطورة الاشتراكية السنية ليست مما يبشر بالخير بالنسبة لأى رئيس وزراء عمالى ٠ فينبغى ألا ننسى أن الظروف السياسية التى تولى فيها مستر آتلى الوزارة فى ١٩٤٥ كانت أفضل بكثير مما يمكن أن يتوفر لمستر ويلسون ٠ اذ أن آتلى وزملاءه كانوا ، بوصفهم أعضاء فى وزارة الحرب الائتلافية ، قد ثبتوا أقدامهم فى مراكزهم فى وستمنستر وهوايتهول ٠ فضلا عن

أنهم تسلموا نظاما محكما من تخطيط الحرب وضوابطها جعل فى مكنتهم مواجهة أية أزمة مالية طارئة واخماد أى تخريب اقتصادى ـ بشرط واحد هو أن يكونوا قد جهزوا أنفسهم بمجموعة من الموظفين الخبراء الذين يستطيعون تقدير الموقف مقدما بحيث يتيحون لمجلس الوزراء أساسا لاصدار قرارات بناء على تقدير سليم ٠

لقد كانت الظروف فى هوايتهول ووستمنستر سنة ١٩٤٥ والجو السياسى بأكمله داخل البلاد وفى الخارج ملائما الى أقصى حد لانجاز تقدم كبير مدعم فى اتجاه الاقتصاد الاشتراكى المخطط ٠ واذا كان مصير حكومة آتلى حتميا حقيقة وكان تجنب فقد معظم أغلبيتها فى انتخابات ١٩٥٠ أمرا يتجاوز نطاق قدرتها ، أو كانت السيطرة على الأزمة الاقتصادية التى أطاحت بها بعد ذلك بعام مما لا قبل لها به ، فانه يجدر بنا أن نعترف فورا بأن حكومة عمالية سيتعين عليها الاختيار بين أن تقضى فترتها فى الحكم « لا تفعل ، بطريقة مثلى ، شيئا » وبين التعجيل بتنفيذ كل اجراءاتها الاشتراكية فى الأشهر الأولى من حكمها ـ قبل أن يبدأ رد الفعل الحتمى لدى الشعب ٠ وكلا الأمرين ببساطة يثير الأسى ٠

ولكن لسوء الحظ ليست هذه هى النتائج التى يغلب أن تتمخض عنها أية دراسة جادة لسجل حكومة آتلى ٠ فالأكثر احتمالا أن الناقد المستقل سيتبين أن الخسارة الانتخابية التى حدثت فى ١٩٥١ لم تكن ضرورية بالمرة ، وأن القرار المتعجل بالاستقالة بعد ذلك بعام لم يكن نتيجة حتمية للأزمة ، بل أثر من آثار الارهاق وفقدان الأعصاب ٠ وفى كل هذه الظروف فان قرار مستر آتلى الالتجاء الى الناخبين ، ومازال أمامه ثلاث سنوات من الحكم ، يمكن فهم الأسباب التى دعت اليه ، ودوافعه الى ذلك ، كما فسرت فى كتاب ظهر أخيرا ، لا غبار عليها ، ومع ذلك فان النتائج التى تمخض عنها خطؤه فى التقدير كانت كارثة بالنسبة لقضية الاشتراكية بقدر ما كانت أحداث ١٩٣١ تقريبا ٠ ولكن فى حين أن الانهيار الذى حدث بسبب مكدونالد اعترفت به صراحة الحركة العمالية واستخلصت منه الدروس الصحيحة ، فان فشل ١٩٥١ اعتبر اختراعا شريرا من وحى المحافظين ٠

وعندما نعترف بأخطاء ١٩٥١ صراحة يصير فى حيز امكاننا أن ننظر الى الوراء بموضوعية فى سجل حكومة ١٩٤٥ ، وأن نعرض الضياع والانحدار السريعين فى قوة الدفع على بساط البحث الصريح ٠ ان كل عضو برلمان من حزب العمال كسب مقعده فى انتخابات ١٩٤٥ سيكون لديه

انطباعه الخاص عن أسباب الانحدار • وفى رأيى أن حكومة مستر آتلى ارتكبت ثلاثة أخطاء كبرى ، أولها وأبعدها أثرا هو أنها لم تقم بواجبها من الدراسة فى السنوات السابقة على وصولها الى الحكم • وقد أحرز مجلس الوزراء طبعا نجاحا فى عدة خطوات اشتراكية ـ منها تشريك الكهرباء والطيران المدنى ـ كما حققت انتصارا اشتراكيا واحدا • فبرغم مرور أكثر من عشر سنوات من تخريب المحافظين لا يزال نظام « الخدمة الصحية القومية » يقف مثالا وحيدا لحل اشتراكى جذرى فرضه وزير عرف كيف يشيع الانقسام فى القوى القائمة ويواجه تحدى الجماعات الضاغطة المهنية • بيد أنه كان هناك وزراء مكلفون بتنفيذ خطط ضخمة من التشريك تولوا الوزارة دون أى تفكير سابق مناسب للقيام بالمهمة الملقاة على عاتقهم •

وكانت خطط حزب العمال من أجل « دولة الرفاهة » غامضة أيضا بنفس القدر ، وقد وجد وزير « التأمين القومى » نفسه بصورة تكاد تكون أوتوماتيكية ملتزما بخطة بفريدج التى كانت قد فقدت جدواها حتى قبل تطبيقها بسنوات • وأكثر خطورة حتى من ذلك أنه لم يحدث تفكير جاد مسبق فى وسيلة تحقيق التحول من اقتصاد الحصار فى فترة الحرب الى التخطيط الاشتراكى فى وقت السلم • وكان من أسهل الأمور أن يشغل هذا الفراغ الفكرى بالالتجاء الى ضوابط وقت الحرب وقيوده التموينية • وصارت الاشتراكية ، نتيجة لذلك ، مرتبطة فى أذهان المستهلكين بالنقص فى المواد والتقشف ، وبالتدخل البيروقراطى من جانب هوايتهول فى الميدان الصناعى •

وعندما أصابتنا أزمة الوقود فى ١٩٤٧ تكشف الأمر على أسوأ ما فيه • فبدلا من فرض خطة قومية كاملة النطاق على الاقتصاد ، لم تكن حكومة آتلى قد زودت نفسها بالمعلومات التى لابد منها لوضع أية خطة ـ وأقل من ذلك بكثير ، بالأدوات اللازمة لتنفيذها • وفى أزمة تحويل العملة بعد ذلك بشهور قليلة كانت معلومات وزير المالية الاشتراكى فى بريطانيا عن الموضوع أقل بكثير من معلومات زميله فى واشنجتون •

وجاء الدليل النهائى على هذا الفشل فى الاستعداد للمشاكل ، بالتخطيط المتقدم الذى يقوم على أساس أفضل المعلومات المتاحة والذى يوضع بحيث يواجه المصاعب التى يمكن التنبؤ بها ، مع نشوب الحرب فى كوريا • أو أن محاولة الحكومة فى وضع برنامج ضخم من اعادة التسلح فى اقتصاد كامل العمالة دون ضوابط استيراد أو سياسة دخول ، لم

تؤد الا الى زيادة حدة التضخم الحتمى وأوضحت بجلاء كاف عدم كفاءة جهاز التخطيط الذى يعتمد عليه الوزراء • ان مستر آتلى قرر الاستقالة لأنه فقد سيطرته على الموقف •

والنقد الثانى الرئيسى عنـــدى لحكم آتلى يتعلق بالموظفين • كان الوزراء الكبار فى حكومة آتلى قد اشتركوا فى عملية الحكم فعلا بوصفهم أعضاء فى وزارة الحرب الائتلافية ، ولم يخطر على بال مســـتر آتلى أن انتخاب حكومة عمالية ملتزمة بالاصـــلاح الاجتماعى الجذرى يتطلب أية تغييرات جذرية فى الجهاز الحكومى • فقد أفترض باخلاص كامل ان كبار المديرين سيخدمون حكومة العمال بعد الحرب ، التى التزمت بالاشتراكية، بنفس الولاء الذى خدموا به الحكومة القومية قبل الحرب ، التى التزمت بمنع الاشتراكية • وفى محاولة عصبية لتجنب الاتهـــام « بالوظائف للمحاسيب » أعتمد الوزراء على مديرين من ذوى السجل الحافل ضد الاشتراكية فى ادارة المجالس المؤممة الجديدة بالتعاون مع بعض الجنرالات المتقاعدين والزعماء النقابيين الذين أدركتهم الشيخوخة • وكان تأميم السكك الحديدية أبرز الأمثلة على هذا الاعتماد الأعمى على كبار الموظفين القدمى • فقد دفع ثمن ضخم فى مشروع خاص على وشك الافلاس ، ثم سمح له بعد ذلك أن ينهار تحت حكم وزير عاجز يطيح كل بادرة من موظفى وزارته •

كم كان يتغير تعمير ما بعد الحرب عندنا ويصـــير أكثر انسانية ومبادرة لو أن مصالح الحـــكومة دعمت بســيل من الخبراء ذوى المعرفة المتخصصة والأفكار الجديدة والتعاطف مع سياسات الحكومة الداخلية والخارجية • ولكن رئيس الوزراء رفض مثل هذه المقترحات باعتبارها هراء الجناح اليسارى • ومرة أخرى ، كما حدث بعد ١٩١٨ ، عاد الموظفون المؤقتون الى مهامهم العادية ، واستمر الجهاز القديم يسيطر على امبراطورية بيروقراطية كانت قد تضخمت الى حد كبير وتركزت بشكل خطر أثناء الحرب •

وفى وزارة الخارجية سرعان ما تخلص أرنست بفين من فيليب نويل بيكر الوزير الوحيد لديه الذى يعرف شيئا عن الشئون الخارجية • وكانت النتيجة أنه فى حين كان رئيس الوزراء وسيرستافورد كريبس يعملان ـ تحدوهما الثقة فى معرفتهما الشخصية بالهند ـ على دفع قضية الاستقلال ضد العراقيل التى يقيمها موظفو الحكومة ، كان مستر بفين يشيد سمعته كوزير للخارجية بالقاء الخطب باسم النقابات فى تمجيد

حديث سير ونستون تشرشل في فلتون • وكان نجاح الوزراء الاقتصاديين ـ وبخاصة وزير الخزانة ـ في استبعاد الخارجيين ذوى الآراء غير السنية لا يكاد يقل عن نجاح وزير الخارجية في هذا المجال • واذا كانت وزارة مكدونالد في ١٩٣١ قد قتلت لارتمائها في أحضان الارستقراطية ، فان وزارة آتلى في ١٩٥١ ماتت بهدوء بين أيدى كبار الموظفين •

وعندما أصف هذين الخطأين في حكم آتلى أكتب دون معلومات داخلية وأبنى أحكامى بالضرورة على انطباعى كأحد نواب المقاعد الخلفية لم تكن لديه سوى فرصة واحدة لأن يراقب بنفسه كيف وضع مستر آتلى ومستر بفين مبادئهما الاشتراكية موضـــع التنفيذ فى ١٩٤٥ عينت عضوا فى اللجنة الانجليزية الأمريكية لفلسطين ، ومنذ تلك اللحظة الى أن فقدنا عبدان رأيت عن كثب كل مرحلة من سياسة مستر بفين الكارثية فى الشرق الأوسط ـ وبخاصة الهزيمة التى فرضها على نفسه بيد يهود فلسطين • ومن النادر أن يذهب وزير خارجية اشتراكى الى هذا الحد فى الأخذ بنصيحة وزارة الخارجية ورؤساء هيئة أركان الحرب ، أو فى ازدراء نصيحة كل من أشاروا بأنه يحقق الاعتبارات العملية ، وكذلك اعتبارات الشرف ، على أفضل وجه بالمحافظة على وعوده والتمسك بمبادئه • ان سجل حكومة آتلى فيما يتصل بالشرق الأوسط مثال كلاسيكى لما يحدث عندما يتولى وزارة الخارجية زعيم نقابى قوى ، تحدوه أطيب النوايا وتملؤه الثقة فى النفس ، ولكن بدون خطط معدة أو موظفين مختارين لتنفيذها •

ونصل الآن الى الخطأ الثالث ـ تحطيم علاقات الحـــكومة بالأعضاء العاديين فى الحركة العمالية • عندما يحين الوقت لـــكتابة قصة بيفان وزملائه سيتبين أن المشاجرات التى حدثت داخل مجلس الوزراء لم تكن سبب المشكلة • لقد كانت هذه المشاجرات هى مجرد مناسبة وقع فيها انفجار الشعور بخيبة الأمل لدى الأعضاء العاديين الذى أطاح بموريسون ودالتون من مراكزهما فى المجلس التنفيذى للحزب وخلق انشقاقا بين « الموالين » من أعضاء البرلمان والحزب فى الخارج لا تزال بعض آثاره باقية حتى الآن • وقبل أن يستقيل الوزراء الثلاثة بسنوات كانت هناك أزمة ثقة تتجمع سحبها بين جهاز الحزب ـ من السياسيين والزعماء النقابيين على السواء ـ ومؤيديهم العاملين فى جميع أنحاء البلاد • ففى هذا البلد الأوليجارشى تعود الناس التفكير على أساس « نحن » و « هم » • و « هم » تعنى طبعا الحكام ، و « نحن » تعنى المحكومين • وعندما استدعى مستر آتلى الى قصر بكنجهام فى ١٩٤٥ أحس الناس بانه يؤلف وزارة باسمنا

« نحن » بوصفنا متميزين عنهم « هم » • وقد أحس لورد شوكروس بالجو السائد وعبر عنه فى عبارته المشهورة « نحن الحكام الآن » •

ولكن هذا الفجر سرعان ما اختفى • فقبل انتخابات ١٩٥٠ بوقت طويل ـ الانتخابات التى جعلتنا كحزب فى الحكم بلا قوة ومن ثم تحت رحمة أعداء الاشتراكية ـ كان من الواضح أن حكومة آتلى بددت وهم الحكومة التى تجعل « هم » مسئولين أمام « نحن » باعتباره وهما سندكاليا سخيفا • ففى تاريخ اليسار البريطانى كله يندر أن يوجد حكم محافظ فى التمسك بالعرف الدستورى الجامد ، وتملؤه الريبة الغريزية فى كل اقتراح بشأن اشراك الشعب فى اتخاذ القرارات أو بشأن سيطرة العمال ، ويعمل بعزم واصرار على كبت المطالب المشتعلة بالنظام الاجتماعى الجديد الذى كسب الانتخابات على أساسه ، مثل حكم آتلى •

لقد كتب روبرت ميشلز فى ١٩١٣ الوصف الكلاسيكى للطريقة التى تنحدر بهـــا الحركة العمالية الديموقراطية ، التى كرست نفسها لقضية الثورة الاجتماعية ، الى حالة عبودية لزعمـــائها • وقد قرأت « الأحزاب السياسية » فى العشرينات بوصفه سردا لجوانب الخطأ فى اشتراكية ويمار وافترضت مطمئنا أن مثل هذه الأخطاء لا علاقة لهـــا بالوضع فى بريطانيا • وعندما أعدت قراءته فى ١٩٤٧ بدأت تراودنى الشكوك • واليوم أوصى بقراءته كتحليل أساسى للطريقة غير الملحوظة التى يتحول بها التركيب المعقد للديموقراطية الداخلية فى الحركة العمالية الى نظام تحافظ به أولجارشية صناعية وسياسية على القوة لنفسها ـ الى أن حدث تمرد بيفان وزملائه فقلب العملية •

واذا اعتبرت الصورة التى عرضها ميشلز كاريـــكاتورا مشوهة وطولبت بدراسة واقعية قام بها شخص أكاديمى مستنير ، فلا يتطلب منى الأمر سوى الاشارة الى كتاب روبرت مكنزى « الأحزاب الســـياسية البريطانية » • فالوقائع التى يذكرها المؤلفان واحدة تماما • بيد أن ميشلز ذهب الى أن مهمة حزب العمال ليست اســـتخدام الديموقراطية البرلمانية بمهارة المحافظين ، بل تحويلها الى ديموقراطية اجتماعية يتخلص فيها الناس العاديون لأول مرة من احساسهم بالعجز ويشاركون فى مهمة اتخاذ القرارات • ورأى للديمقراطية الداخلية فى الحزب دورا جوهريا فى هذا التحول • ومن هنا كان فزعه من تدميرها • أما مستر مكنزى فيرى الأمر بشكل مختلف • فكتابه يشيع فيه الاعجاب الشديد بالطريقة التى كان حزب العمال بزعامة آتلى يتحول بها الى أولجارشية تكاد تكون

مطابقة لأوليجارشية المحافظين . ان تحليله يؤكد تماما قانون ميشـــلز المشهور « قانون الأوليجارشية المتزايدة » . ولكنه ، على خلاف ميشلز يعتبر هذه العملية جديرة بالثناء فيما يبدو .

هل كان ميشلز أم مكنزى مصيبا فى رأيه ؟ أنا شخصيا لا شك عندى فى الجواب . فمن المؤكد أن حكومة العمال عندما ووجهت بالعداء المستتر من جانب كبار موظفى الحكومة وبالعداء الصريح من جانب صحافة فليت ستريت أحست بالحاجة الى الأعضاء العاديين الواعين سياسيا والمتعلمين سياسيا مثل أولئك الذين كانوا يتكونون فى الثلاثينات بمساعدة برامج التوعية التى تقوم بها الهيئات المختلفة . وبالتأكيد كان ينبغى اصدار التعليمات الى جهاز الحزب بعد ١٩٤٥ بتنظيم حملة على نطاق الأمة كلها لتربية العمال بحيث يحس الأعضاء العاديون بأن الزعامة فى حاجة اليهم ، لا لمجرد القيام بالحملات الانتخابية ، بل لتوليد ذلك الضغط من جانب الرأى العام اليسارى الذى تتطلبه محاربة دعاية المحافظين . فاذا أريد لأية حكومة عمالية أن تقاوم هجمات أعدائها وأن تتقدم بعض خطوات فى اتجاه الاشتراكية ، فانها لن تستطيع ذلك بمعاملة الحزب الذى رفعها الى الحكم كما لو كان مجرد آلة مفيدة فى تجميع الأصوات الانتخابية . ان ثقة حكومة آتلى فى كبار الموظفين الحكوميين وعدم ثقتها فى حركتها هى كان السبب فى توقف ديناميكيتها قبل أن تمضى سنتان على انتصارها الانتخابى . وبعد ذلك كان الانهيار حتميا . ثم جاء انشقاق بيفان فأجهز على حكم كان يطالع أنفاسه الأخيرة . ولكن النتيجة كانت انقاذ الحركة العمالية كما أنقذت فى ١٩٣١ .

وهناك طبعا جانب آخر لهذه الصورة ســـيتعين على مؤرخ حزب العمال أن يأخذه فى الاعتبار لقد كانت حكومة آتلى ، فى حدود قدرتها وظروفها ، ناجحة وعلى قدر من الكفاءة . فهى لم تحل دون التراجع الى ظروف ما قبل الحرب فحسب ، بل أنها نجحت أيضا فى تصميد الثورة الاجتماعية التى جلبتها الحرب نفسها ، وبذلك مهدت السبيل لنمو الرأسمالية الموجهة الجديدة ومجتمع الفيض فى الخمسينات . ومن هذه الناحية يعتبر دورها التاريخى فى غاية الأهمية . ولكن اهتمامى فى هذا المقال لا ينصب على الماضى بقدر ما ينصب على المستقبل . ولا سبيل أمامنا الا ارغام أنفسنا على رؤية أخطاء الأربعينات لكى نحول دون تكرارها فى الستينات .

طبيعة حزب العمال

ستوم نيرن

واضح أن حزب العمال البريطاني قوة من أكبر القوى السياسية فى العالم الرأسمالى ٠ فهو بأعضائه الذين يزيدون على ستة ملايين أكبر الأحـــزاب الديمقراطية الاجتماعية بما لا يقـارن ٠ وكانت الاثنا عشر مليونا من الأصوات التى حصل عليها فى الانتخابات العامة الأخيرة تمثل أغلبية أصوات الطبقة العاملة ـ طبقة عاملة لا تقسمها الاعتبارات الدينية أو الايديولوجية ، وتعد من ناحية التكوين الاجتماعى الطبقة المسيطرة فى أمة أغلبيتها الساحقة بروليتارية ٠ وقد ألف الحكم ، وان كانت خصائص هذا الحكم قد تبدو محدودة ٠ فقد كانت هناك ثلاث حكومات عمالية ، وتوجد الآن حكومة رابعة ـ وهو حدث كبير فى التطور السياسى فى أوربا ، بل فى العالم أجمع ٠

ولكن ترتبط بقوة حزب العمال ، ارتباطا لا انفصام له ، عناصر ضعف أقل وضوحا ، ويمثل كل من القوة والضعف جانبين لتطور تاريخى وسياسى فريد مشحون بتناقضاته الخاصة التى لم تحظ الا بقدر ضئيل من التحليل حتى الآن ٠ فاليسار البريطانى ، بما عرف عنه من عزوف عن التفكير النظرى عموما ، تجنب بشكل ملحوظ التفكير النقدى عن نفسه ٠ فحزب العمال لم يظهر الى الوجود استجابة لأية نظرية عما ينبغى أن يكون عليه الحزب الاشتراكى ، لقد قام تدريجيا وعلى أساس تجريبى مثل أشياء كثيرة فى المجتمع البورجوازى البريطانى السابق عليه ٠ وسرعان ما قبل باعتباره سمة دائمة حتمية فى هذا المجتمع ـ نوع من الآثار الباقية التى لا يجدى التساؤل بشأنها ، ان لم يعتبر مثل هذا التساؤل خروجا لا تحمد عقباه ٠ وبهذه الطريقة انتقل اليه بعض ذلك القبول المستسلم الذى يتسم به المجتمع البريطانى البورجوازى ٠ هذا بالاضافة الى أن

حزب العمال يسيطر على المسرح تماما فى بريطـــانيا ، وأرسى جذورا عميقة ، بحيث أن أى تغيير جذرى فيه صار يبدو مستحيلا ـ فأى نقـد يمكن أن يؤثر فى عملاق كهذا ؟

وأى تسجيل مناسب للحركة العمالية لابد بطبيعة الحال أن يكون تاريخيا • وهو ، مثل كل الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية ، جديد فى جوهره ـ فهو جنين مجتمع جديد ـ ولكن هذا العنصر مختف ومحدود فى حالته بغطاء كثيف يربطه بالماضى • وهذا الغطاء هو فى نفس الوقت أيديولوجية وعادات حركة ذات اتجاه عمالى ومن ورائها انعكاسات الحركة العمالية والطبقة العاملة ككل • وهو مرتبط بنوع محـــدد من التنظيم والسيطرة البيروقراطية ، ويعتمد عليه جزئيا • ولقد كان الآداة الطبيعية الفعالة فى تـــكييف حركة الطبقة العـــاملة مع مجتمع ينعطف غريزيا وبكلياته ـ طوال فترة وجود الحركات ذات الاتجاه العمالى ـ نحو الماضى • ان الأصول ، التجريبية واللامذهبية ، للحركة العمالية والطبيعة المحلية لكل جذورها ، تنبىء عن ارتباط وثيق بالمجتمع الذى ولد منه • ولكننا يجب أن نحاول تبين ما هو الجديد فى موقف حزب العمال تحت زعامة هارولد ويلسون وما مداه • وقد بدأ المجتمع البريطانى ككل يتغير بسرعة ووعى ، بعـد فترة طويلة من الجمود ، مولدا مجمـــوعة من التوترات والتناقضات الجديدة • وعاد حزب العمال الى الحكم فى لحظة حاسمة من هذه العملية ، التى هى أيضا عملية تمزق وصحوة وعى وانهيار الأساليب التقليدية للهيمنة • فما هى الامكانيات والمخاطر التى تواجه حزب العمال فى هذه الظروف ؟ ما هى المشاكل الجديدة التى تضاف الى القديمة ؟

النقابية البريطانية :

بعد هزيمة « العرائضـــية » بدأ أعظم عهود الرخاء للرأسمالية البريطانية ، فى السنوات الخمس والعشرين من ١٩٥٠ الى حوالى ١٨٧٥ • واختفت الأزمات الدورية تقريبا • و « قبيل منتصف القرن بدأ فى كل مكان تقدم كبير فى مستوى المعيشة • وفى مبدأ الأمر لم يكن ذلك نتيجـــة ارتفاع الأجور ، بل هبوط الأسعار ، ولكن فيما بعد ، عندما بدأت الأسعار ترتفع ثانية ارتفعت الأجور •• بأكثر مما يكفى لمواجهتها ـ وحل محل التمرد والحركات الجماهيرية النقابات الجيدة التنظيم ، ولـكن المعتدلة ، والجمعيات التعاونية من النوع الجديد » (١) • لقد بدأت فترة التكامل •

---

(١) ج•د•هـ كول « تاريخ موجز لحركة الطبقة العاملة البريطانية » ص ١٢٦ •

وكانت هذه النقابية المعتدلة ، التى مازالت تحتفظ حتى اليوم بتكوينها واتجاهاتها الأساسية ، هى التى تحولت الى نواة الحركات ذات الاتجاه العمالى • وقد ظلت حتى ١٩١٨ دون أن تتحول حتى اسميا ، عن القبول العام للمجتمع الرأسمالى •

ان تتبع أصول الحركات ذات الاتجاه العمالى « Labourism » فى النقابية فى العهد الفكتورى يبين حتمية ما لحق بها من اعتدال ، وهى نواة كل التطورات اللاحقة • ففى بريطانيا من ١٨٥٠ الى حوالى ١٨٩٠ كانت النقابات هى حركة الطبقة العاملة • ولم يكن هناك شىء آخر • فلم تكن هناك أية أفكار أو حركات اشتراكية ذات نفوذ ، وحتى الثمانينات لم تكن هناك حتى حركة راديكالية مهمة يستطيع العمال أن يتطلعوا اليها فى طلب التأييد • لقد كانت أصوات الاحتجاج من جانب المثقفين قليلة وبعيدة عن السياسة والطبقة العاملة اذ جنحت ، تحت الضغط الهائل لجو المطابقة الفكتورى ، نحو نبذ طوبائى للرأسمالية والتصنيع (كما هو الحال مع رسكين ووليم موريس) أو تراجعوا وصاروا مغمورين وشاذين (مثل الروائيين مرديت وصمويل بيكر) • وفى مثل هذا الفراغ ، فى أعقاب هزيمة سابقة ، لم يكن هناك مندوحة من الخضوع الكامل • وكانت البورجوازية تملك وسائل مادية ومعنوية ، أكثر فأكثر للافساد ، ومكنتها سيطرتها الاقتصادية العالمية من التنازل عن بعض الفتات للفئات العليا فى العمال المهرة الذين كانت تتألف منهم النقابات الأولى ، فى حين أضيف الى المعميات المتأصلة فى البورجوازية البريطانية الاحساس بالانتماء الى جنس أرقى يملك جزءا كبيرا من الدنيا ويمد الباقين بحاجاتهم • واعتبر الانتماء الى هذا الجنس ميزة من نوع ما ، حتى فى البؤس • وابتداء من الثمانينات ، عندما واجهت الرأسمالية البريطانية لأول مرة تحديا فى الأسواق العالمية ، زاد هذا الشعور بالرقى زيادة ضخمة ــ بدلا من أن يختفى ــ بسبب جو الامبريالية الجديد وغيبيتها •

وضعف الصراع الطبقى وجنح الى الاعتدال والتسامح طوال أربعين عاما حاسمة • وفى نهاية الفترة كانت قد تكونت عادات وتقاليد تعتمد على قوة النقابات وهيبتها وصارت انعكاسات دائمة تفرض طابعها على كل ما حدث بعد ذلك •

وقد تحددت سياسات الطبقة العاملة البريطانية بهذه النقابية • فالنقابية سيطرت على السياسة تماما ــ على عكس ما حدث فى تطور الطبقة العاملة الألمانية مثلا • وعندما بدأ العمال يفكرون سياسيا لأنفسهم،

ببطء وتردد فى العشر السنوات الأخيرة من القرن ، لم يكن أمامهم من سبيل الا البدء من الوضع الموجود فعلا وهو النقابة · اذ كيف كان يمكن أن تنجح أية حركة سياسية للطبقة العاملة اذا لم تعــد بطريقة ما على النقابات وتستخدم قوتها وأرصدتها وهيبتها ؟ وبخاصة بعد التوسع العظيم للنقابات في السنوات العشر الأخيرة من حكم فكتوريا ، بعد اضراب أحواض السفن الشهير فى لندن سنة ١٩٨٩ · وقد أدى هذا الاضراب الى دخول كتل من العمال غير المهرة فى النقابية · وقامت نقابات « عامة » كبيرة من العمال غير المهرة لتكمل النقابات « الحرفية » القديمة · وارتفع عدد أعضاء النقابات فى سنوات قلائل من حوالى ٧٥٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠٠ عضو ثم وصل فى سنة ١٩٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ عضو ·

وكان هذا النمو والتغيير الجزئى فى طابع النقابية نتيجة للأزمات الدورية القاسية ولصعوبة الأحوال بصفة عامة منذ ان انتهى الاحتكار العالمى الذى كانت تمارسه الرأسمالية البريطانية · وحدث ذلك فى نفس الوقت مع بداية دعوة اشتراكية جادة فى بريطانيا على يد أول جماعة ماركسية ، « الفدرال الديمقراطى الاجتماعى » الذى تأسس فى ١٨٨٣ ، و « الجمعية الفابية » التى تأسست فى ١٨٨٤ ، وأهم حــزب اشتراكى ــ الذى يعد السلف المباشر لحزب العمال ــ وهو « حزب العمال المستقل » الذى تأسس فى ١٨٩٣ · وأدت هذه الحركة الى نوع من الهجوم المضاد من جانب أصحاب الأعمال بلغ ذروته فى حكم المحكمة فى قضية « تاف فيل » (١٩١٠) الذى ألغى فى الواقع حق الاضراب · ودفع هذان العاملان النقابات نحو العمل السياسى · ولكن الثانى كان العــامل الحاسم حقيقة اذ لم يقتنع زعماء النقابات بضرورة التجاء الطبقة العاملة الى السياسة الا عند ما أصبح ذلك العمل ضروريا لبقاء النقابية نفسها ·

وكانت الوظيفة التاريخية للنقابية هى حماية المســتويات المادية لمعيشة العمال وعملهم ، عن طريق الصراع المستمر ضـــد آلية النظام الرأسمالى · ولم يكن ذلك فى ذاته يتطلب وعيا فى الطبقة العــاملة بأنها شىء آخر غير مجرد قطاع من قطاعات المجتمع له مشاكله الخاصة الناجمة عن موقفها الخاص · ولم يكن هناك مايدعو لأن يكون مثلهــا الأعلى أكثر من الحصول على « معاملة عادلة » للعمال فى حدود الأسس العامة التى يسمح بها الموقف · وشهدت العقود الأخيرة من القــرن الطبقة العاملة البريطانية أولا تكتسب ، عن طريق نقاباتها ، وعيا أكثر شمولا بوحدتها الجوهرية (مقابل التجزئة التى كانت تمثلها النقــابات

الحرفية) ، ثم تحاول بعد ذلك العمل على تحقيق مصالحها الجماعية عن طريق صور من العمل السياسى • ولكن دون أن تتعدى حدود اندماجيتها •

عالم لا ماركسى :

من كانوا الاشتراكيون الذين حاولوا ، بلا نجاح ، تحويل النقابات نحو أفكار أكثر طموحا ؟ من الجلى أن وصول الآراء الماركسية الى بريطانيا كان ينبغى ان تكون له أهمية كبرى • اليست الماركسية هى الجواب الواضح والوحيد على الفراغات الفكرية والسياسية فى نمو التاريخ البريطانى ؟ أليس هو المذهب الطبيعى للطبقة العاملة وفى نفس الوقت جماح الاستنارة وكل المراحل العليا من الفكر البورجوازى مجتمعين فى مركبة واحدة جديدة ؟ أماكان تفوقه على مذهب البورجوازيين البريطانيين المحافظين يضمن بالتأكيد للطبقة العاملة اذا تبنته بلوغ أيديولوجيتها « المهيمنة » الخاصة بها ؟ بيد أن انجلز اعترف صراحة ، بعد سنوات قلائل من انشاء «الفدرال الديموقراطى الاجتماعى » ، بأن المشاكل تواجهه : « يستطيع المرء أن يرى أنه ليس من اليسير حقيقة أمة كبيرة بالأفكار بطريقة مذهبية ودوجماسية حتى لو كان لديه أفضل النظريات التى تبلورت من ظروف حياتها الخاصة •• » والواقع أنه تبين استحالة هذه المهمة • ويرجع بعض السبب الى أن الماركسية ـ فى صورتها البدائية التى اعتنقها ودعا اليها « الفدرال » ــ لم تكن فى الحقيقة قد تبلورت من « ظروف الحياة » البريطانية والبرولتاريا البريطانية • لقد كانت تقوم على تحليل كثيف **للأسس الاقتصادية** لهذه الحياة ، بلا شك ــ ولكن الطابع المسيطر على الحياة الاجتماعية بصفة عامة كان ، بالذات ، تنوع الطرق التى تسترت خلفها هذه الأسس عن متناول الوعى المتوسط ، كان ذلك النسيج المتشابك من العلاقات والأفكار الكاذبة الذى أحاط بها فأخفاها • ولم يكرس ماركس وانجلز وقتا طويلا فى دراسة هذه البناءات الفوقية • وليس فى ذلك ما يؤخذ عليهما ، ولكنه فرض على تلامذتهما فى بريطانيا مشاكل خاصة • ان النظرية لاتكون فعالة عمليا وتصبح قوة ثقافية وسياسية الا عندما يحس الناس بأنها صدى للتجربة ، ولكن التجربة ، وهى الوعى الفعلى ، تأتى عن طريق تلك الشبكة المعقدة من البناءات الفوقية ولا تصل الى ما تحتها الا جزئيا وبطريق غير مباشر • ومن هنا كان ضروريا فى بريطانيا حل رموز الواقع الاجتماعى ككل • وكان ذلك يتطلب تطويرا خلاقا للأفكار الماركسية ــ

فالماركسية لا يمكن ان « تطبق » ، وكل استخدام حقيقى لها ينطوى على تنمية للنظرية نفسها ــ على نطاق كبير جدا • ولكن المثقفين البريطانيين فى ذلك الوقت لسوء الحظ مشغولون بأمور أخرى • لقد كانوا مشغولين باكتشاف المثالية الهيجلية واعادة التعبير عنها على الأسس الامبريالية المناسبة ، كما فى كتاب بوزانيكة « النظرية الفلسفية فى الدولة » مثلا الذى نشر فى (١٩٠١) ، وكان قطاع منهم يقوم بمهمة التمرد الشاقة ضد التطيرية الفكتورية ، بوحى من كتاب ج٠١٠ مور «مبادىء الاخلاق»، ولكن ذلك كان مقتصرا على الجانب « الشخصى » « والجمالى » البحت •

وقد ثبت أن نقص التقاليد الفكرية هو أكبر عقبة فى سبيل الاشتراكية ، وكان مصير ماركسيى « الفدرال الديمقراطى الاجتماعى » ، وحلفائهم ، ان يظلوا جماعة قليلة متشيعة • وذهب زعماء الحركات ذات الاتجاه العمالى الى أنه مهما كانت الماركسية مناسبة للبلاد الأجنبية فانها لاتصلح مطلقا لبريطانيا • ومع ذلك فقد كان لابد من نظرية ما لحركة الطبقة العاملة • ان النقابيين كانوا قد ناصروا اصلا لبرالية « حرية التعامل » ، وعند ما صار ذلك مستحيلا والتزموا بالعمل السياسى المستقل حاولوا لأطول فترة ممكنة أن يتجنبوا أى تبرير مذهبى لهذا العمل • وهكذا تسلطت التجريبية البحتة فى العقود الأولى من السياسة العمالية • بيد أنه عندما صارت الحركة قوة جماهيرية كبرى ، تهدد بعزل اللبرالية سياسيا (بعد الحرب العالمية الأولى) كان لابد من اضافة شىء جديد على الأقل الى التجريبية يستطيع توفير أقل قدر من التماسك• وكان لابد من ملء الفراغ الذى نجم عن فشل الماركسيين بواسطة التيارات الاشتراكية الأخرى التى نشطت ابتداء من سنة ١٨٨٠ •

الاشتراكية البريطانية :

وكانت النظريات المحلية لاتثير الاهتمام ، وغير مهمة على أى نطاق واسع • فهى فى جوهرها لاتعكس سوى ضيق الافق الثقافى الذى تتسم به البورجوازية واستسلامها المتفائل • واقتصرت على تكييف ومواءمة تقاليد بورجوازية من الدرجة الثالثة وتحويلها الى تقاليد اشتراكية من الدرجة الرابعة ، وفرضت على الطبقة العاملة كل المعايير التافهة للبورجوازية الصغيرة فى العهد الفكتورى • وقد استمدت الاشتراكية الفابية من النفعية تلك العقلانية البورجوازية الوجلة الجافة التى اعتنقتها الطبقة الوسطى البريطانية ابان الثورة الصناعية • ففيها صارت العقلانية البورجوازية عقلانية اشتراكية أساسا عن طريق احلال

الدولة محل القوى السحرية للسوق الرأسمالى القائم على حرية التعامل : بحيث أعتبر أن الأولى ستحقق « أكبر قدر ممكن من السعادة لأكثر عدد من الناس » اوتوماتيكيا تقريبا مثل الثانية • وتبعا لأيديولوجية صغار الموظفين هذه فانه برغم أن الطبقة العاملة جعلت الاشـــتراكية **ممكنة** « بأصواتها » فان المجتمع الجديد سـيخلق فعلا على يد « نخبة أبـدية من الخبراء المتواضعين ••• يمارسون القوة الكامنة فى المعرفة المتفوقة والتجربة الادارية الطويلة » (١) •

ومن الناحية الأخرى استمدت اشتراكية « حزب العمال المستقل » من مذاهب الشيع البروتستانية • فمنذ القرن السابع عشر كانت الشيع البروتستانية دائما الى حد ما حركة احتجاج جماهيرى ضد الدين«القائم»• وقد مات الجهاد البروتستانتى بصعوبة فى أمة كانت ثورتها الكبرى قد قامت تحت راية التطهرية • ولكن قبل انشاء « حزب العمال » بوقت طويل كان هذا التقليد قد انحدر الى قوة خاضعة نسبية وعاجزة ــ ومن ثم مقبولة : الى نوع من الضمير القومى غير المشاكس الذى ظل باستمرار حانقا ضد « تطرفات » الرأسمالية والسلوك الشرير من جانب الأغنياء جدا والفقراء جدا على السواء (وكانت رذائل القرن الأخير متصـلة بشرب الخمر أساسا) • كان هذا هو الهيكل الذى نقل الى الحركة العمالية• واذا كانت افكار الفابية قليلة وحافة فان اشتراكية ما بعد المسيحية هذه لم تكن فيها أية أفكار قط • فالشيع البروتستانية المنشقة كانت شديدة الريبة فى الفكر ، ربما باعتباره مرتبطا بالشيطان • ومن ثم فهمت الاشتراكية على أنها مجرد جهاد اخلاقى تدفع اليه عواطف الحنق على الظلم والمعاناة • وقد أشار ج•د•هـ• كول ، فى معرض حديثه عن أعظم دعامة اشتراكية « حزب العمال المستقل » الى أنه برغم النفوذ الضخم الذى كان يتمتع به روبرت بلاتشفور فان « اسهامه فى **الفكر** الاشتراكى كان لاشىء تقريبا • فلم يكن منظرا ولا مخططا ، كما أنه لم يضف ، أو يحاول اضافة ، أية فكرة أصيلة الى المذهب الاشتراكى »(٢)•

ومن الأهمية بمكان كبير أن نتبين العلاقة بين هذين التيارين • فقد كان بينهما ، أولا ، من الأواصر المشتركة مايكفى لجمعهما فى هيئة واحدة وللتحالف فى عمل مشترك • فكلاهما قبل الطابع **التطورى** للاشتراكية ،

---

(١) بياتريس ويب « شركتنا » •ص ٩٧ •

(٢) ج•د•هـ• كول « تاريخ الفـــكر الاشــــتراكى » الجـــزء الثـــالث ، المجـــلد الاول ، ص ١٦٧ •

قبله الفابيون اقتناعا وقبله اشتراكيو حزب العمال المستقل لعدم وجود بديل آخر . وكانت هذه التطورية تنكر فى الواقع كلية أن هناك صراعا حاسما من أجل **القوة** يلعب دورا ضروريا فى العملية ـ وكانت ظروف المجتمع البورجوازى البريطانى قد أخفت حقيقة « القوة » تماما وأضعفت الصراع بين الطبقات الى حد أن هذا التصور الوهمى كان طبيعيا تماما . بل ان الفابيين اعتقدوا فى الواقع أن العهد الرأسمالى كله لا يمثل سيطرة طبقة على طبقات أخرى ، بل مجرد « فترة من الفوضى » فى الشئون الاجتماعية ، فترة من « عدمية الحكم » بين الحكم الفيودالى من ناحية والحكم الجماعى الاشتراكى الجديد من ناحية أخرى (١) . وكان المجتمع عندهم قد أخذ يفيق من هـذه الفوضى عن طريق التوسع فى تدخل الدولة وسيطرتها ، وانه ليس على الاشتراكيين سوى المساعدة فى هذا الاتجاه الصحى الطبيعى بالدعاية المناسبة والعمل تأييدا للتأميم والملكية العامة فى البلديات . ولما كان المجتمع الحالى ليس فى الواقع « بناء قوة » بل نوعا من الخطأ التاريخى ، فان الاشتراكية لايمكن أن تكون صراعا من اجل احلال هيمنة محل هيمنة أخرى .

وكانت الخلاصة المنطقية للتطورية ، فى صـورة مجسدة ، هى « **البرلمانية** » . فالعمل البرلمانى يكفى لبناء الاشتراكية قطعة فقطعة . وكذلك فانه برغم عدم حماسة « حزب العمال المستقل » للبرلمان مثل الفابيين فقد قبله عملا . لقد كان العمال ومجاهدو النقابات فى حزب العمال المستقل لايثقون غريزيا فى هذه الأمور ـ ولكنهم لم يجـدوا بديلا .

وكان الخضوع العام لهذه الأفكار ، ولهذا الاطار القاتل من العمل السياسى ، يعنى الهيمنة الدائمة للفابية ايديولوجيا . لقد كان الفابيون هم الخبراء الفنيين فى الاصلاح ـ ربما أقدر المصلحين من هذا النوع انتجتهم الاشتراكية فى أى بلد . وتركزت جهودهم على الأمور العملية المباشرة . فاحساسهم الدقيق بما هو ممكن ، واحترامهم الكبير للوقائع التى حولهم ، وذخيرتهم الضخمة من المعلومات والحجج ، كلها جعلتهم مصلحين ذوى **فاعلية** . وكانت أبعادهم بطبيعة الحال هى الابعاد المناسبة للاشتراكية **المتطورة** والبرلمانية . وكان اشتراكيو حزب العمال المستقل على النقيض من ذلك من الطبقة العاملة فى الغالب (فقد كانت قوة

---

(١) سيدنى ويب « أساس الاشتراكية : تاريخيا » فى « المقـالات الفـابية » (١٨٨٩) .

الحزب أساسا فى المدن الصناعية الكبرى فى الشمال ، فى حين كـــان الفابيون من أهل لندن) وكان ينقصهم تكوين الخبراء الفنيين ووجهـة نظرهم • فكان تمردهم على المجتمع ، بمعنى ما ، **حقيقيا** أكثر بكثير من الفابيين : فقد كان غضبهم ضد الرأسمالية منفعلا ، وتبنوا الهـــدف **النهائى** للحركة الاشتراكية بصورة جادة ، وأرادوا أن يروا بدايات التغيير الحقيقى فى حياتهم • وقد نبذوا بغريزتهم أبعاد «التطورية »و «البرلمانية»، ولكن لما كانوا قد قبلوا « البرلمان » فكريا فانهم اضطروا لقبول زعامة الفابيين داخل الاطار الأوسع لحركة الطبقة العاملة •

وقد صار تقليد حزب العمال المستقل فيما بعد يمثل ، بمعنى ما ، « ذاتية » الجناح السياسى للحركة العمالية ــ انفعال الحركة فى مقابل « عقلها » أو « فكرها » الفابى • وعند ما اتحد التقليدان داخل « حزب العمال » أسهمت عوامل أخرى أيضا فى هيمنة الفابية • ولكن المرء يستطيع أن يرى أن الفابيين كانوا لابد بطبيعة الأمر أن يتولوا القيادة ــ وكيف أن اشتراكية « حزب العمال المستقل » ، برغم ما يحظى به من قاعدة عمالية ، وبرغم اصالة الانعكاس والمشاعر مما يجعلها أكثر مدعاة للاعجاب من الناحية الانسانية من الفابية بما لا يقاس ، لا يمكن أن تكون الا معارضة « يسارية » جمدت داخل اطار من الاتجاهات العاجزة بدرجة تزيد أو تنقص • لقد قدر لها أن تصير « جناحا يساريا » بصفة دائمة ومتمردة بالضرورة على التفاهة الفابية ــ ولكن غير قادرة على بلورة هذا التمرد بصورة متسقة وتنميته وملء الفراغ الفكرى ، مشلولة داخـل حركة أكبر للاتجاه العمالى : أقلية معارضة بصورة دائمة ينقصها مايؤهلها لفرض هيمنتها على الحركة بدورها •

أفضل بديل اشتراكى ثان :

وقد تساعدنا هذه الاعتبارات للتعرف على المشكلة الأســـاسية الثانية فى الحركات ذات الاتجاه العمالى السابقة على انشاء «حزب العمال» • لقد كان لابد أن تسيطر النقابية ، بحكم قوتها وحجمها ، على الحـركة السياسية الوليدة ، كما رأينا • وكانت المعضلة التى تواجه جميع الرواد الاشتراكيين ، كما يصفها كول (فى حديثه عن « حزب العمال المستقل»): « وسرعان ما ادركوا انهم •• اما أن يحملوا النقابات على الانضمام اليهم أو يقنعوا بأن يبنوا ببطء شديد حزبا على أساس الاشتراك الفردى على النمط الاشتراكى السائد فى القارة • ولما لم يكونوا على استعداد للانتظار فقد فضل معظمهم الطريق الاقصر بانشاء حزب يقوم أساسا على انضمام

النقابات برغم أنهم لن يستطيعوا انشاء هذا الحزب الا بتمييع شديد لأهدافهم الاشتراكية ... » (١) .

والواقع ان حزب العمال كان نوعا من « الطريق الأقصر » تاريخيا الى الاشتراكية ، ولكنه طريق ثبت فيما بعد أنه أطول وأصعب بكثير جدا مما اعتقد الاشتراكيون الأول ، ولعله كان أطول من البديل الآخر نفسه .

وعندما وافقت النقابات أخيرا على انشاء حركة سياسية للطبقة العاملة بعد « حكم تاف فيل » كان الاشتراكيون فى الواقع سعداء جدا بقبول شروط النقابات . فالحزب السياسى المقترح لن يكون اشتراكيا ، بل مكرسا « للمصلحة المباشرة للعمال » — أى النقابية على الصعيد السياسى ، حزب سياسى يمثل مصالح الطبقة العاملة بالطريقة التى تتناول بها النقابة مصالح أعضائها . وبرغم أن النقابات كانت تقدم الأرصدة وتضع الاتجاه العام للحزب الجديد ، فان القسم الأكبر من منظميه العاملين وزعمائه كانوا بطبيعة الحال من الاشتراكيين . اذ انضمت الجمعية الفابية وحزب العمال المستقل الى التنظيم الجديد ، بنفس الطريقة التى انضمت بها النقابات ، ومنهما جاءت الكادرات . هذا هو القالب الذى تكون داخله طابع الاشتراكية البريطانية ، الطابع الذى سيتخذه حزب العمال ككل عندما يصير حزبا اشتراكيا ، فى آخر الأمر ، سنة ١٩١٨ .

والديناميكية الداخلية لهذه الاشتراكية هى المشكلة الأساسية الثانية بالنسبة للحركات ذات الاتجاه العمالى . ففى حزب العمال صارت الفابية هى تقليد الزعامة اليمينية المسيطرة ومصدر الأفكار التى تحكم معظم تصرفات الحكم . فزعماؤه جميعا اما فابيون صراحة (آتلى وجيتسكل) أو ضمنا ، أيا كانت خلفيتهم الظاهرية ، (مكدونالد وهندرسون ولانسبورى) . وصار حزب العمل المستقل « الجناح العمالى اليسارى » فى احتجاج غريزى مزمن ضد الزعامة ، ولكنه يخضع لها فكريا ولا يستطيع أن يقدم ما يحل محلها بفعالية . ومن ثم فان الحركات ذات الاتجاه العمالى منيت منذ مبدأ الأمر **بيسار ضعيف جدا** .

وهذه هى ، بمعنى ما ، المأساة الداخلية فى حركات الاتجاه العمالى — لأن اليسار كان يعبر دائما عن أكثر عناصر الطبقة العاملة حيوية

---

(١) ج.د.هـ. كول « تاريخ حزب العمال من ١٩١٤ » ص ١٥٢ .

وأكثر القوى الاشتراكية الحقيقية ايجابية وقدرة كامنة على فرض هيمنة الطبقة على الحزب والدولة • ولكن « اليسار العمالى » ، اذ عبر عن هذه القوى بالطريقة وفى الظروف التى أشرنا اليها ، كان سببا فى اخفاقها الكامل ووضعها تحت تصرف الاصلاحيين من الجناح اليمينى • ولم يستطع حتى أن يؤثر تأثيرا جديا فى الزعامة ، الا فى ظروف نادرة ومؤقتة • ومن هنا كان فى وسع تقليد الزعامة الفابى ، الذى تؤيده دائما النقابات ، أن يكتسب قدرا كبيرا من الاستقرار والاستمرار ـ نوع من أسرة حاكمة ، فى الواقع ، التى تتفرد باجراءاتها الداخلية فى التجنيد والتنسيق بصورة تكاد تكون مستقلة عن الحزب • وأعاقت هذه القوة النقدية الداخلية الدائمة بدورها أى تطور حقيقى « للجناح اليسارى » ، كما لو كان تقليد حزب العمال المستقل ، الذى كان من الواضح أنه بداية حزب اشتراكى بريطانى جماهيرى حقيقة ، قد شل بالدخول فى قالب الحركات ذات الاتجاه العمالى • وكان هاردى وزعماء حزب العمال المستقل الآخرين يتوقعون انهم سيستطيعون تحويل حزب العمال بسرعة الى الاشتراكية • وبدلا من ذلك حولتهم ظروف الحركة العمالية ، وضعفهم الداخلى ، الى معارضة دائمة تلح باستمرار على حزب العمال أن يتجه الى اليسار وغير قادرة باستمرار على تحريكه ، لا تدرك وضعها تماما ومعناها الحقيقى ، ولا تستطيع العمل داخل اطار الحركات ذات الاتجاه العمالى ولكنها لا تجد لذلك بديلا ، تضطهدها الفابية بوجلها وتفاهتها ولكنها بلا بديل تتقدم به • ومن الجلى أن حزب العمال لم يستطع أن يصير التعبير السياسى الكبير الوحيد عن الطبقة العاملة البريطانية وأن يبقى فى هذه الصورة كل هذه الفترة الا لأن لديه « جناحا يساريا » من هذا النوع العام • فالتقاليد والأفكار الاشتراكية الأخرى ما كانت لتستطيع أن تتحمل حزب العمال ، وما كان حزب العمال ليتحملها ـ وكان لابد عندئذ أن تحدث انشقاقات مثل تلك التى عرفتها الحركات الأخرى تؤثر تأثيرا حاسما فى التطور السياسى للطبقة العاملة والأمة كلها •

منافقون وخونة :

ابتداء من ١٩٠٦ كان « الحزب العمالى » يعمل أساسا كنوع من « الجماعة الضاغطة » باسم النقابات (أو على نطاق أوسع « جماعة ضاغطة » باسم الطبقة العاملة ككل) • ولم يكن فعالا جدا كجماعة ضاغطة • فقبوله الانهزامى « للبرلمانية » جعله فى معظم الحالات جناحا خاضعا لحزب الأحرار • ونستطيع أن نتبين شيئا عن تطور حزب العمال

فى سنواته الأولى فى التناقض بين بيانين قالهما بن تيللت ، أحد مجاهدى النقابات ممن قاموا بدور بارز فى انشاء حزب العمال المستقل وحزب العمال . ففى حديث له سنة ١٨٩٣ أكد أن الاشتراكيين يجب عليهم أولا وقبل كل شىء « أن يستولوا على أن النقابات فى هذا البلد ، مجموعة من الرجال الجيدى التنظيم ، الذين يدفعون اشتراكاتهم ، وهم اشتراكيون فى عملهم كل يوم ، وليس على منصة الخطابة فحسب ، ولا يصيحون منادين بالثورة الدموية الحمراء ثم يختبئون تحت الأسرة عندما تجىء هذه الثورة ... ان تجربته فى النقابات جعلته يقول بسرور انه لو كان هناك خمسون حزبا ثوريا أحمر مثل تلك التى فى ألمانيا لفضل النقـابات الراسخة العملية المقاتلة التى فى انجلترا على كل جعجعة الثوريين فى القـارة وثرثرتهم » (١) . كانت هذه هى الروح الحقيقة للحركات ذات الاتجاه العمالى : ازدراء للنظرية بفخر وامعان فى الفوفينية بابتذال ، مضللة تماما بتمويه الديموقراطية الاشتراكية ووضعها « للثورة » (باعتبـارها أربعة وعشرين ساعة من « العنف الدموى ») مقابل « التطور » (باعتباره نوعا من تحقيق الاشتراكية بعملية جمع حسابية للاصلاحات الصـغيرة المنتظمة) . ومع ذلك فان الشخص نفسه ، بن تيللت ، هاجم بعد ذلك بخمسة عشر عاما النواب العمال على أنهم « منافقون .. يردون دين الطبقة التى أيدتهم بخانتها » (٢) . ولكن « الحزب البرلمانى » كان النتيجة المنطقية الوحيدة لوجهة النظر وللسياسة اللتين دعا اليهما تيللت نفسه فى ١٨٩٣ . « فالنفاق » و « الخيانة » كانا النتيجة الطبيعية للاتجـاه « الراسخ ، التقدمى العملى » الذى سبق أن دافع عنه بحماسة .فالنقابيون عادة **ليسوا** « اشـتراكيين فى عملهم كل يوم » ، وقد أدى الزعم بأنهم كذلك ، وأنه يمكن اقامة حركة سياسية كبرى عليهم بحالتهم التى كانوا عليها ، الى خلق سياسيين لم يكونوا « اشتراكيين فى **عملهم** كل يوم » أيضا .

ان العنصر الناقص فى سمات الحركات ذات الاتجاه العمالى يبرز بجلاء من ملاحظة تيللت : انه التربية الاشتراكية ، المهمة المعقدة الصعبة التى تستهدف تغيير الوعى ليعبر عن غرائز الجماهير فى عملها اليومى (وتنميته عن طريق هذا التعبير) . ان علاقة الحركات ذات الاتجـاه

---

(١) ج.د. كول « سـياسة الطبقـة العاملة البريطـانية ١٨٣٢ - ١٩١٤ » ص ١٤١ .

(١) ر. ميليباند « الاشتراكية البرلمانية » ص ٢٨ .

العمالى بالطبقة التى تمثلها علاقة سلبية فى جوهرها • فهى ، تاريخيا ، تقبل الطبقـــة العاملة والتنظيمات التى طورتها هذه الطبقة فى نموها الطويل ، أى النقابات ، باعتبارها وقائع حاســـمة • وقد ظهرت على المسرح متــأخرة لتمثل طبقة تـــكيفت فعلا وبعمق مع ظروف المجتمع البورجوازى وتشبعت بروحه المحافظة ، واعتبرت أن وظيفتها هى مجرد استمرار هذا التطور وانها هى ذاتها خطوة أخرى فيه • ولكن النماذج التطورية التى يقوم عليها فكر الحركات ذات الاتجاه العمالى وعملها نماذج كاذبة • ان ما ينطوى عليه حزب عمال من تقدم فى اتجـــاه العمل على الصعيد السياسى ليس خطوة أخرى حقا فى نفس الطريق التطورى ، انه ليس عملية « طبيعية » من النمو على نفس الأساس • فالأمر ينطوى على عامل جديد يتطلب تغييرا جذريا وكاملا أكثر مما يسمح به هذا التشبيه ــ تغيير كيفى فى الواقع • فالصعيد السياسى هو صعيد القوة : ان الحزب السياسى انما يطالب بصورة معينة من الهيمنة على المجتمع ككل ، والحزب الاشتراكى ينوى استخدام مثل هذه الهيمنة لاعادة تشكيل المجتمع • ومشاكل الســـيطرة من نوع يختلف عن نوع المشـــاكل التى تواجه النقابات ــ على الأقل النقابات كما وجدت فى بريطانيا حتى ١٩٠٦ • فهى تفرض على طبقة اجتماعية ظلت حتى ذلك الوقت خاضعة ، وعلى تنظيماتها ، تطورا نشطا واسع المدى ، تفرض أبعادا جـــديدة وتوترا جديدا وتكيفا ايجابيا وعنيفا فى ميدان الثقافة ــ نوعا من الانقلاب الشامل فى الواقع اذا أريد أن تكون الهيمنة جديدة حقا • والقوة الدافعة لهذا التغيير لا تنبثق آليا من الطبقة العاملة ــ وبخاصة الطبقة العاملة البريطانية كما كانت فى عهد الامبريالية ــ ولا تنتقل الى الزعماء السياسيين بواسطة رابطة سلبية بينها وبينهم •

وهناك مفارقة واضحة هى مفتاح النقص الأساسى فى اشـــتراكية الحركات ذات الاتجاه العمالى • ان القوة السياسية الكامنة فى الطبقـــة العاملة لا تحقق فعاليتها عندما تقبل الحركة السياسية التى تقوم على هذه الطبقة وجهة النظر والتكوينات التى خلقها العمال فى صراعهم كطبقـــة خاضعة على أنها أمور مسلم بها • فالتكوينات لا يمكن أن تجدد حقا صورة الحركة السياسية ومضمونها ــ ومن هنـــا فان الأمر ينتهى بالأحزاب السياسية ، عندما تقبل هذا الأساس ، بالخضوع لعوامل أخرى مختلفة تماما ، كما يتبين بوضوح تام من تاريخ الحركات ذات الاتجاه العمالى ، تتمثل فى الضـــغوط التى يمارســـها المجتمع البورجوازى من خارج

البروليتاريا والأوضاع والأساطير التى تشمل حركتها • ومن المفارقات ان « الاحترام » التعس الذى تطلع اليه حزب العمال الوليـــد ، ومناوراته السياسية المتخاذلة ، و « اعتداله » الذى شل فعاليته ـ وبعبارة أخرى كل جهاز « الخيانة » ـ انبثقت من أساسه البرولتارى البحت • فقد حدد هذا الأساس ، ظاهريا ، طبيعة الحركة الاشتراكية السياسية ، ولـكن لأنه لا يستطيع فى الحقيقة أن يفعل ذلك ـ للأسباب التى أشرنا اليها ـ فان الثقافة السياسية الفعالة للحركة الاشتراكية كان لابد أن تـــكون بورجوازية لا اشتراكية • اذ ترك الطريق مفتوحا على مصراعيه لما يمكن أن نسميه بدقة أكثر ثقافة سياسية « تحت البورجوازية » ، فضلات القيم الانجلو ساكسونية العظيمة ، والمحاكاة الذليلة لأفكار الطبقة الحاكمة وعاداتها التى لا صلة لها بالكيان التاريخى للطبقـــة العاملة • وتترك المفارقة أثرها حتى على صعيد الأشخاص : اذ يقابل الطـــابع العمالى الراسخ لمجاهدى حزب العمال ـ الذى يراه المرء على الفور فى أى مؤتمر لحزب العمال ـ بالضرورة اطارات حاكمة مستمدة مباشرة من الطبقـــة الحاكمة ومتشعبة بأفكارها وتقاليدها ، مثل آتلى وجيتسكل ودالتون وكثيرين غيرهم •

هل يعنى ذلك ان الطبقة العاملة لا يمكن أن تطور حركة اشتراكية حقيقية الا تحت وصاية المثقفين الثوريين ، وصاية طبقة مثقفة برولتارية فى أصولها ؟ ان هذا ، بدوره ، لا يمثل سوى جانب واحد من الحقيقة • فمفهوم المثقفين الذين « يتلاعبون » آليا بالطبقة العاملة مجرد نقيضـــة لمفهوم الحركة السياسية التى تنبثق تلقائيا من الطبقة العاملة • أما فى الواقع فانه لا يمكن خلق حركة سياسية برولتارية واشتراكية حقيقية الا بقيام علاقة ديالكتيكية بين الزعماء والجماهير (علاقة تعمل على الغاء التمييز بين « المثقف » و « المنفذ » ، كما قال جرامسكى) • وقد كان عدم وجود هذه العلاقة هو ما جعل الحركات ذات الاتجاه العمالى عاجزة • ومن ثم فان الفشل التاريخى للمثقفين ـ وبخاصة «**خيانة الكتابيين**» التى بلغت ذروتها فى الحركات ذات الاتجاه العمالى ـ لا يعنى عدم وجود طبقة من السادة المصطفين الذين يمنحون العمال بركات حكمتهم من أعلى ، بل الى عدم وجود العنصر المستقطب الذى تتطلبه الحركة الاشتراكية لكى تحقق ذاتها •

لقد قال مكدونالد فى ١٩١٢ ان الاشتراكية « يجب أن تبدأ بوقائع الوحدة الاجتماعية ، لا بوقائع الصراع الطبقى ، لأن الأولى هى الحقيقة

الغالبة على المجتمع » (١) • ومن ثم لم يكن مفاجأة أن انغمس « حزب العمال » الجديد بعد ذلك بسنتين ، بعد الدور التابع والشائن الذى لعبه فى البرلمان ، فى مشاركة فعالة فى الحرب العالمية الاولى • وقد لوحظ أنه « قبل ١٩١٤ كان الأعضاء المستنيرين من الاطارات الحاكمة فى بريطانيا يرون فى زعماء حزب العمال خصوما وحلفاء فى نفس الوقت » (٢) • وبعد ١٩١٤ كفوا سنوات طوالا عن أن يكونوا خصوما • وقد اشترك حزب العمال فى الحكم لأول مرة عندما دخل وزارة الحرب الائتلافية سنة ١٩١٥ ، وفيما بعد لعب دورا أكثر أهمية (وكانت له ثلاث وزارات) فى وزارة لويد جورج الائتلافية • وأدت الحرب الى ضعف عام للنفوذ الاشتراكى داخل الحركة العمالية ، كما أدت الى اثارة العداء بين النقابيين واشتراكيى حزب العمال المستقل ـ وخصوصا بسبب الدعوة السلامية ضد الحرب من جانب بعض زعمائه •

ولكن اذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جلبت تميعا آخر للحركة العمالية وأضعفت فيها النفوذ الاشتراكى ـ الضعيف أصلا ، فان أثرها فى نواح أخرى كان مختلفا تماما • انها **صنعت** حزب العمال بالصورة التى نراها اليوم • فظروف الحرب أرغمت الحكومة على وضع خطة واسعة النطاق تماما من سيطرة الدولة على الاقتصاد ـ بما فيه الأسعار والايجارات فى بلد كان يدين أصلا « بحرية التعامل » • ورأت الحركة العمالية فى ذلك دليلا على عدم صلاحية الرأسمالية ، وأنها نوع من « اشتراكية وقت الحرب » يمكن المحافظة عليه وتوسيع نطاقه بعد الحرب • فجزء من التصور الفابى قد تحقق عمليا ، وكان ذلك أشد تأثيرا بكثير من أى فصاحة على الزعماء النقابيين « العمليين » • وبصفة عامة خلقت صدمة الحرب احساسا بامكانيات جديدة ، ومطلبا غامضا بعالم جديد يتفق مع تقدم الأفكار الاشتراكية • وحتى رئيس الوزراء اللبرالى ، لويد جورج ، أحس فى ١٩١٧ بأن عليه أن ينصح وفدا عماليا بأن « حالة المجتمع بأكمله فى ذوبان بدرجة تزيد أو تنقص •• وتستطيعون أن تطبعوا هذه الكتلة الذائبة أى شيء تقريبا ، ما دمتم تفعلون ذلك بثبات وعزم •• فكروا فى أساليب جديدة ، فكروا فى طرق جديدة •• لا تفكروا دائما فى العودة الى حيث كنتم قبل الحرب : حققوا عالما جديدا حقيقة (٣) •

---

(١) جيمس رامساى مكدونالد « السندكالية : بحث نقدى » ص ٥٠ •

(١) ر• ميليباند « الاشتراكية البرلمانية » ص ٣٨ •

(١) تقرير مؤتمر حزب العمال السنوى ، ١٩٣٧ ص ١٦٣ •

وفى نفس العام أضافت الثورة الروسية مثيرا جديدا • ويتبين مدى قوة هذا المثير فى حادثة من أغرب الحوادث فى تاريخ حزب العمال ، وهو « مؤتمر ليدز » المشهور فى ١٩١٧ • ففى هذا الاجتماع ، الذى نظم للاحتفاء بالثورة الروسية ، فوجىء العمال البريطانيين بمنظر مكدونالد وبعض الشخصيات المهمة الأخرى يؤيدون قرارا يطالب « بانشاء مجالس لمندوبى العمال والجنود (سوفيتات) فى كل مدينة وقرية ومركز لبدء نشاط الطبقة العاملة وتنسيقه •• ومن أجل التحرر السياسى والاقتصادى الكامل للعمال فى العالم » (١) • ان هذه الصحوة التى تطالب بتكرار الثورة الروسية فى بريطانيا اختفت بسرعة ، ولكن حقيقة وقوعها فى ذاتها تبين كيف أن الحركة العمالية قد صارت مؤقتا مفتوحة لأى تغيير وأفكار جديدة •

حزب العمال الحديث :

وهكذا حققت الحرب العالمية الأولى مالم تستطع الجماعات الاشتراكية البريطانية الصغيرة • فتحت تأثيرها اتجهت الحركة العمالية نحو قبول صورة من الاشتراكية وأخيرا استطاع حزب العمال أن يكون حزبا اشتراكيا وليس مجرد حزب نقابات • ولكن لما كان هذا قد حدث فى وقت كان الاشتراكيون أنفسهم فيه ضعافا الى أقصى حد ، فانه اتخذ صورة أقل حد أدنى ممكن من التحول الى الأفكار الجديدة • وكان الاشتراكيون فى مركز ضعيف فى دعم عملية التحول هذه ودفعها • فزعماء النقابات اذا كانوا قد صاروا يميلون الى الفكرة المجردة عن الاشتراكية أكثر من ذى قبل ، فانهم أصبحوا لا يميلون الى معظم الاشتراكيين فعلا أو يثقون فيهم أكثر من ذى قبل ، ولم يكونوا على استعداد للتفكير فى أى تحول جذرى لحزب العمال • وكانت الشخصية الرئيسية فى التحول آرثر هندرسون ، النقابى القديم وأحد زعماء حزب العمال فى وقت الحرب • وقد تبين أن حزب العمال ممكن أن يصير حزبا سياسيا حقيقيا على النطاق القومى ، وأن الحزب السياسى حقيقة لابد أن تكون له أيديولوجية• وفى حالة حزب العمال كان النداء الايديولوجى الجديد الوحيد فى الاتجاه الاشتراكى • وبخطوة تجريبية الى الأمام حدثت مرحلة أخرى حريصة فى « التطور » البريطانى ، وبحل وسط آخر أكثر خبلا ، تكونت أخيرا أداة الاشتراكية البريطانية لتشغل مكانها المناسب فى الفلك البريطانى فى منتصف الطريق بين مجلس اللوردات و « فرق الكشافة » • وكنتيجة

(١) س• جروبارد « الحركة العمالية البريطانية والثورة الروسية » ص ٣٨ .

لمناورات سياسية متقلبة لانهاية لها وعدد لا يحصى من الحلول الوسط ، تكون خليطا من الاشتراكية والنقابية والأخلاق البروتستانتية داخل اطار شامل من « الوقار » • وجاء حزب العمال متأخرا الى المسرح السياسى ، ومع ذلك فان مجيئه كان مصحوبا أيضا بفوران جديد أوسع نطاقا فى وعى الجماهير ، وكان هو نفسه تعبيرا جزئيا عن هذا الفوران ، وبرغم نقائصه استطاع أن ينمى هذا الوعى بقوة • وكانت الآفاق الجديدة التى أتاحها ، بعضها سراب وبعضها حقيقى • وسنتبين حقيقة كل منها مع الوقت • بيد أن اتاحة أبعاد جديدة مستقلة الى حد ما للطبقة العاملة برغم ما فيها من نقائص وقيود وبرغم أنها جاءت متأخرة كان شيئا عظيمــا وانجازا دائما فى هذا البلد الذى يحتويه الماضى •

ووضع دستور جديد للحزب بوساطة هندرسون وسيدنى ويب أساسا ، وصودق عليه فى مؤتمر خاص فى فبراير ١٩١٨ • وما زال قائما حتى اليوم مع تعديلات طفيفة • وقد وضع الدستور الجديد ليوفر تنظيما جديدا للحزب يقابل أيديولوجيته الجديدة • فقد كان الحزب حتى ذلك الوقت مجرد مجموعة من المنظمات المنضمة ، معظمها نقابات وجماعات اشتراكية ، ولم يكن له أعضاء أفراد خاصين به ، وصار الآن يجند الأعضاء مثل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الاخرى • وحتى ذلك الوقت كان وجوده غير ثابت ، فى مكان ما بين السياسة والنقابية ، والآن تحول الجنين السياسى الى كائن سياسى كامل ، ذى أهداف سياسية حقيقية ، ويستمد قوته من شبكة واسعة على النطاق القومى من المجاهدين السياسيين بدلا من أن يستمدها من منظمات أخرى •

ويظهر فى الأحاديث والمناقشات التى دارت حول الدستور الجديد وعى بمدى أهمية التغيير الجديد ، وكان ذلك شبه ميــلاد جديد لحزب العمال • بيد أن الوعى هــذه المرة أيضا ، لم يبلغ مســتوى الدلالات الموضوعية للتطور الحادث ، كما كان الحال عند ميلاد الحزب • وقد رأينا فعلا الى أى مدى كانت المشاكل التى تواجه أى حركة اشتراكية سياسية جديدة وكبيرة بالمقارنة بمشاكل النقابية والى أى مدى تقل مقتضــيات الأبعاد الجديدة للقوة ، ولكن هندرسون والزعماء الآخرين ظلوا لا يدركون هذه الأبعاد فى ١٩١٧ و ١٩١٨ الا بصورة جزئية • وكل ما استطاعوا أن يفعلوه هو أن يضيفوا الى « الطريق الأقصر » الأصلى الذى تبنته الحركات ذات الاتجاه العمالى « طريقا أقصر » آخر ، تجريبيا وغير مدروس ، فى الاتجاه العام نحو الاشتراكية •

ان التغييرات الاجتماعية التى تتطلع اليها الاشتراكية واسعة المدى · ولا يمكن أن يحققها الا أجيال من الناس بصراع صعب بدأنا الآن فى فهمه · واذا كان هناك شيء مؤكد فى الاشتراكية فهو أن مثل هذه التغييرات ، اذا أريد أن تكون واعية وتحت السيطرة ، تتطلب تكريس جهود أعداد كبيرة من الناس ومشاركتهم الايجابية · فلا يمكن تحقيقها بواسطة عدد قليل من زعماء الحزب ، أو بضع مئات فى البرلمان ، أيا كانت القوانين التى يصدرونها · ولكن ما هو طريق أى حزب الى مثل هذه الطاقة الجماهيرية . الى توجيه الارادة الشعبية التى لا يستطيع غيرها اقامة مجتمع جديد حقيقة ؟ ان طريقه اليها هم الناس الذين فيه ، مجاهدو الاشتراكية . أولئك الذين يطلق عليهم عادة ، حتى من جانب اليسار ، ذلك الاسم الكريه « الأعضاء العاديون » · فمن وجهة النظر الاشتراكية هم الحزب والحركة ، وهم وحدهم الذين يستطيعون تحويل الأفكار الى قوة مادية ويصيرون نواة تلك الطاقات التى تضيع بدونهم · ان أى حزب اشتراكى لابد أن يمثل فى ذاته ، الى أقصى حد ممكن ، مستقبل الاشتراكية التى يدعو اليها ، ومن ثم فان الاشتراكيين لابد أن يعوا انهم الحركة ويشعروا أنها حركتهم وتحت حكمهم تماما ـ لأن الديموقراطية الشاملة ستكون جزءا من الاشتراكية ، ولا يمكن الا أن تكون عنصرا أساسيا فى أية حركة اشتراكية حقيقية · ومن هنا يستطيع المرء أن يقول ان هناك مبادىء معينة فى التنظيم تنبثق من معنى الاشتراكية ذاتها وتفرض نفسها على أى حزب اشتراكى · وأيا كانت العقبات التى تحول دون مثل هذه الديموقراطية ـ وهى مشاكل أشار اليها كثير من النقاد فى الماضى ـ فان الجهد الذى يبذل فى تحقيقها والمحافظة عليها يظل مع ذلك التزاما أساسيا بالنسبة لأى حزب اشتراكى وأحد العناصر الحيوية فى طبيعته الحقيقية ·

ونحن نرى فى أحداث ١٩١٨ ودستور حزب العمال الجديد عيوبا تنظيمية تتبلور وتقابل بالضبط الضعف الثقافى فى الحركة العمالية ، وتجعله أكثر دواما بتجسيده فى بناء قومى كبير جديد · وداخل حزب العمال نفسه يجد المرء ارتباكا كبيرا فى الرأى حول مسائل تنظيمية بسيطة ، وجهلا تاما بكيفية عمل الحزب وما ينبغى أن يكون عليه عمله·ويتجاهل « اليمين العمالى » عادة هذه المشاكل لسبب قوى وكاف هو أن التنظيم الحالى للحزب يجعلهم فى مركز القوة بصورة دائمة ، وهم يدرسون أساليب استخدامه لا مبادىء تكوينه · وتجاهلها « اليسار » لأنه أحس دائما ـ بما فيه من عنصر أخلاقى ، انه يمكن تحويل معتقدات الناس بالوعظ أيا كان نوع

تنظيمهم • واذا لم يكن الاشتراكيون أنفسهم مهتمين بفهم تنظيمهم ــ أى مجتمعهم وطريقة حياتهم ــ كيف يمكن لأولئك الذين خارج حزب العمال أن يفهموا أكثر منهم ؟

والواقع أن تنظيم بناء حزب العمال يجسد تماما التجربة التاريخية للحركة العمالية فى بريطانيا كلها ، ويمثل ذروة كل من انجازاتهـــا وعيوبها • فهو نتاج عملية « تجريبية » ، أى سلسلة من الحلول الوسط الجزئية بين القوى التاريخية المختلفة ، ومن ثم يمثل على الصعيد العملى التوازن المسيطر بين مثل هذه القوى • ولـــكننا رأينا كيف أن النمط المسيطر لحياة الطبقة العاملة ومؤسساتها فى بريطانيا صار ، بصـــورة حتمية ، نمطا محافظا لا تتولد عنه سوى وجهة نظر اندماجية أو قطاعية طبقية على أحســـن الأحوال • وكانت النقابات هى راعية هذا الاتجاه ، كما كانت ترعى مستوى معيشة العمال • ومن هنا كان استمرار هيمنتها على حزب العمال بعد ١٩١٨ يعنى استمرار هيمنة هذا الاتجاه فى الحركة العمالية • وفى حين أن المهمة الموضـــوعية التى تواجه الاشتراكية فى بريطانيا هى اصلاح وجهة النظر العامة هذه ، ثمرة الخضوع والهزيمة ، ظلت فى قلب الاشتراكية نفسها بوصفها الصخرة الأساسية التى يقوم عليها حزب العمال • ان ميلاد الحزب الثانى فى ١٩١٨ ، تلك الخطوة فى مستقبل الاشـــتراكية ، كان أيضا خطوة الى الوراء فى الماضى ، قرارا بالبقاء فى المرفأ التاريخى الذى عرضنا خطوطه العريضة سابقا • وليس هناك ما يصور المعنى الحقيقى « للتجريبية » أو « التطورية » البريطانية أحسن من قصة تكوين حزب العمال • ان هذه الفلسفة القائمة على الحرص والواقعية العملية والاحترام العميق للماضى ، وهى جهاز فـكرى بالغ الـــكمال للطبقة الحاكمة ــ مجرب ومختبر على مر قرون من التجربة ، ورثتها الطبقة العاملة لعدم وجود أى شىء أفضل أو أكثر ملاءمة ، ولكن هذه الفلسفة ، اذ حرمت من غرضها الأصلى وسبب وجودها ، تحولت فورا الى شىء آخر مختلف تماما ، واتخذت كل سماتها الرئيسية معنى جديدا • وتحولت الواقعية ، عند زعماء العمال ، الى مجرد جبن ، نوع من التنويم الوجل فى مواجهة الأحداث ، وتتحول « العملية » الى قصر نظر مقصود ، الى طقوس برجماسية تستخدم لطرد التفكير النظرى الذى تتطلبه الاشتراكية ، ويصبح الاحترام الكريم للماضى عبادة أصنام يبدو أنها تتحول الى تراب بمجرد أن تتعرض لأول احتكاك ــ رموز نزعة قومية لابد من تغيير دلالاتها ، فى نهاية المطاف ، تغييرا كليا بواسطة الثورة الاجتماعية التى يمثلها اسميا الاتجاه العمالى • ان حزب العمال الجديد ،

ولد من مفاهيم حديدية مثل هذه . لا يمكن أن يكون سوى حل وسط ٠ لا حل وسط برىء من النوع الذى يفخر به دائما أبدا البريطانيون ، بل حل وسط ترتهن فيه كل القوى التى تعمل من أجل المستقبل للماضى رهنـــا كاملا وتستنزف قواها فى صراعات ثانوية لا جدوى منها ٠

أشباح الحركة العمالية :

برغم أن حزب العمال حول نفسه الى حزب اشتراكى ، فانه ظل جهازا نقابيا ، « جماعة ضاغطة » للنقابات ٠ وضع الواحد منهما ببساطة فوق الآخر ٠ والهيئة المسيطرة فى حزب العمـــال نظريا ، هى المؤتمر السنوى مثل الأحزاب الأخرى ٠ وتأتى ٨٠ فى المائة من الأصوات التى يمكن أن تدلى فى هذا المؤتمر من النقابات ٠ اذ أنها تمثل فى السنوات الأخيرة حوالى خمسة ملايين عضو ، مقابل مليون عضـــو من مجاهدى الحزب المنتمين اليه فرديا ٠ وعن طريق نظام التصويت على أساس الكتل فان هذه الجمهرة الضخمة من الأعضاء غير العاملين تحسب أصواتها ، مثل أشباح جوجول فى مؤتمر الحزب بما يزيد كثيرا جدا على أصوات الأعضاء العاملين ٠

وقد يعترض على ذلك بأن نسبة كبيرة من أعضاء النقابات العاملين لابد أن يكونوا من أعضاء حزب العمال العاملين فى نفس الوقت ٠ ألا يؤدى ذلك الى اعادة التوازن شيئا ما ؟ ان هذا فى الواقع يزيد من حدة مفارقة « أشباح » الحركة العمالية ، لأنه فى معظم الأحوال يكون النقابيون العاملون المؤيدون للحزب بكفاحهم هم أيضا أعضاء بصفتهم الفردية فى أحد دوائر الحزب ٠ فنسبة كبيرة من المجاهدين الأفراد من النقابيين بطبيعة الحال ٠ بيد أن المجهود السياسى المزدوج الكبير الذى يقومون به ، فى النقابات وفى الحزب مباشرة ، لا يمكن أن يوازى بأى حال الوزن الساحق لأصوات « الاشباح » ، تلك الأصوات الاسمية البحتة التى تحـــكم مصير حزب العمال نظريا ، وأحيانا تحكم بريطانيا كلها ٠

ولما كانت هذه الأصوات مجرد « أشباح » ، وليست قوة سياسية عاملة ، فلا يمكن طبعا أن تكون لها هذه القوة حقيقة ٠ ولكن يسيطر عليها الأشخاص الذين لديهم القوة فعلا ، من مندوبى النقابات فى مؤتمر حزب العمال ٠ وهؤلاء المندوبون فى الواقع ممثلون **لقيادات** النقابات المختلفة ، تلك الأجهزة البيروقراطية المتنوعة التى تسيطر على النقابية البريطانية ٠ كما أن بعض النقابات الكبرى القليلة بدورها لها نصيب الأسد فى هذه الأغلبية التى تتمتع بها النقابات ٠

فبأى طريقة ، اذن ، تستخدم هذه القوة الكبيرة بواسطة الزعماء النقابيين ؟ ان النقابية البريطانية ليست قوة مركزة أو منسقة ــ فهى مثل كل شىء آخر قد نمت على أساس تجريبى مجزأ ولم تنجح كـــل المحاولات اللاحقة لتعقيلها •ومن ثم فلا يوجد خط واحد تمثله وفود النقابات فى مؤتمر حزب العمال • الا أنه ، برغم الاتجاه اليسارى التقليدى لعدد قليل من النقابات ، كانت الأغلبية الكبرى باستمرار طوال تاريخ الحزب تؤيد السياسات الفابية التى تتسم بأقصى قدر من الحرص • وتوجد عادة الميول الاندماجية والمحافظة ،التى تتسم بها الطبقة العاملة ، فى أقصى صورها بين بيروقراطيى النقابات الذين يصعدون الى مراكز القوة داخل اطار هذا النمط الضيق التقليدى من النقابية ويوحدون بين اطاراتهـا واتجاههم ومركزهم الشخصى •

ومن الممكن أن نتبين كيف تحتل هذه الديناميـــكية مكانها داخل الاطار الأوسع لديناميكية حزب العمال • فالفابية كانت أصلا متفوقة على اليسار العمالى ، وكان لابد ، فى الأوضاع البريطانية ، أن تسيطر عليه الا اذا استطاع أن يتطور الى حد كبير جدا ويجد تعبيرا فكريا متفوقا عليها•ولكن التنظيم الذى يتميز به حزب العمال أضفى أيضا قالبا بيروقراطيا دائما على مثل هذه السيطرة ، وفرض حافزا بيروقراطيا دائما فى وجه تطور اليسار • وباستثناءات قليلة ، أبرزها أرنست بفين ، لم تســتخدم النقابات قوتها فى حزب العمال لانتخـــاب نقابيين لزعامة الحزب فى البرلمان • فهيمنتها لم تؤد الى هيمنة فعالة للنقابية على كل العنـــاصر الأخرى فى الحركة ــ لسبب بسيط هو أن النقابية البريطانية لم تجد داخلها القدرات المطلوبة لتحقيق الهيمنة السياسية والثقافية ، حتى أقل قدر من هيمنة الجناح اليمينى لحزب ديمقراطى اجتماعى • وكانت النتيجة الوحيدة الممكنة هى الهيمنة النشطة لمجموعة المثقفين الأقرب الى اتجاه زعماء النقابات ، اليمينى العمالى المعتدل • وقد كان هذا التحالف الدائم بين هذه القوى ــ التى يطلق عليه أحيانا مجرد « التحالف العمالى » ــ هو لب الحركة العمالية • وقد أعلن زعماء النقابات بوضوح عدم ثقتهم فى « المثقفين » واحترامهم المتأصل للتفكير « العملى » و « للمعقولية » غير المثقفة • ومع ذلك فقد احتفظوا باستمرار بمجموعة من المثقفين فى مركز القوة فى الحزب ، وعن طريقهم استطاعت فئة واحدة من المثقفين تحقيق قدر فائق من الوحدة والاستمرار فى السيطرة على حركة الطبقة العاملة البريطانية • ويوجد مفتاح هذه المفارقة فى سمات هذه الفئة بطبيعـة

الحال • فهى تتألف من ذلك النمط من المثقفين الذين لا يبدون ، بمعنى ما، كمثقفين لقبولهم العميق للقوالب السائدة من الوجود الاجتماعى • فبيروقراطيو النقابات ، الذين يزدرون التمرد ، ما كانوا يستطيعون الا أن يمنحوا القوة للفئة التقليدية وغير المتمردة من المثقفين ، الذين نشأوا فى كل المطابقة السائدة فى الحياة الثقافية البريطانية ، والذين تعلموا بالأسلوب المعتاد فى الجامعات القديمة ، ويريدون تغيير المجتمع ، لا ضد المحرمات الأساسية فيه ، بل بما يتفق معها • ومن ثم فاذا كانت الاتجاهات الاندماجية فى النقابية تمثل نوعا من « المحافظة » البدائية الغريزية ، فان « التحالف العمالى » ربطها « بمحافظة » أكثر دقة واحكاما من الناحية الفكرية ـ تقاليد المثقفين اللبراليين البريطانيين الراسخة والمتأصلة الجذور واللاراديكالية الى أقصى حد • وفى ائتلاف القوى هذا يتخذ الميراث الايديولوجى الثقيل الذى خلفه الماضى عبئا على الطبقة العاملة صورة تنظيمية محددة • وتظل الاشتراكية البريطانية ، القوة التى تعمل من أجل السلام ، مقيدة بعمق بالماضى رغم ما فى ذلك من مفارقة ، لا فيما يتصل بأفكارها ومشاعرها فحسب ، بل فى بنائها العملى أيضا •

اننا نستطيع أن نقول ان الحركة العمالية نظمت قصدا لابعاد المجاهد الاشتراكى ، العضو الفرد الذى انضم الى الحركة أساسا بدافع قناعته السياسية والذى يشعر بطبيعة الحال أن الاشتراكية شىء يجب العمل على تحقيقه داخل آفاق الأحياء • ولابد بالضرورة أن تحدد الحركة العمالية طريق توجيه مثل هذه الطاقات الثورية ،حيث أنها الممثل الوحيد للطبقة العاملة والتقليد الاشتراكى المحلى • وهى تستغل اشتراكيتها ، الذين قاموا دائما بأهم دور فى العمل اليومى للحزب ، وفى النهاية تسوقهم الى الشعور بالاخفاق بفضل طابعها الخاص ذاته ، وتبعد كل القوى التى لا تستسلم لهذه التفاهة المتأصلة • ان أحدا لم يندد قط بالعجز المؤلم والمخزى للمجاهدين الاشتراكيين فى قاعدة الحزب بالقسوة والدقة اللتين نجدهما فى قول ريتشارد كروسمان : « •• ان حزب العمال كان فى حاجة الى مجاهدين من الاشتراكيين الواعين سياسيا للقيام بأعمال تنظيم الدوائر الانتخابية • ولكن لما كان المجاهدون يجنحون الى التطرف فقد تطلب الأمر دستورا يحافظ على حماسهم بخلق ديمقراطية حزبية كاملة فى الظاهر ، مع أبعادهم عن القوة الفعالة • ومن هنا جاء الاعتراف من ناحية المبدأ بالسلطات السيادية للمندوبين فى المؤتمرات السنوية مع ازالة معظم هذه السيادة عملا عن طريق كتلة أصوات النقابات من

ناحية ، والاستقلال الكامل لممثلى حزب العمال فى البرلمان من ناحية أخرى » (١) .

تافهون ومتعصبون ومشعوذون ومتطرفون :

كان هذا هو الجهاز السياسى غير المتوقع الذى شيد ابتداء من ١٩١٨ . وقد شيد حول كلمة : اشتراكية . وعندما ننظر الى هذه الكلمة نظرة ناقدة ، فيما يتصل بطريقة عمل حزب العمال فعلا . نجدها تبدو حلما ووهما بحتا ، تبريرا وقناعا ، جوهرا ومجرد مظهر ، فى نفس الوقت . وقد عبر بوضوح عن المعانى الأساسية التى أضفيت عليها فى « المؤتمر السنوى » فى ١٩١٨ ، وفى كل مناسبة أخرى بعد ذلك ، ولم تتغير هذه المعانى حتى اليوم . ويتضمن البند ٤ من الدستور الجديد للحزب أن الحركة تلتزم « بالعمل على أن يحصل المنتجون باليد أو الذهن على كامل ثمار عملهم ، وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة فى التوزيع ، على أساس من الملكية العامة فى وسائل الانتاج وأفضل أسلوب ممكن للادارة والسيطرة الشعبية فى كل الصناعات والخدمات » (٢) . وحتى فى ذلك الوقت ، عندما كانت الحركة العمالية فى أجرأ حالات تقدمها ، كانت بيروقراطية فى تعبيرها . ولكن الروح التى أملت الألفاظ كانت توحى بايمان أقل حتى من الألفاظ نفسها بما تنطوى عليه من معانٍ مفترضة ، ففى أول مناقشة حول الاقتراح الأول الذى قدم الى المؤتمر بعد اقرار الدستور الجديد ظهرت القضايا المطروحة بجلاء . وكان هذا الاقتراح يتعلق بقرار عن « التعمير الاجتماعى » بعد الحرب العالمية الأولى ويشير الى « .. البناء التدريجى لنظام اجتماعى جديد يقوم .. على التعاون المخطط فى الانتاج والتوزيع ، والاتجاه بعطف نحو المساواة السليمة ، والمشاركة على أوسع نطاق ممكن فى القوة ، الاقتصادية والسياسية ، والوعى العام بالرضا الذى تتميز به الديمقراطية الحقيقية » (٣) . ولم يكن من السهل النفاذ الى ما وراء هذه الشعارات التى استخدمت بمهارة من معان . ولكن أعضاء الجناح اليسارى المتنبهين لاحظوا عدم وجود أية اشارة محدودة الى ملكية وسائل الانتاج والتوزيع ، وقام أحد أعضاء « الحزب الاشتراكى

---

(١) ر.هـ.س. كروسمان فى مقدمته لكتاب « الدستور الانجليزى » والتر باجهوت ١٩٦٣ .

(٢) ج.د.هـ. كول « تاريخ حزب العمال منذ ١٩١٤ » ص ٧٢ .

(٣) « تقرير المؤتمر السنوى لحزب العمال ، ١٩١٨ » ص ٤٣ .

البريطانى » ، مستر فير شايلد بالاسم ، محتجا (١) • وقال ان هذا القرار ليس متفقا تماما مع الدستور الجميل الجديد ، ويمكن تفسيره على أنه يدعو الى « التعاون بين العمال وأصحاب الاعمال » • واستطرد مصرا على أن « القرار ينطوى على خلق جيش من البيروقراطيين والخبراء ، وليس فيه اعتراف بمطلب **العمال** توجيه وسائل الانتاج لمصلحة الطبقة الممثلة فى هذا المؤتمر ٠٠» (٢) . وقام سيدنى ويب نفسه للرد على فيرشايلد (باعتباره مثالا نموذجيا لمجموعة الجناح اليسارى التى وصفها ويب فى موقف آخر بأنها مجموعة من « التافهين ٠٠ المتعصبين ، والمشعوذين والمتطرفين ») (٣) • واعترف ويب بأن الدستور جاء فيه ما ذكر مستر فير شايلد • ولكن الواقع أن الجميع أمامهم عمل كثير يجب أن ينتهوا منه بما فى ذلك مالا يقل عن ستة وعشرين قرارا آخر ، و « ٠٠ انهم لا يريدون تكرار ما يقال المرة بعد الأخرى وترديد الشعارات القديمة » (٤) • وليس من اليسير على المرء أن يرى كيف أن تكون **أول** مناقشة لأهداف الحزب الجديدة تكرارا مملا لأى شىء • بيد أن المسألة طبعا تدور حول هذه النقطة بالذات • اذ أن الحديث فى هذا الموضوع حتى مرة واحدة يعتبر أكثر مما ينبغى فى نظر ويب وأغلبية القيادة — فبالنسبة لهم كان المبدأ والأمل الجديد الكبير ، تلك الصورة الاشتراكية الجديدة التى اتخذها الحزب ، **شعارات** قديمة يجب تجنبها فى عمل الحزب بمجرد الانتهاء من اقرارها • فالاشتراكية ، باختصار ، مكانها السليم هو الدستور حيث يمكن الاعجاب بها من وقت لآخر والاشارة اليها فى لحظات الانفعال • أما التافهون والمتعصبون والمشعوذون والمتطرفون الذين يريدون ربطها بالعمل الفعلى فى حزب العمال فيجب اخمادهم •

وقد تلقى ، هؤلاء التافهون ٠٠ درسا آخر عند مناقشة القرار رقم ٨ ، وكان هذا القرار ينصب على البطالة ولكنه أغفل كل اشارة الى سبب البطالة ، النظام الرأسمالى • واعترض البعض متسائلين ألا يكون من الأفضل مهاجمة النظام الرأسمالى صراحة وبذلك تظهر للطبقة الحاكمة وجهة نظرهم ونواياهم ؟ وقام ويب مرة أخرى ليجيب على الاعتراض ، فقال انه ليس من الضرورى « اقحام الشعارات القديمة مرة أخرى •

(١) نفس المرجع ص ٤٤ •

(٢) نفس المرجع ص ٤٤

(٣) بياتريس ويب « يوميات » — ١٩ مايو ١٩٣٠ •

(٤) « تقرير المؤتمر السنوى لحزب العمال ، ١٩١٨ » ص ٤٤ وما بعدها •

فقد سمعوا نفس هذا الحديث مرارا وتكرارا ٠٠ وقد صار الأمر يدعو الى الملل » (١) ٠ ان الرأسمالية بوصفها سبب الشرور الاجتماعية ، والاشتراكية بوصفها علاجها ، قد أصبحا « شعارات » قديمة فى نظر « اليمين العمالى » فى البداية الأولى لانشاء « حزب العمال » الحديث ٠ ومن الخطأ تماما أن نعتبر أن القيادة **خانت** المبادىء الاشتراكية فى أية لحظة تالية من اللحظات الحاسمة فى تاريخ الحزب ٠ **فالخيانة** كانت **دائما** جزءا لا يتجزأ منه ٠ كما أن هذه الخيانة لم تكن نتيجة رياء من جانب أفراد أو انحطاطا كما قال اليسار كثيرا بعد ذلك ، انها نتيجة منطقية لاتجاه « الفابية » بأكمله ٠ فالتطورية أو « التدريجية » تفصل بين حالة الاشتراكية المستهدفة عن الخطوات الفعلية التى تتخذ لتحقيقها : فالأولى توجد فى المستقبل البعيد غير المتصور بالنسبة للثانية ، ومن ثم فان هذه الخطوات لا يمكن أن تقيم على أساس من فعاليتها فى تحقيق الاشتراكية ٠ بل ينظر اليها على أنها جيدة « فى ذاتها » ، وتبررها معايير مباشرة مستمدة من المجتمع القائم ٠ أما « اليسار » فانه من الناحية الأخرى يريد أن تكون كل خطوة مرتبطة بالهدف وهو اصرار يعتبر تعصبا وتطرفا **فعلا** من وجهة النظر التطورية ٠

ان هذا التوتر ، أو ما يماثله وجد فى جميع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ٠ ويكمن العامل الذى يحدد اتجاه الحركة العمالية فى القوة النسبية لكل من القطبين المولدين للتوتر وفى طابع كل منهما ٠ وكما رأينا ، كان اتجاه الجناح اليمينى المعتدل قويا بصورة غير عادية فى بريطانيا لعدة أسباب ــ فقد كان ، وما يزال متأصل الجذور فى « محافظة » المجتمع البريطانى العميقة والمنتشرة على نطاق واسع ٠ وكان قطب « الجناح اليسارى » ، الذى يستمد قوته من عدم المطابقة والراديكالية التقليدية وحزب العمال المستقل والاتجاهات العمالية اليسارية ، ضعيفا بصورة غير عادية ٠ وموضوعيا تقع على عاتق اليسار مهمة التغلب على هذا التوتر ديالكتيكيا ، بواسطة « مركبة » ايديولوجية وعملية توحد بين الاصلاحات المباشرة والمثل الأعلى البعيد للمجتمع الاشتراكى ٠ ولما كان اليسار العمالى عاجزا عن الارتفاع الى مستوى هذه المهمة الصعبة فانه مرغم على ترديد الصيغ المختلفة لموقفه بصورة فجة بأسلوب انفعالى لا عقل فيه يمثل خضوعه الايديولوجى ٠ لقد رأينا كيف كان « الجناح اليسارى

---

(١) نفس المرجع ص ٦٤ ٠

العمالى » ، فى الواقع ، « ذاتية » الحركة ، وكيف أن التفرقة بين «اليمين» و « اليسار » فى الحركة العمالية مثل التفرقة بين فكر مجدب ، ومن ثم تافه وكسيح ، ومصدر عاجز للمشاعر ، انفعال بلا صوت • ويمكن السير فى التشبيه أكثر من ذلك • فعمق الظروف التى تحدد الموقف ودوامها الظاهر جعلا من « اليسار العمالى » ذاتية **عصابية** ـ أى مركبا متناقضا من الأفكار والاتجاهات غير قادرة على فهم طبيعة ذاتها ولكنه أيضا **لا يريد** أن يفعل ذلك ، يكره العبء الرهيب الذى يرزح تحتــــه ومع ذلك مخلص تماما للحركة العمالية ، يسيطر عليه حلم ثقيل الوطء **اختاره** هو بنفسه وتمسك به مفضلا ذلك على مواجهة واقع أكثر ألما • ان « الطريق الأقصر » الى الاشتراكية الذى قوبل بحماس فى بداية القرن قد تحول الى أشغال شاقة دائمة وغير مجدية ـ ولكن ألا يكون اشتراكيو حزب العمال أكثر عجزاحتى من ذلك اذا هم نبذوا الحزب وهجروه باعتباره شيئا ميئوسا منه ؟ ان فشل الحزب الشيوعى وصحراء شيع « الجناح اليسارى » المجدبة ، فيهما تحذير ضد ذلك •

وهذا هو السبب فى أن التوتر الشديد المستمر الذى تولده الحركة العمالية لم ينفجر قط • فعيوب « الجناح اليسارى » الموروثة والحاجة الواضحة لأى بديل عملى لحزب العمال قيد اشتراكييه بلا رحمة داخل ديالكتيك الحركة العمالية المريض • ولقد رأينا كيف أن عاملين أساسيين فى الحركة العمالية ، بوصفها نظاما ، كانا ـ أولا : القالب الايديولوجى السقيم الذى انبثقت منه الاشتراكية البريطانية ، وثانيا ، وهو مرتبط تماما بالأول : ضعف التقليد السياسى « للجناح اليسارى » المندمج فى الحركة العمالية • وقد رأينا الآن ، بدراسة البعـــد التنظيمى للحركة العمالية ، سمة أخرى أساسية من سماتها : ان الحركة العمالية تعد جزئيا **تناقضا** منظما بين القطاعين الحيويين حقيقة فى حركة الطبقة العاملة ، خطة يكبت كل منهما الآخر بمقتضاها بدلا من الانشغال بعملية ديالكتيكية حقيقية من النمو فى اتجاه الاشتراكية •

نسقط معا :

ما هو التبرير الأساسى للحركة العمالية كما عرضه الاشتراكيون عند مولدها وما يزال يردده أنصارها حتى اليوم ؟ ما هى الصيحة التى ترتفع فى كل مؤتمر لحزب العمال باخماد كل اختلاف خطير والمحافظة على هذا النظام غير المعقول كاملا ؟ ان الحركة العمـــالية تحقق وحدة حركة

الطبقة العاملة في صورة نهائية محددة أي خروج عليها يـــكون خيانة وهزيمة • ان هذه الصيحة تمس أعمق جذور التجربة التاريخية للطبقة العاملة بأكملها ـ المعدمين المجزئين الى شذرات تحت ضغوط المجتمع الرأسمالى ، الذين عثروا على ذاتهم وأكدوها عن طريق الاتحاد فى العمل الجماعى وحده • انها تردد صدى كل ما هو مقدس فى الصراع النقابى الدنيوى ، كل ما يجعلها أكثر من مجرد جانب آخر من جوانب المجتمع البورجوازى ، كل ما يربطهـــا بالاشتراكية وبالمســـتقبل بعد النظام البورجوازى • انها توحى بأن تنظيما يضم النقابية والاشتراكية معا ، ويمثل جماع القوة الكامنة فى الطبقة العاملة ، **لابد** أن يكون سليما من ناحية المبدأ •

والحقيقة التى تكمن فى هذه الصيحة أمر لا يمكن انكاره • وهى جديرة بأن تسمى حقيقة الحركة العمالية والعنصر الايجابى المميز فيها • ومع ذلك فقد رأينا كيف وبأى عمق يخون « حزب العمال » حقيقتـــه ذاتها ـ البطلان التاريخى الذى ارتبط به عضويا والقالب العـــدوانى الرجعى الذى يضفيه على « الوحدة » عمليا • ومن الأهمية بمكان أن نفهم فهما كاملا دروس الحركة العمالية البريطانية فى الوقت الذى ظهر فيه ثانية موضوع توحيد قوى الطبقة العاملة باعتباره امكانية حية • ففى أية فترة بذاتها تنطوى حركة الطبقة العاملة ـ ككل مثل الطبقـــة العاملة ذاتها ـ على عدة اتجاهات متناقضة • فهى من ناحيـــة ترتبط بالماضى ، ومن ناحية أخرى تتطلع الى المستقبل فى تردد : فهى نتاج كل من، الرأسمالية والقوى الاجتماعية التى تستطيع قلب الرأسمالية • وأية حركة موحدة لابد أن تعكس هذه التناقضات الى حد ما • ومن هنا كان مغزاها النهائى يتوقف كلية على العنصر الذى ينطوى داخله على المبادأة ، على الطريقة التى تعبر بها فعلا عن التناقضات فى الواقع وتعمل بدورها على تغيير صراع هذه التناقضات • لقد رأينا لماذا كان العبء « المحافظ » الذى يحمله العمال فى بريطانيا ثقيلا جدا ومتأصل الجذور فى التنظيم وفى سيكلوجية الشعب ، ولماذا كان نوع الوعى الطبقى الذى لديهم ينطوى على الخضـــوع فى تكوينه ذاته (١) وذلك يعنى أنه كان من الضرورى الى أقصى حد أن يسيطر اليسار الثورى على أى تنظيم موحد مثل « الحركة العمالية » ، معتبرا ان مهمته الأولى هى اصلاح كتلة الوعى التقليدى هذه ـ أى الوعى الذى يتألف منه لب الحركة العمالية • ولم يكن فى حيز الامكان تجنب

(١) ب. اندرسون « أصول الازمة الحاضرة » .

الصراعات داخل الحركة العمالية ، ولكن كان يمكن تحويلها الى صراعات نموه • الا أن وحدة الحركة العمالية شلت التناقض الحيوى للاتجاهات داخله فسحبت الاشتراكية البريطانية بدلا من أن تحررها وشوهت نموها كله •

وقد كانت أداة تدهور نمو الحركة العمالية هى الأغلبية النقابية ، الهيمنة المستمرة للنقابية على الاشتراكية • ولكن النقـــابات ما كانت لتستطيع ان تغير طبيعتيا ، كما أنها ما كانت لتستطيع أن تتصرف بأية طريقة أخرى داخل الاطار الذى يفرضه «حزب العمال»• وهذه هى مأساة الحركة العمالية كلها • فالنقابية البريطانية لا تستطيع أن تتجنب خنق الاشتراكية البريطانية داخل تنظيم واحد موحد بسبب القوة الضخمة للأولى ، وضعف الثانية وتنافرها • ومن ثم فان « اليسار » البريطانى دفع ثمنا غاليا فى الوحدة ـ اذ كلفته نصف قرن من الاخفاق بالنســـبة لأكثر القوى المجاهدة حيوية فى الطبقة العامة ، وتكوين زعامة فابية دائمة تسيطر عليه (١) •

وقد تعرض حزب العمال لعدة تقلبات فى العشرين عاما التى تلت ١٩١٨ ، معظميا كان غير ملائم له • فقد زادت قوته البرلمانية بالتدريج وحل محل حزب الأحرار بوصفه « المعارضة » الرسمية ، وألف أول حكومة للعمال فى ١٩٢٤ • ولم تنجز حكومة الأقلية القصيرة العمر هذه شيئا ، ولكنيا كانت كارثة أقل من كارثة حكومة العمال الثانية فى ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ • فقد تعرضت الأخيرة لكامل وقع « الأزمة الكبرى » بلا استعداد تماما ، ووقعت على كاهلها مهمة محاولة ايقاف الرأسمالية البريطانية على قدميها مرة أخرى « دون أثر لســـياسة بناءة أو حتى دفاعية » (٢) • واضطر مكدونالد وزعماء العمال الآخرون بالضرورة الى مهاجمة مصالح الطبقة العاملة لانقاذ الجنيه ، بتخفيض الأجور واعانات البطالة ، وكان ذلك أكثر مما ينبغى • فثارت النقابات و « الجنـــاح اليسارى » على السواء • وخاب أمل مكدونالد فى الطبقة العاملة لعزوفها عن قبول منطق الحل الوسط الطبقى العمالى الى نهايته ،فتخلى عن الطبقة والحزب ليؤلف حكومته « القومية » التعسة فى ائتـــلاف مع الأحرار والمحافظين • وأحرزت الحكومة « القومية » النصر بسهولة فى انتخابات ١٩٣١ و ١٩٣٥ ، وعند بداية الحرب فى ١٩٣٩ لم يكن حزب العمال قد استعاد تماما سابق مركزه قبل ذلك بعشر سنوات • وفيما بين فترتى

---

(١) م• ديفيرجيه « الاحزاب السياسية » ص ١٦٦ •

(٢) ج•د•هـ• كول « تاريخ موجز لحركة الطبقة العاملة البريطـــانية » ص ٤٣٢

الحكم اتخذ حزب العمال موقفا منعزلا عن الاختبار الحاسم الذى مرت به الطبقة العاملة فى ١٩٢٦ ، وهو « الاضراب العام » الذى حدث دفاعا عن المعدنين ، كما لو لم يكن له وجود ٠

وبرغم ما لهذه التجارب القاسية من مغزى فانها لا تحتل المكان الأول من الأهمية فى نظرنا ٠ وقد بقى حزب العمال حيا بعد فقد مكدونالد والهزيمة التى تلقاها على يد الحكومة « القومية » ، ولم يحدث فيه انشقاق ـ لقد تخلص من بعض الزعماء الأفراد ، ولكن ليس من التقاليد الايديولوجية الأساسية للزعامة التى يمثلونها ٠ ولقد وقعت عدة تمردات من « الجناح اليسارى » ، ولكن القسم الأكبر من « اليسار » ظل على ولائه ٠ وقد استكشفنا فعلا بعض أسباب هذا التماسك العجيب فى مواجهة أحداث كان لابد أن تحطم معظم الأحزاب الاشتراكية ٠ ويكمن سبب آخر فى الحجة التى يقولها « اليمين العمالى » باستمرار دفاعا عن سوء نتائج حكومتى العمال : أى أنه لما كانت كل من الحكومتين حكومة أقلية تعتمد على تأييد الأحرار ، فان مبادىء الفابية لم تجرب حقيقة ٠ وبعبارة أخرى أن الحركة العمالية لم تحظ بفرصة حقيقية لتثبت جدارتها ٠ وبرغم التذمر الشديد لدى اليسار فان هذه الحجة تركت أثرها فى غرائزه البراجماسية ، وفى الشعور العام بضرورة منحها « فرصة عادلة » ٠ وأبقت على « الجناح اليسارى » فى دوره المعتاد من محاولة دفع الزعامة الى « مزيد من الاشتراكية » ، وتركت بلا أى تغيير الفرض الذى يقوم عليه هذا الدور : وهو أن الاشتراكية وزعامة العمال تسيران فى الواقع فى طريق واحد ونحو نفس الهدف ٠ وسارت الحركة العمالية فى تماسك ، برغم كثير من الأعراض الظاهرية فى صورة أزمات ومحن ، نحو مصيرها عبر فترة ما بين الحربين ، تنتظر الوصول الى الحكم ، وتتطلع الى فرصة تثبت فيها جدارتها ٠

وأتيحت الفرصة فى ١٩٤٥ ٠ فحكومة العمال الثالثة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ كانت الحدث الحاسم فى تاريخ العمالية بعد ١٩١٨ ؛ وعندما ننظر الى الوراء يبدو كأن حزب العمال كان متوترا فى انتظار هذه اللحظة ٠ فبنصر انتخابى كبير وتأييد شعبى ضخم وأغلبية ساحقة فى البرلمان ـ جاءت اللحظة أخيرا لتحقق الحركة العمالية ذاتها ، وشرعت فى القيام بمهمتها ٠ ولكن التناقضات والارتباكات التى كانت تتألف منها الحركة ، كما رأينا ، جعلت فترة تأكيدها لذاتها فترة أزمة وانحلال أيضا ٠ اذ لما كانت الحركة العمالية مجرد حزمة من القوى المتباينة التى يوحدها وهم ،

فانها لم تستطع أن ترتفع الى مستوى التعبير عن طابعها الحقيقى بدون تعريض هذه الوحدة للخطر على الفور ، بدون فصل الواقع عن الأحلام بصورة يفضى على استمرار وجودها ذاته ٠ فــكان نصرها السياسى بالضرورة تمهيدا لانقسامها وهزيمتها ٠ وهذه الحقيقة هى مفتاح ما حدث لحزب العمال منذ ١٩٤٥ الى اليوم ٠

ذروة الحركة العمالية :

ان الحرب العالمية الأولى صنعت حزب العمال ٠ وأتاحت له الحرب العالمية الثانية فرصته التاريخية الكبرى ـ وهى أحسن فرصــة أتيحت لأى حزب اشتراكى بما لا يقاس ٠

فقد وجد حزب العمال ، حتى ١٩٣٩ ، فى مجتمع منطو على نفسه يتطلع الى الوراء زاخرا بالمحرمات والقيود الجامدة ، مجتمع يقوم أساسا على استهلاك مخزونه القديم من رأس المال السياسى والاقتصادى ٠ وكان قد مر بتجربة هبوط نسبى فى الثراء والقوة استمرت أكثر من خمسين عاما ، وواجه منافسة من نظم رأسمالية أكثر شبابا وحيوية وحداثة فى بلاد أخرى ، وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة ٠ ومع ذلك فان هــذا الهبوط والجمود لم تكن له أية آثار حاسمة داخل المجتمع ، فلم تحدث حركات جماهيرية عنيفة من اليسار أو اليمين تطالب بتغيير جذرى ٠ فالجمود المحافظ الذى حدث فى أعقاب « الثورة الصناعية » تأكد ورسخت قواعده بالامبريالية وتحول الى ستار كثيف من الرضا الخانع ـ ففى حين كان التغيير يحدث بمعدل متزايد فى كل مكان آخر ، بدا كأن الزمن قد توقف عن الحركة فى بريطانيا وأن الوضع صار نمطا ثابتا لا يمكن أن يحتاج الى أكثر من تعديلات طفيفة ٠ ومن الناحية الاقتصادية كانت « الامبراطورية » حاجزا لا غنى عنه يتلقى ضربات « الأزمة الكبرى » فيخفف من حدتها ٠ وقد تعرضت ألمانيا ، المنافس الرئيسى لبريطانيا ، للدمار مرتين بالحرب وقاست أكثر منها من آثار الأزمة ٠ وهكذا حمت الظروف الخارجية هذا النظام المتحجر وسمحت للرأسمالية البريطانية بأن تكيف نفسها مع العهود الحديثة « ٠٠ ببطء وبطريقة خالية من الكفاءة تماما ، ومع أكبر قدر ممكن من العادم فى القوى البشرية المتعطلة ، وبين القحط الذى عم مناطق كاملة » (١) ٠

(١) م٠ بارات براون « بعد الامبريالية » ص ١٤٤ ٠

وبعد ذلك تغيرت الظروف تماما ، من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ ، وتلقى المجتمع البريطانى صدمة عنيفة · فقــــد هزت الحرب البناء المتهاوى « للمحافظة » البريطانية من جذورها · وحل المجهود الجماعى العنيف محل خمول النظام « القومى » وقصر نظره باعتباره الشعار القومى الرئيسى · فقد اكتشفت الطبقة الحاكمة فجأة انها فى حاجة الى الطبقة العاملة لتهرب من الدمار الكامل ، واختفت كتل المتعطلين ، وسرعان ما حدثت أزمة حادة فى اليد العاملة وارتفع مركز العمال بصورة تبدو معجزة · وطرح البناء الطبقى شبه الفيودالى جانبا مع ما كان يصاحبه من نقــائض اجتماعية ، وجلبت « اشتراكية وقت الحرب » معها اتجاها الى المساواة ـ بل حتى نوعا من الايديولوجية البرولتارية شبه البطولية ـ يختلف كلية عن أى شىء عرف قبل ١٩٣٩ · وحل محل « حرية التعامل » نظام واسع النطاق من تخطيط الدولة وسيطرتها · وصارت الشيوعية « زيا سائدا » بعد التحالف مع السوفييت فى ١٩٤١ · وصحيح أن هذه الصحوة أبطل مفعول أثرها الى حد ما ذلك الطابع الوطنى المتطرف الذى اتخذته ، كما يتبين فى خطب تشرشل الشهيرة أثناء الحرب · ولكن حتى هذا لم يكن سلبيا تماما من وجهة النظر الاشتراكية · ان بريطانيا كانت أمة مجزأة ، ثقافيا ، بشكل غريب · « فالأمة » البريطانية لم تمر قط بعملية التكامل فى بناء جديد بالثورة البورجوازية كما حدث لفرنسا فى الســـنوات التالية لسنة ١٧٨٩ · فبدلا من ذلك تمسكت البورجوازية البريطانية بقوالب من صنعها لا تتفق مع مرحلتها التاريخيـــة ـ اذ احتفظت على الصعيد الثقافى الجماعى باتجاه شبه أرستقراطى لا علاقة له بتجربتها أصلا · ان ما اشتهر به البريطانيون فى العالم من « برود » وعدم الاستجابة يرجع جزء منه الى هذا التاريخ الثقافى ـ الى عدم وجود وســـيلة عامة وصالحة للتعبير داخل الطبقة المهيمنة فى الواقع · فقد كانت « اللغــة » الثقافية العامة هى « لهجة » نخبة حاكمة اندمجت فى الارستقراطية ، وولدت عجزا مزمنا فى التعبير فى كل مكان آخر من المجتمع بسبب ما تنطوى عليه من قصور · وفى نفس الوقت سمح كبت الصراع الطبقى بتكوين شعور قوى بالوحدة الوطنية ـ وهى وحدة كان لابد أن تكون ، بسبب هذه التجزئة الثقافية الشديدة والعجز فى التعبير لدى النــاس ، على **أدنى مستوى ممكن** ، وبأقل قدر ممكن من المضمون المثالى · وخلقت الحرب من جديد هذه الوحدة على صعيد أعلى ، برغم الفصاحة الامبريالية والعنصرية التى سادت فى ذلك الوقت ، وأضــفت عليها مضـــمونا ديمقراطيا جديدا ، صوتا شعبيا ذا معنى · وأدت الى « انبثاق راديكالية

شعبية جديدة في بريطانيا أوسع انتشارا من أى وقت مضى فى المائة عام السابقة » (١) ٠

كان هذا هو الموقف الذى ورثته الحركة العمالية فى ١٩٤٥ ٠ نصف ثورة تحققت فعلا بواسطة الحرب ٠ وصارت الرأسمالية من الذكريات غير الطيبة ترتبط بالبطالة والكساد ٠ وكان الرأى العام قابلا للتشكيل ومفتوحا ٠ اذ كانت تحوم فوق المجتمع صورة غامضة لعالم جديد من العلاقات الاجتماعية ، نصف حلم ونصف واقع فى اطار الحرب الغريب : رؤيا للمستقبل مغزاها أكبر ما استطاعت الدعاية الاشتراكية أن تخلق فى أى وقت من الأوقات ٠ ولم تتعرض بريطانيا للدمار فى الحرب ، لقد ظلت من الناحية الاقتصادية أمة كبرى ، ومن الناحية السياسية لم تكن مهددة بأى تدخل ٠ فلم تكن هناك أى من العقبات التى أوقفت أو شوهت تقدم الاشتراكية فى أى مكان آخر ٠ وكانت الفرصة فريدة ٠

ولكن حزب العمال لم يستغل هذه الفرصة ٠ ولابد أن أسباب هذا الفشل واضحة بعد ما قيل عن طابع الحزب ٠ وكان الاتجاه البرلمانى المعتدل لدى زعماء العمال قد تدعم بالخدمة فى حكومة تشرشل الائتلافية فى الحرب ٠ لقد كان تحقيق امكانيات الموقف يتطلب ثورة سياسية واعية ، ولكن الأفكار التى ينطوى عليها ضمنا أى عمل ثورى ، فكرة الهيمنة والصراع من أجل الهيمنة ، فكرة الصراع الطبقى كأساس للمعركة السياسية أو الحزبية ـ كانت كلها بعيدة أكثر من أى وقت مضى ٠ وتقدم حزب العمال بعض خطوات حريصة أخرى على الطريق التطورى القديم ٠ بيد أنها استطاعت تحقيق هذه الخطوات كاملة ، فى ظل الظروف الملائمة الجديدة ، الأمر الذى لم تستطع الحكومات العمالية السابقة أن تحققه ٠ لقد وضعت الفابية موضع التنفيذ ٠ وكان هذا كافيا لافتتاح الدراما الحاسمة فى الحركة العمالية : فمنذ ذلك الوقت أحاط بها مرض مزمن حتمى ، يناقش علنا أحيانا ويتجاهل قصدا أحيانا أخرى ، ولكنه غير مفهوم ويساء عرضه دائما تقريبا ٠ ان الايديولوجية الانجليزية تجعل التطبيق محك كل حقيقة وقيمة ، ولم يتمسك بهذا الايمان أحد مثل الفابيين٠وجاء وقت اختبار الفابية وتبين أنها ناقصة ، بشكل فاضح ، على أساس قواعدها المقدسة الخاصة بها ٠ فقد كان الجانب العملى جوهرها

(١) د٠ ميلليباند ـ نفس المرجع ـ ص ٢٧٢ ٠

وفضيلتها ، في مواجهة تعصب « اليسار » ومثاليته ، والآن يثبت التطبيق نفسه وهم هذا « الجانب العملي » وفساد الألاعيب الايديولوجية التي قام عليها •

نجاح الغابية وفشلها :

كان برنامج العمال في ١٩٤٥ « لنواجه المستقبل » السبيل المباشر للبيان الأصلي الذي وضعه سيدني ويب في ١٩١٨«العمال والنظام الاجتماعي الجديد » • فقد اقترح تأميم مناجم الفحم وصناعات الكهرباء والغاز وجميع خدمات النقل الرئيسية وبنك انجلترا وصناعة الحديد والصلب • فهذه هي الصناعات والخدمات التي « نضجت للملكية العامة » • واقترح « تخطيط » الاقتصاد ككل للمصلحة العامة ، ولكن في الواقع كانت سلطة الحكومة على القطاع الخاص محدودة جدا وقلت مع مرور الوقت • فكان نوعا من التخطيط بلا أهداف ولا سلطات ، ولا يؤثر في الاقتصاد الا على الحواشي • بل ان حكومة العمال لم تكن لديها حتى المعلومات والاحصاءات التي يتطلبها أقل قدر من التخطيط (١) • وتضمن البرنامج أيضا آفاق جديدة للخدمات الاجتماعية ، وكان كثير منها موضع اتفاق كل الأحزاب ، وأهمها هي « الخدمة الصحية القومية » التي تجعل كل أنواع العناية الصحية بالمجان • وكان الأمل الرئيسي لحزب العمال في السياسة الخارجية هو أن يقوم بدور العامل الوسيط والموحد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ولكن ثار الشك في قدرته على تحقيق ذلك من أول مؤتمر دولي حضره آتلي وبيفين ، وزير الخارجية الجديد • فقد أظهر روزفلت ووزير الخارجية الأمريكية بيرنز قلقهما ازاء موقف بيفين العدواني تجاه الروس (٢) • وبعد ذلك بوقت قصير أعلن بيفين رأيه في الاستعمار، فقد قال لأحد النقاد : « لست على استعداد للتضحية بالامبراطورية البريطانية لأني أعرف أن الامبراطورية اذا أسقطت •• فان ذلك يعني هبوطا كبيرا في مستوى معيشة ناخبينا » (٣) •

وفي ١٩٤٨ كان معظم البرنامج قد تحقق • ولا يهمنا هنا تفاصيل

---

(١) أ.ا. روجو وب. شور « حكومة العمال والصناعة البريطانية ١٩٤٥ — ١٩٥١» ص ٤٥ — ٤٧ •

(٢) ج.بيرنز « بصراحة » ص ٧٩ •

(٣) خطاب في مجلس العموم ، ٢١ فبراير ١٩٤٦ •

التنفيذ والآثار الخاصة التى تركها فى المجتمع . فبصفة عامة انتهى الأمر بقبول اصلاحات حكومة العمال باعتبارها ضرورية حتى من جانب المحافظين . وكان الاستثناء الرئيسى هو خطة تأميم صناعه الصلب ، ففى حين كان التأميم مصيرا طيبا للصناعات المفلسه والخاسرة مثل تعدين الفحم والسكك الحديدية ، كان الرأسماليون مصرين على الاحتفاظ بالصناعات الرئيسية المربحة مثل الصلب تحت السيطرة الخاصة . وتركت حكومة العمال هذا الجزء من البرنامج الى آخر لحظة ، ثم نفذت التأميم بطريقة ضعيفة جعلت من اليسير على المحافظين اعادة الصناعة الى الملكية الخاصة بعد ١٩٥١ . وأهم من ذلك بالنسبة لنا أن نفهم الاتجاه العام لتطور المجتمع البريطانى منذ ١٩٤٨ ، والعلاقة بين هذا التطور والأبعاد التطورية التقليدية التى تدور حولها الفابية .

لقد نظرت التدريجية الفابية الى الهدف ، المجتمع الاشتراكى ، على أنه نتاج دفعات متتالية من الاصلاح « تتجمع » يوما ما لتؤلف الاشتراكية. وكان الفابيون ، كما رأينا ، لا يعتقدون أن هناك أى حاجز حقيقى من القوة يستطيع صد هذا الاتجاه على المدى الطويل : وقد وصفه سيدنى ويب بأنه « النتاج الحتمى » لتعميم حق الانتخاب ، « تيار من الاتجاهات » يقف ضده الخصوم « بلا حول فى النهاية » (١) . ففى بريطانيا على الأقل ــ حيث كل الناس معقولون ــ ستكون الاشتراكية سيرا للأحداث يضمنه جهاز الديمقراطية العادى : ومتى بدأ لن يوقفه شىء . وكانت حكومة العمال فى ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠ البداية . ومع ذلك فابتداء من ١٩٤٨ كان تقدم الاشتراكية لا يمثل مطلقا سير الأحداث الذى لايقاوم. ومن الواضح أن برنامجها الأول كان ينبغى أن يدفعها الى الأمام بقوة اندفاع ذاتى يحملها عبر كل العقبات . ولكن ما حدث فى الواقع هو أن فقدان حزب العمال للثقة كان الحقيقة المسيطرة بعد هذه الانجازات الأولى . فالحركة العمالية بدلا من أن تحقق ذاتها كان من الواضح أنها فقدت طريقها ، وتولد عن النجاح جمود لا تقدم أوتوماتيكى . ثم تحول الجمود الى تراجع . وفقد حزب العمال انتخابات ١٩٥١ ثم انتخابات ١٩٥٥ و ١٩٥٩ (بأغلبية أكبر بكثير) . وطوال معظم هذه الفترة بدا أن المحافظين سيحتفظون بالسلطة الى الأبد وتحول اخفاق الحركة العمالية الى صراع داخلى مرير وشلل ، سنة بعد سنة ، وتحول الأمل الجماهيرى الذى

---

(١) سيدنى ويب « المقالات الفابية » ١٨٨٩ ص ٦٥ ــ ٦٧ .

شهدته ١٩٤٥ الى لا مبالاة وبلادة ، بل وعداء ـ وكلها بعيدة تماما عن التفاؤل المعقول المعتدل الذى توقعته الفابية • فقد واجهت الاشتراكية البريطانية حاجزا غير مرئى لعينيها ، وجهة نظرها العالمية القديمة ومثل حاجز الصوت الذى تواجهه الطائرة عند سرعة معينة ، قذفت بها هـــذه القوة الى هوة الارتباك والعجز •

ما الذى حدث ؟ ان الناخبين لم يتصرفوا كما كان متوقعا : فأول تجربة للاشتراكية كان يجب أن تؤثر فى كل المخلوقات العاقلة وتجعل التقدم مؤكدا • ولماذا لا ؟ واضح أن سبب ذلك هو أن اصلاحات حكومة العمال لم تكن فى الواقع ما كان الزعماء العمال يعتقدونه تماما ـ «دفعات» نحو المستقبل الاشتراكى لا تحتاج تفســيرا و « جزرا من الفضــيلة الاشتراكية فى بحر من الجشع الاشتراكى » (١) • وما الذى منعها من أن تكون كذلك ؟ لا شك فى أن بعض السبب يرجع الى الصورة المحدودة البيروقراطية التى أضفيت على التأميم ـ فمنذ بداية الحركة عارض الزعماء العماليون مفهوم سيطرة العمال بلا هوادة • كما يرجع بعضه أيضا الى حقيقة أن الغرض من القطاع العام الخاسر كان « خدمة العموم » ، ويتألف « العموم » فى الغالب من الصناعات التى فى القطاع الرأسمالى ، ووقعت صناعات القطاع العام بين سياسة حكومية ضعيفة وضغوط القطاع الخاص فلم تستطع أن تقاوم الخضوع للقطاع الخاص ومن ثم صارت أداة تساعد الرأسمالية فى قيامها من جديد وخلق تلك الموجة الجديدة من الازدهار الرأسمالى والايديولوجية الرأسمالية التى قدر لها أن تخنق الحــركة العمالية فى الخمسينات • ان مركب القوى الذى حول أثر هذه الصناعات الى شىء آخر غير ماقصد بها هو العامل الحاسم الذى تجاهلته أو خطت من شأنه الفابية : الديناميكية العامة للنظام ككل ، النمط المهيمن الذى تأصلت جذوره فى تنظيم معين للاقتصاد وبعض الأوضاع وتجســد فى طبقة حاكمة • هذه هى القوة الضخمة التى وقفت ضد تلك الجرعـات الحسابية من « الاشتراكية » التى تدعو اليها الحركة العمالية وقلبت معناها رأسا على عقب ـ وجعلت منها ، فى نهاية المطاف ، بناء متكاملا يدعم الميلاد الجديد « للمحافظة » •

وقد يعترض مدافع عن الحركة العمالية بأن هذا التحليل ينطوى

---

(١) ر. ميلليباند ـ نفس المرجع ص ٢٨٨ • ولعل أحسن تحليل لهذا الموضـــوع يوجد فى كتاب جون هيوز « الصناعات المؤممة فى الاقتصـــاد المختلط » (نشرة من نشرات الجمعية الفابية ـ ١٩٦٢) •

أكثر مما ينبغى على حكمة مستمدة من الأحداث التى وقعت فعلا ، وهل كان الحزب نفسه يستطيع بأى حال أن يفهم فى ذلك الوقت ـ منـذ خمس عشرة سنة ـ ماذا يحدث ؟ وبالنظر الى عدم اهتمام الحركة العمالية بالمسائل النظرية ، ألم تكن مرغمة على تلمس الحقيقة فى ظلام وهضـم الدرس القاسى من التجربة العملية ؟ بيد أنه من العسير أن نرى فى هذه التأملات أى عذر حقيقى لما حدث بعد ذلك • فسواء كان منظمو الحزب قد استطاعوا تحليل الموقف أم لا ، فانه كان من الواضح على الأقل ابتداء من ١٩٥١ أن الاشتراكية البريطانية واجهت عقبة كبرى وأنها فى أزمة « تتطلب » المناقشة على أوسع نطاق • فقد ظهر من التجربة العملية بصورة حاسمة أن هناك عيوبا جوهرية فى برنامج الحركة ووجهة نظـرها التاريخية بأكملها • ان تلك الاستجابة البطيئة بدرجة لاتصدق للأزمة ، والارتباك والتردد وعدم الثقة التى تلت ذلك فعلا ، هى الادانة النهائية لما يطلق عليه « تجريبية » حزب العمال • ففى السنوات العشر المؤسفة التى تلت حكومة آتلى أثبتت الحركة العمالية عدم قدرتها على الاستفادة من التجربة القاسية ، وهو المبدأ الذى كان موضع اعتزازها دائما • وصحيح طبعا أن التجربة هى المحك الحقيقى للنظرية بمعنى ما • ولكن المفارقة فى ذلك هى أن التطبيق لايكون محكاً حقيقياً الا اذا تم على هدى أفكار معينة ـ عند ما يظل، برغم أولويته،جزءا من علاقة ديالكتيكية بالنظرية،علاقة يكون للعنصر النظرى فيها استقلاله وقيمته الحقيقيان • وبعبارة أخرى ، ان الوعى المثالى الجاد شرط ضرورى للتجريبية الحقيقية ، وللقدرة الحيوية على الاسـتجابة مباشرة للتجارب العملية والتعلم منها سريعا • وقد تجنبت الطبقة الحـاكمة البريطانية هذه الضرورة : اذ استطاعت أن تعتنق نوعا من التجريبية المشوهة كشعار ايديولوجى لأنها لم ترغم قط على محاولة القيام بأى اصلاح كبير واع عملى للمجتمع • ان « التجريبية » البريطانية والايمان البريطانى « بالغريزة » العملية ليسا سوى لامبالاة منظمة بالأفكار • وكيف اذن وجد هذا الاتجاه المضاد للأيديولوجية ، لأن الوقائع القاسية ، متطلبات التجربة العملية ، لم ترغم البورجوازية قط على البحث عن شىء أفضل ـ فحسن طالعها قد أبقى على هذا الخمود الأساسى فى وجهـة النظر الذى يطلق عليه التعبير الشـعبى (thuddluig Ilrough) • وقبـل الاشتراكيون البريطانيون هذا الخمود باعتباره جماع الواقعية وضغطوا الاشتراكية لتلائمه ـ متظاهرين بأن الاشتراكية ليست مشـكلة عملية ضخمة عسيرة ، بل مجرد مسألة « تطور » ، ليست ثورة بل نزهة خلوية فى يوم أحد • ومنذ ١٩٥١ انكشفت هذه الغيبوبة التخريفية وظهر بالدليل

بطلانها • ومع ذلك فقد ظلت النتيجة سنين طويلة مجـــرد خمود أكثر للاحساس واستبطان مجدب ضعيف الصلة بالظروف •

وليس هناك من ينكر أن حكومة العمال ١٩٤٥ ـ ١٩٥١ كـــانت ناجحة من بعض النواحي • وفي نواح أخرى ليس هناك من ينكر فشلها• وتنطوى هذه المفارقة بالذات على دروس التجربة ، الدروس التى لم تكن الحركة العمالية مستعدة لها • فالاصلاحات التى قامت بها حكومة العمال كانت فى ذاتها ، وفى آثارها المباشرة القصيرة المدى ، ضرورية من أية زاوية نظرنا اليها ، وكان لبعضها شعبية • ولكن فى المجتمع لا شيء يوجد وله معنى فى « ذاته » • فمعنـــاه الحقيقى ينبثق من علاقتــه بالمركب الاجتماعى ككل فى لحظة معينة ـ أى بكائن عضوى مركب ذى طابع خاص ديناميكى ، هو **المعنى** العام للمجتمع • ومن هنا قد يكون للظاهرة وجه معين فى المستوى الخاص المعزول ، ووجه آخر عندما ينظر اليها فى علاقتها بمضمونها • ان تأميم المناجم أدى الى تحسين كبير فى مستويات معيشة المعدنين وظروف عملهم ، وأزال مرحلة من أبشع مراحل الصراع الطبقى فى بريطانيا • ولكن الأوضاع التى صارت اليها صـــناعة التعدين بعد التأميم جعلتها فريسة لاحتكارات القطاع الخاص ودعمت مركزها بطريقة ما كانت لتتيسر قط فى ظل صناعة الفحم القديمة • وهكذا بالنســـبة للاصلاحات الاخرى ، كل بطريقة • وبعبارة أخرى ، يكون للاصلاحات معنى اشتراكى ، من وجهة النظر الاشتراكية ، فقط عندما يتم تنفيذها كجزء من استراتيجية تستهدف قلب المجتمع ، تستهدف نمط الهيمنة الاجتماعية التى تصوغ كل شيء بطريقتها ـ انها لا تــكون اصلاحات اشتراكية الا عندما توضع حقيقة داخل أبعاد ثورية وينظر اليها وتنفذ على هذا الأساس • فالمجتمع واتجاهه « الطبيعى » السابق على وجودها . وقوته « التطورية » ـ كلها أعداء بصفة عامة وليست خلفاء للاشتراكية • فاذا لم تتحفز الاشتراكية ضدها بكل جوارحها وفى كل لحظة ، وتعمل على نطاق واسع ومتنوع مثل قوى الهيمنة نفسها ، ستبقى حبيسة هذه القوى التى تعمل على تحجيرها • وتتحطم امكانياتها التحريرية الى الأبد • وكان هذا الادراك ضربة قاضية على الفـــابية وما صاحبها من شتات ايديولوجى • فقد قضى على أسس الحركة العمالية فى صورتها التى ظلت عليها حتى ١٩٥٠ •

لقد أخفق حزب العمال فى انتهاز الفرصة الثورية التى أتاحتها

ظروف ١٩٤٥ • وكان فشله ، بالمعنى الذى أشرنا اليه ، حتى طبقا للمعيار التقليدى المعتدل الذى أحترمه دائما • وآثار هذا الاخفاق هى الحقيقة التى سيطرت على تطور الحزب منذ ١٩٥٠ ، وهى أيضا جزء جوهرى من تفسير مجىء ويلسون وعهده • فقد بدا ، طوال عشر سنوات ، بعد هزيمة ١٩٥١ ان الحركة العمالية تسير بلا هدى وتتقاذفها أمواج الأحداث، وهى تحاول فى ضعف أن تكتشف صيغة جديدة • وعندئذ ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه الظروف الخارجية جذريا ـ وبطريقة ملائمة لحزب العمال ـ ظهر ويلسون لملء الفراغ بصورة سحرية ، فيشفى الانقسامات المزمنة فى الحزب ويعيد اليه وحدة وهدفا يماثلان وحدته وهدفه فى السابق • ان ويلسون يستمد جزءا كبيرا من قوته من دوره فى اعادة ، سواء حقيقة أو وهما ، ذلك الوجود البرىء الذى كان للحزب قبل سقوطه •

الحركة العمالية بين القضبان :

كان يحوم فوق حزب العمال ابان الخمسينات شبح فشله • ولكن ، كما هو دأبه ، لم تجد التقلصات التى انتابته سوى تعبير جزئى ، وفى شكل نوبات ، فى المناقشات التى دارت فعلا فى هذه الفترة • لقد صارت المعركة التقليدية بين اليمين واليسار أكثر ضراوة ومرارة ـ ولكنها ظلت أساسا تدور بنفس الاسلوب الذى كانت تدور به من قبل ، برغم أن الموقف الموضوعى اختلف بعمق • فالمجتمع الذى انبثق من أول حكم للعمال كان مختلفا تماما عن سابقه ، وكانت مشاكله مختلفة • وكان على الحركة العمالية البريطانية ، مثل بقية الأحزاب اليسارية فى البلاد الأوربية الأخرى ، أن تواجه مصاعب جديدة من جانب مجتمع رأسمالى يتزايد ازدهاره وتقل نكساته نسبيا • كما أن التمرد المتزايد ضد الاستعمار والأسئلة الايديولوجية والدولية الكبرى التى أثارها تحلل الستالينية بعد ١٩٥٥ ـ كان لابد أيضا أن تفرض وجودها • واذا كانت الحركة العمالية لم تتناولها بصورة فعالة جدا فلعل ذلك راجع جزئيا لما كان يتردد بين جوانحها من شكوك • وبطبيعة الحال • لما كان من المستحيل أن يظل أى شىء ساكنا حقيقة فى وقت متفجر ، فان الجمود والتردد كانا أيضا يمثلان تراجعا ، ويؤديان الى ما أطلق عليه ريموند ويليامز «الانحدار المعنوى الواضح للحركة العمالية» • وهو يقول انه فى الخمسينات « تحولت بعض قطاعات الحركة ، سياسيا وصناعيا على السواء ، تحولا تاما تقريبا الى طرائق فى التفكير كانت لا تزال تعارضها رسميا • لقد كان التحدى الرئيسى للرأسمالية هو الاشتراكية ، ولكنها فقدت تقريبا

كل معنى معاصر » • وتحت ضغط الرأسمالية ، التى ولدت من جديد وتسلحت بأساليب ونداءات جديدة وصارت واثقة من نفسها أكثر من أى وقت مضى وقد دعمتها تشريعات العمال ذاتها ، بدا أن حزب العمال ينزلق الى الوراء لمراكز مينوس منها أكثر فأكثر •

ان تجربة ١٩٤٥ ــ ١٩٥١ الحاسمة فى الواقع وضعت الحركة العمالية مباشرة فى مفترق الطرق • فقد كانت الوقائع ذاتها تفرض اختيارا وتتطلب استجابة • اذ أن الطريق المستقيم القديم نحو الاشتراكية الذى أعدت كل أجهزة الحزب الرئيسية للسير فيه قد فقد • ولم يعد هناك طريق يربط حياة الحزب اليومية بأهدافه ، ذلك الأفق المضىء الذى أطلق عليه « اشتراكية » • وكانت هذه البدائل حتمية ، أيا كان مصير لفظ « اشتراكية » • ومن الجلى أن المخرفين الديمقراطيين ــ الاجتماعيين يستطيعون التمسك باللفظ واعادة تعريفه ليعنى نوعا جديدا من المجتمع الرأسمالى ، كما يمكن أيضا صبغ اللفظ نفسه بمفهوم ثورى جديد • ولكن لم يعد يبدو حتى أن سحر هذه الكلمة يستطيع الاستمرار فى تعمية القضية بالنسبة للحركة العمالية بعد ١٩٥١ •

وماذا كانت الدلالات الكاملة لهذا الاختيار ؟ لقد رأينا الى أى مدى كانت الحلقات التى تربط العمل الفعلى بالمثل الأعلى النهائى واهية ووهمية فى الفابية ــ وكيف انه بدلا من خلق وحدة حقيقية بين الاثنين جنحت الفابية بكل ثقلها فكرا وعملا الى الأول•ومن الواضح أن هدف الاشتراكية ومفهومها فيها ، باعتبار الاشتراكية وضعا شاملا يختلف نوعيا بصورة ما عن المجتمع البورجوازى ، كانا معرضين أصلا للذبول • وكان لابد أن تؤدى صدمة ١٩٤٥ ــ ١٩٥١ المؤلمة الى هذا الانحلال بالذات ، وتدفع التقليد الفابى الى توحيد هدفه وكيانه بصراحة أكثر فأكثر بالاصلاحات المعينة ــ المشروعات « العملية » و « التجريبية » المحددة ــ التى كانت دائما تمثل مركز اهتمامه • فقد كان منطق استجابة اليمين العمالى للنكسة الجذرية هو نبذ المثل الأعلى والتحول صراحة الى اعتناق «الفنية» شعارا شاملا للحزب ، هدفا وكيانا • وكانت الطبقة الحاكمة البريطانية أيضا براجماسية فى جوهرها ، ولكن ميلها نحو التغيير التجريبى كان محاطا بغلاف قوى من المحافظة والطقوس العاطفية ، بحيث بدت اصلاحاتها دائما مترددة • وكان الطريق المباشر أمام الفابية هو مجرد تجريد البرجماسة من هذه التقاليد الورعة وكسوها بدلا من ذلك بعقلانية علمية كاذبة أكثر عدوانية : وصار البطل عندها هو المهندس الاجتماعى

المجد المتحمس الذى ينغمس بعمق فى الحاضر العملى ولا يهتم برومانسية الماضى أو رومانسية المستقبل على السواء٠وهنا كان الرد فعل الطبيعى من جانب الاشتراكية الفابية لما يصيبها من هزائم هو طرح الاشتراكية ، بالمعنى القديم ، وتكوين قطب معارضة جديد فى ذلك العالم السياسى البريطانى المتميز ــ نوع من الاصلاح البحت غير الايديولوجى ٠ ونواحى القوة فى هذا المدخل واضحة : استمراره الأســـاسى مع الماضى ، مع « تجريبية » الاشتراكية البريطانية (وقد أضفيت عليها الآن فى الحقيقة صورة أكثر كثافة وغمـــوضا من أى وقت مضى) ــ وفى نفس الوقت انفصاله عن الماضى،بواسطة الورع و «التطورية» ، وعن تلك الدوجما القديمة غير الملائمة ، الاشتراكية ، بدرجة تكفى لاضفاء مظهر من الجدة الجادة والجرأة ٠ ويصاحب هذا ، ربما بالضرورة نوع من **الغوغائية** أكثر تبجحا مما استطاع الحزب أن يسمح به لنفسه فى أى وقت مضى ٠ فقد ارتبطت الاشتراكية دائما ، مهما كان ارتباطها ضئيلا وغير فعال ، بفكرة **تكوين** الرأى العام فى قالب جديد أفضل مع وظيفة تربوية مستمدة من المثل الأعلى الاشتراكى نفسه ٠ أما « الفنيون » الذين جاءوا بعد الاشتراكية فلم يســـتطيعوا التفكير الا على أساس اعطاء الناس مايريدون ، هنا والآن ــ أى على أساس ايديولوجية المستهلكين ٠ ان « الفنية » تنطوى على سيطرة « الخبراء » ، ولكنها تخلص نفسها من تهمة الدكتاتورية التكنوقراطية بالادعاء بأنها لاتفعل الا مايريده الناس ، بصفة عامة ٠

وكان الطريق الآخر فى مفترق الطرق امام العمال يؤدى الى صميم مشاكل الاشتراكية وليس الى نبذها ٠ ان الخطأ الذى حدث بعـــد ١٩٤٥ كان ، فى جوهره ، الخطأ الذى وجد دائما فى الاشتراكية العمالية ٠ ومن هنا كانت أية استجابة اشتراكية حقيقية له تنطوى على مهمة حرجة ذات أبعاد كبيرة ٠ فقد كان من الضرورى محاولة فهم الخطأ فى فكـرة الاشتراكية التى يستخدمها الحزب ، وفى علاقة الحزب بهذه الفكرة فى نشاطه العادى ، وينطوى ذلك بدوره ، على اعادة نظر حاسمة فى الســنية الفابية ، أيديولوجيا ٠ ومن وراء الايديولوجية كان لابد للناقد من التوغل فى الحركة بأكملها ، بناء ووظيفة ــ كل ما يتصل بفلسفة الحزب وكل ما يعبر عنها ٠ وكما رأينا ، ان المنطق يقضى على الحركة العمالية فى صورها التقليدية ٠ اذ لا يمكن أن يقف أى رد فعـــل مناسب عنـــد مستوى البرنامج ــ انه لا يمكن أن يقف الا بمحاولة اعادة تحديد الاشـــتراكية البريطانية بصورة متكاملة ، كأيديولوجية وكتنظيم وكسياسة مباشرة ٠

بيد أن هذا كان بالذات هو موطن الصعوبة • لقد كان الخط الأول فى الاستجابة لأزمة الحركة العمالية المشار اليه هو ، الى حد كبير جدا ، خط القيادة العمالية فى السنوات العشر التالية لسنة ١٩٥٠ ــ وان كانت قد تبنته فى تردد وعلى مراحل بطيئة متمسكة بأوهام قديمة بلبلت القضايا فى نفس الوقت • وكان ينبغى ، بالتأكيد ، أن يكون الخط الثانى هو خط الجناح اليسارى لحزب العمال • ألم تكن أزمة الفابية فرصته التى طال انتظارها للتقدم باعتباره البديل الصالح ؟ ألم تكن نهاية « الاشتراكية البريطانية » البداية المحتملة للاشتراكية فى بريطانيا ؟ بيد أن هذا الانفصال الحاسم عن التقليد العمالى ــ وعن نفسه ، عن وظيفته الخاصة السابقة فى الحركة ــ كان يتجاوز قدرة اليسار • ان اليمين اتخذ طريقه المنطقى للتخلص من كارثة ١٩٥١ ، ولكن اليسار لم يستطع • لقد رأينا كيف أن ضعف الجناح اليسارى كان باستمرار سمة أساسية من سمات الحركة العمالية ، وكيف أنه سقط فى دور المعارضة الدائمة العصابية • وقد حال ذلك دون انتهازه للفرصة ــ وبذلك حكم عليه ، كلما زاد هذا الأمر وضوحا فى السنوات القليلة الأخيرة ، بالجدب والارهاق بصورة نهائية •

والنتيجة ، انه اذا كانت تجربة حزب العمال الكبرى فى « الاشتراكية البريطانية » عمليا قد قضت عليها ، فان هذا التطور بدوره كشف ادعاءات اليسار العمالى وقضى عليها تماما أيضا • وقد تغير فى السنوات العشر الأخيرة منظر الجناح اليسارى فى بريطانيا الى حد كبير • فقد كان تقليد الزعامة العمالية يتغير ، وظهرت حركات جديدة وأفكار جديدة وأساليب جديدة فى العمل ، بعضها يمتد أثره على نطاق عالمى ، خارج الحركة العمالية وتركت أثرها ــ كما سنرى فيما بعد ــ فى هذه الحركة • ولكن فى عهد التعبير هذا ظل الجناح اليسارى العمالى بصفة عامة جامدا كما لو كان منفصلا عن التيارات والتوترات الحيوية •

وقد ناقشنا فيما سلف بعض مصادر هذا الضعف • لقد ظهرت هذه العوامل طوال فترة الخمسينات المرهقة كنوع من حزام حديدى يربط اليسار بكل ما هو ميت ، وأرغمه على أن ينظر دائما الى الوراء نحو ماض أسطورى • وكما قال أحد متحدثى الجناح اليسارى ، تلميحا ، فى المؤتمر السنوى ١٩٥٥ : « ليس هناك حاجة ، بالنسبة للاشتراكى ، أن يعيد صياغة السياسة الاشتراكية فى ١٩٥٥ » (١) • وبعبارة أخرى ، ان الرؤيا

---

(١) تقرير المؤتمر السنوى لحزب العمال ١٩٥٥ ، ص ١١٤ •

التقليدية للحزب كانت سليمة في جوهرها ، ومن ثم فان التقدم الى الأمام يعني الولاء لهذه الرؤيا. ان اليمين كان قد خان الاشتراكية بعد ١٩٤٨ ــ وهذا هو سبب الآفة التي منيت بها الحركة ! ولا يتطلب الأمر سوى العودة الى ١٩٤٥ ، وباختصار آخر مثل انتصار ١٩٤٥ وفترة أخرى من التقدم مثل ١٨٤٥ ــ ١٨٤٩ ، تشفى الحركة • وقال متحدث آخر من الجناح اليساري في نفس المؤتمر : « اذا أردنا أن نؤثر في عمال هذا البلد •• يجب علينا أن نعود الى الاشتراكية من الطراز القديم الذى عرفناه •• ان حزبنا يجب أن يعود الى المبادىء الاشتراكية ، المبادىء التى قام عليها الحزب ، بأسرع ما يمكن » • كيف ينكر المرء أن هذه المواقف من جانب الجناح اليسارى تجعله ميئوسا منه ؟ كيف يمكن ألا ندرك أن أزمة الحركة العمالية القاتلة تنبثق بالذات من « المبادىء الاشتراكية المقدسة التى قام عليها الحزب » ، وأن حالة ١٩٤٥ واتجاهها كانا السبب فيما وصل اليه الحزب من فشل ، وأنه فى ١٩٥٥ لم تكن الضرورة الملحة تدعو الى اعادة صياغة « السياسة الاشتراكية » فحسب ــ فالتفكير على أساس « السياسة » يتضمن أصلا تنازلا لليمين ــ بل السياسة والايديولوجية وما حدث فى فترة الحكم أيضا ، وباختصار كل الموقف بشموله بحيث يصير الأمر جديرا بصفة « اشتراكى » ؟

وكانت النتيجة هي الموقف العام الذى انبثقت منه زعامة ويلسون والحالة الداخلية الحاضرة للحزب ، التى وصفها ويليامز بأنها حالة أصبح فيها « اليسار القديم واليمين الجديد فى حزب العمال حلفاء ، عن غير وعى، فى اعاقة أى تحليل أو تحد له قيمة • فالاستعانة بالعادات القديمة •• يتحد مع نبذ الاشتراكية ، بوصفها نظاما آدميا مختلفا اختلافا جذريا ، فى ترك التفسيرات والتوجيهات السائدة بلا تحد فى جوهرها » (١) •

علامة استفهام دائمة :

كان هذا هو الحزب الذى ورثه هارولد ويلسون فى ١٩٦٣ • وقد رأينا كيف تشكل هذا الحزب بالتجربة التاريخية المتميزة للطبقة العاملة البريطانية ، وكيف أنه يحمل طابع العلاقة التى تبلورت بين هذه الطبقة والمجتمع البريطانى • فالمجتمع البريطـانى ، بتجميده الشامل الدائم للطبقة على أوضاع واضحة ، قد حجر الصراع الطبقى فى صورة يستطيع

---

(١) ريموند ويليامز « الثورة الطويلة » ص ٣٢٣ •

قبولها . وكانت الحركة العمالية هي نتاج هذا التحجر ، ذلك النوع من نصف الاشتراكية الذى لم تستطع الطبقة العاملة أن تسمو عليه في حربها الباردة المكبوتة أبدا ضد المجتمع . اذ لما كانت الطبقة العاملة قد وقعت فى حبائل شبكة تكتيكية من البناءات الفوقية التى عفى عليها الدهر والتي طعمت بها الرأسمالية البريطانية ، فانها لم تستطع ـ برغم وعيها الطبقى الاندماجي الراسخ ، بل وبسببه ـ أن تبتعد فى عنف عن المجتمع لتكون حركتها المستقلة الخاصة في سبيل الهيمنة الاجتماعية . لقد كانت أداة البتر التى تحتاجها هذه المهمة غير موجودة . أى طبقة مثقفة انتزعت نفسها من براثن المتواضع عليه اجتماعيا ولديها من القوة والقدرة ما يكفيان لقيامهما بوظيفة استقطاب القوة الجديدة التى تحاول التعبير عن نفسها ضد المتواضع عليه . ومن هنا لم تستطع الطبقة العاملة أن تؤكد ذاتها الأعلى أساس المؤسسات الاندماجية التقليدية ، النقابات ، فى حركة سياسية منبثقة منها ومقيدة بها ـ وقد لاحظ ج.د. ه كول فى ١٩١٣ « أن حزب العمال يعكس صورة النقابية ولا يستطيع أن يتجاوزها » . ولكنه اضطر ، كما رأينا ، الى تجاوزها تحت ضغط الضرورات المتأصلة فى العمل السياسى ، وكل ما استطاع أن يكتسبه « كبعد ثقافى ـ سياسى » جديد مجموعة من المنظمين أخذهم من بين فئة المثقفين المتمثلين القدامى . وقد استطاعت هذه المجموعة ، وهى تقوم بوظيفة النسيج الذى يربط بين الطبقة العاملة والتقاليد ، أن تسيطر بسهولة على الحركة العمالية وكتبت بصورة دائمة كل التطورات الأكثر ثورية داخلها ـ كما أن تنظيم الحركة نفسه حدد قوالب « الطريق الأقصر الى الاشتراكية » ، وهو الحل الوسط الذى افترض أنه سيدوم سنوات قلائل . فالحركة العمالية اذ وجدت ما تعبر به عن نفسها سجنت داخله أيضا : كما أن اليسار الاشتراكى الذى كان ينبغى أن يقوم بدوره بتحويل الحركة العمالية الى الاشتراكية انحدر فى الواقع الى خضوع مستسلم للنظام . اذ « الاشتراكية البريطانية » لم تحطم المجتمع البريطانى المتحجر ، بل صارت مجرد طبقة أخرى فيه .

ومن الجلى أن كل هذه السمات الأساسية لا تزال موجودة فى حزب العمال فى عهد هارولد ويلسون . فالتجربة التى كان يجب أن تثبت للاشتراكيين أن الحركة العمالية بصورتها القائمة لم تكن أكثر من موقف غير مقبول فى منتصف الطريق ـ تجربة حكومة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ـ لم تزعزع فى الواقع الحل الوسط العمالى . انها من الناحية الموضوعية واجهت الحركة بافلاس « الاشتراكية » الفابية ، ولكن ذاتيا كان اليمين

الفابى وحده هو القادر على الاستجابة للتحدى بطريقته الخاصة ، فى حين فقد اليسار مرة أخرى القوة الدافعة التى توجد لدى الرواد الاشتراكيين ولم يدفع الحزب أكثر نحو الاشتراكية • لقد ظلت جميع الأسئلة معلقة • وعلامة الاستفهام الضخمة التى تحيط باستمرار وجود الحركة العمالية مازالت هناك • اذا استمر الحزب على السير فى الاتجاهات التى تمخضت عنها فى النهاية حكومة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ، فكيف اذن يمثل حركة اشتراكية ؟ واذا لم يعد اشتراكيا فكيف اذن يستطيع الاشتراكيون الاشتراك فيه ـ وفى حالة عدم وجود الحد الأدنى من الهدف الذى يحفظ الحركة مترابطة ، ما الذى يحافظ على مشاركة النقابات فى المدى الطويل ؟ أليس من المحتم أن يصير حزب العمال اما أكثر أو أقل مما كان فى الماضى : أما حركة اشتراكية حقيقية أو مجرد حزب اصلاح يحمل التقليد اللبرالى القديم ؟

ومع ذلك فان عهد ويلسون ليس مجرد استمرار للماضى بأى حال • فبرغم أن الحزب لا يستطيع الهرب نهائيا من المعضلة الحاسمة التى فرضت عليه ، فان كل مشاكله فى الوقت الحاضر تبدو فى ضوء مختلف اختلافا شاسعا عما كانت منذ سنوات قلائل • وليس السبب أن الحركة العمالية تغيرت داخليا ، بل الظروف الخارجية التى تواجهه فى تدفق سريع • لقد ولد حزب العمال فى عهد من السكون الكامل ، وبنى مع الوقت بمصاحبة النبض المتحشرج للامبريالية الآفلة • ويعيش الآن فى عهد اختفاء المحافظة المتأصلة التى كانت له بمثابة الغطاء • فقد انزلق المجتمع البريطانى فجأة الى عهد من التغيير • وهذه هى الفرصة الجديدة التى أتيحت للحركة العمالية ، وهى فى نفس الوقت تمثل انبثاق مشاكل جديدة أمامها بالاضافة الى المشاكل المزمنة التى أسلفنا وصفها ـ تمثل الصورة الجانبية لمعضلات حكومة العمال الجديدة •

واجهة الحركة العمالية الجديدة :

وبزعامة ويلسون ظهرت الحركة العمالية نهائيا بوصفها حزب المستقبل العقلانى الجديد (على صعيد الكلام على الأقل) • ولقد رأينا كيف أن تطور اليمين العمالى جنح نحو اعتناق ايديولوجية «تكنوقراطية» محايدة مثلها الأعلى الأخير هو ادارة « اقتصاد مختلط » بكفاءة وانسانية • والآن ، ان الأزمة الكبرى للرأسمالية بدأت فجأة حول أول هذا العقد تشيد بهذه القيم • وكان المحافظون قد حاولوا ، بلا أى نجاح ، تحويل

أنفسهم من نخبة تقليدية أبوية مهذبة الى نخبة ديناميـــكية شابة من « المديرين » تتفجر بحيوية رأسماليه كانت قد نسيت منذ أمد طويل ٠ ألم تكن الحركة العماليه فى وضع أفضل لتفديم المخلصين الجدد ؟ فى صورتها التقليدية ، بالتأكيد لا : ان معايير التردد والوجل والمعنويات الجنائزية التى كانت سائده فى الحركة العماليه كانت ابعد ما يمكن عما تحتاجه مقتضيات رأسمالية استهلاكية متوسعة ٠ لقد حاول جيتسكل ومجموعة الشبان التى ارتبطت به فى الحزب ، وبخاصة انطونى كروسلاند، بقوة أن يضفوا على الحركة طابعا « استهلاكيا » أكثر فى المعركة الانتخابية سنة ١٩٥٩ ، ولكن التغيير لم يكن مقنعا ، ولم تستطع الاساليب الفنية المتقدمة فى الدعاية أن تفعل الكثير فى عرض شخصية الزعيم العمالى ذات البعد الواحد وأفكاره الواهية ٠ وكان الانطباع النـــاتج ـ والذى انعكس فى نتائج الانتخابات ـ هو أن هناك محاولة غير مخلصة فى بيع الحركة العمالية كما لو كانت نوعا من بوليصة تأمين سياسية يستطيع المرء أن يشتريها أو يستثمر فيها بصوته الانتخـابى ٠ وكان ذلك أمرا ميئوسا منه ٠ ان السر الذى كان جيتسكل يبحث عنه ، ولكن لم تكن لديه البصيرة السياسية لاكتشافه ، هو كيف يدخل الحركة فى نسيج العلاقات الرأسمالية دون أن يظهر أنه يفعل ذلك ٠ لقد كان ويلسون هو الرجل الذى تتطلبه الظروف ، وقد ابتكر الصيغة المنشودة ، بما يـــكاد يكون عبقرية ٠ لقد كان صعوده الى الزعامة ثمرة الصدفة البحتة ، ومع ذلك فعندما ننظر الى الوراء يبدو أنه ما من صدفة يمكن أن تكون أكثر ملاءمة وأفضل توقيتا ٠

وكان اليسار قد هزم فى عهد جيتسكل ، ولكنه مع ذلك قام ليؤيده فى نوبة قوية من الايمان المتجدد ابان مناقشة «السوق المشتركة» ٠ وفى هذا الموقف استعيدت وحدة الحزب وضعف اليسار بشدة (ربما بصفة دائمة) ٠ ومن المفارقة أن هذا كان الشرط السابق على انتخاب زعيم يسارى نسبيا ٠ اذ لا شك فى أن ويلسون يمثل **نسبيا** ، بالنظر الى سجل زعماء العمال فى الماضى ، نوعا من التقدم ٠ ان ويلسون يعرب عن الازدراء العمالى المألوف للنظرية ـ وهو يسميها « لاهوت » ـ ولكن لديه قدرة على استيعاب النظرية أكثر بكثير من أى زعيم سابق ٠ وهو ، على خلاف كثيرين من شخصيات الجناح اليسارى الذين صـــعدوا مدارج السلطة ، لم ينبذ ماضيه قط أو يقطع صلته به ، ويرجح أنه أكثر تفتحا للأفكار والضغوط اليسارية من سابقيه ٠ وعلى نقيض آتلى وجيتسكل يبدو ويلسون متحررا تماما من التعصب ضد الشيوعية الذى حل فى

كثير من الحركات الاجتماعية ـ الديمقراطية محل التفكير والعمل . وربما يكون أهم من هذه الصفات الشخصية تلك الحقيقة الأساسية وهي أنه جزئيا أداة وممثل لعهد من التغيير العام . أي أنه يبدو زعيما أكثر يسارية احتمالا في وقت من التقدم المحتمل يمكن أن تحدث فيه خطوات تقدمية كبرى اذا استطاع الاشتراكيون انتهاز فرصة سقوط الصور القديمة من الهيمنة . وهذا هو سر الأمل الذي أوحى به . ولكن من الواضح ، في تناقض نموذجي ، أنه لم يستطع الظهور واثارة هذه الثقة الا لأنه يرمز في الواقع لكل الاتجاهات المعارضة لاستغلال الأزمة اشتراكيا . ان الرأسمالية وعملاءها وأجهزتها الجديدة تحاول شغل الفراغ الذي كان يحتله جمود المحافظين يوما ، بأيديولوجية وعادات ترتبط بتجديد شباب الرأسمالية وتقويتها ـ بعقلانية ومفهوم للمساواة ومادية ومزاج غلفت جميعا في أوهام « استهلاكية » ؛ وبحماسة للحركة حيث كان المجتمع القديم يقاومها . واتجاه ويلسون هو ، أكثر من أي شخص آخر ، عرض تقدمه الحركة العمالية لمواجهة هذا التحدي على أساس متطلباته الخاصة ، عرض تكنوقراطية متيقظة تستطيع اخراج مثل هذا النظام الجديد الى الوجود . بيد أنه يحمل في طياته أيضا امكانيات أوسع بأن يكون أكثر من ذلك ـ بأن يواجه التحدي على أسس أخرى أكثر اشتراكية ، باستخلاص وضع ـ من الفوضى الحالية ـ يكون أكثر من مجرد صدى لمقتضيات رأس المال الاحتكاري . فما هي الحقيقية ، اذا كانت هناك أية حقيقة ؟ في هذه الحالة من القدرة التي مازال حزب العمال يحاول ادعاءها حتى بعد التاريخ الذي وصفناه فيما سبق .

يسار جديد ؟

لكي يمكن استغلال موقف تحول مفتوح في اتجاه اشتراكي لابد أن يكون هناك « يسار » . ولكن أي يسار هناك يستطيع التأثير على زعامة العمال ؟ لقد رأينا مدى ضعف مركز الجناح اليساري التقليدي للحزب . لقد كان دائما غير قادر على العمل الفعال ، وزاد ضعفا بانتصار جيتسكل وبالهالة التي تحيط بويلسون . وهل الأمر اذن أنه من الضروري وجود « يسار » جديد ليضفي على الأبعاد الاشتراكية واقعية ؟ داخل حزب العمال أو خارجه ؟

بمعنى ما ، ان الأمر يتطلب ذلك بالتأكيد ـ فتاريخ الحركة العمالية أثبت عدم كفاية التقاليد الاشتراكية فيها بالدليل القاطع . ولكن اذا أريد أن

يحل محلها شيء أفضل فان الانسان لابد أن يسأل عن الأساس الجديد الذى يمكن أن تنمو عليه أفكار اشتراكية جديدة وحركة اشتراكية جديدة • أين تكمن النقاط النـامية فى الطبقة العـاملة أو فى حركتها ، بين المثقفين والشباب ، التى يمكن أن تولد اتجاهات وضغوطا جديدة ؟

بلا جدال ، النقابية هى المنطقة التى تعد مفتاح مثل هذا النمو • لقد رأينا كيف كانت النقابية ، المساهمة التاريخية الكبرى للطبقة العاملة البريطانية ، هى الأساس الحقيقى للحركة العمالية ، وكيف أن ، فى نفس الوقت ، آفة « المحافظة » التى لحقت بالحركة العمالية تشلها وتجعلها دائما فريسة للاعتدال المتهاوى • ولم تستطع أية مبادرة اشتراكية قط أن تزيل هذا الشلل ، وكذلك لم يستطع « الاضراب العام » أو « الأزمة الكبرى » إزالته • ولم يفلح فى ذلك الا « حملة نزع السـلاح النووى » ـ ظاهريا فقط ـ فى سنة ١٩٦٠ • فاذا أمكن القضاء على هذا الجمود أو تنحيته فان الحركة العمالية ستتغير وستجد الحركة الاشتراكية البريطانية عالما مختلفا أمامها • وأى تفكير فى امكان هذا الأمر يقودنا الى أعماق الصراعات فى المجتمع البريطانى •

ومن الجلى أن « محافظة » الطبقة العاملة والنقابات كانت ، جزئيا ، ترتبط ارتباطا وثيقا « بالمحافظة » السـائدة فى المجتمع البريطانى كله • ومن ثم فان تحلل المجتمع لابد أن يوحد الطبقة ونقاباتها ، الى حد ما ، ويولد وعيا بالجدة ، وامكانية الاصلاح • وأهم من ذلك بكثير تلك الحقيقة الحاسمة من أن تطور الرأسمالية البريطانية ومجتمعها بأكمله ـ وبخاصة تلك الحملة الكبرى المبلبلة من أجل « العقلانى » و « الحديث » التى تسيطر عليه ـ غير ظروف النقابية تغييرا عميقا وبطريقة لا رجعة فيها • فالرأسمالية وهى تنتزع نفسها فى مشقة من القالب الذى صنعته حول نفسها طوال فترة الامبريالية ، لابد أن تحمل معها النقابية ، شاءت أم لم تشأ • « فالتعقيل » يعنى مجهودا طويلا لمقابلة المنافسة القاسية من جانب المنتجين الأجانب ، عن طريق البيع بأسلوب محدد والأسـعار التنافسية الثابتة والاستثمار الضخم لزيادة الانتاجية فى القطـاعات المربحة من الاقتصاد • وأكبر عامل مساعد مفرد فى هذا البرنامج هو تجميد الأجور أو خفضها لمدة طويلة • فـكيف يمكن تحقيق ذلك فى بريطانيا ؟ إن النقابات برغم كل نقائصها ظلت تتمتع بقوة ضخمة فى هذا المجال ، وهو نطاقها الأساسى ـ المساومة فى الأجور • ان الخمول السياسى قد يكون ترك أثره فيها ، ولكنها لم تعان انحطاطا معنويا حقيقيا

فى هذا الميدان • ان فترة « تحررية » من الرخاء والتعمير مثل تلك التى نراها فى ألمانيا ــ مصحوبة باستسلام طويل من جانب النقابات ــ أمر لا يمكن أن يحدث فى بريطانيا • وكذلك لا يمكن أن يحدث أى تقييد فعال للنقابات من جانب الحكومة ، كما هو الحال مع نظام ديجول فى فرنسا بعد ١٩٥٨ • والطريق الوحيد الممكن هو **ارتباط** النقابات بالنمو الاقتصادى ــ الذى لابد بالتالى أن يتم بحد أدنى من التخطيط ــ بحيث تصير مطالب النقابات مما يمكن التنبؤ به وما يمكن تحمله فى عملية النمو • وطبقا لهذا الاسلوب فى الاخضاع بواسطة التنازل تحمل النقابات على تحديد مطالبها هنا والآن ، أو فى المستقبل القريب ، مقابل قدر من المشاركة فى تخطيط الاقتصاد ــ « على قدم المساواة مع أصحاب الأعمال والدولة » كما تضعها الصيغة الكلاسيكية الآن ــ ووعود بزيادات منتظمة فى المستقبل • وهناك اتجاه نحو « التكامل » من هذا النوع نشاهده فى عدة بلاد ، وهو ملح بصورة خاصة فى حالة بريطانيا بسبب تخلف نظامها ذاته ، ولحاجتها للحاق بسرعة بغيرها بأية وسيلة متاحة • وحتى المحافظين ــ وهم ذوو عداء تقليدى نحو تدخل الدولة فى الاقتصاد ــ اضطروا الى انشاء صورة بدائية من أجهزة التخطيط وأوضحوا بجلاء منذ البداية أن الغرض الحيوى من الأمر هو حمل النقابات على الموافقة على « سياسة دخول » •

ويفرض هذا الاتجاه ظروف عمل متغيرة جذريا عن تلك التى تعرفها النقابية تقليديا • انه يجعل من النقابات مرة أخرى ــ بعد عهد طويل كان الحزب السياسى يشغل فيه مركز المسرح ــ **طليعة** صراع الطبقة العاملة ، حملة الأعلام الذين يسيطرون بمركزهم على كل شىء آخر • وبضربة واحدة يجعل التجزئة القديمة للحركة النقابية البريطانية ، مع مايصاحبها من تعدد البيروقراطيات التافهة المتنافسة ومع سلطتها المركزية غير الفعالة ــ غير فعالة وغير ذات موضوع تاريخيا • فالنقابات اذ تواجهها مشكلة مشتركة ضخمة لا يمكن تجنبها ستضطر للعمل والتفكير الموحد ، ولأن تكون لها سياسة مشتركة متسقة وجهاز قادر على التعبير عن مثل هذه السياسة • وفوق كل شىء آخر ــ وفى حالة بريطانيا يصعب المبالغة فى أهمية هذه الحقيقة ــ **تتحول** القضايا الاقتصادية والقطاعية والاندماجية التقليدية للنقابية الى **قضايا سياسية** بصورة واضحة تدرك للوهلة الأولى • ولن يعود فى وسع زعماء النقابات الاختفاء داخل محارتهم الاندماجية مدعين انهم « نقابيون فقط » ويصمون آذانهم عن المطالبة بالتدخل أكثر فى الشئون السياسية • فضلا عن أن الطابع السياسى الذى سيضفى على

المشاكل بهذه الطريقة طابع حقيقي . ان الجهود تبذل لاقناع النقابيين تماما بأن المعضلة كلها تنبثق من تلك الحقيقية القاسية الشائكة وهى تسلطهم على المجتمع ونموه : وينحصر الأمر كله فى حملهم على التضحية وتحديد هذا التسلط« للمصلحة القومية»٠ومن هنا تظهر قضية القوة ــ وهى الجوهر الحقيقى للسياسة الذى أخفى وغيرت معالمه بمهارة فى ايديولوجية الحركة العمالية الفابية التطورية القديمة ــ فى صورتها الحقيقية الى حد ما لأول مرة فى قلب الأحداث الجارية .

وقد غير الموقف الجديد النقابية فعلا . وكان أهم تطور هو ظهور جورج وودكوك الذى يكرس نفسه لاصلاح بناء الحركة وتقوية سلطتها المركزية . وواضح أن غرض وودكوك النهائى هو قبول برنامج الرأسمالية الجديدة من التعاون بين النقابات والدولة ، فى صورة ما ، و « اعتراف النقابات بمسئوليتها » فيما يتصل بالنمو الاقتصادى مع حصولها على صوت فى التخطيط الاقتصادى . أى أنه يمثل صراحة اتجاها « يمينيا » فيما يتعلق بالتوجيهات السياسية النهائية الممكنة . ويبدو أن معنى « السياسى » من الأحداث عنده هو نبذ النقابات « للحزب » والاتجاهات « الطبقية » داخل اتحاد عضوى تسيطر عليه الدولة .

ما بعد المديرين :

من الواضح أنه ، بمعنى ما ، تعد سياسات ويلسون وودكوك تهديدا للطبقة العاملة ولأى مستقبل اشتراكى ، وأن سياساتهما متلائمتان ومتعاونتان الى حد ما . ولكن لعله كان من المحتم أن تنتزع الحركة العمالية من خمودها بواسطة قوى من هذا النوع . ففى ظروف بريطانيا كان لا يمكن ، كما لاحظنا ، أن يولد موقف اشتراكى كامل العدة فى مواجهة مشاكل الرأسمالية الجديدة وأن يأخذ المبادرة . ان حزب عمال ويلسون وحركة وودكوك النقابية هما بداية عهد جديد للطبقة العاملة البريطانية والاشتراكية البريطانية . ولن يكون بالضرورة نهايتها . فالتناقضات التى تحكم المجتمع البريطانى والطبقة العاملة تتيح فرصة مساوية للاتجاهات المضادة ولاستغلال مختلف تماما للموقف . والسبب الأساسى لاتخاذ موقف التفاؤل نحو حكومة عمال جديدة لا يكمن فى برامج الحزب نفسه أو فى شخصية هارولد ويلسون نفسه ، ولكن فى العلاقة بين ما تحققه وهذا الاطار الأوسع . فعملها لن يقبل ببساطة على أنه دفعة أخرى من الأعمال الطيبة « الاشتراكية » التى تحمل البشرية خطوة

أخرى فى طريق العهد الغابى السعيد ، مجرد دليل جديد على حسن سلوك الاشتراكيين البريطانيين الذين يزحفون فى صبر مع « التطور » الذى يسير بخطى السلحفاة وهم يحملون أمتعتهم على ظهورهم • فالمعايير والعادات العتيقة التى كانت تحميهم قد فقدت وتبعثرت فى موجة عاتية لا تترك وراءها سوى أنقاض • ولما كانت الحركة العمالية تسير فى بحر متلاطم من عدم التأكد فانها لن تستطيع أن تتجنب المناقشة والجدل فى كل ما تفعل ، وستتعرض لتيارات متعارضة من الرأى والصراعات جوهرية يمكن أن يكون لها أثر تربوى عميق • فى ١٩٤٥ جاء العمال الى الحكم تحملهم موجة من التفاؤل والايمان ، وكانت الحماسة الشعبية الاجتماعية قوة دافعة لها على طرق متنبأ بها من قبل نحو هدف مألوف ومأمون • أما فى ١٩٦٤ فليس هناك ما يقابل ذلك مطلقا • فالعمال لابد أن يخطوا ، تدريجيا وفى غير ما تأكد ، فى الفراغ الذى خلفه زوال النظام القديم • والأصول الايجابية قليلة : العبقرية السياسية الانتهازية لرجل واحد ، الفوضى الحالية فى صفوف خصومها ، وبلاغة رنانة خطرة لا تحظى من الجماهير الا بقدر من الفضول المتساهل • ومع ذلك فمن المفارقة ان هذا الموقف الصعب المبلبل يبشر بخير أكثر من الأمل المتحمس فى ١٩٤٥ ، الأمل الذى لم يستفد من دروس فشله ولم يترك وراءه سوى البلبلة والجمود الطويل الأمد • ومركز اليسار البريطانى يماثل ، الى نقطة ما ، موقف الطبقات الأخرى فى المجتمع ككل : فبعد قرون من الجمود وعبادة الأسلاف ، أصبحت جميعها فى حاجة الى الفوضى كما يحتاج النبات الى الماء ، وتستطيع أن تستفيد من البلبلة وسقوط الشعارات •

ويكاد يكون من المؤكد أن حكومة العمال ستدفع الى البحث عن أفكار جديدة • فما هى القوى التى يمكن أن تستجيب لمثل هذا الموقف ، وما الذى يمكن تقديمه لهذه البلبلة لمنع سيطرة معايير ديمقراطية اجتماعية جديدة محل القديمة وبنفس قوتها ؟ ونحن اذ نثير هذا السؤال نلمس الفكرة الرئيسية فى هذه الصفحات : المثقفون ، وما يبدو لنا عندما ننظر الى الوراء من فشلهم الكبير فى مهاجمة قلعة الهيمنة البورجوازية فى بريطانيا وفى توفير ايديولوجية أكثر ثورية للحركة الاشتراكية • ان مشكلة أى يسار « جديد » فى بريطانيا تتخذ صورة أكثر تحديدا فى ضوء هذه التجربة • فما هو احتمال تكوين فئة من المثقفين الذين تخلصوا بصورة أكثر فعالية من سيطرة التقاليد ؟ وأكثر قدرة على وضع مخطط لقوة بديلة لها مغزى من وجهة نظر النقابات والعمال ؟

وفى هذا المجال أيضا ربما يكون الموقف مبشرا أكثر من أى وقت مضى منذ تأليف حزب العمال ـ منذ ستين عاما مضت • ومن الجلى أن انهيار « التقليدية » شيء يؤثر بعمق فى المثقفين بل هو فى الواقع عمل المثقفين الى حد بعيد • فقطاعات كبيرة من الفئة المثقفة التقليدية ، التى كانت منغمسة تماما فى طقوس اكسفورد القبلية وحياة لندن الادبية ، استجابت بصورة اجتماعية تدعو للدهشة الى الورطة الحاسمة التى يوجد فيها المجتمع البريطانى • وقد وجد الاحساس بضرورة « تجـــديد » المجتمع ـ وهو فى قرارته يمثل حاجة الرأســـمالية البريطانية الملحة لظروف جديدة للعمل ـ أنصارا بسرعة • وكان المدافعون عن «المحافظة» القديمة التى صاغها ادموند بيرك قليلين بصـــورة غريبة ، وكان أنصـــار التكنوقراطية والتعقيل كثيرين ، وجنحت الجمهرة الرئيسية من الرأى التحررى نحو الأخيرين أكثر من جنوحها نحو الأولين • وكانت أغلبيـــة المثقفين تحبذ دخول « السوق المشتركة » • وقد وضح ، من المعارضة الضئيلة ذات الطابع المتخلف لكل من « السوق المشتركة » والمطـــالبة بالتجديد ، مدى انتهاء النظام القديم حقيقة • ولا يكاد يكون من المبالغة أن نقول ان « مطابقة » جديدة قد ظهرت لتحل محل القديمة فى فترة قصيرة جدا (وان مدرسة « الغاضبين » فى القصة والمسرح كانت نوعا من الريادة الغريزية لهذا الاتجاه) • « فالمحافظة » المتشددة فى أوائل الخمسينات التى نتجت عن خيبة الأمل فى حكم العمال وأسباب أخرى ـ تنحت عن مكانها لتقدمية معممة بنفس القدر تدعم ، عن وعى أو عن غير وعى ، القيم الجديدة وقوالب الرأسمالية الجديدة • وبدا كأن جمهرة المثقفين البريطانيين قد عقدوا العزم على أن يكونوا عمدا قوية لهـــذا المجتمع الجديد كما كانوا دائما للمجتمع القديم •

بيد أن السنية الجديدة ليست مماثلة للقديمة • فلن تصير غطاء من تحيز ضيق الأفق يخنق كل الاتجاهات المضادة مثل سابقتها • لقد كانت الايديولوجية الانجليزية القديمة بناء مركبا شديد المقاومة ذا عدة وجوه : « تحررية » مرنة جدا ومتسامحة تســـتمد اعتدالها ـ وهى مفارقة ـ من نفس « المحافظة » التى يبدو أنها تعـــارضها ، من نفس الاستقرار والجمود القانع الذى تهاجمه • وكانت تنطوى على ثقافة أدبية فجة ، وجمعتهما فى وحدة غريبة ذات وجهين ، جذابة مرة منفرة أخرى • وعلى النقيض من ذلك نجد الايديولوجية البورجوازية الأحدث عهدا التى تنبثق الآن بناء هشا • فليست فيها أبعاد غيبية تســـتطيع امتصاص

التحدى أو رده ، وتبدو كدعاية وليست عالما عقليا شاملا بأكمله يصعب ، أو يستحيل ، الهرب منه • ان البورجوازية البريطانية قد فقدت مع امبراطوريتها ، قدرتها على السيطرة على المثقفين وعلى الطبقات الخاضعة عن طريقهم •

من العسير تقسيم التطور المقبل أو التنبؤ به، أو تحديد قيمة اتجاهات المثقفين اليساريين الذين يسعون الى تأكيد ذواتهم فى هذا الجو الجديد الأكثر حرية • فلم يعد المثقفون مضطرين الى تحمل أعباء الأجيال السابقة فى احتجاجهم • ولكنهم لا يستطيعون الهرب من الأزمة العامة فى الفكر الاشتراكى التى تشترك فيها كل البلاد التى تمر بنفس مرحلة النمو ، والتى ترجع أساسا الى النكسات المتعددة وشلل العهد الستالينى • ان التقليد الماركسى فى بريطانيا ضعيف جدا ومحدود جدا لا يستطيع مطلقا أن يقاوم أو يعدل ضغوط الستالينية ، ومن هنا كان التوحيد بين الماركسية والستالينية سائدا بصفة خاصة • فالبلبلة والتغيرات العصبية فى الاتجاهات والمراحل المتعاقبة من التوسع والانكماش ، والانشقاقات الداخلية العنيفة : هذه هى العوارض ــ المعروفة فى أوقات أخرى وبلاد أخرى ــ لتحرر اليسار المثقف من جنون الصومعة • فهناك فئة من المثقفين اليساريين واضحة ومتميزة عن حفظة اللبرالية والرأسمالية الجديدة تنبثق الآن مهما كانت حالة الفوضى والانقسام التى نراها • ويبدو أنه لم تعد هناك أية حواجز خاصة تنفرد بها بريطانيا تقف فى وجه نموها • ربما باستثناء الحاجز الذى يمثله التنظيم الاقتصادى للثقافة والاعلام الذى بلغ فى بريطانيا درجة أكثر كثافة واحتكارا من أى مكان آخر ، ويجعل اسماع صوت الأقلية فى الرأى صعبا أكثر فأكثر •

أما كيف يتطور العامل « الذاتى » الذى تمثله فئة المثقفين على المدى الطويل فانه يتوقف على نمو الموقف « الموضوعى » الذى أشرنا اليه ــ أى كيف يتغير الصراع الطبقى فى الموقف الجديد ، وكيف سيكون رد فعل النقابات (وكذلك حزب العمال) من ناحية الحاجات الجديدة التى تخلقها هذه العملية • والجديد فى الأمر بالذات أن المرء **يستطيع** أن يرى مثل هذا الديالكتيك فى النمو • فمن ناحية تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تغيرا فى علاقات الطبقات وتوتراتها ، ومن الناحية الأخرى يوجد فى ميدان الوعى والاستجابة النظرية ، على الأقل ، جنين قوة ذاتية تستطيع مواجهة التغيير بصورة أكثر ايجابية ، وأن تجعله أكثر من مجرد تحول يواجه باستسلام • لقد رأينا كيف أن الوعى الطبقى ، برغم كثافته وثباته ، كان

بمعنى ما سلبيا فى بريطانيا ، وبذلك لم يجند فى نشاط الصراع الطبقى • ولكن الظروف الاجتماعية والثقافية لمثل هذه السلبية تختفى ، وفى نفس الوقت يزداد الصراع أكثر حدة موضوعيا • ومن هنا يحتمل أن توجد ظروف فى القريب العاجل يمكن فيها تجنيد هذا التراث من الوعى الطبقى وتحويله الى عامل فعال كقوة دافعة للصراع الاقتصادى والسياسى • ان الطريق الى التحول الكيفى فى الصراع الطبقى صعب وشاق وغير مؤكد بالمرة ـ ولكن كيف يمكن أن يكون غير ذلك ؟ ان الحقيقة الرئيسية هى أنه يبدو ممكنا وأن العقبات القديمة الهائلة قد انهارت،وهذه هى الآفاق الجديدة للاشتراكية البريطانية التى تلقى ضوءا جديدا على الحركة العمالية وعلى كل شىء آخر •

أمل معين :

كانت الحركة العمالية نتاج التوقف الطبقى والتوقف الثقافى ، بل ذروتهما ، لقد كانت تمثل الموقف السلبى بالنسبة لأى ديناميكية متحركة بين النظرية والتطبيق ، والسيطرة الكاملة للتطبيق ـ فى صور تاريخية محددة وثابتة ـ على النظرية والوعى • ولا حاجة بنا الى القول بأن الحركة العمالية كانت تكون مختلفة فى أى موقف تاريخى آخر لا يدوم فيه هذا التوقف • ولهذا السبب كان لزاما على المرء أن يتناول بحذر تلك المعضلة المعروفة الخاصة بما اذا كان يجب أن تكون أية حركة يسارية جديدة «داخل» أو « خارج » حزب العمال ، وبما اذا كان ينبغى عليها أن تتولى الحركة العمالية أو تبحث عن شىء آخر • والحقيقة هى ، أن وجود أى اتجاه يسارى قوى له آراؤه الخاصة ويتمتع ببعض التأييد فى النقابات ـ يسار قادر على الهيمنة وليس مجرد الاحتجاج ـ سيغير الحركة العمالية • وليس هناك من يستطيع أن يقول كيف سيكون رد فعل الحركة العمالية تحت ضغط جديد من هذا النوع : فهل سيكون من الممكن المحافظة على الجانب الايجابى فى الحركة العمالية ـ الوحدة التى تؤكدها بين منظمات الطبقة العاملة على مستوى اشتراكى أعلى ؟ أم هل سيكون انهيار النظام حتميا كجزء من المعركة المترتبة على ذلك؟ ليس هناك سوى شىء واحد مؤكد ، وهو أن الحركة العمالية التى ظلت قائمة برغم كل التقلبات القاسية ، الداخلية والخارجية ، منذ تأسيسها ، والتى استمرت تسير على غير هدى عبر الهزيمة وتحلل مثلها العليا ، لن تستطيع الاستمرار فى عملها بنفس الطريقة • لقد كان هيجل أول من أشار الى مفارقة أن الحزب لا يكون حقيقيا الا اذا انقسم على نفسه ،

عندما تتصارع التناقضات داخله • وقد بقيت الحركة العمالية على حالها هذا لأنها لم تنقسم على نفسها بهذا المعنى ـ فقد تركزت حول معركة ذات طابع مريض ، حول مظاهر لا يمكن الوصول فيها الى قرار • فماذا سيكون مآلها عندما تواجه تحديا ينتشلها من « لا حقيقتها » ـ عندما تواجه بتناقضات لا تستطيع خنقها أو تجاهلها ؟ ما من انسان يعرف الجواب •

وليس من المحتمل أن تحدث تغييرات ثورية بسرعة درامية فى ظل حكم العمال • ومع ذلك فان هناك تغييرا ، وقد يتخذ مع الوقت معنى ثوريا • فبعد تلك الفترة الطويلة من الانغلاق التى مرت بها الطبقة العاملة وحركة الطبقة العاملة ، ستجلب الاتجاهات الجديدة والجو الجديد عالما مختلفا • ويمكن أن يكون عالما أكثر ملاءمة لاشتراكية بريطانية حقيقية • وما زال فى وسع الطبقة العاملة البريطانية أن تحقق جزءا من المستقبل الذى تنبأ به ماركس ، منذ أكثر من قرن مضى ، عندما قال انها ستقود حركة تحرير العمال فى كل مكان • ولما كانت حكومة العمال قد تقوم بدور ايجابى فى هذه العملية أيا كانت حدودها وأيا كان دورها متناقضا ـ فانه ينبغى على الاشتراكيين فى كل مكان أن ينظروا الى مقدمها بأمل معين ، ثقة ناقدة معينة ، وليس على أنها مجرد تكرار غير مجدى لوهم قديم •


القسم الثاني

مشاكل الاستراتيجية الاشتراكية

بيري أندرسون

لقد كان اليسار في بريطانيا معرضا باستمرار لتهمة ضارة هي أنه لا يملك أي تصور استراتيجي . ومن العسير انكار هذه التهمة . فاليسار ، تاريخيا ، لم يستطع قط أن يجيب بصورة مقنعة أو منسقة على هذا السؤال : كيف يمكن تحقيق الاشتراكية ؟ ومن الغريب أنه في جميع مناقشات وصراعات الخمسينات لم تلعب الحجج الاستراتيجية أي دور مطلقا . وقد تساوت جميع قطاعات اليسار في ذلك : لقد كان أساس سياستها نقدا أخلاقيا للمجتمع ، منفصلا عن العملية التاريخية المركبة التي لا تستطيع القيم أن تجسد نفسها نهائيا الا فيها . وقد كان هذا الموقف ، بكل ما يتميز به من ضعف وقوة ، علامة مميزة لليسار البريطاني منذ تأسس « حزب العمال المستقل » . فجميع مفكريه الكبار ـ موريس وتوني وكول ـ لم يشذوا عن هذا التقليد . وكان نقص التصور الاستراتيجي أحد الأسباب الرئيسية لأفول اليسار منذ ١٩٦١ ـ ذلك التشويه السريع المفاجيء الذي حدث قبل ظهور ويلسون . لأن ويلسون ، قبل كل شيء آخر ، قدم استراتيجية لحزب العمال ـ وهذا هو ما أتاح له أن يضع مؤقتا حدا للانقسامات داخل الحزب وأن يسيطر عليه . بيد أن وضع استراتيجية لحزب العمال كما هو الآن أمر مختلف تماما عن وضع استراتيجية للاشتراكية . وهذا بالذات هو موطن الجزء الأكبر من الصعوبة .

والواقع ان فشل اليسار في صياغة أية استراتيجية ملائمة

للاشتراكية لم يكن ظاهرة بريطانية فحسب بل ظاهرة أوربية ، منـــذ الحرب • ويجتاز الفكر الاشتراكي في أوربا الآن فترة من التجديد العميق الخلاق • ان أعمال رجال مختلفين تماما في خلفيتهم واهتماماتهم مثل سارتر وويليامز وماندل وجورتسي ولوكاس وماجري وماركيوز وجولدمان ــ فرنسي وانجليزي وبلجيكي ونمساوي وهنغاري وايطالي وألماني وروماني ــ تكشف عن نطاق وعمق لم تر أية فترة أخرى من هذا القرن مثيلا لهما • ان تراث الاشتراكية المعاصرة قد زاد ثراء في عدة ميادين : نظريته في الثقافة ، ونظريته في التاريخ ، ونظريته في الانسان • كما أن فهمه ونقده للمدنية الرأسمالية أحرز تقدما ملحوظا • الا أن فكره الاستراتيجي ظل ، في تناقض غريب ، ضعيفا كما كان دائما • فمشكلة طريقة تحقيق الاشتراكية ــ بعد كل هذه السنوات والصراعات والهزائم ــ تبدو اليوم بلا جواب كما كانت منذ عشرة أعوام أو عشرين عاما • وليس من العسير أن نتبين السبب التاريخي في هذا التوقف • فأثناء الليل الطويل الذى مرت به النظرية ، في أسوأ فترات « الحرب الباردة » من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ كان الفكر الاشتراكي الحر والمهم الوحيد من صنع مثقفين منعزلين • فلم يكن لدى الأحزاب الكبرى للطبقة العاملة في أوربا الغربية ، سواء الديمقراطية ــ الاجتماعية أم الشيوعية ، أى وقت للبحث أو الاختلاف في الرأى ان الجو المحيط بها قد شلها ، باستثناءات قليلة جدا • وحدثت هوة بين التطبيق والنظرية • وجنح العمل السياسي في هذه الفترة ــ سواء كان من جانب الأحزاب الشيوعية أو المناهضة للشيوعية الى أن يصير نوعا من « محلك سر » ، مع بعض القفزات الانتهازية الهوجاء غير المجدية • وأصبحت النظرية بعيدة بصورة متزايدة عن الصراعات السياسية • وكانت بصفة خاصة غير قادرة على حل المشكلة التى تمثل الصلة الرئيسية بين النظرية والتطبيق ــ أكثر المشاكل النظرية « عملية » ــ وهي كيف يتم تحقيق الاشتراكية ؟ ولا يمكن أن تولد أية استراتيجية اشتراكية حقيقية الا داخل الديالكتيك الداخلي لحركة اشتراكية جماهيرية : فهي غير ممكنة وليس لها معنى خارجها • ومنذ ١٩٥٧ خفت حدة « الحرب الباردة » وحدث ازدهار في الفـــكر الاشتراكي والمناقشة الاشتراكية • وبدأ ســـقوط كثير من الحواجز بين المثقفين وحركة الطبقة العاملة في أوربا • بيد أن هذا التطور لم يكن كافيا لاثارة أية مناقشة جادة حول الاستراتيجية •

وفي انجلترا اتخذت المشكلة صورة خاصة • فقد كان حزب العمال تقليديا أكثر تسامحا من الأحزاب المقابلة في القارة : ولكن ذلك يرجع أصلا الى عدم الاهتمام بالنظرية الذى يسرى في الحركة كلهـــا • والواقع أن

الضعف النظرى لدى اليسار العمالى شرط لما يتسم به الحزب من التسامح بقدر أكبر • ولكن الموقف الأساسى يظل كما هو • ان حزب العمال لا جدال فى أنه ليس حزبا اشتراكيا ، ومع ذلك فهو حزب الطبقة العاملة الوحيد فى انجلترا • وهكذا يكون من المستحيل بدرجة متساوية صياغة أية استراتيجية « داخلة » أو « خارجة » • وفى هذه الظروف لابد بالضرورة أن تكون أية محاولة للتفكير فى بعض المشاكل التى ينطوى عليها التقدم الناجح نحو الاشتراكية « تجريدية » و « لا عضوية » • لأنه عند عدم وجود حزب اشتراكى جماهيرى لا مكان لأى تصور مجسد ومتسق يمكن الانطلاق منه فى مثل هذه المحاولة • فالتأمل يصير ، فعلا ، فى غير موضعه • ومع ذلك فعلى الرغم من هذه العقبة الأساسية قد يكون أى استعراض للبدائل الممكنة أفضل من الفراغ الذى تدور حوله المناقشات الاشتراكية بلا نهاية فى الوقت الحاضر • والمقترحات التالية ستكون بالضرورة طوبائية • ولا يقصد بها سوى أن تقدم أفكارا موجزة ورمزية للمناقشة •

(أ) نماذج استراتيجية

(أ) طريقا الاشتراكية :

سيطر على تاريخنا نموذجان استراتيجيان وقسما الحركة الاشتراكية فى أوربا منذ أول القرن الى وقتنا • فالانشقاق الضخم بين الديمقراطية الاجتماعية والشيوعية ينبثق مباشرة منهما • ويمكن أن نسميهما الطريق البرلمانى والطريق التمردى للاشتراكية • وأى مناقشة للاستراتيجية الاشتراكية فى غرب أوربا اليوم لابد أن تبدأ بشىء عن هذين النموذجين التقليديين الكبيرين ، اللذين حوما منذ أمد طويل فوق عقول الناس • ويمكن تلخيص وجه الاختلاف بينهما فى عبارتين ، احداهما من لينين فى ١٩١٧ ، والأخرى من سيدنى ويب فى ١٩٢٣ • فقد كتب لينين قبيل حدوث « ثورة أكتوبر » : « ان احلال الدولة البرولتارية محل الدولة البورجوازية مستحيل بدون ثورة عنيفة •• ان مذهب صراع الطبقات •• يؤدى حتما الى الاعتراف **بالحكم السياسى** للبرولتاريا ، لدكتاتوريتها ، أى السلطة التى لا يشاركها فيها أحد وتعتمد مباشرة على القوة المسلحة للجماهير •• فتحرير الطبقة المضطهدة مستحيل ، لا بدون ثورة عنيفة فحسب ، **بل كذلك بدون تدمير** جهاز السلطة فى الدولة الذى خلقته الطبقة الحاكمة •• » • وبعد ذلك بست سنوات أعلن ويب ، فى حديثه الرئاسى فى مؤتمر حزب العمال : « انى أصر على ما يتجاهله خصومنا عادة ، بل

والذى يبدو فى الواقع أنهم غير قادرين فكريا على فهمه ، أى **التدريجية الحتمية** لخطتنا فى التعبير ٠٠ لأنه يجب أن يكون من الواضح أن الاشتراكية بالنسبة لحزب العمال متأصلة الجذور فى الديمقراطية ، الأمر الذى يرغمنا بالضرورة على ادراك أن كل خطوة نحو هدفنا تعتمد على كسب موافقة وتأييد الأغلبية العددية بين الشعب كله على الأقل ٠ وهكذا فحتى اذا كنا نهدف الى احداث ثورة فى كل شيء فورا ، فاننا مرغمون بالضرورة على ألا نقدم على أى تغيير بذاته الا فى الوقت وبالمدى وبالطريقة التى يمكن اقناع عشرة أو خمسة عشرمليونا من الناخبين ، من جميع أنواع الظروف ومن كل الأمزجة ـ من أقصى البلاد الى أدناها ، بالموافقة عليها ٠٠ ولكن حزب العمال ، عندما يحين الوقت الذى تعهد فيه السلطة اليه ، لن يريد بطبيعة الحال أن يفعل كل شيء فورا ٠٠ فبمجرد أن نواجه ضرورة صياغة مبادئنا أولا فى مشروعات قوانين ثم مناقشتها بندا بندا فى اللجان ، ثم تسليمها للجهاز المناسب لتنفيذها من أقصى المملكة الى أدناها ـ وهذا هو ما فعله حزب العمال باشتراكيته ـ لا يصبح مجال للشك **فى حتمية التدريجية** »

فالبنسبة للينين كان الطريق الى الاشتراكية قصيرا ولكنه شارد : فهو يتطلب التمرد المسلح من جانب البرولتاريا ضد الدولة القائمة والاستيلاء عليها وتدميرها ٠ ومن هذا الحطام تخلق الطبقة العاملة دولة جديدة ، دكتاتورية البرولتاريا ٠ أما بالنسبة لويب فالطريق الى الاشتراكية طويل ومنبسط ومتعرج : ونهايته عند الأفق البعيد دائما أبدا ٠ فالطبقة لا تستطيع خلق النظام الاجتماعى الجديد الا على مراحل بطيئة وغير محسوسة اذ يجب عليها أن تحترم الاطار الدستورى الذى سمح لها بالدخول فيه ٠ وليس هناك سوى طريق واحد لتغيير المجتمع فى هذه الظروف : كسب الانتخابات ، والحصول على الأغلبية فى البرلمان ، وبدء التشريع تدريجيا وسلميا فى اتجاه النجم القطبى البعيد ـ الاشتراكية ٠

وصار هذان المفهومان هما التصورين السائدين على جانبى الانقسام الجغرافى السياسى القائم بين أوربا الشرقية والغربية ، وهما يقابلان عالمين وتاريخين مختلفين ٠ وقد تحققت رؤيا لينين فى روسيا ويوغوسلافيا : أما فى بلاد أوربا الشرقية الأخرى فقد تحققت بطريقة مصطنعة ومشوهة ٠ ولكن الاشتراكية بمعنى أولى تماما تحققت فى منطقة شاسعة من أوربا تغطى أكثر من نصف هذه القارة : فقد صودر المصادرون

وتحققت الملكية الاجتماعية للاقتصاد · والى يومنا هذا تعتبر هذه الانتصارات ــ بما صاحبها من عنف وارهاب شديدين ــ النماذج الوحيدة التى لا جدال فيها لانجازات الحركة الاشتراكية التى جاءت لتغير أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر · ومنذ ذلك الوقت نبذتها الحركات الديمقراطية الاجتماعية فى الغرب **كتلة واحدة** · وكانت الأسباب التى ساقتها واحدة دائما · فالثورات اللينينية فى الشرق ليست ديمقراطية ، والمجتمعات التى خلقتها شمولية ــ ومن ثم فهى ليست اشتراكية ، بل نقيض الاشتراكية · ويقوم هذا الاعتقاد ، الذى بقى عميقا ، فى أنحاء الحركة العمالية فى بريطانيا ، على حقيقة غير كاملة · ان الاشتراكية بمعناها الفلسفى الكامل ــ بوصفها معقد الحرية والانتصار النهائى للانسان على الحاجة والعجز (Alienation) · لم تتحقق طبعا فى روسيا أو أى بلد آخر فى شرق أوربا · وبهذا المعنى من الصواب ، ومن الضرورى ، رفض وصف البلاد الشيوعية لنفسها بأنها « بلاد اشتراكية » · وفى نفس الوقت يعد من الحذلقة وضيق الأفق أن يرفض المرء الاعتراف بما فى الوصف من حقيقة تاريخية معينة : فبمعنى مثالى تحظى هذه البلاد بحد أدنى من الاشتراكية ــ فاقتصادياتها ملك اجتماعى وليست ملكية خاصة ، والايديولوجية التى تنظم عملها ايديولوجية اشتراكية · وصحيح طبعا أنها ليست ديمقراطية ، وأن الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الاشتراكية الحقيقية · بيد أن مجرد التنديد بها باعتبارها غير ديمقراطية ومن ثم غير شرعية تاريخيا نوع من الغباء · فقوالب هذا النقد ليست أساسية بدرجة كافية ·

لماذا نجحت ثورة أكتوبر ؟ ولماذا لم يكن المجتمع الجديد فى روسيا ديمقراطيا ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين تكمن وراء حقيقة أن الاشتراكية ــ على نقيض الاعتقاد السهل المنتشر على نطاق واسع اليوم ــ ليست مجرد ديمقراطية + ملكية اجتماعية · لأن الأساس التاريخى الحقيقى للشيوعية السوفييتية لم يكن الاستبداد ولا الجماعية ، بل كان **الندرة** · فقد كان هذا هو اللب القاسى لمعاناتها ولانسانيتها · ففى امبراطورية الندرة يصبح الانسان حتما عدو الانسان · فعلاقته بأبناء مجتمعه يحددها عالم المادة ، أى يفترض فيها سبقا أن **العوز** لدى واحد يقابله **الوفرة** لدى آخر · والصراع من أجل توزيع هذه المادة لا يمكن أن تكون نتيجته انسانية : فهى ستكون بالضرورة ضد الانسان دائما وبلا نهاية · وفى العشرينات كانت روسيا كغرفة ضغط هائلة ينحدر فيها الناس والأوضاع والقيم ببطء وبلا رحمة الى لا شىء تحت ضغط الحاجة

التي لا ترحم ، فكل شيء كان ناقصا • ندرة في الأشياء : في ١٩٢١ كان اقتصاد هذا البلد الضخم المتخلف والمدمر لا ينتج من الخبز ما يـكفي لغذاء سكانه ، ولا من الأحذية ما يكفي حتى ثلث سكانه • وكل ما ينتج فوق حاجات البقاء المجردة كان يذهب الى أقلية أصغر فأصغر ،كلما زادت السلع تعقيدا وأصبحت أكثر تـكلفة • ندرة في الرجال : كان ربع السكان فقط يعرفون القراءة والكتابة ، وواحد من كل خمسمائة تلقى تعليما عاليا ، وواحد من كل مائتين لديه أي تدريب فني ، وواحد من كل أربعين لديه أية تجربة في العمل الصناعي • ندرة في القيم : فلم تكن هناك أنظمة سياسية مستديمة ولا تقاليد ثقافية ديمقراطية ، ولا مثل عليا اجتماعية منتشرة على نطاق واسـع ، ولا شـعور كامل بالوحدة القومية • ندرة في الوقت : فروسيا كانت محاطة من كل جانب بقوى معادية وتهديد مستمر بالغزو ، حدث فعلا في آخر الأمر ، ولذا كان لابد من اتمام التصنيع في نصف الوقت الذي تم به في الغرب • وفي مملكة الضرورة هذه لم تكن الحرية أو المساواة أو الاخاء ممكنة • فلا يمكن أن تكون هناك مساواة حيث تندر السلع الى حد لا يتسنى معه الحصول عليها الا لأقلية صغيرة ، ولا يمكن أن يكون هنـاك اخاء حيث يفرض التصنيع السريع سلما حديديا من التدرج والنظام المشدد في العمل ، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حيث يخلق عـدم التعليم نخبة ، ويخلق عدم وجود المقتنيات المادية امتيازات ، ويخلق عدم الأمن الخارجي تعبئة قومية دائمة • في هذه الظروف تتأصل جذور الارهاب في نسيج التعايش الانساني نفسه •

ولا يعني ذلك أن كل ما حدث في روسيا الستالينية كان لا يمكن تجنبه • بل على النقيض من ذلك ، كان التجميع وحملات التطهير والنفي كلها مسألة اختيار سياسي : مجرد جرائم وليس هناك تطور لاحق مهما كان طيبا يكفر عنها أو يقلل من أثرها • وستظل أبدا جزءا من محاولة الانسان أن يصل الى الاشتراكية في القرن العشرين لأنها كانت جـرائم اشتراكية وليست لبرالية ــ عنف مقصود مع سبق الاصرار ، واستخدام متعمد للعنف المتأصل في بيئة ندرة • أما العنف اللبرالي فهو غير مركز ومصير لا اختيار فيه • لقـد كان أسوأ تعبيراتهـا أفظع من أي جرائم ستالينية : فقد تركت الحرب العالمية الأولى عشرة ملايين قتيل وعشرين مليون جريح ، بلا أي هدف مطلقا • وليس هنـاك مسئول عن الحرب الكبرى ــ اللهم الا مدنيـة تتسم في كل مـكان بعجز الانسان ، عملا ومسئولية ، عن توجيه مصيره •

ومن الضرورى أن نقول هذا لأنه لا يزال من الأمور المألوفة فى الغرب نبذ التجربة الروسية الشيوعية بأكملها باعتبارها خارج حدود المناقشة الاشتراكية المحترمة . والواقع أن « الثورة الروسية » ، وكل ما ترتب عليها ، جزء — وجزء ضخم — من التراث المشترك للحركة الاشتراكية بأكملها . ولا يستطيع أى حزب من أحزاب الطبقة العاملة فى أوربا انكارها أو التهرب منها . وهكذا فانه من الضرورى بحث دروس اللينينية بعظمتها وعبوديتها بحثا أمينا واضحا (١) . وليس هنا مكان مثل هذه المحاولة . ولكن بعض التأمل فيها يعد شرطا سابقا ضروريا لأية مناقشة فى الاستراتيجية الاشتراكية فى الغرب اليوم .

فاللينينية نجحت بمعاييرها الخاصة ومضمونها الخاص . فقد حصلت على السلطة فى روسيا ، وصادرت الرأسمالية وحولت اقتصاد أكبر بلد فى أوربا ومجتمعه تحويلا شاملا . وانتشرت بعد ذلك بقوة السلاح ، ولعدم وجود أية مقاومة جادة ، فى أوربا الشرقية كلها . وأخيرا أنتجت ثورة حقيقية فى الصين . فما هو سر هذا النجاح ؟ ان الجواب بالتأكيد هو أن اللينينية كانت متلائمة تماما تقريبا مع الظروف الخاصة بمكانها ووقتها . فاستراتيجيتها الرئيسية هى الاستيلاء على قوة الدولة القائمة وتدميرها . **ولهذه الاستراتيجية معناها بالذات فى المجتمعات المتخلفة حديثة التكوين التى تسيطر عليها الندرة ولا تتكامل الا فى الدولة** . فعندما يكون البؤس وعدم المساواة هما مصير أمة بأكملها ، وعندما لا يكون هناك أى بناء تحتى تكنولوجى ، وعندما لا يعرف الناس الكتابة والقراءة ولا توجد ثقافة مشتركة ، وعندما لا تكون هناك تقاليد سياسية أساسية ، وعندما لا تكون هناك وحدة قومية حقيقية ، تجنح **الدولة** لأن تصير المستودع الوحيد والواقع الوحيد للمجتمع كمجتمع . « فالمجتمع المدنى » يكون كتلة متميعة وعاجزة عن التعبير عن ذاتها ولا وجود محسوس لها الا كما هو متبلور فى « الدولة » . ففيها وحدها تتركز تلك الكتلة المتميعة الحديثة التكوين فى « قالب » .. والدولة فى المجتمعات المتخلفة تعبر — اليوم أكثر حتما مما كان فى عهد لينين — عن المعنى الوحيد للأمة . فهى بمقتضى تعريفها هيجيلية . المصدر صاحب السيادة لكل عمل أو خلق عام ، وهى تتمتع « بقوة وبحرية فى المناورة فى مواجهة بقية السكان .. لم يعرف

(١) انظر كتابات اسحق دويتشر الممتازة فى هذا الموضوع .

التاريخ مثلها الا نادرا » ، (١) على حد قول الـــكاتب وهو يصف بلدا محايدا وليس أى بلد شيوعى ٠

لقد كان مزج الدولة والحزب ، لتكوين دولة الحزب الواحـــد ، استثناء وفضيحة فى نظر الغرب فى الأيام الأولى للشيوعية الروسية ٠ والآن ، وقد عادت آسيا وأفريقيا الى حظيرة التاريخ ، صار أكثر نماذج الحزب انتشارا فى العالم ٠ والسبب واضح ٠ فحيثما تكون المـــوارد ــ البشرية أو المادية ــ نادرة بشكل حاسم ، لابد من تجميع كل المصادر بحسم لمواجهة مهمة التصنيع والتمدين بمجرد توافر أى مجهود حقيقى للتخلص من دائرة « التخلف » المغلقة ٠ وهكذا فان الندرة ــ بمجرد ان يعيشها الناس كمهمة يأخذونها على عاتقهم بالتخلص منها ، لا كمصير يقبلونه ــ **تعمل على المركزية الى أقصى الحدود** (٢) ٠

وبهذا المعنى أيضا تكون بمثابة غرفة ضغط ٠ وهكذا فان طابع الكتلة الموحدة الذى تتخذها الدولة بامتزاجها « بالحزب الواحد » ، نتيجة ضرورية لضعف المجتمع ككل وتجزئته ٠ وفى الحالات القصوى ، مثل كثير من البلاد الأفريقية اليوم ــ التى تعد أكثر تخلفا حتى من روسيا فى ١٩١٧ والصين فى ١٩٤٩ ــ تصل ندرة الرجال والمهارات الى حد يكون فيه حتى مثل هذا النظام ، « الدولة ــ الحزب » ، برغم اقرازه رسميا فى الدستور ، معقدا أكثر مما ينبغى : فلا يوجد فيهـــا من الكادرات ما يكفى الا لواحد منهما ــ الدولة بمعناها الحرفى ٠

وهكذا فان التاريخ أثبت سلامة اللينينية بمعنى محدود ومحدد ٠ وذلك يعنى ان اصرارها الوحيد على مهاجمة جهاز الدولة فى روســـيا واستبداله بغيره كان عملا ناجحا : فقد حصلت على الســـلطة وبدأت التصنيع ٠ وفى تلك الظروف بالذات لم تكن أية طريقة أخرى لتغير المجتمع : **فلم يكن الوصول اليه وتغييره ممكنا الا كما يتمثل فى الدولة**٠

---

(١) روبرت كيرتس « مالايزيا واندونيسيا » « نيـــولفت ريفيـــو » نوفمبـــر ــ ديسمبر ١٩٦٤ ٠

(٢) وحتى عندما لايواجه النظام السياسى التخلف مواجهة جدية ، يحدث تسرب اجتماعى لايقاوم نحو المركز ، فى صورة نمو طفيلى هائل فى العاصمة ــ وهو مرض بلى به كل بلاد العالم الثالث الكبرى تقريبا اليوم ٠ ومن الأمثلة البارزة على ذلك ، ليوبولدفيل وكراتشى وكركاس ٠

وفى حدود صحة هذا الرأى يعتبر الاستنكار المألوف فى الغرب للتجربة اللينينية بأكملها تفكيرا ضيق الأفق • ومن الناحية الاجتماعية لا يمكن أن تتجاوز القيم المضمون التاريخى والبنائى الذى يتيح لها الميدان الوحيد للتجسيد • (أن القيم المفردة تستطيع طبعا أن تتجاوز هذا المضمون ، وكثيرا ما تفعل ذلك) • ولا يعنى ذلك أن هناك حتمية تاريخية طولية تحدد معايير كل مجتمع أو نظام وفرصه • بل انه اقرب الى القول بأن هناك نوعا معينا من الحتمية السلبية التى لا تنتج أية امكانية معينة بل تلغى عددا من الامكانيات باستمرار • وبهذا المعنى يمارس التاريخ انتقائية دائمة تحدد مجال الامكانيات بشدة فى أى وقت بذاته ، ولكنها لا تبنيه فى النهاية أبدا • أن تنويعات اللينينية ــ التى يسميها المتحدثون الغربيون اليوم « دكتاتوريات النمو » ــ أو اطالة أمد جحيم التخلف الى ما لانهاية ، كان هذان البديلان هما كل ما لدى الشيوعية فى روسيا : فلم يكن أمامها الديمقراطية اللبرالية قط (١) •

فاللينينية اذن ، بكل تضحياتها البشرية ، كانت تمثل تقدما أصيلا ضخما بالنسبة لروسيا ، كما هى اليوم بالنسبة للصين • ولكن مجرد مواءمتها فى البيئة الشرقية ، وهو سر نجاحها، يجعلها غير متوائمة البتة مع البيئة الغربية حيث تسيطر الرأسمالية اليوم • لأن مجتمعات غرب أوربا تؤلف عالما مختلفا تماما عن مجتمعات شرقها ، بله مجتمعات

---

(١) ومما يدعو الى التأمل ان كثيرا من المحللين الغربيين اليوم يعترفون صراحة بالدور التحريرى الخلاق لنظام الحزب الواحد ، مادام ليس شيوعيا . وهكذا نرى عالم الاجتماع الامريكى موروبيرجر يكتب عن مصر في عهد ناصر وعن النظم العسكرية فىالبلاد العربية الأخرى : « برغم أن هذا النظام قد لا يعنى مباشرة بالديمقراطية كترتيب سياسى بحت فانه بجهوده الهائلة لاحداث التغيير الاجتماعى يخلق بعض الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية والاتجاهات والتوقعات التى قد تعبر عن نفسها يوما ما بالمطالبة أكثر بالديمقراطية السياسية .. ففى ظل النظم الشعبية قد تخمد الحرية السياسية، ولكن تبقى على الاقل امكانية نموها . » (« العالم العربى اليوم » ص ٤٠٧ ــ ٤٠٨) . وبصورة مباشرة أكثر يقيم موريس دوفرجيه ، المنظر السنى للأحزاب السياسية الغربية ، تركيا فى عهد أتاتورك : « ان النظام المتعدد الاحزاب عندما يطبق فى بلاد ذات تركيب اجتماعى عتيق والتى يكون فيها الناس غير متعلمين يؤدى الى ابقاء سلطة الارستقراطية التقليدية ويدعمها ؛ أى أنه يمنع قيام الديمقراطية الحقيقية . وعلى النقيض من ذلك يثبت مثل تركيا أن أسلوب الحزب الواحد ، عندما يطبق بحكمة ، يجعل فى حيزالامكان بناء طبقة حاكمة جديدة والنخبة السياسية التى بدونها لايمكن قيام ديمقراطية حقيقية يوما » (« الاحزاب السياسية » ص ٢٨٠) وطبعا لم تحقق مصر ، وإكثر منها فى ذلك تركيا ، نموا اقتصاديا يكفى احتياجاتهما .

آسيا • فاقتصادياتها المتقدمة جدا وتواريخها الكثيفة المركبة المتقلبة خلقت عالما اجتماعيا وثقافيا خاصا بها تماما • والانجاز السياسى الأكبر لهذا العالم هو الديمقراطية • وأيا كانت حدودها أو عيوبها فان هـذه الديمقراطية تمثل اضافة دائما الى التراث البشرى — تجربة بلغت حدا من الأهمية بحيث أنها لن تستمر حكرا على منطقة واحدة من الدنيا • ويهمنا حاليا أن نؤكد أن الاستراتيجية اللينينية فى الغرب رجعية فى أساسها : فهى تهدد بالقضاء على انجاز تاريخى عظيم ، فى حين أن المهمة هى تجاوز هذا الانجاز كما أن اللينينية ، بوصفها هذا ، لم تحظ بنجاح فى غرب اوربا ، بل ولم تقترب من النجاح فيها قط • فهى ليست بديلا مقبولا ، لابوصفها معيارا ولا بوصفها استراتيجية • فالنسيج الحضارى بأكمله لمجتمعات الغرب الرأسمالية المتقدمة لايقبلها •

فما هو البديل ؟ كان البديل تاريخيا هو « الديمقراطية الاجتماعية» وفى انجلترا ، الفابية • ونقطة البداية فى « الديمقراطية الاجتماعية » كانت دائما الاعتماد على الديمقراطية البرلمانية على أســاس أنها واقع حاسم — والاعتماد عليها وحدها والعمل داخل حدودها فقط • وبدا ذلك شيئا معقولا وطبيعيا ، حتى فى نظر اشخاص تدربوا طوال حياتهم فى التقليد الماركسى (١) ، فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى مثـلا • فقد بدا فى الغرب أنه ليس هناك أى حل آخر • وحتى الأحزاب الشيوعية الجماهيرية التزمت به ضمنا دائما تقريبا •

وكان النجاح المبدئى الذى أحرزته الديمقراطية — الاجتماعيـــة كبيرا : بحيث بدا فى السنوات الأولى من القرن أنها الطريق الحقيقى الى الاشتراكية فى الغرب • ففى جميع انحاء اوربا الغربية ظهرت الى الوجود احزاب ديمقراطية — اجتماعية جماهيرية • وفى كل بلد تقريبا كانت هذه الأحزاب هى أكبر أحزاب الطبقة العاملة • وزادت قوتها الانتخابية باستمرار • وحققت هدف الاشتراك فى حكومات منتخبة ديمقراطيا فى كل مكان ، وتم ذلك فى معظم البلاد فى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى • فقد كان هناك فى ذلك الوقت حكومات يشترك فيها الديمقراطيون

---

(١) كثيرا مايستخدم « الديمقراطية — الاجتماعية » خطأ كتعبير مخط بواســطة اليسار اليوم • وانه لمن الخير ان نتذكر ان الحزب البلشفى نفسه كان أصلا « الحزب الديمقراطى الاجتماعى الروسى » ، وأن انجلزكان الموجه السـياسى « للحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى » • كما ان استخدام التعبير بمعنى محط يفقد المرء الاحساس بالوحدة التاريخية الاوسع للحركة الاشتراكية الاوربية •

الاجتماعيون في الدانمارك والمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد وهولندا وانجلترا والنرويج وفرنسا وايطاليا • بيد ان الحكـــومات الديمقراطية الاجتماعية التى تتمتع بأغلبية لم تقم الا فى ثلاثة بلاد ـ انجلترا والسويد والنرويج • وهذا هو سجل الديمقراطية الاجتماعية فى أرضها الخاصة • ولكن من الواضح ان ماهو أهم من ذلك هو سجلها السياسى ـ درجـة نجاحها فى تحويل المجتمعات الرأسمالية فى غرب اوربا نحو الاشتراكية• وهذا هو الفيصل فى الدور التاريخى للديمقراطية الاجتماعية •

من الواضح ، بداهة ، انه لايوجد مجتمع اشتراكى واحد فى غرب اوربا ، بأى معنى للمصطلح ، بعد ستين عاما من وجود الديمقراطية الاجتماعية • وليس هناك ديمقراطى اجتماعى واحد ، حتى فى السويد ، يدعى العكس • بيد أنه قد يقال ان بعض بلاد غرب أوربا صارت أقرب بدرجة محسوسة الى الاشتراكية مما كانت منذ اربعين او خمسين عاما مضت ، وان هذا بالذات هو ما حققته الديمقراطية الاجتماعية • فما هو المقياس الذى نستخدمه فى تقدير ذلك ؟ هناك مقياسان داخـل اطار الديمقراطية الاجتماعية نفسها : حجم القطاع العام ، وتوزيع الدخـل القومى • وليس من الضرورى أن نشير الى قصور هذين المعيارين ، ومع ذلك يمكن أن يكونا أساسا للتقدير • ولنأخذ الأول ، ان كل بلد فى أوربا اليوم ينقسم اقتصادها الى قطاعين • فما هى النسبة بينهما ؟ ان نسبة القطاع العام الى مجموع الاستثمار القومى الثابت فى بريطانيا ٣٢٪ وفى ايطاليا ٢٧٪وفى النمسا ٢٧٪وفى فرنسا ٢٥٪وفى المانيا الغربية ١٥ ـ ٢٠٪ وفى السويد ١٥٪ وفى النرويج ١٤٪ وفى هولندا ١٣٪ وفى بلجيكا ١٠٪ (١) • وهكذا فان القطاع المؤمم لم يتجاوز الثلث فى أى بلد ووظيفته الرئيســـية هى توفير بناء تحتى تكنولوجى رخيص للمشروع الخاص على حساب النفقة العامة • فالدور الأول للصـــناعات العامة فى الاقتصاد الرأسمالى هو ، فى الواقع ، « تشريك » الخسائر » • ومن المألوف الآن ان يقال ان الصناعات المؤممة ليست جزءا أصيلا فى البرنامج الديمقراطى الاجتماعى ، الذى يعتبر أساسا برنامجا لتوزيع الدخـــل وتوفير خدمات الرفاهة • والمقارنة مفيدة هنا أيضا • ففى انجلترا حسب كالدور أن « الاستمرار التاريخى » لعائد رأس المال وعائد العمل ظل كما هو بلا تغيير تقريبا منذ القرن التاسع عشر ـ ويشير الى التماثل فى هذه

(١) ب• لويل «دروس من الخارج » فى «دروس المشروع العـام» باشراف شانكس ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ •

الأنصبة فى عدة بلاد رأسمالية (١) • واتخذ نيدلمان أساساً مختلفاً للمقارنة وانتهى الى أن أكثر نظام ضريبى يؤدى الى اعادة توزيع الدخل فى أوربا الغربية (أكثر من السويد أو أى بلد سكندنافى) هو النظام الضريبى فى ألمانيا الغربية ـ وهى ذات نظام رأسمالى بحت لم تقم فى تاريخه قط حكومة ديمقراطية اجتماعية لمدة عام واحد (٢) • وفى بريطانيا أثبت تيتموس الى أى مدى من المشكوك فيه أن يكون قد حدث أية اعادة فى توزيع الدخول عن طريق النظام الضريبى منذ الحرب والسنوات التالية لها مباشرة •

ومن المألوف التفكير فى « دولة الرفاهة » ـ وهى أكثر ما تفخر به الحركة العمالية فى بريطانيا ـ باعتبارها من خلق الديمقراطية الاجتماعية • ولكن حتى فى هذا المجال يختلف الواقع الى درجة كبيرة عما يقال عادة • ومما لا شك فيه أن السويد ، بعد ثلاثين عاما من الحكم الديمقراطى الاجتماعى بلا انقطاع ، لديها أسخى خدمات الرفاهة فى أوربا (ولكنه مما لا شك فيه أيضا أن السويد أغنى بلد فى أوربا) • بيد أن ألمانيا الغربية وفرنسا وحتى أسبانيا أيضا تقدم مزايا رفاهة أكثر سخاء فى بعض الميادين مما فى بريطانيا ، كما اعترف مورجان فيلبس فى وثيقته الرسمية « العمال فى الستينات » • وهكذا فى حين لعبت الديمقراطية الاجتماعية دورا مهما فى عدة بلاد فى مقدم « دولة الرفاهة » ، ليس هناك ارتباط ضرورى بين الاثنين : فأى نظام رأسمالى مستنير ـ أو حتى شمولى ـ يمكن أيضا أن يخلق « دولة الرفاهة » الخاصة به (٣) • وهكذا فان قائمة حساب ستين عاماً من الديمقراطية الاجتماعية فقد بصورة تستلفت النظر • فهى لم تفشل فقط فى تحقيق

---

(١) « مقالات فى القيمة والتوزيع » ص ٢١٠ •

(٢) « مذكرة عن عبء الضرائب » فى «المجلة الاقتصادية والاجتماعية للحق القومى» عدد مارس ١٩٦١ •

(٣) يشير تيتموس الى أن : الرفاهة قد تستخدم فى أهداف عسكرية وعنصرية ـ كما حدث فى ألمانيا فى عهد هتلر . فقد زادت العناية الطبية التى تقدمها الاجهزة المتطوعة وأجهزة الدولة ، لابدافع من الاعتقاد فى انسانية كل انسان بل بدافع من كراهية الانسان . وقد تستخدم الرفاهة لتضييق ولاءات الانسان لا لنشرها ـ كما فى الميزات التى يقدمها أصحاب الأعمال للعمال • فالمكسب الفردى والتهدئة السياسية ، اللذان تدعمهما الفيودالية الجديدة للمندمجات ، قد تحل محل الانسانية المشتركة التى تغذيها خطط المساعدة المتبادلة التى لاتقوم على التحيز » . « حدود دولة الرفاهة » « نيولفت ريفيو » سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٦٤ •

الاشتراكية فى أى مكان ، بل انها لم تؤد بذاتها الى أى تغيير بنائى كبير فى المجتمعات التى وجدت فيها • ومما له مغزى عميق أن المفكر الاصلاحى الكبير الوحيد فى هذا القرن ، الذى غير تفكيره اتجاه المجتمعات الغربية بأكمله ، كان رأسماليا لبراليا وليس ديمقراطيا اجتماعيا ، فقد كان مذهب كينز هو الذى أدخل تغييرات حاسمة فى الغرب وليست الديمقراطيـة الاجتماعية •

والواقع أن كل شىء حـــدث فى بداية الأمر على أســاس أن الديمقراطية الاجتماعية ستقوم فى الغرب بدور اللينينية فى الشرق ـ باعتبارها الطريق الخاص بالغرب الى الاشتراكية • ولكنها أخفقت فى ذلك • فاللينينية كانت تمثل تكيفا مقبضا ، ولكنه حقيقى ، مع عالمها ، أما الديمقراطية الاجتماعية فانها تمثل تكيفا كاذبا • فقد بدا أنها ملائمة لوقتها ومكانها ، ولكنها لم تكن تكيفا حقيقيا بل كانت **اغتصابا** • ومن هنا جاء التباين الدائم الذى تفردت به الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، بين أهدافها النظامية وبرامجها الفعلية • ومن المألوف طبعا أن يكون هناك تضارب بين المثل العليا للأحزاب السياسية والتطبيق العملى • ولكن التناقض فى الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة أعمق من ذلك • ان المثل العليا والقيم والمبادىء ، بمقتضى تعريفها ذاته ، غير محددة بدقة وغير ملموسة • ففيها جميعا وبلا استثناء مجال للمناقشة فى التفسير والتطبيق ، ويمكن دائما تقديمها فى النهاية متجســدة فى عمل • أما الأهداف المجسدة المحددة المعالم ، مثل « الملكية العامة فى وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل » الخ ، فهى موضوع آخر • فعندما يتجاهلها برنامج الحزب أو ينكرها يحدث توتر وظيفى ضخم • فالحزب له فى الواقع **برنامجان** يعمل أحدهما باستمرار على طرد الآخر • وتكون النتيجة توترا يؤدى الى الشلل ويستنزف معنويات الحزب وثقته كلها • والسبب فى هذا الازدواج واضح • فالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أرغمت على هجر أهدافها أو تمييعها تحت ضغوط المجتمع الرأسمالى المحيطة بها • وعلى عكس ما توقعته ، لم تكن الديمقراطية هى الوسيلة المختارة لتحقيق أهدافها : بل على النقيض من ذلك ، لقد انقلبت ضدها وصادرت مشروعاتها • وكما قال أحد علماء الاجتماع مؤخرا « ان ما يبدو أنه حدث فى البلاد الديمقراطية حتى الآن لم يكن تخفيض قوة الطبقة العليا بقدر ما كان انخفاضا فى راديكالية الطبقة العاملة » (١) • ولم يكن

---

(١) ت.ب • بوتومور « النخبة والمجتمع » ص ٣٥ •

امتصاص الديمقراطية الاجتماعية وتحييدها كاملا فى أى مكان ، وبخاصة فى بريطانيا . اذ لما كانت وقائع المجتمع الطبقى تظل باقية فان الديمقراطية الاجتماعية لا تصير أبدا جهازا نقيا للتكامل . فطابعها العمالى وجمود تقاليدها يحولان دون ذلك . بيد أن الامتصاص بلغ درجة أدت الى وجود هوة كبيرة بين أهدافها التاريخية وآفاقها المعاصرة . والمسافة بين الاثنين تكون بمقدار خضوعها . وعندما يحدث ذلك يتحطم كل ما تنطوى عليه الديمقراطية الاجتماعية من هدف . انها تصير نموذجا « للوعى التعيس » وتتحلل ارادتها وقوتها الدافعة تحت ضغط التوتر الناجم عن الأدوار المتصارعة . ونهاية هذا الطريق قريبة : انها ليست الا انتحارا للديمقراطية الاجتماعية .

فما هو الخطأ ؟ ان الخطأ الرئيسى فى الديمقراطية الاجتماعية خطأ استراتيجى ـ مفهوم أساسى خاطىء لا علاج له فى طبيعة القوة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدم ووسائل الحصول عليها .

ان « أسلوب العمل » فى سياسات الديمقراطية الاجتماعية بأكمله يسير على أساس وهم : اذ يتصور وجود ديمقراطية ذات مركز واحد تتطابق فيه مع وسيلة التشريع . وبهذا التصور يصبح المجتمع مخططا نظاميا شفافا تتوزع فيه القوة توزيعا منظما على كل مواطن بالغ وعلى فترات منتظمة (الانتخابات) ، ثم يعاد تركيبها على الفور فى نمط موحد جديد (الحكومة) . فالقوة ببساطة توجد فى هذا الترتيب الفورى بين الناخبين والبرلمان . وهكذا تتجه طاقات الحزب الديمقراطى الاشتراكى بأكملها نحو هذه اللحظة السامية ، وكل شىء آخر يعتبر ثانويا . وتصبح الانتخابات نزاعا موجها بصورة تلقائية ويتحكم فى مصير الأمة بأكمله .

ان هذا التصور لبناء القوة فى الرأسمالية المتقدمة واضح السذاجة ، ولكن الديمقراطية الاجتماعية لم تنبذه قط . والسبب واضح . فهذا التصور فى ذاته أحد الأجهزة التى تعمل على المحافظة على التركيب الحقيقى للقوة . فهو يعمل على استمرار اتجاه الديمقراطية الاجتماعية نحو الفشل والخضوع . لأن الواقع طبعا هو أن القوة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لا تكمن فقط ـ أو حتى أساسا ـ فى البرلمان ، بحيث تنتقل من يد الى يد مع تغير الأغلبيات . بل انها ليست شيئا معينا بذاتها : **انها جماع العلاقات الأساسية المتنوعة التى يتألف منها المجتمع** . والطريق الذى تسير فيه هذه العلاقات وتتحول الى أشياء

محددة هو المؤسسات الرئيسية المختلفة . وهـــذه المؤسسات كثيرة جدا ومتنوعة جدا . فهى تضم عددا لا يحصى من التكوينات الاجتماعية : الأسرة والمدرسة والجامعة والمصنع والمكتب والصحافة والسينما والبنوك والمعامل والفرق و .. الخ . وتؤلف هذه التكوينات بدورها وحدات أكبر ـ هى النظم التأسيســـية (inottional orders) الكبرى للمجتمع . التربية والاقتصاد ووسائل الاتصال والجيش والبيروقراطية . والبرلمان أحدها . وهكذا فان الجهاز التشريعى **واحد** من سلســـلة من قطاعات القوة ، وليس جماعها . والامتزاج الديناميكى لهذه الوحدات المختلفة هو مركب القوة الحقيقى فى المجتمع . وفى بريطانيا يتلخص تركيب القوة فى **الهيمنة الدائمة** لكتلة اجتماعية معينة على أخرى . وهى ظاهرة تتجاوز الانتخابات . وقد حاولت أن أحدد الخطوط الرئيسية لهيمنتها قبـــل ذلك . والمهم هنا هو تعامى الديمقراطية الاجتمــاعية عن رؤية وقائع النظام الذى تعيش حبيسة داخله . ان السيادة الشرعية للبرلمـــان جعلتها فى حالة تنويم مغناطيسى فلم تر مطلقا خضوعها الاجتماعى . والواقع ان محاولة الحصـــول على القوة بتركيز كل شىء على المعركة الانتخابية وحدها مقضى عليها منذ البداية . فمن الممكن طبعا قيـــام حكومة ديمقراطية اجتماعية : ولكنها لا تستطيع فى أى وقت أن تحقق التغيير الحاسم الذى تعهدت به صراحة . والسبب ذو شعبتين . فهى ، من الناحية الموضوعية ، محاطة بقوة متجمعة هائلة تحتفظ بها الطبقة المهيمنة فى كل القطاعات الأخرى من بناء القوة ، وهذه القوة تعمل على تحييد فعاليتها . ومن الناحية الذاتية ـ وهذا أهم بكثير جدا ـ انهـــا تقع فريسة لهذا الاحتواء عند مستوى أهدافها التى أعلنتها هى . وكما يقول وسترجارد : « ان الصراع ينظم فى سلسلة من الحلول الوســـط التى تحد ، لا مجرد اجراءات الصراع ووسائله ، بل أيضا منطقة الصراع فى أى وقت بذاته . وهكذا تتدخل الحلول الوسط فى التحديد المبدئى لمجالات النزال : فلا يتعرض للمناقشة والجدل الفعال سوى مجموعة صغيرة من البدائل السياسية الكثيرة . بل إن هذه المجموعة قد تكون ضيقة فى بعض القضايا الى حد أن القرارات يبدو أنها لا تصـــنع أصلا ـ بل تنبثق أوتوماتيكيا من الجو الفكرى الذى تكون بالحل الوسط المبدئى . ومن ثم فانه يجب تحديد طبيعة هذا الحل الوسط ذاته لامكان تحـــديد مكمن القوة » .

وقد كان النقد التقليدى لليسار هو أن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية مثل حزب العمال تضحي بالمبادىء لكي تصل الى السلطة • ولكن النقد الحقيقى الذى يوجه اليها هو أنها **لن تستطيع** الحصول على السلطة ما دامت تضحى بالمبدأ بقصد كسب الانتخابات • فهى قد تكسبها ، ولكن فى هذه الظروف تكون السلطة هى مجرد السماح بتسيير الوضع القائم • فليست لها أية حقوق على دستور المجتمع اذ ليس هناك « توكيل » بتغييره • وهكذا تقع الديمقراطية الاجتماعية فى شرك الدائرة المغلقة للانتخابات • فهى تحد من حريتها للحصول على سلطة جزئية ، ثم تحد هذه السلطة أكثر بالقيود المبدئية • والنتيجة عجز عميق الجذور وتحلل معنوى •

فما هو الدرس الذى يكمن فى هذه المعضلة الطويلة ، التى لم تغير الرأسمالية الأوربية عبر السنوات الا قليلا وغيرت الديمقراطية الاجتماعية الأوربية كثيرا ؟ ان الاجابة توجد فى أسس المقارنة التى قمنا بها فى أول هذا التحليل • واضح ان اللينينية والديمقراطية الاجتماعية على طرفى نقيض فى كل شىء : العنف ضد المشروعية ، الطلائعية ضد السلبية ، والنظام المشدد ضد الديمقراطية • **ومع ذلك ففى جانب واحد يوجد تماثل أساسى بين الاثنين • كلاهما يركز كل استراتيجيته على الدولة : ويظل المجتمع المدنى خارج النطاق الرئيسى لعملهما** • وهناك يكمن سر التكيف الحقيقى لاحداهما والتكيف الكاذب للأخرى • لأن الدولة فى الشرق كانت المعقل الوحيد للعمل الاجتماعى والتغيير الاجتماعى : فالمجتمع المدنى لم يكن له وجود مجسم مستقل عنها • ومن ثم كانت اللينينية ، فى صورة أو أخرى ، ضرورية لتغيير المجتمع • **ولكن فى الغرب ، العكس تماما هو الصحيح** • ففيه يسيطر المجتمع المدنى سياسيا ، فى ظروف الندرة المتناقصة ، على الدولة ويجعلها على صورته • **ان خضوع الدولة هو السبب الأصلى فى فشل الديمقراطية الاجتماعية** •

والاختلافات بين الاستراتيجية البرلمانية والاستراتيجية كبير طبعا • فأحدهما ينطوى على الاستيلاء على السلطة التحكمية بوساطة أقلية مجاهدة ، والآخر على انتصار انتخابى بالأغلبية العددية • ويعتبر الديمقراطيون الاجتماعيون أن الوضع الثانى له قيمة كافية فى ذاته : وهو يحدد لهم استراتيجيتهم بطريقة شاملة • ولا جدال فى أن هذا الفرق حقيقى وهام : ولكنه يخفى تحولا • فكلا الاستراتيجيتان البرلمانية

والتمردية موجهة بصورة مباشرة ضد الدولة ، مع استبعاد نطاق المجتمع المدنى بأكمله • وقد ناقشنا نجاح اللينينية ، ومأساتها ، ويمكن الآن ربط فشل الديمقراطية الاجتماعية بها • لقد رأينا كيف أن بناء القوة كله فى البلاد الرأسمالية المتقدمة متعـــدد المراكز • والواقع أنه ، بعد نقطة معينة ، يجنح تناقص الندرة الى تنويع نســـيج المجتمع بأيمله وتخفيف كثافته • اذ تتعدد بؤر الاشعاع والجماعات والمؤسسات على خلفية من التراكم المستمر لرأس المال والتحديد التحـــكمى للموارد • فحيث تكون السلع والمهارات والقيم أكثر وفرة نسبيا يصير المجتمع المدنى أكثر ثباتا وأمتن تركيبا • وفى غرب أوربا حدث ذلك بصفة عامة بمصاحبة صعود البورجوازية الصناعية فى القرن التاسع عشر • وكانت هذه العملية ذات أثر حاسم فى تطور هذه المجتمعات • فقـد ضمنت طبيعة نظام الملـــكية وأيديولوجية « حرية التعامل » السائدان فى ذلك الوقت أن تتجسد قوة الطبقة المهيمنة فى كل بلد من هذه البلاد تقريبا فى الدولة والمجتمع المدنى على السواء • وكما لاحظ جرامسكى فى وقت « الكساد الكبير » : لقـــد أصبح المجتمع المدنى بناء معقدا للغاية وعلى قدر كبير من قوة المقاومة ومحصنا ضد كوارث « الانبثاقات » من النوع الاقتصادى المباشر (الأزمات والكساد الخ) ، وقد صارت الأبنية الفوقية للمجتمع المدنى تقارن بمخطط من الخنادق فى الحرب الحديثة • فكما فى الحرب الحديثة قد يبدو أن هجوما بالمدفعية دمر مواقع العدو الدفاعية كلها فى حين أنه فى الواقع لم يدمر سوى السطح الظاهرى » (١) • وقد كانت هناك تنوعات مهمة لهذا النمط فى كل بلد ، تعتمد عادة على دور الجيش فوق كل شىء آخر • وقد بلغت هـــذه الظاهرة مداها فى بريطانيا أكثر من أى بلد آخر حيث كانت قد اتخذت فعلا فى القرن التاسع عشر صورة تفوق حاسم للمجتمع المدنى على الدولة • بيد أن الاتجاه العام واضح • وهو يتنـــاقض بصورة تستلفت النظر مع تطور البورجوازيات « الادارية » فى « الحرب الثالثة » اليوم — كما يتناقض مع الحكم المطلق شبه الفيودالى فى بلاد شرق أوربا حـــول بداية القرن • وكان هـــذا التوازن بين المجتمع المدنى والدولة **هو الذى سمح بكل من نمو الديمقراطية — وبمصادرة الطبقة المهيمنة لها فى الدفاع الناجح للرأسمالية** • فاستقلال المجتمع المدنى حال دون اقامة دولة تحكمية بصفة دائمة ، **ولكنه جعلها أيضا غير ضرورية • فلم تكن القوة محصورة فى جهاز دولة ضخم تؤدى محاولة صـــبغه بالديمقراطية** الى خطر احداث

---

(١) « Note Sul Machiavelli » ، ص ٦٦ — ٦٧ •

ثورة فى النظام الاجتماعى القائم بأكمله • لقد كانت موزعة فى نسيج المجتمع كله • وفى هذه الظروف لم تكن هناك مخاطرة كبيرة بوقوع نتائج ثورية من الديمقراطية البرلمانية • ويتضمن تاريخ الديمقراطية الاجتماعية أمثلة لا عدد لها على هذه الحقيقة •

٢ ـ الحزب المهيمن •

ان معضلة الديمقراطية الاجتماعية هى مفتاح المشكلة المعاصرة للاشتراكيين فى الغرب • فأى بديل استراتيجى هناك لتحقيق الاشتراكية ؟ ويتمثل مدى اليأس الذى يحس به كثير من الاشتراكيين حيال هذه المشكلة فى الاتجاه السائد الى تعليق أهمية كبرى على النقابات ، واحلالها محل الحزب السياسى كأداة رئيسية للتقدم الاشتراكى (١) •

ويعود بنا هذا الاحلال فى الواقع الى الوراء خمسين عاما • فهو يمثل محاولة ضمنية لطرح تجارب هذه الفترة كلها جانبا • والحقيقة ان هذا الموقف مفهوم بالنظر لتفاهة أحزاب الطبقة العاملة فى كل مكان تقريبا اليوم وما ظهر من عجزها • ولكن لا يمكن الغاء التاريخ : وأية صورة متأنقة من السندكالية ، مهما بدت جذابة فى الموقف الحاضر ، تمثل فى نهاية المطاف رجوعا الى الوراء • ويعكس التأكيد الضخم على النقابات السائد فى الكتابات الاشتراكية الأخيرة موقفا حقيقيا كثيرا ما تتيح فيه النقابات أفضل فرصة مباشرة للتقدم • ولكن لا يمكن رسم **استراتيجية** طويلة المدى عليها وحدها ، أو حتى عليها أساسا • فالمشكلة ليست احلال شىء محل الحزب السياسى كمهندس للاشتراكية ، بل هى تغييره •

فكيف يكون الحزب الاشتراكى الجماهيرى الحقيقى اليوم ؟ لا نستطيع هنا سوى تقديم نموذج متصور سبقا • وليس هذا مكان مناقشة مسهبة للمشكلة ، ولكننا سنعرض بعض الملاحظات الوجيزة ـ من نوع تجريدى بالضرورة ـ التى قد تفيد فى تحديد اتجاه • **أن أى حزب اشتراكى حقيقة فى أوربا الغرب اليوم يجب أن يعلن عن نفسه بلا مواربة بوصفه قوة مهيمنة • أى أن يقترح بديلا شاملا منسقا للنظام الاجتماعى القائم ، ويعمل كقوة دافعة نحو تحقيقه** • ان هذا الشمول فى المثل الأعلى وفى العمل شرط سابق لا غنى عنه للحزب المهيمن •

---

(١) ان أكبر منظرى هذا الرأى هو الاشتراكى الايطالى فيتوريا فوا • وينبغى الاعتراف بأن هذا الاتجاه قد قام باعادة تقييم خلاته ودائمة لدور النقابات فى الرأسمالية المعاصرة ، وهو انجاز كبير فى حد ذاته •

والبحث فى تكوين مثل هذا الحزب لابد أن يبدأ من معرفة الطريقة التى تطورت بها دول غرب أوربا الرئيسية منذ ١٩٠٠ • وواضح أن الاتجاه نحو زيادة انقسام المجتمع الى نخبة رأسمالية صـــغيرة وكتلة بروليتارية معدمة ضخمة ـ الذى تنبأ به ماركس وسلم به لينين ـ لم يحدث • وقد قام مفهوم لينين عن الحزب على هذا الافتراض • ولكن الواقع فى غرب أوربا كان مختلفا تمــاما ويتطلب حزبا من نوع مختلف تمــاما • فالتطور التكنولوجى والاقتصادى لم يعملا بصورة حاسمة على تبسيط التركيب الاجتماعى لتحوله الى مواجهة واحدة لا مهرب منه بين المستغلين والمستغلين• بل على العـــكس من ذلك ، عملت على تنويع التركيب الاجتماعى وجعله مزيجا أكثر تعقيدا بكثير • ان الاستغلال والاضطهاد مازالا حقيقيين كما كانا فى أى وقت مضى ، ولكنهما صارا مقنعين ويمارسان بألف طريقة •

وفى هذه الظروف لم يعد الحزب الذى يقوم على الطبقة العاملة وحدها قادرا على البقاء ولا هو مرغوب فيه ـ وان كان لابد طبعا أن يكون أساسه أولا وقبل كل شىء وبكل معنى هو الطبقة العاملة • بيد أن الطبقة العاملة الصناعية فى معظم الدول الأوربية لا تؤلف سوى حوالى ٣٥ فى المائة من السكان • وليس هذا هو السبب الرئيسى فى ضرورة نبذ حزب الطبقة الواحدة • السبب الحاسم هو أن حزب الطبقة العـــاملة البحت يجنح ، بطبيعته ذاتها ، اما الى الاندماجية أو الخضوع الصريح • وقد تم تحليل العمليات التى يتم ذلك بوساطتها تحليلا جيـــدا بحيث لا حاجة بنا الى مناقشتها هنا (١) • ويكفى أن نقول ان العلاقة بين الطبقة العاملة والثقافة، وهى عامل حاسم فى وعيها وأيديولوجيتها ، تتم **حتما** عن طريق المثقفين ، الفئة الوحيدة التى تحتل المراكز الثقافية فى المجتمع الرأسمالى • وعدم وجود فئة مثقفة تقدمية داخل حزب العمال لا يعنى سوى أن هناك فئة مثقفة محافظة داخل الحزب أو خارجه تحدد علاقة الطبقة العاملة بالثقافة ، وتشوه امكانياتها الاستقلالية والخلاقة • فضلا عن ان أهمية البناء الفوقى فى المجتمعات الرأسمالية التى بلغت درجة عالية من التكامل جنحت الى التزايد بسرعة • فتكنولوجية وسائل الاتصال الحديثة تســـمح بتسرب أفكار الطبقة المسيطرة وقيمها فى المجتمع بأكمله الى حد لم يحدث من قبل • وهكذا صار دور الهجوم المضاد من جانب الثقافة الاشتراكية ، التى يعبر عنها اشتراكيوها عاملا حاسما أكثر فأكثر •

---

(١) توم ينرن « طبيعة حزب العمال » •

بيد أن مجرد اضافة مجموعة من المثقفين الراديكاليين الى الطبقة العاملة الصناعة لا يكفى وحده لتكوين حزب سياسى مهيمن • لأن مجتمعات أوربا الغربية المعاصرة تضم طبقات وجماعات متوسطة كبيرة كلها من ضحايا اضطهاد الرأسمالية الجديدة • فهى تضم ، فى معظم البلاد ، الفلاحين وذوى الياقات البيضاء والمثقفين الفنيين • وتتميز هذه الجماعات بوعى محدود ومتقلب ويلاحظ فيها بوضوح تحيز قطاعى • وفى بعض الحالات ـ كالفلاحين والفنيين ـ تثير فيهم طبيعة عملهم قيما متأصلة الجذور قد تؤثر فى وجهات نظرهم السياسية • وأيا كان الأمر فان هذه الجماعات لابد أن يكون لها من يمثلها فى الحركة الاشتراكية المعاصرة • وضمها فى الواقع جزء متأصل من فكرة الحزب المهيمن • لأن الحزب الاشتراكى لا يستطيع أن يرشح نفسه لتوجيه المجتمع بنجاح الا اذا كان يحمل **قيما شاملة** تدركها وتشعر بها أغلبية جميع من ينكر عليهم النظام الاجتماعى انسانيتهم وحقهم فى الأمن •

هذه اذن هى القوى الاجتماعية التى يجب أن تجد حقيقتها فى الحزب الاشتراكى لكى يكون هذا الحزب قادرا على توحيدها فى **كتلة تاريخية جديدة**•ومفهوم الكتلة يختلف جذريا عن مفهوم الائتلاف ، الذى يعتبر النمط المألوف للتجمع السياسى من جانب اليسار اليوم • ان الأحزاب التى تضم فئات مختلفة الى حد كبير مثل الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة والحزب الشيوعى فى فرنسا تنطوى فى الواقع على ائتلافات اجتماعية غير متجانسة داخل اطار من الجماهيرية غير المحددة المعالم • ففى أمريكا يتجمع الزنوج واليهود والايطاليون والطبقة العاملة فى الشمال وأنصار التمييز العنصرى فى الجنوب كلهم فى الحزب الديمقراطى ، ويضمنون سيطرته المألوفة•وفى فرنسا تؤيد الطبقة العاملة الصناعية والقسم المناهض للكنيسة من صغار الملاك وقطاعات من البورجوازية الصغيرة الحزب الشيوعى : وفى السنوات الأخيرة جاءت قوته الانتخابية المستمرة من الفلاحين المتخلفين فى الجنوب • وفى كل حالة تحدث عملية من التمييع يخفض فيها البرنامج السياسى للحزب ـ الذى يحاول أن يرضى كل جماعة من الجماعات المختلفة فى الائتلاف ـ تطلعاته ويطالب كل منها بالاقتصار على **أقل** مطالبه حتى يمكن تكوين برنامج مشترك يتفق عليه الجميع فى نوع من **التكامل الهابط** • وهذا هو ما يجعل كلا الحزبين ، برغم ظاهرهما، منظمتين محافظتين وسلبيتين لا تستطيعان تغيير مجتمعيهما بأية صورة عميقة •

وتركيب الكتلة التاريخية ، كما تصورها جرامسكي ، ضد هذا النظام من الأحلاف على طول الخط • اذ أن وحدة الكتلة تقوم على **تكامل متصاعد** يدمج الآمال والمطالب المختلفة فى بعضها على مستوى أعلى • فتدخل المطالب الجزئية والقطاعية فى تصور متسق ومعبر عن العـالم بأكمله يضفي عليها معنى وهدفا مشتركين • وهكذا فان الكتلة مركبة مؤلفة من تطلعات جماعات مختلفة وكياناتها فى مشروع شامل يزيد عليها جميعا • ونقد الرأسمالية هو حقيقة كل مطلب منفرد بذاته ، وبرنامجها من أجل تحقيق الاشتراكية يؤلف منها وحدة متدرجة من الأهداف • وهكذا فان مهمة الحزب المهيمن واضحة الشمول : فهى الوحدة الديناميكية لكل القوى والمثل العليا فى المجتمع التى تنبئ عن النظام الانسانى الجديد •

وفي هـذه الظروف تكون علاقة الحزب بالثقافة علاقة محـددة وخاصة • وقد أشرنا من قبل الى أن وجود راق (Stratum) من المثقفين يعتبر من العناصر التى لاغنى عنها فى الحزب الاشتراكي • بيد أن ذلك فى ذاته لا يعنى الكثير فى تحديد مضمون الثقافة الاشتراكية • ان الثقافة الاشتراكية يجب ، لكى تكون لها قوة اجتذاب حاسمة على المجتمع كله ـ أن تكون وريثة لأفضل التقاليد المتقدمة والناقدة كلها فى الأمة • فكل ثقافة قومية فى غرب أوربا اليوم تتضمن تقاليدا هامة كانت فى وقتهـا راديكالية وخلاقة ، ولكنها لم تستطع قط التعبير عن أعماق حقيقتها بسبب التشويه الذى أحدثته الرأسمالية المنتصرة • فاليعقوبية فى فرنسا والكاثوليكية الاجتماعية فى ايطاليا والرومنسية فى انجلترا أمثلة مختلفة تماما على ذلك • وقد ضمت الايديولوجية المنتصرة اليها هذه التقاليد فى الغالب وكبتتها بثقلها الضخم ، فلم تستطع قط أن تنمي منطقها الداخلى ومن ثم لم تبلغ الشمول • وهى اليوم فى الثقافة المعاصرة رواسب نشطة كثيرا ما تكون فى صورة تصوفية أو حتى رجعية : ولكنها تنطوى على طاقة ضخمة محبوسة من الحاجات والتطلعات بلا اشباع • وهذه التقاليد المصادرة بقيمها ومعاييرها الخاصة هى ما يجب على الحزب المهيمن تحريره ، وهى لا تستطيع أن تحقق ذلك الا اذا ضمتها **وصعدتها** فى رؤية للانسان ككل موحد • وتحتفظ مثل هذه الرؤية بكل تقليد خلاق من تقاليد الماضى «كلحظة»من لحظاتها ، ولكنها تربطه وتضفى عليه مشروعيتها فى وعى جديد • ومن ثم فان ايديولوجية الحزب لابد أن تكون على صعيد المهام التى تواجهه : تحويل المجتمع والانسان • وينطوى ذلك على توتر ضخم ومجهود كبير فى كل ميدان ثقافي ، بالاضافة الجديدة المستمرة الى الأفكار واللغة لاغتنام التيار المتحرك للتاريخ •

وفى نفس الوقت يجب على نشاط الحزب أن يعمل على دمج الكتلة التاريخية التى يقودها فى بعضها . وليستطيع ذلك يجب أن يكون دستوره الداخلى دليلا حيا على برنامجه ونموذجا للتنظيم الاجتماعى فى المستقبل . والواقع أن الديمقراطية لا تنفصم عن الاشتراكية داخل الحزب المهيمن من هذا النوع . لأن الحزب هو الصورة المسبقة للمجتمع الذى يعمل على خلقه ، ومن ثم لابد أن يكون أفضل بوضوح ، فى طريقة عمله ، من المجتمع الذى حوله ، والديمقراطية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة تتميز بأنها **جزئية وعابرة** : لا سبيل الى ممارستها الا داخل اطار الدولة،ولا تتم الا مرة كل أربع سنوات أو خمس .وعلى العكس من ذلك لابد أن تكون الديمقراطية فى الحزب **شاملة ومستمرة** ـ فلا تنصب على انتخاب القادة ، بل على كل عمل الحركة واتجاهها وعلى جميع المستويات . وسيكون هذا النوع من الديمقراطية صورة جديدة من العمل الاجتماعى الذى ينطوى على المشاركة الكاملة من جانب آلاف الأشخاص فى علاقة من المساواة والتبادل . ان الحزب الاشتراكى يجب أن يمثل ، فى حدود الممكن ، علاقة ذاتية متبادلة فى مجتمع يخمد هذه العلاقة أينما وجدت .

وأخيرا يجب أن يشمل **نطاق عمله** ، لا مجرد مؤسسات الدولة ، بل كل مجال المجتمع المدنى المعقد كذلك . وهذه هى أهم سمة للحزب المهيمن . وقد رأينا كيف أن التعريف المميز للديمقراطية الاجتماعية ، من أحد الجوانب ، هو أنها تقتصر على الحدود الضيقة للمباراة البرلمانية واعتمادها على لعبة الانتخابات العتيقة التى لا أمل فيها . ولابد أن تعمل أية اشتراكية مهيمنة فى أوربا الغربية باصرار وعمد على قلب أسس هذه الاستراتيجية بأكملها . فيجب ألا يكون هدفها كسب أغلبية عددية فى الانتخابات ، بل خلق كتلة تاريخية قادرة على تغيير المجتمع . ان القوة فى الرأسمالية المتقدمة ليست وقفا على البرلمان : أنها تسرى فى تركيب المجتمع كله . وهذا يعنى أن الهيمنة الرأسمالية فى غرب أوربا تتحصن أولا وقبل كل شىء فى المجتمع المدنى ، ويجب العمل على هزيمتها فيه . وتترتب على ذلك نتيجة هامة . لا يمكن أن يكون هناك كلام جدى عن « تحطيم » بناء القوة فى الغرب بنفس المعنى الذى تحدث به لينين عن « تحطيم » جهاز الدولة فى الشرق . ففى غرب أوربا يعنى ذلك تحطيم المجتمع المدنى نفسه ، فى حين أن المهمة الحقيقية هى **تحرير** المجتمع المدنى من رأس المال المسيطر . ويتطلب ذلك تحرير نشاط الحزب فى **خضم الوجود الاجتماعى** ـ وليس مجرد تمثيله الرسمى فى البرلمان . فيجب أن يكون موجودا فى كل تناقض وصراع فى المجتمع وفى كل

مجهود للابتكار والخلق • وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تغيير وعي الناس ، وليس مجرد رأي الناخبين ، في نهاية الأمر • وهذه هي ذروة المشكلة كلها • ان ملايين الناس تتحمل الآن في كآبة آلام العيش في مجتمع لا انساني ، ولا يدركون حتى امكان وجود بديل ، وبتغيير وعيهم فقط يمكن تحقيق الاشتراكية ـ الاشتراكية المتكاملة التي تصورها ماركس ، وكثيرا ما يقال ان الوعي يتكون اليوم بوسائل الاتصال أساسا ـ الصحافة والاذاعة والتليفزيون والسينما الخ ـ وأن الصراع ضد الهيمنة الرأسمالية يجب بالتالي أن يوجه الى التنظيم الحالي لهذه الوسائل • ولكن برغم كل الأهمية الزائدة لوسائل الاتصال فان هذا المفهوم للوعي سهل وضيق ، أنه خطأ من أخطاء المثقفين التي يجب نبذها • فالحقيقة هي أن وعي الانسان يتكون **بموقفه كله من الحياة** ، فهو خلاصة تجربته بأكملها • ان مراقبة التلفزيون أو قراءة الصحيفة لحظة واحدة منها ، ولكنها ليست بالضرورة أهم لحظاتها • فالوعي في صورته النموذجية ـ الافتراضات والتوقعات والآمال والعادات والآراء ـ يكون عادة ، أعمق من هذا بكثير • بلحظات أخرى ، وبخاصة الوقائع الوثيقة الصلة بالنفس مثل وقائع الحياة العائلية والمدرسة والعلاقات الجنسية والعمل • ومهمة تحريره لا يمكن أن تقتصر على صراع ضد السيطرة الرأسمالية على وسائل الاتصال ، برغم ما لذلك من أهمية • بل لابد من الصراع على طول تجربة حياة الانسان وعرضها . وفي كل بيئة تتكون فيها هذه التجربة • أن الحلقات الرئيسية التي تحدد الوعي في مجتمعنا ـ المدارس والمصانع والمدن والمناطق ـ يجب أن تكون الميدان الطبيعي للعمل السياسي • فمصير الاشتراكية يتقرر فيها جميعا •

والغرض من هذا الوجود المتوازن المباشر يجب أن يكون خلق كتلة اجتماعية ، من بلبلة الظروف الحالية وفوضاها ، متحدة في ارادتها في تغيير الرأسمالية •• ومتى تم خلقها ستأتي القوة الرسمية في أعقابها • ان الانتخابات دائما ظاهرة خالية من الفعالية الذاتية : فالى أن تحدث يكون الأمر قد تقرر فعلا • أنها مجرد تسجيل غير كامل ، تال للأحداث ، لميزان القوى في أي وقت بذاته • ولا يكمن مغزاها الحقيقي في توزيع الأصوات الملقاة ، بل في مدى القضايا موضع الجدل • وهذا هو ما يكشف عن التكوين الأساسي للقوة ، وبعد ذلك تأتي الانتخابات لمجرد تحديد نغمتها • ولابد للكتلة التاريخية الجديدة ، بمقتضى تعريفها ، من تغيير القوة في منبعها ـ المجتمع المدني • ويغير ذلك بدوره أبعاد « السياسة العملية ـ أي القضايا التي تدور حولها الانتخابات • وفي النهاية يجيء

النجاح فى الانتخابية ليضفى الطابع الرسمى على هــذه الانتصارات الأساسية • ولكنه سيكون نجاحا انتخابيا من نوع خاص •

ويقوم النمط المألوف من الديمقراطية الانتخابية على « تناوب » الحكومات • وليس لهذا النمط من معنى الا اذا كان هناك بناء سياسى واجتماعى دائم يتوفر لدى الحزبين المتعارضين ارادة « تسييره » والقدرة على ذلك • وفكرة هذا الاستعداد فى ذاته تنطوى ضمنا على قبول الوضع القائم وهذا الاستمرار ، طبعا ، هو الذى يجعل نمط « التناوب » فى حيز الامكان • وقد قبلت الديمقراطية الاجتماعية دائما هــذه الرؤية للديمقراطية ، ولم تر قط الى أى مدى هى مناقضة لفكرة الاشتراكية ذاتها ــ تغيير السياسة والمجتمع • بيد أن الحزب الاشتراكى المهيمن انما يهدف بالذات الى ذلك التغيير : ان سبب وجوده انقطاع للوضع القائم • ولا يستطيع أن يقبل ســوى **أغلبية اجتماعية دائمة** • فهذا وحده هو ما تعنيه الهيمنة الجديدة ، وليس مجرد وزارة جديدة • وهو الهدف الوحيد الذى يتفق مع النية الحقيقية بخلق الاشتراكية • وستتطلب هذه الاشتراكية طبعا المحافظة على الحريات العامة وتعدد الأحزاب : كل تراث الديمقراطية اللبرالية • الا أن نظام الأحزاب ذاته سيتغير ــ لا بدافع سياسى ، ولــكن كواقع اجتماعى يتغير بالضرورة تبعا لتغير البناء الاجتماعى • وستترتب هذه التغيرات على التنفيــذ العادى للبرنامج الاشتراكى • فسيكون الاطار الجديد « للسياسة العملية » ، الذى ستدور داخله المعارك الانتخابية ، مختلفا من حيث النوع ، وسينعكس ذلك فى نظام الأحزاب • وسيكون مثل هذا الاطار الجديد هو المعنى السياسى المحدد للهيمنة الجديدة • والشرط الضرورى السابق لتحقيقه هو الأغلبيــة الاجتماعية الدائمة • ان أى حزب اشتراكى حقيقة لابد أن يتجــه بعمله نحو هذا الأفق الأوحد •

(ب) حزب العمال

يكفى أن يسرد المرء سمات الحزب المهيمن لكى يدرك الى أى مدى لا يعتبر حزب العمال حزبا مهيمنا • فالهوة بينهما واسعة الى حد يبدو معه أن مجرد مناقشة الاثنين فى اطار واحد يكاد يكون مستحيلا • ومع ذلك فان هذا هو المجال الوحيد الذى له أى معنى حاليا فى مناقشة الاستراتيجية الاشتراكية • ولابد قبل كل شىء آخر من النظر فى الأنماط الفعليــة لفشل حزب العمال فى أن يصير قوة مهيمنة فى المجتمع البريطانى •

ففى ضوء النموذج الذى عرضنا خطوطه ستدلنا هذه الأنماط ذاتها على التغييرات العديدة التى لابد أن تطرأ على حزب العمال ليكون فى مكنته أن يطالب بالزعامة السياسية والتاريخية الحقيقية اليوم ٠

ولا سبيل الى قياس نطاق فشل حزب العمال وعمق هذا الفشل الا بالفرص الفريدة المتاحة له ٠ ويمكن سرد هذه الفرص ببساطة ٠ انه الحزب العمالى الوحيد فى بلد تؤلف الطبقة العاملة اليدوية فيه أغلبيــــة ساحقة من الأمة ، فهى لا تقل عن ٧٠٪ من السكان ٠ **كما أنه لم تتح لحزب يسارى آخر فى أوربا قط فرصة من النـــوع الموجود بصفة دائمة فى التركيب الاجتماعى البريطـانى** ٠ ان عدم قدرة حزب العمال دستوريا على انتهاز هذه الفرصة يمثل عجزا لا حدود له بأية مقارنة ممكنة ٠ ففى خمسين سنة من وجوده لم يحصل على أغلبية برلمانية سوى ثلاث مرات ــ منها واحدة فقط لا غير حصل فيها على أغلبية عمل عادية ٠ والشرط السابق الضرورى لأية استراتيجية اشتراكية جادة هى حل معضلة هذا الفشل ٠

١ ــ الحزب والطبقة

وأول خطوة نحو انجاز ذلك هى أن نحدد بالضبط العلاقة بين قوة الحزب والتركيب الاجتماعى فى بريطانيا المعاصرة ٠ والتكوين الطبقى فى المجتمع البريطانى ليس له مثيل فى أية أمة صناعية كبرى (١) ٠ وربما كان الشبيه الوحيد له ، على نطاق أصغر نوعيا ، فى تلك الأمة الصغيرة المنقسمة ، بلجيكا ٠ ويمكن تلخيص التركيب الاجتماعى الانجليزى فى قوالب مهنية على الوجه التالى بالتقريب ــ على أساس تعداد ١٩٥١ :

عمال يدويون	٦٩٪	٢٤٠٠٠٠٠٠
جماعات ذوى الياقات البيضاء	١١٪	٣٧٠٠٠٠٠
جماعات أصحاب المشروعات الخاصة	٩ ٪	٢٩٠٠٠٠٠
جماعات المهنيين	٧ ٪	٢٤٠٠٠٠٠
جماعات المديرين	٤ ٪	١٥٠٠٠٠٠
	١٠٠٪	٣٤٥٠٠٠٠٠

(١) فالطبقة العاملة فى فرنسا مثلا ٣٦٪ من السكان ٠ وعدم وجود الفـــلاحين هو طبعا العامل الحاسم فى بريطانيا ــ وهو نتاج الانجاز للرأسمالية البريطانية فى الزراعة الذى لابد ، بمعنى ما ، ان يكون سبب سقوطها فى النهاية .

ولا يكشف هـــذا النوع من التقسيم المهنى عن التركيب الطبقى الفعلى على الفور طبعا ، حيث أنه تجريدى من عدة جوانب حاسمة • فهو أولا لا يأخذ فى الاعتبار التدرج الاقتصادى داخل كل جماعة من جماعات « الطبقة المتوسطة » • فنجد « الدخاخنى » و « صاحب البنك » مثلا فى جماعة « أصحاب المشروعات الخاصة » • وقد يعطينا الجدول التالى صورة أكثر دقة للتركيب الطبقى : (١)

طبقة عاملة		٦٩٪	٢٤٠٠٠٠٠٠
طبقة وسطى			
ذوى الياقات البيضاء	١١٪		٣٧٠٠٠٠٠
بورجوازية صغيرة	٨٪	٢٨٪	٢٧٠٠٠٠٠
راقات (Strata) المهنيين	٦٪		٢٠٠٠٠٠٠
راقات المديرين	٣٪		١١٠٠٠٠٠
طبقة عليا		٣٪	١٠٠٠٠٠٠
			٣٤٠٠٠٠٠٠

وتتكون « الطبقة العليا » من أقوى الأسر المشتغلة بالأعمال والادارة والمهن الحرة فى الأمة • وهى الطبقة المهيمنة فى بريطانيا اليوم •

وواضح أن الدليل الأول على القوة الاجتماعية لكل من الأحزاب الكبرى هو التأييد الانتخابى • ويتغير هذا التأييد بطبيعة الحـال من انتخابات الى انتخابات ، ولكن نمطه الأساسى ظل مستمرا منذ الحرب ، وهذا وحده هو ما يهمنا هنا • ويمكن تعميمه من ارقام نتائج انتخابات

---

(١) تعتمد هذه الارقام على تقدير بونهام فى «أصوات الطبقة الوسطى» ورقم الطبقة العليا ، الذى قدر على أساس الدخل هنا ؛ يؤيده رقم تلاميذ المدارس الخاصة كنسبة مئوية فى الجماعة المماثلة لهم فى السن • وهناك طبعا فرق مهم بين الاثنين ، حيث أن نسبة كبيرة من كبار رجال الاعمال والمديرين .. الخ ، لم تذهب الى المدارس الخاصة فى حين أن نسبة كبيرة من المدارس الخاصة أقرب الى الطبقة الوسطى منها الى العليا فى طابعها . وهكذا فان الطبقة الارستقراطية العليا أقل بكثير من النسبة المئوية التى توحى بها الارقام ـ ربما أقرب الى ١٪ • وربما كان التعبير المعروف « الطبقة المتوسطة العليـا » الذى يوحى بدائرة أوسع هو الذى ينطبق أكثر على تلك المجموعة التى تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ تقريبا •

وكل الارقام هنا على وجه التقريب ، فكل مايهدف اليه هذا التحليل هو الاشارة الى أن الفروق الصغيرة فى النسب المئوية ، التى صارت ميدان مناقشات سـياسية وجدلية لانهاية لها اليوم ، لاتمثل وحدات مهمة فى الاستراتيجية الاشتراكية . فالمناقشة فيها ينبغى ان تتم على أسس أوسع نطاقا بكثير •

١٩٥١ فيما يتصل بأغراض هذا التحليل . فتوزيع قوة الأحزاب يمكن التعبير عنها على هذا الأساس (ولم تحسب هنا الطبقة العليا على حدة حيث أن أكثر من ٩٠٪ منها يؤيدون المحافظين) (١) .

حزب المحافظين

الطبقة الوسطى والعليا	٦٥٠٠٠٠٠
الطبقة العاملة	٧٠٠٠٠٠٠
	١٣٥٠٠٠٠٠

حزب العمال

الطبقة الوسطى والعليا	١٩٠٠٠٠٠
الطبقة العاملة	١٢٠٠٠٠٠٠
	١٣٩٠٠٠٠٠

وبتقسيم هذه الارقام الى جماعات مهنية ، يصير التوزيع هكذا :

حزب المحافظين

طبقة وسطى من أصحاب المشروعات الخاصة	٢٤٤٠٠٠٠
طبقة وسطى من المديرين	٦٥٠٠٠٠
طبقة وسطى من المهنيين	١٤٨٠٠٠٠
طبقة وسطى من ذوى الياقات البيضاء	١٩٢٠٠٠٠
طبقة عاملة	٧٠٠٠٠٠٠
	١٣٥٠٠٠٠٠

حزب العمال

طبقة وسطى من ذوى المشروعات الخاصة	٣٧٠٠٠٠
طبقة وسطى من المديرين	١٩٠٠٠٠
طبقة وسطى من المهنيين	٤١٠٠٠٠
طبقة وسطى من ذوى الياقات البيضاء	٩٠٠٠٠٠
طبقة عاملة	١٢٠٠٠٠٠٠
	١٣٩٠٠٠٠٠

---

(١) بونهام . نفس المرجع .

والحقيقة الرئيسية التى تنبثق على الفور من هذه الأرقام هى أن حزب المحافظين يحظى بتأييد حوالى ٧٥٪من الطبقة الوسطى ومالا يقل عن ٣٠٪من الطبقة العاملة • ومقابل ذلك يحظى حزب العمال بتأييد حوالى ٦٥٪من الطبقة العاملة وحوالى ٢٠٪من الطبقة الوسطى • **وهكذا فان نصف مايحصل عليه حزب المحافظين من الأصوات من أصـوات الطبقة العاملة** • ان الحقيقة الاولى التى يجب أن يبدأ منها تحليل كفاءة حزب العمال ، حتى كجهاز انتخابى ، هى ببساطة : ان سيطرة حزب العمال على ولاء الطبقة التى يمثلها أصلا أقل بكثير من سيطرة حـزب المحافظين على ولاء طبقته بكثير • فالبورجوازية العليا تمنح أصـواتها لحزب المحافظين بنسبة ٨ : ١ ، والطبقة الوسطى ككل بنسبة ٣ : ١ • اما أصوات الطبقة العاملة لحزب العمال فهى ٢ : ١ فقط • ويعلق بلونديل على ذلك : « ان الطبقة الوسطى تدعى أنها لاتعتقد فى الطبقات ، ومع ذلك فان أصواتها تبدو مؤيدة للتقسيم الماركسى الكلاسـيكى للمجتمع الى طبقتين•ويقال ان الطبقة العاملة اليدوية ذات وعى طبقى،وتحت تصرفهاحزب يهتم أساسا بالطبقة العاملة ، ولكن لايذهب من أصواتها سوى الثلثين الى هذا الحزب • ولـكن المفارقة الجوهرية لا تنبثق من اعتقـاد ذاتى أو عدم اعتقاد فى الطبقات بقدر ما تنبثق من الوحدة الموضوعية لكل طبقة وتجانسها • **ان الطبقة العاملة التى تعد من الناحية الاجتماعية أكثر وحـدة وتجانسـا من تلك الراقات** (Strata) **ـ المتنافرة والمنفصـلة التى تتألف منها الطبقة الوسطى ، تظهر مع ذلك تضامنا انتخابيا أقل منها بكثير** • وبعبارة أخرى **ان الوحدة السياسية النسبية لكل طبقة هى عكس وحدتها الاجتماعية** • فلا جدال فى أن تماسك الطبقة الوسطى ووعيها أعلى من الطبقة العاملة ، برغم الأساس الاجتماعى الواضح : أى ان مجموعة متباينة من الجماعات التى تتألف من أصحاب الدكاكين والأطباء ورجال الأعمال والعاملين الكتابيين والفنيين وأصـحاب الأراضى فى الريف ـ مجموعة تتناقض تماما مع الصورة الضخمة لوحدة ظروف الطبقة العاملة التى تقوم على حقيقة شاملة هى العمل اليدوى •

وهكذا فان حزب العمال يتسم **أولا وقبل كل شىء** بفشله فى خلق ارتباط قوى ووثيق بطبقته مثل حزب المحافظين •

٢ ـ حيوية الحزب

الى أى مدى يطابق التركيب الداخلى للحزب دلالات علاقته الخارجية بطبقته ؟ ان الاشتراكيين يعزفون كثيرا عن انفاق أى وقت فى التفكير فى

تنظيم حزب العمال ، أكثر من المطالبة بقدر أكبر من الديمقراطية • بيد أن نظرة فاحصة لحالة الأحزاب قد تلقى بعض الضوء •

وبداية ، ماهي وقائع عضويته ؟ على الورق ، يضم حزب العمال الآن حوالى ٦٠٠٠٠٠٠ عضو • بيد أنه من الجلى أن حوالى ٥٠٠٠٠٠٠ أو أكثر ، وهم الأعضاء بحكم عضويتهم للنقابات الذين لم يعلنوا عدم ولائهم السياسى ، ليسوا فى الحقيقة أعضاء حزبيين بأى معنى مألوف : انهم مجرد دافعى ضرائب يسهمون فى نفقاته • والأعضاء الحقيقيون الوحيدون فى الحزب هم أولئك الأفراد الذين قاموا على الأقل بتوقيع استمارة عضوية • وكم عدد هؤلاء حاليا ؟ حوالى ٨٠٠٠٠٠ • فى حين أن عدد أعضاء حزب المحافظين يبلغ حوالى ٢٨٠٠٠٠٠ فى الوقت الحاضر — أو أكثر من ثلاثة أمثال أعضاء حزب العمال الحقيقيين • وربع من يمنحون اصواتهم لحزب المحافظين أو خمسهم من اعضائه ، فى حين أن واحدا من كل ثلاثة عشر أو اربعة عشر فقط ممن يصوتون لحزب العمال من أعضائه ، و ٤٠٪من أعضاء حزب المحافظين — حوالى ١٠٠٠٠٠٠ — من الطبقة العاملة • **وهذا يعنى أن حزب المحافظين فيه من الأعضاء الأفراد من الطبقة العاملة أكثر مما فى حزب العمال — بل أكثر من أعضاء حزب العمال كلهم •**

وعندما ينظر المرء فى الاعداد المقارنة « للأعضاء العاملين » فى كل حزب — الأعضاء ذوى النشاط والمتحمسين حقيقة حيث يتوقع المرء أن يجد رأس الحربة فى حزب العمال ، يجد أيضا أن حزب المحافظين متفوق تماما • فهناك من الأعضاء العاملين فى حزب المحافظين أكثر من ضعف مافى حزب العمال : ربما بنسبة ٤٠٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ (١) .

فضلا عن أن هذه العلاقة بين القوى لم تكن ثابتة طوال السنوات العشر الأخيرة • فحزب العمال قد ظل يفقد أعضاءه باستمرار فعلا ، فى حين زاد حزب المحافظين بصورة واضحة — فقد زاد الى أكثر من ثلاثة أمثال فى عشر سنوات • ويوضح الجدول التالى تطور حزب العمال :

---

(١) بلوندل — المرجع السابق ، ص ٩٤ • ويستخدم تعبير « عضو عامل » هنا للكتابة عن الأعضاء الذين يبذلون جهودا فعلية فى عمل الحزب — ويرى بلوندل أن عدد هؤلاء يبلغ نصف المجموعة الاكبر الذين « ليسوا غرباء تماما على أنشطة حزبهم » • وقد قام داوز وستانير بدراسة نماذج وجدا فيها أن عدد الاعضاء العاملين فى المحافظين يساوى عددهم فى العمال والاحرار معا . انظر « المجتمع الجديد » أكتوبر ١٩٦٤ .

أعضاء أفراد	سنة
١٠٠٥٠٠٠	١٩٥٣
٩٣٤٠٠٠	١٩٥٤
٨٤٣٠٠٠	١٩٥٥
٨٤٥٠٠٠	١٩٥٦
٩١٣٠٠٠	١٩٥٧
٨٨٩٠٠٠	١٩٥٨
٨٤٨٠٠٠	١٩٥٩
٧٩٠٠٠٠	١٩٦٠
٧٥٠٠٠٠	١٩٦١
٧٦٧٠٠٠	١٩٦٢
٨٣٠٠٠٠	١٩٦٣

ان الأرقام المقارنة تثبت فى الواقع أكثر من مجرد تفوق كمى لحزب المحافظين • انها لاتسمح الا بتفسير واحد ، مهما كان يعد فضيحة للأفكار العمالية : ان حزب المحافظين الآن **ذو طابع جماهيرى أكثر** من حزب العمال •

٣ ـ ظلال باهتة •

ان الحزب السياسى الحديث يتميز عادة بنطاق من الأنشطة والتنظيمات « الموازية » أو « المقارنة » تؤلف نوعا من الظلال حوله • ويعتبر ذلك فى ذاته دليلا على مدى حيوية الحزب • فهو يشهد مباشرة على درجة اندماجه فى المجتمع الذى حوله وتأصل جذوره فيه • ويمكن أن تغطى الجوانب « الموازية » فى تنظيم الحزب السياسى عددا كبيرا من المجالات، من الميادين الثقافية الى الرياضية ، ومن التربية السياسية الى التعاونيات او المشروعات الخاصة • ولكن يوجد عادة منطقتان على الأقل لهما أهمية خاصة فى معظم الأحزاب السياسية المعاصرة • هما الشباب والصحافة• والواقع انه من الأمور الطبيعية أن يكون للحزب السياسى منظمة شباب منفصلة وأن تكون له صحيفة كبرى أو أكثر تعرض وجهات نظر الحزب على الأمة • فما هو سجل حزب العمال فى هذين الميدانين ؟

(أ) الشباب

يقدر عدد أعضاء منظمة حزب العمال للشباب ،«الاشتراكيين الشبان»، رسميا بخمسة وعشرين ألفا • ولكن من المعترف به صراحة أن هـــذا

الرقم تخمين تقريبي جدا ، وأنه من المؤكد تقريبا أن العدد الحقيقي أقل من ذلك بكثير جدا · وأكثر حتى من ذلك وضوحا المستوى المنخفض من الانحلال وهبوط الروح المعنوية الذى وصل اليه « الاشتراكيون الشبان »· ففى أربعة أعوام فقط من تأسيس هذه المنظمة وصلت الى حافة الانهيار · ويتناقض هذا السجل السيء مع الحيــوية المزدهرة لدى منظمات شباب المحافظين ـ وحتى الأحرار · فعدد « المحافظين الشبان » يبلغ ١٠٠٠٠٠ ـ و « الأحرار الشبان » ، بحزب لا يتجاوز حجمه شذرة من حزب العمال ، حوالى ١٥٠٠٠ · فضلا عن أن اخفاق « الاشتراكيين الشبان » المحزن ليس مجرد فشــل منعزل أو عرضى · بل على العكس من ذلك كان استمرارا لسلسلة متتالية من الفشل امتدت أكثر من أربعين عاما · ففى كل مرة حاول حزب العمال أن يخلق منظمة شباب انتهت المحاولة بالمهــاترات وهبوط الروح المعنوية والانحلال · فقد أنشئت « عصبة الشباب » لمواجهة تحدى « طوائف الشباب » التابعة لحزب العمال المستقل فى العشرينات : وأغلقت فى ١٩٣٩ · ولم تدم عصبة شباب العمال الجديدة التى أنشئت فى ١٩٤٦ سوى تسع ســنوات ثم حلت فى ١٩٥٥ · والغالب أن يــكون عمر « الاشتراكيين الشبان » أقل حتى من ذلك ·

ودلالات هذا الفشل الدائم خطيرة الى أقصى حــد بالنسبة لحزب يسارى · عجز متأصل عن استخدام أو ادماج حماس الشباب وراديكاليته بأية طريقة كانت ، يدل على مدى قدرة الحزب على الاستجابة لما هو حى ومتحرك فى المجتمع ، دعك من قدرته على تغيير المجتمع · وتفسير هذه الظاهرة أمر حيوى لفهم حزب العمال اليوم ·

(ب) الصحافة

ان الملحق الذى لا غنى عنـــه لأى حزب ســياسى جمــاهيرى هو صـحفه التى تسـتطيع أن تمنحه صــوتا عاما يقــابل وزنه الحقيقى فى حياة الأمة · وفى كل بلد رأســمالى طبعــا تكون أغلبية الصحف يمينية · والسيطرة الرأسمالية على وسيلة الاتصال هذه تعنى حتما أن معظم الصحف تعكس وجهات نظر أصحاب الملايين الذين يملكونها : والاختلاف الرئيسى بينها لا يعدو فى الواقع اختلاف المستوى التى تعبر فيه كل منها عن هذه الوجهات · وعلى كل الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية أن تواجه هذا الموقف الأساسى · بيد أنها عادة تستطيع تماما مواجهة هذا الموقف الى حد كبير بانشاء صحافتها الخاصة كقوة مضادة · أما فى بريطانيا فان حزب العمال لم يشتر قط أو ينشىء صــحيفة · و « لمجلس النقابات » صحافته طبعا · ولكن « الديلى هرالد » ، المغامرة

الوحيدة للحركة العمالية فى هذا الميدان ، قد ماتت • وكانت تمثل فى سنواتها الأخيرة ظاهرة آفلة ، ولم يحزن عليها كثيرون • ويحظى حزب العمال الآن بتأييد غير ثابت من «الديلى ميرور» و « السو » : ولكن المضمون الصحفى الذى يتم فيه التعبير عن هذا التأييد يجعله غير مثمر نسبيا • فهو لا يعتبر بأى معنى قوة تربوية داخل المجتمع يعمل على تحرير وتوسيع وعى الناس بأنفسهم وببيئتهم •

ان زيادة السيطرة الموحدة فى الصحافة ، ونظام الاعلان الفريد فى الصحف البريطانية ، يجعل دخول الميدان الآن أصعب بكثير مما كان عليه الحال منذ عشرين عاما ، بل منذ عشرة أعوام • هذه هى حدود عدم امكان التغلب على النقص الفاضح لدى حزب العمال بعدم وجود وسيلة تعبير على نطاق قومى • بيد أن المشكلة المالية قد لا تكون ، تاريخيا ، السبب الوحيد فى فشل حزب العمال فى انشاء صحيفته الخاصة • فحتى اليوم يمكن جمع مبالغ ضخمة من النقابات لانشاء صحيفة ، ويحتفظ « مجلس النقابات » باحتياطى يبلغ عدة ملايين • ان كل من سافر فى سكندنافيا وتحدث مع زعماء الحزب الديمقراطى الاجتماعى يذكر تعليقاتهم اللاذعة بشأن عجز الحركة العمالية البريطانية عن انشاء صحيفتها القومية الخاصة بها • فالصحافة الديمقراطية الاجتماعية ــ التى تمولها الحركة ــ فى السويد والنرويج والدانمارك كبيرة ومزدهرة طبعا • وفى رأى هاكون لى ، سكرتير عام حزب العمال النرويجى تسهم الصحافة أكثر من أى عامل مباشر آخر فى الخطوط المختلفة للديمقراطية الاجتماعية فى سكندنافيا وبريطانيا• والواقع أن هناك ، كما سنرى ، أسبابا عميقة لعجز حزب العمال فى هذا الميدان الحاسم • بيد أنه يكفينا الآن أن نسجل هذا النقص الخطير الذى منى به حزب العمال بسبب عدم وجود أية صحيفة على نطاق قومى • فالرأى العام يصاغ باستمرار ضده دون أن تكون لديه وسيلة مناسبة للرد أو حتى للتدخل • وفى هذه الظروف تظل تربية الرأى العام واقناعه على المدى الطويل فى اتجاه الاشتراكية حلما لا أمل فى تحقيقه •

٤ ــ شعارات الخضوع :

ان حزب العمال ، وهو يواجه بناء اجتماعيا مناسبا له **بصورة طبيعية** كما تناسب طبيعة الأرض الملائمة جيشا ، يظل حتى يومنا هذا منظمة سياسية ثانوية وخاضعة • ويمكن رؤية علامات هذا الخضوع على كل مستوى وفى كل جانب من نشاطه تقريبا • فهو لم يستطع أن يوحد طبقته ، فى حين أنه من الجلى أن حزب المحافظين قام بمهمة أصعب من ذلك

بكثير . ولم يستطع تجنيد حتى نصف عدد أعضاء المحافظين العاديين . ولم يستطع أن يضاهى حزب المحافظين فى « عدد وحمـــاسة » أعضائه العاملين ــ كما قال هارولد ويلسون نفسه فى تقريره عن تنظيم الحزب سنة ١٩٥٥ . ولم ينجح قط فى بناء أية منظمة للشباب تقف على قدميها . ولم يستطع قط انشاء صحافة قوية أو دائمة وفى ضوء ذلك كله ، ليس من الغريب أن سجله **حتى كجهاز انتخابى** ، دع كونه حزبا اشتراكيا ، كان سيئا الى هذا الحد . وفى النهاية ، لا يوجد حزب العمال الا ممثــلا لوحدة مسلسلة (serialriged) سلبية للطبقة العاملة ــ وحدة جزئية **حتما**، لأنها مسلسلة بحتة . ويعرف سارتر الجماعة فى هذه المسلسلة بأنها وحدة السلبية المتبادلة يرى كل عضو فيها نفسه مختلفا عن الآخرين ، بحيث تكون وحدة المجموعة دائما **فى مكان آخر** ، حلقة مفرغة لا تصل فيها الى مكمن الوحدة أبدا . وفى مقابل ذلك ، لا تتحقق الوحدة السياسية الحقيقية الا فى عمل مجسم يجعل كل عضو مسئولا عن الآخرين ، وقبل الآخرين ، فى مهمة مشتركة . ففى كل خمس سنوات يدلى حوالى اثنى عشر مليون فرد بأصواتهم لحزب العمال وهم منعزلون تماما بعضهم عن بعض ، يجهل كل منهم شخصية ومصالح كل من الآخرين الذين يقومون بنفس العمل فى نفس الوقت . وهذه الوحدة المجزأة نتيجة « جنون الفرد » الذى تتسم به الانتخابات . ان التصويت طبعا شأن خاص تماما وحقا . ولكنه عندما يصير الرابطة **الوحيدة** التى تضم جماعة ، فان الجماعة لا تكون سوى حاصل مجموع أفراد منعزلين . وباختصار ، ان حزب العمال لن يستطيع قط أن يوحد الطبقة العاملة ــ أو حتى أية جماعة اجتماعية ــ وراءه ، ما دام يحاول تحقيق ذلك عن طريق عملية الانتخاب الانعزالية المسلسلة . ان نتيجة هذه المحاولة تدعو الى السخرية . فحزب العمال ، اذ يكرس كل طاقاته للحظة واحدة هى لحظة التصويت ، يفشل بالذات فى الانتخابات حيث انه أهمل بناء وحدة أكثر دواما يمكن أن تكون أساسا لانتصار راسخ مألوف عند صناديق الانتخاب . إن النجاح الانتخابى لا يتأتى **الا كجزء** من نتيجة عامة لمجهود سابق فى التربية والاتصال بين الحزب والمجتمع .

وفشل حزب العمال فى خلق قاعدة جماهيرية تعمل كقوة مضادة لقوة حزب المحافظين نتيجة مباشرة لهذه النظرة الانتخابية الضيقة . وعجزه عن اثارة أية حماسة وطاقة شعبية يكشف عن مدى بعد الحزب عن القيام بدور مهيمن .

والواقع أن عيوبه ذات طابع معين • فمن الملاحظ أنه لا يوجد حزب ديمقراطى اجتماعى آخر فى أوربا ، أيا كان حجمه أو ضعفه ، فشل فى خلق حركة شباب تقف على قدميها • والعذر المألوف فى الدفاع عن هذا العجز فى حزب العمال هو أنه حزب يمينى جدا واصلاحى بصورة مملة بحيث لا يتفق مع أية منظمة شباب ذات حيوية : فقد قام فى جميع الحالات بلا استثناء تمرد يسارى ضد الحزب « البالغ » أعقبه فورا حل منظمات الشباب • وهذا صحيح جزئيا طبعا • فالعلاقة الفريدة بين « اليمين » و « اليسار » فى الحركة العمالية البريطانية تنعكس فى أقصى صورها ، وأسوئها من بعض النواحى ، فى مصير منظمات الشباب التابعة لحزب العمال • فانفعال الشباب ومثاليته يقعان فريسة بين الفابية بما تنطوى عليه من فراغ شديد الوطأة من ناحية والمهاترات المسممة بين جماعات اليسار الفئوية من ناحية أخرى ـ وبذلك يتعرضان للتدمير بصورة منظمة لعدم وجود متنفس أيديولوجى بناء • بيد أن حزب العمال ليس أسوأ الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فى أوربا أو أكثر يمينية بأى حال • فليست سياسته ، بالمعنى الضيق ، هى ببساطة التى تجعل قيام حركة شباب مستحيلا • بل يغلب ان الطابع الاندماجى للطبقة العاملة هو المسئول عن ذلك ، جزئيا على الأقل •

فزجر الشباب واخماده باستمرار والنفور المتعصب من البهجة والاصرار بلا هوادة على السن والأقدمية ـ كل هذه الجوانب من « الايجابية البرولتارية » فى انجلترا تثقل كاهل الشباب وتجنح الى خنقه • وهناك دراسة ستنشر قريبا عن حركات الشباب فى حزب العمال ، وهى تؤيد هذا الانطباع (١) ، الذى توحى به الى جانب ذلك تلك القصص العديدة عن اللجان الفرعية للحزب التى زجرت وعاقبت فروع « الاشتراكيين الشبان » بسبب تصرفات « غير لائقة » مثل رقص التويست •

كما يظهر أيضا جانب من الطابع الاندماجى للطبقة العاملة الذى يتسم به حزب العمال فى عدم وجود صحف قومية • فما هو نوع الصحيفة التى ينبغى أن تكون لحزب العمال ؟ ان مجرد التفكير فى هذا السؤال يبين بوضوح مدى صعوبة الاجابة عليه • فهناك فى الواقع نوعان مختلفان تماما من الصحف البريطانية بينهما هوة : « الشعبية » و « الجادة » • والصحيفة « الشعبية » ذات طابع تجارى غالب فى الغرض منها وتافهة فى مضمونها : فالغرض منها صراحة هو استغلال عدم الخبرة الثقافية لدى

---

(١) قام بها جوليان الكنسون •

جمهرة القراء . وأية صحيفة موجهة أساسا للطبقة العاملة ستجنح حتما ، فى ظل الظروف السائدة فى السوق ،الى أن تكون من هذا النوع . بيد أنه ، لما كانت مثل هذه الصحيفة « شعبية » اسما ، فان التزامها السياسى الرسمى سيضيع تماما فى خضم الأخبار المثيرة والتحيزات التى ستنشرها : مجموعة من الموضوعات البعيدة تماما عن السياسة ولكنها مع ذلك محافظة بأعمق المعانى ــ قوة تعمل على بقاء الوضع القائم . ان مثل هذه الصحف ، وهى النتاج الذى تفردت به الرأسمالية البريطانية وصار موضع ازدراء العالم أجمع ، لا يمكن أن تصلح وسيلة لعرض سياسات العمال ، حتى كما هى الآن . فما هو البديل . صحافة « ذات مستوى » تصدر خصيصا لجمهور الطبقة الوسطى التى تؤيد أغلبيته الساحقة المحافظين أو الأحرار فى كل انتخابات . ويوفر هذا النوع من الصحف وسيلة يمكن التعبير فيها عن الأفكار والمعلومات السياسية الجادة . ومع ذلك فان صحيفة مثل «التايمز» أو «الجارديان» لحزب العمال أمر لا يمكن التفكير فيه . لأنها ستكون مفصولة تماما عن الأغلبية الكبرى من جمهور العمال . ان حزب العمال بين شقى الرحى فى الأوضاع الحالية للصحافة فى بريطانيا . فان عليه اما أن يقبل جمهورا بدون وسيلة صالحة أو وسيلة صالحة بلا جمهور . وهذا الاختيار المستحيل هو الذى يجعل فكرة اصدار صحيفة للعمال فى بريطانيا متناقضة مع ذاتها . ونستطيع أن نرى ذلك بكل وضوح فى ضوء التجربة السكندنافية . ففى السويد مثلا تعد صحف الديمقراطيين الاجتماعيين ، وهى متفوقة فى معظم النواحى على « الجارديان » أو « التايمز » ، من أوسع الصحف انتشارا فى هذه البلاد . فالتركيب الطبقى فيها لا يخلق هذه الاختلافات الثقافية الضخمة كما هو الحال فى بريطانيا ــ بحيث أن الصحيفة يمكن أن يقرأها أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة العاملة على السواء . وليس فى ذلك طبعا عذر لحزب العمال . فاستحالة الأوضاع الصحفية فى انجلترا كان ينبغى أن تدفعه الى ابتكار أوضاع جديدة . ولكن ينقصه عامل حاسم يحول دون تحقيق ذلك ، هو الايديولوجية . اذ لا يمكن عبور الهوة بين عادات الطبقة العاملة وقيمها وثقافة الطبقة الوسطى الا بوساطة ايديولوجية معبرة . فهى وحدها التى يمكن أن تصل بين الاثنين اذ توفر أفقا يقبله الطرفان ــ الاشتراكية ــ بحيث لا تعود الثقافة من شئون الطبقة الوسطى وحدها والتضامن من سمات الطبقة العاملة وحدها ويتطلب ذلك صيغة جديدة ، صحافة جديدة . ان المهمة ضخمة . وفى هذه الأثناء يظل حزب العمال ، بالنسبة لخصمه ، أبكما .

(ج) فتح التركيب الطبقى المغلق

هذه هى حال حزب العمال الآن • ففى أى اتجاه ينبغى تغييرها ؟ هناك نمطان سائدان من المناقشة يجب تجنبهما عند النظر فى هذا الموضوع • الأول هو نمط « اليمين العمالى » وما يتصل بالنسب المئوية عموما • ففى هذا النطاق تكون مهمة حزب العمال هى كسب ذلك الجزء الضرورى من أصوات المحافظين للانتصار فى الانتخابات كلما أجريت : حوالى ٣ أو ٤ فى المائة عادة • وبذلك يصير المجتمع مجرد مجموعة عددية من الناخبين وتصير السياسة صراعا على الأغلبية الحسابية من هؤلاء النـــاخبين كل خمس سنوات • ونتيجة هذا المدخل لابد أن تكون التأكيد على الحاجة الى الحرص والاعتدال ، لكسب صوت متردد من أصوات الطبقة الوسطى قد تزعجه أية راديكالية • وكانت هذه أساسا هى وجهة نظر جيتسكل وأصدقائه المقربين • وفى الناحية المقابلة يوجد عادة مدخل الجناح اليسارى ، الذى يندد باليمين لتساهله وتفاهة سياساته • فهو يطالب ، على النقيض من ذلك بنظرة انسانية الى المجتمع والناس ، ونداء راديـــكالى موجه الى ذكائهم وغيريتهم لا الى مصلحتهم الذاتية المباشرة وحدها • ومن الواضح أن المدخلين يمثلان قطبين متعارضين تماما • ولكنهما فى الواقع يشتركان فى **تجريد** واحد • فسواء أعتبر المجتمع مجرد كمية من الناخبين مقسمين الى أربعة أقسام تبعا لدخولهم ، أو مجمـــــوعة من « الرجال والنساء العاديين » أو من « الناس العاديين » ضد « الاحتكارات » و « المصالح » — فان حقيقته الفعلية المجسدة تختفى فى الحالتين • اذ أنه صحيح تماما أن أساس « « النسب المئوية » يجنح الى تحويل الكائنات الآدمية الى مجرد « أشياء » ، كما يقول اليسار دائما • ولكن الشعبية المبهمة ، التى تفترض أن كل الناس الطيبين سيهرعون الى مساندة الاشتراكية اذا قدمت لهم بأسلوب لبق وأخلاقى بدرجة كافية ، ليست بديلا صالحا لهذا الأساس • ان **استراتيجية** الاشتراكية يجب أن تقوم على هدى التركيب الموضوعى للمجتمع لا على مجرد المشاعر الذاتية • فلابد ، قبل كل شىء آخر ، أن تقوم على أساس تحليل طبقى متسق يحدد أبعـــاد المجتمع بأكمله فى صورة كل مجسد من الجماعات الاجتماعية المتميزة •

فماذا يعنى ذلك بالنسبة لحزب العمال ؟ أنه يعنى أولا محاولة رسم صورة شاملة للقوى المتعارضة التى يمكن أن نصفها فى الوقت الحاضر بأنها « عمالية » و « ومحافظة » فى بريطانيا • وقد يصاغ هذا التحليل على الوجه التالى • ان حزب المحافظين يضم معا مجموعة واسعة غـــير

متجانسة من القوى الاجتماعية فى قوة واحدة تؤلف بناء ائتلافيا بزعامة طبقة مهيمنة قوية • ومن الناحية الانتخابية يتكون هذا الائتلاف من قسم كبير من الطبقة العاملة وجمهرة البورجوازية الصغيرة وذوى الياقات البيضاء من الطبقة المتوسطة الدنيا وكذلك كتلة المهنيين والمديرين وأصحاب المشروعات الخاصة من أبناء الطبقة الوسطى ـ مندمجة كلها فى قوة موحدة تجمعها هيبة وقوة الطبقة المهيمنة التى تسيطر على حزب المحافظين ، أو ما يطلق عليه مكلوريد « الدائرة السحرية » • ويقف فى مواجهة هذا الائتلاف فى كل انتخابات الحلف العمالى : أغلبية الطبقة العاملة وأقلية الطبقة الوسطى الدنيا ، وبخاصة ذوى الياقات البيضاء ، ونسبة صغيرة من المهنيين والمديرين من الطبقة الوسطى •

هذا هو الموقف فى الوقت الحاضر • فماذا يجب أن تكون عليه استراتيجية حزب العمال لتغيير هذه المعادلة ؟ ان الاجابة توجد فى التكوين الاجتماعى للمجتمع البريطانى ذاته : **فالهدف الأول لاستراتيجية حزب العمال يجب أن يكون توحيد الطبقة العاملة تحت زعامته ، وبذلك يحصل على أغلبية اجتماعية دائمة فى الأمة** • ومهما كانت الأهداف والاعتبارات الأخرى مهمة أيضا ، فان هذا هو الهدف الذى يجب أن يحظى بالأولوية الاستراتيجية • فالهدف الأساسى الطويل المدى لحزب العمال يجب أن يكون **فتح التركيب الاجتماعى المغلق** ـ أى تحويل الصورة الاجتماعية الطبيعية للمجتمع الى صورة « **سياسية** » فى هيمنة شعبية جديدة • ولا يعنى ذلك مجرد المحاولة المباشرة البدائية لاجتذاب أصوات العمال ، بأى ثمن • بل ينطوى على ما هو أكثر من ذلك بكثير • وسيتضح ذلك عندما نفحص الطرق المختلفة التى يمكن بها اضعاف الائتلاف المحافظ الحالى وتصغيره •

١ ـ الطبقة العاملة

ان الهدف الأول لحزب العمال لابد أن يكون هو كسب القطاع المحافظ فى الطبقة العاملة • ومع ذلك فانه كثيرا ما يقال منذ عدة سنوات أن الفيض جعل الطبقة العاملة أكثر ميلا الى « الطبقة الوسطى » ومن ثم صار احتمال تصويتها لحزب العمال أقل من ذى قبل • ولم يدرس الاعتقاد المنتشر بأن البورجوازية تزحف الى الطبقة العاملة ويفحص فحصا مدققا وعلميا الا مؤخرا جدا • وكانت نتيجة هذا التحليل النقدى هى هدم فكرة أن ارتفاع مستويات المعيشة يقلل بالضرورة ودائما من تأييد الطبقة العاملة

لحزب العمال ويؤدى الى التمثل بالطبقة الوسطى والاتجاه الشديد نحو حزب المحافظين · وقد صنفت الأدلة الخاصة بهذه المشكلة المعروفة تصنيفا شاملا بوساطة لوكوود وجولدتورب فى بحث يعد من علامات الطريق فى التحليل الاجتماعى البريطانى (١) · ونتيجتها حاسمة : فليس هنـــاك أساس من الواقع لهذا الاعتقاد ، برغم ما سيق دفاعا عنه من حجج لانهاية لها · ففى الواقع كثيرا ما يصاحب أكبر قدر من الرفاهة النقدية لدى الطبقة العاملة تزايد مخاطر العمل وسوء ظروفه الى أقصى حد ، مع أقل قدر ممكن من فرص الترقى ـ التعدين وصيد الأسماك والبناء والأعمال اليدوية الثقيلة · وليس الدخل والاستهلاك وحده هو الذى يحدد الولاء الاجتماعى أو السياسى ، حتى على الصعيد الاقتصادى · فالأمن فى العمل والامتيازات العينية وفرص الترقى ، لها أهميتها أيضا ·

وهكذا فانه ليس هناك أى اتجاه نحو زيادة عنصر المحافظين فى الطبقة العاملة · فالمشكلة يجب ألا تنبثق من تيار متخيل ضد حزب العمال ، بل كسب ذلك القسم التقليدى الثابت من الطبقة العاملة الذى يصوت مع المحافظين · ويتطلب ذلك دراسة بعناية لأسباب ارتباطهـا السياسى · من هم المحافظون فى الطبقة العاملة ؟ انهم يغطون عددا من الجماعات المختلفة · فالنساء والمتقدمون فى العمر يجنحون أكثر من المتوسط الى المحافظة ، فى الطبقة العاملة كما فى كل الجماعات الاجتماعية· كذلك قد يكون العمال الأحسن حالا ، وبخاصة فى الميدلاندز ،أكثر ميلا الى حد ما نحو المحافظة فى الانتخابات فى السنوات الأخيرة ، وان لم يقم الدليل على ذلك بما فيه الكفاية · وتأثير البيئة كذلك واضح تماما : فالعمال الذين يعيشون فى أحياء الطبقة الوسطى أكثر ميلا الى التصويت مع المحافظين من العمال الذين يعيشون فى أحياء الطبقة العاملة · وبنفس الدرجة ، يصوت العمال الذين يعملون فى المشروعات الصغيرة والقديمة مع المحافظين بنسبة أكبر مما يفعل العمال فى المشروعات الحديثة الكبرى · ولكل من هذه العوامل أهمية خاصة · ولكن تضمها جميعا ظاهرة واحدة حاسمة يبدو وكأنها تحدد الولاء السياسى للعامل أكثر من أى شىء آخر : عضوية النقابة · ويقول بلوندل « ان عملية المسح أثبتت أن العمال اليدويين الأعضاء فى النقابات يصوتون بنسبة ثلاثة أو أربعة الى واحد مع العمال وليس مع المحافظين ، وان العمال اليدويين الذين ليســوا أعضاء فى

---

(١) « الفيض والتركيب الطبقى البريطانى » « سوسيولوجيكال » يوليــه ســنة ١٩٦٣ ·

النقابات أقرب الى التصويت مناصفة » (١) • ان احصاء « للمعهد البريطاني للرأى العام » فى ١٩٥٩ وجد أن ٧١ فى المائة من أعضاء النقابات منحوا أصواتهم للعمال ـ و١٧ في المائة فقط للمحافظين • وبذلك يكون من الواضح أن النقابية هى المفتاح الرئيسى لوعى الطبقة العاملة البريطانية • وهذا المفتاح ، فوق كل شىء آخر ، هو الذى يستطيع فتح التركيب الاجتماعي وخلق أغلبية عمالية دائمة • وفى الوقت الحاضر لا تزيد نسبة أعضاء النقابات بين العمال عن ٤٠ فى المائة • وقد هبط المجموع الكلى فى السنوات الأخيرة قليلا • بيد أن هذا الرقم الثابت مضلل الى حد ما حيث أنه يخفى هبوطا حادا فى الصناعات المنحدرة التى تنكمش قوتها العاملة بسرعة (القطن والسكك الحديدية والتعدين) وزيادة ملحوظة فى الصناعات المتوسعة (الصناعات الهندسية) • ولكن الجمود فى صافى المجموع يظل واضحا تماما • والواقع أن النقابية قد تراجعت فعلا بين الطبقة العاملة اليدوية فى السنوات الخمس الأخيرة ، حيث كان أكبر تعويض بالزيادة فى مجموع العضوية فى نقابات ذوى الياقات البيضاء لا فى نقابات العمال اليدويين • وهكذا فانه من الواضح أن القيام بحملة شاملة لنشر النقابية بين الـ ٦٠ فى المائة من الطبقة العاملة الذين لا ينتمون الى نقابات لابد أن تكون له الأولوية الأولى فى الحركة العمالية • وعلى المستوى التشريعى يعتبر العمل على التصديق على اتفاق « مكتب العمل الدولى » الذى يرغم أصحاب الأعمال على الاعتراف بالنقابات متى كان جزء من عمالهم منتمين اليها ، من العوامل الحاسمة • فالنقابية هى أفضل فرصة لاحداث تغيير جذرى فى التوازن الحالى للقوى السياسية • وينبغى بذل مجهود ضخم فى هذا المجال •

ولماذا تؤثر العضوية فى النقابات الى هذا الحد فى الولاء السياسى للعمال الصناعيين ؟ برغم عدم وجود الأدلة المباشرة فى هذه النقطة فانه يمكن الاجابة على السؤال • ان النقابة تجعل العامل جزءا من عالم أيديولوجى جديد وتربطه بعلاقات شاملة جديدة ، مهما كان ذلك على نطاق جزئى • وهى تخلق ولاءها الخاص (حتى اذا توتر هذا الولاء الى حد كبير فى بعض المناسبات) ، كما تخلق منطقها الخاص وهو منطق يؤدى الى الولاء العمالى • وبايجاز تغير النقابية وعى العمال ، مهما كان هذا التغيير غير كامل ، وبهذا تحررهم من الصور الأولية الغيبية • والدرس المستفاد من ذلك على قدر كبير من الأهمية • وهو أن الولاء السياسى

---

(١) نفس المرجع ص ٦٧ •

للطبقة العاملة يتحدد أساسا بما يمكن أن نسميه بالتجربة « الايديولوجية النمطية » وليس بالمصلحة الاقتصادية المباشرة • وهكذا فان الصراع من أجل كسب القطاع المحافظ من الطبقة العاملة لا سبيل الى كسبه ، فى نهاية المطاف ، الا على **الصعيد الايديولوجى** • وتؤيد هذا الرأى الى حد كبير الدراسات التى أجريت بشأن اتجاهات المحافظين من الطبقة العاملة • فهم ليسوا أحسن قطاعات الطبقة العاملة حالا من الناحية المادية • ويثبت البحث الذى قام به رانسيمان أن أكثر المحافظين ولاء هم العمال اليدويون أصحاب **اقل الدخول** الذين يجنحون الى اعتبار أنفسهم من الطبقة الوسطى (٤١ فى المائة) ، وبالمقارنة وجد أن أصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة بين العمال يقل بينهم المحافظون كلما ارتفع الدخل (٣٦ فى المائة و١٨ فى المائة على التوالى) (١) . وهناك دراسة أخرى قام بها مكنزى وسيلفر تضيف أدلة ساحقة على الطابع الأيديولوجى لولاء المحافظين من الطبقة العاملة ومدى كونه انعكاسا للهيمنة الثقافية العامة على قطاع أوسع بكثير من الطبقة العاملة • فقد وجدا أن المحافظين من الطبقة العاملة أوسع معرفة وأكثر التزاما من مؤيدى حزب العمال من الطبقة العاملة (٢) • وفضلا عن ذلك يضيفان : « ان الأدلة كانت أقوى مما توقعنا على مدى انتشار **القيم** المحافظة بين مجموع الناخبين من الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن الحزب الذى يؤيدونه فى الانتخابات • فهناك مثلا تأييد ساحق للعقوبات البدنية ومنع هجرة الملونين ، بل ان بعض الناخبين من العمال يعارضون ، بأغلبية واضحة ، أى توسع جديد فى الملكية العامة » (٣) • وحلل مكنزى وسيلفر التأييد العمالى للمحافظين على هدى نمطين أساسيين : « تفضيلى » و « تقديرى » ـ أولئك الذين يفضلون المحافظين باعتبارهم متفوقين أصلا فى القيام بمهام الحكم ، و أولئك الذين يقدرون فقط أنهم قاموا بهذه المهام بطريقة جيدة مؤخرا •

---

(١) رانسيمان « التمثل بالبورجوازية والاعتبار الطبقى الذاتى والتفضيل الحزبى» (سوسيو لوجيكال ريفيو) يولية ١٩٦٤ •

(٢) ومما يؤيد هذه النقطة الظاهرة المتكررة من تغيب مؤيدى العمال عن الانتخابات ، وكذلك التحليل العام لحزب العمال الذى حاولنا القيام به فى هذا البحث • وفى ١٩٥٩ لاحظ بتلر وروز أن « مجموع من أدلوا بأصواتهم بلغ أقصاه فى جلاسجو ومانشستر، فى المناطق التى حصل فيها حزب العمال على أكبر عدد من الأصوات ، وكانت أفضل النتائج للمحافظين فى لشستر وبرمنجهام ، حيث لم يحدث أى ارتفاع تقريبا فى مجموع الأصوات » « الانتخابات العامة فى بريطانيا سنة ١٩٥٩ » ص ٢٣٩ •

(٣) « محافظو الطبقة العاملة » (الأوبزرفر) ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ •

فكان ٣٠ فى المائة من « التفضيليين » و ٤٠ فى المائة من « التقديريين » و ٣٠ فى المائة خليطا من الاثنين · ومن الجلى أن المحافظين « التفضيليين » يمثلون العمود الفقرى الصلب لتأييد حزب المحافظين بين أبناء الطبقة العاملة : وهم العمال الذين لا يحتمل أن يغيروا ولاءهم · فموقفهم فى الواقع يكاد يكون أيديولوجيا بحتا · ومن الغريب أنهم أيضا من العمال ذوى الدخول المنخفضة فى الغالب ·

وفى ضوء هذه الحقائق يجب النظر الى نظرية لوكوود وجلودثورب الحاسمة « الجماعية الذرائعية » · ففى رأيهما أن أهم تغيير حقيقى فى وعى الطبقة العاملة قد يكون تطورا معينا فى اتجـــاه نوع جديد من الجماعية ــ ليست جماعية « تضامنية » ، أو تقوم على الروابط الاجتماعية الغريزية والقيم التقليدية المشتركة ، بل جماعية « ذرائعية » أو تقوم على تقدير عقلانى للمصالح · ومن الجلى أن هذا التطور يمكن أن ينطوى على فقدان الوعى الطبقى والقدرة على الصراع لتحل محلهما مصلحة ذاتية قطاعية أضيق · ولكن ليس هناك من سبب يجعل ذلك أمرا حتميا · بل على العكس ، ان « الجماعيـــة التضامنية » **ذاتها** تعد من عدة نواح صورة ضيقة من الوعى الاجتماعى · ان الوعى الطبقى المتأصل والجامد والاندماجى لدى الطبقة العاملة الانجليزية ــ الذى يجعلها عالما مستقلا بذاته غارقا فى السوابق والتقاليد والتمسك بكل ما هو عتيق ــ هــذا الوعى بالذات هو الذى يعكس فى تبعية خاضعة « تقليــدية » المجتمع ككل · ومقدم « الجماعة الذرائعية » يعنى تسرب **المنطق** والعقلانية لأول مرة الى هذا العالم المغلق الخامل · وقد تكون طبعا صورة هذه العقلانية فى مبدأ الأمر انعكاسا لعقلانية البيئة المحيطة ، عقلانية السوق الأنانية التى تتسم بها الرأسمالية الجديدة · فمن العسير أن تكون أى شىء غير ذلك حيث أنه لا يوجد شىء آخر فى متناول الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر · والبديل الممكن هو ببساطة الايديولوجية الاشتراكية ، ولكن لا حزب العمال ولا النقابات لديها ما تقدمه فى هذا المجال · ومن ثم فان مخاطر الموقف الحالى واضحة · ولكن الفرص التى يتيحها واضحة كذلك ·

ان اقحام العقلانية على عالم العزلة الذى تعيش فيه الطبقة العاملة الانجليزية مرحلة ضرورية فى تحريرها ــ مهمــا كانت آثارها الأولى محدودة ومبلبلة · فهى الشرط الضرورى السابق لخلق أيديولوجيـــة حقيقية ــ تقوم على **الأفكار** لا على مجرد الغريزة · ففوق كل شىء آخر يغلب ان تؤدى هذه العقلانية مباشرة الى تحطيم القيم الغيبية التى تدفع

العمال الى هيبة الطبقات العليا وتبجيلها ، تلك العقدة التى تشل وتقيد ذلك العدد الكبير من المحافظين فى الطبقة العاملة اليوم • ان الهيمنــــة الرأسمالية فى بريطانيا تقوم على آيديولوجية من « التقليدية » والتجريبية المتحجرتين ، انها تمثل « ترياقا ضد الايديولوجية » ، على عداء مع كل الأفكار وكل التقديرات • وتؤدى « الجماعية الذرائعية » الى اضعاف سيطرتها بشكل حاسم • فمن الملاحظ فعلا أن العمال اليدويين الأحسن حالا ، أكثر المؤيدين « التقديريين » لحزب المحافظين ، هم أيضا أكثرهم ميلا الى تغيير ولائهم ــ وقد وجد رانسيمان انهم يتحولون فى كثير من الأحيان الى حزب الأحرار أولا •

ان المعركة من أجل الطبقـــة العاملة لا سبيل الى كسبها الا على الصعيد الايديولوجى كما رأينا • ولعل العقلانية الجديدة تمهد السبيل لخلق الظروف المواتية لانتصار حقيقى • فهى تسمح أولا بانتقال الولاءات العمالية التقليدية فى الطبقة العاملة الى مستوى أعلى يزيد فيه عنصر الاختيار الحر ، ثم هى أيضـــا تهدم البناء الغيبى كله الذى تعتمد عليه أساسا ولاءات المحافظين فى الطبقة العاملة • وهناك اعتبار أخير لاستكمال هذا التحليل • ان تقديرات الولاء السياسى للطبقة العـــاملة تقوم على دراسة سنوات ما بعد الحرب وحدها ، حيث أن هذه الفترة الوحيدة التى توجد عنها دراسات من هذا النوع • ولما كانت محدودة بهذه الصورة فهى تعطى انطباعا يكاد يكون ثابتا لموقف الحزبين • ولكن اذا اتخذنا تاريخ حزب العمال كله كفترة دراسة لاختلفت الصورة تماما • فاذا افترضنا أن نسبة مؤيدى حزب العمال فى الانتخابات من الطبقة الوسطى لم تزد قط عن ٢٠ فى المائة على أكثر تقدير ، فان عدد مؤيدى حزب العمال من الطبقة العاملة سجل ارتفاعا على المدى الطويل ، ولكنه ارتفاع **غير مستمر** ، منذ ١٩١٨ الى اليوم • وقد تميز نموه بثلاث قفزات نوعية فى ١٩١٨ و ١٩٢٢ و ١٩٤٥ ــ وأعقب كلا من القفزتين الأخيرتين فترة من الجمود المسطح امتدت عشر سنوات أو أكثر • فهذه هى الأبعاد الحقيقية التى ترى فيها ظاهرة المحافظين من الطبقة العاملة • ويمكن صياغتها فى مفارقة • **ان حزب المحـــافظين هو أقدم حزب كبير للطبقة العاملة فى بريطانيا** • فلقد حصل على التأييد البرولتارى منذ القرن التاسع عشر • ويمكن النظر الى تاريخ حزب العمال فى هذا القرن كله كمحاولة تقدمية لكسب طبقة ذات ولاء **سابق** ، اما للمحافظين أو الأحرار • وما زال قسم كبير من هذا الولاء مستمرا حتى اليوم بدرجة تكفى لحرمان حزب العمال من السيطرة السياسية فى انجلترا • بيد أن محاولة استرداد هـــذا

القسم الآن تسندها قوة التاريخ ومشروعيته · فهي ، في نهاية الأمر . ستستمر وتستكمل عمل السنوات الخمسين الماضية ·

٢ ـ الطبقة المتوسطة الدنيا

ان حزب العمال يحظى حاليا بتأييد مليونين تقريبا من أبناء الطبقة الوسطى · والمجموعة التى تسهم بأكبر نصيب في قوة حزب العمال هى ذوى الياقات البيضاء من أصحاب « المرتب » · فحوالى نصف ما يحصل عليه من تأييد من هذه الطبقة يأتى من هذا الراق (Stralum) ـ قرابة مليون ، وحوالى ٨٠ في المائة منهم من العمال ذوى الياقات البيضاء الأقل دخلا · وحوالى ٤٠٠٠٠٠ من المؤيدين من المراتب الدنيا من المهنيين ـ معظمهم من المدرسين والممرضات والموظفين الصغار الخ · وأخيرا هناك حوالى ٢٠٠٠٠٠ ممن يشغلون مراكز مديرين ثانويين يمنحون أيضا ولاءهم لحزب العمال ·

وواضح من هذا التوزيع أن المجموعة الحاسمة بالنسبة لاستراتيجية العمال هى راق ذوى الياقات البيضاء · ويحظى حزب العمال في الوقت الحاضر بولاء ٣٠ في المائة تقريبا من العمال ذوى اليـــاقات البيضاء · ويؤدى التوسع السريع في قطاع الأعمال الـــكتابية واستمرار تدفق النساء في وظائف السكرتارية الى جعل ذوى المرتبات أسرع جماعات السكان نموا (وان كانت فكرة أنها تقضى بسرعة على التفوق العددى للطبقة العاملة خطأ تماما : فالغالب أن البرولتاريا الصـــناعية ستظل أغلبية مطلقة في السكان لمدة خمس وســبعين عاما قادمة) · وقد كان هناك تقليد اليسار بالتقليل من شأن الفروق بين الطبقة العاملة الصناعية وذوى الياقات البيضاء من أصحاب « المرتب » ، والقول بأن كليهما يؤلفان برولتاريا لا تملك شيئا ، يبيعان عملهمـــا في السوق ويتعرضان لنفس الاستغلال من جانب رأس المال الكبير · ولعل أقصى ما بلغه هذا الاتجاه كان ، ضمنيا ، في استخدام ستراشى المستمر لتعبيرى « ١٠ في المائة من المالكين » و « ٩٠ في المائة ممن لا يملكون » باعتبارهمـــا القالبين الاجتماعيين الوحيدين لديه في **الرأسمالية المعاصرة** ، وهو من الأمثلة المتطرفة على التجريد المتفشى في مناقشات اليسار عن المجتمع البريطانى · ولكن الواقع هو أن « مواقف الحياة » بالنسبة للعمال اليدويين والعمال الكتابيين لم تكن متماثلة حتى الآن ، وهذا هو السبب في الاختلاف في وجهة النظر السياسية · وكما لاحظ لوكوود : « ان العامل الكتابى لم يكن قط **برولتاريا** تماما من ناحية الدخل والأمن في الوظيفة والحراك

المهنى » (١) • فالعامل المتوسط من ذوى الياقات البيضاء مازال حتى الآن يتمتع بدخل أكبر وأمن فى العمل أكثر وفرص للترقية أوسع وعمل أقل اجهادا واجازات أطول ومركز اجتماعى أعلى من العامل اليدوى • وهكذا فان موقف حزب العمال عن العمال الكتابيين ينبغى ألا يقوم على اساس وهمى من التماثل الكامل بينهم وبين العمال الصناعيين ، وهم أنفسهم يرفضون ذلك على أى الاحوال • انهم فى الواقع من العناصر الضرورية فى تكوين كتلة تاريخية جديدة ـ ولكنهم لن يصيروا كذلك الا اذا احترمت نوعيتهم الخاصة وتكاملت فى حزب اشتراكى • ان مقياس شمول دعوة أى حزب اشتراكى اليوم هو ، من عدة وجوه ، مدى قدرته على كسب أغلبية هذا القطاع من السكان ـ الذى كثيرا ما سيطر عليه الشعور بالكرامة والازدراء ، وأنكرت عليه حقوقه فى عمله وحرم من المشاركة فى تقرير مصيره • واليوم الذى تنجح فيه الحركة العمالية فى ذلك تكون قد انتصرت أخيرا على اندماجيتها •

ومفتاح وعى هذا الراق أيضا هو النقابات • وقد يكون تأثير النقابية فى وجهة نظر العمال من ذوى الياقات البيضاء أكبر حتى من تأثيرها فى العمال الصناعيين ، حيث أن النقابات ظاهرة أكثر ندرة وجدة فى عالمهم • وفى حالتهم • للانضمام الى « مجلس النقابات » أهمية خاصة ، حيث أن هذا وحده هو الذى يحدد الشخصية « الجهادية » للنقابة • ونقابات ذوى الياقات البيضاء الآن هى الجانب الأساسى فى نمو النقابية البريطانية • فبين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ زادت مجموعة نقابات العمال غير اليدويين فى « مجلس النقابات » ٣١ فى المائة من عضويتها وزادت نقابات « المستخدمين العموميين » ٢٤ فى المائة • وكثيرا ما تصير نقابات ذوى الياقات البيضاء الآن ، مع ارتفاع حصيلة اشتراكاتها نسبيا وارتفاع مستوى التعليم نسبيا بين أعضائها وزعمائها ، روادا فى العمل الجهادى ، كما جاء فى احدى نشرات « الفدرال البريطانى للصناعة » الى أصحاب الأعمال مؤخرا • فقد أظهرت بعض هذه النقابات فعلا أنها أوسع خيالا وأكثر استعدادا للصراع من أغلبية النقابات التقليدية • وهكذا فانه من العوامل الحاسمة القيام بحملة لا هوادة فيها للنقابية فى ميدان ذوى الياقات البيضاء • ان كلا من النقابات وحزب العمال يستفيدان فائدة لا حد لها ، لا فى صورة زيادة عدد الأعضاء فحسب بل كذلك فى الحيوية ، من انضمام ملايين العمال ذوى الياقات البيضاء المهرة والمتعلمين الى

---

(١) « العامل ذو المعطف الاسود » ص ٢٠٤ •

صفوفهما ، فهم ممن يمكن تجنيدهم فى تأييد الحلف العمالى • ان القرار الذىاتخذته مؤخرا نقابة (N.A.L.G.O) ، أكبر نقابات ذوىالياقات البيضاءفى العالم ، بالانضمام الى « مجلس النقابات » بعد عشرين عاما من التردد قرار طيب وينبغى أن يكون اشارة البدء بحملة قوية فى هذا الاتجاه •

ويغلب أن تكون الظروف مهيأة بصورة متزايدة لمثل هذه الحملة فى السنوات القادمة ، بسبب تطور عمل ذوى الياقات البيضاء نفسه • فانتشار البيروقراطية ، وانتشار العمل الكتابى الآلى بدرجة أقل ، يجنح الى خلق « موقف ـ عمل » أقرب بكثير الى العمل اليدوى فى مصنع من المصانع (وان كان لا يزال متميزا عنه فى جوانب مهمة) • وتأثير هذا التطور على وعى ذوى الياقات البيضاء يغلب أن يكون ملحوظا • وقد أشار لوكوود فعلا منذ ١٩٥٨ الى : « أنه ليس من المغالاة أن نقول ان البيروقراطية لعبت دورا فى دعم تضامن ذوى الياقات البيضاء يماثل دور المصنع وسوق العمل فى حالة العمال اليدويين » (١) • وبعد ذلك بخمس سنوات سار هو وجولدثورب شوطا آخرا وانتهيا ، بعد دراسات فى تطور الطبقة العاملة ، الى أنه قد يـــكون هناك « **تحول مستقل** بين الطبقة العاملة الجديدة ، والطبقة الوسطى ، الجديدة » (٢) حيث تتجه الاثنتان الى جماعية ذرائعية • وبالنسبة لراق ذوى اليـــاقات البيضاء تنطوى هذه الحركة ، لا على نبذ الجماعة التضامنية ، بل على نبذ الفردية الراديكالية التقليدية • والواقع أن البيروقراطية تعمل كقوة توحيـــد وتسوية وتغير مركز العمال ذوى الياقات البيضاء بالتــدريج وتماثلهم بصورة متزايدة بمركز العمال اليدويين • ان حزب العمال أمامه فرصة كبيرة ـ هى خلق اتحاد سياسى دائم من هذا التحول السوسـيولوجى البطىء •

٣ ـ المثقفون

لقد دارت المناقشة حتى الآن حول المشكلة الكمية التى يفرضها السعى وراء الأغلبية الدائمة • ولكن فى كل خطوة كان يتبين أن هناك بعدا **كيفيا** حاسما للمهمة ـ الحاجة الى أيديولوجية اشتراكية مهيمنة ، التى لا يمكن بدونها تحقيق أى هدف من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية• وتقودنا مشكلة الايديولوجية مباشرة الى مشكلة المثقفين البريطانيين ،

(١) نفس المرجع ص ١٤٢ •

(٢) « الفيض والتركيب الطبقى البريطانى » •

بأوسع معانى المصطلح • وعندما نتحدث بدقة لا توجد طبعا فى بريطانيا فئة مثقفين تقارن بفئات المثقفين فى البلاد الأوربية الأخرى ـ أى مجموعة متماسكة متكتلة من المثقفين متميزة بوضوح عن بقية المجتمع بتقاليدها وفكرها الخاصين • بيد أن هناك قطاعا واسعا من الجماعات التى تعبر ، بطرق مختلفة تماما وفى أطر متباينة ، عن أفكار المجتمع وقيمه الصريحة • وتضم هذه الجماعات المدرسين والعلماء والتكنولوجيين والفنانين والمحامين والأطباء والكتاب والطلبة ومحاضرى الجامعات • ولهذه الجماعات أهمية حاسمة بالنسبة للاستراتيجية الاشتراكية ، لا بسبب عددها ـ فهم جميعا لا يتجاوزون ٢ فى المائة من السكان ـ ولكن بسبب دورهم **كمصادر للوعى** فى المجتمع • فهم فى الواقع صناع الثقافة الرسمية للمجتمع • وليس هناك أى أمل للايديولوجية الاشتراكية فى التأثير جديا على المجتمع ككل الا اذا حظيت بتأييد قطاعات مهمة من هذه الجماعات • فهؤلاء المثقفون هم الوسطاء الذين لابد منهم لأى تغيير فكرى كبير فى بريطانيا • فالتحويل الكامل لولاء محافظى الطبقة العاملة مثلا لا يمكن تحقيقه الا بالمرور عن طريق الجماعات السوسيولوجية التى تولد الوعى الذى يضللهم • وبعبارة أخرى ان الصراع الايديولوجى الضرورى لتحقيق أغلبية دائمة لابد أن يدور أيضا فى الميدان الذى تنبع منه الايديولوجية ـ فى فئة المثقفين •

فماذا يعنى ذلك ، فى بريطانيا ؟ أولا يجب ادراك ضخامة المهمة • فمعظم المثقفين البريطانيين اليوم ، أيا كان نوعهم ، ذوو اتجاه محافظ أصلا • وينطبق ذلك على أغلبية من يؤيدون اسميا حزب العمال كما ينطبق على من يؤيدون حزب المحافظين أو الأحرار • وهذا الجمود الفكرى العميق ومقاومة التغيير هو نتاج تاريخ المجتمع البريطانى كله فى القرن التاسع عشر • ولكن أزمة الرأسمالية البريطانية فى مطلع الستينات ـ وبخاصة حقيقة أنها أزمة تتحدد على نطاق دولى ـ قد حطمت الى حد ما العزلة الشديدة التى أدت الى الجمود الفكرى الانجليزى • وبرغم ان هذا التحطيم لم يقطع شوطا كبيرا حتى الآن ، فانه يتيح فرصة معينة لمهاجمة « الوضع القائم » الذى ظل راسخا حتى ذلك الوقت •

وتوجد الآن ثلاثة قطاعات فى فئة المثقفين البريطانيين ـ فئة المثقفين الأدباء التقليدية ، وفئة مثقفين تكنولوجيين جديدة ، وفئة مثقفين اجتماعيين أحدث عهدا • ولعل توزيع الدوريات الثلاث التى تحظى بالانتشار بين أغلبية كل من هذه القطاعات تعيننا على تحديد تقريبى لحجم كل مجموعة ، « نيوستيتسمان » : ٩٠٠٠٠ ، و « نيوسيانتيست » : ٥٠٠٠٠ ،

و « ونيوسوسيتى » : ٣٠٠٠٠ . وان كان عدد قراء « نيوستيتسمان » لا يمثل حقيقة الواقع طبعا لأنها صحيفة عمالية صراحة . ولكن نوع قرائها يجعل هذا الالتزام السياسى قليل الأهمية نسبيا . فمن بين قراء « نيوستيتسمان » واحد فقط من كل سبعة عضو فى حزب العمال . أما الولاء السياسى لقراء « نيوسيانتيست » وللعلماء والتكنولوجيين عموما فغير معروف . ومن المستحيل حتى الآن تقدير آثار حملة ويلسون الكثيفة لكسب المثقفين التكنولوجيين فى الانتخابات الأخيرة ، وان كان من المحتمل أنها تركت بعض الأثر فعلا . أما « نيوسوسيتى » ، أحدث الدوريات الثلاث ، فهى التى قد تتيح لنا أفضل فرصة للنفاذ الى عقل المثقفين البريطانيين اليوم . ونستطيع أن نتصور أن قراء هذه الدورية الاسبوعية يضمون قدرا معينا من المثقفين الأدباء والتكنولوجيين . وقد أجرى بحث مفصل وكثيف فى اتجاهات حوالى ٧٠٠٠ منهم (١) أسفر عن صورة مؤسفة من التفاهة والبلبلة والتحيز . ولا يمكن القول حتى بأن البحث كشف اتجاه رجعى واضح ومتسق ، بل مجرد خليط بائس ، لا يجمعه رباط ، من المخاوف والمواقف المتناقضة . فقد كان هؤلاء المثقفون من أنصار فرض قيود على الهجرة وضد عقوبة الاعدام ، ويحبذون تقييد حق الاضراب وضد الحوائل المستقلة ، ويحبذون فرض العقوبات الجنائية على الشذوذ الجنسى وكذلك الطلاق بالرضا ، ويحبذون زيادة الفروق المالية « للمهارة والتدريب » ، وكذلك خدمات الرفاهة « لمن هم فى حاجة » ، ويحبذون « الاصلاح الملح » للنقابات وضد المدارس الخاصة . ورفض ٨٠ فى المـــائة منهم الاعتقـــاد حتى بامكان قيام مجتمع لا طبقى . وبدا أمثلهم الأعلى الاجتماعى هو نيوزيلندا . ويكاد يكون من العســير تصور صورة أفدح من ذلك لما يسميه الروس (meshchantsvo) العـــدمية التافهة اللاشيئية .

هذا هو حجم المشكلة التى تواجه حزب العمال . فكيف يستطيع البدء فى عملية تحويل هذه الكتلة المعقدة من الاتجاهات ؟ ليس هناك ما هو أسهل من التأثير فى جماعات موزعة وغير متجانسة من المثقفين تنتشر بين مراكز وأدوار مختلفة تماما فى المجتمع . ومن الجلى أنه لا يوجد حل شامل واحد . ولكن لعله من الممكن التفكير فى خط عام للعمل يطبق بطرق مختلفة فى المواقف المختلفة . وهو العمل عن طريق التنظيمات المهنية القائمة لكل جماعة ، ومحاولة توعيتها سياسيا من الداخل .

---

(١) « نيوسوسايتى » ٩ مايو و ١٦ مايو و ٢٣ مايو ١٩٦٣ .

وعندما لا يكون ذلك فى حيز الامكان ينبغى انشاء اتحادات منفصلة تؤيد حزب العمـــال وتضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء النشطين • وينبغى الا يكون هدف هذه الاستراتيجية بأى حال هو ربط كل مجموعة بعجلة حزب العمال • « فالتوعية السياسية » بهذا المعنى غير مجدية بالمرة • بل يجب أن يكون هدفها ذا شعبتين : أولا تحقيق أكبر قدر ممكن من مناقشة **الأفكار** الاشتراكية وتهويتها داخل كل مجموعة ، وثانيا صياغة المطالب التقدمية بشأن صبغ كل مجموعة بذاتها بقدر أكبر من الديمقراطية والعمل على تحقيق هذه المطالب • وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تقبل بها التوعية السياسية وأن يكون لها معنى : وهى وحدها التى تسمح للاشتراكيين داخل كل مجموعة مهنية بأن يصيروا قوة اجتذاب حقيقية فى المجموعة كلها باعتبـارهم مصـــدر حلول محددة للمشاكل المشتركة التى تواجهها جميعا • وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نسوق بعض الأمثلة •

فى معظم البلاد ، سواء كانت رأسمالية أو شيوعية أو من بلاد العالم الثالث ، لعب الطلبة فى السنوات الأخيرة دورا تقدميا ديناميكيا فى الحياة العامة • فقد قاموا بمظاهرات جماهيرية وباضرابات وباحتلال مبانى الجامعات فى عدد كبير جدا من المجتمعات ، بما فيها حتى الولايات المتحدة (حوداث بيركلى وغيرها) • وليس هناك شىء طبيعى وعلامة صحية أكثر من ذلك • بيد أن بريطانيا بقيت مع ذلك استثناء بازرا فأغلبية الطلبة البريطانيين ، كما يشهد بذلك تماما بحث تم مؤخرا ، تســود بينهم اللامبالاة والمطابقة ، ولا تبدو بينهم سوى أضعف العلامات على الاهتمام بالسياسة أو المجتمع • فقد وجد زفايج أن « السياسة تعتبر أمرا ثقيلا ، فهى ليست ميدانا يثير أخيلة طلبة اكســفورد أو يلهب مشاعرهم •• وكما هو الحال فى اكســفورد لا يهتم طلبـة ما نشستر بالسياسة بصورة سطحية وضيقة • فمنطقة الاهتمام السياسى الحقيقى صغيرة •• » (١) • ان « الاتحاد القومى للطلاب » قد شكل على صورة مجموعة الطلبة ككل • فهو يضم ٢٢٠٠٠٠ شاب ويقتصر فى عمله على الروتين الأليف : أنه يدير مكتبا للسفر بأجور مخفضة ويصدر قرارات بمطالب اندماجية ضيقة لرفع قيمة المنح (ولا يدعمها بأى عمل) ، ويصدر قرارات مدروسة بعناية عن جنوب افريقيا • ومع ذلك فان التقليد السائد فى السنوات الأخيرة أن تكون زعامته « عمالية » غير رسمية (من الجناح

---

(١) « الطالب فى عصر القلق » ص ٤٦ و ١١٦ •

اليمينى لحزب العمال عادة) • ولكن ذلك لم يترك أى أثر فى « الاتحاد » نفسه • ان المقارنة بينه وبين اتحاد الطلاب الفرنسيين مثلا تثير الأسى • فقد قاد الاتحاد الفرنسى المعارضـــة فى فرنسا مدة طويلة ضد الحرب الجزائرية ، وجذب خلفه النقابات فى مظاهرات جماهيرية متكررة ، وأظهر بذلك شجاعة سياسية ومسئولية من أرفع مستوى فى ظل ظروف قاسية جدا • واليوم تولى قيادة حملة بالمطالبة باعادة تنظيم المناهج التقليدية جذريا وكذلك اعادة تقسيم الكليات فى الجامعات الفرنسية •

ومن الواضح أن القضية التى يمكن على أساسها أن يجند اتحاد الطلاب الجاد فى بريطانيا الطلبة كلهم ، مع استعمال سلاح الاضراب اذا تطلب الأمر ، هى قضية ديمقراطية الجامعة • وينبغى أن تكون هـذه القضية هى ذروة العمل الاشتراكى بين الطلبة ، سواء داخل « الاتحاد القومى للطلاب » أو خارجه • فالنقص الكامل لأولى مبادىء الديمقراطية فى الجامعات البريطانية بلغ حدا لا يصدقه العقل • ان الأرجنتين ـ بل أمريكا اللاتينية كلها فى الواقع ـ تعتبر منطقة « متخلفة » عن بريطانيا • ومع ذلك فمنذ **حوالى خمسين عاما ، منذ** دستور قرطبة فى ١٩١٨ ، تمتع الطلبة الارجنتينيون وطلبة أمريكا اللاتينية الآخرون بحقوق واســعة من الحكم الذاتى فى جامعاتهم ، بما فى ذلك انتخاب كبار موظفى الجامعة بالاشتراك مع الاساتذة • وهذه الحقوق يحميها القانون • وفى هذا المجال تبدو آفاق « الاتحاد القومى للطلاب » ضيقة وتافهة بوضوح • ومن الممكن توليد قدر هائل من الطاقة الكامنة والحماس بوساطة حملة متســعة لديمقراطية الجامعات البريطانية : وينبغى أن يكون ذلك المهمة الاولى للطلبة الاشتراكيين • ان قصر مدة الدراســات الجامعية وفقر الطلبة الخريجين (وكليهما نتاج) طابع الهــواية الذى اتسـمت به الثقافة الانجليزية التقليدية) يمثلان مشاكل تنظيمية حقيقية • ولكنها ليست مشاكل غير قابلة للحل • واذا ثبت أن « الاتحاد القومى للطلاب » غير قادر على التغيير ، فانه ينبغى على التنظيم الطلابى الخاص المؤيد لحزب العمال (وهو « الاتحاد القومى لمنظمات الطلبة العماليين) ، الذى يضم الآن حوالى ٧٠٠٠ عضو ، أن يكون رأس الحربة فى هذه الحملة • ويجب على حزب العمال ألا يغل يده عن الانفاق فى مثل هذا الغرض وفى النشاط العام الخاص بالمناقشة الاشتراكية •

ويتوفر فى ميدان المدرسين أيضا مجال واضح لهــذا النوع من العمل • فالأغلبية الساحقة بين المدرسين من أصول من الطبقة العاملة والطبقة

المتوسطة الدنيا ، ولكنهم يؤيدون حزب المحافظين بأغلبية الثلثين • بيد أن اتجاهاتهم المهنية كثيرا ما تقطع عبر اهتماماتهم السياسية .ـ كما اكتشف سلوين لويد فى ١٩٦٢ • والواقع أنه لا توجد جماعات كثيرة تتعرض للاستغلال المنظم وللاحساس بالاخفاق مثلها فى المجتمع • وفى الوقت الحاضر يضيع غضبهم وكمدهم سدى ، اذ يعبران عن نفسهما عادة فى الاستقالة الساخطة ـ لا فى العمل الجهادى الفعال • ان « الاتحاد القومى للمدرسين » الذى يضم حوالى ٢٤٠٠٠٠ عضو يقوم بصراع جدير بالاحترام ، ولكنه بلا لون ، للحصول على أجور أعلى وفصول أقل وأجهزة تحكيم أفضل ، •• الخ • ولما كانت مطالبهم لا تدعم قط بعمل جاد فانها نادرا ما تكون فعالة • وفى هذا المجال أيضا نستطيع أن نستفيد من مثل « اتحاد المدرسين الفرنسيين » : فهم بالتهديد بالاضراب بصـــورة منظمة ـ وتنفيذ تهديدهم ـ حصلوا على مركز اجتماعى للمدرسين فى فرنسا أعلى مما يحظى به المدرسون الانجليز • ويسود داخل « الاتحاد القومى للمدرسين » موقف مماثل بعض الشىء لما يسود داخل « الاتحاد القومى للطلاب » • فالزعامة الحالية لها بعض الارتباط بحـزب العمال ـ فرئيسها ابن أحد أعضاء البرلمان العمال ـ ولكن هذه الأوضاع لا تؤثر أيضا فى « الاتحاد » • وقد جرت محاولة فى ١٩٢٢ لضم « الاتحاد القومى للمدرسين الى حزب العمال ولكنها هزمت بـ ٣٠٠٠٠ صوت ضد ١٥٠٠٠ صوت • بيد أنه من الملاحظ أن هناك عددا كبيرا من المدرسين فى حزب العمال البرلمانى ، ولا يكاد يوجد منهم أحد فى حزب المحافظين البرلمانى •

والتوعية السياسية « للاتحاد القومى للمدرسين » تمثل طبعـــا اتجاها ضد الاعتقاد الذى يتغنى به البعض عن الطابع « اللاحزبى » للمهن التربوية • ولا سبيل الى التغلب على هذه العقبة ، فى هذا المجال كما فى غيره ، الا اذا صارت « السياسة » ، لا مجرد ولاء تجريدى لحزب ، بل برنامجا محددا لتغيير وضع المدرس وتحريره • فالولاء الســـياسى لا يمكن الا أن يأتى بعد ، لا قبل ، هذا التحول ، ويظل هذا العمل فى ذاته دائما هو الذى يحتل مركز الصدارة من الأهمية • وفى نفس الوقت يجب بذل مجهود مثابر لتوسيع « الاتحاد التربوى الاشتراكى » الصغير (الذى يضم الآن حوالى ٣٠٠ عضو ـ وكان فيما مضى يحمل اسم « الاتحاد القومى للمدرسين العمال ») الذى يمثل فى الوقت الحاضر موطىء القدم الوحيد لحزب العمال فى عالم المدرسين •

وفى الطرف الأقصى الآخر نجد مهنا مثل القانون والطب ليست

فيها أية فرصة لحزب العمال ليكسب أغلبية للأفكار الاشتراكية التقدمية. فالأصول البورجوازية تماما للمحامين والأطباء ، وفرص المكاسب الضخمة فى عملهم ، يضمنان أن تظل هذه الجماعات قلاعا للرجعية • وفى مثل هذه الحالات ، التى لا أمل فى الحصول فيها على تأييد قسم لا بأس به من أعضاء المهنة ، يكون مع ذلك من الأهمية القصوى ايجاد منظمة أقلية نشطة وقوية مرتبطة بحزب العمال ، تستطيع أن تجعل وجود الحزب محسوسا فى هذه القلاع للطبقة المسيطرة • ان كلا من النظام القضائى والخدمة الصحية فى حاجة شديدة الى اصلاح جذرى ، ودور « رابطة المحامين العمال » (وعدد أعضائها حاليا ٣٠٠ فقط) و « الاتحاد الطبى الاشتراكى » (وعدد أعضائه الآن ٧٥٠) أن يضغطا باستمرار ولباقة من أجل هذا الاصلاح •

وأخيرا ، هناك حالات لا يوجد فيها أى تنظيم عمالى من أى نوع فى الوقت الحاضر ، والحاجة الأولى الملحة بالنسبة لها هى خلق مثل هذا التنظيم • والمثالان الواضحان على ذلك هما أساتذة الجامعات والعلماء • والأولون قد يكونون أهم جماعة واحدة من المثقفين فى البلاد : وأنه لمن السخف ألا يكون هناك « اتحاد اشتراكى » بينهم • وآخر عمل عام قامت به أية مجموعة عمالية بين أساتذة الجامعات فى السنوات الأخيرة هو الخطاب الذى أرسله الى الصحافة عدد من الأكاديميين فى ١٩٦١ يعلنون فى عبارات عاطفية ــ وبدون أية حجة ــ ثقتهم الكاملة فى شخص الزعيم السابق لحزب العمال • ويمكن أن نعتبر هذه الحادثة دليلا على مدى هبوط مستوى المناقشة السياسية بين كثيرين من مدرسى الجامعات الذين لا شك فى أنهم من مؤيدى العمال • ومن الضرورى اتخاذ خطوات لتصحيح هذا الوضع • أما عدم وجود أى تنظيم اشتراكى بين العلماء فانه ــ بالنظر الى الاهتمام الضخم الذى أولاه حزب العمال للمثقفين العلماء والتكنولوجيين منذ صار ويلسون زعيما له ــ أكثر مدعاة للقلق • ومع ذلك فان هذا الميدان أهم بكثير من القانون أو الطب ، اللذين يوجد فيهما فعلا منظمات مرتبطة بالعمال ، ونتائج العمل فيه أوفر • ان مثل هذا الاتحاد ، الذى يضم جميع العلماء والتكنولوجيين الأعضاء فى حزب العمال ، ممكن التحقيق جدا وضرورى جدا •

والخلاصة ، ان الهدف الاستراتيجى الرئيسى يجب أن يكون جعل الاشتراكية **موجودا** حيا نشطا فى كل جماعة من جماعات المثقفين عن طريق المنظمات المهنية التى تتحدى باستمرار النظام الاجتماعى باقتراح

حلول يمكن اثبات انها متقدمة انسانيا وثقافيا على الموجود فعلا • وكل واحدة من هذه المنظمات ، التى ينبغى أن تكون مستقلة تماما مهنيا ، يمكن أن تصبح قطب اجتذاب فى ميدانها الخاص • فاذا تحقق ذلك تكون الهيمنة الاشتراكية قد بدأت تسير فى طريقها •

٤ ـ النساء

وأخيرا انه لمن الضرورى بصورة مطلقة بحث مشكلة المرأة مع حزب العمال • فلا يمكن أن تكون مناقشة الاستراتيجية الاشتراكية فى بريطانيا جادة بدون ذلك • لأن مشكلة اتجاه النساء الى المحافظين هى أكبر عقبة مفردة تواجه حزب العمال • **لأن النساء اذا كانت أصواتهن موزعة نفس توزيع الرجال ، لكان حزب العمال ظل فى الحكم بلا انقطاع منذ ١٩٤٥** • والأرقام التالية تكشف مدى الضرر الذى لحق بحزب العمال فى الانتخابات المتتالية بسبب انصراف النساء عنه •

	١٩٥٩	١٩٥٥	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٥
رجـــال					
محافظون	٤٥ر٥	٤٦ر٥	٤٧	٤١	٣٦ر٥
عمـــال	٤٧ر٥	٥١	٥٠	٤٧	٥٥
أحرار	٧	٢ر٥	٣	١٢	٨ر٥
زيادة المحافظين	—	—	—	—	—
زيادة العمال	٢	٤ر٥	٣	٦	١٨ر٥
نســاء					
محافظون	٥١	٥٥	٥٠	٤٤ر٥	٤٣ر٥
عمال	٤٣	٤٢ر٥	٤٦	٤٣ر٥	٤٦ر٥
أحرار	٦	٢ر٥	٤	١٢	١٠
زيادة المحافظين	٨	١٢ر٥	٤	١	—
زيادة العمال	—	—	—	—	٣
المجموع					
محافظون	٤٩	٥٠ر٥	٤٨	٤٢ر٥	٤٠
عمال	٤٥	٤٧	٤٨ر٥	٤٥ر٥	٥٠ر٥
احرار	٦	٢ر٥	٣ر٥	١٢	٩ر٥
زيادة المحافظين	٤	٣ر٥	—	—	—
زيادة العمال	—	—	١ر٥	٣	١٠ر٥

نسب مئوية (١) ٠

ان هذه المشكلة ، برغم أهميتها السياسية الحاسمة ، نادرا ما تناقش ٠ والسبب فى ذلك بلا جدال هو ذلك الصمت الكامل الذى تفرضه بريطانيا المعاصرة على موضوع حالة النساء كله ٠ اذ أن موت حركة النساء المتحررات قبل الأوان ، ولم تكن قد حققت الا أقل حد من اهدافها ، ترك النساء فى مركز اجتماعى أو فى ظل ، مدى أربعين عاما ، كما هو فى كل جوانبه الرئيسية تقريبا بلا تغيير ٠ ففى مجالات التربية والعمل والمركز الاجتماعى والدخل ـ ظلت النساء فى وضع أدنى حتى اليوم ٠ فهن ، فى المتوسط ، أكثر جهلا وأقل أجرا وأقل احتراما ويستخدمن فى أعمال أشد وطأة على الأعصاب من الرجال ٠ ويثقل كاهلهن حمل هائل من الأوهام يجعلهن يتكيفن مع ادوارهن المحددة سبقا ويجعلهن أكثر المواطنين فى المجتمع سلبية وتحيزا وقصر نظر ٠ والواقع أن التقسيم الطبقى بأكمله يقطعه من أعلاه الى أسفله نظام متأصل من عدم المساواة بين الجنسين ٠ ومن ثم فان النساء بالضرورة أكثر بكثير من الرجال في الوقوع فريسة للجوانب السحرية فى المحافظة ـ اسطورة الاحترام وعبادة المراسم والدرجات ٠

فما الذى يمكن عمله لاصلاح هذا الحال ؟ ان أول خطوة هى ببساطة ادراك وجود المشكلة ، وهو أمر لم يفعله حزب العمال حتى الآن ٠ وثانيا لابد أن يكون واضحا أن حزب العمال يقف ـ ويراه الناس وهو يقف فعلا ـ الى جانب الحقوق الأولية للنساء فى مجتمعنا : الأجر المتساوى للعمل المتساوى (ويتطلب ذلك التصديق على اتفاق مكتب العمل الدولى الذى لم تصدق عليه بريطانيا حتى الآن بكل أسف) ومعاشات متساوية وتسهيلات تعليمية متساوية ٠ وهذا وحده سيكون له بعض الأثر ٠ وفى نفس الوقت مما لاغنى عنه دعم سياسة المبادرة بمجهود تنظيمى ٠ وأفضل السبل هنا ، أيضا ، هى النقابية ٠ فالغالب أنها ستؤدى الى تغيير وعى النساء أكثر من أى حركة واحدة أخرى ٠ ولابد أن نشير هنا الى أن عدد النساء فى النقابات زاد بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ١٠ فى المائة ـ من ١٨٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ ٠ وهذه الزيادة علامة طيبة ولكن يجب العمل على التعجيل بها أكثر ـ لأنها على أى الأحوال من الأمور التى لها أولوية رئيسية فى الحركة النقابية اليوم ٠ والقيام بحملة حقيقية

---

(١) « سجل جالوب السياسى » يناير ١٩٦٤ ٠

للمساواة فى الأجر والعمل قد تكون عاملا حاسما فى اجتذاب النساء • ولما كان معظم النساء يعملن فى وظائف ذوى الياقات البيضاء فان هذه الحملة ستندمج فى الحملة النقابية بين ذوى الياقات البيضاء • وفى نفس الوقت يجب ان يكون التنظيم السياسى وسيلة لدعم التنظيم الصناعى وتوسيع نطاقه • ويتطلب ذلك ، على الأقل ، انشاء « تنظيم قومى للنساء العمال » على نطاق كامل • وليست مثل هذه الخطوة مثالية حيث أن فكرة انشاء منظمة خاصة للنساء نفسها تعتبر من زاوية ما فكرة رجعية — وسيقاومها كثير من النساء على هذا الأساس • ولكن لابد من مواجهة الواقع القاسى فيما يتصل بولاءات النساء السياسية • وفى معظم الحالات يغلب أن يحدث اختلاف فيما يتصل بالتصويت لحزب العمال داخل نفس العائلة • وحيثما يكون تصويت المرأة للمحافظين والرجل للعمال ، فهناك فرصة حقيقية لقيام تنظيم نسائى بحت لمقاومة هذا التحيز من جانب النساء ، وينبغى عدم تفويتها •

وفى النهاية • وهو أمر أساسى جدا ، يجب ان ندرك أن جذور المشكلة لاتكمن فى المصلحة الاقتصادية المباشرة للنساء ، ولكن فى **الأيديولوجية** التى تغلف حياتهن كلها • فهى التى تحدد اتجاهاتهن وتطلعاتهن أكثر بكثير من أية مصلحة ذاتية • ان عددا كبيرا من النساء — حوالى ٥٠ فى المائة — ربات منازل لايمكن الوصول اليهن بالدعوة الى المساواة فى الأجر •• الخ • ومن ثم يجب ان تتجه الدعوة الى الخدمات الاجتماعية — مؤسسات الحضانة ومشروعات تنظيف الملابس والمساعدة فى الخدمة المنزلية — حيثما أمكن ، ولكن حتى ذلك لا يعالج المشكلة الحقيقية، التى تتصل بتصور النساء لأنفسهن ولكرامتهن فى المجتمع • فلن يحرر النساء من حالتهن فى المدى الطويل الا ايديولوجية مضادة خلاقة تقدم رؤية جديدة للدور الاجتماعى للنساء كجزء لا يتجزأ من رؤية جديدة للثقافة والمجتمع • ان مشكلة اتجاه النساء الى المحافظة ستختفى عندما توجد هذه الايديولوجية ، وليس قبل ذلك •

٥ — مقتضيات السياسة

ان الاستراتيجية المقترحة آنفا تنبثق من التحليل المبدئى الذى حاولناه فى هذا المقال لمتطلبات الحزب الاشتراكى المهيمن • ويمكن وصفها **بأنها مجهود منظم لعقد زواج بين الحركة الاشتراكية ومحيطها من المجتمع المدنى** • وكما أشرنا ينطوى هذا المفهوم على وحدة عضوية بين

الجناح « السياسى » والجناح « الصناعى » للحركة يرتبط فيها كل منهما بالآخر ارتباطا ديالكتيكيا وثيقا • فحزب العمال يجب أن يعتبر حيوية النقابات ونموها شرطا سابقا مباشرا لنجاحه هو ، ومن ثم فهو ذو أولوية بذاته • وبنفس الدرجة لا أمل للنقابات فى تحقيق التغيير الاجتماعى الكيفى الذى تتضمنه بالضرورة الا اذا كان حزب العمال يستطيع تولى الزعامة السياسية والثقافية للمجتمع • **والواقع أن الاستراتيجية الاشتراكية لابد أن تهدف الى دخول المجتمع المدنى فى كل نقطة ممكنة والاقامة فيها لاقامة نظام بديل بأكمله من القوة والثقافة داخله •** ومثاليا يجب أن تغطى شبكة مؤسسات الحزب البناء الاجتماعى بأكمله • ولن يتم ذلك فى مجتمع رأسمالى طبعا : ولكنه الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه الطاقة السياسية •

وليس الغرض من هذه الاستراتيجية مجرد انشاء مرآة فى كل مكان تعكس حب الحزب لذاته • فأية محاولة لفرض نظام خارجى على هذه الاتحادات تدمر سبب وجودها ــ الذى ليس مجرد « توسيع نفوذ الحزب » ، بل على العكس من ذلك أن يضفى على الحزب شمولا حقيقيا يربطه بالحياة الاجتماعية فى المجتمع كله • وهكذا يجب المحافظة على استقلال هذه التنظيمات واحترامه بنفس القدر الذى تتمتع به الحركة النقابية نفسها • وينبغى أن تمثل هذه المنظمات الجديدة فى الدستور الفدرالى لحزب العمال مثل النقابات والجمعيات الاشتراكية •

وقد كانت المناقشة تنصب أساسا على الأبعاد الخارجية لحزب العمال • ويمكن استكمالها ببعض الاشارات المختصرة للتغييرات المطلوبة فى تنظيمه الداخلى • ومن الجلى أن هذه التغييرات تنبثق أساسا من أوجه النقد السابقة لحزب العمال كتنظيم سياسى • فالحزب يجب أن يعتبر ، من زاوية ما ، هدفا فى ذاته ــ باعتباره مثالا مسبقا للمجتمع الاشتراكى الذى يعد بخلقه ــ لا وسيلة لغاية هى كسب الانتخابات • ومن ثم يجب أن يكون هناك اهتمام أكثر بكثير بتجنيد الأعضاء على امتداد قاعدة الحزب الجماهيرية العريضة • ويجب أن تكون الخطوة الاولى هى اللحاق بحزب المحافظين فى عدد الأعضاء على الأقل • وجنبا الى جنب مع هذا يجب القيام بمحاولة شاملة لخلق منظمات شباب مقابلة • فحتى الآن ادعى حزب العمال كل مرة أن أقلية صغيرة غير مسئولة استولت على منظمات الشباب التى ينشئها وعملت على تحطيمها كمنظمات جادة • والحل اذن ، ليس التراجع بحل منظمة الشباب لثالث مرة ، بل بناء حركة واسعة

النطاق تمثل الشباب حقيقة وأكبر بكثير من منظمة « الاشتراكيين الشبان » الحالية . فأية أقلية لا تمثل الحركة فعلا لن تكون لديها فى هذه الحالة فرصة الاستيلاء عليها أكثر مما يمكن أن يحدث للحزب الأصلى نفسه . ومثل هذا العمل سيتطلب قدرا من الحماس والتصميم أكثر مما أبدى حتى الآن بكثير . ويجب أن يكون مصحوبا بالتخلص نهائيا من أساليب الكبت الماضية ـ سواء على مستوى حفلات الرقص فى الفروع أو على مستوى السياسة القومية . ومن الضرورى أيضا أن يخصص لهذه المنظمة مقعد فى « اللجنة التنفيذية القومية » كما هو مألوف فى معظم الأحزاب السياسية . وضمان استخدام هذا الاستقلال استخداما بناء سيكون فى النطاق الواسع الذى تقوم عليه حركة الشباب نفسها وفى تضامنها . والى جانب ذلك ينبغى العمل على استصدار تشريع بمنح حق التصويت فى سن الثمانية عشر لا فى الواحد والعشرين ـ وهى خطوة تؤدى فى نفس الوقت الى زيادة الديمقراطية وزيادة فرص الحزب الانتخابية ، حيث أن الشبان يميلون بوضوح الى العمال أكثر ممن هم أكبر سنا فى بريطانيا .

وبعد ذلك يجب العمل على اعادة النظر فى الأساس المالى للحزب بأكمله . وهذا وحده كاف ليسمح بالبدء فى خلق صحافة جيدة للحزب . لقد لاحظ دوفرجيه فى ١٩٥١ : « انه لمن المفارقات الغريبة ان الأحزاب التى تقوم على أفقر الطبقات هى التى تتقاضى أعلى الاشتراكات .. ان الاخلاص للحزب بين الطبقات العاملة أكثر منه بين الطبقات الوسطى ، وذلك يجعل فرض اشتراكات مرتفعة أيسر » (١) . ولقد رأينا أن الملاحظة الأخيرة غير صحيحة فى بريطانيا ، ويؤيد ذلك اشتراكات الحزب فى الوقت الحاضر . اذ أن ما يجمعه حزب العمال من اشتراكاته لا يتجاوز بكل أسف خمسين فى المائة من المبلغ المطلوب ـ وهذا دليل آخر على انخفاض مستوى ادارة الحزب ومعنويته (٢) . ويجب الاسترشاد هنا بتجربة النقابات والأحزاب الأوربية وبذل مجهود منظم لرفع دخل الحزب الى أقصى حد . وربما تكون أساليب التحصيل المتقدمة مما لا غنى عنه لرفع مستوى الكفاءة ـ فهناك نقابات متوسطة تستخدم الآن الآلات الالكترونية لمراجعة الاشتراكات . ولكن من الواضح أن مشكلة الاشتراكات هى أولا مشكلة الاتصال ورفع المعنوية داخل الحزب

---

(١) « الاحزاب السياسية » ص ٧٣ .

(٢) انظر مارتين هاريسون « النقابات وحزب العمال » .

والحركة العمالية ككل • ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة تعد الزيادة في انضمام النقابات أكثر أهمية بكثير طبعا ، ولكن هذا يغلب ان يحدث بعد اعادة الحيوية للديمقراطية والمناقشة داخل الحزب والنقابات •

ولا تقتصر ضرورة التجديد الجـــذري على مالية الحزب وحدها بل ينصب كذلك على جهاز البحوث فيه • فحزب العمال يجب أن يدرك نهائيا أن أبحاث السوق ليست هي علم الاجتماع (١) • وأي استراتيجية متســـقة طويلة المدى تتطلب نظريا بحوثا اجتماعية جادة مناســـبة وراءها • والمكان الوحيد الذي يمكن أن يتم فيه ذلك في بريطانيا في الوقت الحاضر هو الجامعات ــ وينبغي على الحزب أن يتجه اليها في طلب الدراسة العميقة للتركيب الطبقي • وهذا في ذاته يعد خطوة كبرى الى الأمام في التخطيط السياسي للحزب •

وأخيرا ، يمكن أن نختم هذه المناقشة بملاحظة رمزية • فهناك اجراء صغير جدا تستطيع حكومة العمال أن تتخذه الآن وبلا أية نفقة ، وهو يؤدي الى فرق كبير جدا في الانتخـــابات القادمة • وهو ببساطة اعلان يوم الانتخابات عطلة قومية • وهـــذا في ذاته هو مجرد تطبيق لأول مبادىء العمل الديمقراطي • فالنظام المضحك الحالي الذي يجعل الانتخابات في يوم من أيام العمل يؤدي الى نقص آلاف من الأصوات لحزب العمال ، حيث أن المؤيدين من الطبقة العاملة يعودون الى منازلهم بعد العمل مرهقين بحيث لا يفكرون في الخروج ثانيا ــ في حين أن أصحاب الأصوات من المحافظين كثيرا ما يتوفر لهم اليوم كله ، أو وسيلة خاصة للانتقال ، للادلاء بأصواتهم • ان الفرق الصغير جدا بين الأصوات التي يحصل عليها الحزبان في الوقت الحاضر ، وتجربة الانتخابات الآخيرة ــ التي كان مجموع الأصوات فيها أقل من سنة ١٩٥٩ ــ والتي كلفت حزب العمال الأغلبية المريحة التي كان يتوقعها ، تبين مدى أهمية هذا الاصلاح البسيط جدا • وقبول حزب العمال باذعان هذا الوضع المعاكس الذي تفرضه عليه الطبقة الوسطى يمثل في صورة مصغرة ، ولكن واضحة ، نقص ارادة الهيمنة ــ أو القدرة عليها • وانهاء هذا الوضع سيكون أول دليل ، بسيط ، على التغيير •

---

(١) يبين بحث لوكوود وجولدثورب ، الذي اشرنا اليـــه آنفـــا ، الفرق بين الاثنين بدقة تامة •

(د) الايديولوجية

ان الاستراتيجية التى عرضناها بأكملها تعتمد على شرط سابق واحد ضخم : ايديولوجية اشتراكية · وبدونها لا يكون لأى عمل أو أية بادرة معنى · لأنه بمقتضى تعريف الامر ذاته لا يمكن بأية وسيلة وضع حد للهيمنة الرأسمالية فى بريطانيا بوساطة خطوات سياسية أو تنظيمية بحتة · فهذه الهيمنة تعتمد على نظرة كلية للعالم - ولا يمكن أن يحل محلها سوى نظرة كلية أخرى · والواقع ان الهيمنة الاشتراكية تتطلب نظرية ثقافية مركبة - نظرية محددة شاملة عن الانسان والتاريخ تتخطى فى كل مجال الفكر الرأسمالى المتقلص بوضوح · ومثل هذه النظرية - على هذا النطاق والرحابة - هى وحدها التى تستطيع أن توفر قوة الاجتذاب اللازمة لكسب ولاء وحماس الناس فى مجتمعات الوفرة فى الغرب · وهذا هو السبب فى أن بحث الاستراتيجية الاشتراكية فى بريطانيا اليوم لابد أن يكون بحثا أكاديميا أيضا · لأنه من الواضح بلا جدال أن حزب العمال لا يحمل أيديولوجية اشتراكية · والواقع أنه ليس حزبا اشتراكيا بأى معنى جدى · والى أن يصير كذلك لن يستطيع قط أن يقوم بدور مهيمن فى السياسة البريطانية ·

وبعد أن سجلنا ذلك ، ماذا يبقى لنقوله ؟ ان مشكلة الايديولوجية الاشتراكية اليوم من الضخامة بحيث لا سبيل الى معالجتها هنا الا لماما · بيد أنه قد يكون من المستطاع الاشارة الى بعض عناصر النظرية المطلوبة فى بريطانيا · ولعلنا نذكر أن الحزب المهيمن وصف بأنه يتميز باستيعابه للتقاليد الثقافية القومية التى تنطوى ، بصورة مهما كانت محدودة أو مكبوتة ، على نقد للنظام الاجتماعى القائم · ومثل هذه التقاليد قد تكون فى بريطانيا بالذات عديدة وقوية - مما يرجع بعض السبب فيه الى عدم وجود رؤية متسقة للعالم تجبها · وأيديولوجية اشتراكية فى بريطانيا لا تستوعب هذه التقاليد كجزء منها ستفشل حتما ، فستظل تجريدية وسطحية لا تستطيع التأثير فى أحاسيس الجماهير وأخيلتها · فما هى التقاليد الهامة فى هذا المجال ؟ هناك ثلاثة تيارات رئيسية يتسم بها اليسار البريطانى اليوم · فهناك أولا ، وأهم من أى شىء آخر ، الوعى العميق فى الطبقة العاملة الذى أنتج ثقافته الاندماجية الخاصة واحساسا لا يزول بالعداء داخل المجتمع الرأسمالى · ان هذا الوعى الطبقى ، برغم كل نقائصه ، دعم التضامن المثالى أكثر من أى عامل آخر · وهو الأساس الذى يقوم عليه اليسار العمالى · وهناك

ثانيا ذلك التراث الطويل الهام للتحررية الانجليزية الكلاسيكية • وقد صودر هذا التقليد وأفسد بصورة فريدة فى هذا القرن ، وبخاصة فى خدمة « الحرب الباردة » • ولكنه بقى حيا وقويا فى قطاع لا يستهان به من الطبقة الوسطى : ومن الملائم أن يكون التعبير المعاصر عنه هو « حملة نزع الأسلحة النووية » كرد فعل ضد « الحرب الباردة » • وثالثا هناك تلك السلسلة المعقدة الطويلة من النقد الاخلاقى والجمالى الذى ينحدر من الرومنسيين الى أرنولد وموريس ثم الى لورنس وليفيس فى القرن العشرين ـ موضوع **الثقافة والمجتمع** • وهذا هو التقليد الخلاق الرئيسى فى الفكر الاجتماعى البريطانى منذ التصنيع •

وتختلط هذه التيارات الثلاثة فى التيار الرئيسى لليسار البريطانى • ولكن حزب العمال لا يعكس سوى اثنين منها : فهو يكاد يكون مقطوعا تماما عن تقليد **الثقافة والمجتمع** • والسبب فى ذلك سهل ان نراه • فتراثه الايديولوجى المسيطر ، الفابية ، ينحدر مباشرة من النفعية وهو بذلك لا يتفق مطلقا مع التقليد المضاد للنفعية فى الثقافة الانجليزية بأكمله • فسيطرة الفابية فى الحزب تضمن استبعاد ورثة موريس وأرنولد • وهى تشوه أيضا وبشكل خطير العلاقة بين الطبقة العاملة والتقاليد التحررية الممثلة داخل الحزب ، وتخلق بذلك علاقة جدلية سلبية بين الاثنين يعمل فيها كل من الجانبين على ابراز عيوب الآخر •• ففى ظل الفابية يمكن أن تبدو التحررية بذلك القناع الدوجماسى الضيق على يد هيوجيستكل ، ويمكن أن ينحدر التضامن ، المثل الأعلى للطبقة العاملة ، الى تلك التسلطية الوحشية على يد آرثر ديكين • ولم يكن من باب المصادفة ان حزب الأحرار كان فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أكثر تقدمية بوضوح من حزب العمال فيما يتصل بمجموعة من القضايا الهامة ـ الحريات المدنية ، وتقرير بيلكنجتون •• الخ • ان من النتائج المشجعة للمرحلة الجديدة داخل حزب العمال تحرير القوة الكامنة الخلاقة الرحبة لكل من هذه التقاليد ـ التى قد تكون ممثلة فى أشخاص مثل بن من ناحية وكازنز من ناحية أخرى ، فى الحكومة الحالية •

فما هى امكانيات اندماج هذه التقاليد الرئيسية الثلاثة لليسار البريطانى فى أيديولوجية عمالية جديدة ؟ اذا صرفنا النظر مؤقتا عن الصعوبات السياسية التى ينطوى عليها الأمر ، يمكن القول بأن هناك عاملا مشتركا بينها جميعا ، عامل يمكن أن يمس أعمق جذور التجربة

البريطانية • وهذا العامل هو فكرة **الديمقراطية** البسيطة ، بأوسع معانيها وأكثرها قابلية للانفجار • وهناك علامات فعلا تشير الى محاولة سيقوم بها اليسار لنقد الرأسمالية أولا على أساس من نقص الديمقراطية فيها • وليس هذا الاتجاه بريطانيا فقط بأى حال من الأحوال : فهو يقابل اتجاها منتشرا على نطاق واسع فى الحركة الاشتراكية الاوربية نحو صياغة برامج سياسية على أساس الديمقراطية لا التشريك • ومن زاوية ما ، هذاالاتجاه ضرورى جدا ويحظى بكل ترحيب • فمن الأهمية القصوى أن تعاد فكرة الديمقراطية الى حيث تنتمى ، فى الحركة نحو الاشتراكية • ان النتائج الضارة للاعتقاد بالانفصال بينهما لا حصر لها فى الغرب • والواقع أن هناك جوانب كثيرة فى الرأسمالية يمكن مهاجمتها ، وينبغى مهاجمتها باسم الديمقراطية • ان الطابع الأوليجارشى للمجتمع البريطانى معروف تماما ـ فى التربية وفى الصناعة وفى المؤسسات السياسية • وفى نفس الوقت تعتبر الديمقراطية فى بريطانيا سمة وخلقا قوميا أساسيا : فالكرامة القومية قد بنيت عليها الى حد كبير • والتناقض بين هاتين الواقعتين هو أساس المشروعية الموضوعية لوجهة النظر التى ترى أن فكرة الديمقراطية فى انجلترا ذات قوة دفع كامنة عميقة • ويكاد يكون من المؤكد أن شيئا من هذا سيحدث فى السنوات القادمة •

وفى نفس الوقت يجب أن ندرك حدود الايديولوجية «الديمقراطية» البحتة أو الغالبة • ففى بريطانيا لن يستطيع حزب العمال أبدا أن يحقق السيطرة السياسية بالطريقة الحالية من الألم التى حققها بها الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد أو الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة الامريكية • فالمجتمع البريطانى منقسم طبقيا بصورة أكثر عمقا وحسما من أن يستطيع ذلك • والصراع السياسى ينطوى على تحزب اجتماعى وايديولوجى أكثر تطرفا بكثير • فلا أمل لحزب العمال فى الانتصار على المدى الطويل ، فى مواجهة خصم عتيق وعنيد مثل الطبقة الحاكمة الانجليزية وأداتها الفعالة ، حزب المحافظين ، الا بتوليد طاقة مضادة ضخمة تستطيع تحطيم أغلال السلطة والقيادة اللتين اكتسبتا شرعية وترسبتا على مر قرون طويلة • ان سجل انتصارات حزب المحافظين ، التى بلغت أحد عشر انتصارا من أربعة عشر انتخابات حاسمة ، منذ ١٨٨٦ يجب ألا يدع لدينا أى شك فى ذلك • ومجرد أيديولوجية بسيطة من الديمقراطية تعتبر أقل بكثير مما يتطلبه تحريك صخرة هذا التفوق الهائل • فهى اذ تنطوى على نوع من القياس الدائم

لكل مشكلة بالمشكلة المقابلة فى الحكم البرلمانى ، من اليسير جـدا مهاجمتها على هذا الأساس • ولدينا على ذلك مثال طيب فى المناقشة حول « الديمقراطية الصناعية » ـ التى يوصف بها مفهوم « سـيطرة العمال » • فبمجرد طرح الفكرة على بساط البحث رد عليهـا أنصار النظام القائم مباشرة تقريبا بأن الحكومة فى الصناعة (أصحاب الأعمال) والمعارضة (النقابات) لا يغيران موقعهما قط ، فى حين أن الحـكومة والمعارضة فى البرلمان يتبادلان المراكز • وعندما توضع المسألة على هذا الصعيد تختفى القضايا الأساسية التى ينطوى عليها الموقف • والواقع أن « سيطرة العمال » تتضمن فعلا فكرة الديمقراطية الصـناعية فى اتخاذ القرارات فى المصنع على أساس ديمقراطى • ولكنها تتضمن أيضا ما هو أكثر من ذلك بكثير : فهى تتعلق بصفة خاصة باستعادة العمل وناتج العمل **معناهما** • وليست هذه المشكلة مما يسهل مطلقا مناقشته على أساس « الديمقراطية » بصورة ملائمة • فالأمر ينطوى على قضايا أعمق وأوسع بكثير تتعلق بتكوين الشخصية الآدمية بأكملها فى المجتمع الصناعى • وينطبق نفس الشىء على مثال آخر هو مشـكلة العلاقات الجنسية التى أشير اليها من قبل ، فهى أيضا مما لا يمكن وضعه داخل الاطار الضيق للديمقراطية • وأخيرا ، طبعا ، هناك موضوع الملكية الخاصة التاريخى بأكمله الذى لا سبيل الى الفصل فيه بالالتجاء الى الديمقراطية، التى تصورت أصلا على أنها لا تنفصم عن الملكية ، ولابد هنا من ميدان أوسع بكثير للمناقشة • وكل ذلك يؤدى الى تلك الفكرة الواضحة على أى الأحوال : وهى أنه لا يوجد طريق سهل الى الاشتراكية بالالتجاء الى مبادىء الديمقراطية ، التى تدعى الرأسـمالية باصرار أنها تخصها وحدها • وفى بريطانيا ، على وجه الخصوص ، تتطلب الهيمنة الاشتراكية أيديولوجية أغنى وأكثر تعقيدا من ذلك بكثير •

ولا يعنى ذلك أنه لابد من صيغة سحرية لايعرفها الا المتفقهون فى العلم • فأى نظام فكرى كبير يتميز دائما بأنه يمكن تناوله **على عدد كبير جدا من المستويات المختلفة** ـ من أقصى المستويات العقلية التجريدية الى أقل المستويات بساطة وتجسيدا • وربما كانت هذه الفـكرة هى الفكرة الوحيدة السليمة فى مناقشة اليوت عن الثقافة ـ ولكنها فكرة مهمة جدا • فهى من ناحية تستبعد على الفور من دائرة نظم الفكر الـكبرى المتاهات الفكرية التى لا يمكن أن تصل الى الناس عموما فى لغة سهلة مألوفة ، مثل نظرية بارسون الاجتماعية • وهى من ناحية أخرى تكشف عن القصور المتأصل فى كل الايديولوجيات الاشتراكية الحالية ـ باستثناء

الماركسية : فهذه الايديولوجيات تعانى قصورا مضادا ـ انها لا تصل قط الى العمق والتركيز اللذين يسمحان بتناولها على أى مستوى آخر سوى أبسط المستويات الأولية . والمهمة التى تواجه الفكر الاشتراكى اليوم أكبر من أن تواجه بأى من الحلين السابقين . فهى تتطلب لغة تستطيع فى نفس الوقت أن تلهب حماس الجماهير الكبرى من الناس ، وأن ترضى أكثر أنواع البحث الأكاديمى عمقا ودقة .

وأى فكر اشتراكى مهيمن اليوم لابد أن يكون بهذه الرحابة . لأن هدفه بالضرورة هو ما أطلق عليه كانت « الانتروبولوجيا الفلسفية » ـ أى نظرية شاملة للانسان . وليس الغرض من هذه النظرية أكاديميا بأى حال . فهدفها هو تغيير العالم ، بتوفير الأساس الناقد لنوع جديد من السياسة التى تنصب ببساطة على **ظروف** الوجود الاجتماعى ، بل وعلى **مضمونه** أيضا . والفرق بين هذا المفهوم والسياسة التقليدية للديمقراطية الاجتماعية فرق أساسى . فتطور الفكر السياسى الراديكالى فى هذا القرن يصاحبه فى الواقع اتساع نطاقات مشاكله . وتحدد نتائج هذه الاتساعات الحدود المتتالية للعمل السياسى والمناقشة السياسية العاديين ـ عدة سنوات مقدما عادة . وهكذا كانت النطاقات التقليدية للاهتمام السياسى بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية تنصب على **الرفاهة وتوزيع الدخل** ـ مع تأكيد أكثر على الأولى منه على الثانى . وقد سيطر هذان الموضوعان على مناقشة حزب العمال سيطرة تامة حتى أواخر الخمسينات . وهما يؤلفان وحدهما الأفكار الرئيسية فى كتاب كروسلاند « مستقبل الاشتراكية » ، ثم احتلت بعد ذلك مشكلة **الأولويات الاجتماعية** مركز الصدارة فى مناقشات المثقفين عندما نشر جالبرايت مؤلفه « مجتمع الفيض » . وهى الآن ، بعد مرور خمس سنوات ، تمثل قسما كبيرا من النداءات الرسمية لحزب العمال . وبعد سنوات قلائل بدأت مشكلة **العمل** بأكملها ـ نوعه ومعناه فى المجتمع الرأسمالى ـ ترى النور فى بريطانيا (وقد تناول جالبرايت مشكلة العمل فى قطاع مهمل تماما من كتابه ـ لعله أكثر أجزائه راديكاليا) . وقد كانت طبعا منذ أمد طويل موضوعا رئيسيا فى النظرية الاشتراكية الأوربية ، كما تبين بسهولة عندما ترجم كتاب فريدمان « تشريح العمل » فى أوائل الستينات . أما فى بريطانيا فان مناقشة « العمل » لم تدخل نطاق مناقشة البرامج ، فى قرارات النقابات الخاصة « بسيطرة العمال » .. الخ ، الا منذ عهد قريب جدا . وقبل ذلك مباشرة دخلت **الثقافة** لأول مرة حلبة المناقشات السياسية المباشرة ، فى كتابات

هوجار ووليامز · ولكنها لم تدخل بعد فى تفكير حزب العمال الى أى حد كاف ، الا أن النقد الأصلى للتنظيم الرأسمالى للثقافة اتخذ ، فى العالم الرأسمالى المتقدم وحده ، طابعا برامجيا محددا ترددت أصداؤه فى « تقرير بيلكنجتون » **الرسمى** الشهير · ولا جدال فى أن المنطقة الملحة التالية التى تتطلب غزوا هى منطقة الجنس ــ بكل أبعادها ودلالاتها العديدة : عدم المساواة بين الجنسين ، ومركز الأسرة ، ووضع الطفل ، والتشريعات الكابتة ·· الخ · ان هذه المنطقة تثير أصعب المشاكل النظرية الشائكة · وحتى الآن لم يتوغل فيها سوى ماركيوز فى مؤلفه الكبير « الجنس والمدنية » · وفى بريطانيا لعل كتاب ر·د· لاينج يكون فاتحة لمهمة البحث والنقد · ولا شك أن الجو العام فى بريطانيا قد صار أكثر ملاءمة للمناقشة الجادة فى هذه المشاكل المعقدة ·

وقد ظلت كل هذه المناطق المختلفة متكتمة حتى الآن · ولم توضع نظرية موحدة تضمها فى نقد شامل للرأسمالية · ولا تتوفر الأسس النقدية لذلك فى انجلترا · ان هذه الأسس لا يمكن أن تجىء الا فى صورة انتروبولوجيا فلسفية ، نظرية عن الانسان · لأن المفهوم التقليدى للسياسة الاشتراكية فى الغرب ينطوى على رؤية مقسمة للانسان ، وقد رؤى أن غرض السياسة كلها هو تحسين ظروف الوجود الاجتماعى ــ ضمان أن يكون لدى كل فرد فى المجتمع من المال والفراغ والمأوى والحماية ما يكفيه لأن يعيش العيشة التى يريدها · وكان هذا ، فى وجهة النظر التقليدية ، هو تحرير الانسان · ونحن نعرف الآن مدى عدم كفاية هذه النظرة · فالناس لا تحررها زيادة الأجور أو العيادات الصحية ، وأن كانت هذه الأشياء عناصر لا غنى عنها فى أى تحرير اجتماعى · فالناس ليست حرة فى **نشاطها** وفى **استخدام** وقتها · لقد قامت سياسة الديمقراطية الاجتماعية على فكرة أن هناك تمييزا مطلقا بين ظروف الوجود فى المجتمع والسعى الخاص نحو السعادة : « المجتمع » و« الفرد » · والحقيقة أنه ليس هناك مثل هذا الفرق الواضح · «فالمجتمع» و « الفرد » تجريدان » فى جوهرهما يقومان على فكرة أن الأشخاص والمؤسسات **كائنات** محددة مغلقة بينها حدود ثابتة · وفى الواقع ليس هناك مثل هذه الكائنات المطلقة المنفصلة ــ بل هناك بدلا من ذلك استمرار **للتصرفات** الانسانية التى تتصادم وتتقابل وتتآلف لتكون كل العالم الشخصى والاجتماعى الذى نعيش فيه · ان الانسان والمجتمع لا يوجدان الا أمثلة خارج نفسيهما فى العالم المتقلب الذى تؤلفه أعمالهما

معا (١) • وكما قال ميرلو بونتي مرة : « ان الانسان غريب على ذاته ، وليس لما يوصف بأنه اجتماعي مركز الا فيه » (٢) • وهذا أيضا هو مغزى القسم الأول الأساسي من كتاب ريموند وليامز « الثورة الطويلة » الذي أسيء فهمه وتجوهل ـ لأنه يمثل أول محاولة في بريطانيا لتخطي حدود الفكر الاجتماعي الوضعي ، أساس كل السياسة الديمقراطيـــة الاجتماعية والرأسمالية • ويترتب على ذلك أنه لا توجد في النهاية أية منطقة محايدة يستطيع فيها الانسان أن ينســحب من المجتمع : فان حياته بأكملها ، عمله وفنه وعلاقاته الجنسية ، مرهونة اجتماعيا • وفي المجتمع الرأسمالي تجنح كل هذه المجالات لأن تصادر وتنكر • فكل منها قد أقصى alienated عن الانسان في بريطانيا اليوم • لأن القوة موزعة في المجتمع المدني بأكمله ، وكذلك الحرية وتحقيق الذات • ومن ثم فان الهدف النهائي بالضرورة نموذج جديد للمدنية ، له قيمه الخاصة وعلاقاته الخاصة وخلقه الخاص • والاشتراكية اشهار للحرية البشرية عبر الوجود الاجتماعي في العالم بأكمله •

وهذا هو الأفق الذي ستتجه اليه الحركة الاشتراكية في الغرب على المدى الطويل • ومؤقتا تسيطر المطالب التقليدية ـ المتعلقة بالأجور والاسكان والمعاشات والمدارس ـ على السياسة في بريطانيا ولابد من خوض معاركها لذاتها وحدها ، بوصفها القضية الرئيســية اليوم • وكثيرا ما يحدث في السنوات الأخيرة أن تتخطى المناقشات السياسية حدود السياسة العملية ، وبذلك تظل بالضرورة تجريدية وأكاديمية الى حد ما • والى هذا المدى نحن في موقف لا يختلف كثيرا عن أربعينات القرن الماضي ، عنـدما ساد في ألمانيا « نقد » فــكري منفصل عن الصراع السياسي • والمهمة الآن هي ضم الاثنين وتنمية النظرية وتوسيعها في ضوء الممارسة الجديدة • ولا داعي للخشية من أن مجيء الفيض والتسيير الآلي في أوربا الغربية سيجعل السياسة خالية من الفكر أو الانفعال ، وبذلك يحطم أساس الحركة الاشتراكية • فمثل هذا الاعتقاد يفترض سبقا انسانية وتاريخا جامدين • وليس هناك ما هو أبعد من ذلك • ان الاشتراكية كحركة ونقد تقوم على الحاجات الانسانية ، وتتطور هـذه

---

(١) وهذا هو السبب في أن الاقصاء alienation ليس « حالة سيكلوجية » ، كما يقال كثيرا : انه المصير الذي لا مفر منه للحرية في المجتمع الراســـمالي بسبب تكوين التصرف البشري •

(٢) « من ماوس الى كلود ليفي شتراوس » في Signes ص ١٥٥ •

الحاجات مع المجتمع نفســـه • ان المرحلة العظيمـة الدائمة فى تاريخ الانسانية ، مرحلة الوفرة الحقيقية عندما نصل اليها ، لن تكون نهاية الايديولوجية بل نهاية **الضرورة** • فستنتهى عندئذ امبراطورية الندرة ولعنتها • وسيكون تكامل الحرية الانسانية ممكنا أخيرا •

وفى نفس الوقت ، وفى أماكن أخرى من العالم ، فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، سـيظل الناس يكافحون من أجل الاشتراكية وضد الحرمان والمعاناة • وينبغى ألا ننسى ذلك أبدا ونحن نقوم بمهمة خلق اشتراكية من الحرية والامتياز فى البلاد الرأسمالية المتقدمة • فأهداف الفريقين واحدة : انما تفصل بينهما كل المسافة الشاسعة التى بين مرحلتين تاريخيتين مختلفتين • ان الاختبـــار الأخير والمهم لأية اشتراكية أوربية حقيقية هى أن تتذكر ذلك ، وتعمل على المحافظة على الاخاء بين الفريقين •

الديموقراطية وسيطرة العمال

كنت كوتس

- ١ -

ان تعبير «سيطرة العمال» يستخدم عادة فى مفهومين مختلفين تماما . فأحدهما يعنى ، فى عبارة للاشتراكى الألمانى تالهايمر ، « ان السيطرة على الانتاج تعنى ادارة الصناعات بوساطة العمال » ، ويبدو عادة فى المناقشات كمحاولة لوضع الخطوط الرئيسية لنموذج مثالى من ادارة الصناعات المؤممة . وفى بريطانيا طوال الثلاثينات الماضية ، استخدم المتحدثون فى مناقشات « مجلس النقابات » حول الادارة الشعبية للصناعات المؤممة تعبير « سيطرة العمال » بهذا المعنى التقليدى ، كلهم بلا استثناء تقريبا . ولكن هناك تقليد آخر تبلور فيه مفهوم مختلف تماما يتحدث عن « سيطرة العمال » فى اطار الحالات التى استطاعت فيها النقابات الصلبة أن تنتزع بعض ، أو معظم ، اختصاصات الادارة من سيطرة المديرين وحدهم .

واستخدام نفس التعبير فى هذين الموقفين المختلفين مضلل . اذ أن ذلك ينبى عن استمرار للتقدم الديمقراطى غير المنقطع يمتد من فرض النقابات حق الاعتراض على قرارات الفصل الى التخلص النهائى من العلاقات الرأسمالية الخاصة بالملكية . وهذه نظرة ساذجة ، لأنها تتجاهل تماما ما لعلاقات الملكية هذه من قدرة على تشويه كل من الايديولوجية والقوى الاجتماعية التى لا تخضع للسيطرة الديمقراطية . ففى الجو الذى تقوم فيه كل العلاقات البشرية على القيم المالية ، تبدو أبشع تصرفات رأس المال وأكثرها أضرارا بالمجتمع أحداثا « طبيعية » لا تدخل فى نطاق السيطرة الاجتماعية .

ان ما يبدو « عادلا » فى مثل هذا البناء بعيد تماما عما يبدو كذلك فى أى مجتمع لا تقيده أغلال سيطرة مؤسسات الملكية ٠ وحتى النقابيين المجاهدين الذين يستجيبون بشـــدة للتغييرات التى تطرأ على ظروف عملهم عندما تبدو غير عادلة ، نادرا ما يخرجون على القوالب المحددة فى مجتمعنا ليكونوا مفهوما عن القوالب الأفضل والأكثر انسانية بمـــا لا يقاس التى يتيحها المجتمع اللاطبقى ٠ وداخل اطار تلك الايديولوجية تكمن قوة الدولة التى تولد هذه القوة ، وتدعمها هذه القوة بدورها ٠ وهى قوة لا تتيح أى تعبير للمبادرة الديمقراطية ، بل تكبتها وتخمدها ٠ ولا يرى ذلك بوضوح بقدر ما يرى فى ميدان العلاقات الصناعية ، التى تدخلت فيها الدولة باستمرار لاحتواء الضغوط المطالبة بالســـيطرة الديمقراطية أو تحويلها الى تجارب لا خطر منهـــا تســـمح ببقاء سيادة مؤسسات الملكية بلا أى مساس ٠

وحتى اذا لم تكن هذه الأشياء صحيحة ، وكان اســـتمرار زيادة الديمقراطية فى الصناعة مؤكدا ، فاننا مازلنا مطالبين ، عند نقطة ما من تقدمها بمواجهة مجموعة من المشكلة المختلفة نوعيا ٠ اذ يبدو أنه غير سليم أن نتحدث عن « سيطرة العمال » التى يفترض فيها أن السلطة النهائية فى يد العمال ، لأن « السيطرة » مصطلح ينبى عن ضرورة وجود أجهزة للرقابة ، أو حتى للاعتراض ، من جانب أحد الطرفين على تصرفات الطرف الآخر ٠ وهكذا فان مطلب « سيطرة العمال » ، اذ فسرناه حرفيا ، يصير مطلبا ، ضمنيا أو صريحا ، بقلب دورى الجانبين فى مجتمع منقسم طبقيا ٠ فالعمال يريدون الحد من نطاق عمل أشـخاص آخرين ، مديرين أو أصحاب أعمال ، وليس مجرد « السيطرة » على أشياء مثـــل الآلات والمواد الأولية ــ كما يفترض كثيرا ٠ « فالأشياء » يبدو أنها داخلة فى الموضوع بسبب تجسيد مفاهيم مجردة ، ان ما تفعله الآن لا يتم نتيجة لأية ارادة من جانبها ، بل كنتاج لتقابل ارادات أشخاص كثيرين تقوم العلاقات بينهم عبر « أشياء » فتختفى عن الأنظار أثناء هذه العملية ٠ وسواء على مستوى الرقابة فى المصـــنع على عمليـــة التعيين والفصل والاتفاقات على ١٠٠ فى المائة من عضـــوية النقابة ، أو على مســـتوى التفتيش التفصيلى الذى تقوم به النقابات على حسابات المشروع وحق العمال فى الاعتراض على قرارات الاســـتثمار وتوزيع الأرباح ، فان « سيطرة العمال » بهذا المعنى تنطوى على توازن بين قوى متعادية وتقسيم للسلطات بين خصوم متنافسين ٠

وبمجرد أن يتم التغلب على الملكية ومعاييرها لا يعود لهذه العلاقة المزدوجة المتنقلة وجود • وتصبح المشكلة الجديدة مشكلة تنظيم ذاتى ديمقراطى • وهذا أمر مختلف تماما عما تواجهه الحركة العمالية قبل أن يتم التحول الاشتراكى للملكية الخاصة الى ثروة عامة • وهناك تجارب مفيدة فى هذا الشأن ، فى يوغوسلافيا والجزائر وغيرها ، تنطوى على ادراك هذه الحقيقة • فالجزائريون يتحدثون باستمرار عن النظام الادارى لمشروعاتهم المؤممة على أنه « تسيير ذاتى » ، فى حين يتحدث اليوغوسلافيون عن « الادارة الذاتية » فى وصف طريقة حكم القطاع الاشتراكى عندهم • وعلى هذا الأساس يبدو من المناسب أن نتحدث عن « سيطرة العمال » للدلالة على انتزاع النقابات لسلطات الادارة فى اطار رأسمالى ، وعن « الادارة الذاتية للعمال » للاشارة الى محاولات ادارة اقتصادٍ اشتراكى ديمقراطى • ومع الاصرار على أنه من غير المحتمل مطلقا أن يحدث مجرد استمرار بسيط فى الأنظمة بين الوضعين ، فانه يبدو واضحا أن « سيطرة العمال » يمكن أن تكون مدرسة مفيدة جدا « للادارة الذاتية » ، وأن فكرة « الادارة الذاتية » يمكن أن تكون حافزا مهما للمطالبة « بالسيطرة » • بيد أن الاثنين يفصل بينهما التحول السياسى للبناء الاجتماعى ، أيا كانت الطريقة التى سيحدث بها ذلك •

- ٢ -

بدأت حركة المطالبة « بسيطرة العمال » فى بريطانيا تستيقظ ثانيا ، بعد أن ظلت نائمة جيلين كاملين ، وتعيد تشكيل نفسها وتستجمع قواها ومدركاتها • وقد صارت المطالبة صريحة فعلا الى حد يكفى لادراجها فى جدول أعمال مؤتمر النقابات ، ويتحدث عنها زعماء نقابيون مهمون ، وتظهر بين القرارات التى وافق عليها مؤتمر حزب العمال ومؤتمر النقابات فى ١٩٦٣ (١) • وبدأت تنشر عنها بحوث ومقالات عديدة فى الصحافة

---

(١) أنظر « تقرير مؤتمر حزب العمال ١٩٦٣ » ص ١٨٩ ــ ١٩٠ ، و « تقرير مؤتمر النقابات ١٩٦٣ » ص ٢٧٦ و ٢٤٠ ، « وتقرير مؤتمر النقابات ١٩٦٤ » ص ٢٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٨٩ • وقد تضمنت مناقشات «مؤتمر النقابات» « اشتراك العمال فى الصناعات المؤممة » • وهذا التعبير غامض قد يعنى أى شىء من « المشورة المشتركة » (وهذا ما يعنيه بوضوح لدى كثير من أعضاء « المجلس العام » الى الادارة الكاملة للعمال فى المشروعات المؤممة •

الاشتراكية والنقابية (١) ، كما عقدت حلقات نشطة من الأكاديمين والنقابيين لمناقشتها (٢) . وهي لا تحظى بالاهتمام الكافى ، طبعا ، فى الصحف الجماهيرية أو فى وسائل الاتصال الأخرى التى يستحوذ عليها رأس المال . ولكن لا الالتزامات الرسمية من جانب النقابات الكبرى ، ولا بيانات كبار شخصياتها ، تعطى أية فكرة كافية عن ذلك الاهتمام الضخم بها من جانب العاملين فى حياتهم اليومية الذى يجعلها كبرميل من البارود يمكن أن ينفجر مع الوقت نتيجة لأدق التصرفات وأكثرها حساسية .

والتغيير الأساسى الذى طرأ على الوضع الاقتصادى فى بريطانيا ، كما فى أوربا الغربية بأكملها ، هو العمالة الكاملة تقريبا التى أدت ، لا الى ما أحرزته الرأسمالية الجديدة من انتصارات فحسب ، بل كذلك الى بروز مشاكلها الكبرى . ولم تلاحظ الآثار الاجتماعية لهذا التغيير ، الى عهد قريب جدا ، الا فى شكل علامات بسيطة ، ومضللة أحيانا ، عن «الفيض» affluence . والى بداية هذا العقد اعتبر«الفيض» ، من الجميع

---

(١) من بين الامثلة المفيدة مقال افتتاحى بقلم سيد هيل ، زعيم « الاتحاد القومى للمستخدمين العموميين » ، وهى نقابة تضم ٢١٥٫٠٠٠ عضو ، وعضو ـ المجلس العام ـ لمؤتمر النقابات ، ظهر فى العدد الذى ظهر فى شتاء ١٩٦٤ من « صحيفة المستخدمين العموميين » . وأشد النداءات التى ظهرت حتى الان راديكالية وأكثرها اتساقا جاء من ارنى روبرتس فى نشرة صدرت مع عدد الخريف ١٩٦٤ من « صوت النقابات » ، وهو يقدم خطة شاملة لادارة صناعة الصلب بعد التأميم . وهى تهدف الى رفع «المشاركة» الى حد « ادارة العمال » ، « يكون لكل مصنع لجنته المنتخبة الخاصة به التي ترسل عنها مندوبا الى مجلس عموم المصانع ، كما تنتخب لجنة المصنع المراقبين ويعين مجلس عموم المصانع ، هيئة الادارة العليا ، ويكون فى مجلس ادارة المشروع ممثلون للدولة ، مهمتهم تنفيذ الخطة ، وممثلون لمجلس عموم المصانع ، مسئولون عن تفاصيل الانتاج» وتتفاوض النقابات مع مجلس الادارة على توزيع الفائض وشروط العمل كما يحدث اليوم تماما . ولمثل هذه الخطة اثر مزدوج : صبغ التأميم ، الذى يصور عادة على أنه غول بيروقراطى ، بالصيغة الشعبية ، وفى نفس الوقت ضمان ألا تظل الصناعة المؤممة فى خدمة القطاع الخاص ، بل تشق طريقها الخاص بها . وأعلنت « صوت النقابات » من حملة فى مناطق انتاج الصلب حول هذه المقترحات : وكان من المحتمل أن تكون نتيجتها من الاهمية القصوى بالنسبة لتقدم الاشتراكية البريطانية .

(٢) منها حلقة عقدت فى نوتنجهام وحضرها ١٤٠ شخصا من مختلف النقابات وعدد من الجامعات . وظهرت تقريرات عنها فى « التريبيون » مايو ١٩٦٤ و « نيولفت ريفيو » العدد ٢٥ ص ١٣ ـ ١٦ ، و «أنارشى» العدد ٤٠ يونيه ١٩٦٤ ، و « ذى ويك » المجلد الثانى عدد ٥ فى ٤ يوليه ١٩٦٤ ، وقد نشرت « هال لفت » التى يصدرها «الطلبة العماليون » ، فى جامعة هال ، عدة بحوث قدمت للمناقشة فى هذه الحلقة .

تقريبا ، قرين بلادة الطبقة العاملة وسلبيتها وانصرافها عن السياسة • وجاءت نتيجة انتخابات أكتوبر ١٩٦٤ بتعليقها الخاص على وجهة النظر هذه • فهناك بعض الدليل على أن نجاح العمال كان نتيجة تجدد كبير فى الولاءات التقليدية للطبقة العاملة أدى الى زيادة كبيرة فى أصوات الطبقة العاملة (١) • ولم تكن هذه المشاعر من جانب الطبقة العاملة مفاجأة للمحللين الأكثر تعمقا • ان أستاذى علم الاجتماع فى كمبريدج ، جولدثورب ولوكوود ، قرارا فى بحثهما « الفيض والتركيب الطبقى البريطانى » (٢) سنة ١٩٦٣ أنه فى حدود ما صار التضامن الجمعى التقليدى لبعض قطاعات الطبقة العاملة البريطانية أقل حدة ، وحلت محله « الجماعية الذرائعية » ، فان ذلك لم يدعم قضية المحافظين ، وان كان قد يساعدها من وقت لآخر • ومن الممكن تماما أن نتيجة التقدير الحسابى والأكثر عقلانية للمصالح الذى تنطوى عليه وجهة النظر الجديدة قد تكون تحول سياسة العمال الى الراديكالية أكثر • ففى حدود توقع العمال لتحسن مستويات معيشتهم المصحوب بتحسن مركزهم الاجتماعى ، يتعرض البناء الاجتماعى القائم للضغط • فاذا لم يستطع هذا البناء أن يتكيف ليسمح بالاعتراف بالمركز الجديد ، فان شيئا ما سيحدث • وقد لا يكون هذا الشىء خذلان تطلعات العمال •

ولا جدال فى أن ميدان المعركة الرئيسى لحرب المركز الاجتماعى الحقيقية ليست فى الأحياء السكنية خارج المدينة • اذ أن مشاكلها الاجتماعية لا تؤثر كثيرا فى السياسة بصورة مباشرة ، فقد اتخذت طابعا تافها بدخولها فى خضم التنافس الشخصى على المركز الاجتماعى • ان المكان الذى تأصلت فيه مشكلة المركز الاجتماعى هو بلا شك المصنع والمكتب والمشروع • ففى هذه الأماكن تعمل الدلالات الوحشية للقوة ، من الصور التافهة ـ ولكن المثيرة ـ التى تتخذها داخل المصنع الى الوقائع التى تخفى بعناية فى قمم الصناعة ، على ايغار صدور الناس • لقد كان شكل التدرج فى الصناعة معروفا تماما ويحس به الناس بوضوح كامل قبل الحرب : ولكن لم يكن من الممكن جعله قضية سياسية علانية فى الوقت الذى كانت فيه وطأة البطالة الشديدة كفيلة بأن تسحق أى احتجاج • وحتى الدعوة الاشتراكية الى التأميم قبل الحرب

---

(١) أنظر الدراسة عن هذه الانتخابات فى « الاوبزرفر » ١٨ أكتوبر ١٩٦٤ •

(٢) ج•هـ• جولد ثورب و د•لوكوود « الفيض والتركيب الطبقى » فى « ذى سوسيولوجيكال ريفيو » المجلد الحادى عشر رقم ٢ ، يوليه ١٩٦٣ ص ١٣٣ ـ ١٦٤ •

كانت تقوم كلية تقريبا على دعوى الكفاءة ، واتجهت نحو فكرة العمل على القضاء على البطالة فقط . ففي تلك الظروف كان الهـــدف هو ايجاد العمل . ولم يستطع الناس التفكير في مهانة مراكزهم الحقيقية الا بعد أن امتلأت بطونهم وتحقق لهم شيء من الأمن النسبي . فالعامل قبل الحرب كان يحسب خطواته ويشكر السماء على وجوده في العمل (وقد اختفت حركة « مندوبي الورش » بعد الحرب الأولى مباشرة ولم تظهر ثانيا الا في أواخر الثلاثينات في صناعة الطائرات التي جعلتها عقود الحرب جزءا من العمل المضمون في وسط بحر من عدم الأمن) ، أما العامل المتعطل ، أو الذي يعمل لفترة قصيرة ، فكان يتطلع أولا لعمل منتظم . ولم يواجه العمال بعد الحرب هذه المشاكل ، فيما يتصل بالأغلبية الساحقة من الحالات . فمعظم العمال لم يتعرضوا لتهديد العمل فترات قصيرة ، بل انهم كانوا يحصلون على أجور بمتوسط عدة ساعات عمل اضافي في الاسبوع (١) منذ أواخر الأربعينات . وصحيح أنه حدثت سلسلة من النكسات الاقتصادية ، كل منها أشد من سابقتها ، تذكر النقـــابيين بالأيام الأولى ، كما بقيت مناطق في حالة سيئة ، في الشـــمال وايرلندا الشمالية ، استثناء من مظاهر الرخاء السائدة . ومع ذلك فان العامل العادي بدأت تتكون لديه تطلعات أساسها استمرار العمالة الكاملة ، وهي تطلعات ليست محدودة بالمطالب الاقتصادية البسيطة بأي حال . فهو ، قبل كل شيء ، قد بدأ يتذوق في عمله يوما بعد يوم طعم الرأسمالية وهي تعمل في أحسن ظروفها المثالية تقريبا . وهو طعم ليس حلوا . وبرغم أنه قد يكون مقبولا لدى بعض المديرين ، الذين تعد الأحوال بالنســـبة لهم أفضل ما يمكن أن تكون ، فانه أصبح مريرا بصورة متزايدة لدى أعداد كبيرة من العمال .

ويمكن أن نتبين حقيقة مشاعرهم في كتاب مثل « العامل في مجتمع الفيض » (٢) الذي يكتبه فرديناند زفايج . ويبدأ أحد فصوله بعبارة « ان البيت والعمـــل لا يختلطان » . وهي عبارة متـــداولة كثيرا بين العمال . وهي تعني « ينبغي على المرء أن يترك البيت في البيت والعمل في العمل » أو « بمجرد أن تغادر العمل انسه » . وكما قال أحـــدهم « عندما يحين موعد انتهاء العمل اقفل ذهنك » .. فشئون العمل نادرا

(١) كان جزء كبير منها غير ضروري ، كما يقول هـ.أ كليج في « دلالات قصر ساعات العمل الاسبوعي بالنسبة للادارة » نشرة « المعهد البريطاني للادارة » ١٩٦٢ .

(٢) ١٩٦١ .

ما تثار فى البيت • ويقول أحد العمال « انى لا أذكر شئون العمل فى البيت قط ، والا فانى لن أستريح » (١) • وقرب نهاية الكتاب يقول : « وعندما سألت ــ هل تحب عملك ؟ كانت الاجابة تعميما من نوع : ليس هناك من يحب عمله حقيقة ، وعندما كنت أسأل : هل تعمل من أجل المـــال فقط ؟ وهل يمنحك العمل شيئا آخر غير النقود ؟ كانت الاجابة ــ نحن نعمل كلنا من أجل النقود وليس هناك شىء آخر فى العمل » (٢) •

هذه هى الاستجابة **الهادئة** من جانب العمال للرأسمالية كمـــا صاروا يعرفونها ، وهى استجابة تنطوى على انفصال وتلائم الباحثين • بيد أن هناك استجابة من نوع أشد أيضا •

وقد حاول بعض أقطاب الصناعة ، اذ واجهتم مشـــكلة الانطواء النفسى وشعروا بالقلق للجوانب المثيرة بلا داعى فى بناء القوة الصناعية، ايجاد طرق للتخفيف من حدة الشعور بالخضوع ، الذى يعد أساسيا فى تنظيم المصنع ، فى حدود ما يتصل بالمستخدمين (٣) • وهكذا نوقشت على نطاق واسع مسائل مثل توقيع العمال على الساعة عند الحضـــور وآثار العمل « بالقطعة » الضارة ، لا فى مدارس العلاقات الانسانيـــة فحسب ، بل كذلك بين بعض المديرين الصناعيين الأكثر تقبلا أنفسهم • بيد أن الحركة بطيئة • ولعل جمود رجال الأعمال البريطانيين لا يظهر بوضوح أكثر مما يظهر فى هذا الميدان ، حيث يبدو أن مصالحهم الخاصة قد تتطلب قدرا من التحررية • ولكن ربما لم تكن هذه المقـاومة المحافظة للتغيير مجرد غباء ، حيث أن أى قدر من التغيير قد يؤدى الى مطـــالب أوسع لا يمكن احتواؤها داخل الأوضاع المقبولة • وهناك شىء واضح تماما : برغم كل جهود التحريين الصناعيين فان الأشياء تسمى بأسمائها داخل المصنع • ولا يزال من الأمور المألوفة تماما أن يقال للعامل الجديد عند استخدامه • بوساطة الشـخص المهيب الذى يبدو « كالشاويش » فى حركاته وأقواله وهو يلحق العمال الجدد بعملهم ، « عندما تبدأ العمل هنا فالمطلوب منك أن تعمل لا أن تفكر : اننا نستأجر من يفكرون لنا ، وهم ليسوا فى حاجة الى مساعدتك » وحتى حيثما استبعدت فكرة أن

---

(١) نفس المرجع ص ٨٤ •

(٢) نفس المرجع ص ١٩٩ •

(٣) أنظر مثلا كتاب و. براون المعروف « نبذ العمل بالقطعة » • .

العمال مجرد « أيدى » وليسوا « عقولا » من لغة المشرفين على العمال بناء على تعليمات من الادارة ، فانها بقيت كواقع أليم واضح • ان انتشار دراسات « العمل » ودراسات « الأساليب الفنية فى العمل » لم تقتصر على زيادة معدل العائد من عمل الفرد العامل ، بل انها تعمل أيضا وربما بصورة أكثر اضرارا بالعامل الذى يتعلق به الأمر ، على انتزاع آخر بقايا المبادرة وابداء الرأى التى كانت تتم قبلا داخل المصنع • ويبدو أن كون هذه الأساليب لا تؤدى بالضرورة الى زيادة الانتاجية لا يؤثر قط فى تقدمها : ومن الواضح ان ما تحظى به من قبول على نطاق واسع يرجع الى مزايا هامة فى تشديد قواعد العمل بالنسبة للعامل بقدر ما ترجع الى مزاياها الانتاجية على الأقل • كما أن نمو وسائل الاتصال النظامية ، بما فيها خطط تقديم الاقتراحات ، وانكماشها لم يفعل أى شىء فى تخفيف وطأة ما يعانيه العمال فى الصناعة الحديثة اذ يستخدمون كمجرد وسائل لغايات تحدد بعيدا عن ارادتهم • وفى أحسن الحالات فان هذه الأساليب تعرض العمال لأن يتبنى آراءهم غيرهم ويطبقونها من جانب واحد دون أن يكون هناك أى ضمان طويل المدى بأن تطبيق هذه الآراء لن يعود على أصحابها بالضرر • ان الانقسام الذى لا هوادة فيه للعمل والذى يؤدى الى تقسيم المصنع الى جماعة صغيرة من صانعى القرارات فى جانب وجيش من الخاضعين فى طرف آخر ، لا يؤدى الى « اقصاء » العمال فقط • فتركيز سلطة اتخاذ القرارات ، دون أن يكون هناك ما يحدها من رقابات مسئولة فعالة ، يجنح الى توليد سلسلة متوالية من الأزمات التنظيمية ، تحدث فيها أخطاء كثيرة التكلفة يعقبها اجراءات لا رحمة فيها ، عندما تتخبط اليد اليسرى للادارة سعيا وراء حتى أبسط المعرفة عن تحركات يدها اليمنى •

ولو أن هناك بيانات كافية لما كان هناك شك فى أن العادم الادارى الموجود فى الوقت الحاضر سيذهل كل انسان • ولكن نادرا ما تسجل هذه الأشياء ، ولا تناقش صراحة • الا أنه اذا لم تكن منطقة نوتنجهام استثنائية تماما ، فان العادم الادارى لابد يصل الى عدة ملايين كل عام • أما ما تكلفه بشريا فلا حد له ، لأن الأخطاء الضئيلة بمقياس العائد يمكن أن تكون كوارث فى آثارها على الناس • ففى أحد المشروعات فى نوتنجهام شاير عين مؤخرا عمال لبناء ملحق للمصنع اكتشف فيما بعد أنه عقبة فى سبيل تطورات أخرى فتقرر هدمه • ولكن جماعات الهدم بدأت تتحرك أثناء أن كان النقاشون لا يزالون يعملون فى استكمال البناء الجديد • وهكذا أسرع النقاشون فى عملهم لتسليم العمل المطلوب منهم ،

بحيث كانوا يشـــتغلون فى الحائط الرابع من المبنى فى حين تهـــدم الحوائط الثلاث الاخرى بالجرارات • ويقول بعض العمال الذين يتعلق بهم الأمر أنهم أرغموا على ايقاف عملية الهدم حتى ينتهى النقاشون من مهمتهم ويخلوا لهم الطريق • وهناك قصص أخرى لا عدد لها من هـذا النوع يستطيع أى شخص أن يسمعها عندما يتحدث الى جماعات من العمال عن مشكلة العادم • وفى الصناعات المؤممة ليس الحال أفضل : فأنا شخصيا كان لى اتصال عدة مرات بأعمال على نطاق كبير هدمت بمجرد أن تمت ، ومرت بى تجارب لا عدد لها نصبت فيها آلات غالية لم تعمل قط ، أو مررت فيها بآلات غالية أخرى مهملة ونسيت شهورا فى ظروف ضارة جدا • وما كان يسمح لشىء من هذا كله أن يحدث لو أن للعمال نصيبا مضمونا فى الانتاج ولديهم القدر الـــكافى من القوة لمنعه • واذا كان ذلك صحيحا فيما يتصل بدخل المشروع ، فانه أكثر صحة عندما يتعلق الأمر بكرامة النـــاس واحترامهم لأنفسهم • وهناك مثال صغير يدل على نوع المأساة التى كثيرا ما تحدث ، نشرته صـحف نوتنجهام منذ عام • وهو يتعلق بمصنع للآلات الهندسية أصيب فيه رجل اصابة خطرة بسبب قذيفة بخار أطلقت أثنـــاء أن كان يتنقل فى موضع عمله • وبالبحث تبين أن هذه القذيفة أطلقت خطأ • فقد كان هناك عامل آخر عهد اليه منذ عشرين عاما بفتح صمام معين فى أوقات معينة كل يوم لتخفيف ضغط البخار • الا أن هذه العملية كانت قد صارت منـــذ عدة سنوات غير ضرورية بالمرة لأن المصنع وضـــع جهازا آخر للأمن • ولكن ما من أحد أخبر العامل المكلف بفتح الصمام • فاستمر سنة بعد سنة يقوم بعمل لا فائدة منه ويعرض العمال الآخرين للخطر ، الى أن تدخلت حادثة لاعادة تنظيم عمله • وليس من العسير أن نتصـور مشاعر رجل وضع فى هذا الموقف سنوات طوالا • والواقع أن زملاءه فى العمل قالوا انه انهار معنويا تماما عندما اكتشف أنه ظل سـنوات عديدة يتلقى أجرا للقيام بعمل غير ضرورى وضار • ومثل هذه الحـوادث لا عداد لها • ولكن مثلا واحدا يكفى لتوضيح الفكرة : ان الحرمان من المسئولية الذى يعانيه العمال فى مثل هذا الموقف لايقتصر ضرره عليهم وحدهم كافراد ، بل أنه ضار اجتماعيا أيضا ويهدم باستمرار فى القوى الانتاجية • ومهما حاول أصحاب الاعمال بهمة أن يجدوا علاجا لهـذه المصاعب فانهم يقاتلون فى معركة خاسرة • فما دام الناتج نفسه بعيدا عن سيطرة العمال الذين ينتجونه ، فان حماية النفس ترغمهم ، لا على

مجرد قبول مثل هذه الاخطاء التافهة فى « التنظيم » فحسب ، بل حتى على التآمر للحيلولة دون تخفيفها • فاذا كنت قد أقصيت عن ناتج عملك ، فان محاولة منع الادارة من الحصول على المعرفة الذاتية الدقيقة ، بل وبعض صور المقاومة الأخرى الأكثر تطرفا ، ليست دليل غباء بأى حال • فانت تعلم أن زيادة الانتاجية قد تتحول الى سلاح يستخدم ضدك ، بدلا من أن تكون تطورا مستقيما الى الأمام وتوسيعا لقواك • فعلى النطاق القومى قامت حملات للانتاجية وبلغت ذروتها فى الشهور الأولى ١٩٦٣ باصدار طابع بريد خاص يشيد بالمجهود الاضافى ، فى حين كانت ارقام البطالة تتزايد أسبوعا بعد اسبوع •

وكان الأسلوب الرئيسى الذى استخدم لتجنب آثار الاحساس بالاخفاق لدى العمال نتيجة للسيطرة التسلطية فى الصناعة ، وتجنب مشاكل الانتاج المتكررة التى تنبثق من المحاولة المبتورة بالضرورة للحد من المبادرة لدى العمال أو القضاء عليها ، هو « التشاور المشترك » • وقد ولد هذا الأسلوب فى الحرب العالمية الأولى ، وكان اجراء غير مستقر ، ولم يعش طويلا • فبين ١٩١٨ و ١٩٣٩ كانت طوابير طلاب معونة البطالة هى كل المشورة التى أحس معظم أصحاب الأعمال بالحاجة اليها • ولكن الحرب العالمية الثانية جلبت معها نسخة غريبة جديدة منه• اذ أن وصول بفين الى مركز وزير العمل صحبه تحول غريب فى الخطوط سرعان ما ترتب عليه أن عدلت أكبر قوة صلبة فى النقابات ، الحزب الشيوعى ، عن موقف المعارضة وقامت بدور كبير فى الحملة من أجل انتاج الحرب • وهكذا وجد الحزب الشيوعى ، الرائد الفعال لحركة مندوبى الورش التى ولدت من جديد ، نفسه رائدا للمولد الجديد لأسلوب « التشاور المشترك » أيضا • فقد طالب بانشاء لجان انتاج مشتركة وحث أعضاءها على بذل الجهود النشطة • وعقدت اجتماعات ضخمة لمندوبى الورش ، سلطت عليها الصحافة المتحمسة أضواء الدعاية ، لدراسة طرق زيادة الانتاج • وقد كان من نتيجة ذلك كله ان سادت الحيرة والتردد بين مندوبى الورش ، ولم ينتهيا بانتهاء الحرب • ولكن سلامة فكرة التشاور المشترك لم تكن موضع حيرة • فقد كان الموقف الجديد الذى ساد فى الأربعينات الأولى يتطلب أساليبا جديدة من الادارة اذا ارادت أن تبقى فى مراكزها طويلا • ولم يدافع أحد عن هذه الاجراءات الجديدة بصراحة وقوة مثل ج•س• والبول فى « الادارة والرجال » (١٩٤٤) الذى نشر كدليل للاستشارة المشتركة فى ١٩٤٤ :

« ان ما يفعله « التشاور المشترك » من اجل الصناعة ، ذو ثلاث شعب فى طابعه • فهو يتيح للادارة العليا مصدرا اضافيا للمعلومات والتحذير والنصيحة ــ وهو مصدر ذو قيمة خاصة لأنه يغطى ميدانا كثيرا جدا ما تكون مصادر المعلومات والمشورة التقليدية فيه متحيزة وغير فعالة• كما يساعد أيضا على توفير وسيلة لتزويد المستخدمين بالمعلومات والتفسيرات التى بدونها يغلب أن يتسم موقفهم من عملهم أو من ادارتهم بالتحيز • وثالثا : من الناحية السيكلوجية ، **يتيح متنفسا للتطلعات المشروعة لدى العمال بأن يكون لهم صوت فى الصناعة التى يسهمون فيها بنصيبهم الكبير** » (١) •

وقد دعم هذا المتنفس وتأيد بعد انتخاب حكومة العمال بعد الحرب بوساطة اجراء بسيط هو ادراج اجراءات التشاور المشترك فى القوانين المنظمة لتأميم الصناعات التى نقلتها حكومة العمال الى الملكية العامة • (وفى نفس الوقت وجد بعض زعماء النقابات البارزين أنفسهم فى مجالس ادارات هذه المندمجات الجديدة ــ وبهذه الطريقة خفتت الأصوات التى كانت تطالب « بسيطرة العمال » فى الثلاثينات) • وكانت النتيجة الصافية لمثل هذا التشاور ، سواء فى القطاع العام أو الخاص ، متوقعة تماما • ففيما يتصل بالقطاع الخاص قام مؤخرا د • لوبلين ديفيز بدراسة لخص فيها هذه النتيجة بعنوان « الاستشارة النظامية فى التطبيق » • ورأيه أن « الانطباع العام هو أن اغلبية المشروعات لا تعتقد تماما بفكرة الاستشارة النظامية وكل ماتنطوى عليه ، ولا تطبقها ، ولكنها تستخدمها كمنصة لاعلان بيانات الشركة والتنفيس عما يثير المستخدمين » (٢) • وحتى عندما يعتقد أصحاب الأعمال **فعلا** فى فائدة « التشاور المشترك » فان كل ما يعنيه لديهم طبعا هو محاولة استطلاع آراء المستخدمين قبل أن يصدروا اليهم تعليماتهم بما يجب أن يفعلوه • ومثل هذه الاجراءات قد تكون عاملا ملطفا الى حد ما ابان الأوقات الطيبة التى تتيح فيها المنافسة للادارة حرية عدم اجراء تغييرات حادة فى السياسة ، بما يترتب على مثل هذه التغييرات عادة من تقلبات شديدة فى ظروف العمل • ولكن بصفة عامة لاجدال فى أنها قد صارت فى السنوات الأخيرة غير ذات موضوع بصورة متزايدة •

---

(١) ص ٤٣ •

(٢) « مجتمع الرفاهة الصناعى» ١٩٦٢ •

ولاثبات ذلك نسوق عددا من الحقائق · ان معدل نمو تمثيل مندوبي الورش في « نقابة الصناعات الهندسية » تضاعف في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ بمقارنته بالفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٦ (١) · ويشير انتوني توبهام في دراسة قيمة نشرت في « نيولفت ريفيو » (٢) الى أنه :

« قد صاحب هذا النمو السريع جدا في المندوبين هبوط بمقدار الثلث في ، لجان التشاور المشترك ، النظامية ، وارتفاع مقابل في المساومة المحلية (أي على مستوى المصنع) · ويتصل بهذا ايضا ان عدد مرات التوقف عن العمل زاد في المؤسسات المتحدة (في الصناعات الهندسية) بمقدار ٢٣ في المائة وزاد عدد الأيام الضائعة نتيجة لذلك بمقدار ٨٢ في المائة » ·

وبعبارة أخرى حل تمثيل « الورشة » المباشر محل « نظام التشاور المشترك » · وفي هذا الجو صارت « التطلعات المشروعة » للعمال في ان يكون لهم صوت في السيطرة على المشروعات التي يعملون فيها وتوجيهها أقل قدرة بصورة متزايدة على ايجاد « متنفس نظامي » وزاد الاحتمال أكثر فأكثر في ان تنبثق في صورة مطالب محددة خاصة بها · وقد ظلت هذه المطالب حتى الآن وثيقة الارتباط بتجارب العمال واتخذت ، نتيجة لذلك ، طابعا جزئيا ــ محليا أو خاصا بمنطقة ما · ودعم هذا الاتجاه حركة مندوبي المصانع بعد الحرب وتقليدها السائد الذي بدأ تطوره في اتجاه الوضع الحالي أثناء « تجميد الأجور » الذي قررته وزارة آتلي ، والذي أدى في بريطانيا الى المفارقة التي ينطوي عليها نمو ظاهرة « فروق الأجور » (أو اتساع الهوة بين معدلات الأجور الأساسية ، التي يتفق عليها على نطاق قومي عادة ، وما يحصل عليه العمال فعلا ــ بما فيه الأجور بالقطعة كما يتفق عليها محليا والمكافآت والأجور الاضافية) التي كانت مصدرا لشكوى مرة من جانب « لجنة الدخول القومية » · اذ لما وجدت الادارات المحلية نفسها في حاجة الى رفع الأجور في المنافسة للحصول على العمل النادر ، واكتشف مندوبو المصانع ضرورة القيام بمجهود للدفاع عن أنفسهم وأنهم يستطيعون أن يقوموا بذلك بصورة

---

(١) انظر مثلا أ.ت. مارش و ا.ا. كوكر « تنظيم مندوبي المصانع في الصناعات الهندسية » في « الصحيفة البريطانية للعلاقات الصناعية » المجلد الاول ، رقم ٢ .

(٢) « مندوبو المصانع وسيطرة العمال » في « نيولفت ريفيو » رقم ٢٥ مايو ــ يونيه ١٩٦٤ ، ص ٥ .

مجدية ، بدأ الاتجاه نحو اللامركزية فى المساومة على الأجور يسير بخطى واسعة وكثيرا ما سجل المجاهدون الاشتراكيون هذه النتائج يحدوهم احساس بالسرور لأنها تجنح الى تغذية صورة تتضمن زيادة الصلابة بين العمال العاديين وكشف البيروقراطية الخاملة التى تسيطر على الأجهزة المركزية فى النقابات • وليست هذه الصورة فى الحقيقة بعيدة عن الواقع ، ولكنها كثيرا ما توضع فى قالب مبسط أكثر مما ينبغى • وكان الثمن الذى تكلفته هذه اللامركزية باهظا ، من ناحية اللامبالاة (اذا لم تكن الاضرابات المحلية « حلا خاصا لمشاكل عامة » فهى على الأقل لا ترقى الى مستوى « الحل العام » لهذه المشاكل) ، ومن ناحية التجزئة وفقد الوعى السياسى • ومن الغريب أن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام أكبر فيما يتصل بأزمة حزب العمال ابان الخمسينات ــ وليس من باب المصادفة أن عودة الحيوية لحزب العمال حدثت بعد عدد من الهجمات القاسية التى شنتها ضد النقابات حكومة المحافظين فى ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ •

وأيا كان الرأى فى ذلك ، ان توبهام يسجل تغييرا ملحوظا فى طابع مندوبى الورش • وهو يورد نتائج بحث الاستاذ تيرنر (١)فى أسباب الاضرابات ، كما يذكرها المضربون أنفسهم : « بين ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، اذا استثنينا الاضرابات فى مناطق التعدين التى مازالت تعد عالما منفصلا فى هذه الأمور ، ارتفعت نسبة الاضرابات بشأن الأجور ، غير المطالبة بالزيادة ، أو حول ، ترتيبات العمل وقواعده ونظامه ، من ثلث المجموع الى ثلاثة أرباعه • ويعطينا ذلك فكرة ، لا عن مجرد مدى ما وصلت اليه فوارق الأجور فحسب بل كذلك عن تغير مزاج العمال • وهناك أدلة أخرى على ذلك • ففى ١٩٦٠ نشر المجلس العام لمؤتمر النقابات تقريره عن « المنازعات وتمثيل الورش » (٢) الذى يحلل فيه نتائج استبيانات منفصلة تغطى موضوعات : نفقات النزاع التى تدفع للنقابات المنضمة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٩ ، وتفاصيل الاضرابات النظامية وغير النظامية فى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، وتفاصيل مرات التوقف التى وجدت فيها احدى النقابات أعضاءها غير قادرين على العمل لأن أعضاء نقابة أخرى مضربون• وقد أجاب على الاستبيان مائة وسبع وأربعون نقابة تمثل سبعة ملايين ونصف عامل ، وكانت الاستجابة محدودة تماما :

---

(١) هـ.أ. تيرنر « اتجاه الاضرابات » ١٩٦٣ •

(٢) « تقرير مؤتمر النقابات » ص ١٢٥ ــ ١٢٦ •

فلم يكن من اضرابات هذه الفترة الا ٣٢ فى المائة فقط ، بسبب المال ، بما فيها حالات مقاومة خفض الأجور ، ٢٩ فى المائة كانت حول أمور تتصل بالفصل ، و ٢٠ فى المائة بالفصل التأديبى لمندوبى الورش أو أعضاء آخرين • والباقي بسبب ، الاعتراف ، واللانقابية ، وخرق الاتفاقات ، وتغيير طريقة العمل ، وسوء ظروف العمل ، والشكاوى ضد المراقبين • وفى الحالات التى استطاعت فيها النقابات أن تفرق بين « الأسباب الكامنة » والأسباب المعلنة ، أدى ذلك الى تخفيض نسبة النزاعات حول الأجور • ان قوة مندوبى الورش اتسعت ودعمت أصلا بنمو المفاوضة المحلية حول الأجور • بيد أن سجل الاضرابات يوضح بجلاء أن قوتهم قد صارت راسخة وبدأت تقتحم ميادين أوسع بكثير •

واذا سلم المرء بأن الاضرابات مازالت غير منتشرة نسبيا فى الصناعة البريطانية ، واستطرد فى دراسة طريقة عمل مندوبى الورش العادية فى الظروف الأقل اضطرابا ، فان هذه القصة تتأكد تماما • فتبعا لما وصل اليه كليج وكيلليك وآدمز فى بحثهم حول « موظفى النقابات » ، الذى يضم دراسة شاملة لدور المندوبين فى أعمال النقابات ، يقضى المندوب المتوسط ست ساعات أسبوعيا من وقت عمله وخمس ساعات من وقته الخاص فى أداء واجباته النقابية •وأهمها بما لا يقاس ما يتعلق بالمفاوضات مع مقدمى العمال والمديرين • ويليه فى الأهمية ، بنسبة ما يقتضيه من وقت المندوب ، « التشاور مع الناخبين والمناقشات مع المندوبين الآخرين»•وهذان العملان يمثلان معا ٦٩ فى المائة من الوقت الذى ينفقه المندوبون الذين تناولهم البحث فى أعمالهم النقابية • وعندما سئل نفس المندوبين عن أولوية أهدافهم النقابية أعتقد ٢٣ فى المائة منهم أن أول هدف هو «أجور وظروف أفضل»• ولكن ٢١ فى المائة اعتبروا أهم شىء هو التنظيم الكامل ، واعتبره ١٤ فى المائة « تحقيق الوحدة بين العمال » و ١٠ فى المائة « استخدام الأعضاء العاديين للاجراءات الديمقراطية فى النقابة استخداما كاملا » • وبالاضافة الى ٥ فى المائة اعتبروا أن هدفهم الرئيسى هو « خلق الوعى السياسى » ، يكون هناك ٥٠ فى المائة يعتبرون أن الهدف النقابى الأول يدور حول تنمية قوة العمال فى الورشة وتدعيمها • وستستخدم هذه القوة طبعا فى انتزاع أجور أفضل من أصحاب الأعمال : ولكنها أيضا تضعهم فى مواجهة مشاكل أعمق لا يفيد فى حلها المباشر عروض مالية • وحتى عندما ننظر الى ال ١٩ فى المائة الذين منحوا الأولوية « للتشاور الفعال

مع الادارة » ، فان لنا أن نشك فى أن ذلك يعنى دائما ما يتوقعه الدعاة الرسميون للتشاور بالضبط .

وقد قام عدد كبير من الملاحظين الوثيقى الصلة بمجال الصناعة بحصر هذه التطورات واستخلاص مغزاها والتعبير عنه ، وهم مراقبون لا نستطيع أن نصف الكثيرين منهم بأنهم راديكاليون . فيتحدث آرثر مارش عن « شيء قريب من الثورة فى علاقاتنا الصناعية » ويقول ان العمالة الكاملة قد أدت الى توسيع نطاق التوقعات النقابية للحرفيين لتشمل كل العمال ، الذين « صار فى وسعهم منذ الحرب أن يعتمدوا على أن أصحاب الأعمال كانوا يتنافسون من أجل الحصول على العمال من كل نوع ويعزفون عن فقد عمالهم ولا يستطيعون ، ولا يريدون ، فرض سلطتهم عن طريق الفصل بالجملة أو فصل العناصر التى لا يريدونها . **وصارت العقوبات الجماعية التي يوقعها العمال ضد الادارة فعالة بصورة متزايدة ، وأصبحت الادارة بالرضا ضرورية عادة** » (١) . ويضيف آلان فلاندرز الى هذه الصورة : « كان دور المندوبين الرسمى فى ظل نظامنا التقليدى من المساومة الجماعية هو الى حد كبير دور كلب الحراسة ورجل الشرطة . ولكن فوارق الاجور ، جعلت هذه النظرة الى دورهم غير واقعية بالمرة . فهم اليوم مفاوضون مستقلون بذاتهم ، **يضعون القواعد ويفرضون تنفيذها** » (٢) .

ومن الخطأ أن نرى فى هذه الأمور علامات انقلاب مباشر وشيك . فمندوبو الورش ، على نقيض الصورة التى ترسمها لهم الصحافة ، رجال يحسون بالمسئولية . ان متوسط أعمارهم حوالى الأربعين سنة . ولديهم مسئوليات عائلية تثقل كاهلهم كما تثقل كاهل العمال الذين انتخبوهم . ولا تواجههم الدلالات السياسية لموقفهم فى صورة واضحة محددة ، بل يتبينونها من خلال ضباب التحيزات المحلية والمصالح المتضاربة للجماعات المختلفة والحدود التنظيمية اللاعقلانية . وكثيرا ما يوجد على رأس نقاباتهم رجال ليسوا من النوع الذى يستطيع أن يحيط بكل الميدان وينفذ خلال الغموض والضباب ببصيرة ولدتها حركة حية لآلاف عديدة من الناس ، بل من ذلك النوع القلق الوجل المتآمر الذى

---

(١) آرثر مارش « المديرون ومندوبو الورش » ــ معهد ادارة شئون العاملين ــ ١٩٦٣ ، ص ١٧ .

(٢) فى بحث عن « أهمية مندوبى الورش » .

يحاول أن يشق طريقه فى أرض غريبة (يتصور أنه يعرفها جيدا) مستعينا بعلامات طريق لم يعد لها وجود منذ أمد بعيد الا فى مخيلته • ووراء هذه العيوب فى بناء الحركة العمالية يكمن لغز علاقات الملكية الرأسمالية نفسها •

ولكن اليوم تعمل المشاكل التى خلقتها الرأسمالية نفسها بقسوة على تحديد الأبعاد وازالة الضباب • فالرأسمالية الجديدة مضطرة الى « التخطيط » ، لتبرر نفسها عقليا ، وفوق كل شىء آخر لتقييد وتأديب قوتها العاملة ، وهى اذ تفعل ذلك تثير مشاكل جديدة وأهدافا جديدة للنقابات • وقد زاد معدل حدوث ذلك زيادة ملحوظة فى السنوات القليلة الأخيرة • والواقع أن انتخاب حكومة عمال هو أحد النتائج الأولى لتجمع هذه القوى ، وهو ليس النتيجة النهائية بأى حال • فالرأسمالية الجديدة اذ خلقت « فوارق الأجور » وأعادت النشاط النقابى الى النطاق المحلى المجزأ ، تعمل الآن على اعادة تركيز هذا النشاط ودفع النقابات الى تبنى سياسات جديدة أكثر تكاملا ونفاذا • ولكن كما أن صعود قوة مندوبى الورش لم يكن نتيجة لتصرف ارادى من جانب أصحاب الأعمال، وان كان كثيرون منهم كأفراد قد غذوه وأسهموا فيه ، كذلك لا يحتمل أن يتبلور هذا الاتجاه الجديد نحو التنسيق فى صور تجعل فى وسع النظام القائم الموافقة عليه • فلا جدال فى أن هناك الآن عددا كبيرا من الدعاة الجدد الغرباء للنقابات الصناعية ، بعد أن بدأت صحافة رجال الأعمال تقيم تأثير « الفوضى » فى النقابات على جهاز التخطيط الجديد الذى ينشأ• بيد أن النقابات لا يبدو حتى الآن انها على استعداد لقبول مثل هذه الخطط : لأنه اذا أريد اعادة تجميعها وتنسيق تنظيماتها فان كثيرين من أعضائها سيصرون على ألا يتم ذلك الا بشروطهم وتحقيقا لأهدافهم الخاصة • ومن المفارقات أنه مما يساعد على هذه العملية نفس الهجمات التى قصد بها اخماد قوة النقابات • فقد أدت هذه الهجمات ، والخطط التى وضعت للحد من اختصاص النقابات ، والأحكام التى جعلت حق الاضراب نفسه معرضا للخطر ـ مثل حكم « روكس ضد بارنارد » الشهير ـ أثارت الوعى السياسى ودفعت المجاهدين النقابيين الى التحول عن المصالح القطاعية الضيقة • ومن الجلى أن العمل السياسى على حل بعض المشاكل الملحة جدا التى تواجه مندوبى الورش لا تعنى مطلقا أى تراجع عن المكاسب المحلية التى حصلوا عليها فعلا • فعلى المستوى المحلى ستظل النقابات فى حالة تأهب مستمر للقتال ، تدافع عن

اختصاصاتها وتعمل على زيادة قوتها . فالمهام السياسية الجديدة لا تعنى مطلقا التسليم في السيطرة على عملية التعيين والفصل التى انتزعت من الاختصاص المطلق للادارة . ومن ناحية أخرى يتطلب الدفاع عن هذه المكاسب ذاتها الأخذ بوجهة نظر أوسع للعالم ، والمقاومة الفعالة على نطاق قومى لكل المحاولات التى بدأت تبذل مؤخرا لمعرفة ما اذا كانت المكاسب التى حصلت عليها النقابات يمكن استرجاعها ثانية أم لا . وأخطر هذه المحاولات بلا جدال هو الضغط المستمر من أجل وضع سياسة للدخول . وقد ظهر هذا الضغط فى السنوات القليلة فى كل دول أوربا تقريبا فى نفس الوقت ، وهو ينطوى على تهديد كل المكاسب النقابية الكبرى بصورة مباشرة (١) .

وتثير حملة سياسة الدخول ، على صعيد جديد ، المشكلة القديمة جدا الخاصة بكيفية امكان التعايش بين رأس المال وحركة نقابية قوية . فوراء بريق « الرفاهة » التى التجأت اليها الرأسمالية الجديدة بقى هذا الصراع الأساسى بلا حل . بيد أن الرأسمالية الجديدة تواجه الآن أبوابا كثيرة مغلقة كانت مفتوحة أمام أسلافها . فلم تعد هناك ، قبل كل شيء آخر ، تلك الفرصة التأديبية الواسعة التى كانت البطالة المستمرة لملايين العمال تتيحها لأصحاب الأعمال قبل الحرب . وفى نفس الوقت أصبحت المنافسة العالمية تتطلب حسابا أدق للنفقات وتقديرا للميزانيات الأساسية لفترات أطول وبأقل قدر ممكن من التقلبات . ومن هنا أصبح « التضخم » هو الشاغل الأول ، وزاد الاهتمام الى أقصى حد « بتثبيت » الأجور . فلابد من السيطرة على الأجور اذا أريد عدم الحد من قوة رأس المال بدرجة لا يحتملها سادته .

وقد استخلص فعلا دعاة الحركة العمالية الذين يعتبرون أقرب الى قبول الرأسمالية الجديدة كما هى رأيا معينا من ذلك . فهم يرون ان دور حكومة العمال هو تبرير نظام قصير النفس غير راسخ لا هدف له . ان أنصار الرأسمالية على استعداد ، ليطلقوا العنان لقوة الجشع ـ وهى قوة ذات كفاية وتوجه توجيها جيدا ، لأن يتعاملوا بسرور مع النقابات

---

(١) نشرت بعض الوثائق المفيدة فى هذا الصدد فى « الصحيفة الاشتراكية الدولية » رقم ٣ ـ يونيه ١٩٦٤ . ويتضمن هذا العدد تحليلا عاما قام به فيتوريو فوا ، وتقاريرا عن الحالة فى هذا المجال فى كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا الفدرالية .

متقدمين لها ببعض المزايا المالية التافهة التى لا تؤودهم مقابل تنازلها عن قوتها • وهكذا نرى بعض الفابيين المعروفين يكتبون عن حرب موجهة ضد «انسياق الأجور»، تنطوى بكل بساطة (١) طبعا على هجوم ضد صلاحيات مندوبى الورش : فهم يتحدثون عن « تنزيل جهاز المساومة الى مرتبة ثانوية فى البناء » (٢) : ويتناقشون فى الثمن الذى قد ، وقد لا ، تطلبه النقابات تعويضا عما تفقده من قوة فى هذا الميدان (٣) • ويستطيع المرء أن يرى فى ذلك كله نوعا من « الأبوية » (Paternalism) الشمولية يفترض معيارا معينا من « الانصاف » فى توزيع الدخل لا يتطلب الأمر سوى اعلانه ، ثم تطبيقه بوساطة موظفى الحكومة ، حتى ينتج آثاره الحميدة من تناسق يعم الجميع وتقدم اقتصادي ساحق • والواقع أنه لا يمكن أن يوجد مثل هذا المعيار : فما دامت الغالبية الساحقة من السلع توزع عن طريق السوق ، وليس عن طريق خدمات الرفاهة ، سيظل « الانصاف » دائما محددا عن طريق تضارب المصالح المتنافسة وتفاعلها ، الا اذا صدرت مراسيم شمولية تقرر حدوده • وأكثر من ذلك : ان هذه الحجة لا تمثل أى قيد على الانتاجية ، بل العكس انها تؤدى الى تنشيطها عادة • فلا جدال فى أن مطالب النقابات تمثل ، فى ظل النظام الرأسمالى ، حافزا مستمرا للتقدم التكنولوجى ، اذ هى كثيرا ما تثير أخطر الأسئلة التنظيمية التى تواجهها الادارة الاقتصادية بخمول متزايد • وقد سجل هذه النقطة شارلس باباج منذ ١٨٣٢ ، ولم تفقد قوتها مع تركيز القوة الصناعية ونمو الأنماط البيروقراطية للادارة • ان « الأندية » الفابية تتعرض لخطر كبير عندما تلعب بهذه الأنواع من السياسة • ودعاتها نادرا ما يدركون مدى اعتماد كل الحريات التى يؤيدونها على وجود حركة نقابية مستقلة • ومن الجلى أن نقل صلاحية النقابات الى الدولة يتطلب افتئاتا قاسيا على حرية حركة النقابات ، وبخاصة على المستوى المحلى • فالنقابات لا وجود لها فى أى مكان ، فى نهاية المطاف ، الا على المستوى المحلى • واذا فقدت القاعدة معنوياتها وحل بها الخمول واللامبالاة فان كبار زعماء النقابات

---

(١) و٠ا٠ج٠مكارثى ، « ثمن تقييد الاجور » (المجتمع الجديد) ٥ مارس ١٩٦٤٠

(٢) انظر مثلا ستيوارت ووينسبورى « سياسة دخول للعمال » « نشرة قابية » ١٩٦٣ •

(٣) مكارثى ، نفس المرجع ، وقد ناقش اخرون ، منهم بكل اسف راى جنتر وزير العمل الان ، هذا الموضوع باسلوب اشد قسوة من ذلك • وقد ظهرت مناقشة حارة حول وجهة نظر جنتر فى منتصف ١٩٦٤ •

« المخططين » ، الذين يتنقلون من مكتب الى مكتب فى الحكومة لمناقشة تخمينات عن مستويات الانتاج والعوامل المؤثرة فى الأجور ، سيصبحون مجرد أدعيـــاء كالطبـــل الأجوف بصـــورة متزايدة (١) . فبـــدون وجود مندوبى ورش نشطين ومتنبهين سياسيا وراءهم تستطيع أية لجنة حكومية أن تتجاهلهم عندما تريد . أما فيما يتعلق بحزب العمال فانه بدون الحماسة فى المصانع يصير نسيجا من الأحلام التى لا تتحقق .

ومن ثم فان مسئولية كبرى تقع على عاتق مجاهدى النقابات فى ظل حكومة العمال . فهى اذ تواجه الأزمات من كل جانب ســـتضغط باصرار من أجل وضع سياسة دخول . ويضع ذلك النقابات بين شقى الرحى . فاذا وافقت تعرضت صلاحيتها الحيوية للخطر . واذا رفضت خشيت سقوط الحكومة ، وهو أمر لا يفيد العمال . فما الذى تصنعه ؟

وهنا يتخذ مطلب سيطرة العمـــال معنى جديدا ، اذ تتجمع له العوامل التى تجعله المطلب الاستراتيجى الرئيسى اليوم ، وليس مجرد أمر يهم قلة من المجاهدين وحدهم . فلا تستطيع النقابات أن تفاوض حكومتها حول سياسة الدخول . ولكنها تستطيع أن تفرض ثمن بدء المفاوضات ، على أن يكون ثمنا معقولا . والثمن الأولى لبدء المناقشة فى سياسة الدخول هو المعلومات الحقيقية عن ماهية الدخول . ان أصحاب الأعمال سيدخلون المناقشة فى هذا الموضوع مسلحين ببيانات تحدد لهم ماهية دخول العمال الى آخر قرش . فهم يعرفون كل شىء عن الأجور، لأنهم يسيطرون على دفعها . ولكن العمال لا يعرفون شيئا تقريبا عن دخول أصحاب الأعمال . فهناك نقطة تناقش عادة فيما يتصل بمشاكل الضرائب ، ولكنها تغفل تماما تقريبا عندما يتصل الأمر بهذه القضية . وهى أن دخول أصحاب الأموال يمكن اخفاؤها وتقسيمها وتغطيتها بألف طريقة وطريقة . وقد شرح الاستاذ تيتموس (٢) بتفصيل لا يزيد عليه بعض الأساليب التى تستعمل لتحويل الدخول الشخصية الى رأس مال أو تغيير وضعها . وعندما نطبق نفس النوع من التحليـــل على تهربات ومناورات المندمجات نصل الى معلومات مضاعفة . فنحن نسمع اليوم من كل جانب أن « الميزانيات » التى تعد للاستهلاك الجماهيرى لا تســـمح لحملة الأسهم حتى بتكوين أية صورة مفهومة عن الموقف المالى الحقيقى

---

(١) كما قال فرانك كزنز بحكمة لمؤتمر النقابات فى ١٩٦٣ . « تقرير مؤتمر النقابات » ١٩٦٣ .

(٢) « توزيع الدخل والتغيير الاجتماعى » ١٩٦٢ .

لشركتهم (١) • أين هى الأخطاء التى أشرنا اليهـا فى الميزانيات التى تقدم ؟ هل هى أخطاء حقيقة ؟ اذا كانت هذه الشكوك مجرد تحيزات اشتراكية جاهلة وكاذبة فى أساسها فلا شك أن « اتحاد أصحاب الأعمال البريطانيين » سيسره أن يوصى أعضاءه بفتح حساباتهم للتفتيش النقابى ، وبذلك يسمح للحركة النقابية بأن تحكم بنفسها على الأساس الذى تدخل عليه مفاوضات سياسة الدخول •

ولابد طبعا أن تكون سياسة الدخول التى تبدأ النقابات حتى فى مناقشتها سياسة توزيعية • فلابد أن تأخذ ممن عندهم لتعطى من ليس عندهم • وسيوافق على ذلك حتى أكثر مؤيدى التفاهم المعتدلين « الأبويين » فى النقابات • فالحكم على مثل هذه السياسة سيتم فى ضوء قدرتها على تخفيض دخل أصحاب الدخول الثابتة وزيادة قطاع الأجور والمرتبات • ولكن من المستحيل حتى الدفاع عن الوضع القائم فى هذا الميدان ، عند تناول المشكلة عن طريق القرار المركزى ، الا اذا كانت لدينا المعلومات الضرورية أولا • فزعماء النقابات سيدخلون المفاوضات معصوبى العينين اذا لم تفتح لهم حسابات أصحاب الأعمال • ولا يقدم على مثل هذه المفاوضات الدقيقة بأعين معصوبة الا مغفل أو من يريد أن يخسر • ولكن لنفترض أن « المجلس العام » لمؤتمر النقابات أبلغ حكومة العمال أنه لن يستطيع المفاوضة فى سياسة دخول الا بعد رؤية الحسابات ، سنرى على الفور أن النقابات ستزداد قوة على المستوى المحلى بدلا من أن تفقد أعصابها • فالزعامة القومية للنقابات لا تستطيع أن تقوم بتفتيش فعال على حسابات جميع الشركات التى تدخل معها فى مفاوضات ، وحتى اذا استطاعت أن تراها كلها فانها لن تستطيع قط حل رموزها • ولكن مندوبى الورش يستطيعون الكشف عن جميع أسرار أصحاب الأعمال الذين يعملون عندهم ، مع قدر ضئيل من المشورة الفنية التى يستطيع الكثيرون منهم هضمها بسهولة • ومتى كانت الحسابات مفتوحة بتفصيل كاف عندئذ تصل المطالبة بالتخفيض الى العمال على مستوى الورشة وستكون تجربة العمال الذين يتعلق بهم الأمر قادرة بصورة متزايدة على اكتشاف ما قد يكون من جوانب النقص أو التحايل •

---

(١) هارولد روز « البيانات فى حسابات الشركة » ١٩٦٣ (نشرة معهد الشئون الاقتصادية) •

واذا اتخذت النقابات موقفها عند هذا الحق قبل البدء بالمفاوضة حول سياسة الدخول فانها لن تضعف قوتها ولن تعرض وزارة العمال للخطر . اذ أن الخطوة التاليه ستكون على أصحاب الأعمال ، واذا ترددوا حول الأمر أو أبدوا تراجعا فان ذلك سيتيح للعمال قضية ناجحه لحملة دعائية . والانتخابات التى تتم على أساس هذه القضية لن تكون صعبة بالنسبة لليسار . وطبعا اذا أمكن للنقابات الحصول على هذه البيانات قد لا يؤدى ذلك الى الدخول الى سياسة مقبولة للدخول : وقد تضطر الى اتخاذ موقفها على أساس قضايا أخرى . ولكنهم على الأقل سيعرفون الموقف تماما ، وستدور المفاوضات على قدم المساواة تقريبا (تقريبا ، لأن تفتيش العمال على الحسابات سيضيف الى المخاطرة بأن تشوه هذه الحسابات ، وسيختلف التفتيش على أى الأحوال فى شدته وكفاءته) وستخلو الأحكام بذلك من عنصر عدم التأكيد والمغامرة الخطر الذى لابد أن يوجد اذا لم تتح كل التفاصيل للعمال .

وسيزيل هذا المدخل بعض الأوهام التى تتولد من سيطرة الملكية الخاصة على عقول الناس . فالنمط الحالى للمكافآت ، والتسامح السخيف فى الاستيلاء الخاص على نتائج الجهود العامة . ستبدو « طبيعية » أقل فأقل . وعندما يرى العمال بالضبط الى أى مدى صار « التمويل الذاتى » هو النمط السائد فى الصناعة الخاصة ، سيبدأون فى التساؤل لماذا لا تستثمر نتائج جهودهم لمصلحتهم وباسمهم بدلا من استثمارها باسم صاحب المال ولحسابه . وعندئذ لا يعود « البند الرابع » من دستور حزب العمال مجرد أيقونة ملهمة . فاننا بتكثيف الحملة من أجل « سيطرة العمال » نعد الطفرة التالية نحو صور سياسية واقتصادية جديدة ، نحو الادارة الذاتية .

- ٣ -

ان التحول الى الاشتراكية فى بريطانيا ليس بالضرورة مسألة مراحل تقتضى عشرات السنين . فعبء مشاكل الرأسمالية ثقيل وقد ضيعت وطأته كل احساس بالاتجاه لدى زعماء النظام السياسيين وقادته ، بحيث صار واضحا أن جمود الحركة العمالية وقصر نظرها هما اللذان يسمحان للنظام بأكمله بالاستمرار . ومن ثم فان وضع استراتيجية تقدمية هى المهمة الحاسمة بالنسبة « لليسار » اليوم : ولكن لا سبيل

الى تحقيق ذلك اذا لم نكن مستعدين لمناقشة الاشتراكية نفسها ٠ فالهدف هو الذى سيحدد الطريق الذى نسير فيه اليه ٠

والقول بأن ازدواج السلطة سينتهى بمجرد « تشريك » الصناعة صحيح تماما اذا كانت كلمة « تشريك » تنصب على الناتج أيضا وليس على مجرد الملكية القانونية للمشروع ٠ فاذا عممت صور التوزيع الاشتراكية ، أو توزيع الرفاهة ، ستختفى تماما كثير من صور الصراع الحالية ٠ فهذه الصراعات تنشأ أساسا بين مصالح متعارضة ، تولد مثلا عليا متعارضة ، تدعو الى الملكية والديمقراطية على التوالى ٠ وبرغم أن التناقض بين طبيعتى الملكية الخاصة والديمقراطية كثيرا ما يخفى عمدا بوساطة ايديولوجيين يقدمون حلولا لفظية للتناقض الحقيقى ، وكاستجابة انعكاسية بوساطة أشخاص يفكرون داخل نطاق جو يعتبر فيه هذا الوضع « طبيعيا » ، فانه مع ذلك يتأكد باستمرار فى الصراعات التى تحدث كل يوم فى كل مشروع تقريبا ٠ فمن جانب العمال ، لا ينفصم نمو الأفكار الديمقراطية فى ظل الرأسمالية عن نمو التضامن ٠ ولكن هذا التضامن ينبغى ألا يفسر كما يحدث كثيرا ، على أنه طابع أساسى لنظام « التكتل الواحد » فى مصانع **اشتراكية** ٠ فمشكلة الادارة الذاتية تبدأ بادراك أن كل عامل له عدة مصالح متشابكة ، كثيرا ما تكون متضاربة ، بوصفه مستهلكا ومنتجا ومواطنا ٠ ولابد أن تبقى هذه المصالح ما دام تقسيم العمل نفسه يرغم الناس على اصطناع أدوار ثابتة فى فترات حاسمة من حياتهم ٠ ومثل هذه المصالح ستجعل العامل ينضم الى أشخاص آخرين فى جماعات وائتلافات غير ثابتة ، وتجعله فى موقف المعارضة لأشخاص آخرين فى كل تحول رئيسى فى عملية اتخاذ القرارات ٠ واما أن يوجد متنفس لهذه المصالح لاشباعها والتعبير عنها ، أو تكبت وتولد احساسا بالفشل والاخفاق يؤدى الى خمول وعدم مبالاة يدفعانها أكثر فأكثر الى التوارى وتخبو القوة الخلاقة التى تمثلها ٠

بيد أن أولئك الذين شاهدوا هذه العملية وهى تحدث فى بلاد شلت فيها العملية الديمقراطية لفترات طويلة ، كثيرا ما يربطونها بتجريد العامل من انسانيته فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، ويجمعون كل مشاكل التجريد من الانسانية معا فى مشكلة واحدة هى الادارة السليمة للصناعة ٠ وهذا خطأ ٠ ان الرد الاشتراكى التقليدى على مشكلة البحث عن مصدر تجريد العمل من انسانيته فى ظل

الرأسمالية ينطوى على نقد متكامل لقوى السوق وما يتولد عنها من تقسيم العمل : وتعبر هذه الظواهر عن نفسها فى صنوف الملكية • فاذا لم نتغلب على انقباضات الملكية الخاصة ، لن نستطيع أن نبدأ فى مواجهة مشكلة التغلب على طغيان السوق ، ومعها تقسيم العمل نفسه • ويعنى ذلك أن مشكلة السوق بالنسبة للاشتراكى لا يمكن أن تكون مشكلة ثانوية ، فاستراتيجيتنا لا يمكن أبدا أن تكون محدودة بحركات القصد منها تحسين أوضاع العمل (برغم أن هذه الحركات مرغوب فيهـــا لذاتها) ، لأن مشكلتنا هى التغلب على عنصر الاكراه فى العمل نفسه ، والغاء تقسيم العمل البالغ الضرر الذى يقسم الناس الى طبقات والطبقات الى شيع ، ويفرض على الناس المراتب الاجتماعية المختلفة ويبدد ما بينهم من انسانية مشتركة • فالى أى مدى يمكن اعادة الانسانية الى العمل بديمقراطية الصناعة ؟ ان الاجابة معقدة : ولكن بعض الأشياء المتعلقة بها بسيطة جدا فى الواقع • فاذا تحدثنا عن انسانية العمل (١) فاننا نتحدث عن تنمية حرية العامل • وهذه الحرية هى القدرة على تحقيق الذات ، والا فهى ليست شيئا • ولكننـــا أجزاء بعضنا من بعض • فليست أشخاصنا هى ما يوجد داخل أهابنا فقط ، بل هى نتاج الناس حولنا الذين نعيش معهم فى تصرفات بشرية متبادلة • ولهذا السبب يصبح تقسيم العمل ، بعد أن فتح أبوابا للحرية ، عقبة قاسية فى سبيل هذه الحرية ذاتها • ان مصنعا للصهر يدار ديمقراطيا أفضـل بكثير من مصنع يدار بالأوامر ، ولكن عامل الصهر ـ فى عالم يتمتع فيه بعض الناس بالترف الفـــاحش ـ ليس **حرا** • ان تحقيق زيادة حقيقية فى الوقت الحر الذى يستطيع فيه الانسان أن يسافر أو يعمل أو يرسم أو يفكر كما يريد ، يتطلب تحرير الطاقات التكنولوجيـــة والانتاجية التى تجعل هذه الزيادة فى حيز الامكان • ويقتضى ذلك طبعا مجهودا مخططا ومنسقا • ولكن هنا بالذات ، فى السعى وراء هدف الحرية ، نجد العذر المألوف تماما لتجاهل مسألة حيوية ، مشكلة الادارة الذاتية •

لأن الادارة الذاتية هى فى جوهرها مشكلة التخطيط الديمقراطى • ومن السخف أن نفترض أنها قد حلت ، حتى على مستوى وضـــع الخطة

---

(١) عندما نفعل ذلك تكون ، من الناحية الحرفية ، مخطئين • فانسانية العمـــل (Labor) تنطوى على الغاء العمل ، كما حاول ماركس أن يبين المرة تلو المرة •

اللازمة لها • ففى حين أننا نستطيع أن نتعلم الكثير من التجارب التى تمت فعلا ، فان علينا أن نقوم بمعظم العمل بأنفســـنا • وحتى فى يوغوسلافيا لم تحل المشكلة بعد ، مما يجعلنا نعتبرها موضوع دراسة فى الأخطاء أكثر مما نعتبرها حركة رائدة فى هذا الميدان كما بدا فى اول الأمر • فافتراض اليوغوسلافيين أن السبيل الوحيـــد لمحاربه البيروقراطية هو اللامركزية وزيادة الحساسية لمطالب السوق ، يجنح الى تحويل موضوع السيطرة الديمقراطيـــة الى مجرد استقلال ذاتى لا معنى له ، ويؤدى بالتدريج الى فرض شبكة من القرارات المركزية تحت ضغوط اقتصادية غير مرئية لا تلين • ان السوق تطالب باصلاح الأضرار التى تنتج عن السوق ، وتغزو الحوافز حتى المستشـفيات والمدارس فى محاولة غير مجدية لكبح البيروقراطية بزيادة الفوارق التفضيلية • وكل ذلك يؤدى الى تجزئة العمال ويضاعف من خمولهم ولا مبالاتهم•وبذلك تزيد صعوبة تطوير السياسات الاصلاحية باستمرار•ان المرء ليأمل فى ألا تكون هذه الصورة المتشائمة صحيحة • ولكن التجربة اليوغوسلافية تؤيد وجهة النظر القائلة بأن مفتاح مشكلة التخطيط الديمقراطى يكمن فى اكتشاف وسيلة نستطيع بها أن نضفى المشروعية على الصراع حول أولويات الخطة الرئيسية نفسها • ولابد أن تكون هذه الصراعات خطيرة حتى فى أكثر البلاد تقدما حيث لا يحتمل مطلقا حلها بالالتجاء الى قوى عليـــا أو الى أشخاص « فوق المعركة » •

وادراك هذه المصاعب لا يحلها • ولن تكون الحلول سهلة ولا يحتمل الوصول اليها بمجرد عملية تأملية • فالناس ستصنع مؤسساتها من تجاربها فى المشاكل التى تواجهها وبالقوى التى لديها • أنها مسألة عملية تماما ولا تدخل الكتب الا بعد أن تكون قد حدثت • ولكن لدينا نصف قرن من التحذيرات حول بعض مشاكل التحول الذى سرعان ما سنبدؤه وأننا لنكون أغبياء اذا نحن تجاهلناها •

بيد أننا نستطيع أن نمهد السبيل للعمل • ونستطيع فى أقل من جيل أن نرى ، اذا أردنا ، بداية نوع جديد من الناس لديهم كل امكانيات النمو واخضاع الكون دون أن يتلقوا أمرا فى حياتهم أو يخافوا من رجال آخرين أو يعملوا شيئا لا يعرفون لماذا يعملونه •

العمل والاستهلاك

أندريه جورتز

علاقات العمل

١ ـ اضطهاد

ان تربية الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن مستواها أو كيفية تنظيمها ، تجنح الى تخريج أشخاص عقيمى المعرفة والمسئولية • وأكثر الشركات « تقدما » تحلم بتشكيل العمال فى صورة متكاملة من المهد الى اللحد بحيث تحد آفاقهم بالشركة • فعند مولدهم تهدى اليهم ملابس الأطفال ، وعند الموت تهدى اليهم الأكفان ، وبين الاثنين توفر لهم التربية الفنية والمساكن وتنظم لهم أوقات فراغهم •

ومن مبدأ الأمر يعتبر من الأهمية بمكان كبير ألا يحصل العامل (أو يسمح له بالحصول) على تعليم أكثر تقدما مما يتطلبه عمله المتخصص • وقد قال أحد رجال الصناعة الفرنسيون بجرأة ، فى اجتماع أخير لأصحاب الأعمال ، ان ذلك « لتجنب مشاكل التكيف » • فالعامل يجب ألا يفهم خطوات العمل كله ، أو أن يهضم الجوهر الخلاق للعمل نفسه ـ بكل ما ينطوى عليه ذلك من امكانيات المبادأة والتفكير واصدار الأحكام ، التى من بينها بيع عمله فى مكان آخر •

ان الصناعة تتطلب دائما فى أعمالها الروتينية المتكررة ـ من العامل الذى يدير آلة حاسبة فى مصرف أو شركة تأمين الى العامل فى مصنع الكترونات ـ قوة عمل سلبية وجاهلة • فيجند العمال بمجرد خروجهم من المدرسة ويدربون اما فى المصنع نفسه أو فى مدارس الشركة حتى يحصلوا على معلومات يتطلبها العمل فى الشركة التى تستخدمهم وحدها ،

لا على مهنة أو حرفة تمنحهم الاستقلال والكرامة • وبذلك تفرض الشركة ، لا نوعا من حق الملكية على حياة المستخدمين فيها فحسب ، بل حق تحديد شرط العمل بمحض ارادتها : المؤهلات وسعر العمل وجداول التوقيت والسرعات ومعدلات انتاج القطعة •• الخ •

وحتى بالنسبة للعمال المهرة فى الصناعات التى تتطلب درجة أعلى من التدريب المهنى ، تظل العملية الانتاجية غير مفهومة ولا مهضومة • أما بالنسبة للعامل شبه الماهر فان التناقض الرئيسى يوجد بين الجوهر الحى الخلاق فى كل عمل والوضع السلبى الذى ينحدر اليه بالقيام بعمل منمط متكرر يجعله جزءا من عملية آلية تحوله الى شبه آلة وتحرمه من كل مبادرة أو حتى استقلال فى التفكير • بيد أنه كلما زادت مؤهلات العامل يصير التناقض المسيطر تناقضا بين الجوهر الحى للعمل الذى يقوم به ، بما ينطوى عليه من مجال للمبادرة الفنية ، ودور العامل السلبى الذى يفرضه عليه النظام التدرجى فى الشركة •

وباستثناء بعض الصناعات القليلة التى تنحدر أهميتها بسرعة والتى لا تزال تعتمد على العمل اليدوى البسيط ، يتطلب العمل مستوى مرتفعا بصورة متزايدة • بيد أن هذه المسئولية الفنية المتزايدة لا يقابلها أى قدر من السيطرة على ظروف العمل التى يخضع لها العامل ـ وهى ظروف تحدد كيفية استخدام مهارته الفنية نفسها • كما أنه لا يحظى ، طبعا ، بأية سيطرة على الناتج • فهو مسئول عن عمله ، ولكنه ليس سيد الظروف التى يعمل فيها•فالشركة تطالبه بأن يكون ذا خيال فى عمله وأن يخضع فى سلبية للنظام والمقاييس التى تضعها الادارة •

ففى داخل المجتمع المدنى الذى يعد من الناحية الرسمية حرا ، تظل الصناعة مجتمعا تسلطيا واستبداديا فى ظل نظام حديدى وتدرجية ذات طابع عسكرى ، يتطلب من العمال طاعة بلا قيد ولا شرط ومشاركة ايجابية فى اضطهاد أنفسهم • وعندما تسنح الفرصة يجنح هذا المجتمع العسكرى الى الامتداد خارج حدود الشركة ، غازيا كل مجالفى الحياة المدنية ، ومدعيا لنفسه حق تمثيل واقع المجتمع الرأسمالى نفسه • وهو يشجع مبادىء التسلطية فى كل مكان يستطيع أن يفعل فيه ذلك ، ويؤيد اخماد حق البحث الحر والنقد والمناقشة والاجتماع ، ونموذجه الاجتماعى المثالى هو الشخص النشيط ، ولكن الخاضع وضيق الأفق ، والذى تستخدم مهاراته ، مهما كانت واسعة ، فى الميدان الفنى وحده • والواقع أن أغلبية المطالبات بزيادة الأجور هى مجرد تمرد ضد مثل هذا النوع من

الاخماد ـ تمرد ضد البتر المنظم لشخصية العامل وتعجيز ملكاته الفنية والبشرية ، ضد اخضاع طبيعة حياته العاملة ومضمونها للتطورات التكنولوجية التى تسلبه حقه فى الابتكار والسيطرة ، وحتى فى التبصر • فالمطالبة بزيادة الأجور كثيرا ما يكون المحرك لها **التمرد ضد ظروف العمل** أكثر منه ضد **العبء الاقتصادى الناجم عن الاستغلال** الذى يتعرض له العمل • انها تمثل مطلبا **بأكبر قدر ممكن من المال ثمنا للحياة التى تضيع والوقت الذى يفقد والحرية التى أقصيت** فى العمل فى ظل هذه الظروف • فالعمال لا يصرون على الحصول على أكبر قدر ممكن من المال **لأنهم يضعون الأجور (المال وما يستطيع المال شراءه) فوق كل شىء آخر** ، بل لأن **العمل النقابى بحالته الحاضرة** لا يسمح للعمال بمقاتلة صاحب العمل الا حول سعر عملهم ، وليس للسيطرة على ظروف هذا العمل ومضمونه •

وبايجاز ، يحاول العامل ـ حتى أكبر العمال أجرا ـ أن يبيع نفسه بأعلى سعر ممكن لأنه لا يستطيع الا أن يبيع نفسه • ومن الناحية الأخرى • مهما كان الثمن الذى يحصل عليه مقابل حريته فانه لن يعوضه عن خسارته الانسانية . فأيا كان مقدار ما يستطيع استخلاصه من صاحب العمل ، فانه لن يستطيع السيطرة على حياته العاملة أو يحصل على الحرية فى تقرير مصير نفسه •

ومن الواضح اذن أن المطالبة بزدادة الأجور تعكس وتخفى مطالب أعمق بكثير ـ وأسوأ من ذلك ، انها نهاية الطريق الذى وصلت اليه حركة الطبقة العاملة • لأن نزاعات الأجور ذاتها تجنح الى خدمة رغبات صاحب العمل : ليخلو له الجو لتنظيم العملية الانتاجية كما يريد وتحديد مضمون العمل وعلاقاته كيفا وكما ، وفى مقابل ذلك ـ ومقابل الآلام الاضافية التى يمكن أن يتعرض لها العامل نتيجة له ـ لا يمانع أصحاب الأعمال فى زيادة الأجور • فالمطالبة بزيادة الأجور فى ذاتها تقبل معيارا أساسيا هو الاقتصاد القائم على دافع الربح ، أى أن لكل شىء ثمنا وأن المال هو القيمة العليا وأنك تستطيع أن تفعل أى شىء فى المخلوقات الآدمية مادمت تدفع الثمن • فهى تطلق للادارة الرأسمالية حرية السعى وراء أقصى ربح وأن تحكم المجتمع بلا منافس فى مقابل الفتات التى يلقيها رأس المال • ان المطالبة بزيادة الأجور فى ذاتها تسمح للصناعة بخلق برولتاريا جديدة : برولتاريا فى أسفل درجات المجتمع لا تبقى بعد ثمانى ساعات من السخرة يوميا سوى رغبة مرهقة فى الهرب ـ هرب يبيعه لهم المتحكمون فى

الفراغ والثقافة نسيئة فى منـــازلهم وهم يقنعونهم بأنهم يعيشون فى أفضل عالم ممكن .

فاذا أرادت الطبقة العاملة المحافظة على مهمتها كطبقة حاكمة فلابد أن تهاجم . أولا وقبل كل شيء ، ظروف العمل فى مكان العمل . ففى هذا المكان يتعرض العامل ـ كمنتج ومواطن على السواء ـ للتجريد أكثر من أى مكان آخر ، وفيه أيضا يمكن مهاجمة المجتمع الرأسمالى بصورة مباشرة أكثر من أى مكان آخر . ففى هذا المـكان يستطيع العمال رفض علاقات العمل الاضطهادية واخضاعها للتغيير الواعى من جانب « سيطرة العمال » المنظمة ، ويحددون ظروف العمل باصرارهم على الاســـتقلال ، وبذلك يحافظون على وعيهم الطبقى ويؤكدونه . وفى هذا المـــكان يستطيعون الكفاح فى سبيل تحرير انسانية العامل كهدف أسمى .

لقد قال فيتوريو فوا ، النقابى الايطالى ، أن اســـتعادة استقلال العامل داخل نطاق العملية الانتاجية « هى حجر الزاوية الذى يقوم عليه تفكير أية نقابة فى مســـتقبلها » (١) . « ان الديمقراطية فى المجتمعات الصناعية فى خطر . فتنظيم العمال فى المجتمع الرأسمالى المتقدم يجنح الى الفصل بين عملية اصدار القرارات وعملية التنفيذ . انه يجنح الى جعل العامل مجرد أداة طيعة لا تستطيع المشاركة فى العملية الانتاجية ككل أو فى علاقاتها بالمجتمع . وبعبارة أخرى يعمل على اخضاع العامل بشدة لقرارات يتخذها أصحاب الأعمال لزيادة أرباحهم . وحتى الهدف المرغوب فيه من تحسين توزيع الدخول يستخدم فى تحويل العامل ، بموافقتـه ومشاركته ، الى نوع معين من المستهلك لـكى يزيد أرباح النظام برفع مستوى الاستهلاك الشعبى . ومهما اتسع مجال العمل السياسى تظل قوانين الانتاج الاجتماعى متجهة أكثر فأكثر الى الاستقلال عن الديمقراطية السياسية ، وعن الحقوق المعترف بها عـادة ـ حـرية الفكر والصـحافة والاجتماع الخ . وتدل التجربة على أن هذا النقص الأساسى فى الحرية فى علاقات العمل الحديثة يمثل خطرا دائما على الحريات العامة .. »

« ان بعض أصحاب النظريات يعتقدون أن خضوع العمال لابد منه كنتيجة للتنظيم الانتاجى الحديث ، سواء فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية، وينطوى ذلك على ادانة المجتمع الصناعى ذاته ، وعلى أنه لاحل للمشكلة الا ربما فى مجتمع ما بعد الصناعة عندما تحل الآلات تماما محـل العمل

---

(١) فيتوريو فوا « مشاكل الاشتراكية » مارس ويونية ١٩٦٣

البشرى • ونحن لانقبل هذه الحتمية : فلدينا ثقة فى قدرة الارادة العامة على تحقيق الديمقراطية » •

« ويعتقد آخرون أن اضطهاد العمال ينبثق كله من الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج ، وأنه بمجرد انتقال رأس المال الى الملكية العامة ضمنت حريات العمال • وهذا أيضا غير صحيح على علاته • فالقوة الاشتراكية تستطيع مصادرة رأس المال الخاص وبذلك تخلق الظرف الملائم لحرية العمال ، ولكن اذا ظل تنظيم الانتاج فى المشروع وفى الاقتصاد ككل بيروقراطيا عن طريق خطة جامدة من القرارات المركزية ، فان العمال سيعانون عملية الانتاج الاجتماعية كعملية غريبة عنهم ، وسيكون خضوعهم لها من بعض النواحى مثل خضوعهم لرأس المال فى البلاد الرأسمالية حاليا » •

« ان المشكلة الرئيسية للمجتمع الصناعى ، بتنظيمه النامى للانتاج والعمل ، هى كيف تتحقق ديمقراطية العمل • ففى مرحلة الرأسمالية المتقدمة لابد أن تجد الديمقراطية صورا تنبثق من ظروف العمال وتمثلها بعمق ، وبالتالى تحتوى الظروف البشرية كلها » •

« ومن ثم فان مشكلة الديمقراطية فى المجتمع الصناعى لاتستطيع انتظار مجتمع ما بعد الرأسمالية ولا مجتمع الاشتراكية • بل يجب اثارتها الآن • وهذا بالذات ما تستطيع النقابات ، فى اعلى صور صراعها، ان تفعله فى المصانع وفى صناعات بأكملها » •

٢ ـ قوى مضادة

ولكن ماهى أعلى صور الصراع ؟ وكيف ينبغى القيام بها ؟ كيف يمكن التغلب على الاضطهاد الذى يعانيه العمال فى مكان العمل ـ وفى حياتهم كلها ؟ يعتقد بعض ذوى النوايا الحسنة أن الاجابة تكمن فى الكفاح من أجل الاعتراف ، فى مكان العمل ، بالحريات النظامية للمواطن (الاجتماع والقول والاتحاد الخ) ، ومن أجل الاعتراف بالنقابات قانونا فى المشروع • فهم يضعون السؤال بطريقة خطأ ويفترضون أنه قد حل • فاذا كانت النقابات تجسيدا **مجسما** للحرية (أو للوعد بالتحرير) بالنسبة للعمال ، واذا استطاعت أن تحدد أهدافا وتجند العمال حولها للعمل على تمكينهم من تحديد ظروف عملهم بأنفسهم ، عندئذ تكون مشاكل التجنيد والكفاح بالنسبة للنقابات ودورها فى المشروع قد

حلت • فسيكون العمال مشغولين بالقتال للسيطرة على ظروف عملهم وتنظيمه ، وسيفرضون بالقوة الاعتراف ، القانونى أو غير القانونى ، بالنقابة •

ولكن الواقع أن النقابة الفرنسية ، على الأقل ، لم تنجح فى التعبير عن الصراع ضد الاضطهاد والكفاح من أجل سيطرة العمال عن طريق أهداف محددة تجند حولها العمال • وهذا أمر صعب التحقيق طبعا • ومن الواضح أيضا أن الكفاح ، حيثما حدث أى كفاح ، كان يدار بطريقة سيئة • فالصراع من أجل تحرير العامل فى مكان عمله ظل عند مستوى الأفكار العامة المجردة • ان موقف النقابات يعكس عيبا يعقوبيا قديما ـ الدخول الى المشاكل من الزاوية القضائية والأوضاع القائمة • ولدينا مثال على ذلك فى « نزاع رينو » فى أوائل ١٩٦٣ ، عندما أضافت النقابة مطلبا بزيادة الصلاحيات النقابية الى مطلبها الخاص بأسبوع رابع من الأجازة بأجر • وكانت النتيجة نموذجية • فقد منح العمال الأسبوع ، الذى كانوا على استعداد للقتال من أجله ، ولكنهم لم يحصلوا على أية زيادة فى الصلاحيات ، التى كان من المفهوم أنهم لم يكونوا على استعداد للقتال من أجلها • لأن العمال يقاتلون من أجل النقابة عندما تقول ما تريد أن تفعله ، فى صورة محددة ، بشأن مشاكل عمالية مباشرة ومحددة ، ولكنهم لا يقاتلون اذا طالبتهم بتقويتها أولا لكى تعمل فيما بعد • وهم سيقاتلون من أجل الحريات المدنية فى المصنع (وخارجه) عندما يعرفون لماذا تطلب هذه الحريات وكيف ستكون ، وليس قبل ذلك •

وقد دلت التجربة على أن ضمان الحريات المدنية فى مكان العمل لا يؤدى فى ذاته الى تحقيق أى قدر مهما كان تافها من سيطرة العمال وقوتهم • فضلا عن أنه ما دامت مثل الحريات صورية وتجريدية ، فانه من السهولة بمكان استخدامها فى محاولة ادماج النقابات فى النظام القائم ، بتحويلها الى أجهزة بيروقراطية وبذلك يتحقق تعاونها مع أصحاب الأعمال الذين يفرضون على العمال الوصاية • وهذا هو ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى السويد ، والى حد ما فى ألمانيا الغربية • فالمطالبة بالاعتراف بالنقابة والحريات المدنية داخل المشروع يظل مطلبا مجردا ولا يستطيع تجنيد العمال ما دام ليس مرتبطا عضويا بالمطالبة بسلطات محددة على علاقات العمل • ان الاعتراف بالنقابة والحريات المدنية فى مكان العمل ليس هدفا فى ذاته • وقيمته الوحيدة فى

المضمون (أى صلاحيات محددة للعمال) الذى يمكن تحقيقه بوساطته •

ويقتضى هذا المضمون سيطرة النقابات على كل جوانب علاقات العمل ، بحيث :

١ ـ تخضع مقتضيات العملية الانتاجية لحاجات العمال وتلحق بها •

٢ ـ يحد نطاق تحكم أصحاب الأعمال •

٣ ـ تنشأ مع القوة قوة مضادة حقيقية تستطيع الاعتراض على قرارات الادارة الرأسمالية وابطالها وابدالها بغيرها داخل الشركة وفى المجتمع •

وهذه الجوانب الثلاثة المتداخلة لمطلب سيطرة العمال فى الواقع أكثر تحديدا وفاعلية ، من زاوية القدرة على التجنيد والعمل ، من المطالبة بزيادة الأجور (التى لابد بالضرورة أن تكون جزءا منها) • لقد ترك مضمون علاقات العمل بأكمله لتحكم أصحاب الأعمال عمليا ، بسبب العملية الانتاجية ككل ، وجهل العمال بالقرارات الاقتصادية والفنية التى تحدد ظروف عملهم • ففى معظم الحالات تقتصر النقابات على المفاوضة حول الحد الأدنى لسعر قوة العمل ، وتترك صاحب العمل حرا فى استغلال قوة العمل بالطريقة والشروط التى تناسبه • وهو يستطيع أن يضيف مكافآت الى الحد الأدنى من المعدلات المتفق عليه ، بطريقة تحكمية تماما وبدون ارتباط بأى تعاقد بشأنها • وهكذا يمكن تحقيق زيادة فى الأجور الأساسية لا يكون لها أى اثر عملى ، أو يتم تحييد أثرها بزيادة كثافة العمل ، أو عن طريق زيادة معدل سرعة العمل أو تخفيض المكافآت ، أو بوضع آلات جديدة تزيد العمل صعوبة وتعقيدا دون أية زيادة مقابلة فى الدرجات أو الأجور ، او بتخفيض درجة العمال (سواء مع خفض أجرهم أم لا) بحيث يتعرضون للحط من مركزهم المهنى ولتوقف نمو ملكاتهم وفقدان الاستقلال فى العمل •

والمطالبة بزيادة عامة فى الأجور لا تؤدى ، فى هـذا الموقف ، الى علاج انحطاط ظروف العمال • فهى لاتؤدى الى استقطاع مقابل فى معدل الارباح والاستغلال ، بل انها لاتستطيع حتى أن تقيس مدى وقع زيادة الأجور على معدل الربح ، اذا كان لهـذه الزيادة أى وقع • وفوق كل شىء آخر ، لا تستطيع المطالبة برفع الأجور فى الصناعات الكبرى أن تغطى مواقف مختلفة مثل موقف العمال شبه المهرة الذين يحصلون على

أجر بين ٧ جنيه و ٢٠ جنيها اسبوعيا ، تبعا لما اذا كان العامل رجلا أو امرأة وللمكان الذى يعمل فيه ، وموقف العمال المهرة الذين يحصلون على أجر بين ١٢ و ٣٠ جنيها اسبوعيا ، وموقف الفنيين الذى يمكن أيضا أن تصل مرتباتهم الى ثلاثة امثالها بين بلد وبلد أو وظيفة وأخرى ٠

ان الفوارق الكبرى فى ظروف العمل والأجور داخل نفس الصناعة ولنفس العمل تحول دون تكتل الطبقة العاملة وراء مطالب عامة موحدة بحد أدنى لمعدل الأجر فى الساعة ٠ فالشعارات العامة الموحدة غير كافية وحدها ، فهى لاتستطيع توحيد وتجنيد الطبقة العاملة المنقسمة على نفسها الى اقصى حد ٠ وهى لاتستطيع اثارة هجوم ضد السلطات التحكمية لاصحاب الأعمال على الادارة الاقتصادية والفنية ، أو ضد الاختلاف فى نمو معدلات الانتاج والأجور والأرباح ٠

وهذا هو السبب فى أن الأولوية الأولى بالنسبة لحركة العمال اليوم هى وضع استراتيجية جديدة واهدافا جديدة **توحد بين المطالب الخاصة بالأجور والادارة وتقرير المصير توحيدا لا انفصام فيه** ٠ والوسيلة الوحيدة **لتجنيد وتوحيد** طبقة عاملة منقسمة **هى مهاجمة القوة الطبقية** التى يمارسها صاحب العمل والدولة ٠ والسبيل الوحيد الى مهاجمة هذه القوة الطبقية هو **الاستيلاء على قطاع رئيسى من سلطة** اصدار القرارات والادارة من **كل صاحب عمل** (بما فى ذلك الدولة) ٠

وبعبارة أكثر تحديدا ينبغى ألا تكون أهداف هذا الهجوم هى تعديل ظروف العمال وتكييفها **داخل اطار** سياسة ادارة مفروضة ومرحلة من النمو الفنى مفروضة ٠ فأية انتصارات من هذا النوع ، التى لاتمس سوى أهداف غير قابلة للتعميم ، ستكون تحت رحمة التقدم الفنى والانماط الجديدة من العمل ، ان مثل هذه الانتصارات سرعان ما تفقد جدواها ٠ وعلى العكس من ذلك ينبغى ان تطالب حركة العمال بصلاحية **دائمة** ، مدونة فى عقود ، لتحديد كل جانب من جوانب علاقات العمل ومعيار الدفع ٠ فيجب أن يكون كل تعديل فى عملية الانتاج موضع مفاوضة مع العمال ٠ وبذلك تستطيع حركة العمال أن تؤثر فى سياسة الادارة وتوجيهها فى الاتجاه المطلوب ٠ فمثلا :

يجب أن يكون فى وسع النقابة السيطرة على **خطط التدريب ومدارسه** وأن تتأكد من أن هذه الخطط لاتهدف الى تدريب آلات بشرية من انصاف الانسان الذين أوصدت آفاقهم **بعدم المعرفة** التى يرزخون تحت

وطأتها ـ بل تدرب عمالا مستقلين مهنيا تدريبا متعدد الجوانب وتؤهلهم للتقدم فى مهنتهم على الأقل بسرعة التقدم التكنولوجى ٠

ويجب أن يكون فى وسع النقابة السيطرة على **تنظيم العمل** والأسلوب الذى يتم به التعيين ٠ ويضمن ذلك أن تكون التغييرات فى الأعمال والتنظيم مما يؤدى الى تنمية قدرات العمال واستقلالهم المهنى ـ بدلا من تقييدهم أو الحط من شأنهم ٠ ويجب بصفة خاصة عدم تقييد العمال الشبان بوضعهم فى أعمال مجزأة تحط من شأنهم ٠

ويجب أن يكون للنقابة أيضا سلطة **فى تقسيم العمل** ، على مستوى المشروع والصناعة كلها ، على أساس تكنولوجية الانتاج وما يتوقع لها من نمو ٠ فلابد من أن يكون فى مقدورها أن تفرض على اصحاب الأعمال ، فى كل شركة ، مستوى العمالة والترتيبات التنظيمية الضرورية لارغامهم على تطبيق أفضل الأساليب الفنية الانتاجية وتقسيمات العمل وتنظيماته من وجهة نظر العمال ٠ فالتقدم الفنى يجب أن يتفق مع التقدم البشرى ٠

ويجب أن تكون النقابة قادرة على أن تحدد فى اتفاقات مواعيد وسرعات العمل ، ومعدلات العمل بالقطعة ، ومواصفات التعيين فى الأعمال المختلفة ٠٠ الخ ٠ وينطوى ذلك على مفاوضة مستمرة ومعرفة بالتغييرات الفنية وأثرها على ظروف العمل ، الى جانب القدرة على التأثير فيها ٠

وأخيرا يجب أن تطالب النقابة **بمكافأة انتاج جماعية** ٠ ولا تحدد هذه المكافأة على أساس الانتاجية الفردية أو الأرباح ، بل بمقدار الانتاج فى عدد محدد من الساعات ٠ وهذه المكافأة ، التى يجب ان **تضاف** الى الأجر الأساسى ـ الذى يجب المطالبة برفعه فى نفس الوقت ـ هى الخطوة الأولى من جانب العمال لتحديد كيفية توزيع دخل الشركة بين الأجور والاستثمارات واستهلاكات رأس المال ٠ والهدف من هذه المكافأة ذو ثلاث شعب :

١ ـ نزع المكافأة السنوية من مجال تحكم اصحاب الأعمال الذين يستخدمونها فى الوقت الحاضر كمنح أو « مكافآت ضد الاضراب » أو فيما تريده الادارة ٠ فهذه المكافآت ينبغى أن تكون جزءا من مفاوضات النقابات وتحدد على أساس موضوعى ٠

٢ ـ ربط المكافأة السنوية بالمعدل الحقيقى للعائد من العمل

الجماعي ، أي الزيادة المتوالية في الانتاج من عدد معين من ساعات العمل • وحق النقابات في التفاوض بشأن المكافآت لابد بالضرورة أن يكون مصحوبا بحق الحصول على كل المعلومات الخاصة بتنمية انتاجية المشروع وبمعدل الربح الحقيقي أو المحتمل ، وبالتالى بسياسة أصحاب العمل فى الادارة •

٣ ـ تستطيع النقابات على أساس هذه المعلومات أن تعارض معارضة فعالة فى أية زيادة فى معدل الاستغلال وأى توسع فى مجال مبادرة اصحاب الأعمال • فهى تستطيع أن تضمن **بصفة خاصة أن تكون نفقات العمالة نسبة ثابتة ، على الأقل ، من مجموع نفقات الانتاج أيا كانت حالة الانتاجية • وبهذه الطريقة تستطيع أن تحول دون أن يكون « تخفيض » قوة العمل عملية مربحة** ، وان يكون التوسع المبالغ فيه مفيدا • وتستطيع ان تحول دون اتباع أية سياسة تجارية خطأ (وبخاصة التى تؤدى الى فائض انتاج) أو سياسة اغراق ، على حساب العمال • وتستطيع ان تكيف مطالبها بأن تدخل فى اعتبارها **كل الميزات التى تجعلها زيادة الانتاجية فى متناول اصحاب الأعمال** • وفى النهاية سيكون فى وسع النقابة أن تتفاوض فى كل جانب من جوانب برنامج المشروع بأكمله : الاستثمارات والاحتياطى والأجور المباشرة وغير المباشرة وأوقات الفراغ والنفقات الاجتماعية ، بحيث تمارس السيطرة وسلطة الاعتراض على ادارة المشروع كله •

٣ ـ النزاع حول الادارة

ويمكن تعديل الأهداف العامة لهذا الصراع ومواءمتها لتناسب كل موقف محلى لأنها تتضمن أوسع نطاق من المطالب والمشاكل المحددة من وجهة نظر طبقة واحدة • فالصراع من أجل الاعتراف بالنقابة واستقلالها فى المشروع يتلاءم بصورة طبيعية مع هذه الاهداف ، لاكهدف نهائي ولكن كأداة لابد منها للقوة : الكفاح والسيطرة والحصول على حق الادارة الذاتية واتخاذ القرارات حيث يعانى العمال بصورة مباشرة من ظروفهم السيئة ويتعرضون لقوة رأس المال ولصراعهم مع المجتمع ، حيث يجب أن يدركوا الواقع الذى يسحقهم اذا أريد أن يكون لتغيير المجتمع ولفرض القوة السياسية للطبقة العامة أى معنى بالنسبة لهم ـ أى حيث يعملون •

ولن يؤدى هذا الصراع طبعا الى الغاء الأرباح بضربة واحدة ،

ولن يؤدى الى استيلاء الطبقة العاملة على القوة ، ولن يؤدى ، حتى اذا انتهى بالانتصار ، الى الغاء الرأسمالية . أنه لن يؤدى الا الى معارك جديدة وفرصة الحصول على انتصارات جديدة وجزئية . وفى كل مرحلة، وبخاصة فى البداية ، لابد أن ينتهى بحل وسط . وهو سيسير فى طريق ملىء بالكمائن . فسترغم النقابات على عقد اتفاقات مع أصحاب الأعمال ، ولن يستطيعوا نبذ سلطة أصحاب الأعمال كلها ، أو الاعتراض على الادارة الرأسمالية بأكملها . فعليهم أن يكونوا مستعدين « لأن تتسخ أيديهم » . وبكل حل وسط وكل اتفاق ينتهى اليه الصراع ، سيدعمون قوة اصحاب الأعمال .

وينبغى عدم اخفاء هذه الحقائق أو الحط من شأنها . فطريق الغمل الذى صورته ينطوى على أخطار حقيقية . فلماذا اذن هو أفضل من التكتيكات الحالية ؟ دعنا ننظر بامعان أكثر قليلا .

« يجب ألا نقبل نظاما للادارة قائما على الربح . يجب علينا أن نحمل الطبقة العاملة الى السلطة . ويجب ألا ندعم قوة أصحاب الأعمال » . ان جميع الاشتراكيين متفقون طبعا على ذلك . ولكن العمال يدعمون قوة أصحاب الأعمال كل يوم ، بالحضور الى العمل فى الموعد المحدد ، والخضوع لعمل لا صوت لهم فى تنظيمه ، وبالعودة آخر الاسبوع الى البيت بالأجر. فهم يقبلون نظام الربح فى نفس الوقت ، وبالنسبة لهم ليست قوة الطبقة العاملة سوى حلم . « انهم على الأقل لايلوثون أيديهم ــ أو ان النقابات التى تمثلهم لاتفعل ذلك ، ويبقون أحرارا للاعتراض على كل شىء **ككل** » . وهذا صحيح تماما . ولكن ادعاءاتهم واعتراضهم على النظام لايرقى الى أكثر من مستوى النوايا العامة والكلام . انها تجـــريدية ، ونقاؤها يؤدى الى عجزها . ان القـــدرة على مواجهـــة الواقع تنقصها. فهى تترك قوة رأس المال كاملة . انها بلا ايجابية . وينتهى بها الحال الى السقوط فى كل الفخاخ التى تدعى انها تتجنبها .

فمثلا ، لكى تتجنب النقابات التعاون الطبقى تجنح الى عدم الاهتمام بالاتفاقات التى تغطى مصنعا أو قطاعا صناعيا . والاتفاقات الجماعية تفقد فعاليتها بالتدريج أو يسمح لها بأن تصبح غير سارية المفعول لأن النقابات لا تجددها عند ما ينتهى أجلها . ولا توقع الاتفاقات بعد المعارك فى سبيل بعض المطالب المعينة لأن النقابات لاتريد الاعتراف بقوة صاحب المال . والمطالب لا تسجل كتابة لأن زعماء النقابات لايريدون التورط ، وبدلا من ذلك تنظم النقابة أعمالا جزئية للاعراب عن تذمر واحتجاج غامضين .

ثم تنتظر أصحاب الأعمال حتى يتقدموا بعرض • ولكن يجب ألا تكون هناك مفاوضات مع العدو ، وتحل الاستفهامات محل الاتفاقات • وتحتفظ النقابات بيديها نظيفتين • فما هي فائدة كل هذا ، شعور سهل بالاستقلال ، وبعبارة أخرى لا شيء مطلقا فيما يتصل بالانتصارات العملية على الادارة الرأسمالية • وماذا يفقد أصحاب الأعمال ؟ نفس الشيء تماما : لاشيء • فصاحب العمل أيضا يحتفظ باستقلاله فى ادارة المشروع بالطريقة التى يراها ، وبعبارة أخرى : يقيم ورشا أخرى عندما يريد **هو** ، ويحذف ويضيف ويستثمر طبقا لبرنامجه **هو** ، ويحدد جداول العمليات وينفذ البرامج ويقسم الأعمال •• الخ • على أساس المعيار الذى يجلب له أكبر قدر من الفائدة ـ بل أنه حتى يدفع أجور قوته العاملة **تبعا لميزانية موضوعة سبقا** • ويجب ألا نقع مطلقا فى خطأ حول هذا الأمر : ان خزائن المشروعات الكبرى الحديثة ليست زاخرة بأوراق النقد التى يجب على العمال ان يحاولوا استخلاصها من جشع صاحب العمل • انها تحتوى على برامج • وتتضمن هذه البرامج احتياطى أمن : فهى محسوبة بحيث لاتعرقل مطالب الأجور **المتوقعة** خطط الاستثمار واستهلاكات رأس المال (التى تحسب تنوعاتها على أساس العوامل الاقتصادية المتوقعة) او خطط الانتاج •

ان الاتجاه السائد فى الصناعة الحديثة لم يعد هو أكبر قدر من استغلال العمال بكل وسيلة ممكنة ، أسلوب العصا والوعود • ان الاتجاه السائد (الذى تمثل استثناءاته العديدة الماضى لا المستقبل) هو « ادماج » العمال فى النظام • فصاحب العمل الحديث يعلم ان العمل بالقطعة لا « يدر عائدا » ويعلم أكثر حتى من ذلك ان أهم شيء فى الشركات الكبرى ، حيث يعد رأس المال الثابت أهم من رأس المال الدائر ، هو الانتظام • وتحقيق ذلك يتنافى تماما مع تشجيع الناتج الفردى ، لأن نشاطه يعقبه خمول • فخمسة فى المائة من العمال الذين ينجزون ٢٠٠ او ٣٠٠ فى المائة من المعدل المحدد أقل فائدة من مصنع بأكمله يعمل باستمرار بمعدل متوسط ١٠٠ فى المائة ـ وهو متوسط مؤلف من ثلث العمال بمعدل ٨٠ فى المائة والثلث الثانى ١٠٠ فى المائة والثالث ١٢٠ فى المائة ، مثلا ، من متوسط الانتاج •

ولتحقيق هذا الانتظام يتنبأ صاحب العمل بالأشياء غير المتوقعة ـ وبخاصة المطالبات برفع الأجور • اما النقابات التى لا تريد «تلويث» يديها فانها لاتكاد تهتم به أصلا فى تكتيكها • فهذه التكتيكات تترك له

القوة التى يحتاجها ـ سلطة الادارة واصدار القرارات ، سلطة تحديد نفس الزيادات فى الأجور التى يرغم على منحها ، وحصرها داخل الحدود التى وضعها ٠

ومن ثم فان « ادماج » النقابة يحدث داخل نطاق نفس المطالبة برفع الأجور التى تتقدم بها والتنازلات التى تحصل عليها ٠ لأن هذه الأشياء محســـوبة فى برنامج المشروع ، وقد أدمجت مقـــدما فى خطة الادارة ولا تعارضها من أية ناحية عملية ٠ كما أن النقابة لا تستطيع الاعتراض المجدى على خطة اضافات بالاحتجاج عليها بعد اعلانها : فما تتحمله الشركة من تكاليف بسبب اضرابات الاحتجاج ستكون محسوبة كجزء من نفقات العملية ، ويتم الأمر ـ بعد الاحتجاج ـ كما توقعته الشركة ٠ ان النقابات لا تملك أية سيطرة على قرارات وبيانات سياسة صاحب العمل لأنهـا ترفضها أصلا ٠ وهذا الرفض فى ذاته أحد الأسس التى تعتمد عليهـــا سياسة الادارة ٠ والواقع أن سياسة الادارة تسيطر على الموقف تماما ٠ فأصحاب الأعمال يحتفظون بالمبادأة ٠ ويواجهون النقابات بمواقف جديدة باستمرار ـ اقتصادية وفنية وتنظيمية ـ تؤثر فى حياة العمال وعملهم ومستقبلهم وعلاقاتهم ، ويكشفون عن هذه المواقف طبقا لاستراتيجية موضوعة سبقا ولا يتركون للنقـابة سوى الاجابة « بنعم » أو « لا » ٠ ولكنها عندما تقول « لا » لا يكون للأمر أهمية ، وليس هنـــاك أى تقدم مرئى بعد كل هذه المعارك التى حاربها العمال ٠ فنفس النوع من المعارك يتكرر المرة تلو المرة ، ويعود العمال دائما الى النقطة التى بدأوا منها ٠

وبذلك يظل الصراع تجريديا ٠ فليست هناك رابطة تربط الكفاح اليومى بالأهداف النهائية (تقليل الاضطهاد والغاؤه ، والمفاوضة فى كل جوانب الأجور ، ضمان العمل والترقيات ، ارتفاع مستوى المعيشة تبعا للحاجات ، الغاء دكتاتورية الربح) ، فهناك من ناحية أهداف طويلة المدى ومن الناحية الأخرى كفاحات يومية ولا يكاد يكون بينهما ارتباط ٠

وعلى العكس من ذلك ، اذ أخذت النقابة البيانات المستخدمة فى وضع خطة سياسة الادارة ، واذا توقعت مسبقا قرارات صاحب العمل ، واذا تقدمت فى كل خطوة بالحل البديل من عندها ، واذا دخلت المعركة من أجل الأخذ بحلولها هى ، عندئذ تستطيع أن تنازع الادارة الرأسمالية بفاعلية أكثر بكثير من أى عدد من الخطب البليغة ٠ فالنقابة ستكون فى مركز يتيح لها السيطرة على النمو (الفنى والانتاجى والمهنى ٠٠ الخ) وتوجيهه نحو تحقيق قدر من الأهداف الاجتماعية والانسانية والاقتصادية

ويعنى ذلك ، مثلا ، أنه بدلا من القتال **ضد** أوامر الفصل وخطط اعادة التنظيم فى قطاع صناعى ، ينبغى أن نقاتل **من أجل** خطة محددة لاعادة التنظيم واعادة التقسيم واعادة العمالة تخضع فى كل جانب من جوانبها لرقابة دائمة من جانب النقابة • وبدلا من القتال ضد الآلات الجديدة وأنماط العمل الجديدة التى تفرضها هذه الآلات ، ينبغى أن نقاتل حول أنواع الآلات وطريقة اقامتها وأنماط العمل المتوقعة والتقسيمات التى تترتب عليها ، **قبل** أن يحدث التنظيم الجديد • وبدلا من القتال ضد زيادة الاستغلال ، ينبغى أن تقاتل من أجل اخضاع برامج الاستثمارات والاستهلاكات لسيطرتها وضمان تنفيذ ما يفيد العمال منها •

«ألاتكون النقابة ــ اذ تتصرف على هذا الوجه ــ قد قبلت نمطا من الادارة الرأسمالية ؟ » بمعنى ما : نعم ؟ ولكننى قلت من قبل أنها يجب أن تقبلها الى هذا الحد بدلا من التظاهر برفضها ، مع الخضوع لها فعلا • فليست النقطة هى الخضوع لها أم لا • فيجب قبولها **لكى يمكن تغييرها** ، لتغيير بياناتها الأساسية ، لكى تنازعها نقطة نقطة وخطوة خطوة ، لارغامها على السير فى الاتجاه الذى يريده العمال : وباختصار لتعريضها لأزمة وارغامها على تغيير أسسها • فبعد كل انتصار جزئى ، كل اعادة تقسيم أو اعادة تنظيم أو استثمار أو فصل تحول النقابة دون حدوثه أو تفرضه ، تتأكد قوة العمال ، ويرتفع وعيهم ، وتذوى حرية رأس المال وسيادته • وينكشف الضعف المتأصل فى النظام ــ التناقض بين منطق الربح وحاجات الناس ومطالبها •

هل هذا تعاون طبقى ؟ لا جدال فى أنه يكون كذلك اذا تولت النقابة مسئوليات الادارة ــ « الادارة المشتركة » • ويكون كذلك اذا نسيت النقابة أن هدفها ليس مجرد تحقيق بعض التحسينات بأى ثمن ، بل تحرير العمال وحقهم فى تحديد ظروفهم الخاصة • فاذا قبلت النقابة **الاشتراك** فى اصدار القرارات وضمان تطبيقها يكون ذلك تعاونا طبقيا • ان هذه المشاركة بالذات ، التى يدعو اليها أنصار « الادارة المشتركة » ، هى ما ينبغى رفضه بعنف فالأمر ليس العمل على وضع سياسة ادارة « أبوية » من نوع جديد بالاشتراك مع أصحاب الأعمال ، بل على معارضة سياسات أصحاب الأعمال بسياسات النقابة • ويعنى هذا القتال من أجل خطة للمصنع وخطة للصناعة والخطة الاقليمية ، التى توضع جميعها بعناية واتساق كامل ، والتى تثبت كلها التعارض المجسم بين ما هو مرغوب

فيه وممكن من ناحية ، وما هو واقعي ، من وجهة نظر المكسب المادى القصير المدى ، من ناحية أخرى .

ومن الجلى أن المعركة ستنتهى بالأخذ بحجة أحد الطرفين أو بحل وسط . وسيكون ذلك صدمة لغلاة اليساريين من النوع الذى ندد به لينين عندما أكد أن هناك حلولا وسطا جيدة وأخرى سيئة . وفى حالتنا هذه يكون الحل الوسط سيئا اذا هجرت النقابة خطتها وأهدافها واكتفت بحل متوسط . ولكن لماذا تسلم فى أى شىء ؟ فالاجراء الذى يضع حدا للمعركة يعنى ببساطة أنه لم يكن تحقيق كل المطلوب . وتلجأ النقابة الى الاتفاق عندما يكون أصحاب الأعمال قد مثلوا جزءا كبيرا من خطتها . فهى تمارس سيطرة على الطريقة التى تنفذ بها الخطة . ان المعركة تنتهى بنصر جزئى بعد كفاح مرير ، وبنصر « معنوى » هو فى ذاته كامل . لأنه فى أثناء الصراع يكون مستوى وعي العمال قد ارتفع ، ولما كانوا يعرفون انهم لم يحصلوا على كل حاجاتهم فانهم يكونون على استعداد لمعارك جديدة ، لقد ذاقوا طعم القوة . والاجراءات التى فرضوها على الادارة تعمل فى اتجاه ما شرعوا فى انجازه أصلا (برغم انهم لم يحصلوا بعد كل شىء) . وهم لم يتنازلوا عن هدفهم بالاتفاق ، بل على النقيض من ذلك ، لقد اقتربوا منه . ان النقابات لا تسلم أى جزء من استقلالها بالاتفاق على ترتيب ما (أكثر مما يحدث عندما تقبل ٨ فى المائة زيادة بعد أن طلبت ١٢ فى المائة) . فهى لا تضمن خطة صاحب العمل ، بل العكس انها ترغم أصحاب الأعمال على ضمان تنفيذ جزء جوهرى من خطة النقابة وتحت رقابتها .

وتدفع هذه الاستراتيجية النقابة الى المطالبة بالتفاوض حول كل جانب من جوانب علاقات العمل لكى تحد من استقلال صاحب العمل فى الادارة ، وبالتالى من قوة أصحاب الأعمال والدولة . ولا ينطوى ذلك على تقنين سلطة النقابة ووضع حدود لها ، بل على بناء قوة مضادة ايجابية وعدائية لا تؤدى الى أى مساس باستقلال النقابات . ومتى تم بناء هذه القوة صارت المعارضة فى قرارات أصحاب الأعمال دائمة ومستمرة . فستجعل فى وسع النقابة أن تتوقع مقدما هذه القرارات لتغييرها قبل اتخاذها . وبذلك يتحول العمال من الدفاع الى الهجوم . وسترفع مستوى وعيهم وقدرتهم . وتزيد معرفتهم بالعملية الانتاجية . وستجعلهم يحددون أهدافهم بدقة ـ أهداف توضع طبقا لتصور برنامج استراتيجى يستخدمونه فى منازعة الخطط الرأسمالية على كل مستوى ، مستوى

المصنع والصناعة والمنطقة والاقتصاد القومى ذاته • وستوجه المطالب الجزئية المحلية نحو خطة شاملة متناسقة تكون بمثابة رد على الرأسمالية الجديدة أو « بديل » لها ــ وتصير بدورها أداة فى توضيح المطالب المحلية وتحديدها • وستشجع وتحفز الى التقدم المستمر فى الصراع من أجل أهداف أكثر نموا •

وهكذا فان المطالبة « بسيطرة العمال » أبعد ما تكون عن تنمية التعصب المحلى والفئوى أو « وطنية » المصنع ، اذ أنها تنطوى على قدرة الهجوم وتجنيد العمال • ولن تجىء فرصتها ، ومعناها ، الا من مطالب محلية تصاغ داخل اطار بديل شامل لنموذج النمو الرأسمالى • ولابد أن تكون لها هذه الرؤيا الشاملة ، اذ بدونها لن يتوفر لها الصعيد السياسى المقابل (الصعيد الذى تتخذ عليه القرارات الكبرى فى التنمية القومية والسياسة الاقتصادية) ــ تماما كما يتطلب العمل السياسى وجود جماهير مجندة تحدوها روح الصراع ، لا من أجل التقدم فحسب ، بل كذلك ــ وقبل كل شىء آخر ــ **كقوة مضادة** شعبية تستطيع أن تواجه ، بطريقة لا مركزية ومبادأة لا بيروقراطية من نوع خاص بها ، القوى المعرقلة التى تمارسها مراكز اتخاذ القرارات الخاصة والعامة •

وهكذا فانه من الطبيعى جدا أن يؤدى مطلب العمال بسلطة تقرير المصير والادارة الى اعادة النظر فى أولويات وأهداف النموذج الرأسمالى للاقتصاد والمجتمع •

غاية العمل

فى مناقشة مضمون علاقات العمل كنا طول الوقت نتناول ضمنا الطابع الخاص الذى تضفيه الرأسمالية على القوة العاملة • والفكرة التى يدور حولها الموضوع هى فكرة **معنى العمل** ، أو بعبارة أدق غاية العمل • وقد لاحظنا أن هناك تناقضا **نظاميا** بين الجوهر الايجابى الخلاق للعمل ومفهوم السلعة السلبية الذى يضفيه عليه أصحاب الأعمال ، الذين يتحكمون ، بسيطرتهم على ظروف عملية الانتاج وعلاقاتها وترتيبها ، فى الحياة المهنية للعامل بصورة استبدادية • ويسير هذا التناقض ، الذى يمثل بالنسبة للعامل اضطهادا، جنبا الى جنب مع تناقض آخر فى الجوهر • فمن ناحية ان الغاية **الأصيلة** للعمل من وجهة نظر العامل هى أن ينتج ، بسيطرته على المادة ، ثروة ذات قيمة للناس ــ وعن هذا الطريق يتكون الانسان

كمنتج • ومن ناحية أخرى ، أن الغاية **الأصيلة** للعمل من وجهة نظر رأس المال هي خلق فائض قيمة بانتاج أى شيء ، بصرف النظر عن نوعه حيث أن قيمة استخدام الناتج تأتى تالية فى الأهمية لاعتبارات الربح • وفى نفس الوقت تكوين عمال يخضعون لاستغلال قوة عملهم بوصفهم « كما » غريبا ومعاديا ــ انتاج عمال محكوم عليهم « بالاقصاء » • وبايجاز ، ليس للعمل بالنسبة للعامل معنى **سوى باعتباره أداة لانتاج عالم يعيش فيه الناس** ، وبالنسبة لرأس المال ليس له معنى **سوى باعتباره أداة لانتاج الربح** بصرف النظر عن المنفعة البشرية للمنتجات التى يتكون الربح بوساطتها. ومن ثم فان حالة العامل تثير الضغينة ، لا بسبب الاضطهاد المباشر الذى يعانيه فى العمل فحسب ، ولكن أيضا بسبب الأهداف التى يضفيها الاستغلال الرأسمالى على العمل ، وما يترتب على ذلك من أفكار أى معنى لميدان الانتاج ككل • وكل عامل يحس بهذا الاقصاء عن وعى بدرجة تزيد أو تنقص فى صورة تناقض بين شعوره بالفخر والحب لعمل جيد يقوم به ، والشعور بالاخفاق والخجل واليأس لارغامه على القيام بعمل لأسباب (للتراكم الرأسمالى) ومنتجات كثيرا ما لا تكون جديرة بالعمل والجهد الذى ينفق فيها • فهو يعلم أن عمله قد فشل فى اشباع حاجات حقيقية أو أولويات جوهرية ، أى أنه لا يتفق مع المصلحة العامة للمجتمع •

١ ــ بعض البدائل المحددة •

ان الصراع ضد الاستغلال لا يكتسب معناه الكامل الا عندما يكون صراعا ضد النتائج الاجتماعية للاستغلال : خطة الأولويات الخطأ ، والتلف والنقص اللذين تفرضهما الرأسمالية مجتمعين على المجتمع بوصفهما نموذجها الخاص من « فيض المستهلك » • فالصراع ضد استغلال العمل هو بالضرورة أيضا صراع ضد **الأهداف التى يستغل العمل من أجلها •**

والفصل بين هذين الجانبين أصعب من أى وقت مضى ، اذا أريد للحركة العاملة أن تحافظ على استقلالها اليوم • وليست هناك سوى خاتمة منطقية وحيدة لسياسة أى تنظيم للطبقة العاملة يحاول ، محتجا بأنه لا سياسى ، تقييد كفاح عماله بدائرة مطالبه كمستهلك وحدها اعتقادا منه بأن من هذه المطالب يتألف الصراع ضد الاستغلال • فهى ستضطر الى قبول المقترحات التى تعرضها الدولة الرأسمالية بقصد ادماج النقابات فى النظام القائم قبولا حسنا ، أو على الأقل عدم مقاومتها من ناحية المبدأ • وتتضمن هذه المقترحات خططا طويلة المدى للحد من معدل

الأرباح وتتجه بمستوى الأجور على هدى زيادة الدخل القومى ـ وهى مقترحات لا تثير اعتراضا على المعدل الشامل للتراكم الرأسمالى ، ولا على دافع الربح، ولا على السيطرة السياسية والاقتصادية للقلة الثرية ، ولا على التحيزات والأولويات التى يفرضها السعى وراء الربح على النشاط الاقتصادى ككل .

فضلا عن أن القتال ضد الاستغلال باسم مطالب المستهلك ، دون الاعتراض على السبب الفعلى للاستغلال (أى التراكم) ونمط ونوع الاستهلاك الذى يقدمه المجتمع الرأسمالى المتقدم ، يؤدى ببساطة الى تجنيد الطبقة العاملة فى وضع ينطوى على احترام قيم هذا المجتمع ومثله العليا واتجاهاته الأساسية . فالنظام فى الواقع يقوى مع كل انتصار جزئى تحصل عليه النقابات . فباستخدام الشعار الكلاسيكى « الرخاء للجميع » تضاف هذه المكاسب فى الأجور والاجازات وقوة الانفاق الشخصى الى حساب الحكومة أو القلة المتحكمة التى منحتها ، ويبطل أثرها عن طريق الصناعات الاستهلاكية التى سرعان ما تحول هذه المكاسب نفسها الى مصادر للربح الاضافى ـ مع زيادة فى الأسعار أو بغير زيادة . فما دامت مثل هذه المطالب الاقتصادية كمية بحتة وليست نوعية ، فانها لا تؤثر بالمرة فى النظام ولا تكاد حتى أن تسهم فى تقوية الوعى الطبقى ورفعه .

وقبل الأستطراد فى بيان كيف يمكن جعل العمال يدركون ادراكا محسوسا أهداف اعادة توجيه الاستهلاك والانتاج وتغييرهما ، يمكن تصوير عدم كفاية المطالب الكمية ببعض الأمثلة . لقد سعت الطبقة العاملة الأمريكية (بالتعاون مع أصحاب الأعمال فى كثير من الحالات ، ومع قدر كبير جدا من النداءات العسكرية والحماسية) للابقاء على صناعات الأسلحة التى تنتج طائرات وقنابل ودبابات لم تعد منها فائدة ويجب وضع حد لها . ويمكن لهذه الأفكار العمياء عن كيفية ضمان الدفاع الجماعى عن العمل ، أن تتعايش بسهولة جدا طبعا مع تمردات فردية يقوم بها العمال ضد تفاهة العمل الذى يقومون به . ويمكن أن تصل هذه التمردات ، فى مصنع للسيارات الامريكية ، الى حد التخريب الاجرامى لعملية صنع السيارات التى يمكن أن يرى العامل فى انتاجها بما ينطوى عليه من عدم فائدة اجتماعية وسخف فردى تجسيدا كريها لما يعانيه من اضطهاد فى عمله . وهناك مثل آخر من نفس النوع ، أقل تطرفا ولكنه أكثر تعقيدا ، فى الاصرار العنيف من جانب معدنى الفحم فى قتالهم للحيلولة دون اغلاق

بعض المناجم ، حتى عندما كانت هذه المناجم تدار فى ظروف أقل من العادية انسانيا واقتصاديا • وهم كأفراد يعرفون ، ويعترفون ، بأنه حتى اذا كان الفحم الذى ينتجونه أرخص وأفضل فان عملهم ، فى الظروف التى يعملون فيها ، يظل بشعا • وواضح من مثل هذه الأمثله على الكفاح الدفاعى البحت أن صراعات العمال التلقائية لا تفشل فى احراز أى تقدم فحسب ، بل انها تتوقف فعلا وتنتهى اذا لم تزود بأبعاد سياسية • ويجب أن تكون هذه الأبعاد بحيث تستقطب مطالبهم المباشرة حول رؤيا استراتيجية شاملة للعلاقات الطبقية بربط هذه المطالب بأهداف التغيير الاجتماعى الأوسع نطاقا والأبعد مدى • ان الصراع من أجل « بديل » لسياسات الرأسمالية المتقدمة وأولوياتها ينطوى على اعادة صياغة المطالب سعيا وراء حلول مختلفة نوعيا • ويفرض الصراع على الطبقة العاملة بصورة فعالة بوساطة مشاكل مثل « الاغلاق » و « توفير » العمل والتغيير فى وضع المصنع وفتح مصانع جديدة واعادة التدريب • وستزيد هذه المشاكل باستمرار تحت دفع المنافسة بين القلات المتحكمة والمعدل المتزايد للتطور الكتنولوجى • فمع عدم وجود بعد سياسى ، ستجد الطبقة العاملة من الصعوبة بمكان كبير أن تفعل أكثر من القيام بحرب دفاعية يائسة •

والواقع أن الاغلاق وتحديد مكان المصنع الجديد واعادة التدريب ، يتيح للحركة العمالية فرصة كبرى لتأكيد دورها فى زعامة المجتمع • فعندما تنطوى قرارات الرأسمالية الجديدة على مشاكل خطيرة للطبقة العاملة ، أو بالأحرى لسكان مناطق وأقاليم بأكملها ، يجب على الطبقة العاملة أن تنتهز الفرصة لاثبات أن أفضل حل على أسس انسانية ــ وكذلك على أسس التوازن الاقتصادى والتنمية الاقليمية ــ يتطلب قرارات ضد المنطق الرأسمالى • ويجب أن تطالب « باصلاحات فى الأساس » تغير العلاقة بين القوى • وتخلق توزيعا جديدا للصلاحيات ومجالات النفوذ ، مع مراكز جديدة لعملية اتخاذ القرارات الديمقراطية • وتتيح لنا الحركة العمالية الايطالية أمثلة فريدة من هذا النمط من المطالب النوعية ، التى تقدم بديلا لسياسات نمو الرأسمالية الجديدة • وقد حازت بعض هذه الأمثلة شهرة واسعة فى القارة • تقرر الغاء مصنع آلات كبير فى ريجيواميليا بمقتضى « مشروع مارشال » ، وعندئذ احتل الموظفون كلهم ــ العمال والموظفون الفنيون ــ وطردوا الادارة ونظموا انتاج الجرارات بأنفسهم مستخدمين خططا كانت قد نبذت • ومرت عدة شهور قبل ظهور أول الانتاج وفى هذه الأثناء استمر المصنع قائما بأموال جمعها الفلاحون وأهل المدينة • ومع الوقت أيدت الحكومة رسميا المشروع ، بعد ضغط من

أحزاب الطبقة العاملة • واستمر ينتج جرارات فترة من الزمن قبل التحول الى منتجات أخرى • ومازال قائما •

ومثال آخر مصانع الصلب والحديد على الساحل الايطالى • فقد قام « الكونفدرال الشيوعي الاشتراكي المشترك للعمل » بحملة لمدة طويلة على المستوى المحلى والاقليمى من أجل بناء هذه المصانع بوساطة الدولة ، وحدثت اضرابات ومظاهرات كبرى تأييدا لهذا المطلب • وبمساعدة أحزاب الطبقة العاملة على الصعيد القومى نجحت الحملة فى انشاء مندمجة عامة لتمويل بعض المصانع ، التى كانت الحكومة قد رفضتها من قبل على أساس أنها غير اقتصادية • وقد أثير الصراع من أجل صناعات الصلب والحديد الساحلية على أساس برنامج مدروس تماما ومعد بتفاصيله • وكانت الطريقة التى نفذت بها الدولة فى نهاية الأمر الخطة تنطوى على تراجع بالنسبة لهذا البرنامج •

ولا تنتهى أى من هذه المعارك قط بانتصار كامل للحركة العمالية • ولكن مجرد حقيقة أنه حدث صراع وتحققت بعض الانتصارات الجزئية ، التى كثيرا ما تكون ثمينة فى ذاتها ، جعل فى حيز الامكان رفع الصراع الطبقى الى مستوى أعلى وأكثر درامية • فالصراع سمح للحركة بأن تعرض وتثبت امكانية بديل لتوسع الرأسمالية الجديدة ، وجعلت الجماهير التى اشتركت فى المعركة أكثر وعيا بقوتها وبعدم صلاحية الرأسمالية وضعفها ، انها جعلتهم يدركون ضرورة تخطى الرأسمالية فى اتجاه ينبثق مباشرة من صراعاتهم اليومية •

ان الصراع من أجل الاصلاحات فى الأساس ـ أى من أجل المكاسب الدائمة فى التقدم نحو ديمقراطية اشتراكية ـ ضرورى اذا أريد تنمية الكفاح الذى يستطيع رفع الغطاء عن تناقضات الرأسمالية الجديدة وديناميكيتها **وفرض أزمة عليها** • ويتطلب ذلك صياغة أهداف متوسطة ، مستخلصة من مطالب مباشرة ، تلقى الأضواء على امكان قيام بديل للنظام القائم ، وعلى ضرورة هذا البديل وتفوقه • وعن طريق هذا الصراع يمكن أن تظهر من داخل حركة الرأسمالية امكانيات لاستباق ما قد ينطوى عليه النظام من اضطهاد مقبل • وبذلك تبدو الأوضاع الحالية أكثر قسوة وتناقضاتها ونقصها أكثر وضوحا • ومن الجلى أن هذا الصراع لا يمكن حصره فى معركة سياسية وأيديولوجية مباشرة • لأن الحقيقة هى أن مثل هذه المعارك السياسية والايديولوجية لا تأثير لها الا اذا كانت أهدافها ، بدلا من أن تبدو مجرد رؤيا للمستقبل البعيد بدرجة تزيد أو تنقص ، موجهة نحو

حملات جماهيرية لتعمل على توسيع نطاق الأغراض المحددة لهذه الحملات ·
وبعبارة أخرى ، ان البديل السياسى للنظام القائم لابد أن يبدو على كل مستوى **كامكانية ايجابية** مجسدة يمكن تحقيقها عن طريق ضغط الجماهير العريضة للشعب :

على مستوى المصنع يبدو فى صورة صراع من أجل سيطرة العمال على التنظيم وعلاقات العمل ·

وعلى مستوى الشركة ، فى صورة صراع من أجل قوة مضادة للطبقة العاملة تستطيع أن تؤثر فى معدل الربح وحجم الاستثمار وتوجيهه ، ومستوى النمو التكنولوجى ونوعه ·

وعلى المستوى الصناعى ، فى صورة صراع ضد المغالاة فى الاستثمار الذى كثيرا ما يؤدى الى أزمات ، أو على العكس ضد فشل الرأسمالية المتقدمة فى القيام بالتنمية الاجتماعية الضرورية ـ وكل منها يتطلب برنامجا يحدد خطوط توجيه الانتاج ، على أساس كميته ونوعه وطبيعته ·

وعلى مستوى المدينة ، فى صورة صراع ضد سيطرة القلات المتحكمة فى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى المدينة : وسائل الانتقال العامة ، والأرض والمبانى ، والحكم المحلى ، ووسائل الترفيه ·· الخ ·

وعلى مستوى الاقليم ، فى صورة صراع من أجل التنمية الصناعية الجديدة الضرورية لحياة الاقليم وصحته الاقتصادية ، ولامتصاص البطالة والبطالة المقنعة ، ولخلق عمل للعمال فى الصناعات المتدهورة أو التى لم يعد منها جدوى ويجب اغلاقها · ويجب أن يقوم بهذا الصراع النقابات وأحزاب الطبقة العاملة فى اتساق ، ويجب أن يهدف الى خلق مراكز اقليمية لاتخاذ القرارات فى استقلال عن كل من القلة المتحكمة والاتجاهات المركزية للدولة ·

وعلى مستوى الخطة القومية ، أى على مستوى المجتمع ككل ، فى صورة وضع الخطوط الرئيسية لخطة بديلة تصحح الاتجاه الذى تضفيه الرأسمالية الجديدة على الاقتصاد · ويجب أن تقرر مثل هذه الخطة أولويات حقيقية تتفق مع الحاجات الاجتماعية ، وتقيم أهدافا تنطوى على زيادة الثروة البشرية للأمة ـ فى التربية والبحث العلمى والصحة والخدمات العامة والحياة المدنية ـ ومواردها المادية ـ فى استخدام الارض والتنمية الاقليمية ـ فى مواجهة أهداف « المجتمع المستهلك » والتراكم الخاص ·

٢ ـ العوز فى وسط الفيض

ان مما لا جدال فيه مطلقا أن التخلف الاجتماعى والثقافى والاقليمى ، والنمو السريع للصناعات التى تنتج سلع « الفيض » الاستهلاكية الفردية، وجهان لعملة واحدة • ولا جدال كذلك فى أن الخدمات الاجتماعية والعامة ، والتعليم ، والتنمية الاقليمية والريفية ، مهملة عموما بصورة مخجلة ، فى حين أن صناعات السلع الاستهلاكية تتمتع برخاء لا مثيل له • ولكن السبب فى ذلك لايرجع الى أن الأولى تخضع للملكية العامة والثانية للملكية الخاصة • بل على العكس ، ان السبب فى ذلك ناجم عن أن الرأسمالية الجديدة تجعل للثانية الدور الرئيسى فى التنمية الاقتصادية • فالتراكم الخاص يحول القسم الأكبر من فائض القيمة الى الاستثمارات التى تدر أكبر عائد على المدى القصير ، وتكون النتيجة أن القسم من الفائض الذى يمكن تخصيصه للاستثمار الاجتماعى ليس كافيا •

بالاضافة الى أن دولة الرأسمالية الجديدة تخضع استثماراتهـــا الخاصة ، وهى غير كافية أصلا ، لمصالح القلات المتحكمة • ويتم ذلك بعدة طرق : بتقديم قروض للقلات المتحكمة للتوســـع • وبخلق بناء تحتى للتنمية المالية ، وبالمساعدة فى ايجاد أسواق للناتج غير المنظم (سياسات مالية وعسكرية وميزانية) • وفى كل مناسبة تستخدم الدولة الأرصدة العامة لتغطية **النفقات الاجتماعية للتراكم الخاص** المتمثلة فى احتقان المدن وفى النقل والتدريب المهنى والصحة العامة • وعندما تنقصها الأموال تختصر تلك الاستثمارات العامة بالذات فى الميادين الثقافية والاجتماعية والصناعية التى يمكن ، بمالها من استقلال نسبى أن تعارض سير النمو الرأسمالى •

ومن ثم فان حل مشاكل الأساس فى مجتمعنا لا يمكن أن يوجد فى خلق تنظيمات عامة أخرى : بل انه لا يوجد الا فى توسيع السيطرة العامة على المراكز الرئيسية لاتخاذ القرارات ومراكز التراكم الخاص ، بهدف تشريك وظيفة الاستثمار والتراكم • ولهذا السبب عندما تطلب الدولة الى العمال قبول تحديد فى الأجور كجزء من اتفاق للمحـــافظة على « التوازن بين الاستهلاك والاستثمار » يكون الرد المباشر :

١ ــ ليس هناك ضمان ، فى ظل الظروف الحاضرة ، ان التوفير فى الاستهلاك سيؤدى الى ارتفاع الاستثمار • بل على العكس ، قد يكون تحديد الاجور عاملا فى زيادة قوة أصحاب الأعمال ويضمن للقلات المتحكمة

أرباحا أخرى ومزايا زيادة الانتاجية ، ويثبط البحث العلمي والتكنولوجي .

٢ ـ وحتى اذا افترضنا أن الزيادة في الأرباح استثمرت بصورة فعالة ، فليس هناك ما يضمن أن يكون هذا الاستثمار في المجالات والمنتجات والخدمات الضرورية اجتماعيا أكثر من غيرها .

٣ ـ ومن الممكن زيادة مستوى استهلاك العمال (الشخصي والجماعي) **في نفس الوقت مع** مستوى الاستثمار المفيد اجتماعيا ، بشرط أن يتغير مضمون الاستهلاك والاستثمار وتركيبهما : بتحريم الاستهلاك والاستثمار في الترف والقضاء على مصادر الدخل الطفيلية والمضاربات (وبخاصة في التجارة والأرض) . ويعني ذلك التخلص من كل أنواع العادم عن طريق تشريك الاستثمار . وما دامت الدولة لم تستول على مراكز القوة الاقتصادية الحقيقية ، وما دام العمال المنظمون غير قادرين على توجيه التنمية الاقتصادية نحو أكثر الحاجات الحاحا ، ومادامت الدولة تلعب دورا خاضعا لدور القلات المتحكمة ، لتضمن لها أرباحا لا مخاطرة فيها وتسمح بضياع الناتج الاجتماعي في أغراض غير ضرورية ، بل وحتى غير اقتصادية ـ ما دامت هذه الظروف قائمة ، فانه من حق النقابات ، بل من واجبها ، أن ترفض كلية أي « تحديد للأجور » وأية مشاركة في الادارة الاقتصادية ، لأن آثارهما لن تكون الا دوام الاستغلال الرأسمالي للعمل واستيلائه على فائض القيمة واساءة استخدامه . ففي الأوضاع الحالية تمارس القلات المتحكمة نفوذا قويا ، صريحا بدرجة تزيد أو تنقص ، على كل مجالات المجتمع . ولا يرجع ذلك ببساطة الى أنها تستطيع ، في حدود معينة ، أن تفرض كلا من أسعار بيع منتجاتها وأسعار شراء السلع والخدمات التي تحتاجها . ان هذا القطاع يستطيع أن يفرض على المجتمع أيضا نموذجه الخاص في الانتاج والاستهلاك ، ويؤثر في أذواق « المستهلكين » ويقنعهم بشراء المنتجات التي تحقق له أكبر قدر من الربح .

والنتيجة سلسلة كاملة من التشويهات وعدم التكافؤ تشترك فيها جميع اقتصاديات الرأسمالية الجديدة : « بؤس عام وسط فيض خاص » على حد قول جالبرايت . « المدينة » الكبيرة التي تتكلف أموالا طائلة ، مقابل ما يسمى بالمناطق « الخارجية » التي يكاد يصل تدهورها الى الاقفرار من السكان ، الأزقة القذرة الى جانب التليفزيون والسيارات الخاصة ، المناطق الريفية المتخلفة الى جانب الأوتوسترادات ، مبان غير صحية

لا تدخلها الشمس ولا الهواء تقوم فى وسطها قصور شاهقة للأعمال التجارية .. الخ .

وليست سيطرة الرأسمالية الجديدة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية مباشرة طبعا ، فهى تعمل عن طريق عدة أساليب ، وتظهر أساسا **فى الأولويات** التى تؤكدها واخضاع الحاجات البشرية الحية وتكييفها لمطالب رأس المال الجامد . ويحاول بعض المنظرين البورجوازيين انكار هذا الاخضاع ، مشيرين الى الاستقلال الحقيقى الذى تتمتع به الدولة ، أو بعض الهيئات الاندماجية مثل الجامعة . وصحيح أنه يكون من المبالغة فى تبسيط الأمور التحدث عن « معاقل » فى مثل هذه الحالات . والواقع أن الدولة تلعب دور الوسيط المستنير بين القلات المتحكمة بمصالحها الفجة ومصالح المجتمع ، وقد تتضمن وظيفة الوسيط هذه مبادرات تبدو كأنها ضد المصالح المباشرة للرأسمالية الجديدة . ففى المدى القصير تكون مصلحة رأس المال فى تقييد الاستثمار العام فى التعليم والصحة والتسهيلات العامة الثقافية والرياضية الى أقل قدر ممكن ـ لأن هذه الاستثمارات تحول الى الخدمات الاجتماعية ، التى لا ينتظر منها ربح ولا تراكم ، مواردا كان يمكن استخدامها فى زيادة الأرباح والقوة الشرائية . فصور الانفاق الاجتماعى التى تمولها الدولة ليست فقط عاملا حقيقيا أو محتملا فى استنزاف فائض القيمة ، بل انها أيضا تحول دون وصول جزء من القوة الشرائية الفردية الى أيدى المشروعات الخاصة . وهى فى الحقيقة تكاد تخلق دورة نقدية مقفلة لا تخضع لقوانين السوق والربح الرأسمالى ، قطاع هو فى الواقع معاد لاقتصاد الربح .

ومن ثم فان هناك توترا دائما حتى بين الدولة الرأسمالية ـ فى دورها كمستثمر عام فى القطاعات التى تمس المصلحة العامة والتى لا تنتج ولا تدر ربحا ـ ورأس المال الخاص . بيد أن ما تتميز به الرأسمالية الجديدة بوضوح عن الرأسمالية التقليدية هو أن الأولى تعترف بضرورة دور الدولة كوسيط ، ولا تعمل على تقييد المبادرة العامة ، بل على توجيهها ، وحتى تنميتها ، فى خدمة مصالح التراكم الخاص . لأنه من مصلحة الرأسمالية الجديدة أن يكون النظام محتملا من الناحية الاجتماعية عن طريق اعادة توزيع الدخل ، وأن تعمل الخدمات الصحية العامة على اطالة حياة القوة العاملة المفيدة ، وأن يهتم التعليم العام بالمؤهلات المطلوبة فى العمال المهرة مستقبلا ، وأن تقوم وسائل المواصلات العامة داخل المدن ، التى يمولها السكان فى مجموعهم ، بتوصيل حمولاتها البشرية الى المصانع

فى حالة جيدة ، وأن تجد الصناعة حاجاتها بنفقة قليلة ، على حساب الميزانية العامة ، بتأميم القوى الكهربائية والمواد الأساسية • وبايجاز ، آن التنمية العامة تلقى ترحيبا ، بشرط أن تظل مقتصرة **على التمويل العام لموارد توسع وتراكم الرأسمالية الجديدة فى المستقبل** ؟ أى بشرط أن تظل خاضعة للمشروع الخاص ، الذى يجب أن تترك له مسئولية تحديد الاتجاه الرئيسى للاقتصاد •

وهذا يعنى ببساطة جدا أن اشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية ليس غاية فى ذاته ، بل ينظر اليه من زاوية نفعيـة فقط ، أنه يعنى أن النمو الكامل لجميع الملكات البشرية (عن طريق التربيـة والبحث والاتصالات والثقافة) ليست له أولوية أكثر مما لتخطيط المدن والأراضى • فمثل هذه الأنشطة لا يمكن أن تنمو الا فى حدود ما تكمل المشروع الخاص ، أو فى حدود عدم التعارض مع مصالحه على الأقل ، وحتى لا تثير فى الناس الرغبة فى تغيير النظام • وصحيح أن الحياة فى الجامعة حرة ، ويسـتطيع حتى الشيوعيين أن يدرسوا فيها • ولكن مجتمع الرأسمالية الجديد لابد ، فى نهاية المطاف ، أن يكون قادرا على تحمل مبالغات الفلاسفة • ولكن وسائل الاعلام تسيطر عليها أما دولة « أبوية » أو يسيطر عليها القائمون على توزيع عوائد الاعلام • فالثقافة تخضع لخدمة مصالح عالم الأعمال ، ويخضع النشر لقوانين السوق وما يترتب على ذلك من رقابة مقدما •

فالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ليست موجهـة كأولوية نحو نمو الانسان واشباع حاجاته الاجتماعية ، بل **أولا وقبل كل شىء** نحو انتاج تلك الأشياء التى يمكن أن تباع بأكبر قدر من الربح ، بصرف النظر عن فائدتها أو عدم فائدتها • فالعمل الخلاق تخمده اعتبارات الربح المالى أو الاستقرار الاجتماعى • وفى نفس الوقت تضيع ملايين ساعات العمل هباء ، فى عملية المنافسة فى الرأسمالية الجديدة ، على تعديلات ـ كثيرا ما تكون طفيفة ولكنها دائما كثيرة التكلفة ـ فى السلع الاسـتهلاكية ، تعديلات لا تهدف الى أى زيادة فى قيمة السلعة جماليا ، أو فى الفـائدة منها •

ذلك لأن عملية الانتاج فى ذاتها اجتماعية ، وتؤثر نتائجها فى كل جوانب الحياة : علاقات العمل ، الترفيه ، التربية ، والاستهلاك الجماهيرى ، وحياة المدن •• الخ • ولا يخفف من عبء هذه النتائج مشروع أو خطـة بهدف صبغ هذه العملية بالطابع الانسانى وتزويدها بالمعنى، وفرض أهداف اجتماعية عليها • فبدلا من أن يسيطر المجتمع الانسانى على هذه العمليات

الاجتماعية ، تسيطر هى عليه ، وهى تبدو نتاجا جانبيا « عارضا » للقرارات الخاصة ، وتتكاثر فى فوضى • وبدلا من أن يكون الانتاج فى خدمة المجتمع يوضع المجتمع فى خدمة الانتاج الرأسمالى ــ وهو نوع من الانتاج متفوق فى تقديم أســـاليب جديدة فى تعاقب لا نهاية له لهرب **الفرد** من واقع اجتماعى لا يحتمل • ويترتب على الدعاية الواسعة **لأساليب الهرب الفردى** هذه ــ السيارة والاسكان الشخصى والرحلات ومتع الفراغ السلبية ــ فورا « عملية اجتماعية » جديدة تتسم بالفوضى ، تصحبها ألوان جديدة من الحرمان والاقصاء والمطالب المتضاربة •

ان المجتمع الرأسمالى الناضج لا يزال ، **كمجتمع** ، بدائى بأعمق معنى لأنه لا يهدف الى مدنية تقوم على الوجود الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، ولا الى ثقافة للفرد بوصفه كائنااجتماعيا ، بل الى مدنية المستهلكين الأفراد فقط • وفى نفس الوقت ينتج الطابع المتجـانس المنمط للاســـتهلاك الشخصى ، ذلك الطابع الذى تشجعه « الزمرات المتحكمة » ، ذلك النوع المعين من الأشخاص الذين تبدو لهم طبيعتهم الاجتماعية عارضة وغريبة عنهم : فرد من « الجماهير » •

وينبغى ألا ينصرف التفكير ، كما يفعل أولئك الذين يحنون الى عصر الصـــناع الحرفيين ، الى أن الانتاج الـــكبير ذاته هو الذى يحول الأفراد الاجتماعيين الى أفراد « جماهير » ، فهذه العملية ليست بأى حال نتيجـــة حتمية للانتاج الكبير • بل هى على العكس من ذلك نتيجة الانتاج الاجتماعى فى **صورته** ولكن ليس فى أهدافه • فانتـــاج الآلات الزراعية على نطاق واسع ، أو الأقلام للمدارس ، أو ملابس العمل الرخيصة ، وكلها ســـلع يقصد بها سد حاجات اجتماعية واضحة ومطلوبة من الانتاج الاشتراكى أن يسدها ، شىء ، والعمل من أجل مشروع خاص ــ بدلا من أجل المجتمع ــ وانتاج أشياء لا تسد أية حاجات اجتماعية ، بل تعرض لاغراء المشترين الأفراد لتلهيهم عن تحررهم من الضغوط الاجتماعية ، شىء آخر تماما •

لأن هذه هى أساسا التعمية التى يقوم عليها ما يسمى برأسمالية « الفيض » • ان الانتاج الاجتماعى ، فى صورته ونطاقه ونتائجه ، لا يسمح بأن نفهمه على هذا الأساس : على أساس أنه ينـــكر الطابع الاجتماعى « للطلب » (سواء جاء التعبير عنه فى صورة مال أم لا) وللعمل وللحاجات التى تشـترك فيها الكائنات الآدميـــة والتى ينميها ويثريها الانتاج الاجتماعى • ان ما تقدمه رأسمالية الترف هذه بدلا من ذلك هو مجموعة من الحاجات الاستهلاكية منفصلة انفصالا مصطنعا وجذريا عن العمل وعن

ظروف الانتاج التى أثارت هذه الحاجات فى مبدأ الأمر • ولا يحدث ذلك اتفاقا:لأن الفرد فىدوره كمستهلك يدفع الى الهرب منحالته كمنتج اجتماعى، وأن يجمع حول نفسه بعض الأشياء التافهة الخاصة التى يستطيع أن يحكم فيها كملك مطلق •

ان الايديولوجية التى ينطوى عليها نموذج إستهلاك « الترف » لا تنبى عن حياة السعة بقدر ما تنبى عن حياة كائن يعيش منعزلا فى عالمه المكتفى ذاتيا : فى بيت مزود « بكل الوسائل الحديثة » (أى فى عالم مقفل مستقل عن الخدمات الخارجية) يستطيع فيه أن يراقب العالم كاستعراض ، فى التليفزيون ، ويخرج منه ليمسك بعجلة قيادة سيارته الخاصة ليتمتع بمناظر الريف « الذى لم يفسده الانسان » ـ وهو يلعن « الدولة » لأنها لم تشق طرقا كافية للسيارات تساعده على سرعة الهرب : انه يلعن الدولة وليس اقتصاد الربح الذى يجعل هذا الهرب اضطراريا تقريبا • ان انكار الأصل الاجتماعى والطبيعة الاجتماعية للحاجات البشرية ، والطابع الاجتماعى بالضرورة لاشباعها ، وتأكيد امكان التحرر الفردى البحث بامتلاك وسائل الهرب (التى يخفى الطابع الاجتماعى لانتاجها بجهد كبير) : هذه هى التعميات الأساسية لمجتمع « الفيض » •

ففى هذا النبذ الضمنى لمسئولية الفرد تجاه المجتمع ، الذى يؤدى الى جعل « الاجتماعى » جزءا من عالم الأشياء « العارضة » ، تكمن جذور أسباب « الجمهرة » (تحويل الفرد « الاجتماعى » الى فرد « جماهيرى ») ـ تلك العزلة الفوضوية العاجزة لأفراد منفصلين ، يعانون وجودهم الاجتماعى كواقع احصائى خارجى ، ويتحكم فى أنماط تصرفاتهم الفردية خبراء « الاقناع المستتر » •

٣ ـ مستهلكون يصنعون حسب الطلب •

هناك عدد من الملاحظات النفاذة ، وبخاصة من جانب اليسار الكاثوليكى فى ايطاليا ، حول اقصاء الفرد فى دوره كمستهلك سلبى • وبرغم انها لا تصل دائما الى جذور المشكلة ، الا أنها جديرة بالتلخيص •

ان وجود نطاق واسع من الحاجات الأولية التى لم تحظ باشباع حتى الآن أضفى على الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج أساسا طبيعيا وهدفا انسانيا فى دعم الحياة فى الظاهر ، وبمعنى موضوعى أيضا • فالجزء الأكبر من الطلب فى السوق ينصب على منتجات ضرورية للمحافظة على الحياة

بحيث أن الانتاج الرأسمالى كان ، بصرف النظر عن منطقه الداخلى الخاص ، يقوم موضوعيا على حاجات أولية وتلقائية • ولأن الطلب القائم أضفى على النظام هذا الأساس الطبيعى ، كان من الممكن الاعتقاد بأن الاقتصاد فى خدمة المستهلك ، بل وبأن له تبريرا عقلانيا ، على أساس انسانى ، باعتباره أسلوبا علميا فى تنمية الموارد القليلة واستخدامها • والواقع أن هذا الأساس الطبيعى للطلب ساعد على اخفاء الهدف المتأصل للانتاج الرأسمالى ، وهو تراكم الفائض باعتباره القوة الدافعة الخاصة بالنظام ومن ثم هدف فى ذاته • ولكن ما كان مستترا طالما كان الطلب ينصب أساسا على سلع ضرورية للمحافظة على الحياة ، صار جليا تماما بمجرد أن تم اشباع الحاجات الأولية الى حد كبير ، أو على الأقل بعد أن صارت لا تؤدى الى زيادة فى الطلب • فلم يعد من الممكن تبرير الانتاج باعتباره الأساس الطبيعى ، وللضرورة الحيوية ، للمحافظة على الحياة •

ومنذ اللحظة التى يتحرر فيها الناس من الحاجات الأولية تصبح لديهم ، نظريا ، امكانية اختيار نوع الثروة التى تنتج • فهم يستطيعون اختيار انتاج من أجل الغايات الانسانية الخلاقة الواعية وليس لمجرد الغايات التى تفرضها الطبيعة • وهم يستطيعون اخضاع أسلوب الانتاج وتنظيمه ، والانتاج نفسه ، لهدف تكوين جنس بشرى « انسانى تماما »• انهم يستطيعون أن يجعلوا الخلق ــ فى الانتاج والاستهلاك ــ هو النشاط الجوهرى فى الحياة ، بدلا من أن يكون عنصرا خاضعا كما استمر الحال بالضرورة حتى الآن •

بيد أن الرأسمالية نجحت ، لأسباب سنأتى على ذكرها قريبا ، فى منع حدوث هذا التغيير الضخم • فالانتاج لم يخضع للنشاط الخلاق • بل الواقع أن الرأسمالية الجديدة خنقت كل نشاط خلاق ، واحتفظت بالأوضاع القديمة ، كما كان الحال فى عهد الندرة العامة ، وبخاصة خضوع الاستهلاك لمقتضيات العملية الانتاجية • فكما تنبأ ماركس ، وجدت الرأسمالية المتقدمة نفسها تواجه مشكلة تشكيل الآدميين فى الصور التى تتطلبها الأشياء التى تريد بيعها ، فلم تعد المسألة بالنسبة لها مواءمة العرض للطلب ، بل الطلب للعرض •

وقد حلت هذه المشكلة بتوجيه الناس الى أكثر المنتجات ربحا ــ لا فيما يتصل بحاجاتهم الشخصية فحسب ، بل أيضا فى الطريقة التى ينظرون بها الى العالم ، الطريقة التى يتصورون بها الدولة والمجتمع والمدنية وتعايشها مع المجتمعات والمدنيات الأخرى • ان الرأسمالية

الجديدة تخضع المجتمع لخدمة التراكم الخاص ، عن طريق المستهلك الخاص بقدر ما تفعل عن طريق المستهلك العام (نفقات الدولة) • وهى تسعى لمد سيطرتها على كل مجال فى الحياة المدنية ، للسيطرة على الناس وعملهم وفى فراغهم وفى بيوتهم وفى مدارسهم وفى مصادر أنبائهم ، وفى طريقة تجديد قدرتهم على العمل ، وفى علاقاتهم الانسانية •• وهى لا تطلب أقل ولا أكثر من الانتاج للانتاج فى ذاته ، أى التراكم من أجل التراكم ، ودفع المجتمع الى حالة من الاستهلاك الاضطرارى • وهى حقا تتطلب أيضا نوعا من الشخصية التى يمكن أن تشكل فى وضع الاستهلاك السلبى : أفراد « جماهير » تحاول أن تفرض عليهم أهدافا ورغبات وتطلعات هى فى الواقع أدوات لها •

ولكن ذلك لا يمس سوى سطح ظاهرة تمتد جذورها فى علاقات الانتاج الرأسمالية • فكما يقول برونو ترنتين فى كتابه عن « اتجاهات الرأسمالية الايطالية » ، ان « المستهلك الذى فى حالة اقصاء » هو الشخص الذى يعكس فى حاجاته الاستهلاكية أقصاءه كعامل فى الانتاج • انه العامل (اليدوى أو الذهنى أو ذو الياقة البيضاء) الذى صار جزيئا خاضعا لنظام المصنع العسكرى ومنفصلا عما ينتجه ، يطالب ببيع وقته والقيام بمذلة بمهمة محددة سبقا دون أن يشغل نفسه بالغرض من عمله • ان هذا المستهلك ، الذى يتطلبه الانتاج الرأسمالى لكى يخضع الانتاج لأغراضه الخاصة ، لا تخلقه فقط — كما يقال كثيرا — « الموضة » والاعلان ودعاية « العلاقات الانسانية » • اذ الواقع أن الرأسمالية **كانت قد خلقته فعلا** بالطريقة التى تنظم بها علاقات انتاجها وعملها ، بالطريقة التى يفصل بها المنتج عما ينتجه والعامل عن عمله ، بالطريقة التى ينعكس بها هذا العمل ثانية فى صورة كمية محددة سبقا من الوقت والجهد تنتظره فى مكان عمله وتتطلب منه نشاطه السلبى فقط •

ولأن العامل لا « يحس بالانتماء » فى عمله ، ولأن العمل قد سلب وظيفته الايجابية الخلاقة وصار مجرد وسيلة لاشباع الحاجات ، لهذه الأسباب بالذات جرد الفرد من حاجاته الخلاقة الايجابية ، وصار بلا فعالية الا فى مجال « اللاعمل » — مجال اشباع الحاجات السلبية للاستهلاك الشخصى والحياة العائلية • وعلى أساس التكييف المبدئى المسبق للفرد تستطيع الرأسمالية الجديدة أن تلعب على حاجاته الاستهلاكية السلبية ، فتعرض طرقا جديدة متزايدة التعقيد لاشباعها ،

وتنمي فيه الحاجة الى الهرب ، وتبيع الأشياء التى تساعد على نسيان ضغوط التنظيم الصناعى والتلهى عنها • انها تبيع وسائل جعل الوجود الانسانى وهما • وكلما تقدمت فى هذا الاتجاه زاد اخمادها لانسانية الفرد عن طريق اشباع حاجات لا تمس الشعور الأساسى بالاخفـــاق ولكنها تلهى العقل عنه : وزاد أملها فى أن يسهو الناس ، وقد شغلتهم وسائل الهرب والنسيان المختلفة ، عن التفكير فى أساس النظام كله : اقصـــاء العمـــل • ان الرأســـمالية تعمل على تمدين الاســـتهلاك ووســـائل الترفيه لتجنب الاضـــطرار الى العمل على تمدين العلاقات الاجتماعية ، علاقات الانتاج وعلاقات العمل • وهى اذ تعمل على اقصاء الناس فى عملهم ، تكون فى وضع أفضل لاقصائهم كمستهلكين ، والعكس أيضا صحيح ، فهى تقصى النـــاس كمستهلكين لتـــكون أكثر قدرة على اقصائهم فى العمل

ومن المستحيل كسر هذه الحلقة المفرغة بحصر السياسة فى مستوى نوعى من المطالب الاستهلاكية • ومن النـــاحية الاخرى من المستحيل مهاجمة نمط الانتاج الذى تقدمه الرأسمالية الجديدة ــ اللهم الا بالالتجاء تجريديا الى مجموعة من القيم الروحية التى تفوح منها رائحة الحنين السلفى الى العصور الوسطى والعتيقة ــ بدون مهاجمة جذور « الافقار الروحى » : اقصاء العمل •

ومن الجلى أن هذه المهمة ليست سهلة : فخضوع الاســـتهلاك للانتاج ، وخضوع كل جوانب الحياة للتراكم الخاص ، لا يثيران تمردا تلقائيا • بل انه من الممكن جعلهما يبدوان حجة دائرية : اذ لما كانت أولويات عالم الرأسمالية الجديدة فى الاستهلاك تقابل **الحاجات الحقيقية** داخل اطار الانتاج وعلاقات العمل القائمة ، فقـــد يبدو من المستحيل التفكير فى تغيير الأولى ما دامت الثانية لم تتغير •

بيد أن هذه « الدائرية » ظاهرية أكثر منها حقيقية • لأن الأمر ليس (كما يقول بعض المنظرين المسيحيين) العمل على الحط من شأن الاشباعات المباشرة التى يقدمها « مجتمع الاستهلاك » الى العمال ــ عن طريق وعدهم باشباعات أكثر وأكبر غدا • ان موضـــوع الغرض من العمل وايجاد بديل للنموذج الاجتماعى والاستهلاكى يجب ألا نعبر عنه بأنه مفاضلة بين « الترف المائع » و « الرخاء الجاد » • بل يجب التعبير عنه على أساس مفاضلات **سياسية** فى جوهرها ، متجهة نحو المستقبل ونابعة مباشرة من المطالب هنا والآن فى نفس الوقت • ويجب أن يكون

من الأهداف الرئيسية لهذه المفاضلات السياسية تحطيم الجدار الذى يفصل بين المنتج عما ينتج ويضع العامل ، فى دور المستهلك المضلل ، ضد نفسه كمنتج أقصى عن انتاجه • ان المطالب المباشرة للعمال حول الأجور وجداول العمل ومعدلاته تتيح للنقابات فرصة عرض مشكلة **الفائدة الاجتماعية والفردية** للانتاج الذى يوجه اليه العمل • فهى تسمح لها باثارة التساؤل فيما يتعلق بقيمة ، أو عدم قيمة ، التجديدات المقترحة والصنف الحقيقى للناتج والاتجاه الذى يجب اضفاؤه على الانتاج ، على أساس من الحاجات التى يشعر بها الناس والمستوى الحالى للقدرة الفنية والعلمية • وهدف هذا العمل هو فرض قوة الطبقة العاملة على مستوى الشركة ثم الصناعة ثم فى النهاية على مستوى الاقتصاد القومى ، قوتها التى تستطيع بها أن تواجه تضليلات الاعلان و « الموضة » بتقييم مستقل لقيمة فائدة المنتجات • وتستطيع هذه القوة المضادة أيضا أن تحدد قيمة حقيقية لأسعار التكلفة الفعلية والأرباح والموارد التى تضيع هباء فى الشركات ، أو فى صناعات بأكملها ، عن طريق التنافس أو التضارب أو مجرد الأبحاث والمنتجات التى لا فائدة منها •

وبذلك يصير فى وسعها أن تواجه نمط الاستهلاك (والانتاج) الذى تعرضه الرأسمالية الجديدة بنظام من الأولويات يقوم على الحاجات التى يحس بها الناس فعلا ــ بما فيها طبعا الحاجات الترفيهية والحاجات المنبعثة من ظروف العمل وطريقة الحياة •

ان البحث والعمل المشترك بين النقابية والسياسة بهدف اعادة توحيد المنتج والمستهلك اللذين فصلت وظائفهما على يد الرأسمالية ، هو وحده الذى يستطيع كشف المنطق الطفيلى للنظام • وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تنبثق الخطوط الرئيسية لنموذج اجتماعى جديد ، نموذجا للاستهلاك وللحياة **يبدو فى ضوئه** نموذج الرأسمالية الجديدة بكل تفاهته ، وأن يخلق بديل أفضل بكثير جدا من أى تمرد تلقائى : الارادة الواعية لتغيير النظام •

فالصورة الوحيدة للالتزام السياسى ، والطريقة الوحيدة لايقاظ العمال الى ادراك حاجاتهم المخمودة ، هى مهاجمة مجتمع الرأسمالية الجديدة بنموذج اشتراكى ايجابى للامكانيات البشرية والمادية التى تنكر وتضطهد وتستبعد بوساطة الرأسمالية • لأننا الآن فى مرحلة من النمو الرأسمالى لم تعد فيها الحاجات **المباشرة** تكون نقدا ثوريا أوتوماتيكيا للنظام • ولكن الحاجات الثورية لا تختفى بنمو قوى الانتاج ، انها

تكبت بوساطة المجتمع والتكييف المسبق • ان هذه الحاجات ، وقد حرمت من أية وسيلة للاشباع وبالتالى من أية وسيلة يدركهـــا بها الوعى ، لا يمكن أن تحرر الا بالتامل وبرؤيا للمســتقبل تكشف عن وجود هذه الحاجات بان تؤكد امكانية اشباعها • وفى حين أن مثـــل هذا النموذج يجب بالضرورة أن يؤلف **اجابة شاملة** على الرأسمالية ، فانه يجب فى نفس الوقت ألا يقدم على أنه « طوبائى » أو مطلب « أقصى » ينقـــل الاشتراكية **الى المستقبل البعيد** ، بعد الرأسمالية ، ويقيم حائطا صينيا كبيرا بينهما • بل يجب ، على النقيض من ذلك ، أن يقدم على أنه **معنى** الصراعات اليومية والمطالب التكتيــكية وأفقها الاســـتراتيجى • وهو لا يستطيع أن يستبعد الحلول الوسط والأهداف الجزئية ، ما دام لهـــا معنى وكان معناها واضحا •

وأية استراتيجية من الأهداف المتوسطة تؤدى الى اقامة الاشتراكية لابد أن يـــكون أساسها تقدما جدليا • فليس هناك هدف جزئى واحد ، أو تشريك جزئى للاقتصاد ، أو قوة جزئية يحصل عليها العمال ، تعتبر فى ذاتها ثورة ، الا ان مجموع حاصل هذه الانتصارات الجزئية يعتبر ثورة • واستراتيجية الأهداف المتوســطة ليست استراتيجيـــة « فرص » أو « استيلاء تدريجيا » على مراكز اتخاذ القرارات ، **حرب** من الحصار الطويل والكروالفر • فكل انتصار جزئى ، وحتى مجموع هذه الانتصارات «لن يتألف منه بأى منطق ذاتى « طفرة نوعيـــة » معجزة • فهى لن تقلب الرأســـمالية أوتوماتيكيا الى الاشــتراكية • واذا ارتبطت اســتراتيجية الأهداف المتوسطة بهذا الوهم فانها تستحق تماما أن توصم « بالاصلاحية » أو « الديمقراطية الاجتماعية » •

فالأهداف المتوسطة ، واصلاحات الأساس التى تترتب عليها ، لا تؤلف استراتيجية وتتجنبا متصاص النظام الرأسمالى لها **الا بشرط** أن تعرض من مبدأ الأمر على أنها خطوات متتـــالية ومراحل فى اتجاه المجتمع الاشتراكى الذى يضفى عليها **معناها** ، وهو معنى يجد التأكيد عليه وتصويره عند كل خطوة ، معنى يرى على ضوئه كل هدف متوسط مؤد الى انتصارات جديدة ، والا فان كل الانتصارات الماضية تصـــير لا شىء •

ان الصراع من أجل توسيع نطاق السيطرة الاجتماعية والقطـــاع المشرك لن يؤدى الى زيادة حدة تناقضات الرأسمالية **الا بشرط** أن تكون هذه الأهداف مخططة كوسائل لا كغايات (وسائل هى فى ذاتها أهداف،

ولكنها أهداف مؤقتة) تعطى فكرة مسبقة عن المجتمع الاشتراكى كما يمكن أن يكون ، ويجب أن يكون . فاذا تحقق هذا الشرط تـــكون كل معركة مفردة اعدادا لمعارك تالية ، ويرتفع مستوى الوعى والصراع ، وتغرس المثل العليا الاشتراكية ، فى أحاسيس الناس وتقنعهم بأن الطريق الى الدفاع عن الانتصارات الماضية هو تحقيق انتصارات أكبر غدا . وواضح أن كل ذلك يفترض وجود قيـــادة ذات أفق شامل ، تستطيع أن تبتكر « بديلا شاملا » محددا للرأسمالية ، يستمد منه كل اصلاح يتم الحصول عليه معناه : ان التقدم نحو الاشتراكية ســـيتم بهذه الطريقة والا فلن يتم مطلقا .

فاذا لم يوجد هذا الأفق الشامل ، ســـيتعرض مجموع حاصل الاصلاحات التى تتم ، مهما كانت تقدمية ، للامتصاص ثانية بوساطة الرأسمالية فى اقتصاد مختلط من النوع السكندنافى ، ويحتفظ رأس المال بقوته كاملة ، ويظل العمل مقصيا ، فى حين يعرض « الترف » على الجميع .

واذا لم توجد ، من الناحية الاخرى ، الأهداف المتوسطة التى تقع بين الهدف النهائى والنشاط اليومى للحركة ، لابد أن يحـــدث مأزق . فعند عدم وجود أهداف متوسطة تستطيع أن تحدد الهـــدف النهائى والطريق اليه ، تظل الاشتراكية فكرة مجردة فقط .

أهداف دولة الرفاهة الحاضرة (١)

ريتشارد تيتموس

هناك وجهة نظر يعتنقها الغرب بشدة (وبخاصة الغرب الأقصى) وهى أن الرفاهة تخمد النمو الاقتصادى ، وتثبط الاقتصاد والتوفير ، وتشجع على التغيب عن العمل وتؤدى الى هبوط الانتاجية ، كما انها تضعف المسئوليات العائلية · وهناك وجهة نظر أخرى ، تعتنق بشدة أيضا ، تعتقد أن الرفاهة أكثر اتصالا بالقيم الانسانية منها بالكفاءة الاقتصادية ، بالنسيج الاجتماعى والأخلاقى للمجتمع ، بممارسة الحكمة والتعقل فى العلاقات الاجتماعية ·

وتشترك هاتان النظرتان فى نقطة · فهما الى حد كبير مجرد تأكيدات لا تقوم على أى أساس راسخ من الحقائق · والواقع أن مفهوم الرفاهة عانى كثيرا فى الماضى من التنميط القائم على الاحسان الذى فى محله والذى فى غير محله ، ومن تصورات بعض المشتغلين بالشئون الاجتماعية ذوى النوايا الحسنة ، والأفكار المشوشة ، الذين يتجاهلون ببساطة صور الحقائق القاسية للحياة الاقتصادية · اننا جميعا نحمل معنا قيود التاريخ – بما فيها قيد عفى عليه الزمن عن مفهوم الاخصائى الاجتماعى – ولكن لقد حان الوقت للنظر فى الأدلة التى تشير الى وجود وجهة نظر ثالثة · وفى ايجاز ، هى النظر الى النمو الاقتصادى والنمو الاجتماعى باعتبارهما متداخلين بمعنى أن التخلف فى أحدهما له بالضرورة نتائج سلبية فى

---

(١) مع بعض الاضافات والتعديلات تنطوى هذه المقالة على القسم الرئيسى من محاضرة القيت فى الجامعة العبرية بالقدس فى اغسطس ١٩٦٤ ، فى افتتاح حلقة دراسية من « اغراض الخدمات الاجتماعية فى اسرائيل » ·

الآخر • فالنمو الاقتصادى غير المتوازن مثلا يولد حاجة الى انفاق عام أكثر مما اذا كان النمو متوازنا • والنفقـــات الاجتماعيـــة للتغيير التكنولوجى ، اذا سمح لها بالبقاء حيث هى ، قد تؤدى الى نفقات أكبر فى المستقبل فى صورة عوائق جسمانية وســـيكلوجية وعوز وأطفال محرومين وعمال لم يحظوا بنصيب من التعـــليم لا يستطيعون ، أو لا يريدون ، اكتساب مهارات جديدة ، وهبوط عـــــام فى الاحساس بالارتباط الاجتماعى والمشاركة فى حياة الجماعة •

وتعتمد الحجة فى أن النمو الاجتماعى يسهم ايجابيا فى الانتاجية كما يدعم المساواة الانسانية كقيمة أخلاقية ، الى حد كبير على الصـــور التى تنمو بها الرفاهة وكيف تدار هذه الصور ، وعلى تعليم أولئك الذين يقومون بهذه الخدمات وما لديهم من مهارات • اننا نعلم بالتجربة الآن فى بريطانيا اننا لم نقض على روح قانون الفقراء المكروه باصدار تشريعات جديدة فى ١٩٤٨ • فنفس الأشخاص (المديرين والعمال)مازالوا يديرون المستشفيات ومكاتب المعونة العامة وخدمات الرفاهة • فوضعوا فى زجاجات الخدمات الاجتماعية الجديدة الخمر القديمة ـ التمييز والتحيز • ان ما كان ينبغى عمله هو بذل مجهود كبير فى التدريب واعادة التدريب وفصل وظائف المديرين والعمال الاجتماعيين والموظفين المحليين • وهذا فى اعتقادى أحد الأهداف غير البراقة ، ولكنها مهمة ، للرفاهة : جعل ادارة الخـدمات الاجتمـــاعية أكثر انسانية ومعرفة • فهو شرط سابق « للوصول الى مالا يمكن الوصو لاليه » فى مجتمعنا • فيجب علينا أن ندرك أن هناك هوة ضخمة بين أفضل ما نستطيع أن نفعله وما نفعله فعلا فى هذا المجال ، وأن تضييق هذه الهوة ليس ببساطة مسألة انفاق مال أكثر ، وأنه من واجب السلطات العامة الى حد كبير جدا أن تتحدى كل الاتجاهات والمألوفات التى تقف فى سبيل التحسين ، وأن تعمل على الوصول الى مستويات أعلى من الخدمة فى كل مكان •

وهذا أحد الأهداف الكبرى فى تنمية الرفاهة كعامل مساعد فى النمو الاقتصادى • أنه يعنى رفاهة أكثر فعالية وكفاءة • ولكن قبل أن ننتقل الى النقطة التالية يجب أن أقول شـيئا عن تعريف المصطلح • كيف نعرف الرفاهة ؟ ما هى المجالات الرئيسية للعمل الجماعى التى تعتبر سياسة اجتماعية ؟

لا أريد فى هذه المرحلة أن أدخل فى مقال طويل عن التعريف • ويكفى الاشارة الى المجـالات الرئيســـية لخدمات الرفاهة والخـدمات

الاجتماعية العامة (أو التى تمولها السلطات العامة) ، وهى :

١ ــ التعليم من المدرسة الأولية الى الجامعة ٠
٢ ــ العناية الطبية ، الوقائية والعلاجية ٠
٣ ــ الاسكان وسياسات الايجار ٠

٤ ــ معونات الدخل (بما فيها علاوات الأولاد ومعاشات الشيخوخة والمعونات العامة وبرامج مواجهة البطالة وتعويضات المرض والاصابات الصناعية) ٠

٥ ــ خدمات خاصة عينية لجماعات مستقلة ، الشيوخ والأطفال المحرومون والأمهات اللاتى بلا عائل وفئات أخرى من المصابين ٠

وكل هذه الخدمات تؤدى آثارها الى اعادة توزيع الثروة٠ولا يمكن أن تكون محايدة ، سواء أقرت لجماعات معينة فقط من السكان أو للجميع من ناحية المبدأ ٠ وهى تغير أنماط الحصول والانفاق والتخزين ٠ وفيما يتصل بمجموع الانفاق الحكومى قد تمتص نسبة من عشرة فى المائة الى ثلاثين فى المائة من الميزانية السنوية ٠

وعندما نتطلع الى المستقبل ونتساءل عن الأهداف الكبرى لهذه الخدمات يجب أن نسأل أولا كيف تعمل فى الوقت الحاضر فى الدولة الحديثة ٠ فهل تحقق الغرض منها حقيقة ؟ الى أى مدى وفى أية قطاعات تعمل على توزيع الموارد على أساس معيار من الحاجة أو معيار من الانتاجية ــ على أساس مبدأ ميردال فى « السببية المتراكمة » ؟ ٠

وعندما نحاول أن نجيب على مثل هذه الأسئلة يجب علينا أن ندخل فى حسابنا أيضا آثار نظام ضرائب الدخل مع كل اعاناته وتحويلاته المعقدة وغير المباشرة فى مواجهة نفقات الأنواع المختلفة من الخدمات والحاجات، مثل الاعانات للأولاد ، والاستقطاعات للتعليم ، والعناية الطبية ، ومعاشات الشيخوخة ، والتأمينات على الحياة ، والمنازل التى يشغلها أصحابها وما الى ذلك ٠ فبالنسبة الى أولئك الذين يدفعون ضريبة دخل تمثل هذه الأشياء خدمات رفاهة ، واتجاهها العام فى بريطانيا والبلاد الأخرى هو العمل على تخفيف تصاعدية النظام الضريبى ٠ وباختصار فهى تعمل على اعادة التوزيع بقدر خدمات الرفاهة النظامية ٠

وليس فى وسعى طبعا أن أجيب على هذه الأسئلة المهمة فيما يتعلق بالبلاد الاخرى ٠ بيد أنه تبين من دراسات السياسة الاجتماعية

ابان السنوات القليلة الماضية فى بريطانيا والولايات المتحدة بصورة متزايدة الوضوح ان هناك اتجاهات معينة تتعارض مع النموذج العام « لدولة الرفاهة » التى تعيد توزيع الموارد لمصلحة الفقراء والأكثر حاجة ٠

ففى بريطانيا مثلا بدأنا نسأل أسئلة احصائية وسوسيولوجية عن استخدام قطاعات الرفاهة الاجتماعية الكثيرة النفقة والقطاعات القليلة النفقة٠وقد دفعنا الى ذلك ادراكنا لأن مبدأ بفريدج الخاص بالرفاهة للجميع ــ البرامج الشاملة للتعليم والعناية الطبية والمعاشات لجميع المواطنين ــ لا يحل وحده مشكلة الطبقة الدنيا فى مجتمعاتنا ، تلك الطبقة التى تمثل الخمس أو الربع أو أكثر من السكان الذين لا يحظون بقدر كاف من التعليم والاسكان والطعام ، والذين كثيرا ما يكونون أكثر حاجة للعناية الطبية والخدمات من مختلف الأنواع من السكان عموما ٠

ان مبدأ الرفاهة للجميع مطلوب ــ وكان مطلوبا فى بريطانيا ــ لتقليل حواجز التفرقة الاجتماعية والاقتصادية وازالتها ٠ وعندما تنشأ خدمات منفصلة للمواطنين من الدرجة الثانية تصير باستمرار خدمات من الدرجة الثانية ، سواء كانت لعشرة فى المائة أو لخمسين فى المائة من السكان ٠ فضلا عن أن أولئك الذين يقومون بالعمل فى هذه الخدمات قد يعتبرون أنفسهم موظفين من الدرجة الثانية ٠ ومن ثم فعندما تمارس سلطات الحكم الشخصى فى بذل المنافع والخدمات أو منعها فانها قد تجنح الى اتخاذ موقف العقوبة من أولئك الذين لا ترضى عنهم ٠

ان مبدأ الرفاهة للجميع الذى طبق فى ١٩٤٨ فى خدمات الرفاهة الأساسية فى بريطانيا كان مطلوبا كهدف رئيسى يعمل على التكامل الاجتماعى ، كأسلوب فى تحطيم اختبارات التفضيل والتمييز بين المواطنين من الدرجة الأولى والمواطنين من الدرجة الثانية ٠ ولكن اتاحة الفرصة المتساوية للوصول ، بمقتضى حق المواطنة ، الى التعليم والعناية الطبية والضمان الاجتماعى لا يؤدى وحده الى المساواة فى النتائج ٠ انه مجرد شرط سابق ــ وان كان شرطا ضروريا ــ لتحقيق هدف المساواة فى النتائج ٠ فالأمر يتطلب أدوات أخرى أكثر دقة ، بالاضافة اليه ، لتحقيق المساواة فى النتائج بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الطبقة ٠

وسأسوق الآن بعض الأمثلة لما تعلمناه فى السنوات العشر

الماضية عن كيفية تطبيق مبدأ الخدمات للجميع فى بريطانيا عمليا ٠

١ ـ ففى ظل « الخدمة الصحية القومية » تعلمنا أن الجماعات ذات الدخل الأكبر تستفيد من الخدمة بطريقة أفضل ، فهى تحصل على عناية اخصائية أكثر ، وتحتل عددا أكبر من الأسرة فى المستشفيات الجيدة ، وتحصل على قدر أكبر من العمليات الجراحية الاختيارية ، وعلى عناية أفضل فى رعاية الأمومة ، ويحصل أفرادها على علاجات نفسانية أكثر من أعضاء ما يطلق عليه الطبقـــات العاملة ـ وبخاصـــة العمال غير المهرة ٠

٢ ـ وفى مجال تقرير معاشات للشيخوخة (الذى يسيطر على ميزانية التأمين القومى) تعلمنا أن الدولة تسهم بنصـــيب أكبر فى المتوسط فى معاشات الأغنياء مما تسهم به فى معاشات الفقراء ٠ وقد حدث ذلك نتيجة للأثر المشترك لمبدأ الرفاهة للجميع واســتقطاعات الضرائب ومعونة برامج المعاشات التى يمولها أصحاب الأعمال والتأمين على الحياة المستقطع وعوامل أخرى ٠

٣ ـ فى ظل نظام الرفاهة للجميع الخاص بالعلاوات العائلية وعلاوات الأولاد يتلقى الرجل الذى يكسب ٢٠٠٠٠ جنيه فى السنة وله ولدان من الدولة (فى صورة ضريبة أقل) خمسة جنيهات فى الأسبوع للأولاد ٠ وفى الطرف الآخر من السلم يتلقى الرجل الذى يكسب ٥٠٠ جنيه فى السنة وله ولدان من الدولة ثمانية شلنات فى الاسبوع ٠ أى أن الأب الثرى يحصل بذلك على مبلغ يقابل ثلاثة عشر مثلا لما يحصل عليه الفقير من اعتراف بحاجات الأولاد المستقلة ٠

٤ ـ وفى ميدان الاسكان تبلغ المعونة التى تدفعها الدولة لأصحاب المنازل الساكنين فيها فى المتوسط حدا أكبر مما يتلقاه معظم ســكان مبانى الاسكان (التابعة للحكم المحلى) ٠ وقد جاء ذلك نتيجة الاختلاف فى المدفوعات المحلية ومعونات الإسكان ومعدل الفوائد واستقطاعات الضريبة للوفاء بفوائد الرهون وعوامل أخرى ٠ وهذه النتيجة فيما يتصل بالاسكان (كما بالمعاشات ومعونات الأولاد) تدعو الى تحليـــل كثيف ومتعدد الجوانب لعدة أنظمة مختلفة من التدخل الحكومى ٠

٥ ـ وسأضرب المثل الأخير بما يدور فى التعليم ٠ بعد ملكية الارض والممتلكات يعد التعليم (أو عدم التعليم) اليوم أكبر قوة ثورية ومتفجرة فى الاقتصاديات المتقدمة والنامية ٠ فالقدرة على الكسب وفرص الحياة

والانجاز والمركز والطبقة ، وحتى مستوى المعاش فى الشيخوخة ، تعتمد على التعليم والتدريب وعلى ما يستثمره المجتمع من موارد نادرة فى أولئك الذين تعلموا • فمجموع قيمة رأس المال الذى يذهب الى تعليم السكان فى البلاد المتقدمة اليوم ضخم جدا • وقد قدر أن رأس المال الذى ذهب الى تعليم السكان فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٧ بلغ ٤٠ فى المائة من رأس المال الملموس بالاضافة الى رأس‌المال التعليمى غير الملموس (١) •

ولا يعنى ذلك طبعا أنه يمكن النظر الى التعليم كمجرد صورة أخرى من استثمار رأس المال الانتاجى • فله مزايا أخرى : اجتماعية وروحية • أنه يجعل فى وسع الفرد المتعلم أن يتمتع بقدر أكبر من الحرية وبحياة أكثر امتلاء • ولكن التعليم له فعلا قيمة كاستثمار تجارى مباشر • فالعائد من التعليم العالى بوصفه استثمارا تجاريا بحتا للفرد قد يكون أكبر من أى نوع آخر من الاستثمار فى معظم البلاد الغربية اليوم • فاذا كان تمويل الدولة له كثيفا ، واذا استفاد منه عدد أكبر نسبيا من أولاد البيوت الأيسر حالا ، فان النظام عندئذ يعمل على اعادة التوزيع لمصلحة الأغنياء (٢) •

ففى الماضى كان تعميم المراحل الأولى من التعليم بالنسبة لجميع الأطفال ــ مبدأ الرفاهة للجميع ــ قوة كبرى تعمل على المساواة والتكامل فى مجتمعنا • ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن مشكلة « الكسب المبكر وترك العمل » كانت أقل الحاحا • ولكننا الآن ندخل ، فى الغرب ، عهدا جديدا قد يصير فيه التعليم الثانوى والعالى قوة من القوى الكبرى التى تعمل على عدم المساواة والتمزق الاجتماعى • وهناك ثلاثة أسباب لذلك •

أولها أن الموارد لا تسمح الا لنسبة صغيرة من الشبان بالوصول الى التعليم الثانوى والعالى الجيد • (فمبدأ الرفاهة للجميع لا يمكن تطبيقه على التعليم العالى فى أى بلد فى العالم فى هذا القرن) •

والثانى هو زيادة حدة مشكلة « الكسب المبكر وترك العمل »

---

(١) ت.و. شولتز « القيمة الاقتصادية للتربية » ١٩٦٣ ص ٥١ •

(٢) شرحت هذه العملية بوضوح فى دراسة حديثة قام بها د. بن ــ دافيد من الجامعة العبرية « المهن فى النظام الطبقى للمجتمع الحاضر » «Current Sociology» المجلد الثانى عشر ، رقم ٣ ، ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ •

(المرتبطة طبعا بمشكلة الدوافع التربوية) التى تؤدى الى استبعاد أولاد الطبقة العاملة · ان مطالبة الآباء والأولاد الذين يعيشون فى ظروف سيئة وسكن ردىء بالتنازل عما يكسبه الأولاد حتى ينـــالوا قسطا أكبر من التعليم ، تكلفهم تضحيات هائلة · فضلا عن أنه كلما اشـتد الطلب على أشخاص ذوى تعليم عال بزيادة النمو التكنولوجى ، ســـتكون هناك ضغوط ، كما هو الحال فى بريطانيا ، لاســـتثمار جزء أكبر من الموارد القليلة على هذا النوع من التعليم على حساب التعليم للجماهير ، وكذلك لتركيز التعليم الثانوى فى أولئك الذين سيذهبون الى التعليم العالى · وينبغى أن ندرك أن هذه الضغوط تزداد قوة فى مجتمعاتنا ·

ان هذه الأمثلة الخمسة التى عرضتها عن الاتجاهات والميول التى تبدو فى التطبيق العملى لخدمات الرفاهة الاجتماعية ، تتيح لنا أن نكون فكرة عن ضخامة المهمة التى سنواجهها فى المســـتقبل فى اعادة تحديد أهداف الرفاهة · ان المستفيدين الأول من القطاعات الكثيرة النفقة من الرفاهة الاجتماعية هم الطبقات ذات الدخول الوسطى والعليا · ويستخدم الفقراء بعض الخدمات المعنية أكثر (مثـــــل المعونة العامة) ولكن هذه الخدمات تجنح الى أن تكون ، على أساس الرأس ، من القطاعات الأقل نفقة ·

وبالاضافة الى هذه الاتجاهات ، شهدت بريطانيا وبلاد غربية أخرى فى السنوات الخمس عشرة الماضية نموا سريعا فيما يمكن أن نطلق عليه « دخول غير الأجور » · وقد اتخذت هذه الدخول صورة خدمات وميزات عينية وامتيازات لا تخضع عادة للضريبة · وكان المســـتفيدون الأول الجماعات ذات الدخل المتوسط والكبير ·

وفى ايجاز نستطيع أن نقول الآن ان مقدم « دولة الرفاهة » فى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية لم يؤد الى أية اعادة توزيع كبيرة فى الدخول والثروة لمصلحة الطبقات الفقيرة·فتبعا لأحدث التقديرات(١) ، يملك ٥ فى المائة من سكان المملكة المتحدة ٨٧ فى المـائة من كل الثروة الخاصة فى سنة ١٩١١ ـ ١٩١٣ ، و ٧٩ فى المائة سنة ٣٦ ـ ١٩٣٨ ، و ٧٥ فى المائة سنة ١٩٦٠ · وبرغم أن هذا الهبوط فى تركيز الثروة يعد ضئيلا جدا فى خمسين عاما ، فانه أقل منذ ١٩٣٨ مما كان فى فترة

---

(١) بقلم ج.د.س. ريفل من جامعة كبريدج ، منشورة فى « الكفاءة والمساواة والملكية » باشراف ج.أ. ميد ، ١٩٦٤ ص ٢٧ ·

البطالة بالجملة والأزمة الاقتصادية بين ١٩١٣ و ١٩٣٨ . فيبدو أن الاتجاه نحو التخفيف نوعا ما من حدة التركيز غير المتكافيء فى ملكية الثروة ، قد أبطأ فى السنوات الخمس والعشرين الماضية . وهذا مما يدعو للتعجب أكثر عند ما نفكر فى آثار الضرائب وعوائد العقارات التى ارتفعت كثيرا منذ ١٩٣٨ ، وآثار القوى التى تعمل على المساواة والتى أطلقتها الحرب العالمية الثانية ، والعمالة الكاملة ، واستخدام أعداد أكبر بكثير من النساء المتزوجات ، والأثر المفروض « لدولة الرفاهة » فى اعادة التوزيع . ان العمالة الكاملة لمدة عشرين عاما وحدها تحمل المرء على أن يتوقع هبوط التركيز غير المتكافيء بوضوح ، اذ أن نسبة العمال الذين لديهم فرصة توفير قدر ما من المال زادت كثيرا جدا .

فضلا عن أننا يجب أن نتذكر أن كل هذه الأرقام تعبر عن حيازات فردية . ونحن نعلم من عدة دراسات مختلفة أن هناك اتجاها متزايدا منذ الثلاثينات بين أصحاب الملكيات الكبرى الى توزيع ثرواتهم بين أعضاء أسرهم (١) . فالنظام المالى البريطانى يكاد يكون فريدا فى العالم الغربى فى معاملته الكريمة لأصحاب الثروات بالسماح لهم باستخدام الاتفاقات العائلية والهبات والرواتب العائلية والوسائل القانونية الأخرى التى تستخدم فى اعادة توزيع الدخول وترتيبها . وينعكس هذا الاتجاه فى حقيقة غريبة هى أنه فى « المجموعات العمرية » تتجه الثروات أكثر ما يكون الى التركيز فى أيد قليلة فى فترة الخمسينات ، بين المجموعة العمرية التى تضم صغار البالغين . واذا أمكن قياس توزيع الثروة على أساس ممتلكات الأسرة فقد يتبين أن عدم التكافؤ قد زاد منذ ١٩٣٨ . وهناك بالتأكيد ما يدل على أن القياس على أساس ممتلكات العائلة فى الولايات المتحدة ، التى شهدت زيادة ملحوظة فى عدم التكافؤ فى الثروة الفردية منذ ١٩٤٩ ، يؤدى الى اختلاف ذى مغزى (٢) .

ومع ذلك فمنذ نهاية الثلاثينات كان الغرض العريض من اجراءات الرفاهة هو تسهيل اعادة التوزيع المتكافيء للموارد الاقتصادية . فلماذا اذن حدثت هذه النتائج غير المتوقعة للسياسة الاجتماعية ؟ هناك طبعا

---

(١) ريشارد م. تيتموس « توزيع الدخل والتغير الاجتماعى » ١٩٦٣ الفصل الخامس .

(٢) د.ج. لامبمان « مجلة الاحصاءات الاقتصادية » العدد ٤١ ، نوفمبر ١٩٥٩ ص ٣٧٩ — ٣٩٢ .

عدة أسباب لذلك ، ولا أستطيع أن أذكر غير القليل منها • فأولا كان مفهومنا الذى يوجهنا ضيقا جدا ورومنسيا جدا • فقد ربطنا « الرفاهة » بالفقراء ، ومنحنا ذلك شعورا لطيفا • وثانيا ، افترضنا بسرعة أكثر مما ينبغى أن التشريع الاجتماعى يحل المشاكل الاجتماعية • وهذا غير صحيح كما يعرف أو ينبغى أن يعرف كل اخصائى اجتماعى • وثالثا ، فشلنا فى الخمسينات فى تنمية الأساليب الفنية للتحليـــل الاجتماعى كما نمينا الأساليب الفنية فى التحليل الاقتصادى • ورابعا ، جنحنا الى « تجنيب » الرفاهة ، بأن وضعناها فى صندوق منفصل من ناحية المفهوم ، والى أن ننظر اليها باعتبارها عائقا للنمو الاقتصادى فى المدى الطويل ـ وكذلك ، ربما ، فى المدى القصير • ومن ثم فاننا فشلنا فى ربط تطبيق الخدمات عمليا وقيـــاس الحاجة الاجتمـاعية بديناميـــكية التغير ـ الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى والسيكلوجى •

وأخيرا ، كان ينقصنا الابتكار الاجتماعى والبصيرة الاجتماعية • فلم نر أن الوصول الى الفقراء وجماعات الأقليـــة ، وتوزيع الموارد فى صالحهم ، وحملهم على استخدام مزايا الخـــدمات الاجتماعية والصـــحية والتعليمية كان أصـعب بكثير جدا مما تصور معظم المصلحين • فقد قللنا بشكل خطير من شأن القوى النامية التى تعمل فى الاتجاه الآخر ـ قوى منبثقة من التغير الاقتصادى والتكنولوجى والتخصص والتقسيم الطبقى للمجتمع • ولم ندرك أهمية الصلات بين الاسكان الردىء مثـــلا والقدرة على الاستفادة من التعليم، بين عدم الدراية الكافية باللغة والحاجة الى اخصائيين اجتماعيين أكثر للمعاونة فى استخدام موارد المجتمع المعقدة ، وبين السياسات الاجتماعية وعدم كفاءة الجهاز الادارى (وبخاصة على المستوى المحلى) اللازم لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ •

وباختصار كان تشخيصنا الاجتماعى خطأ لأننا أخذنا الأمور بسذاجة وتطلعنا الى الخلف ـ الى الثلاثينات • ولم ندرك الا الآن اننا فى حاجة شديدة الى أدوات أكثر دقة بكثير للدراسة الاجتماعية والقياس الاجتماعى، والى تحليل اجتماعى أدق لظروف الخدمات ومتطلباتها وطريقة عملهـــا فعلا ، والى محاولات أكثر فى التخطيط الاجتماعى بالاتفاق مع التخطيط الاقتصادى • كم سريرا فى مستشفى سنحتاجها فى ١٩٧٥ ؟ وما هو عدد الاخصائيين الاجتماعيين وعمال الرفاهة والموظفين الآخرين الذين ستدعو الحاجة اليهم ؟ ما هى مشاكل الاجرام والانحراف والحرمان التى ستواجه مجتمعاتنا فى عشر سنوات ؟

ولا جدال فى أن هذه الأسئلة وما يشبهها يصعب الاجابة عليها • ولكننا اذا أردنا أن نعيد تحديد أهداف الرفاهة فلا مهرب لنا من مسئولية التفكير بذكاء أكثر فيما يحدث وما يحتمل أن يحدث فى مجتمعاتنا •

اننا لن نحرز أى تقدم فى تحديد مهام الرفاهة فى المستقبل وقياسها الا اذا ربطنا الحاجة والاستجابه بقوى التغيير السائدة •واذا سلمنا بأن العمل على زيادة أثر القوى التى تعمل على التكافؤ ونشره على نطاق أوسع ، ودفع عجلة القوى التى تساعد على التكامل هدفين أولين من الأهداف الايجابيه للرفاهة فانه يجب علينا اذن أن نقيم التفاصيل العملية العديدة للسياسة بالعمل على أساس تشخيص أكثر دقة للتغيير • ونحن نستطيع أن نكون ، فى ضوء التقدم الحديث فى العلوم الاجتماعية ، على ثقة الى حد كبير من استمرار بعض الاتجاهات المعينة ، مثل :

لتحقيق النمو الاقتصادى والتجديد الاقتصادى تحتاج المجتمعات الحديثة الى تطبيق دروس التقدم التكنولوجى والعلمى • ويعنى ذلك تقسيما أكثر للعمل وتخصصا أكثر ، يعنى تعليما وتدريبا متخصصين أكثر ، وتحديدا أكثر للقوة العاملة ، وتدرجات أطول فى المراكز الوظيفية فى القوة العاملة ، وحوافز أكثر للتدريب والحراك ، وفوارق أوسع فى المكافآت • وتجنح هذه العمليات ، وهى ضرورية ، الى توليد قوى تعمل على عدم التكافؤ ، اذ تتطلب مستويات أعلى من التعليم والتدريب والمهارات المكتسبة ، وبذلك تستطيع أن تجعل مهمة تكامل الناس ، الذين تتنوع خلفياتهم الثقافية ومستويات الدوافع لديهم ، مهمة صعبة • ففى حين أننا قد نثير الآمال فى عقول الناس حول ما يقدمه لهم المستقبل ، تعمل التكنولوجيا فى نفس الوقت على اقامة الحواجز التى تمنع تحقيق هذه الآمال • والاعتقاد السائد أن هذه العملية ، التى صارت تعرف فى الولايات المتحدة باسم « صكوك المستقبل » (Credentiatism) ، مسئولة جزئيا عن تكوين طبقة دنيا دائمة من المواطنين المحرومين ، غير المتعلمين ولا ينتمون لمؤسسات ويترددون بين الاستسلام البليد والعنف للتنفيس عن الشعور بالاخفاق •

وهناك عملية أخرى متأصلة فى المجتمعات الحديثة وتتصل بالتغيير التكنولوجى يجب علينا أن ندركها أيضا وتتمثل فى نمو « المهنية » • ففى بريطانيا وبعض البلاد الأخرى يجىء ذوو المهن الحرة الى حد كبير من الطبقة الوسطى ، فالعمال المهنيون يأتون من بيوت ومؤسسات تربوية يقل فيها اتصالهم بالعمال اليدويين والناس ذوى الثقافة المختلفة •

وبذلك يجلبون معهم الى العمل قيم الطبقة الوسطى فى عمليات بذل العناية الطبية ومنعها والتعليم والمعونة القانونية ومزايا الرفاهة • فنموذجهم للتلميذ المثالى والطالب والمريض المثالى نموذج ينطوى على قيم الطبقة الوسطى ويتحدث بلسانها (١) • وهذه العملية المستترة التى كثيرا ما تكون غير واعية تفسر الى حد ما لماذا جنحت الطبقات الوسطى فى بريطانيا الى الحصول ، فى ظل خدمات الرفاهة المتاحة للجميع ، على أفضل الخدمات وأحسن فرص التقدم • وهذا أمر مفهوم ، فكلنا نفضل المريض أو العميل المتعاون الذى يعمل على تحقيق انجازات ويهمه أن يتعلم ويعمل•ومن بين جميع المهن التى تتصل بالفقراء لا يفهم مغزى هذا العامل فى علاقاتهم سوى الاخصائيين الاجتماعيين • فهم يدركون أهمية الاحتياط ضد تحول « المهنية » الى قوة تعمل على عدم التكافؤ •

انى لم أحاول أن أتقدم بأى وصف محدد لأهداف الرفاهة اليوم ، ولكنى أعتقد أن بعضها تتضمنه دروس التجربة • وقد عرضت هذه الدروس فى اطار بعض المبادىء العامة المعنية للادارة الاقتصادية • وبذلك كنت أسوق الحجة من أجل التوازن بين النمو الاقتصادى والنمو الاجتماعى • فنحن نريد انتاجية أعلى من أجل مستوى أعلى من الحياة ونريد مجتمعا أكثر تكافؤا • ونحن نريد التقدم الفردى ونريد المجتمع المتكامل المؤلف من كائنات بشرية تحترم نفسها • وفى تحقيق هذه الأهداف تستطيع نظم الرفاهة أن تسهم بنصيب كبير • وهى ستواجهنا طبعا من وقت لآخر بايديولوجيات وسياسات متعارضة •

وفى مجال الاختيارات التى علينا أن نحددها أود ، فى الختام ، أن أعرض ـ كدارس فى الرفاهة ـ وصفتين شخصيتين •

ان العالم فى حاجة قاسية الى حملة اعلام الابتكار الاجتماعى والتكامل الشخصى ، أمثلة حية يتطلع اليها الناس ، وصايا يتعلمون منها • وفى العالم الذى صار صغيرا بواسطة وسائل الاتصال الحديثة يترك ما نفعله فى ميدان الرفاهة ، والطريقة التى نفعله بها ، أثره فى نطاق أوسع بكثير من الحدود القومية • فالناس مازالت تدفعهم أفكار الخير • ومن ثم فنحن فى حاجة الى رواد فى فن البذل • وثانيا ، أعتقد أنه عندما يظهر تصادم بين السياسات ينبغى علينا أن نخاطر فى اتخاذ

---

(١) انظر ب. برنشتاين « الصحيفة البريطانية لعلم الاجتماع » المجلد ١٥ ، رقم ١ ، ١٩٦٤ •

قرارات الرفاهة • وينبغى أن نثق فى الناس وأن نؤمن بأن الانســـان كائن معقول فى نهاية المطاف •

وعنــدى ، لا معنى « لدولة الرفاهة » الا اذا كانت تنصب بصورة ايجابية وبناءة على اعادة التوزيع العادلة للمشاركة الاجتماعية • وقد تتعارض هذه الأهداف فى المدى القريب مع الحاجة الى زيادة الانتاجيــة الاقتصادية لرفع المستوى العام للمعيشة • وبرغم أننا لا نستطيع أن نكون متأكدين من أن هــذا التعارض حتمى ، فاننــا مع ذلك قد نفضل الطريق الأكثر أمنا قائلين اننا عندما نصير أكثر ثراء سنستطيع أن نكون أكثر كرما مع من هم أقل حظا •ولكن هل ، من الناحية الاخرى ، نستطيع أن نكون متأكدين من أننا لن نفقد ، أثناء العمل على زيادة ثرائنا والتركيز على ذلك فقط ، الحافز كمجتمع لخلق ظروف أكثر تكافؤا وعدلا اجتماعيا ؟

نحو مجتمع اشتراكي

ريموند وليامز

لقد وصف « اليسار الجديد » بأنه « سياسة اللاسياسي » . ويمكن قبول هذا الوصف بمعنى واحد رئيسي : أن تحليل « اليسار الجديد » للمجتمع البريطاني المعاصر لا يبدأ ولا ينتهي داخل اطار السياسة كما نعرفها اليوم . وهكذا من الممكن أن ننظر الى الانتخابات العامة في ١٩٥١ ، التي حصل فيها حزب العمال على أكثر عدد من الأصوات في تاريخه ومع ذلك فقد الحكم للمحافظين ، باعتبارها الحدث السياسي الحاسم بعد الحرب . فقد كان من نتيجتها أن مجتمعا متغيرا على أي الأحوال في افتراضاته وتوقعاته الاجتماعية ، وفي طبيعة اقتصاده بعد خسائر الحرب ، وفي مركزه العالمي بعد خسارته الضخمة في امبراطوريته الاستعمارية ، خضع – عن طريق سخرية انتخابية ، لتفسير المحافظين ومواطن تأكيدهم ، وهما تفسير وتأكيد أيدتهما انتخابات ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ودعمتهما . واذا صح هذا فان لنا أن نقبل الفكرة البسيطة التي تتحدث عن « السنوات الثلاث عشرة الضائعة » ونرى في انتخابات ١٩٦٤ نهاية فترة هذا التفسير والتأكيد ، وبداية لفترة جديدة « لليسار » . ومع ذلك فان السخرية تظل قائمة . ان العمال يعودون بذاكرتهم باستمرار الى ١٩٤٥ والنصر البرلماني الكبير الذي أحرزوه ، وليس الى ١٩٥٠ و ١٩٥١ عندما حصلوا ، بعد سنوات من الكفاح المرير على السلطة ، على تأييد أنصار أكثر مما حصلوا عليه في أي وقت آخر من تاريخهم . وتعتبر نتائج ١٩٦٤ أفضل من نتائج ١٩٥٩ لأن حكومة عمالية تولت الحكم ، وان كان التأييد الذي حصلت عليه أقل شيئا ما عما حصلت عليه عندما هزمت آخر مرة . وهناك سخرية أخرى تقابل

هذه : أن انتصار ١٩٦٤ ليس حقيقيا أكثر أو أقل من انتصار المحافظين في ١٩٥١ • فحقيقة التأييد الشعبى تعدلت ، فى المرة الثانية كما فى الاولى ، تحت تأثير مصلحه مسيطرة فى أجهزة الحكم القائم • وربما جاء دور العمال فى التفسير والتأكيد ، اللذين سيؤيدان ويدعمان بسلسلة متعاقبة من الانتخابات ، فى مجتمع مازال يتغير فى نفس الاتجاهات الأساسية • انها لسخرية مسلية ، وقد تكون مفيدة ، ولكننا لم نر من سيضحك أخيرا •

ان النقص المتعمد فى الديمقراطية البرلمانية (الذى لا ينعكس فى مثل هذه السخريات الانتخابية الغريبة فحسب بل فى أمور أساسية أكثر مثل انخفاض المشاركة فى اتخاذ القرارات الى مجرد مجهود التصويت الفج مرة كل عدة سنوات ، وتركيز السلطة الذى يسمح بالاستيلاء السريع على الحكم على هذا الأساس الضعيف) هو فى نهاية الأمر صورة من الدفاع ضد القيم السياسية والاجتماعية بالذات التى يمثلها « اليسار » • ونستطيع أن نكون واقعيين الى حد التسليم بأننا يجب أن نهزم النظام قبل أن نغيره • وقد فعل كثيرون منا ذلك فعلا فى التعليم : فقد مررنا فى مسالك نظام قائم على النخبة حتى نستطيع أن نحاول تغييره الى نظام ديمقراطى • ومع ذلك فان هذه المقابلة تثير القلق ، فى صورة شخصية تماما • فكل شىء تقريبا يدعونا فى الواقع الى العمل على هزيمة النظام بالانضمام اليه ، وبالنسبة للأفراد قد تكون نتائج هذه التجربة خطيرة • ان ويلسون وبعض أعضاء حكومته من الجيل الذى واجه هذه الأزمة بالذات ، التى مازالت بلا حل • فكل الضغوط تتجه نحو هذا النوع من التحول للمجتمع ، اذا أريد أن يكون هناك تحول أصلا : تحول موجه بأساليب سياسية تعتبر ضد القيم التى يهدف اليها التحول مباشرة • وهناك تماثل فى الأساس بين هذا والاستيلاء التحكمى على السلطة بوساطة طليعة ثورية باسم تحرير الجماهير ، برغم ما بين الاثنين من اختلاف فى الاسلوب • ولقد رأينا من النتائج المتناقضة — واقع التغيير مع انحطاط القيم السياسية — ما يكفى ليجعلنا نقف موقف التيقظ والحذر ، وقد حان دورنا فى الاختبار • ان أولئك الذين ليسوا فى السياسة منا ، بمعنى الحكم ، ولكنهم مع ذلك ملتزمون سياسيا التزاما كاملا باعتبار السياسة هى كل عملية التحول الاجتماعى ، يمرون بنفس الامتحان الدقيق الذى تمر به الحكومة ، التى عملوا على مجيئها ، فى استسلام ولكن فى واقعية متحمسة ، والتى يؤيدونها الآن • أما ترف

المراقبة غير المرتبطة فلا مجال له مطلقا · فعدم المشاركة في حل هذه الأزمة معناه انكار كل ما فعلناه وما اعتقدناه · بيد أن طريقة مشاركتنا تتحدد حتما بتجربتنا · وتحديدنا لما ينبغى عمله يتشكل بطبيعة المجتمع ومشاكله وليس بطبيعة ومشاكل صور الحكم التى لا تمثل سوى انعكاسا جزئيا للمجتمع ، وقد تكون فى أسوأ الحالات ، عقبة متعمدة تحول دون ادراك تطوره · أى أن علينا أن نأخذ واعين ضغوط المجتمع وحدوده الفعلية ، وان نستمد القوة من تيارات النمو داخله ومن التحالف مع كل ما هو خلاق فى أى مكان فى العالم ·

١ ـ نظام اتخاذ القرارات فى بريطانيا المعاصرة ·

ما هى طبيعة القوة فى بريطانيا المعاصرة ، وما هو وضع الصور التى تتخذها هذه القوة بالنسبة للصراع من أجل ديمقراطية تقوم على المشاركة والتعليم ، الديمقراطية التى تعد ، فى نفس الوقت ، أهم ثروة فى تاريخنا وأول التزام مباشر لنا ؟ ·

(أ) **القضية المباشرة** · ان القوة الفعالة فى بريطانيا الآن مشتركة بين جهاز الدولة (الذى يتمثل فى الوزراء والموظفين الحكوميين والسلطات العامة أكثر مما يتمثل فى البرلمان) والجهاز المشابه جدا له الخاص بالمندمجات الكبرى الخاصة · ولا يكاد يكون هناك شك فى أن حكومة العمال ستغير النسب فى هذا التوازن للقوى : فالمبادرة والتوجيه والسيطرة من جانب الدولة ، وهى قوية جدا فعلا ، ستصبح أكثر أثرا · ولكن كما أن المعركة السياسية الحالية ليست (كما تقول دعاية المحافظين) بين سيطرة الدولة والمشروع الحر ، وكلاهما قد أوقف عند حده فعلا ، فهى ليست أيضا (كما تقول دعاية العمال) بين أهواء المضاربين وهدف اجتماعى له الأولوية ·

ان العمال يقترحون فرض سيطرات مهمة على استخدام الارض وعلى التنمية الاقليمية ، وهذه هى المجالات التى يراد فيها تغيير ميزان القوة · ان اعادة تأميم الصلب ، التى التزم بها العمال ، تكون فرقا مهما آخرا · ولكن النطاق الفعال للقوة فى بريطانيا يبقى مع ذلك هو مزيج جهاز الدولة وجهاز المندمجات ·

ومن المحتمل أن يصير هذا المزيج ، بتطبيق مقترحات العمال فى شأنه ، أكثر كفاءة وبذلك يقوى الاقتصاد بالتدريج · ولكن عندما يعرض ذلك على أنه « خلق بريطانيا جديدة » ، فان المرء لا يستطيع أن

يعلق الا بأن الجديد سيعمل أساسا مثل القديم : تغيير فى الهيكل ولكن بلا تغيير فى القوة الدافعة ٠

وليس الأمر موضوع تحليل اجتماعى مجرد ، ان الحل سيبدأ ، فورا تقريبا ، فيما يتصل بنطاق كامل من المسائل المحددة ٠ فسيتطلب الأمر دخول النقابات الميدان السياسى اذا أريد تنفيذ سياسة العمال ، حول الأجور والأسعار ، حول التخطيط الاقليمى ، حول التسيير الآلى واعادة التدريب ٠ ومن الممكن أن حزب العمال سيحاول أن يصنع مصلحة « قومية » مزيفة فوق مصالح النقابات ٠ بيد أنه لا يمكن أن يوجد مثل هذا الانفصال ٠ فالنقابات لم تعد تستطيع الدفاع عن أعضائها ، فى عهد اعادة التنظيم التكنولوجى والاقليمى ، بوساطة اجراءات جزئية ٠ واذا اضطرت الى هذا التصرف المعوق ، سيكون ذلك خطأ حكومة العمال ٠ والمسألة هى ما اذا كان حزب العمال سيشرك النقابات فى المراحل الأولى للتخطيط بقدر الامكان ، وبوصفها أكثر من مجرد ممثل لمصلحة « قطاعية » ، أم لا ٠ فمطلبى اعادة توزيع الناتج الصناعى والديمقراطية الصناعية ، من مجالس الادارات الى الورشة نفسها ، ليسا مطلبين قطاعيين ، انهما تعبير عن مبادىء وأهداف للمجتمع كله ٠

ومنذ ١٩٢٦ جنحت النقابات الى الانسحاب من هذه المطالب العامة المطلقة الى سياسة دفاعية قطاعية ٠ ولكنها مرغمة على ذلك ما دامت قوة الدولة والصناعة فى الجانب الآخر دائما ٠ ومركزها لن يتغير بالاستشارة ، انه لا يمكن أن يتغير الا باشراكها فى عملية اتخاذ القرارات الأصلية بوصفها ممثلة لأغلبية القوة الاقتصادية ٠ فعندئذ تستطيع المساهمة فى اعادة تشكيل الاقتصاد ، بدلا من مجرد التأثر به والرد عليه ٠

وفى كل قضية ينكشف الأمر عن قرار حاسم ومشترك ٠ ان حزب العمال سيتعين عليه أن يقاتل قتالا شديدا ضد المصالح القائمة حتى اذا أراد أن يفعل ما يقترحه ، وقد كان من السمات المميزة لكل الحكومات العمالية السابقة انها فعلت ما فيه الكفاية لتكتيل هذه المصالح ضدها ، ولكنه لا يكفى للنصر ٠ وسيحين وقت حاسم مرة أخرى لابد فيه من اتخاذ قرار بين التقدم الى الأمام و « التصميد » : اختيار يبين حقيقة فى أى جانب يقف فيه حزب العمال ٠ وعندى أن هناك فرصة حقيقية ، هذه المرة ، فى أن يكون القرار هو التقدم الى الأمام ، ولكن التفاؤل أكثر من ذلك يكون طوبائيا ٠

(ب) **الموقف العام** • يتأثر تقدم الديمقراطية فى بريطانيا تأثرا عميقا بما يحدث فى الاقتصاد ، ولكن بعوامل أخرى أيضا • فالتطلع الى السيطرة على الاتجاهات العامة لحياتنا الاقتصادية عنصر جوهرى فى النمو الديمقراطى ، ولكنه لا يزال بعيدا كل البعد عن التحقيق • ووراء هذه السيطرة العامة تطلع تال ، وهو أيضا لا يزال بعيدا تماما ومشوشا • فمن العسير أن نشعر أننا نحكم أنفسنا حقيقة اذا كان معظمنا لا صوت له فى القرارات التى تمسنا مباشرة فى جزء أساسى من حياتنا ، مثل عملنا • وصحيح أن المصاعب الاجرائية فى ضمان هذا الصوت قاسية ، وأنه ليست هناك صيغة واحدة لحل المشكل بسبب تنوع المؤسسات التى نعمل فيها • ومع ذلك فما دام الحافز موجودا فانه يمكن دائما ايجاد بعض الطرق وتحسينها باستمرار بالتجربة • أن الجماعات البشرية ، حتى أصغرها ، تنتج زعماءها ، وأن لم يكن بالضرورة نفس الزعماء لكل المشروعات • ولكن تكمن الصعوبة فى تفسير ما تعنيه بالضبط هذه الزعامة • ان الأنماط الغالبة فى مجتمعنا ، وبخاصة فى العمل ، تنبى عن تفسير لا يحدد الزعماء فحسب ، ولكل أنواع الظروف ، بل يشجعهم على الاعتقاد أنه من حقهم ، بل ومن واجبهم ، أن يتخذوا قراراتهم فى استقلال وينفذونها بحزم •

ولا يزال فى مجتمعنا عدد كبير من الاوتوقراطيين بالطبيعة ، والضرر الذى يحدثونه بالغ الخطورة • وربما كان أخطر منهم ، بسبب عدم سهولة تمييزهم ، أولئك الذين لديهم مهارة فيما كان يسمى فى الجيش « ادارة الأفراد » • والفكرة ، فى حدود ما أتذكر ، هى أنه لا مراء فى أن الضابط عليه أن يصدر الأوامر ، ولكن لما كان القائد يجب أن يطاع فان عليه أن يتنبه تماما للحالة العقلية لدى أولئك الذين يقودهم : عليه أن يحاول فهمهم والتحدث اليهم فى مشاكلهم (لا فى مشاكله ، بالمناسبة) ، وأن يكون صورة عن حالتهم العقلية • وبعد أن يقوم بهذه « المجسات » ويحس برجاله حقيقة ، يصدر أمره بالتقدم •

ان قسما كبيرا جدا مما يقال فى التعليقات السياسية الآن هو مناقشة عامة لمهارة زعيم الحزب فى هذا المجال : كيف « سيعالج » رئيس الوزارة أو رئيس المعارضة هذه « العناصر المزعجة » ، كيف سيحدد توقيت تدخله شخصيا ، واذا قال هذا ، كيف يمكن أن يتجنب قول ذلك ؟ والشىء الغريب حقيقة فى هذا النوع من التعليق هو أنه عام وعلنى ، يطبع ويوزع فى ملايين النشرات ، يقرؤه كل انسان تقريبا ، بما فى ذلك

« العناصر المزعجة » • لقد أصبح الفن الدقيق أسطورة عامة ، ومن النادر ان يتعرض للتحدي • ومن الواضح أن هذا هو ماتعنيه الزعامة الديمقراطية في رأى الناس •

بيد أنه في الحقيقة تكتيك أوتوقراطية تدافع عن نفسها (والناس ليسوا فى حاجة لأن يولدوا فى نظام أوتوقراطى ليكتسبوا عادات الأوتوقراطية) • فالأسلوب الحقيقى لاتخاذ القرارات ديمقراطيا هو عرض جميع الحقائق ومناقشة الموضوع علنا ، واتخاذ القرار علنا ، اما بأغلبية الأصوات أو بسلسلة من التعديلات الاختيارية للوصول الى اتفاق عام • ان مهارات المستمع الجيد والشارح الجيد ضرورية جدا في الواقع فى مثل هذه العملية ، ولكنها تختلف اختلافا جذريا عن حالة الزعيم الذى يستمع الى المناقشة لمجرد اكتشاف طريقة تنفيذ رأيه • ان العمليات الدقيقة التى بلورتها التنظيمات الديمقراطية لضمان التسجيل الكامل للوقائع وحرية الاشتراك الكاملة فى المناقشة وعلنية اتخاذ القرارات وفرصة اعادة النظر فى الطرق التى تنفذ بها هذه القرارات ، عمليات لا تقدر قيمتها طبعا • ومع ذلك ، فلأنها دقيقة يسهل اساءة استخدامها من جانب « مديرى الأشخاص » : بل اننا نسمع من يتباهون بالطريقة التى تم بها « معالجة » هذه اللجنة أو تلك • وكل ما أستطيع أن أقوله هنا هو انى لم أر قط مثل هذه المعالجة ، التى تعتبر وسيلة « لتجنب المشاكل » ، تؤدى الى أى شيء سوى المشاكل • لأن الناس بمجرد أن يصيروا أحرارا الى الحد الكافى سيؤكدون فى النهاية مصالحهم ، وأن هذه اذا لم تجد مكانها الحقيقى فى القرارات التى تتخذ ، فان الموقف الحقيقى سيؤكد ذاته مع الوقت بمرارة فى الغالب تثبت مدى سوء « مديرى الأشخاص » فى الواقع • فمشكلتنا الرئيسية الآن هى أن لدينا كثيرا من صورة الديمقراطية ، ولكننا نراها تتعثر بسبب تكتيكات أولئك الذين لا يؤمنون بها حقيقة والذين يخشون فى الحقيقة القرارات المشتركة التى يتم اتخاذها علنا ، والذين نجحوا جزئيا — لسوء الحظ — فى زلزلة أنماط المشاعر الديمقراطية التى تعد العماد الأساسى فى تجسيد مؤسسات الديمقراطية •

فمن الجلى أننا لا نحصل على القدر الكافى من التدريب على الديمقراطية، حتى حيثما تتوفر صورها • فمعظمنا لا يتوقع منهم أن يكونوا زعماء ، وينصب تدريبهم الأساسى ، فى المدرسة وغيرها ، على تعليم قيم النظام والولاء التى لا تعد قيما حقيقية الا اذا اشتركنا فى اتخاذ القرارات التى

يتعلق بها الأمر • أما أولئك الذين يتوقع منهم أن يصيروا زعماء فانهم يدربون أساسا على أنماط الزعامة التى أشرت اليها ، والتى تتركز فى تنمية الثقة عموما ـ ولكن حقيقة أن الزعيم يجب أن يكون لديه من الثقة فى النفس ما يكفى لأن يقدر على الشك الجذرى ، نادرا ما تذكر ونادرا ما تعلم • وبصفة عامة تترك الممارسة الضرورية للعمليات الصعبة التى يقتضيها اتخاذ قرار مشترك والتنفيذ المشترك للصدفة وحدها ، وتجىء نتيجتها ـ كما هو متوقع ـ بنت الصدفة وحدها ، وعندئذ لا مهرب من أن تضعف الثقة فى امكان تحقيق الاشتراكية ، ونفضل أن نشكو من ضعف النظام (فزعماء النقابات لا يستطيعون السيطرة على أعضائها ، وزعماء الحزب ليسوا صارمين بما فيه الكفاية ، والأمر كله مناقشات فارغة وكلام لا نهاية له ، ثم أشخاص يتصرفون تصرفات غير معقولة) ، على تعميق ودعم العملية التى سنحتكم اليها أيا كان الأمر فى مستقبل قريب •

وكان الموقف المقابل لهذا الشعور ، الذى دعمه تاريخ التطبيق الفعلى للمؤسسات الديمقراطية فى هذا البلد ، اتجاها فى معالجة شئون الحكم هو فى ذاته قيد شديد على الديمقراطية الايجابية • فبدا أن النظام المحكم للحزبية والبرلمان قد حولا حق الانتخاب العام على النطاق القومى الى انتخاب بلاط ملكى • فنحن كأفراد ندلى بأصواتنا على النطاق القومى مرة كل عدة سنوات ، على أساس مجموعة من السياسات والقضايا المحددة لا يمكن للمرء أن يقف منها جميعا موقفا واحدا • ومن هذه العملية الفجة بالضرورة ، ينبثق بلاط من الوزراء (مؤلف بعضه من أشخاص لم ينتخبوا أصلا) ، وعندئذ يكون من الصعوبة بمكان كبير لأى منا أن يشعر حتى بأقل نصيب مباشر فى حكم شئوننا • ولا شك أن المدخل عن طريق التنظيم الحزبى ، باستغلال ميزة أن هناك على الأقل بلاطين بديلين ، عملى أكثر ، ولكن لا يقتصر الأمر على أن الديمقراطية داخل الحزبين الكبيرين نفسهما صعبة بصورة استثنائية ، بل أن زعماء الحزبين على السواء يطالبون أيضا وبصورة متزايدة بحق عدم الارتباط ـ بعدم الالتزام الدقيق مسبقا • وللرأى العام شىء من النفوذ العام ، حيث أن البلاط لابد أن يعاد انتخابه فى نهاية الأمر • ولكن الفترة طويلة جدا بالنسبة لمعدل نمو السياسة المعاصرة ونطاقها • ففى مدى أربع سنوات ونصف ، من انتخابات ١٩٥٥ الى انتخابات ١٩٥٩ حدثت عدة أزمات كبرى غير متوقعة ، وتأرجح الرأى العام بعنف فعلا ولم يجد أمامه سوى الثقة العمياء من جانب البلاط فى آرائه الخاصة ، ان واجب الحكومة هو أن تحكم ، لأن حكم جلالتها لابد أن يستمر • ومن العدل أن نقول ان ذلك

لا يبدو حتى كديمقراطية ، كما أنه من العدل أيضا نحو زعمائنا أن نعترف لهم على الأقل بالاتساق مع أنفسهم ، فى افتراضهم الواضح أن الحكم الشعبى المباشر ليس موضوع الديمقراطية • وصحيح أن أية وزارة يجب أن يترك لها الوقت الكافى لتنمية سياساتها ، ولكن ذلك لا يعنى التسليم بلا مناقشة ، السائد الآن ، بأهمية « الحكم القوى » : ولا جدال فى أن الانسان يأمل فى أن تكون الحكومة الجيدة قوية ، ولكن أن تكون الحكومة قوية وسيئة (ومعظم الناس متفقون على أننا شهدنا مثل الحكومات فى الثلاثينات ، وفى اعتقادى أننا شهدنا أيضا مثل هذه الحكومات بعد ذلك) هو أسوأ بلية عامة تقريبا • ولست أرى من سبب يمنعنا من أن نجعل تقصير فترة الانتخابات الى سنتين بالنسبة لقسم كبير من أعضاء مجلس العموم على الأقل هدفنا المباشر ، حيث أنه يبدو من الأمور الحيوية لديمقراطيتنا أن يزيد عدد من يشعرون منا بأنهم يشتركون فيها بصورة مباشرة • ومثل هذا التغيير ، بالاضافة الى الاصلاحات الاجرائية التى تناقش الآن فى البرلمان ، ومع تحسين العملية الديمقراطية داخل الأحزاب ، يكون مكسبا كبيرا وممكن عقلا • والبديل ليس مجرد اتساع نطاق « ادارة الأشخاص » اتساعا هائلا بسبب استخدامها لوسائل الاتصال الحديثة ، بل كذلك نمو مؤسف للجماعات الضاغطة المنظمة التى تتدفق على أبهاء البلاط • وهناك تعديل ضرورى آخر هو تحديد موعد ثابت للانتخابات الدورية ، لأن ترك تحديد هذا الموعد للبلاط نفسه خطأ تماما من الناحية السيكلوجية : فيجب ألا يفرض علينا الانتظار ، فى حدود فترة واسعة ، حتى يطلب الينا البلاط الموافقة ، ان حق الانتخاب ليس حقه بل حقنا •

ان هذه التغييرات لن تؤدى بذاتها الى فرق كبير ، ولكنها على الأقل ستعمل الى حد ما على تغيير الجو الحالى للديمقراطية البريطانية ، التى تبدو بصورة متزايدة نظامية ولا شخصية ولا يدعمها سوى الاعتقاد بأن اختيار الزعماء ينبغى أن يكون فى حيز الامكان بصورة دورية • ومن الجلى أن المجال التالى للاصلاح هو النظام الانتخابى ، الذى يبدو أن المقصود به هو ادامة التفسيرات الحالية • وأوضح سمة فيه هى أنه يبالغ ، بصورة شديدة أحيانا ، فى تصوير اتجاهات ضعيفة نسبيا فى الرأى العام • ان تاريخ الانتخابات بعد الحرب يوحى بتقلب عنيف فى الرأى ، من عمالى شديد الى محافظ شديد • ولكن الرأى الفعلى ، على أساس آراء الناس ، كان أقل تغيرا من ذلك بكثير • وأكثر ما يسترعى انتباهى فى التعليق السياسى الحالى أنه يهتم بالنتائج على مستوى البلاط ، أكثر مما يهتم بها

كتسجيل لآراء الناس فعلا ، ومهما بدا ذلك طبيعيا لأولئك الذين يعيشون فى أبهاء البلاط ، فانه لا ديمقراطى تماما فى روحه ٠

وفى هذه النقطة الحاسمة يتصل الأمر بصفة خاصة بانعدام الديمقراطية نسبيا فى مجالات كبيرة من حياتنا ٠ اذ يمكن الابقاء على الموقف كما هو ، لا لأن الديمقراطية محددة على النطاق القومى بعملية انتخاب بلاط ، بل كذلك لأن تنظيمنا الاجتماعى فى المجالات الاخرى يقدم باستمرار أنماطا لا ديمقراطية لعملية اتخاذ القرارات ٠ وهذه هى القوة الحقيقية للمؤسسات ، اذ أنها تعلم بنشاط أساليب خاصة من الشعور ، ومن الجلى على الفور أننا لا نملك مؤسسات كافية تعلم الديمقراطية عمليا ٠ والمجال الحاسم هو مجال العمل ، حيث تتأصل جذور عملية اتخاذ القرارات عادة ، برغم التجارب المحدودة فى « التشاور المشترك » ، فى نظام تدرجى جامد بصورة غريبة ، لا يحظى باستجابة من الأغلبية الساحقة من أولئك الذين ليسوا فى مركز يسمح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرارات ، سوى النفور والبلادة ، أو تقديم العرائض ، أو التمرد ٠ واذا نظرنا الى عدد كبير من الاضرابات على أنها تمردات بهذا المعنى ، وهو ما توحى به الشواهد ، فاننا نستطيع أن نرى بوضوح أكبر مرحلة النمو التى بلغناها٠ والتكتيك الدفاعى ، هنا أيضا هو ادارة الأشخاص ، وقد أضفى عليها الآن اسما عظيما « الادارة الشخصية » ٠ لا شك أن ذلك ينطوى على خطوة متقدمة عن مجرد الاوتوقراطية ، ولكنه كحل لمشاكل العلاقات الانسانية فى التطبيق لا يدل الا على مدى ضعف نوازع الديمقراطية حتى الآن ٠ ويبدو من الواضح أن الديمقراطية الصناعية ترتبط ارتباطا عميقا بموضوع الملكية ، وقد كانت الحجة التى تساق ضد حق الانتخاب دائما هى أن الناس الجدد الذين سيكون لهم حق التصويت « الجماهير » لا يملكون شيئا فى البلد ٠ وعندئذ بدا أن تنمية صور جديدة من الملكية أمر جوهرى بالنسبة لأى تقدم ديمقراطى ، وان كان تعميم حق الانتخاب السياسى سبق فعلا هذا الاتجاه ٠ وبدا أن فكرة الملكية العامة تنطوى على حل ، ولكن هناك شيئا من الحقيقة فى حجة أن استبدال سلسلة من الاحتكارات الخاصة بسلسلة من احتكارات الدولة التى يطبق فيها نفس النظام التسلطى الى حد كبير لا يمثل مكسبا كبيرا (وان كان هناك مكسب بقدر ما ينطوى عليه توجيه الدولة نفسها من ديمقراطية) ٠ ومن الجلى أنه فى الاقتصاد الكبير المعقد لابد من اتخاذ كثير من القرارات المركزية ، وأن الأجهزة التى تستخدم فى ذلك يمكن بسهولة أن تصير بيروقراطية وتبتعد عن السيطرة العامة ٠ ولا جدال فى أن الادارة الديمقراطية

المستقلة للصناعة غير ممكنة عمليا على هذا المستوى • والخط الحقيقى للتقدم فى هذا المضمار هو جعل هذه الأجهزة مسئولة مباشرة أمام الحكومة المنتخبة ، ربما عن طريق مجالس متوسطة تجمع بين ممثلى الصناعة أو الخدمة التى يتعلق بها الأمر وممثلين سياسيين منتخبين • وبعد وضع هذا الاطار ، الى حد ما على النسق الذى وضع به اطار مجالس ادارة خدمات التعليم المحلية مثلا ، يمكن القيام بمحاولة لتنمية المشاركة المباشرة فى القرارات المحلية الخاصة بكل مشروع بذاته • والعقبات شديدة ، وليس هناك حل واحد • ويبدو لى أن الحكومة اذا كانت جادة فى ذلك تستطيع أن تفتتح سلسلة من التجارب المتنوعة ، فى مختلف أنواع المشروعات ، ابتداء من الأساليب المعروفة مثل اصلاح قانون الشركات ، الى الأساليب التى قد يستطاع تطبيقها فى المشروعات التى نقلت الى الملكية العامة مثلا ، فتنشأ فيها مجالس منتخبة ، اما على أساس قائمة عامة أو ، فى مبدأ الأمر ، على أساس تمثيل المصالح المختلفة بنسب يتفق عليها ، وتمنح هذه المجالس صلاحية اصدار القرارات داخل اطار يتفق عليه على الصعيد القومى • وكثيرا ما يعترض على ذلك بأن العمل الحديث فنى الى حد لا يسمح باخضاعه للعملية الديمقراطية ، ولكن مما له مغزى أن العمليات المعقدة لادماج الأعضاء الخارجيين فى الادارة الذاتية فى بعض الميادين ، وبخاصة التعليم والطب ، تقدمت أكثر بكثير مما حدث فى مجال العمل ، حيث لا يقبل معيار « الخدمة » ، وان كان فى الواقع من الأمور التى يطالب بها • ان التعليم والطب ليسا أقل فنية أو تخصصا ، ولكن طابعهما أقل وضوحا — وهو أمر لا شك فى أهميته •

والمبدأ الضرورى هو أن العمال من جميع الأنواع ، بما فيهم المديرون ، يجب أن تضمن لهم الشروط الضرورية ، بما فيها الامن والحرية ، لعمليهم الفعلى بطرق محددة تتفق تماما مع القرارات العامة المتصلة بتوجيه المشروع • ومجالس المديرين التى ينتخبها حملة الأسهم هى التى تقوم بهذا التوجيه حاليا ، مع قدر أقل مما ينبغى من الأمن والحرية لجميع أنواع العمال عادة حيث أنهم غير ممثلين • وفى الصناعات والخدمات التى نقلت للملكية العامة ، وفى الشركات التى خضعت للاصلاح ، لا ريب فى أنه ليس من العسير تطبيق مبدأ المجالس ، المنتخبة بوساطة أعضاء الصناعة أو الخدمة ، والتى تعمل داخل اطار متفق عليه على نطاق قومى • وستكون هناك عملية طويلة ومستمرة من انشاء هذه الأجهزة وتحسينها ، ولا شك فى أن مشاكل كثيرة خطيرة غير متوقعة الى حد كبير ستنشأ •

ولكن أساس حجة الديمقراطية كلها هو أن هذه المشاكل موجودة فى جوهرها على أى الأحوال ، وأن المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات تؤدى الى حلول أكثر عقلانية ومسئولية من التأرجح القديم بين اللامبالاة الخاملة والاستسلام والتمرد ٠

وهناك ميدان آخر يبدو فيه نمو الديمقراطيـــة ضرورة ملحة هو عملية اتخاذ القرارات العادية فيما يتصل بتنمية مجتمعاتنا المحلية ٠ وقد بدأت معالجة هذا الامر فعلا ، ولكنه مازال مختلطا ومشوشا ٠ ولاشك فى أن عدم الرضا ، وما يترتب عليه من لا مبالاة وتبلد فى الاحساس ، أكثر بكل أسف فيما يتصل بالحكم المحلى منه حتى فيما يتصل بالبلاط القومى ٠ فالأنماط التسلطية فى المركز يبدو أنها تطبق على نطاق واسع فى مجالسنا المحلية ، حيث يتم قدر أكبر بكثير من العملية علنا وداخل نطاق تجربتنا العادية ، وهى تتيح لنا دليلا قاطعا على السهولة التى يمكن بها تشويه الديمقراطية ٠ ومع ذلك فان المشاكل فى هذا المضمار مفهومة على نطاق واسع ، والكفاح ضد التشويه مشجع ٠ ولكن ما هو أخطر من ذلك ان وراء هذا الكفاح تكمن قوة الاندفاع الذاتى المألوفة للقوالب الاجتماعية القديمة ٠ والاسكان مثال طيب على ذلك ، لأن توفير المسكن أمر واضح الفائدة ، من ناحية المبدأ ، وقد أخذ يتسع نطاقه فعلا خارج حدود مجرد الحاجة الاستثنائية ٠ لماذا اذن لا يحس الكثيرون منا بأى حماسة نحو هذا التوسع ، أو نحو التوسع أكثر ؟ لا ريب فى أن من أسباب ذلك الطريقة التى تدار بها هذه المساكن والمشروعات عادة بواسطة سلطات مفروض أنها ديمقراطية ٠ فهناك موظفون عموميون يعتبرون أعضاء « مجـالس البيوت » المؤلفة من ســـكانها من طبقة دنيا بطبيعتهم ، ويبدو ذلك فى أحاديثهم وكتاباتهم ، وليس العلاج طبعا هو تعليمهم « ادارة الأشخاص » ، بل محاولة تنمية قوالب ديمقراطية داخل مجالات الخدمات العامة المماثلة ٠ فلماذا لا يعهد بادارة مشروعات الاسكان الى لجنة مشـــتركة من ممثلى السلطة المنتخبة وممثلين منتخبين للناس الذين يعيشون فيها ؟ من الجلى أن السياسة المالية العامة من شأن المجتمع المحلى ككل ، ولـــكن هناك منطقة واسعة من القرارات ، فيما يتصل بطريقة استخدام المنازل والمحافظة عليها وبالتسهيلات الخاصة بالاقامة فيها وبأية ترتيبات ضرورية أخرى ، يمكن البت فيها عن طريق مثل هذه اللجان المشتركة بطريقة ودية أكثر وبكفاءة أكثر فى اعتقادى ـ واذا كانت هناك محاولات تمت فعلا للقيام بمثـــل هذه التجربة فينبغى أن نعرف عنها أكثر مما نعرفه الآن وأن نصـــل على توســيع نطاقها ، واذا لم تكن قد حدثت مثل هذه المحاولات

فان لدينا ميدانا نستطيع فيه القيام فورا بتجارب فى المشاركة الديمقراطية • ويجب أن يدون التفكير ، فيما يتصل « بمجالس العمل » بصفة خاصة ، على هذه الأسس باستمرار لأن هناك خطرا كبيرا على الحركة الشعبية اذا ظلت منظماتها دائما فى موقف الدفاع والسلبية (كما هو الحال فى « اتحادات السكان ») • والعمال هم أول الخاسرين اذا سمحوا بانحطاط الديمقراطية الى سلسلة من الاتحادات الدفاعية والاقتصار على انتخاب جهاز اداري واحد • وقد كان الاتجاه الذى يراد فرضه هو تعريف الديمقراطية بأنها « حق التصويت » و « حق حرية القول » وما الى ذلك ، على أساس نمط من المشاعر يمثل فى الحقيقة « حرية الرعايا » داخل اطار سلطة قائمة • ويجب أن يكون الاتجاه الآن ، فى منطقة واسعة من حياتنا الاجتماعية ، نحو ديمقراطية المشاركة التى يمكن فيها تعلم طرق وأساليب اشتراك الناس بصورة مباشرة أكثر فى عملية الحكم الذاتى وتوسيع نطاق هذه العملية •

(ج) **الاستجابة** : ان العمال استولوا على السلطة بأغلبية صغيرة جدا ، ويعنى ذلك أن السمات اللاديمقراطية فى النظام الانتخابى والبرلمانى الحالى تزداد حدتها ، باعتبارها شرطا للحكم • ومن الممكن قبول ذلك ، حيث لا يوجد بديل مباشر له ، ولكن يجب أن ندرك بوضوح تام مايحدث فعلا ويجب أن نستمر فى الضغط من أجل استخدام هذه السلطة فى توسيع مجال المشاركة • وهذا ضرورى داخل حزب العمال نفسه ، وداخل اجهزة التخطيط الاقليمى والاقتصادى ، وفى جميع حالات اصلاح المؤسسات الاجتماعية • ان الطاقة اللازمة لبقاء حكومة العمال لايمكن تجنيدها بأى حال ، ولكن مازال من الممكن اطلاقها •

٢ ـ طابع الاقتصاد :

تواجه وزارة العمال أزمة اقتصادية وشيكة وقاسية ، ولابد من تأييدها فى كل جهودها العاجلة لحلها • بيد انه من المتفق عليه أن الأزمة ليست عارضة بل من صميم البناء نفسه ، ولا يزال الأمر يتطلب مناقشة طبيعة الحل الملائم على المدى الطويل •

(ا) **القضية المباشرة** : فى السنوات القليلة الماضية صدرت عدة كتب تنطوى على تشخيص للأزمة الواضحة للمجتمع البريطانى على انها اساسا بسبب العزلة والتأخر • والواقع أن هناك أدلة كثيرة من هذا النوع ، ولكنها تفسر بطريقة ساذجة عادة • فالحديث عن التقدم لامعنى

له الا فى اطار تحليل أصيل لبناء المجتمع • فنحن نستطيع أن نضع برنامجا للتقدم يحطم النقابات القديمة والاتجاهات الاشتراكية والوقت الضائع الذى تنطوى عليه بالضرورة الاجراءات الاشتراكية وخضـــوع السياسات الاقتصادية التقليد للمعيار الأخلاقى •

وقد دعا « اليمين » فى انجلترا على نطاق واسع لمثل هذا البرنامج بالذات ، وكذلك كثيرا ما دعا اليه المراقبون الأمريكيون والمتأثرون بالنفوذ الأمريكى الذين يعتبرون كل ما لايماثل الموجود فى الولايات المتحدة فى بريطانيا عتيقا • وكانت نغمة حكومة المحافظين الأخيرة تدعو الى التقدم بهذا المعنى تماما • فنحن لم نعد نرى منذ سنوات المحافظين من الصنف الامبراطورى ودعاة حكم السادة الارستقراطيين • فالدعوة المحـــافظة الفعالة ، نظريا وعملا ، تمجد المدير الممتاز والبائع والمضارب ، والمؤسسات التى ستخلفها كتراث هى السوق الكبيرة ومكاتب المراهنات والتلفزيون التجارى •

فتقليديا يعتبر برنامج « التقدم » بأكمله هجوما من البورجوازية على كل المؤسسات والعادات العقلية التى تحد أو تعوق عمليات السوق التوسعية والعدوانية التى اعتبرت العمليات الاجتماعية المهمة الوحيدة • وصحيح أن بريطانيا تعرضت للمعاناة اقتصاديا لأن كثيرا من مؤسساتها وعاداتها العقلية كانت تعمل ضد كفاءة اقتصاد السوق • بيد أن الحقيقة الحاسمة فيما يتصل ببريطانيا هى أنه فى حين كانت بعض هذه العادات والمؤسسات سابقة على البورجوازية (آثار وأوهام متخلفة عن عهد سادة الريف وتبنتها طبقات جديدة أسلوبا سطحيا فى حياتها الخاصة). ، فان بعضها الآخر ينتمى الى ما بعد البورجوازية وتمثل أوجه النقد السياسية والأخلاقية لمجتمع السوق والأسس الضرورية لمجتمع المســـتقبل الذى يتسم بانسانية أكثر وعقلانية أكثر •

ونبذ هذه العادات والمؤسسات التقليدية بدون تمييز بين نوعها هو العلاقة المميزة الآن لمرحلة بذاتها من الرأسمالية الأوربية ، وهذا الاتجـاه ـ الذى يتجسد تماما فى « المحافظة » المعاصرة ـ هى العدو الرئيسى ، أو ينبغى أن يكون كذلك ، لحزب العمال • وعنـــدما يتبنى حزب العمال « التقدم » ، بالمعنى السائد فى تعبيرات العصر ، يصبح حزب الموجة الأخيرة من اعادة تنظيم الطبقة الوسطى وليس حزب الطبقة العاملة •

(ب) الموقف العام

من العسير جدا تكوين الأفكار عن نشاطنا الاقتصادى العام • فان ما يحرزه من نجاح وما يتعرض له من فشل على السواء يظل محليا باصرار ، والبديل المألوف الوحيد لهذا النوع من الوصف (النجاح الذى يعلنه صانعوه والفشل الذى لا يعلن حتى ينفجر هى أزمة) هو قياس ـ يكاد يكون عديم الفائدة ـ لمجموع الانتاج ، كما لو كان كل ما ينتج شيء واحد • وقد قام الاقتصاديون بدور كبير فى جعل هذه المسائل ذات مغزى ، ولكن فى التفكير العادى ليس هناك سوى هذا النجاح وذلك الفشل ، أو الصورة العامة المبسطة المضللة • بيد أننا لا نستطيع التفكير على أسس حقيقية الا اذا عرفنا الأشياء الحقيقية التى تنتج ، وسألنا أسئلة متصلة بالموضوع حول « الحاجة » و « الصنف » • فقد يكون جزء من الانتاج غير ضرورى حقيقة ، ولكن الموقف الأكثر احتمالا هو أن التوازن بين الأنواع المختلفة من الانتاج خطأ ، أو حتى سخيف • والاجابة المألوفة على هذا النوع من الأسئلة تنطوى على وصف معين ، للسوق ، التى يقال أنها تنظم المسائل الخاصة « بالحاجة » و « الصنف » • « فالشيء مطلوب لأنه يشترى ، واذا لم يشتر لا يصنع » • ويغفل هذا الرد طبعا اعتبارا رئيسيا : وهو ما اذا كانت الحاجة والقدرة على الشراء متقابلين • ولكن أيا كان الأمر فان هذا الوصف فج لأنه يغفل أشياء أكثر مما ينبغى • ولمقارنة الرقم الاجمالى للانتاج يقدم لنا رقم اجمالى آخر ، هو المستهلك • والانتشار الواسع الذى يحظى به « المستهلك » كتعبير معاصر يستحق منا بعض الاهتمام • فهو مهم لأنه ، أولا ، يعبر لا شعوريا عن وجهة نظر جزئية وغريبة تماما حقيقة فى الغرض من النشاط الاقتصادى (والتصور مستمد من الفرن أو المعدة ، ومع ذلك فهناك أشياء كثيرة لا نأكلها ولا نحرقها) ، وهو ، ثانيا ، يجسد ماديا الشخص صاحب الحاجة الذى يذهب الى السوق للحصول عليها فى صورة شخص فرد (قد يكون فردا هائلا من ناحية الحجم ولكنه يتصرف كفرد) •

ولماذا يلتجأ الى مفهوم « المستهلك » فيما يتعلق بالنقطة الأولى ؟ علينا أن نرجع الى فكرة السوق لتوضيح ذلك • فالسوق مكان من الجلى أنه ملائم لعرض بعض السلع الضرورية المعينة ، ولكن صورة السوق تبقى حتى عندما تكون عملية العرض والطلب قد تغيرت فعلا • فقد تعودنا أن نذهب الى الأسواق والدكاكين بوصفنا زبائن ، فلماذا نعتبر الآن مستهلكين ؟ ان التغيير الجذرى هو أنه صار من الضرورى بصورة

متزايدة ، مع تطور الانتاج الصناعى الكبير ، التخطيط للمستقبل ومعرفة الطلب فى السوق • وقد كان المقصود بما نسميه الآن « أبحاث السوق » هو تحقيق ذلك بطريقة معقولة : اكتشاف الطلب لامكان تنظيم الانتاج • ولكن الواقع أنه لما كان الانتاج لا يخضع عادة للتخطيط ، بل هو نتيجة قرارات تتخذها عدة مشروعات متنافسة ، فان أبحاث السوق صارت بطريقة حتمية مرتبطة بالاعلان ، الذى تحول هو ذاته من عملية اشعار بوجود عرض معين الى خطة لاثارة الطلب وتوجيهه وتوجه هذه الاثارة أحيانا الى نوع معين من الناتج على حساب نوع آخر ، ولكن الغالب أنها اثارة لطلب جديد أو احياء لطلب أخذ يضعف • وفى هـــذه الظروف المتغيرة ذهبت فكرة السوق البسيطة : وتساوى المعلن والعارض • وهكذا فانه من الواضح لماذا أصبح « المستهلك » ، كوصف ، يحظى بهـــذا الرواج ، لأنه اذا كان قسم كبير من نشاطنا الاقتصادى مكرسا بوضوح لتوفير حاجات معروفة ، فان قسما غير صغير ومتزايدا منه يوجه الى ضمان أن نستهلك ما ترى الصناعة انتاجه • وكلما قوى هذا الاتجاه يتضح بصورة متزايدة أن المجتمع لا يسيطر على حياته الاقتصادية ، بل أنه واقع تحت سيطرتها جزئيا • وضعف التفكير الاجتماعى الهادف نتيجة مباشرة لهذه التجربة الشديدة التى تعمل على تحويل النشاط البشرى الى أنماط من الطلب يمكن التنبؤ بها • واذا لم نـــكن مستهلكين ، بل مستعملين للأشياء ، فاننا قد ننظر الى المجتمع بصورة مختلفة تماما ، لأن مفهوم الاستعمال ينطوى على احكام بشرية عامة ـ لأننا يجب أن نعرف كيف نســـتعمل هـــذه الأشـــياء ولماذا نســـتعملها ، وكذلك آثار الاستعمالات المختلفة على حياتنا العامة ـ فى حين أن الاستهلاك ، بأنماطه الفجة ، يجنح الى الغاء هذه الأسئلة وابدالها بامتصاص موجه لمنتجات نظام خارجى مستقل عنا • ونحن لم نقطع بعد شوطا بعيدا فى هـــذا الاتجاه ، ومازلنا نستطيع أن نعكسه ، ولكن أنماطه المؤثرة تستند الى جزء كبير من قوة مجتمعنا • .

وهناك أثر آخر لا يقل أهمية لوصف « مستهلك » هو أنه ، اذ يجسد شخصية فردية ، يمنعنا من التفكير السليم فى النطاق الحقيقى لاستعمالات نشاطنا الاقتصادى • فهناك أشياء كثيرة ذات أهمية كبرى لا نستخدمها أو نستهلكها فرديا ، بالمعنى المألوف ، بل اجتماعيا • أنها لتكون حياة فقيرة تلك التى لا نستطيع فيها أن نفـــكر فى الاستخدام الاجتماعى للأشياء بوصفه معيارا لنشاطنا الاقتصادى ، ومع ذلك فان التأكيد على « المستهلك » يدفعنا نحو هذا النوع من الحياة بواسطة قوانين

السوق المزعومة ونظام الانتاج والتوزيع المستمدين من هذه القوانين ٠

وقد ساد على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة ادراك أن هناك حالة عدم توازن خطيرة بين توفير الحاجات الاجتماعية والفردية ، وأن هـــذا الوضع سيتزايد فى الغالب ٠ ومن السهل الاحساس بأن هناك وفرة عندما ننظر الى واجهات محلات البيع ، ولكننا اذا نظرنا الى المدارس والمستشفيات والطرق والمكتبات كثيرا جدا ما نرى نقصا شديدا ٠ وحتى عندما تكون الأشياء مرتبطة فعلا ، فى تجربتنا اليومية المباشرة ، كما هو الحال مثلا فى ذلك الوضع العجيب الذى نرى فيه سيل السيارات الجديدة مع عدم كفاية طرقاتنا بشكل فاضح ، فان سيطرة هذا التفكير المنقسم تبدو أقوى من أن تزول ٠ ويبدو من المؤكد أن أزمات من هـــذا النوع ستسيطر على اقتصادنا فى السنوات القادمة ، لأننا عندما نبدأ متأخرين ، ومتأخرين جدا ، فى التفكير فى النتائج الاجتماعيـــة التى تترتب على أنماطنا الفردية فى الاستعمال ، بله التفكير فى الغايات الاجتماعية فى ذاتها ، يبدو أننا نجد من العســير جدا التفــكير فى توفير الحاجات الاجتماعية بأسلوب اجتماعى حقيقة ٠ وهكذا فنحن نفكر فى أنماطنـا الفردية فى الاستعمال فى ضوء متحيز لها على أساس الانفاق والاشباع ، ولكننا نفكر فى أنماطنا الاجتماعية للاستعمال فى ضوء متحيز ضدها على أساس الحرمان والضرائب ٠

ويبدو من العيوب الأساسية فى مجتمعنا أن الأغراض الاجتماعية تمول الى حد كبير من الدخول الفردية ، بواسطة أسلوب من المعـدلات والضرائب يجعل من اليسير جدا علينا أن نشعر أن المجتمع شىء يحرمنا ويقيدنا باستمرار ــ وأنه بدون هذا النظام نســـتطيع كلنا أن ننفق أموالنا بطريقة مربحة ٠ ومن منا لم يسمع تلك الصيحة الانفعالية الحديثة : ان ما تنفقونه على كل هذا هو مالى ، اتركوا لى مالى ؟ ولا يجدى أن نقول للصائحين ان أيا منا لا يستطيع الحصـــول على أى مال ، بل حتى أن يعيش أكثر من بضعة أيام ، الا داخل اطار نظام اجتماعى على قدر كبير من التنظيم يعتبره عادة أمرا مسلما به ٠ ونحن جميعا فى هذا الوضع الى حد ما ، من ناحية أن أساليب تفكيرنا العادية تكبت منطقا واسعا من علاقاتنا الحقيقية ، بما فى ذلك اعتمادنا الحقيقى على الآخرين ٠ فنحن نفكر فى «نقودى» بهذه السذاجة لأن أجزاء من فكرتنا ذاتها عن المجتمع تذوى فى منبتها ٠ فلا نكاد نستطيع أن نكون أى مفهوم ، فى نظامنا الحاضر ، عن تمويل الأغراض الاجتماعية من الناتج الاجتماعى ، وهو أسلوب نرى

فى ضوئه باستمرار ما هو مجتمعنا وماذا يفعل على أسس حقيقية · اننا نتوقع عادة ، فى مجتمع يكاد انتاجه يعتمد كلية على التعاون والتنظيم الاجتماعى المتشابك والمستمر ، أن نستهلك كما لو كنا أفرادا منعزلين يشق كل منا طريقه على هواه · وعندئذ نضطر الى تلك المقارنة الغبية بين الاستهلاك الفردى والضريبة الاجتماعية ـ أحدهما مرغوب فيه ويجب توسيع نطاقه ، والآخر ضرورة مؤسفة ويجب الحد منها · ومن هـــذا النوع من التفكير ينبثق بصورة حتمية اختلال فى التوازن المادى ·

واذا لم يتحقق لدينـــا احساس واقعى ما بالمجتمع فان مستوى معيشتنا الحقيقى سيظل مشوها أما اذا استمر الحال على ما هو عليه فان التفكير فى نشاطنـــا الاقتصادى على ذلك الأساس المحـــدود ، أساس المستهلك والسوق ، فانه يخفى عنا فعلا ما يغفله الكثيرون منا وكيف أن نمط الحياة الاقتصادية يتغير على أى الأحوال · فحتى فى الوقت الحاضر لا يعمل ربع السكان العاملين فى الانتاج ولا فى التوزيع بل فى الأعمال الادارية العامة والخدمات العامة المختلفة · ومنذ مدة وهذه النسبة تتزايد بانتظام ، ويبدو من المؤكد أنها ستستمر فى الارتفاع ، ومع ذلك فهذا نوع من النشاط الاقتصادى لا يمكن تفسيره ، وان كان يمكن تشويهه ، على أساس أوصاف مثل المستهلك والسوق · وهناك مجموعة أخرى تصل الى $\frac{1}{12}$ من مجموع السكان العاملين تشتغل بالنقل ، ومن الأمور ذات المغزى أن المناقشة العادية حول نظم النقل عندنا ، وبخاصة السكك الحديدية ، تتسم عادة بالصعوبة وعدم الوضوح ، حيث أن مشكلة ايجاد أى معيار أكثر ملاءمة من الاستهلاك أو أى أسلوب للحساب أكثر واقعية من الربح والخسارة المباشرين فى السوق لابد أن تواجهنا أثناء هـــذه المناقشة · أما فيما يتعلق بالادارة والخدمات العامة ، من الطب والتعليم الى الفن والترفيه ، فان المناقشة تكاد تكون بلا أى أسس واضحة · فناتج هذا النوع من العمل ، الذى يشتغل به واحد من كل أربعة منا ، يكاد يكون كله متعلقا بالحياة والتجربة لا بالأشياء · فأى نوع من الحساب ينفع هنا ، ومن الذى يستطيع تقدير قيمة الحياة والتجربة ؟ أن بعض أجزاء العملية يمكن تحويله الى أسس مألوفة أكثر : فالطب يوفر أيام عمل ، والتعليم ينتج مهارات عاملة ، والرياضة تساعد على تربية الأجسام ، والترفيه يرفع المعنويات · ولكننا جميعا نعلم أن كلا من هذه الخدمات موجه ، فى النهاية ، الى أهداف أكبر : فالأطباء يعملون بنفس الهمة لانقاذ حياة رجل تجاوز سن العمل ؟ وكل مدرسة تعلم أكثر من مجرد مهارات العمل ، وهكذا ، وفرض حساب على أساس السوق ليس سخيفا فحسب ،

بل أنه فى النهاية مستحيل : فكثير من نتائج مثل هذا المجهود غير مباشرة ولا تبدو الا على المدى الطويل وليست لها أية قيمة تبادلية معروفة . فأقصى ما يصل اليه رد الفعل المستنير العادى بالنسبة لهذه الأنواع من النشاط هو وضعها فى هامش تحت اسم « الحياة » أو « الترفيه » يتحدد حجمه بشكل النشاط الاقتصادى « العادى » . ومن الناحية الأخرى اذا نحن بدأنا ، لا من السوق بل من حاجات الأشخاص فاننا لن نستطيع فقط أن نفهم هذا الجزء من نشاطنا فى العمل بوضوح أكثر ، بل يصير لدينا أيضا وسيلة للحكم على النشاط الاقتصادى « العادى » نفسه . وعندئذ نستطيع التفاهم بأسلوب أكثر ملاءمة على المسائل الخاصة بالتوازن فى توزيع الجهود والموارد . وكذلك على آثار بعض أنواع العمل المعينة على كل من المنتجين ومستعملى ما ينتجونه . والخطر الآن ، كما أدرك الكثيرون فى شىء من الغموض ، هو أن ينتهى بتكييف الكائنات الآدمية لمصلحة نظام ما بدلا من تكييف النظام لمصلحة البشر . ويظهر الغموض فى تشخيص أسباب هذا الاتجاه الخاطىء ، فيوجه النقد مثلا الى الانتاج الصناعى ، فى حين أننا فى الواقع نموت جوعا بدونه ، أو الى التنظيم على النطاق الكبير ، فى حين أن هذا التوسع فى وسائل الاتصال هو فى الواقع جوهر قسم كبير من نمونا ، أو ، أخيرا ، الى ضغوط المجتمع فى حين أن نقص الاحساس الكافى بالمجتمع هو فى الحقيقة السبب فى عجزنا .

وأنا من ناحيتى أعتقد ، بعد استعراض الأدلة ، أن الرأسمالية — وهى أسلوب خاص ومؤقت لتنظيم العملية الصناعية — هى فى الحقيقة السبب فى اختلاط الأمور علينا . فتصور الرأسمالية للمجتمع لا يمكن أن يكون الا فى قالب السوق ، لأن هدفها هو الربح فى أنواع معينة من النشاط وليس أى مفهوم عام للاستخدام الاجتماعى . كما أن تركيزها للملكية فى قطاعات من المجتمع يجعل معظم القرارات العامة ، التى تتخطى قرارات السوق ، محدودة أو مستحيلة . وكثير من الأعمال الصناعية ، فى ظل التنظيم الحالى تولد السأم أو الشعور بالاخفاق ، ولكن نظام العمل المأجور المتأصل فى الرأسمالية يجنح بالضرورة الى قصر معنى العمل على ما يدره من أجر فقط . ومما يستلفت النظر أن القلق الرئيسى فى مجتمعنا — تلك المعركة المستمرة التى تشنوه أية صورة لبلد متحد وسعيد — يوجد فى ميدان الأجور . وكلما حدث اضراب كبير ، أو تهديد بمثل هذا الاضراب ، يميل رد الفعل لدينا الى تحديد مفهوم مختلف للعمل خدمة للمجتمع والمسئولية تجاه الآخرين والتضافر معا . ولكن من الرياء أن ندعى أن هذا المفهوم هو السائد الآن . اننا عندما ندير مفتاح النور

الكهربائى فيعم الضوء نعتبر هذه الصفات أمرا مسلما به ، ولكننا عادة لا نعترف ، اعترافا حقيقيا ، بحاجات الرجل الذى جعـل ذلك الضوء ممكنا • فاذا أردنا أن نوقف الاضرابات فعلينا أن نسير مع رد الفعل هذا الى النهاية ، لأن أسلوب المساومة من أجل العمل يتضمن بالضرورة ، كملجأ أخير كما فى كل عملية مسـاومة أخرى ، حق البائع فى رفض بيع عمله بالسـعر المعروض • ان الاضرابات جزء لا يتجزأ من مجتمع السوق ، واذا أردت الميزات فعليك أن تأخذ معها المساوىء ، حتى الى حد القلقلة والفوضى • وما دمنا نتحدث عن سوق العمل ، ومازال كثيرون منا يفعلون ذلك برغم الاحتجاجات العـديدة الطويلة ، فلابد أن نتوقع السلوك المناسب لها ولا نحاول ، عندما يكون هـذا المفهوم غير ملائم لأغراضنا ، أن نفترض مفهوما آخر عن المصلحة المشتركة والمسئولية • ان الاحتجاج الأخلاقى ضد الاضراب ضحل وسخيف ما دام نظام العمل يقوم على أساس ربح معين لا نقره فى هذا المجال •

فما الذى يحدث للرأسمالية المعاصرة فى بريطانيا ؟ يقال لنا انها تتغير ، ولكن مع أن ذلك صحيح بوضوح فانه يمكن القول بأن أنماط التفكير والسلوك التى تدعمها الرأسمالية لم تكن فى وقت من الأوقات أقوى مما هى الآن • ولابد فى هذا المجال أن نضيف الى ما ناقشناه آنفا من تحويل « الاستعمال » الى « استهلاك » انتشار أخلاقيات « البيع » ــ فكل ما يباع يحظى بالموافقة ، وبيع الشىء يضـفى عليه مشروعيته ــ وكذلك ، فى رأيى ، الهبـوط المعنـوى الملحـوظ فى الحركة العمالية • فمن الناحية السياسية والصـناعية تحولت بعض قطاعات الحركة العمالية تماما تقريبا الى أساليب فى التفكير تعارضها رسميا • وهذا الاتجاه مضر بصفة عامة لأن المجتمع يغلب ألا يستطيع النمو بصورة سليمة اذا لم تكن أمامه أنماط بديلة يختار منها • وانى لأذكر أن الكثيرين دهشوا مما قلته فى « الثقافة والمجتمع » من أن مؤسسات الحركة العمالية ــ النقابات والتعاونيات وحزب العمال ــ تعتبر انجازا عظيما من انجازات الشعب العامل وأنها أيضا الأساس السليم للتنظيم الكامل لأى مجتمع طيب فى المستقبل • فهل أنكر الآن هذا الادعاء بالتحـدث عن الهبوط المعنوى ؟ ان الموضوع ، كما أراه ، هو أن ادعائى كان يقوم على الأنماط الاجتماعية الجديدة التى تعرضها هذه المؤسسات • وأشرت الى أن دوافع اقامتها ، ثم تطبيقها بعد ذلك ، لابد من اعتبارها مختلطة • ولا شك أن الدفاع القطاعى والمصلحة الذاتية القطاعية لعبت دورها • ولكن كان هناك أيضا عملية اكتشاف وعرض مستمرة لطرق فى الحياة يمكن تعميمها

على المجتمع كله ، الذى يمكن تنظيمه على أساس مؤسسات جماعية ديمقراطية واحلال المساواة التعاونية محل المنافسة كمبدأ للسياسة الاجتماعية والاقتصادية ٠

ويعقد الموقف أنه حدثت فعلا تغيرات حقيقية فى المجتمع بوساطة ضغط هذه المؤسسات وبمساعدة عناصر اصلاحية داخل اطار الأنماط القائمة ٠ وتوسيع نطاق الخدمة الاجتماعية ، بما فيها التعليم ، مكسب لا شك فيه من هذا النوع ، ويجب على أولئك الذين ورثوا هذا الكسب ألا يقللوا من قيمته ٠ ولكن مازال صحيحا أن الخدمات الاجتماعية محدودة فى عملها باطار مجتمع الملكية الخاصة ، وكذلك أنها فى التطبيق العملى ظلت محدودة بافتراضات وقواعد المجتمع القديم لا الجديد . أما التغيير الكبير الآخر ، وهو تأميم بعض الصناعات والخدمات المعينة ، فانه تعرض للتشويه بصورة أعمق ٠ ففى هذا الميدان بالذات اشتد الكفاح ضد المبدأ الثمين القديم ، الخاص بالانتاج من أجل الفائدة لا الربح ، حتى توقف تقدمه تماما ٠ فالمشروعات التى انتقلت الى الملكية العامة كانت فى الواقع تلك التى لم تعد مربحة (الفحم والسكك الحديدية) ، والمشروعات الجديدة التى تتطلب استثمارا مبدئيا ضخما (الطيران) ، والمشروعات التى كانت فيما مضى تحت الاشراف العام أو اشراف البلديات (الغاز والكهرباء) ٠ وكان بعض هذه المشروعات أكثر نجاحا مما يقال عادة ، ولكن من الصحيح أنها ، أولا ، لم تنجح فى تعديل مبدأ « الربح قبل الفائدة » فى الاقتصاد عموما ، بل وأنها اتجهت هى نفسها باستمرار الى هذا المعيار ، وثانيا ، انها طبقت ، بدقة مريعة أحيانا ، الأنماط الانسانية فى الادارة وعلاقات العمل التى تطبق فى الصناعات التى تقوم على مبادىء اجتماعية مختلفة تماما ٠ وقد تضاعفت هذه الآثار بصورة مزعجة وأدى تصويرها على أنها نماذج للمجتمع الجديد الى زيادة الارتباك العام ٠ اذ أن تطبيق عمليات النظام القديم عليها وعرضها فى نفس الوقت على أنها شواهد النظام الجديد ألحق ضررا عميقا بأى مبدأ بديل فى الاقتصاد بحيث أفرغت الاشتراكية البريطانية من أى معنى فعال ٠ واقتراح الاعتراف بهذا الفراغ رسميا ، بفصل حزب العمال عن أى التزام كامل بالاشتراكية ، يكون له على هذا الأساس بعض المعنى : هو الاعتراف عمليا بالوضع القائم ، ربما الى أن يتذكر المرء أن احتواء أى تحد حقيقى للمجتمع الرأسمالى والقضاء على هذا التحدى مع الوقت كان ، منذ أكثر من قرن ، هو عمل المجتمع الرأسمالى نفسه ٠

ان هذه الأشياء مكاسب كبرى فى نظر التفكير الرأسمالى ومن اليسير أن يتأثر بهـــا المرء • وفى نفس الوقت تستطيع الرأسمالية أن تشير الى نجاحها فى توسيع نطاق الاستهلاك والى نظام الائتمان الاستهلاكى الضخم الذى يخلق ، على أساس الأفكار الرأسمالية ، نوعا من الازدهار • وليس من السهل انكار ذلك ما دمنا لا نفكر الا فى المستهلك باعتباره محور الاقتصاد• وكذلك فيما يتعلق بالحد من الملكية ، عملت الرأسمالية على توسيع نطاقها بنشر حيازة الأسهم على نطاق أوسع • وهو رد نموذجى لأنه يتجنب موطن النقد ويتقدم باصلاح داخل اطار النظام الموجه اليه النقد • فتوسيع نطاق حيازة الأسهم لتضم حوالى واحد الى خمسة عشر من البالغين يجعل فى وسع عدد أكبر منا الحصول على نقود كناتج جانبى لنظام لاشباع حاجاتنا العامة (وهو ما يقتطع فى الواقع من عمل الأربعة عشر شخصا الآخرين) ، ولكنه لا يضمن أن تكون الحاجات عامة أو أن يكون توزيع الطاقة والموارد سليما على أساس المصلحة المشتركة • وآخر ابتكار فى هذا المجال ، وهو السيطرة المحدودة على هذا التوزيع بتوجيه المال العام الى المشروعات المملوكة ملكية خاصة ، ليس سوى مثال آخر على الطريقة التى تستخدم بها تطلعات التحدى الأصلى للرأسمالية كوسيلة لدعم قوتها • وأخيرا ، أن الرأسمالية (وأنصارها من الاشتراكيين السابقين) يؤكدون اضمحلال سيطرة حملة الأسهم (وهو أمر ينطوى على سخرية طبعا بأصل فكرة توسيع نطاق الملكية الخاصة عن طريق حيازة الأسهم التى لا تعد فى هذه الحالة نوعا جديدا من الملكية بل مجرد اتساع دائرة لعبة السوق) ، وزيادة أهمية المديرين والفنيين • والحقيقة أن الاقتصاد لا يخضع لسيطرة حملة الأسهم العاديين وفى نفس الوقت لا يخضع لسيطرة المديرين والفنيين أيضا ، بل لسيطرة بعض المؤسسات الخاصة القوية المتشابـــكة التى تتحكم فيما يسميه بعض السياسيين من حزب العمال حتى الآن « المراكز العليا فى الدوائر الاقتصادية » • وحتى اذا كانت « ثورة الادارة » قد حدثت فعلا (والثورة الحقيقية هى انتقال القوة الى المؤسسات الماليـــة والمندمجات التى تمول ذاتها) فان التحدى الأصلى يكون قد ضاع أيضا ، لأن توجيه حياتنا الاقتصادية يكون قد تحول الى سلسلة من القرارات الفنية دون أى اعتبار لنوع المجتمع الذى ينبغى على الاقتصاد دعمه ، اللهم الا من زاوية السوق أيضا •

(ج) الاستجابة

لقد قالت حكومة العمال فى أول بيان لها عن الموقف الاقتصادى :

« ان الحكومة بحثت بعد ذلك فى مستقبل النفقات العامة والدخل العام من جميع الأنواع • وقد تبينت نقصا فى التوازن وعدم وجـــود أولويات اجتماعية واقتصادية سليمة ••• وبدأت الحكومة فعـــلا فى اصلاح هذا النقص • وسيتطلب ذلك زيادة فى النفقات فى ميادين معينة، حيث تظهر المزايا الاقتصادية والاجتماعية بوضوح ، وتخفيضا فى ميادين أخرى ، حيث تنفق الأموال دون فائدة اجتماعية أو اقتصادية » •

وهذا البيان ، كتسجيل للمبدأ ، نقابله بكل ترحيب ، ولكن من الضرورى أن نشير الى أنه لا ينطبق الا على الانفاق **العـــام** • والمشكلة الحاسمة هى هل يمكن أن ينطبق هذا التأكيد نفسه على الأولويات ، على أساس الحاجات الاجتماعية ، بالنسبة لحياتنا الاقتصادية ككل ويوضع فيها موضع التنفيذ • ان نية الاتجاه الى ذلك واضحة ، ولكن محـــاولة التطبيق الفعلى ستكون أزمة حقيقية فيما يتصل بالقوة والمبدأ •

٣ ـ العمال والثقافة •

(ا) الموقف العام •

لقد كان البحث الدائب فى المغزى الاجتماعى لنظم الاتصـــال الحديثة أحد السمات المميزة الرئيسية « لليسار الجديد » فى بريطانيا • وقد وجه النقد الى هذا الاهتمام ، برغم اتساع دائرة تأثيره ، على أساس أنه يؤدى الى تحويل الأنظار عن « السياسة الواقعية » • وكثيرا ما اعتبر صورة من صور انشغال المثقفين بأنفســـهم ونشاطهم الخاص ويقابله انصراف عن القضايا التى تؤثر فى أغلبيات السكان • ومما يستلفت النظر أن هذا النقد جاء من أشخاص فى « اليمين » وكذلك من اشخاص فى « اليسار » التقليدى • ويمكن الاعتراف على الفور بأن المصـــاعب الخاصة بالمثقفين فى مجتمع رأسمالى متقدم ، والمشاكل الأخرى الخاصة بجيل جديد من المثقفين ابناء الأسر من الطبقة العاملة ، كانت من العوامل العامة فى تحديد نوعية هذا البحث • ولكن الغرض من هذا التعليق هو اثبات أن البحث مع ذلك ذو أهمية جذرية فى أى نقد حـــديث للرأسمالية فى الصياغة المعاصرة للسياسات الاشتراكية • وســأحاول أن اثبت بصفة خاصة أن أى فصل بين وسائل الاتصال و « الســياسة الواقعية » أو بين قضاياها والقضايا التى « تؤثر فى الأغلبيات » ، هو فى موقفنا الاجتماعى الحالى عمل صبيانى •

ويمكن أن تصاغ حجتى الأولى على أسس تقليدية • لقد صار من الواضح ، من التجربة البريطانية والأمريكية ، ان الاستثمار الكثيف فى ميدان وسائل الاتصال ـ الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون والمسجلات والدعاية والعلاقات العامة ـ سمة مميزة لمرحلة معينة من الرأسمالية المتقدمة • وبهذا المعنى تعتبر الأفكار والأعلام والدعوة والترفيه فرعا من الانتاج يستخدم اعدادا متزايدة من الناس وقسطا متزايدا من رأس المال • وكثيرا ما تكون الارباح الناتجة عن صناعات النمو هذه مرتفعة بصورة ذات مغزى • ومن السمات المميزة أنه فى اعادة التنظيم لهذه المشروعات فى القرن العشرين ، وفى المشروعات الجديدة التى تستخدم أساليب فنية حديثة والتى تمت اقامتها فى القرن العشرين ، طبقت فى معظم الحالات الأساليب الرأسمالية الحديثة النموذجية فى التنظيم • كما أن وسائل الانتاج ـ المطابع والاستديوهات ـ تسيطر عليها أساسا منظمات وجماعات رأسمالية تستخدم المنتجين الفعليين ـ الكتاب والممثلين والمديرين • ومع زيادة مقدار رأس المال الضرورى ، بسبب ارتفاع النفقات وكذلك التركيز الحتمى الذى يتطلبه استخدام الاساليب الفنية الحديثة فى المراحل الأولى ، يظهر اتجاه ملحوظ جدا نحو الاحتكار واستبعاد المنظمات المستقلة الصغيرة • ويقابل نمو الاحتكار فى وسائل الانتاج تطورات مماثلة فى وسائل التوزيع • فدور النشر وبيع الكتب ، وشركات الصحف وشركات الأنباء ، وشركات السينما ودورها ، كلها تبدو فيها هذه العملية فى مراحل مختلفة من النمو • وفيما يتصل بالاذاعة والتلفزيون فى بريطانيا يوجد حل وسط متميز من « الاقتصاد المختلط » مع بعض التدخل من جانب السلطات العامة للمحافظة على سلامة الاذاعة وعلى خدمة تلفزيونية واحدة فى وضع مستقل عن العملية التجارية العامة • والموقف العام فى هذا الميدان بأكمله يشبه بشكل ملحوظ تنظيم الاقتصاد ككل •

بيد أن مغزى هذا التطور لا يكمن فقط فى تشابه التركيب الاقتصادى • فلوسائل الاتصال علاقة خاصة ببقية الاقتصاد ، علاقة من نوع يلقى ضوءا على أهميتها الخاصة فى فهم الرأسمالية المتقدمة • فنتاجها لايباع بنفقة التكلفة + ربح ، بل يباع عادة بأقل من التكلفة ـ مع الاحتفاظ بالربح • فالصحيفة اليومية المتوسطة فى بريطانيا يمكن أن يتكلف انتاج النسخة منها ستة بنسات وتباع بثلاثة • والفرق تغطيه الاعلانات • كما أن الخدمة التلفزيونية تكاد تمولها الاعلانات وحدها • وهكذا فان مشروعات وسائل الاتصال فى هذه القطاعات الكبرى توجه

الى خدمة الاقتصاد الرأسمالى ككل ولا بقاء لها الا بقيامها بهذه الوظيفة ، مادامت منظمة بهذه الطريقة ٠ وهذه العلاقة فى ذاتها تمثل نموذجيا مرحلة معينة فى خلق اقتصاد المستهلك ، الذى تشكله الحاجة الى بيع سلع وخدمات لاتدخل فى نطاق الطلب المباشر الواضح ، والمنافسة بين جماعات كبرى تصنع منتجات متماثلة ، وكذلك بالحاجة الملحة الى تنظيم السوق فى ظروف الانتاج الكبير الذى يتطلب تخطيط التوزيع مقدما ٠ ويرجع نمو الاعلان على نطاق كبير فى بريطانيا الى الأزمة التى تعرض لها الاقتصاد البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهى التى يرجع اليها أيضا بدء نمو الاحتكارات الكبرى وخطط تثبيت الأسعار ٠ وقد نمت كل من هذه الاتجاهات معا خطوة فخطوة ٠ فعلى المستوى الاقتصادى أعيد تنظيم مشروعات وسائل الاتصال على أساس هذه الوظيفة الرئيسية ٠ فى خدمة الاقتصاد الرأسمالى فى مرحلتى الاحتكار والسلع الاستهلاكية ولكن فى نفس الوقت خضع تشكيل مشروعات وسائل الاتصال لحاجات المجتمع الرأسمالى وضغوطه ٠ فقد كانت هناك الحاجة الى الاحتفاظ بواقع الحكم الطبقى داخل اطار صور الديمقراطية السياسية وحق الانتخاب العام ٠ وكانت هناك حاجة أخرى الى احتواء آثار تعميم محو الأمية وتحسن الفرص التعليمية . وقد دار الكفاح فى المراحل المختلفة حول هذه التعبيرات ، ومازال دائرا فيما يتعلق بالتعليم ، بصورة مباشرة ٠ بيد أن اشتراك الأغلبيات في عمليات اتخاذ القرارات السياسية قد بلغ ، برغم أنه لايزال محدودا ، درجة تجعله فى مرحلة يستطيع فيها تهديد الحكم الطبقى ٠ فاتساع نطاق التأثير الفعال (للمجتمع) كان فى العقود الأخيرة مذهلا : فيما يتصل بكل من صلاحيات اتخاذ القرارات، والنطاق الجديد للتجارة والسياسة الدوليتين ، والحاجة الى المعلومات ٠ ولا توجد حالة واحدة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تتقابل فيها ملكية وسائل الاتصال أو سياستها مع التوزيع الفعلى للآراء والاتجاهات السياسية ٠ ولما كان تنظيم وسائل الاتصال اما رأسماليا مباشرة أو فى وضع تتقاسمه الرأسمالية والدولة الرأسمالية القائمة ، باستثناء قطاع صغير محدود تحتفظ به الأحزاب المعارضة للرأسمالية ، فان الطبقة الحاكمة تتمتع بميزة سياسية واضحة : فيما يتصل بكل من نشر الأفكار والآراء مباشرة ، وخلق الوعى وتقييده على المدى الطويل ٠ وقد عانى كل حزب عمالى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة من هذه الميزة ، التى يزيدها حدة الاعتماد المتزايد على وسائل الاتصال المركزة ٠ فعلى مستوى التوجيه المباشر للرأى كثيرا ما تفشل الأجهزة الرأسمالية

(وان كانت لا تفشل تماما قط) • ولكنها كثيرا ما تصيب نجاحا ملحوظا على مستوى تكوين القناعات والتوقعات • والقول بأن الاهتمام بمثل هذه الأوضاع يحول الأنظار عن « القضايا التى تمس الأغلبيات » أمر يبعث على الضحك •

ويمكننا أن نشير عند هذه النقطة الى أن هذا الموقف ليس جديدا بالنسبة للاشتراكيين ، حتى مع النمو الملحوظ فى نطاقه وأساليبه الفنية • فالاشتراكيون يعرفون فعلا أن البناء الاقتصادى يحدد بهذه الطرق بناءه الفوقى • ومع ذلك فان هذه النظرية الثقافية ، برغم كل ما فيها من عناصر الحقيقة ، تبدو غير كافية فى صياغتها المألوفة لتفسير تجربتنا الحقيقية فى وسائل الاتصال • ومن العلامات البارزة على عدم كفايتها فقر النظرية الاشتراكية ، بله فشلها الفظيع فى كثير من حالات التطبيق العلمى ، فى مجال ايجاد أوضاع بديلة لوسائل الاتصال • لأنه من الجلى بصورة متزايدة اننا لا نحصل على مكسب جزئى اذا نحن عملنا على مجرد قلب خضوع وسائل الاتصال للحاجات الطبقية • فقصر وسائل الاتصال على خدمة الاقتصاد والنظام السياسى يعتبر جريمة فى حق الانسانية • وقد نما هذا الوضع أصلا كوسيلة بورجوازية لتشويه الانسان ، وظل يحتفظ بقوته المدمرة حتى فى ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتغيرة • فالفشل فى هذا الميدان يعد من أعمق جوانب الفشل فى المجتمعات الاشتراكية الجديدة ، وهو أمر مفهوم تماما : اذ ان خضوع وسائل الاتصال للنظام السياسى والاقتصادى وجه التوسع الثقافى وقيده • ان رفض البورجوازية الاعتراف بوسائل الاتصال كعملية انسانية أولى ، وجعلها نشاطا ثانويا يتفرع عن النشاط الاقتصادى « الحقيقى » ، كثيرا ما تبناه الاشتراكيون بدون تفكير • ولكن حقيقة أن الاتصال فى أسمى صوره وأكثرها دواما فن ، تساعدنا الآن على تذكر أن هذا النوع من الخضوع البورجوازى الموروث خطر للغاية فى صراع الأفكار المعاصرة • فعلاقة الفن بالتجربة الاجتماعية واضحة وهامة ، برغم أنها كثيرا ما تكون معقدة ، ولكن مغزى الفن أنه عملية بشرية أولية ، حتى عندما يتعرض مثل كل الأنشطة البشرية للضغط داخل قوالب التجربة التاريخية والاجتماعية • وما ينطبق على الفن يمكن أن ينطبق أيضا على كثير من أنواع الاتصال الاخرى ، ولا يحق لنا أن نقوم بالنقد الضرورى لأوضاع الاتصال فى ظل الرأسمالية اذا نحن أغفلنا النقطة النظرية الجوهرية وهى أن اقصاء عمليات الاتصال عن المتصلين من أكثر عواقب المجتمع الرأسمالى ضررا : الاقصاء الذى يقابل ما يحدث فى أنواع

أخرى من العمل البشرى والأنشطة البشرية المختلفة • فضلا عن أن هناك اقصاء فعليا لأغلبية الناس الذين يحدد لهم مجرد دور سلبى فى الاتصال : فهم « الجمهور » الذى يكتب له القائمون بعملية الاتصال ، أو ـ فى كثير من الآحيان ـ يعملون على التأثير فيه • ان النظرية الاشتراكية ينبغى أن تتحرر من هذا النوع من التحويل السلبى للناس الى « جماهير » ، الأمر الذى يجعلهم مادة لعملية الاتصال ، لا مصدرها • فمن الجلى أن الغرض البورجوازى لمشاكل « مجتمع الجماهير » ، الذى يشيع فى كتابات الكتاب الأمريكيين عن وسائل الاتصال ، يمثل قبولا للمجتمع الطبقى الذى يقصى فيه ، نظريا وعمليا ، معظم الناس برغم أنهم بشر مثل الآخرين تماما • وأنها لتكون كارثة اذا سمحنا لنظرية الاتصال الاشتراكية بأن تشوهها هذه الافتراضات نفسها • فعندما نكون بصدد وضع سياسية اشتراكية لوسائل الاتصال يجب أن نهتدى بمبدأين : أولا اعادة وسائل الاتصال الى المتصلين أنفسهم بوضع حد للتنظيم الرأسمالى وايجاد أنواع جديدة من الملكية والسيطرة الديمقراطيتين (١) ، وثانيـا ، تحطيم التركيب الطبقى الخاص فى وسائل الاتصال ، الذى يقسم الناس الى طبقات ثابتة من الايجابيين والسلبيين ، من الموجهين والموجهين • ويجب أن نفعل ذلك لا لأسباب سياسية فحسب ، وان كان مثل هذا الصراع يعتبر الآن جزءا أساسيا من الصراع العام ضد الرأسمالية ، بل كذلك باعتباره جزءا أساسيا من الصراع لتصحيح أخطائنا وبناء اشتراكية انسانية • ويجب أن نفعله أيضا كجزء من حقوق الانسان الكاملة الضرورية فى مواجهة تشويهات المجتمع الطبقى • ففى داخل المجتمع الطبقى تخضع وسائل الاتصال فى تنظيمها وحدودها لمقتضيات السلطة ورأس المال ومايترتب عليها من ضغوط للمطابقة • بيد أن الاتصال اليشرى يخرج باستمرار على هذه المقتضيات، وفى الاتصال البشرى ـ كما فى عملية العمل المرتبطة به ـ يتعلم الناس حقيقة العالم الذين يتشاركون فيه ويفسرونه ويغيرونه • ونحن فى هذا الكفاح من أجل حرية وسائل الاتصال ، عن طريق الاعتراف لها بوضع أساسى مستقل وعدم اعتبارها مجرد عملية ثانوية أو تابعة ، انما نحدد مطلبا من المطالب الانسانية الكبرى ، التى لابد أن تصير اشتراكية حتى تتحقق • والكفاح فى وسائل الاتصال ليس منافسا لأنواع كفاحنـا الاخرى : من أجل السلام ، ومن أجل القضاء على الفقر والمرض • وهو فى نفس الوقت جزء ضرورى من كل هذه الصراعات وأحد الشروط الدائمة لكرامة الانسان ومطلب دائم من مطالبها •

(١) لقد شرحت هذه المقترحات على نطاق أوسع فى كتـابى « وسـائل الاتصـال » ١٩٦٣ •

(ب) السياسة الثقافية

جات سياسة العمال فى المسائل الثقافية فى بيان بعنوان « الترفيه من أجل الحياة » • ويحتوى هذا البيان على جزء كبير صحيح ، كما يحتوى أيضا على جزء كبير خطأ • فهو زاخر بالنوايا الطيبة ، ولكنه ضعيف جدا من الناحية النظرية • اذ أن الجزء الأكبر من جوهر القضية يضيع منذ البداية اذا تحولت السياسة الثقافية الى مجرد سياسة للترفيه أو عرضت على هذا الأساس • فذلك ، أولا ، يتجاهل حقيقة أن التركيب الاقتصادى للفنون والترفيه ومؤسساتهما تؤلف ظروف العمل بالنسبة لعدد كبير من الناس ، وثانيا ، ينطوى « الترفيه » ، كمفهوم ، على فراغ ، اذ يبدو كما لو كان مجرد وقت يشغل ، أو « الوقت الحر » الذى يجيء بعد العمل • والواقع أنه من الجلى تماما أن فوائد الترفيه تتصل ، بصورة عميقة تماما أحيانا ، بطبيعة العمل وظروفه ، وان هناك ارتباطا عميقا بين ثقافة المجتمع ـ جماع نوعية فنونه وتفكيره وما فيه من أساليب الترفيه ـ والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى العام • وقد شهدنا ذلك بوضوح فى الاثنى عشر سنة الأخيرة • فالانتهازية الاقتصادية ومبادىء التوجيه الفجة التى يهتدى بها المحافظون المعاصرون انعكست بوضوح فى التليفزيون التجارى وفى الاعلانات التجارية والسياسية كما تنعكس فى أى من سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة التى يلتزمون بها بوضوح أكثر • وفى مواجهة هذه الأوضاع ، التى أثارت ابان السنوات العشر الماضية تمردا ثقافيا على نطاق واسع ـ وبخاصة بين الشباب ـ يتطلب الأمر شيئا أكثر وأصلب من ذلك النوع من سياسة الترفيه التى قد تلائم صاحب عمل مستنير الذى يسهم ، ليجعل « عماله » سعداء ، فى نفقات الترفيه والرياضة والنشاط الثقافى • ومهما كانت بعض العلاجات ملحة ، داخل اطار النظام القائم ، فانه لا يكفى من حكومة العمال أن تقوم « بتزويق » ما لدينا فعلا • فحتى حكومة المحافظين تستطيع ، تحت الضغط ، أن تقوم جيدا بدور الراعى البعيد : شىء من المعونة ، من أرصدة خاصة ، للشبان الذين يوحون بمستقبل طيب ، ضرب المثل للآخرين بالمال (الصنافة والسلطات المحلية) ، ادارة المؤسسات المركزية وتزيين واجهاتها حيث يستطيع الزوار الأجانب أن يروها ، أو للمناسبات الرسمية ، وترك الباقى للسوق التى تتحكم فى الترفيه كما تتحكم فى العمل • ان مثل هذه السياسة ، حتى اذا كانت أكثر كرما الى حد ما ، ومع بعض الاهتمام من وقت لآخر « بالأقاليم » ، ليست فى حاجة الى

حزب عمال • كما لا يحتاجه أيضا الاستخدام الجديد للثقافة كأسلوب فى الادارة ـ كوضع اسم روائى عجوز فى قائمة الشرف أو تكريم بعض المثالين أو الشعراء ان • ما يهم حزب العمال ، أو ما ينبغى أن يهمه ، هو نوع طريقة الحياة بأكملها فى مجتمعنا المتغير • وهذا المعيار هو ما سيحكم به على كل ما ينجز •

وسيتطلب الأمر شيئا من الثقة وقدرا كبيرا من الأجهزة للمشاركة • وسيعنى التخلص من اللغة التى كتبت بها بعض أجزاء « الترفيه من أجل الحياة » : « ولا يعنى ذلك أننا نريد أن تقوم الدولة بدور مربية الأطفال » ـ وهذا صحيح ، فانه لا يعنى ذلك ، لا فى الثقافة ولا فى الخدمات الاجتماعية، ولكن عندما يستخدم المرء لغة المربيات فسرعان ما سيتبنى أساليبهن ، ويجب أن يتوقف ذلك فورا • أو وضع ألفاظ مثل الثقافة وجادة بين قوسين : تلك العلامة التى توحى بأن هناك خطأ معينا فى المركز • ومن حسن الحظ أن اللغة الصحيحة ، أو شيئا قريبا جدا منها ، موجودة أيضا • « ومن ثم فبرغم أنه يكون شيئا طيبا أن تزاد منحه الحــكومة « لمجلس الفنون » (وهذا ما نعتزم أن نعمله بالتأكيد) فانه يكون أفضل أن يتم ذلك كجزء من اعادة التخطيط الهــادف للبنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع » •

وهذه هى الأبعاد التى نريدها فى حكومة العمال •

٤ ـ خاتمة :

لقد حاولنا تفسير بريطانيا فى الستينات ، والفكرة الآن هى تغييرها • وانتخاب حكومة عمال تتيح نوعا من الفرصة السياسية ، ولكن الخلل أعمق مما تصورنا فى مبدأ الأمر • ولا بقاء لحزب العمال ، كشىء أكثر من مجرد وزارة مؤقتة ، الا اذا قرر الاختيار بين البدائل وليس مجرد تحقيق بعض المواءمات • لقد كان لدينا ، فى الماضى ، فرصة الاختيار بين تكوين وعى اشتراكى أو محاولة الوصول الى نوع قائم من القوة البرلمانية • ولكن البقاء السياسى والحاجة الاجتماعية الآن يشيران الى اتجاه واحد : الى ضرورة المحاولة الجذرية لتغيير الوعى بأن نبدأ بتغيير مجتمعنا • وفى هذا الموقف الجديد هناك فرصة فى أن تتفق النظرية والتطبيق ، وهو أمر لابد منه اذا أريد الاحتفاظ بالطاقات الأولى • ونحن نعلم فعلا مدى الضغوط والقيود ونستطيع أن نتوقع أنها ستكون قوية جدا فى التطبيق • ولكن تحديدها وفهمها ، كما نقابلها فى تجربتنا ، يكسبانا طاقة يمكن الآن ـ فى هذه الشهور ـ ترجمتها الى عمل • فالأزمة التى وصلنا اليها نظريا أصبحت الآن مفتوحة ومشتركة مثل أى عمل عام • لقد تحطم الاطار القائم الى هذا الحد ، ومن المشكوك فيه امكان اعادته فى قوالبه القديمة • وبقى أن نرى ما اذا كانت لدينا القوة ووضوح الرؤية لصنع اطار جديد ، أم أننا لابد أن نتحمل فى سلبية الارتباك الحالى •

الفهرس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة
فرع التوفيقية

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة
فرع التوفيقية